

١١٩٢

فشمرو الاعلام

١

محمد الأحمد

٢١٠٢
ن أ

نشر الأعلام شرح البيان و الأعلام بمهمات أحكام أركان
الاسلام ، تأليف الأهدل ، محمد بن أحمد - ١٢٩٨ هـ
كتب سنة ١٢٨٠ هـ

جزءان (٢٥٩ + ٣١٧ ق) ٢٥ سن ٢٣ × ١٦ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

١١٩٣

الأعلام ٦ : ٢٤٤ هـ هدية العارفين ٢ : ٣٨٠ هـ

١ - الاسلام ، الموجزات والمختصرات أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح البيان و الأعلام بمهمات
أحكام أركان الاسلام .

في ملك احقر الى الله تعالى بالكتاب محمد فخر
وداك وصيه في سدى المالك الحبيب
الفاضل الخليل موالف الكتاب المذکور
الحمد ابن احمد عبد لباري
الا اهدل مع الوالد محاته
وتعفنا الله ببركاته
امين اللهم امين
١٥ المحرم ١٢١٢
١٢١٢



الحمد لله الأول من نشر الأعلام شرح
 البيان والإعلام تأليف
 سيدي وشيخي العلامة
 شيخ الإسلام مفتي
 الأناضول
 محمد بن عبد الوهاب
 الأهدل
 محمد بن عبد الوهاب

للمعتمد المحترم
 محمد بن عبد الوهاب

المجلد الأول

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: شرح الأعلام شرح البيان
 اسم المؤلف: محمد بن عبد الوهاب
 تاريخ: القرن الثالث عشر الهجري
 عدد الأوراق: ٢٥٩
 ملاحظات: صفحته ٢١٧٢

ن. ١

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي ارشد للتقفة في الدين من اجتناب والهم
 لسلوك منهج الاحسان من انتقاء بحمد وتشكر
 ونشهد به وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ونشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تشرح بها الصدور
 وتشرح بها مضائق الامور وتحتس بها زلال نجاسة
 ونشهد ان محمدا عبده ورسوله افضل كل مخلوق
 واتقاه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه ومن تابعه ووالاه
 وبعده فقد سألني بعض السادة الاجلاء الاعلام
 القاطنين ببلد الحكم ان اشرح لهم كتاب البيان والاعلام
 بمهمات احكام اركان الاسلام تاليف السيد الولي الاكبر
 ابي بكر بن ابي القاسم الاهدري ارشدنا الله ببركته لسلوك
 المنهج الاعلى امين ففهمت بالاعتذار مخافة ان لا تساعديني

الاقذار واستصعبا بالهدى الامر الخطير الذي لا يقدم على مثله الا
 من هو بدقايق العلوم خبير ثم لبثت دعوة التائب راجيا
 ان انتظم في سلك اولي الافادة ومؤملا من الله ان يشيبي
 الحسنى وزيادة فشرعت فيه متكلا على عون الله الكريم
 الثواب وراجيا اليه في التوفيق لاصابة الصواب
 وسميته **تنشيرا للاعلام**

والله اسأل ان يجعل جمعي له خالصا لوجهه الكريم وموجبا
 للمفوز بخيرات النعيم وهذا وان الشروع في المقصود بعون
 القادر الملك المعبود **بسم الله الرحمن الرحيم** اي ابتداء كتابي هذا
 متبركا **بسم الله الرحمن الرحيم** اقتدا بالكتاب العزيز وعلا بالخبر
 الحسن كقالبين الصلاح وغيره كل امر في بال اي حال بهتم
 به لا يبدأ فيه **بسم الله الرحمن الرحيم** فهو اقطع وفي رواية ابتر
 وفي رواية اجدم اي ناقص البركة او ذاهبا والباء للاستغناء
 اي دالة على طلب الدعوى من الله في كون الفعل معتد به شرعا
 فانه اذا لم يصدر باسمه لم يعد يكون بمنزلة المعدوم او للمصاحبة
 للبركية واختار الزمخشري وغيره قال بعضهم وهو اظهر
 لسلامته من الاخلاق بالادب المشعوبه الاول ولان الباء
 حادلة على ملازمة جميع اجزا الفعل لاسم الله الصادق بخصوص
 لفظ الجلالة ونحو جميع اسمائه تعالى وطولت للتعظيم وغوصا
 عن الالذ المحذوف والاسم لغة ما دل على بالوضع على هسمى

واشتقاقه من السمو وهو العلو ورتا ومعنى وهذا من ذهب
 البصريين وعند الكوفيين انه من السمة وهي العلامة والمناسبة
 لشرط وجودها بين المشتق والمشتق منه موجودة فيهما
 لانه بدل على مسماه فيعليه من خصيص الخفا الى منصّة الظهور
 ولانه علامة على مسماه فون اسم على مذهب البصريين
 بعد الحذف افع وعلى مذهب الكوفيين اعل فالمدحوق عند
 البصريين اللام وعند الكوفيين الفاء وهي الواو غير ان
 الاولين يجعلونها لام الكلمة والآخرين يجعلونها فاء الكلمة
 ومذهب الكوفي جليض حيث شهادة المعنى لان الاسم
 بالعلامة اشبه ومذهب البصري جليض من شهادة التصريف
 فان التكبير والتصغير والضمير تزد الاشياء الى اصولها واسم
 يكسر على اسما ويصغر على سمي وتقول العرب سميتك ولو كان
 من العلامة لقل في التكبير او سام وفي التصغير وسام
 وفي خلا اتصال الضمير وسميتك الله هو علم على الذات الواجب
 الوجود المستحق لجميع صفات الكمال الذاتية والفعلية الجلالية
 والجمالية فهو اسم مختص به لا يسمى به غيره شرعا بل يحرم ذلك
 قطعا وفي كفر من سمي به تردد ولم يقع التسمي به خارجا حفظا
 لاحديته وتبنيها للقول السليمة على عدم المشاركة
 في ذاته والافصح انه مشتق والاحسن ان يكون اشتقاقه
 من معنى مستلزم لتأخر الصفات وحيث فيكون من الاله
 اذا تحير وذلك ان ابصار اولى الابصار تحيرت عند
 ظهور شمس جماله وان ذلك جبال العتول عند تجلي نور جلالة

جثم
 الكسبر

وحظ العبد من هذا الاسم الكريم التوله وهو استغراق القلب به
 بحيث لا يرى غيره ولا يلتفت لسواه **الرحم الرحيم** صفتان
 له تعالى مشبهتان باسم الفاعل كسائر اسماء الله المأخوذة
 من الصفات والافعال لان المقصود بها الدوام واللدوم
 المستمر ومن ثم كانت الال داخلية عليها للكمال الموصولة
 واشتقاقهما من الرحمة وهي رقة القلب يكون مبدأ الانعطف
 النفساني الذي هو مبدأ الاحسان فهي من الكيفيات
 النفسانية التي يستحيل وصفه بقدرها فتحملا على غايتها وهي
 التفضل والانعام فيكون صفة فعل وعليه جرى الباقي فلا
 ارادة ذلك فيكون صفة ذات وعليه جرى الاشعر
 والمحققون وكل من الاسمين الكريمين في الاصل اسم لكثرة الرحمة
 بل ان الرحم مشتق من الرحمة من الرحيم ولد اسم به غير
 تعالى فيكره كقله بن حجر ويحرم كما قال ابن عدان وهو الظاهر
 واختلفوا في ان المختص به تعالى الرحم معفا او معفا ومنكر
 ذهب الى الاول التاج السبكي واقرب من جماعة وعينه ونظر
 فيه بن حجر الهيتمي واما قول بني حنيفة في مسيلة الكذاب
 رحم اليمامة فن تعنيهم في الكفر وانما كان ابلغ من الرحيم
 لانه دال على جلال النعم والرحيم دال على دقائقها وانما ذكر
 الرحيم بعده لئلا يتوهم ان محقرات الامور لا تليق بذاته فيحتمل
 من سوءها وقدم لفظ الجلالة عليهما لانه اسم ذات وهما اسم
 صفة والذات مقدمة فكذلك امدل عليهما وقدم الرحم لانه خاص

به تعالى **تسبيح** اعترضه عذر الرجز من صيغ المبالغة
 بانها ليست من الصيغ التي ذكرها النحاة واجيب بان
 الصيغ التي ذكرها صيغ ثبت عندهم تعدلها الى المفعول
 لا مطلق صيغ المبالغة ثم المبالغة هنا معناها افادة لفظ
 اكثر مما يفيد الاخر وهي بمعنى الاكثرية في المتعلقات
 لا في الصفات لانها منزوعة عن ذلك **الحمد لله** هذا افتتاح
 ثان بعد البسملة انه به اقتداء بالكتاب العزيز
 واخذنا بكل من رواه البسملة والحمد وجهان في الابتدائي
 الحقيقي وهو ذكر الشيء او لا من غير ان يسبقه شيء
 والاضافي وهو ذكر الشيء امام المقصود بسبقه شيء اولاً
 فالاول حصل بالبسملة والثاني بالحمد وقد دللنا
 رواية احمد في منعه كل امر لا يفتح بذكر الله فهو ابر
 او قال اقطع على ان المطلوب شرعا الابتدائي ذكر كان وانما
 حمل المقيد على المطلق لان المطلق لا يقيد بقيد من متناقضين
 تساقطاً ورجع الى اصل الاطلاق وما يدل على الاطلاق ان
 كثير من الاعمال غير مفتحة بالبسملة والحمد كالصلاة
 والحج وغير ذلك **والحمد لله** التنا باللسان على الجميل الاختياري
 على جهة التمجيد فالشأن جنس يشمل الوصف بمدح او ذم
 وباللسان بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر
 وليخرج حمد الجهاد الدال عليه قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده

لانه حقيقة شرعية وقيل المراد باللسان آلة النطق ولو غير
 معروفة فيدخل حمد الجهاد وعلى الجميل يخرج الوصف بالقبيل
 والاختياري يخرج ما لا اختيار للموصوف فيه كحسن الوجه
 ورشاقة الدفات الوصفية يسمى مدحاً لا حمداً واورد
 على التقييد بالاختياري انه يخرج الوصف بالصفاء
 الذاتية للمرفع عن ان يسمى حمد الكونية قديمة واجيب
 عن ذلك بان التعريف لغير المخلوق خاصة ويعرف حمد الله
 بانه وصفه بغير بصفاته وافعاله وبان المراد بالاختياري
 ما صدر عن المختار سواء كان بالاختيار او بغير الاختيار
 وبان تلك الصفات الالهية مدح لا افعال الاختيارية
 فالحمد عليها باعتبار تلك الافعال وهذا الحسن الاجوبة
 الثلاثة وعلى جهة التمجيد للبيان ودفع توهم
 دخوله صورة التمجيد في التعريف لا اخرجها بعدد قولها
 في الجنس لان الاستمرار او التمسك ليس ثناء بالجميل اذ شرطه
 مطابقة الاعتقاد وجواب له او الا كان تهكماً فاحو
 قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم وصف باعتبار ما كان فهو محامد
 وهو لا يحترق عنه **والحمد لله** المخلوق عرفاً فعل يقصد
 به تعظيم النعم من حيث انه منيع على الحامد او غير سواء تعلق
 بالفضائل وهي الصفات الذاتية كالعلم او بالفواضل وهي
 الصفات المتعدية كالجود وسواء كان باللسان بان
 يثنى على المنعم ام بالجنان بان يعتقد انضام المنعم بصفات
 الجمال وانه ولي النعمة ام بالاركان بان ايدأب
 في خدمته **والشكر لله** هو الحمد عرقاً

وشرعاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق
 لاجله فهو اخص مما قبله فورد الحمد للغوية اللسان وحل
 ومتعلقة بعم النعمة وغيرها ومورد الشكر اللغوي
 بعم اللسان وغيرها ومتعلقة بالنعمة وحدها والحمد بالجملة
 الاسمية البليغ صيغ الحمد لا فادتها الدوام والاستمرار
 ولذا لا تنها على اختصاص كاحد بالله سبحانه فان اللام في الحمد للجنس
 او للاستغراق واللام في الله للاختصاص او للاستحقاق
 فعناها الشاع على الله بكل خاص محتص به وان كل حمد
 مستحق له فيكون محتصاً به حقيقة فلا يجر عنه الاحكام
 وللعن على كون اللام للاستغراق ظاهر واما على كونها
 للجنس فوجهه ان ثبوت فرد من الحمد لغيره يناقض اختصاصه
 به او استحقاقه اياه اذ في معنى الفرد يوجد الجنس وجملة الحمد خدية
 لفظاً قصد بها الشاع على الله بضمونها وبعد عن الله تعالى
 الاخبار بذلك للايمان به ومن الخلق الاقرار بضمونها وكذلك
 التول في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والشهادتين تنبيه
 حديق العاطف بين البسمة والحمد الى اشارة الى استقلال كل
 منهما بالابتداء صلة والعطف يقتضي التبعية اولان البسمة
 في التحقيق شاع على الله تعالى بوصف جميل فيسبوا بين جملة
 الحمد كمال الاتصال وشبهه وقيل غير ذلك **الذي هدايا**
 اي ارشادنا وهدانا لان الهداية الدلالة على طريق الخير سواء
 بالنعلم لم يصل وعند المعتزلة الدلالة بشرط ان يصل

ونقص بقوله نعم واما ثبوت هداياهم فاستحووا العبد على الهدى
للام اصله الاستسلام والالتقاء لما امر الله به على
 لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفسره النبي صلى الله عليه وسلم
 بشهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وايتا
 الزكاة وصوم رمضان وحج البيت ان استطاع اليه سبيلاً
 واعلم ان من المقدر ان تعلق الحكم بالمسئوق
 يؤذن المأخذ فكانه قال الحمد لله لهدايته ايانا للاسلام فيحك
 حمد واقفاً في مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب الواجب
 واما اخص الحمد بالهداية مع كون نعم الله على العبد لا تخص
 لاني اهل النعم الدينية لما تتم من صفو المعرفة وبرد الرضى
 واساس النعم الاخرية وقد قال الله حكايته عن اهل الجنة
 الحمد الذي هداانا اليه مع ما في ذلك من افراد التوحيد والتبري
 مما قد يتوهم نيته لاوصاف العبيد **واهلنا** اي جعلنا
 بما اودع فينا من الغنم والاحلام ومن به علينا من المعارف
 والافهام اهلاً **المعرفة** اي ادراك **ما شرعه** اي منه
 لنا وافترضه علينا على لسان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 يقال شرع الله الدين اذا اظهره وبينه والشرعة في الاصل
 الطريق الطام الذي تسلكه الابل عند ورودها الماء الجاري
 ثم تستعمل شرعاً فيما يرادف الملة والدين فالثلاثة متحدة
 ما صدقاً مختلفة مفهومها لان جميع اسم ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
 عن الله نعم لكن من حيث انه يقصد لا نقاذ النفوس

بالحكمة

شرعاً

من الهالك يسمى شريعة ومن حيث انه يدان اي يخضع له يسمى
دينا ومن حيث انه يجتمع عليه وتعالى احكامه يسمى ملكا
من الاحكام جمع حكم وهو خطاب الله الانبياء الذين المتعلق
بافعال الكافرين ولا يخفى ما في هذا من براعة الاستهلال وهي ان
يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده **وافضل الصلاة**
هذا العطاء منه للشا على الواسطة العظمى صلى الله عليه وسلم
عمل بالتو على الصلاة والسلام لا يشكر الله ولا يشكر الناس
فان كل خير في الدين والدنيا نالت الامة المحمدية من ربها بواسطة
خير الخليفة والمكافاة لمن لم يدرك الى انسان احسانا واجبه
وفي حديث ضعيف يعمل بمثله في الفضائل كل امرئ بالايدي
فيه بحمد الله والصلاة على من اوتى محموق البركة **والصلاة لغة**
الدعاء وشرع الله الرحمة المبرورة بتعظيم ومن المليك
استغفار ومن الادميين والحيوانات والجمادات التصريح
والدعاء والسلام لغة التسمية وشرع الله التسليم لنبينا
من الافان النافية لغايات الكمال ومن المليك يحتمل انه
طلب ذلك وكذا ما على قياس الصلاة وجمع بينهما حذر من
التراهة التي نقلها النووي عن العلماء والتحقيق ان المكروه
نفس لا فراد الا لبيان تأخيرها وترك الآخر كنظيره الا
ان شاء الله تعالى في ركعة الوتر **عليه سيدنا** اي متوالي شواذنا
اي جامعنا من ساد قومه يسودهم اذ اتقدمهم بعلم او شرف
لوزيامة ولله در القائل

ولباب اليادة قبل عشرة سخا شمر تادية الامانه
• كذا صبر علم ثم حلم • وصدق والتواضع والحيانة
• وعقل والعفاف قلنا عشرة • ورأس الامر في كل الديانة
وفي مدحه صلى الله عليه وسلم بالسيادة غاية الادب والستجال السيد في غير
الله ورد به الكتاب والسنة قاله والنبأ بها وقال اوسيد
وحصوله **وقال** صلى الله عليه وسلم قوموا الى سيدكم
واعتمد الحار المالك الحجاب ذكر اليادة في الشهد وفي
التحفة في اذكار الوضوء ما يفيد ندها مطلقا وان افهم كلامه
في الفتاوى خلافة **ونبيها** ايتمها الامة وهو بالهزم في الانباء
وهو الاخبار لانه خير عن الله وباليد المشددة من النبوة وهي
الارتفاع لانه مرفوع الرتبة في الدنيا والآخرة **والنبي** انسان
حرد كروحي اليه بشرع يعمل به ولم يورثه بليغة والافني
ورسل والنبوة كالرسل قوله الله لعبد من عباده انت
نبي اورسول **محمد** علم منقوله من اسم مفعول الفعل المنع
ومعناه الخاير في صلاة الحميدة **خير** اي افضل واصله خير
نقلت حركة اليها الى الساكن قبلها وحذف من الهمزة تحفينا **الانام**
اي الخلق كافة او الجن والاناس او جميع ما على وجه الارض
اقوال الزجج الاول **وعلى** الم ارزق بالصلاة عليهم
اتباع الدوارديس وقد ذهب الى القول بوجود الصلاة عليهم
كلهم عليه ذاهبون والاضلع على ان اقارب المؤمنين في بيوتهم
هاشم والمطلب اي عبد مناف وهو الاصح وقيل فيهم

غير ذلك قال بعض المحققين والخلاف انها هو عند عدم القرينة فان
وجدت فسر بما يناسبها فان قيل اللهم صل على محمد وعلى اله الذين
اذهنت عليهم الرخس وظهرتهم تطهيراً فسر باقاربه صلى الله عليه وسلم
واذا قيل اللهم صل على محمد وعلى اله الذين بطاعتك فسر بالتقيا
انت لما في خبر حسن **ال** محمد كل ثقتي واذا قيل وعلى اله
سكان حنك فسر بجمع امته الاجابة فهو لنظام ترك
بين معان لا يتعين المراد منها الا بقرينة وقد دلت القرينة هناك
المراد بهم قاربه المؤمنين من بني هاشم وبني المطلب والال اسم جمع
لا واحد له من لفظه واصله اهل بيته الصغيرة على اهل
خص استعماله في الاشراق ومن له خيرة والاصح جواز اضافته
الى الضمير **الطاهر بن** من ملازمة رد اهل الاخلاق بدليل انها
يريد الله ليدفع عنهم الرخس اهل البيت ويظهرهم تطهيراً
قال جمع من المشايخ العارفين يجب على كل مسلم ان يعتقد
ان لا يتبدل لما اختص به اهل البيت بما انزل الله فيهم اذ شهادته
لهم بالتطهير واذهاب الرخس عنهم في الازل على الوجه المذكور
مع ان انزلهم لا يكون عن الذنوب الملوثة فكيف **لهم**
والعصمة اما هي للانبياء عليهم الصلاة والسلام ولعلمة كثير منهم
الانبياء في المعاصي كنيانهم كان من اهل الدولة ونوى منهم المستعدة
العلماء وقد علم نعمة منهم كذا في الازل ومع ذلك شهد لهم بالتطهير
فلولا ان نعمة نجا ورحمتهم بان يوفقهم للتوبة الممثلة لتبدل سائرهم
لما شهد لهم بذلك اذا مواخاة بالعصمة منافية للشهادة بالتطهير
فن سقت له العناية لم يضر الجناية في الاجل مسلم يومه بالله واليوم

الاخر ان يتقص ولا ان يبس عرض من قص الله بتطهيره وان
راي منه ما راي لا يثبت في الصورة ولا في المعنى لتحقيق المعرفة
قال ابن عربي وما تعين عليهم من الحقوق فايد بنا فيه **باب**
عن الشريعة وما نحن فيه الا كالجد يورث اولاد سيرة باذنه
فيقوم بامر السيد ولا يهل فضل الولد وافق جملة كثير من
من احلام المتأخرين كالسيد محمد عفا ودي السعوي اشدك
والعلابن كل ما تشاء وحرر عبد القادر **الحارثي** وابن طهيرة القريني
وغيرهم بان مما ينبغي اعتقاده والقطع به ان من الممنوع في حق
اهل البيت ان يكون احد منهم مضراً على معصية من بدعة او غيرها
التي لا لا بد ان عين الله عليهم بتوبة موقفة ولو قيل العريضة
ولا يتبهم اليه الا بعد ها تشريعاً لهم ليعر عيني **حسب**
المصطفى صلى الله عليه وسلم وانه اذا فرض موت احد من علي غير ذلك
فهو من باب فرض الحال فلا ينبغي ظننا بهم البتة للحديث الحسن
ان الله عز وجل معذبك ولا ولدك وقوله صلى الله عليه وسلم ان قاطبة
احصت فرجها فحررها الله وذريتها على النار ارجحة البرزخ وغيره
الاعلام جمع علم اصله ما يستدل به على الطريق وفي وصف
الآل به استشارة الى الله تعالى بهم لمعالم الشريعة **وسبحة**
ان الصلاة عليهم اتباعاً للجمهور المتكلمين في ذلك بقوله تعالى
هو الذي يصل عليهم وملكته لدخول الصحابة في ذلك
ذخول اوليا ولا ان الصلاة اذا طلبت على الال لا صحة لهم
فعل القحابة اولى وخالف في ذلك بن عبد السلام
فقال لا يستحب ان يذكر في الصلاة الا من في ذكرهم
وهو الال والارواح والذرية بخلاف من عداهم صحابا
كان او غيره وهو محجوج بما ذكرناه والصحب جمع صواب

المستغفر

بجد او ثوب
او قتل او ثوب
او قتل او ثوب

بافاضلهم

بمعنى الصحابي وهو من اتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد البعثة في حال حيوته
 مؤمنا ومات على ذلك وان لم يره ولم يرو عنه فدخل في التعريف
 المذكور عيسى ومن جئ به الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير
 مهمين ومن لقنه من الجن وامن به وهلاته خل المليك محل نظر
 وحزم البليغي بعدم دخوله من رايه ليلة الاسراء من الانبياء
 والملئكة ممن لم يبرز الى عالم الدنيا وخرج من رايه مؤمنا
 ثم ارتد ومات **مما** مرتدا فانه غير صحابي اتفاقا وكذا
 من رايه مناما او اجمع به من الاولياء بعد الموت بقضية
 كرامة وهلا يدخل من رايه ميتا قبل ان يدفن كما وقع
 لابي ذؤيب الهذلي الشاعر ان من والراح عدم الدخول
نجوم الدرجات بضم النون الدال جمع دجبة وهي الظلمة
 يقال دجا الليل دجوا الليل اظلم ومدح الصحابة بما ذكر
 مقس من قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم
 اقتديتم اهتديتم اخرجه البخاري في الابانة وهو وان قال فيه
 جماعة انه ضعيف من جميع طرقه بل قال ابن حزم انه موضوع
 فقد قال العارف بالله الشعراني انه صحيح عن اهل الكشف
قلت ويشهد لصحة اخباره واثار صحبه كابر
 خيركم فني وخير عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين
 من بعدي وغير ذلك وظاهر الحديث المذكور ان الصحابة
 كلهم مجتهدون وهو ما جرح عليه بن حزم في شرح
 الهزلية لكن رجع بعضهم ان فيهم المجتهدين والمقلدين **ومصابيح**
 جمع مصباح وهو السراج اي القليلة الموقود **الظلام** وهو
 عدم النور فالصحابة رضوان الله عليهم هم الدالون

للامة على الله تعالى بيان ما يجب له وجوز ويستعمل عليه وعلى قوله
 كذلك وعلى شريعته وعلى تهذيب النفوس وكما في الاخلاق
 وغير ذلك من كل حال ووصفهم اولا بالنجوم وثانيا بالمصابيح
 مبالغة فهو تشبيه بليغ او شبههم بها في استعارة تحقيقته
 وذلك انه يهتدي بهم ويستضاء بقولهم من ظلم **الظلمة**
 الجهل كما يهتدي بالنجوم ويستضاء بالمصابيح في ظلمات الليل البهيم
 فمن اقتدي بهم فقد اهتدى بانوارهم لان انوارهم تظهر الاشياء
 المعنوية كما ان انوار النجوم والمصابيح تظهر الاشياء الحسية
وتابعهم جمع تابع بمعنى التابعي وهو من لحق الصحابي
 مؤمنا ومات على ذلك سمع منه او اولوا اعميين وان تخلل **شدة**
 ولا يترط طول اجتماعه بالصحابي كما صح في من الصلاة والنزوي
 وهذا معنى التابعي في عرف اهل الأصول والمراد هنا ما بعد
 الصحابة ممن اقتفى آثارهم الحميدة سواء درك منهم احدا ام لم يدركه
باحسان اي في الاقتداء به في الاعمال الحسنة دون غيرها قاله
 محمد بن عبد الرزاق وقال ابن عساق رضي الله عنهما في قوله نعم والذين اتبعوهم
 باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه اي والذين اتبعوهم على دينهم
 من اهل الايمان الى قيام الساعة وهذا الشرط وهو الاحسان
 بشرطه الله على التابعين ولم يشرطه على الصحابة بل واجب
 جميعهم الرضوان من غير شرط لانهم احسنوا كل الاحسان بالايان
 ونصرة محمد صلى الله عليه وسلم واظهار دينه **خصوصا** بالنصب مفعولا مطلقا
 اي اخص **العلماء** من الصحابة خصوصا والمراد بهم اصحاب العلم الشرعي
 الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من امر دينه في عباداته ومعاملاته
 والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بامره ونهيته وتبنيهم
 عن النفاق ومدا ذلك على التفسير والحديث والفقهاء

وخضعهم بالله لصلوة لانه درجتهم في الفضل تلي درجة الانبياء فهم
 اعلام درجتهم الاولياء والشهداء كما ستعرف ذلك بمساكن ان شاء
 الله **المقصود** اي المفضلين على غيرهم **بمزيد التقدير** اي التعظيم
ورجاحة اي رزاقه **الاحلام** جمع حلم وهو العقل يدل لهل
 يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولو الالباب
 وقال ونبوت خير كثير وما يذكر الاولو الالباب
 ان العقول وفي كلامه ادخل الباء في حين الاختصاص على
 المقصور وهو الغالب وان كان الاصل ادخالها على المقصور عليه
ما مصدرية ظرفية اي اولى والى على من ملة طلب العلم وليس
 المراد تقيد الصلاة بهذه الملة ادون غير هابل المراد تايلدها
 جريا على عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون به التايد
طلب العلم المعروف شرعا وقد يطلق ويراد به ما مر شانه ان
 يعلم فيعلم المحسوس والعقول ويعرف بانه معرفة العلوم على ما
 هو به في الواقع كما ذكر الانسان بانه حيوان ناطق والحيوان
 بانه جسم نامي متحرك بالارادة **طالب** اسم فاعل من الطلب وهو
 وجود الشيء واخذ جمعه طلب وطلاب وطلبة وطلب **ورغب**
فيه اي العلم **راغب** من الرغبة وهي الانهماك في تحصيل الشيء
 طلبا للحياة معاليه **وجرت في ميدان** بفتح الميم وقد تكسر
 وهو في الاصل المحل المعد للاجرائيل اطلق على محل العلم لانه
 محل اختبار الانظار واعتبار الافكار **الاسنة** جمع لسان
 وهو ما كثر وقيوت وعرة اهل التشرح بانه مركب من كسر
 رخو وردي اي يشبه لون الورد وغضروف وغشاله
 حس وفي العصب المزوش على قوسه جرمه قوة الذوق واما

في قوله
 وطلب العلم

بالبرق لمتان له التقطيع والترديد في الكلام ولبعين على وصول الطوا
 الى المعدة **والاقلام** جمع قلم وهو آلة الكتابة وفي القاموس القلم
 بحركة الراء اي القصبه او اذ ابريت جمعة اقلام **وبعد**
 ظرف مكان فيهم تعينه الاضافة ويستعمل ظرفا للزمان كقوله
 وهو المتبادر هنا وان كانت صالحة للزمان باعتبار اللفظ
 وللمكان باعتبار القدر ولقطعه عن الاضافة لنظام
 نيتها بني على الضم يوحي به للانتقال من الملوب الى اخر واصله اما
 بعدد ليل لزوم الفاء في حيزه غالبا تتضمن اما معنى الشرط والعامل
 فيه اما النائية منها بها الواو لنيتها عن الفعل الاصل مهيما
 يكن من شيء بعد ما ذكر من البسملة والحلة والملااة لا وحذف
 اما مع مراعاتها مطرد في الكلام اذا كان ما بعد الفاء امر او نهيا
 ولعل الب في حذفها قصد الاختصار والانيان باما بعد من السنة
 فقد كان ضم اليه ولم ياتي بها ويستفاد من الاحاديث انها لا يختص
 بالخط بل يقال ايضا في ضد ور الرسائل والمصنفات واختلف في اول
 من نطق بها **وقد قال الله العظيم** اي المسحق لصفات العظمة
 من الخلال والمجد ورفعة القدر فهو صفة ذات فمن عظمت
 نعم التفرد بالالهية وشموع علمه للمعلومات ونفوذ ارادته
 في جميع الكائنات **في كتابه** يعني القرآن **الكريم** بمعنى المكرم
 قال نعم انه لقوان كريم اي كرمه الله واعزه فمن شانه ان يكرم
 لما فيه من الهدى والبيان **وما خلقت الجن** وهو حاسم
 لطيفة يحتاجون للاغذية كالانس ويتصورون في صور
 مختلفة ويعبدون على ان سولجوا في بواطن الحيوانات ونفدوا
 في منافذها الضيقة نفوذ الهوى المتشيق والاصح ان الشياطين
 شرار الجن وهم من لا يؤمن منهم **والانس** وهم ولد آدم

وقدم الجن في الذكر لقدمهم على الانس في الوجود وهذه احدى انواع
التقدم الخمسة المذكورة في قول بعضهم
• وخمسة انواع التقدم ياتى • اقر بها بيت من الشعر واعترف •
• تقدم طبع والزمان وعلية • ورتبة ايضا والتقدم للشرف •
وهذه امثلة على ترتيب البيت التقدم في الطبع كتقدم الواحد على
الاثنين والصورة على الامس التصديق وفي الزمان كتقدم
الجن على الانس والاب على الولد والعلة كتقدم حركة الاصبع
على حركة الخاتم والرتبة كمالام على الماموم والفاعل على المتعول والشرف
كالعالم على الجاهل ونحو ذلك **الليعبودون** اي ما خلقهم الامهاتيين
ومتعدن للعبادة لانهم خلقوا بعقول وحواس وقدرة يحصل
بها العبادة وان تخلق بعضهم كغيرها وان هذا عام اريد به الخصوص
ويدل له قرأة بعضهم وما خلقت الجن والانس من النور واللام
في ليبيدون لام العاقبة وليست لام العلة الباعثة لان الرب لا يحل
بشيء على شيء وقال كثير من اللام للحكمة فقط اي في حكمه خلقهم • اعادته
نعم وانتهام مع فتية بالعبادة يتوصل اليها والعبادة الطالحة وغاية التمدد
والخضوع ودلت الآية الكريمة ان الجن مكلون بعبادة الله تعبه وهو الخلق
وقد اتفق العلماء على انهم يعذبون في الآخرة على المعاصي قال رجب
لام لان جهنم من الجنة والناس اجمعين **وقال** **نعم** اي ارتفع قدره
وتعظيم وتنزه والتنا على الله عز وجل عند ذكره مما ينبغي المحافظة
عليه بل ينص بعض العلماء على وجوبه قال لان رعاية الادب
مع اهله واجب والله احق ان يتادب له **وما امر واني**
اهل الكتابي كغيرهم من الامم **الليعبودون** اي بان
يعبدوا الله قال ابو السعود صارت العبادة في الشرع

ابتداء

اسما للعبادة لله نعم على وجه التذلل والزهانة في التعظيم **مختص**
حالي من غير يعبدوا والاخلاص ان يقصد العامل بعمله التفرغ اليه
وابتغاء مرضاته لكن قال الحفاجي الاخلاص في الآية المذكورة
عدم الشرك وليس بمعنى الاخلاص المتعارف له دون غيره
الدين حنفا حالاتانية اي ما يلزم عن الاديان كلها الى دين
الاسلام واصل الحنف في اللغة الميل وخصه العرف بالميل الى الخير
ويقيم الصلاة اي يؤدوها بشروطها واركانها ويد او مواء
عليها **ويؤتوا** اي يعطوا **الزكاة** المفروضة وخص الصلاة والزكاة
بالتذكرون سائر العبادات لشرفها ولان بهما تسر سائر العبادات
البدنية والمالية **الآية** بالنصب اي اقر الآية حتى تنتهي الى غيرها
فان في التحميم بقوله وذلك دين القيمة التنويه بشرف المأمور
به وعلو مرتبته ولعدم من لته وذلك حاصل لمن عمل بالمشار اليه
واضاف سبحانه الدين الى القيمة وهي نعمته لاختلاف اللطيف وانث
القيمة نظر الى الملة اي وذلك المذكور هو الملة المستقيمة وما عملها
مما عليه اهل الكفر ضلال **وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد**
بعض الملاء من الارادة وهي صفة مخصوصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع
الله خير اي جميع الخيرات لان النكرة في حيز النفي
للعلوم او التنكير للتحظيم اي خيرا عظيما **يفهمه اي**
يفهمه وهي ساكنة الهاء لانه جواب الشرط يقال فقه بالضم
اذا صار الفقه له سمية وفقه بالفتح اذا صدق سبق غير الى
الفهم وفقه بالكسر اذا فهم **في الدين** وهو وضو اليه مائت
لذوي العقول بلختيارهم الحمود الى ما هو خير لهم بالذات

ومعنى الحديث ان من اراد الله به خيرا جعله عالما بالدين اى
قواعد الاسلام وما يتصل بها من الفروع او المراد ما يعام احكام
الشريعة والطريقة والحقيقة ولا يختص بالفقه المصطلح المختص
باحكام الشريعة العملية كما يظن فقد روى الدارمي عن
عمر بن الخطاب قال قلت للحسن بن علي ما هكذا قال الفقهاء
قال ويحك وهل رايت فقيها انما الفقيه الزاهد في الدنيا الرغب
في الآخرة البصير بامر دينه المداوم على عبادة ربه
وفي رواية انما الفقيه من افتتحت عيناه قلبه فنظر الى ربه ومفهوم
الحديث ان من لم يتفقه في الدين فقد حرم الخير وقد اخرج
الحديث ابو يعلى من وجه ضعيف وروى في آخره ومن لم يتفقه
في الدين لم يبال الله به والعنى معنى لان من لم يعرف امور دينه لا يكون
فقيها ولا طالب فقه فيصح ان يوصف بانه ما يريد به الخيرو في ذلك بيان
ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل الفقه في الدين على سائر العلوم
ثم الحديث المذكور متفق عليه بهذا اللفظ واما قوله **ويلهمه**
رشد فراهها ابو يعلى في الحلية بسناد حسن من حديث ابن مسعود
رضي الله عنه ومعنى ويلهمه رشدا اي يوفقه لسلك طريق
الرشاد وهو ضد الغي والالهام خاطر من الحق ومن علامته
ان ينشر له الصدر ولا يعارضه معارض من طريق آخر
وقال عليه الصلاة والسلام ما عبد يضم العين **الله شيئا خيرا**
بالجهرت اي كيف يتق الله في جانب الامر وفي جانب النهي والمداد
اذ الجاهل الميذري كيف يتق الله في جانب الامر وفي جانب النهي والمداد

معناه
نوع

بالفقه

بالفقه المتوقف عليه ذلك صلا لا رخصته المكلف في تركه دون
ما لا يقع الا نادرا والحديث المذكور اخرجه البيهقي عن عمر
لكن بلفظ ما عبد الله بافضل من فقه في دين ولم اقف عليه
باللفظ الذي ذكره المؤلف **وهذه** اشارة الى المعاني المترتبة
الموجودة في الدين فقط على تقدير تقدم الخطة على المقدمة
او الموجودة في الخارج على تقدير تقدم وضع المقدمة على الخطة
غير عنها بهذه اشارة الى انها سهلة التناول قريبة المأخذ
كالامور القريبة المحسوسة **مقدمة** لكسر الدال ما خذوة من مقدمة
لجيش الجماعة المتقدمة منه بطلق على طائفة من الالفاظ قدمت
امام المقصود لا انتفاع بها فيه علما كان او غيره يقال مقدمة العاشر
لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حله وغاياته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليه ام لا
ومنه **الجمهور** انما من قدم اللازم لمعنى يقدم
ومنهم من يجعلها من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لا تلتزمها
على سبب التقديم كانها لعدم نفسها ولا فادتها البصيرة
تقدم من عرفها على من لم يعرفها وقد جعل المصنف جميع الفاظ
كتابه مقدمة بالنسبة لما عداها من كتب الفقه وغيرها
لا انتفاع الفقيه وغيره بها لما اشتملت عليه من مهمات
القواعد الدينية فيها يستعين الفقيه وغيره على تحصيل
مطلوبه فكانها مقدمة على من لم يكن عنده **صغير**
ذكره مع كون الموصوف مؤثرا نظر اللغاة لان مذكر
وهو قوله **جميعها** اي جزمها بالاتي عن الارض

كبير اي واسع **علمها** الذي اشتملت عليه لكثرة ما فيها من
 الدقائق التي قد لا توجد في مسوطات كتب المذهب
محكمة اي متقنة **المباني** جمع مبني وهو اللفظ المؤلف من
 الحروف الدالة على معنى بالوضع ومعنى احكام المباني سلاقتها
 من الغرابة والاعتراض التصرفي **واقية** اي كاملة **المعاني**
 جمع معني وهي الصور الذهنية من غناء اذا قصدت **قال**
 المفضل في مفر داته المعنى اظهار ما تضمنه اللفظ وهو مقار
 للتفسير **يتفح** اي في الدنيا والاخرة **ان شاء الله** اني به امثالا
 لقوله تعالى لا تقولن لشيء اني فاعله ذلك عدا الا ان يشاء الله **قال**
 العلماء ولا يقال ذلك في محقق الوقوع كوصية امس او اموت
 او نحو ذلك الا على سبيل التبرك **من** اي الذي **تعلمها** من المتدين
ويتذكر بها عند عرض نسيان او النسيان **من علمها**
 اي من المستهين والمتوسطين ولما كانت استفادة التعلم بها
 اكثر اضاف النفع اليه والاقتدر العالم لما فيها بالمطالع **قال**
 والمراجعة من جملة النفع **ضمنتها** اي اودعتها في القاموس
 وضمن الكتاب بالسرطبة وتضمنه اشتمل عليه وما جعلته
 في وعاء فقد ضمنته اياه **من بيان** ما في قوله الاية ما يطلع
 من مكنب علمه **الاعتقاد** وهو حكم الذهن المجازم لغير من
 القابل للتغير **الاشعري** اي المنسوب الى الشيخ ابي الحسن الاشعري
 واسمه علي بن اسحق بن سالم بن عبد الله بن موسى بن بلال بن ابي
 بردة بن ابي موسى عبد الله بن قيس الصحابي رضي الله عنه كان ابو
 الحسن المذكور امام المتكلمين في عصره وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين

القنبر

علم

والمصحح

والمصحح لعقائد المسلمين مولده سنة ستين وما تين سكن البصرة
 ثم انتقل الى بغداد حتى توفي بها سنة اربع وعشرين وثلاث مائة
 اخذ الكلام اول اعطاه على الجبائي شيخ المعتزلة ثم فارقه ورجع
 عن الاعتزال واظهر ذلك وشروع في الرد عليهم وكان المعتزلة
 قد رفعوا راسهم حتى اظهر الله الاشعري فخرهم وكان لا يتكلم
 في علم الكلام الا حيث وجب عليه بضرورة الحق وكان شافعي المذاهب
 ويحكي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول له اني استفتي **والنقطة**
 وهو لغة الفهم وشرعا العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة
 من الادلة التفصيلية **الشافعي** اي المنسوب للامام الشافعي
 واسمه محمد بن ابراهيم بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المصطفي
 ولد بغزة وقيل بعسقلان وقيل باليمن سنة مائة وخمسين وتهي
 السنة التي توفي فيها الامام ابو حنيفة ثم ترقى في النضال الى ان صار
 امام الدنيا وعالم الارض شرقا وغربا جمع من العلوم والمفاخر ما لم
 يجمع لغيره وانتشر له من الذكر ما لم ينتشر لحد سواء من العلماء
 وانتق العلماء على امامته وعدالته وزهاده وورعه وعلوه
 قدره فالطبيب في وصفه مقصود والمهبط في مدحه منتصر
 توفي ليلة الجمعة بمصر ودفن يوم الجمعة بعد العصر
 وكان آخر يوم من حركته اربع ومائتين ومن كلامه
 رحمه الله لا شيء ازين بالعلماء من الفقر والقناعة والرضى بهما
 وكان يقول ذقوا مايل العلم ليل تضيق دقايقه وكان
 يقول من احب ان يحتم له خير فليكن الفن بالناس **والتصوف**
 تفعل من الصوف الملبوس المعروف بالصالحين والزهاد
 والعباد لانه لبسة التواضع الذي هو اجل ادابهم

هـ

وجهه بالنهار قال مقرب من عينة وعنده ما احدهم اهل العلم او قال
اهل الحديث الا وفي وجهه نظرة اي اشراف من نور العلم **افرغت**
اي بدلت **الجمد** بفتح الجيم الطافه **في تقريبها** الى هذه فان
ليسهل على المتدري تناولها **وتبينها** لئلا يحتاج الناظر فيها
الى مراجعة غيرها فليت معقده المباني ولا وعرف المعاني
وصدرتها اي جعلت لها صدرا في القاموس وصدر كتابه
تصدر اجعل له صدرا والصدرا على مقدم كل شيء واوله انتم والمراد
هنا انه ابتدأ مقدمته **بقصود** جمع فصل وهو لغة الحاضر
بين اثنين واصطلاحا اسم حلة في العلم مثله على فروع
ومسائل **لا بد** اي لا غنى وغبارة المصباح لا بد من كذا
لا يحيد عنه ولا يعرف استعماله الا مقرونا بالفي انتم **للطال**
العلم **من معرفة** **مفهومها** اي معرفة ما شتمل عليه **وسلك**
من السلوك وهو الدخول **فيها** اي في تلك المقدمة **سبل** اي طريق يدور
ويؤنس **الحصر** اي الاستيعاب **والتقسيم** وهو ضم
قيود متباينة الى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم
اخص منه ويسمى كل واحد من الاقسام بالنسبة الى الكل
الاعم قسما وبالنسبة الى الاخص الحاصل من ضم قيد اخر قسمي
والكل الاعم بالنسبة الى تلك الامور المخصوصة مقسما
ثم التقسيم الذي اقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا
وما ليس كذلك تقسيما اعتباريا **الكونها** اي المقدمة
واقعة **في مقام** بفتح الميم هو في الاصل موضع
اللقه من شغل الامر الداعي لتوهم كونه محلا للورد الكلام
فيه على خصوصه **التعلم** من الطالب المستفيد **والتعليم**

من المرشد المفيد والحصر والتقسيم كل منهما يناسب كلام الامرين المذكورين
واثرت بفتح الهمزة اي قدمت يقال اثرت فلان على نفسي
اي قدمت عليها في الخطوط الدنيا وفيه رغبة في الخطوط الدينية
وذلك ينشأ عن قوة اليقين واكيد المحبة واثرت به كذا
اي خصصته وفضلته به **فيها** اي في مقدمة **التوسط بين**
التفصيل وهو زيادة اللفظ على اصل المراد لا الفائدة من غير
تعيين للمزيد وبهذا يخرج حشر **المحمل** اي الوقوع في المبالغة
وفي التامة **والاختصار** وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى
المحمل من الاخلال وهو ايجاد الحلل في دلالة اللفظ بسبب الاحكام
في اليجاز **مع اعزاني** حالنا ليهنا **بالنقص** اي العجز عن التاليف
والاضاعة اي المبالغة بها انا بالاضاعة به حقيق وهذا كما
لدي بعد من المصنف من باب هضم النفس والافقد كان رحمه الله
اما ما كمالا محققا باذلا جهده في تحرير العلوم وتقرير ما اختلفت
فيه الاراء والفهوم **ونزرا** اي قلة **البضا** **أعنت** بكسر الباء
وهي في الاصل المتاع المتخذ للتجارة والمراد هنا ما عنده من العلم
والدراسة **في هذه القناعة** اي صناعة التصنيف للعلم
الشرعي وهي كما قال السعد بكسر الصاد العلم الحاصل من التمرن
على العمل **ومن الله** لا من غير **التمدد** اي طلب الممدد
وهو الزيادة اي اسأله في جعل مدي **التوفيق** وهو جعل
الله فعل عبده موافقا لما يحبه ورضاه ويقال فيه ايضا خلق قدرا
الطاعة في العبد مع الداعية اليها ولا بد من هذه التقيد
اذ الكافر خلقت فيه القدرة على الطاعة ولذلك خوطب
بفروع الشريعة لكن الداعية مستفيدة اي طلب النفس منه
ذلك مستف **الى سلوك** اي دخول **منهج** اي طريق

الصواب هو صواب في التخذ منهاج كالمناهج والنهج
 الطريق الواضح **والنحو** اي اثبات ما هو الحق في الشيء ويقال
 فيه هو اثبات المسألة بالبراهين والعلل مع رد قولها والتدقيق
 في الدليل بدليل اخر **والإيضاح** اي ادعوى بوضوح ودلالة
 وفي النهاية التضرع هو **البيان** والمبالغة في السؤال والرغبة
 في **عمى** اي شمول **الفرع** اي ما واخرى للمبتدئين وغيرهم
 وفي **اتصال** اي الصاق **الاسانيد** اي طرق **الخيرات** الحاصلة
 من الله تعالى **ببرها** يكون ذلك حسبها لهذا
 طابها الى المقصود وحصر مراده منها على وجه مقبول غير مردود
فانه هذا التعليل لقوله **البراهين** اي كثير الجود وهو العطاء
 وهو من يعطى النوال قبل **المجيب** اي المتقبل دعاء
 من دعاء من عباده لقوله **العلم** باحوال خلقه وسوالاتهم ومقاصدهم **والاحول**
 اي ما يحول الى عن المعصية **والقوة** اي على الطاعة **الابال**
 اي الابصمات **الاركان** اي روافد **الاركان** اي الاسماء هما الوردان
 في ختم الحوقلة دون **الاركان** اي كثيرين
 من حتمها بالعلم **الاركان** اي كثيرين **الاركان** اي روافد
 الترمذي والنسائي **الاركان** اي كثيرين **الاركان** اي روافد
 والختم بالعلم **الاركان** اي كثيرين **الاركان** اي روافد
 ولا حول ولا قوة **الاركان** اي كثيرين **الاركان** اي روافد
 بضع الشيء موضعها على مقتضى الحكمة **الاركان** اي روافد
 والاصان **الاركان** اي كثيرين **الاركان** اي روافد

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم قال ليلة اسري بي من **الاركان** اي روافد
 من امرك ان يكثر من قول **الاركان** اي روافد
وسميتها اي المقدمة واسما **الاركان** اي روافد
 واسما العلوم من حين علم الشخص **الاركان** اي روافد
 من باب الشيء **الاركان** اي روافد
 هو الايضاح للشيء وكشف **الاركان** اي روافد
 وهو المراد هنا **الاركان** اي روافد
المهمات جمع مهمة وهي ما يهتم بها **الاركان** اي روافد
 من الهمة **الاركان** اي روافد
 جمع حكم وهو خطاب الله المتفضل **الاركان** اي روافد
 بالافصا والتخير والوضع **الاركان** اي روافد
 ما كان جزاء الماهية **الاركان** اي روافد
 لان هذا الكتاب **الاركان** اي روافد
 غرر الفوائد اعلاها وضار مع **الاركان** اي روافد
 بغزارة علمه قال مولف في **الاركان** اي روافد
 ومنها وهو اهلها البيان والاعلام **الاركان** اي روافد
 بدريع التسميم وقد كثرت **الاركان** اي روافد
 في آخر اختصاره فليعل الله بعين **الاركان** اي روافد
 اسمه نشر الاعلام اوفى **الاركان** اي روافد
 في آخر التسميم بفائدة **الاركان** اي روافد
وتخصر مقصودها اي المقدمة **الاركان** اي روافد
وخمسة ابواب وخاتمة فالمقدمة علم اصول الفقه

فقه
الاركان الاسلام

في مدى حرم

والشاهد في معرفة الحق والخمس الابواب في امور الاسلام
الشهادتين وما بعدها والائمة في التصوف **المقدمة**
بالرفع اي هذه المقدمة والنصب اي خذ المقدمة او اقرأ
وكونها والتأريفيها للنقل من الوصفية الى الاسمية
ويحتمل بقاؤها على الوصفية فالناجيه لتقدير موصوفها
مؤنث اي المباحث والمسائل المقدمة امام المقصود وادعى
ابو حيان فتح دالها وان الكثر من تغيير النقلة والحق
جوان الوجهين **اعلم** امر من العلم وهو خطاب عام لكل
من يشاء منه العلم ويوتى بها غالبا بحث الوصفية
المخاطب على ان يليق سمعه بما يعقبها ولا يليق الايمان بها
المؤلف او معلم او كبير واما المتعلم والولد والتلميذ
فلا يليق بهم الا صيغة المضارع بان يقول احدهم لي معلم
ادما مع من ذكر **وقتي الله وبارك** هذا خبر معناه الدعاء
بالتوفيق وهو لغة التقدير وشرعا خلق قدس
الطاعة في العبد ويقابله الخذلان وهو خلق القدرة على
المعصية **الترام ما موراة** اي الاستمسك بها
وعدم مفارقة العمل بها **ورزقنا الحصى** اي الاجتهاد
على **تحصيل مرضاة** اي الامور التي يرضاها ويكون رزقا
لرضاها وهي مصدر كالمضاد المتخاطب **انه** بفتح الهمزة
لا بد اي لا انكسار ولا فراق ولا مندوحة ولا محالة ولا غنا
ولا استغناء ولا عوص ولا محيد ولا محيص وكل هذه الالفاظ
بمعنى واحد وهو اللزوم فكانه قال ما ذكره سلفنا

للعبد وهو لغة الانسان وشرعا المكلف ولوملكا اوجنيا وشقا
من العبودية وهي غاية الخضوع والتذلل وهذه الوصف اشرف
اوصاف الانسان وارفعها لما فيه من الاشارة الى كمال الله سبحانه وتعالى
واحتياج غيره اليه لدلالته على كمال الخضوع والتذلل الى المولى جل
وعلا ولذا وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقامات العالمة
نحو سبحان الذي سري بعده الحرس الذي انزل على عبده الكتاب
وانه لما قام عبد الله الى غير ذلك ومما ينبغى لحياض رحمته الله
• ومما زادني شرفا وبتها • وكذا تباخمي اطباء الثريا •
• دخولي تحت قولك يا عبادي • وان سبرت • احدهم لي بيتا •
من اربعة اشياء وهي **العلم والعمل والاخلاق والحق**
وذلك لان العبد مطالب بالعمل وهو مقتضى علم يصحبه واخلأ
يكمله بحيث يحصل الاثابة عليه وحق يبعث عليه **فمن لم**
يعلم فهو اعمى من حيث انه لا نظما من نور بصيرته لا يهتدي
للأتيان بالحكم على وجهه فاشبهه الأعمى الذي لا يهتدي لطريق مقصده
ومن لم يعمل بما علم فهو مجرب بكثيف الاغيار عن مشاهدة
الانوار اذ يترك العمل تترك الظلمة على البصيرة فيجربها عن شهود
قرب الحق منه الذي لا تصح معه معصية لا تشبه العبد
ح اطلاع الرب عليه وبوجود الحجاب يبعث العبد في المعاصي
قال في تعريفات العلوم الحجاب كل ما ستر مطلوبك وهو عيب
اصل الحق انطباع الصور الكونية في القلب المايعة لقبول تجلي
الحق **ومن لم يخلص العمل** اي لله نعمه **فهو مخبون** اي
مخدوع لا يخلصه للرباء مخادع لا يخرج وجل فيعود وبالخذل
عليه فيفسد ما اظهره من العمل الصالح بما اضره من الرياء

لانه محط الثواب العمل **ومن لم يلازم الخوف فهو مغرور**
 اي غرته الشيطان حتى ظن انه على خير لما في العاجل او في الاجل
 فتصرف في العمل قال الغرالي في الاحياء الغرور يكون النفس
 الى ما يوافق الهوى ويميل الطبع عن شبهة وخذعة من
 الشيطان **ثم العلم اس** بضم الهاء اي اصل **العمل** فلا يصح
 عمل بدونه فلا بد حينئذ من احكام الاشياء ليست ما ينبغي عليه
قال العلماء لا يجوز لاحد ان يقدم على امر حتى يعلم حكم الله فيه
قال الشافعي اجابا لنوله صلى الله عليه وسلم **العلم امام العمل**
 والعمل تابعه **وهو اي العمل ثمرة** اي ثمة العلم لانه المقصود
 منه فلا يتفجع علم بلا عمل بل يضر **وقليل العمل مع العلم**
افضل من كثيره مع الجهل التوليه في الدرر على قوله سير
 الفقه خير من كثير العبادات رواة الطبراني وكان من عمل
 بلا علم ففساده اكثر من صلاحه **فلهذا كان الاشتغال**
بالعلم اي الشرعي والاي كالحق **افضل من صلاة النافلة**
كما قاله امامنا اي قايدنا ودنا على طريق الحق والامام
 لغة من يقتدي به مطلقا والمراد هنا من يقتدي به في الدين
الشافعي رحمه الله هذه الجملة لفظها لفظ الخبر ومعناها
 انشا الدعاء برضى الله تعالى للشافعي اي قام به له من سخطه
 واجلا له ربه له دار كرامته وانما كان الاشتغال بالعلم
 افضل من صلاة النافلة لانه اما فرض عين او فرض كفاية
 وهما من العلم وغيره افضل من نفل الصلاة واما نفل ونفعه
 اكثر من نفع الصلاة النافلة لان نفعه متعد ونفعها
 قاصرة والمتعدي افضل من القاصر قال السيد السمرهوي

النية
ثم العمل

افهم كلام الاصحاب ان الاشتغال بالعلم افضل من النوافل المطلقة
 وكذا الروايات المؤكدة مع المواظبة عليها ما سجد العلماء
 ومعلمهم صلى الله عليه وسلم وسلوك طريق المواظبة عليها هو ما
 درج عليه السلف من العلماء وتبعهم تخلفوا ذكره واتاكرها
 حتى قالوا ان تركها يخل بالعدالة فيسبغ حمل اطلاقهم على ما عداها
 الا ان تشتد الحاجة الى الكلام في العلم فيقدم على الرتبة
 ويقضيها اذا فالت ويسمى لذلك ما في الاحياء من ان العلم
 الذي ينتفع به الناس بعلمه ان امكنه استغراق وقته بالعلم
 فهو افضل ما يشتغل به بعد المكتوبات وروايتها انتم
 وظاهر كلام الشافعي انه لا فرق بين الروايات وغيرها وليتد
 ما ذكره من اخلاص تركها بالعدالة بها اذا كان من غير
 ان يصرف منها لما هو افضل منها وقد رايت لبعضهم ما حاصله
 ان من دقق العبد لما وصل اليه الشرح الكثير للامام الرافعي المسمى
 بالعزيز **شغل مطالعيته** وصار يقتصر في الصلوات
 على الفرائض فقط وفي الاحياء قال من عبد الحكم كنت عند الامام
 ماكد اقر عليه العلم فدخل الظهر فوضعت الكتب اذ كان
 فقال يا هذا اما الذي قلت اليه بافضل مما كنت عليه اذا صحت
 النية وهو ظاهر في تفصيل الاشتغال بالعلم مع محبة النية على
 فضيلة اول الوقت وفي كتاب **مجموع الاحاديث ما حاصله**
 فاما نشر العلم فهو من افضل الاعمال اذا صحت فيه النية بان يكون
 خالصا لله تعالى لان العلم من عمل القلب بخلاف غيره من بقية
 الاعمال فانه من عمل الجوارح ومعلوم ان عمل القلب افضل من
 النوافل وهذا يكاد ان يكون مجعاعا عليه فان كل واحد من

الامة المحترمة قال ان طلب العلم افضل من صلوة النوافل اذا
 صحت فيه النية **والعمل بلا علم لا يسمى عملا**
 اذ لا يعتد بالعمل شرعا ويخرج به المكلف من عملة الطلب
 له اذا صدر من عالم بكيفيته اذ يستحيل من الجاهل با
 شئ الايمان به فن جمل كيفية الصلاة مثلا لا يمكنه
 فعلها والتلقين بها فلا تفهم العبادة اذ اجمع الجمل بما يتوقف
 عليه صحتها من العلم **كما ان العلم بدون عمل كذا**
 اي لا يسمى علما لان المراد بالعلم في الشرع العلم النافع الذي
 يكون وسيلة الى رضا الله عز وجل فان لم يكن كذلك
 لم يكن علما فإيا هو بالجهل كمنه فقد قال سفيان بن عيينة
 اجمل الناس من ترك العمل بما يعلم واعلم الناس من عمل بما يعلم
 وقال صلى الله عليه وسلم كذا علم وبال على صاحبه يوم القيمة الا من
 عمل به وقال اذا علم العالم فلم يعمل كان كالمصباح يضيئ للناس
 ويحرق نفسه الى غير هذا من الاحاديث كحديث
 ان تمشد الناس عذابا يوم القيمة عالم لم ينفعه الله **يعلم**
فالعالم اي الكامل انما هو العامل بعلمه المخلص الصادق
 الذي تعلم الله وعلم الناس لله ودعى الخلق الى الله بطريق العلم
 وزهد في الفانيات ورغب في الباقيات الصالحات **فصل**
 وتورع عن الحرام والشبهات وعرف الله بما يحب له من الاسماء
 والصفات وفي التحفة لابن حجر ما ملخصه ثم فضله **اي**
 العلم الوارد فيه الايات والاحبار **فصل** في ما هو من
 عمل بما علم حتى يتحقق فيه ورثة الانبياء وحيالات

العمل بلا علم

فضيلة الصالحين القايين بما تحتم عليهم من حقوق الله تعالى
 وحقوق خلقه ويظهر خصوصه اذ في مراتب ذلك بالاتفاق
 بوصف العدالة انتهى **والعلم اي الكامل ما اورث**
الحشة وفيه كما قال الامام زروق تعظيم نصيبه مهابة
 قال بن عطاء الله خير علم ما كانت الحشة مفعلة العليم
 اذا قارنته الحشة فلك والافعل كاي فلك اجره وثوابه
 وحصول النفع به والافعل كاي وزره وعقابه وقيام الحجة
 به قال بن عباد وعلامة حشية الله تعالى ترك العلايق الاربع
 الدني والخلق ومجاراة النفس والشيطان **فانهم**
 امر من الغم وهو تصور ملهنا من لفظ المخاطب وفي التامون
 فوهم كفرهم ففهم علمه وعرف بالقلب **فصل** قدر
 معناه لغة واصطلاح **ومدارك** بفتح الميم مع
 مدارك بمعنى السبب اي الامر الذي الى العلم بمعنى ان الله
 يخلق العلم للعبد عنده **العلم** وهو ادراك الشيء على ما هو
 عليه في الواقع ويقال هو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت
 به فمثل ادراك الحوائج وادراك العقل من التصورات
 والتصديقات اليقينية وغير اليقينية **الحادث** اي الخلق
 في الخلائكة والانس والجن بخلاف علم الله عز وجل فانه صفة موصفا
 ذاته فلا يتبدل بحس ولا خسر ليس كمثل يتي وهو البصير
ثلاثة لا تربع لها بالاسم **الحوائج** جمع حاشة وهي القوة
 التي اودعها الله في العبد يدرك بها الاشياء وتسمى المشاعر
السليمة اي السالمة مما يمنع الادراك بها فخرج ما ليس
 سليما كعين الاعى واذن الاصم **والخير الصادق** وهو
 المطابق للواقع اما الخير الكاذب فلا يفتح ان يجعل

ففهم مدارك العلم

ت

مدركا للعلم اذ لا يدرك به الشيء على ما هو عليه في الواقع **ونظ**
العقل اي الفكر المؤدي الى علم اَوْظن او اعتقاد ووجه الحصر
 في الثلاثة المذكورة ان السبب للعلم لا يخلو اما ان يكون ومنا
 قائما بالمدر ك بصر الراي او الاشارة الحس والاول اما ان
 يكون كيفية جسمية فهو الحواس اَوْقوة نفسية وهو
 النظر ومما يدل على الاختصار فيها قوله نعم ان السمع والبصر
 والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا **اما الحواس ففيه خمس**
 المعروفة التي لم يعرف لها سادس اي لا معنى لها لا تكون
 لها حجة اذ تجوز عقلا وجود حاسة اخرى بالحواس كثيرة
 في الحديث والله اعلم لا ريب في ذلك ظهري وشره
 ان الشيء الذي الكبرياء الغيث من جميل والشيء الذي السمع
 الحصري كان لكل منهما اربع عيون كرامة **الظاهرة**
 اي باعتبار محملها **المعلومة** من فن الاصول وغيره وهي
 السمع والبصر والذوق والشم واللمس والاصح ان السمع فضل
 اي النفع من البصر لان فوائده خلقه يستلزم قوت النطق
 الذي هو ظاهر خواص الانسان الا في الآخرة فان البصر اشرف
 والنفع واحسن بالظاهرة عن الباطنة وهي خمسي ايضا
 الحس المشترك والخيال والقوة الوهمية والقوة الحافظة
 والقوة المتخيلة وتسمى الفكر وقد اختلف الحكماء
 في مواضع هذه الخمس الباطنة فلم يحصلوا على طائل ووقعوا
 في حصص نص والمحققون على انها صفات للعقل لا غير
وبكل حاسة منها اي الحواس الظاهرة وكذا الباطنة

نظر العقل

حواس

الظاهرة

يعلم ما يختص به لان الله له خلق كل حاسة منها
 لا يدرك شيئا مخصوصة لا يدرك بكل واحدة منها ما يدرك
 بالحياسة الاخرى واما انه هل يجوز ذلك عقلا فليس
 خلاف والحق الجواز لان ذلك يخص خلق الله من غير
 تاثير للحواس فلا يمنع ان يخلق عقب صرف الباصرة ادراك
 الاصوات مثلا فان قبل اليت الذائقة تدرك حلاوة الشيء
 وحرارته معاقلنا لا بل الحلاوة تدرك بالذوق والحرارة
 باللمس الموجود في الفم واللسان اذ انقر هذا فبالسمع تدرك
 الاصوات بطريق وصول الهوى المتكيف بكيفية الصوت
 الى الصمماخ وبالبصر تدرك الاضواء والالوان والاشكال
 وغير ذلك مما يخلق الله ادراكها في النفس عند فتح العين
 وبالذوق تدرك الطعوم بواسطة مخاطة الرطوبة اللعابية
 وبالشم تدرك الروائح قليل وهذه القوة في غير الانسان
 اقوى منها فيه لان الهياكل تعرف اولادها بالريح من غيرهم
 والسماع تدرك ما جعل لها فيه متاعا بالريح من مكان بعيد
 وباللمس تدرك الحرارة والبرودة ونحو ذلك وهذه القوى
 للحيوان ضرورة لا ينبغي بدونها في ضرورة نعم من الاعضاء
 ما ليس فيه قوة لامسة كاليد والرجل الكلية والطحال والرب
 فلا حرج في شيء من هذه الاعضاء بل في اغشيها يدرك بها ما
 يعرض لها من الافات وكذلك العظم ليس فيه قوة لامسة
 لانه اساس البدن وعموده فلو كان له حس لتأذى بالحل والوب
 حس المشترك تدرك الصور الحسوسات وبه يتشاهد الصور
 المنامية كما في اليقظة اذ ليس ذلك بالحواس الظاهرة

الله

معرفة

لمتعطلها بالنوم وبالحيال تدرك المحسوسات في حال غيبها
 عما الحواس فهو كالخزائن ولولا هذه القوة لاستنع من يرى
 في زمان ثم يغيب وتوجد هذه القوة في غير الانسان من
 الحيوان ولذلك مهيأ في الغرس الشعير يدرك صورته
 وبالقوة الوهمية تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
 كادراك الشاة العداوة في الذئب والمحبة في ولدها
 فلهذا تهرب من الاول وتقف على الثاني وبالقوة الحافظة
 تحفظ المعاني التي تدركها القوة الوهمية وبالقوة المتخيلة
 يتصرف العقل في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية
 بالتركيب تارة والمقتضيل اخرى **واما الخبر الصادق**
 وهو ما يكون لنبته خارج تطابقه تلك النسبة فان لم
 تطابقه فهو الكاذب ولا واسطة بينهما فان قلت
 الخبر الصادق مما يدرك بالسمع فلا يعد سببا للعلم قلنا المدرك
 بالسمع انما هو الالفاظ والخبر ليس سببا لادراكها بل للعلم
 بمدلولها **فانواعان** تشبه نوع وهو كل مقول علمي واحد
 وعلى كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو النوع
 الاول **الخبر المتواتر** سمي بذلك لانه لا يقع دفعة واحدة
 واحدة بل على التعاقب والتوالي فهو من تواتر الشيء اذا
 تتابع ووقع شيئا بعد شيء **وهو في الاصطلاح ما سمع**
من قوم عقله فوق اربعة كخمسة فاكثروا وكثرا
لا يتوهم بضم الياء اي لا يجوز عقلا **تواترهم**
 اي توافقهم **على الكذب** بمعنى ان العقل حاكم

فقط الخبر الصادق

بامتناع

بامتناع توافقهم على الكذب لكن لا لدانته بل لما قام عنده من
 العادة الشاهدة باستحالة ذلك في الخبر المتواتر فحينئذ عدم
 التخوين كثرة القوم ودليل صدق التواتر حصول العلم بالسامع
 من غير شبهة فما خلفت افادة العلم عنه فليس بمقتضى اثر
 اثران اتفق خبرهم لفظا ومعنى فهو التواتر اللفظي وان
 اختلف فيهما مع وجود معنى كلي فهو التواتر المعنوي
 كما اذا اختلف واحد عن حائره انه اعطى دينار واخر انه اعطى
 فرسا واخر انه اعطى بعيرا وهكذا فقد اتفقوا على امر كلي
 وهو الاعطاء المشترك بين اخبارهم **والنوع الثاني الخبر**
المؤيد بالمعجزة اي خبر الرسول الثابت بالمعجزة وفي الامر
 الخارق للعادة الذي قصده اظهار صدق من ادعى انه رسول
 الله **قال اول** من النوعين وهو المتواتر **سبب** اي موجب
للعلم القوي اي اليقيني القطعي الحاصل بدون فكر
 ونظر في دليل والدليل على كونه موجبا لذلك انما يحصل من
 النفس العلم بوجوده ممكن وبغداد وليس ذلك الا بالخبر
 لانه يحصل للمتأمل وغيره حتى المصيان الذين لا هتد لهم
 بطريق الاستدلال **والثاني** وهو الخبر المؤيد بالمعجزة **سبب**
موجب للعلم الاستدلالي اي الحاصل بالنظر في الدليل وهو
 الذي يمكن التوصل بصحة النظر فيه الى العلم بمطلوب
 خبري كالعالم فانه دليل على وجود الصانع اما كونه موجبا
 للعلم فالتقطع بان من اظهر الله المعجزة على به تصديقاً
 له في دعوى الرسالة كان ما دقاً فيما لا يدرك الا هكاه
 واذا كان صادقا وقع العلم بمضمونها قطعاً واما انه

الخبر المؤيد بالمعجزة

الخبر المؤيد بالمعجزة

استدلاله فلتوقفه على الاستدلال والتحضر انه خير من شئ
 رسالته بالمعجزات وكل خير هذا شأنه فهو صادق ومضمون
 واقع وهو يشابه الضروري في عدم احتمال النقيض والالكان
 جملا او ظاهرا او تقليدا **واما نظر العقل** وهو قوة للنفوس
 بها تستعد للعلوم والادراكات وهو المعنى بقوله هم
 غريزة يتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الارباب
والحاصل منه نوعان الاول **ضروري وهو ما**
يحصل باول النظر اي التصور للمحمول والموضوع
ضروري كاعلم بان كل شئ اعظم من جزئه فانه بعد
 تصور معنى الكل والجزء والاعظم لا يتوقف على شئ ويسمى
 ايضا بدنيا لمحموله ببداهة العقل ولا فرق بين ما يحتاج الى
 شئ اخر من تحريبات او حدسي او غيرهما او لم يحتاج **والثاني**
استدلال وهو ما يحتاج فيه الى نوع تفكير اي نظر
 في الدليل كالعالم بوجود النار عند رؤيتها الدخان فهو
 علم حاصل بالكتب وهو مباشرة الاسباب
 بالاختيار كصرف العقل والنظر في المقدمات كما تتولد
 النار من كبريت وكل محقق له دخان • **تنبيه**
 العلوم الضرورية لا يمكن العبد بها ولا يوجب عليها
 وبه يعلم رد قول بعض الصوفية ان العلوم
 كلها بالنبوة الى ان صلى الله عليه وآله وسلم
 ضرورة الا ان يكون مراد هذا القائل انه صلى الله عليه وآله وسلم

نظر العقل

الاستدلال

ساعة

لشدة ذكائه القدسية علمه بالكسبيات كعلمه بغيرها
 فهو صريح **قيل واللات العلم** اي الامور التي يستعان
 بها في تحصيله **اربعة** وهذه باعتبار الاهم والافا لات
 العلم كثيرة الاول من الاربعة **شئ** بفتح الشين المعجزة
 لغيرها لثبات فيه الشيب وفي العرف العام العاقل او المحتك
 بالتجارب او المرشد وفي العرف الخاص الراشد في علوم
 الشرع الثلاثة الايمان الذي هو مادة علم التوحيد والاسلام
 الذي هو مادة علم الفقه والاحسان الذي هو مادة علم السلوك
 والحقيقة قيل وانما اشتهر الشئ عند القادر الجليل في
 باسم الشئ لانه كان من الراشدين في علوم الدين الثلاثة
 فاذا اطلق الشئ عند الصوفية انصرف اليه كما اذا اطلق
 عند الفقهاء الشافعية انصرف الى الشئ اي اسحق الشيرازي
 ويمكن الجمع بين هذه المعاني المذكورة بان يقال المراد
 به الراشد في العلم الذي صار يرشد بعلمه ويربي بآدابه
 وكوشا **فتاح** لا فقال القلوب وهو الذي كملت
 اهليته واشتهرت صيافته وكان له في العلوم الشرعية
 تمام الاطلاع وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثر
 بحث وطول اجتماع بينه التقيهم والتعلم ومعامل الطالب
 بالتياديب يوضح له العبارة ويجليه له المرام ويحلو
 مرة قلبه بطايف المعارف الواردة من فضل الله لفظه
 دوا وحظته شفا ينهض المتقاني حاله ويدل الجاهل على الله مقالة
 لان فيه كل واحد ونوره على صفة متنوعة ونوره غير خاف ان

والثالث العلم

المشحة شأنها عظيم وأمرها عالجيم وقد ألف العلماء في بيان
أدائها الرسائل العديدة والله در القليل
من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة • يكن من الرغب والتخفيف في
ومن يكن أخذ العلم عن صحت • فعلمه عند أهل العلم كالمع
وقال آخر أمد عينا علما وليس بقاري • كتابا على شيخ به يسهل الحرج
• انزع عن الذهن يوضح مشكلا • بلا محجراته قد كذب
• وان ابتغى العلم دون معلم • كمو قد مصبا • وليس له دم
قال المؤلف رحمه الله في بعض رساليه أو شيخ التربية والتخرج
هو الإنسان البالغ في العلوم الثلاثة التي هي الشريعة
والطريقة والحقيقة الخ الذي من بلغه كان عالما
ربا بياها ديا مهديا مهديا مرشدا إلى طريق الرشاد
الذي أراد الاستعانة به على البلوغ إلى رتب أهل السداد
وذلك لما رزقه الله من العلم اللدني الرباني والفيض المعنوي
الرحماني فهو طبيب الروحاني الشافي بما علمه الله من أدوية
أدواها المردية لها وطبيب الروحاني هو الذي بلغ في نفوس
صيرته إلى مقام المداواة لما يعرف لقلوب السالكين من
الأدواء المانعة لهم عن القرب من حضرة الحق عز شأنه
ويشاهد ما ينبغي أن يعالج به تلك الأدواء والعلل بالرياضات
قالوا ومن أداب التلمذة أن يعامل شيخه هذا بكل الأدب
في حضوره ومغيبه وحيوته ومماته وأن يقابله بغالبية
التعظيم والأجلال وكل الامتثال لما يترشده إليه

معينه

ظاهره وأبنا قال في منظومة السالكين •
• وانزل الشيخ في علاماته وأجعله قبلة تعظيم وتزينة
• من جعل له الأدب الذي هو باب الظفر يبلوغ الإبرار
ان يترك الدعاء لشيخه في خلواته وجلواته كما لا يترك
الدعاء لوالديه كذلك وأن يبره كما يبر والديه وإذا ألف التلميذ
أو درس أو افق وقال قال شيخنا وأطلق فلا يكون المراد
الشيخ تربيته وتخرجيه وقد فعل ذلك غير واحد من
العلماء والزوايا منهم كالشيخ بن حجر مع شيخه الإسلام زكريا
وما أحسن ما أنشده السيد العلامة عارف بالله نعم حاتم من حمم الأهدل
• دلالة السيد تسليم نفسه • إلى عارف بالله يشرح صدره
• يؤيده بأ • الحظ في ربه إلى • منازل سعدى حيث يجمع سره
• وقال سيدي أحمد زروق • في قوله أخذ العلم والعمل
من المشايخ أنهم من أخذ دونهم بل هو آيات بيئات في صدور
كثير من أتوا العلم واتبع سبيل من تاب إلى فلزمته
المشحة ومن تحقق بحال لم يخل حاضره منها فذلك
أمر تصحبه الصالحين وزهر من صحة الفاسقين وإنما يؤخذ علم
كل شيء من أربابه فلا يعتمد صوفي في الفقه إلا أن يعرف
قيامه عليه ولا فقيه في التصوف إلا أن يعرف قيامه بهما فليزم طلب الفقه من
ولا يحدث فيها إلا أن يعرف قيامه بهما فليزم طلب الفقه من
قبل الفقهاء لمريد التصوف وإنما يرجع لأهل الطريقة فيما
يختص بصلا • باطنه اتبع • الثاني من آلات العالم

العقل راجح

كتب صحاح

المداومة

عقل راجح اي عظم الرجحان ومعنى الرجحان وذلك لانه
 منبع العلم وانه ولو لا العقل ما كان العلم واذ كان راجحاً اي
 اكثرها كان صاحبه كثير التثبت والتأمل فيسلم من شين
 الخطا كلامه ويخلص من الصواب نثره ونظامه **والثالث**
كتب صحاح بكثر الصاد لانها عون شئ على تحصيل العلم
 وبقائه اذ ما كتب قروها حفظ وفي الحديث قيد والتعليم
 بالكتابة وقد نص العلماء على ان كتابة العلم فرض كفاية
 وانما قيدت بكونها صحاحاً اي بريئة من كل عيب كالنقص
 والتحريف لانه لا يجوز النقل من نسخة كتاب الا ان وثق
 بصحتها وان لم يتصل بسند الناقل مؤلفها او تعددت تعدداً
 يغلب على الظن صحتها او راى لفظها منتظماً وهو خير
 فطن يدرك التيقن والتحريف فان اتفق ذلك قال وجدت
 كتاباً او نحو **والرابع مداومة** على الدرس والتكرار
 والملازمة لخدمة العلم مع الجد والاجتهاد في تحصيله
 وتفهمه والاولى المواظبة على الدرس والتكرار لما قرأه
 اول الليل واخره فان ما بين العشاءين مبارك ووقت السجرات ووقت
 • باطالب العلم بالزورعا • وجانب النوم واحذر الشعا •
 • داوم على الدرس لا تفارقه • فان العلم بالدرس قام وارتفع •
والخام بكسر الهمزة اي اكثر من طلبه وتحصيله لان طلب الشيء وجه
 واحد مع الحاجة اقرب لنواله والعلم بالمداومة والحاجة يصير ملكة
 اي هبة راسخة في النفس والملكات ثلاث ملكة الاستحضار وهي
 كيفية راسخة في النفس تستعد بها النفس لتعداد او بالقدرة
 ملكة استخراج وتحصيل هذه الملكة باخذ او ايل العلوم ومبادئها الاولى

موضوع اعراض الملكات

في بيان ادلة الاحكام

فقد علمت ان لا سبيل الى الوصول الا بحفظ الاصول

هي افواه الرجال وتليها ملكة استخراج وهي التي تستخرج بها المعاني
 من العبارات الواردة عليها بسهولة من غير مشقة وتخلص هذه
 الملكة بانقان العلوم الالوية والمواظبة على المطالعة وتليها
 ملكة الاستحضار وهي التي بها استخراج النفس المعاني والعلوم
 الغائبة عنها متى شئت بسهولة من غير تحشم من رجوعه الى
 محله في الكتب **فصل واعلم** اي يا من يسألني منه العلم
انه لا سبيل اي لا طريق **الى الوصول** اي الى المطلوب
 الذي انت بصدد **الحفظ الاصول** التي عليها مدار
 الاحكام ولها يستدل علماء الاسلام **واصول الشريعة** المحمية
 التي شرعها الله لعباده من الاحكام وحقيقة الشرع وضع الهي
 لما يتعرف العباد منه احكام عقايدهم واقوالهم واقوالهم
 وهذا الوضع من حيث انه يدان اي يخضع له يلبي ديناً ومن حيث
 انه مجتمع عليه وتلك احكامه يسمى ملة ومن حيث انه يستل له سيما
 ومن حيث انه يتصدر لافقاد النفوس من المهلكات يلبي شريعة
 ومن حيث انه اخذ به امام متبع يسمى مذهباً **المحج عليه** اي بين
 المحمدين المعبرين من الامة فلا يرد انكار من انكر احكام الاجماع
 او فوجاً ولا انكار اخرين للقياس لانهم ممن لا يعتد بهم وان الخلاف
 لما حدث بعد انعقاد الاجماع وما نقل عن الامام احمد في الاجماع موقوف
الرابعة لا غير كما يؤذن به السكوت في مقام التقسيم ودليله
 ليس وذلك لانها اما ان تكون حياً او غير حية فان كانت حياً
 فلا يحلو اما ان يكون متلو او غير متلو والاول منها الكتب
 والثاني السنة وان لم يكن حياً فاما ان يكون مأخوذاً من لفظ
 بحر الخطا عليه او لا والاول الاجماع والثاني القياس **الكتاب**
 اي القرآن وهو الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم
 لا عجز بسورة منه بالقصص وباب

وبعضها يتبع المتعدد تلاوته فخرج الكلام الذي لم ينزل والذي
 نزل للامتحان كسائر الكتب السماوية والسنة والمراد بالتوسعة
 الطائفة المرجحة أي السماء باسم خاص توقيفا قلها ثلاث ايات
 وخرج ما لم يتعد تلاوته كمنسوخ التلاوة نحو الشيخ والشيخة
 اذ ان بيانها هوها البتة **والسنة** وهي لغة الطريقة وسرعا
 اقواله صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته **والاجماع** وهو
 لغة الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق خاص وهو اتفاق
 المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على امر فلا يخرج
 في حقيق الاجماع بقول واحد من المجتهدين اذ لا يسمى اتفاقا
 ولا باتفاق غير مجتهد قطعا ولا مجتهد غير هذه الامة
 ونقص مخالفة مجتهد لمجتهد في عصر **والقياس** وهو
 لغة التقدير واصطلاحا الحاق معلوم بمعلوم مساواته
 له في علته حكمه **ومن الاصول المختلف فيها** بين المجتهدين
 وهي تزيد على العشرين **الاستصحاب** وهو بثبوت امر في الزمان
 الثاني لثبوتيه في الزمان الاول لفقد المعبر وهو مرجح
 قولهم الاصل انما كان على ما كان قد دخل فيه استصحاب
 لعدم الاصلية والعموم والنقص الى ورود المعبر من اثبات
 الشرع او التخصيص والتام والاكثر على صحته واكثر
 الحنفية على انه لا يثبت به حكم شرعي **تنبيه** الاصول
 المذكورة كلها راجعة الى الكلام المتبني القاييم بذات الله لوصف
 رجوع الكل الى الكتاب الالهى اما السنة فظاهر وانما
 الاجماع فلانه ان لم يكن مستند الكتاب فالتسوية والقياس
 وهما راجعان الى الكتاب اما السنة فلما مر واما القياس

الاستصحاب

فدروشه

فلرجوعه الى معتقود النص **فكل قول** كاعتقود او فعل كالعباد
 صدر في الخلاف **او حال** من احوال الصوفية لم تشهد له اصول
الشرعية المذكورة **بالفتنة** بان لم يكن منصوصا عليه
 فيها ولا مندرجا تحت عموماتها **فهو بدعت** بكسر الباء اي يسمى
 بذلك وهي لغة ما كان مخترعا على غير مثال سابق وشرعا ما احدث
 على خلاف امر الشارع ودليله الخاص او العام وفي القاموس
 الحديث في الدين بعد الاكمال **والمحدث** بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 من الزهوا والاعمال **مردودة** عما عليها لطلانها وعدم الاحتداد
 بها لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملهم ليس عليه امرنا فهو رد **الخرجه**
 مسلم **قال العلماء** وهو عام مخصوص بالحادث الذي دل
 الشرع على حرمة وكانت الحرمة لذاته كصلاة من غير ركوع
 او لازمه كصلاة بلا طهارة اما لو كان النهي لامر خارج كالصلاة
 في الغصص والحج بماله حرام والصوم مع خوك كذب والبيع مع
 نحو الخش فلا يكون العمل باطلا **وصاحبه** اي صاحبه
 العمل الذي لم تشهد له اصول الشريعة **محدث** من قبل هواه اذ
 ليس له الماثل واعجابه عن الاصغاء مثل حديث بن ماجة
 عن جابر بن عبد الله لا يقبل الله لصاحب بدعة صلاة ولا صوما ولا
 صدقة ولا حجا ولا عمرا ولا زواجا ولا عدا ولا يخرج من الدين
 كما يخرج الشرعة من العجين ثم قد تشبه البدعة الى ما يوجب
 التحريم تارة وكراهة اخرى فمن الاول نذر القيام وعدم
 الاستظهار والتلبس بفاسد عبادة او عتد ومن الثاني
 صلاة الرغائب ليلة اول جمعة في رجب وليلة النصف
 من شعبان والتعريف بغير عرفه عند جمع من

الحديث
 اما الحديث

السلف لكن استحسنه آخرون منهم فنفذ امره الا في نحو ما فعل بيت
 المقدس لا فتر انه لم يفسد كثره كما قاله ابن حجر المكي
 اما ما شهد له به من اصول الشريعة فهو بدعي
 محمود كبناء نحو الربط وسائر انواع البر التي لم يعمد
 في الصدر الاول فانه موافق لما جاز به الشريعة من الخ
 على اصطلاح العرف والمعاونة على البر والتقوى والحاصل
 ان البدعة منقسمة الى الاحكام الخمسة واحدة علم الكفاية
 كالاشتغال بالعلوم العربية المتوقفة عليها في الكتاب
 والسنة كالنحو والصرف والتعاليق والبيان واللغة بخلاف الغرو
 والتوقيف ونحوها ومحرمه كسائر احوال اهل البدع
 المخالفة لما عليه اهل السنة والجماعة ومنه دية ككل احسان
 يعمد في الصدر الاول وكالكلام في دقائق التصوف وملك
 كخرقة المساجد وترويق المصاحف ومباحة كالتوسيع
 في لذيذ المأكول والشارب **فصل في ذكر الاحاديث التي كروا حرمها**
 قاعدة عظيمة من قواعد الدين **والاحاديث** جمع حديث
 على غير قياس وهو لغة ضد القديم واصطلاحا ما اضيف
 الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او فعلاً او تقريراً او كذا او مصفاً خلقاً
 ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير او اياماً كاستشهاده
 عمره حمزة رضي الله عنه باحد وتخصص ما اضيف اليه صلى الله
 باسم الحديث كانه لوحظ فيه مقابلة القرآن **التي عليها**
مدار احكام **الاسلام** استنباطها منها ابتداء
 ابو اسطة **مقدمة ما ت** **اربعة**

وقف على ذكر الاحاديث
 التي كروا حرمها
 منها ما عليه
 عظماء

كما نقل عن ابي داود انه قال كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خمسمائة الحديث اتخبت منها ما ضمنتها هذا الكتاب
 يعني السنن جمعة فيه اربعة الاف وثمان مائة حديث
 وذكره الفحيح وما يشبهه وما يقاربه ويكفي الانسان من ذلك
 لديه اربعة احاديث وفي رواية مدار الترمذي منها على اربعة
 احاديث وذكره في الاربعة وابدل بعضهم حديث لا يؤمن
 احكم حديث ازهد في الدنيا بحبك الله وان زهد فيما ايدى الناس
 بحبك الناس ونظما بعضهم في قوله
 • عملة الدين عندنا كلمات • اربع قاله خير البرية •
 • اتق الشهوات وان زهد ودع • ما ليس يعينك واعمل بنيه •
الاول منها الحديث المتفق عليه في الامم **لانه**
 وان كان المراد بالمتفق عليه في اصطلاح الحديثين ما رواه البخاري
 ومسلم كذا قال ابن الصلاح يلزم من اتفاقهما اتفاق الامة عليه
 لانا الامة اتفقت على ما يلقى ما روي بالقبول **والجمع على عظم**
 بكر العين وفي الظاهر **موقعه** في الدين **وجلالته** اي علوه
 شأنه فقد قال ابو عبيد الله في الاحاديث اجمع ولا غنى ولا اثر
 فائدة منه ومن ثم قال ابو داود انه يصف العلم ووجه ذلك ان
 اعمال القلب تقابل اعمال الجوارح بل تلك افضل واجل كونها
 الاصل فكان نصفاً وقال الشافعي وكثيرون انه تلك العلم
 قال البيهقي لان كسب العبد اما بقلبه او بلسانه او بجوارحه
 فالسنة احدى اركانها **عن** امير المؤمنين **ع**
بن الخطاب بن تقي بن عبد العزى العدوي القرشي
 يجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في كسب لوي كناه النبي

الحديث المتفق
 على صحته

صلى الله عليه وسلم بابي حفص وهو الاسد ولقبه بالفارق لفرقه
 بين الحق والمائل باسلامه اذ امر المسلمين قبله كان على غاية
 من الخفاء وهذه على غاية من الظهور **رض الله عنه** اي حفظه
 من سخطه اذ الرض والرضوان ضد السخط اسم بعد امر يعبر
 رجلا واحدا عشرة امارة ستة من النبوة ونويع
 له بالخلافة يوم موت الصديق وهو يوم الثلاثاء الثمان بقين من
 جمادى الاولى ستة ثلاث عشرة من الهجرة بعد من الصديق
 اليه ففتح الفتوح العظيمة **قال** دون غيره اذ لم يرو هذا
 الحديث من طريق صحيح غير واحد وان كان قد روى
 عن نحو عشرين صحابيا فهو وان اجمعوا على صحته فدرغيب
 وليس بمتواتر لمن شرط المتواتر ان يوجد التواتر في جميع
 طبقاته **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** انما هي كلمة
 يوتى بها لتقوية الحكم الذي في حينها ولا فائدة الحصر وضع
 وهو اثبات الحكم لما بعدها ونفيه عما عداه وقد يكون
 حقيقيا نحو انما الحكم الله واصنافيا نحو انما الربا في الشيعة
 انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم **الاعمال**
 وهي حركات البدن فدخل القول لانه عمل اللسان وقد يتجوز
 بها عن حركات النفس وان فيها للعهد الذهني والمعمود
 الاعمال غير العادات لعدم توقف صحتها على نية او لا استغراق
 وهو ما حكي عن جمهور المتقدمين ولا يرد عليه نحو الاكل
 من العادات وقضا الديون من الواجبات لان من
 اراد الثواب عليه احتاج الى نية لاطلاق حصول المقصود
 بوجود صورته وانما الاعمال على الافعال لئلا يتناول
 افعال القلوب وهي لا تحتاج الى نية وقيل لان لفظ العمل

الاعمال

بمان
لا مطلقا

اخص من لفظ الفعل لان الفعل نسب الى اليها ثم والجمادات كما نسب
 الى العقال بخلاف العمل لانه يعتبر فيه القصد **بالنيات**
 بالتشديد وفي رواية بالنية وجمعت في هذه لاختلاف انواعها
 والمصدر اذا اختلفت انواعه جمع كالعدم واليوع والنية
 لغة القصد وشرعا قصد الشيء المقترن بالفعل اي
 في الصوم لعمر مراقبة الحج ومحاماة القلب وبين مساعدة
 اللسان له وكيفيتها يختلف بحسب النوى وشرطها
 سلام النواوي والحديث متروك الظاهر فلا بد من اقسام ما يعم
 به الكلام وتقدير النية اولى من تقدير **النية** اذ هي اكثر
 لزوما للحقيقة فلا يقع عمل كالوضوء واليهم الالية تالم يقم
 دليل على التخصيص وشرحت غير العبادة عن العادة كما
 لغسل يكون تنظفا وعبادة او لغير مرتب العبادة بعضها
 عن بعض كالتيهم بكون للحماية والتحدث وصررها واحدة
 وكالصلاة تكون فرضا ونفلا فلا تجب في عبادة لا يكون
 عادة كالعتق والوقوف او لا يلبس بغيرها كالإيمان
 بالله بها وخطة الجمعة ولا تجب في التروك كترك
 الزنا لان القصد اجتناب المنهي وهو حاصل بانتفا
 وجوده وان لم يكن نية **عدم حصول ثواب**
 التروك متوقف على النية ولا فيما الحق بالتروك
 كغسل النجاسة وغسل الميت والخروج من الصلاة
 على الاصح **وانما لكل امرئ الى انساني** **مانوى**
 اي الذي نواه من خير او شر دون ما لم ينو ودون
 ما نواه غيره له فاستفيد من هذه الجملة دون التي قبلها

الكمال

وجوب التعيين في نية ما يلتبس فلا يكفي فرض الصلاة مثلاً
 ان يقول أصلي فرض الوقت بل لابد ان يتوكل كونها
 ظهر او عصر او غيرهما **الحديث** بالرفع خير مبتدأ
 محذوف اي هذا الحديث او مبتدأ خذ في خبره تقديره هو
 وبالنصب اي اقرأوا ذكر الحديث وتتمته فمن كانت
 هجرت الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله ومن
 كانت هجرت الى الدنيا يصيرها او امرأة ينكحها فهجرت الى ما
 هاجر اليه **رواه الشيخان** اماما المحدثين ورعا وزهدا
 واجتهادا ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن العفيرة بن برد بن
 ومعناه الزراع **الخاري** يضم اليه نسبة الى بخاري بلده معروف
 والتهر ولد ثالث عشر سواد اربعة وتسعين ومائة وعشرين
 في صفر وهو من مشايخ فراف في يومه وقيل رآه ابراهيم
 الخليل على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام فقتل في
 عينه ودعي له فابصر فمن ثم لم يقرأ كتابه في كتاب
 الاخر وكتب عن احمد بن حنبل وكثير من معانيه وخلايق
 يزيدون على الف وروى عنه مسلم خارج
 صحيح والترمذي وابو زرعة وابن خزيمة
 وغيرهم خروجه كتابه الجامع الصحيح من
 زهاتمية الف حديث وسمعه منه سبعة من القاء
 ومات ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة
 وخمس مائة ومائتين ومناقبة حمزة افردت
 بالتأليف **وابو الحسين مسلم**

من البخاري

بن الحجاج بن مسلم الثوري البسابوري ولد سنة اربع ومائتين وتوفي
 يوم الاحد محض اربعين من رجب ودفن يوم الاثنين سنة احدى
 وستين ومائتين وهو من حمص وحمص سنة اخذ عن احمد وحمص
 وخلائق وروى عنه الترمذي وغيره وصنف صحيحه من ثلاث
 مائة الف حديث وهو صحيح البخاري اصح الكتب بعد كتاب الله
 ثم بلامرته كما اطلق عليه من بعدهما وما انفرد به البخاري
 اصح مما انفرد به مسلم **رواه غيرهما** من الامية وحفاظ الامية
الثاني من الاحاديث الاربعة **عن النعمان** يضم النون **بن بشير**
 بفتح الباء الموحدة البصري الخزرجي وامه صحابية وهي عمرة
 بنت رواحة اخت عبد الله بن رواحة وابوه بشير بن سعد
 صحابي ايضا وهو القليل يارسل الله علينا كيف نفعنا عليك
 اذا نحن صلينا عليك الحديث **رضي الله عنه قال سمعت** وفي
 رواية مسلم واهوى النعمان باصحابه الى اذنيه وهراشارة الى
 تأكيد التصريح بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصحيح
رسوله الله صلى الله عليه وسلم ولم ينفرد به رواية هذا
 الحديث بل رواه ايضا سبعة من كبار الصحابة رضي الله عنهم
ينزل حلة محلها النصب على الحال من رسول الله اي سمعته قايلا وهي
 حال مبيته لا يجوز فيها **ان الحلال** هو كالحل ضد الحرام
 سمي بذلك لان التبعيات انحلت عنه **بين** او ظاهر متضاح
 وهو ما نص الله او رسوله او اجمع السلوك على تحليله بعينه
 او حمله ومنه ايضا ما لم يقل فيه منع علم الامم **وان الحرام بين**
 اي ظاهر وهو ما نص او اجمع على تحريمه بعينه او حمله او
 علم ان فيه حدا او تعزيرا او وعيدا ثم التحريم اما لنفسه او مضمرة

من كتاب
 يعلم

خفية كالزنا ومعدى الجوس واما العسة او مضرة
واضحة كالسم والخمر واما الحلل في وضع اليد عليه كالما خودني
غصب او سرقة او عقد فاسد **وبينما مشبهات** اي امور
مشبهات كما في رواية البخاري وسلم بل هو كذلك في بعض
الشيخ والمثبهات جمع مشبه وهو كل ما ليس بواقع لكل والحرم
مما تازعت له الادلة وتجاوزته المعاني والاسباب فبعضها بعض
دليل الحل وبعضها بعض دليل الحرمة ومن ثم فسر حرروا سحاق
وعبر عنها المشبه بما اختلف في حل اكله كالخيل او شربه كالمنبيد
اوليه كبلود السباع اوليه كبيع العنه وفسره احرار
اخرى باختلاف الحلال والحرام وحكم هذه انه يخرج قدر الحرام وياكل
الباقى ومن المنة معاملة من في ماله حرام وقد علم بما يقرر ان
كل الاطلاق ما انتفع عن ذاته الصفات المحرمة وعن سبابه
ما يخرج الى خل فيه وان الحرام ما في ذاته صفة محرمة كالاسكار
او في سببه ما يخرج اليه خلاكا لبيع الفاسد وان المشبه ما يتمازج
شيان متعارضان يؤيدان الى وقوع التردد في حله وحرمة
سريع العلم لفظين ما حجة لا يعلمها وهو ارجح عند اهل العلم
لان الاولى في جمع ما لا يعتدل ان يعامل معاملة الموت
كثير من الناس اي لا يعلم حكمه من حيث الحل
والحرمة لخفاء النص فيه لكونه لم ينقله الا القليل او
لترعارض نصين فيه من غير معرفته المتأخر
اول عدم نص صريح فيه وانما يؤخذ من عموم او مفهوم او
قياس وهذا يكثر اختلاف افهام العلماء فيه
وخرج بالكثير النادر من الناس كالراغبين في العلم

تقف
في
قوله
سريع العلم
لأن الأولى في جمع ما لا يعتدل أن يعامل معاملة الموت
كثير من الناس أي لا يعلم حكمه من حيث الحل والحرمة لخفاء النص فيه لكونه لم ينقله إلا القليل أو لترعارض نصين فيه من غير معرفته المتأخر

فلا يثبت عليهم ذلك لعلمهم من اي القسمين هو ينص او اجاب
او قياس او استصحاب او غير ذلك **الحل**
وتمازجه من اتق الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن
وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحماء
يوشك ان يرتع فيه الا وان لكل ملك حتى الاوان حتى الله
بحارمه الاوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد
كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب فحينئذ
اذا تردد الشك بين الحل والحرمة ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد
فيه المجتهد واخذنا باحدهما بالدليل الشرعي وقد يكون
دليله غير خال عن الاحتمال فيكون الورع تركه كما يشد
اليه قوة من اتق الشبهات **الحل** وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء
فهو باق على استنباطه بالنسبة للعلماء وغيرهم ومثله ما لم
يتنازعه شيء مما مر لكن لم يبين سبب حله ولا حرمة
كشئ وحده بيته ولم يدبره هوله او غيره **وجن**
اختلفوا فيما يؤخذ به فبطل حله فيكره من وقته والورع
تركها وقيل بحرمة لقول الله عز وجل ومن وقع في الشبهات وقع
في الحرام وقيل لا يقال فيه واحد منهما قال القرطبي والقوا
الاول وقد اجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث وكثرة
فوائده **و** من ثم جعله طائفة من العلماء ثلث الامور
اوربعة ولوا معنوا فيه النظر لوجوه متضمنة لعلو
الشرعة كما ظاهرها وباطنها **رواه الشيخان**
ايضا مصدر اذن بمعنى رجع قال صاحب
الحكم اذن اهله رجع اليهم وانتصابه

فيه

قوله

مطلق

القائمة

على انه مفعول حذف عامله وجوبا بما عا او جلا حذف عاملها
 وصاحبها والتقدير على الاول ارجع عنه رجوعا وعلى الثاني
 اروي ما تقدم راجعا الى الرواية عنه ثانيا ولا يستعمل الامع شيئا
 بينهما تفوق في المعنى فلا يصح جازم زيد ومضى عمرو ايضا ويكن
استغنا كل منهما عن الآخر فلا يصح اشتراك زيد وعمرو ايضا
 فلا الجلال السوطي ترقف بن هشام في عربيتهم باوطن انما مولاه
 من استعمل الفقه ليس كما ظن فقد ثبت في الكلام الفصح
الثالث عن اي هرة اختلف في صرفه ومنعه فمنهم
 من قال بصرفه لانه جزوة علم وقال آخرون يمنع صرفه كلها
 هو الشايح على السنة المحذرة وغيرهم لان الكلام صار
 كالجملة الواحدة وسبب تلقيبه بذلك ما رواه بن عبد الله
 عنه انه قال كنت اجد يوما هرة في كني في ابي الصالح عليه السلام
 فقال ما هذه فقلت هرة فقال يا ابا هرة وفي رواية
 فأتت ابو هرة وكان يكنى قبل ذلك ابا الاسود ولعله
 كان يلزم الهرة لحسن اليها لانه الذي روى ان اميرة
 عذبت في هرة وقيل كانت يلعب بها وهو صغر فكناه
 ابو بذلك واختلف في اسمه واسم ابيه على خمسة وثلاثين
 قولنا اصحها قال النووي عبد الحميد **رضي الله عنه**
 الدوسي اسلم عام خيبر وشهر رها مع النبي صلى الله عليه وآله
 ثم كان معه الملائكة الثامنة رغبة في العلم راضيا ببيع بطنه
 وكان يدير معه حيمادار وكان احفظ الفقهاء رضي الله
 عنهم وسكن المدينة بها وبها توفي سنة سبع او ثمان
 اوسيع وخيبر ودفن بالبقيع **قال رسول الله صلى الله عليه وآله**

من حسن ان يه للاشارة الى انه لا عبرة بصور الاعمال الا اذا
 انقضت بالحسن بان وجدت شروط محملاتها واتي بها
 لتعصية لانه ترك ما لا يعني ليس هو كل حسن للاسلام
 بل بعضه لانه لا يكمل جميع حسنه الا بترك ما لا يعني وفعل
 ما يعني **السلام المراد** اثره على الايمان لانه الاعمال الظاهرة والفعل
 والترك انهما يتعاقبان اختيارا عليه ما واما الراجح الباطن
 للايمان فهي اضطرارية تابعة لما خلق الله تعالى النفوس
 ويوقعه في **تركه** ما اي الذي لا يعني بفتح اوله
 ما عناه الامر اذا غلبت عنانته به وكان من عرضة
 وما لا يعنيه هو ما لا يتركه حجة اليه وهو المنع من كل
 على اختلاف انواعه من اللعب والهزل وكل ما يخل بالبرق
 والتي تسرع في الدنيا وطلب المناصب والرياسة وجب المحلة
 والتاخير ذلك مما لا يعود عليه منه نفع اخروي فانه
 ضياع الوقت فيما لم يخلق لاجله والذي يعنيه من الامور
 هو ما يتعلق بضرورة حيوة في معاشه مما يشبعه حسن
 جوع وروية من عطش وسير عورة ويعف وجهه ويخرد كل ما
 يدفع الضرورة دون ما فيه تلبذ واستمتاع وتكثار او يتعلق بسلامته
 في معاده وهو الاسلام والايمان والاحسان وذكر سير بالنسبة
 الى ما لا يعنيه فاذا اقتصر على ما يعنيه من الافات وكان
 ذلك دليلا على سموخ ايمانه **رواه** الامام الحافظ ابو عيسى
 محمد بن عيسى بن مكي **الترمذي** بكسر الفوقية والميم مع انعام
 الذي النسبة لمدينة قديمة على طرف جحكون تفرج كان
 من اوعية الفقه والحديث مكتوبة تسع وسبعين ومائتين
 رواه ابو الامام ابو عبد الله محمد بن زيد **بن ماجه** القزويني

الرابع

صاحب التين ولدته تسع ومائتان ومات سنة ثلاث وسبعين
وما بين **الرابع عن انس** بن مالك بن النضر النجاري الانصاري
الخزرجي وخادم رسول الله صلى الله عليه وسلم **رضي الله عنه** لم يتر
في خدمته صلى الله عليه وسلم الى ان توفي وهو راى عنه فاستمر
بالمدينة وشهد الفتوحات ثم قطن بالبصرة وكان اخر الصحابة
بها موت سنة تسعين عن مائة سنة الاكسنة واوصى ثانيا البناي
ان يجعل تحت لسانه شجرة كانت عند من شعر اليه صلى الله عليه وسلم
ففعّل روي له القات وما تاعدت وكسنة وثمانون **عن**
في كلمة بغير الانتطاع غالباً فاذا قال الراوي سمعت
عنه يكون بواسطة واذا قل سمعت منه يكون بلا واسطة
قاله بعضهم وقال البرماوي عن محمولة عندهم على الاتصال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يؤمن اي ايماناً
كاملاً والافاضل الايمان حاصل بدون ذلك لان من لم يتصف
بهذه الصفة لا يكون كافراً وفي رواية للامام احمد لا يبلغ
عند حقيقة الايمان اي كماله **احدكم** اي من عشرين ادم
او امة الاجالة واصاف احد النبي للعموم نصير الذكور
تغلبا لهم والافا لانات كذلك **حتى يحب اخيه**
اي كل اخ في الاسلام لقوله بعد انما المؤمنون اخوة **ما يحب**
نفسه ان من الطاعة والمباحة الدينونة وفي رواية الامام علي
حتى يحب اخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير وهو توضيح المراد
نعم الظاهر ان التحريم بالاخ هنا جري على العالين المراد
لانه ينبغي لكل مسلم ان يحب كل كافر الاسلام وما يتفرع عليه
من الكمالات فعمل المؤمن ان يكون مع المؤمنين

في النفس

كانت الواحدة يجب له من الخير ما يحب نفسه ويكرهه من الشر
ما يكره لنفسه قال ابن الصلاح وهذا قد يعجز عن الصريح
المشع وليس كذلك اذا القيام بذلك يحصل بان يحب
له حصول مثل ذلك من جهة اخرى فيها احد حيث لا ينقص
عن اخيه شيء من النعمة عليه وذلك سهل على القلب
السليم وانما يحصل بعسر على القلب الدغل وانما الحاسد
بكرة ان يفوقه احد في خير او يساويه فيه لانه يجب
ان يتنازل على الناس بفضائله والمؤمن يجب ان يشارك في كلام
فيما اعطى من الخير قابلاً فاقه احد في فضيلة دينية اجتهد
في لحاقه وحزن على تقصيره لاحد اهل منافسة وغبطة
لن زاد بذلك الاجتهاد في طلب الفضائل **رواه الشيخان**
وهو قاعدة الاسلام الكبرى التي اوصى الله بها بقوله واجفوا
بكل الله جميعاً ولا تفرقوا فالقصد منه اتلاف
قلب الناس وانتظام احوالهم لان كل احد من الناس الا
احد لا يقربهم ان يكونوا مثله في الخير احسن اليهم وامسك
اذا عظمهم فيجبونه فسر كالحمة بينهم ورتبة الشريعة
احوالهم على غاية الشدة ولهاية الاستقامة وهذا هو غاية
المقصود من التكليف الشرعية والاعمال الدينية **هـ**
لذلك كور من الاحاديث وتوفي بهذه الكلمة في مثل هذا المقام
لنصل الخطأ وهي علاقة وكيدة بين الخواص من الكلام الى كلام
اخر اي حذره احب وكيت **قد بلغ** الامام في الدين بلا نزاع
ومحمد مذهبنا فاعب بلا دفاع محيي الدين ابو بكر باكي بن شرف
النووي قدس الله روحه ونور ضجته نسبة الى قوي قوته وقوي دمشق
والنسبة اليها محذوف الالف على الاصل ويجوز كثرها بالالف على

العادة واقام رحمه الله بدمشق نحو من ثمان وعشرين سنة وقد قال ابن المبارك
 من اقام ببلد اربع سنين نبت اليها وهو حجة الله على الخلق ولحقني
 العشر الاواخر من الحرم سنة ستمائة واحدى وثلاثين وتوفي
 في العشر الاوسط منه بنو سنة ستمائة وسنة وستمائة كان
 رحمه الله سيدا وحضورا مبالغا في طاعة الله عز وجل مصابرا
 نفسه على انواع الحريات لا يصر في ساعة في غير طاعة
 الله مع التقين في اضافة العلوم سيما الحديث والفقه
 والتصوف وله في ذلك المؤلفات الكثيرة الشهيرة وقد
 اخذ بعض احواله السجادة في مجلد من المنهل الروي
 في بعض احوال الامام النووي وما جلس امامه **الشيخ**
 في قاعة دار الحديث الاشرفية كان يترج وجهه على بساط
 كان يجلس عليه الامام النووي وينشد
 • وفي دار الحديث لطيف معنى • على بساطها اصوا وآوى •
 • لعل ان اسرج وجهي • مكانا منه قدم النواوى •
رحمة الله حلة خيرة معاه الدعاة بالرحمة في اذكاره الذي
 ذكره لا يشغني عنه طالوا الاخرة وقال غيره من العلماء الذين
 عليهم المدارج الدار واشترى الاذكار ليس بذكر من لم يقرأ الاذكار
 الى ثلاثين حديثا **واد عليها في الاربعين** التي جمعها
 في الاصول الدينية والزروع الفقهية والزهد والادب والخطب
 والجهاد وغير ذلك **اتى عشر** حديثا فصارت حلتها اثنين
 واربعين حديثا ولا يرد على قوله اربعين من زيادة الحديث
 من العدد لا مفهوما له وان ذكر القليل لا ينفي الكثير وان
 كان عنده على الاقتصار على الاربعين فعند من اعلم له زيادة
 الحديث الاخيرين حكمه في ان احدهما من باب الوعظ المجاللة
 الهوى ومما لعله شرع فيه حيث علم العمل بجمع

بمتن
 تعالى

بن جليل

الاحاديث السابقة وثانيهما من باب الرجا والدعاء والاستغفار والاطمئنان
 في الرحمة فقيه تاليس النفوس وعدم نفرتها من التشديدات
 الواقعة في خلال تلك الاحاديث السابقة **وقال ان كل حديث**
منها في الاربعين قاعلة عظمه من قاع الدين التي ترجع اليها احكامه
 والقاعلة لغة الاساس وشرعا امر على يتفرق منه احكام
 جزائيات موضوعات كالامر للوجوب فانه دليل اجمالي ومن
 جزائياته اقيم الصلاة والنهي للتحريم دليل اجمالي ايضا ومن
 جزائياته لا تقرب الزنا وكيفية الاستفادة الى حكم من ذلك ان
 يجعل الدليل التفصيلي مقدمة صغرى والدليل الاجمالي مقدمة
 كبرى فينبغي انهما يتبعان في الحكم كان يقال اقيم الصلاة
 امر وامر للوجوب ينهي الصلاة واجبة وهذا يعلم ان القاعلة
 بهذا المعنى ليست مرادة للمصنف لان تلك الاحاديث كلها
 من باب الاحكام التفصيلية دون القواعد الاجمالية وانما
 اراد بالقاعلة المصطلح الذي يرجع اليه غالب الاحكام او كثير
 منها **وهو كما قال** اذكر واحد منها قد وصفه العلماء
 بان مدار غالب احكام الاسلام عليه وانه نصف الاسلام او
 ثلثه او رابعة **فينبغي** اي يطلب والاغلب استعمال هذه
 الكلمة في الحديث تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل
 للجوانب او الترجيح ولا ينبغي قد يكون للتحريم او الكراهة
الحرم اي الاحتياط **على جميع** اي الاربعين النووية
 فانه اساس احكام الشرعية ولان من ادب طالب
 علم الحديث بكل طالب علم ان يحفظ ما يريده وليكن
 حفظه للحديث على التدرج قليلا قليلا والله در القائل
 • اذ لم تكن خافوا واعيا • فخرجت لك لا ينفع •
 • اخضر بالجل في مجلس • وعلمك في الكتب مستودع •

حفظ جميعها

والحفظ هو ضبط الصور المدركة والتخضارها يسمى ذكر أقبل
وانفع في الشيات المحفوظ التكرار والمداومة قال الرازي
الحكام يتولون لا يجمع الحفظ والفهم على سبيل الكمال لان الفهم
يستدعي مزيد رطوبة في الدماغ والحفظ يستدعي مزيد
يبوسة والجمع بينهما على سبيل التماهي ممتنع عادة التمس
وبالله لا بعجزه اي بسبب فضله على من يشاء من خلقه
التوفيق الى مرضاته وفهم حكمه وقد مر ان التوفيق شرعا
خلق قدرة الطاعة في العبد وترادفه باعتبار المال اللطيف
وهو ما يقع به صلاح العبد عند خاتمة عمره والتوفيق المحتص
بالمعلم ان يبين عليه بفهم تام ومعلم ناصح وسنة اعتنا بالطلب
ودوامه **قائمه** من حساب الحفظ والفهم ترك المعاصي
وتكامل الفرائض وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتمس
عن حساب الهم كالدين ونحوه **فصل** في بيان اركان الدين
التي بها يستحق الشخص الكرامة في الدارين **واركان الدين**
اي اجزائه التي يحصل مسماها الاربعة **ثلاثة** كما يدل له قوله
صلی الله علیه وآله في خبر مسلم عقب ذكر الثلاثة هذا جبريل
اتاكم بعليكم دينكم فسمي مجموع الايمان والاسلام والاخلاق
دينا وكنا فيه ان **الاسلام** وحده يسمى ديننا نص قوله تعالى ان
الدين عند الله الاسلام لانه كما يطلق على ذلك المجموع يطلق
على هذا الفرد اما بالاشتراك او الحقيقة **والمحاجات الاسلام**
وهو الانقياد لوجه الدخول في السلم والالتزام بالاذعان وشرعا
الانقياد الى الاعمال الواجبة الظاهرة كما كانت بياني في الحديث **والايمان**
وهو لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق

فقف على ان كان
الدين اربعة

بالقلب
وهو

بالقلب اي قوله واذعانه لما علم بالضرورة انه من دين محمدا
صلی الله علیه وآله ثم ما لوحظ اجالا كالمليكة والكتبة
والرسل كفي الايمان به اجالا وما لوحظ تفصيلا كبريل مني
والاجل بشرط الايمان به تفصيلا حتى ان من لم يصدق
بمعنى من ذلك فهو كافر **والايمان** اصله من الحسن
صديق والشرع الايمان بالعبادة على احسن الوجوه من
الاخلاص والخشوع وفراغ البال **وقد فرها** اي الثلاث
والتفسير الابانة والكشف اي بين معانيها **التي هي** **الدين**
في حديث سوال جبريل هو اسم سراني غير منصرف للعامة
والعامة مركب من جبر وهو العبد وابل وهو الله فيعبته
عبد الله وافاد مسلم بيان سبب سوال جبريل المذكور ولفظه
قال رسول الله صلى الله عليه وآله لم سلوني فيما بوا ان يسالوه قال فجاء
رجل وذكر الحديث **المخرج** بصيغة اسم المتعول اي المذكور
في معنى مسلم فهو من اخراده قال النووي وصلة احاديث صحيحة
مسلم نحو اربعة الاف باسقاط المكر وبالمكرر كما جاء
عن اي الفضل خمسة اشكال عشرة الفا انتهى **وغاية**
كمسند الامام احمد ومعجم الطبراني ورسن البزار
قال القرطبي هذا الحديث يقال فيه انه ام السنة لتضمنه
علم الشريعة كما تسمى الفاتحة ام القرآن لتضمنها
جملة معاني القرآن **فقال** اي الى الله تعالى محمدا جبريل **الاسلام**
بداه لانه الامر الظاهر والشعار بان اوله واجب على المكلف
النطق بكلمة الشهادة عند القدرة والادب فيه للحقيقة

الاسلام

والمأهية الشرعية **ان** تشهد اي تعتقد بتلك وتنطق بهذا اللفظ
ان تحلف من الثقيلة واسمها ضمير الشأن اي انة الشأن
لا اله اي لا معبود بحق في الوجود **الا الله** اي الذات الموصوفة
 باللوهية المنفردة لها كل ما سواها الغنية عن كل ما عداها
 فليس لغيره فرد من افراد الالهية وانا دعائها كفرعون
 واصلف في وجوب الايمان بلفظ **اشهد** والارجح عدم الاشتراط
وان محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب الغني عن التعريف
 باسمه ركنه في الخافقين فلا يحتاج الى الايمان بنسبه
 عند العارف به **رسول الله** اي المبعوث برسالته تعد الى كل
 من ارسل اليه من الجن والانس اجماعا والمليكة بل وسائر
 المخلوقات حتى المآذات على الارض والرسالة سفارة بين الله
 وبين خلقه ليلج اليهم ما امر به **وتقيم الصلاة** المفردة شرعا
 الصادقة بالصلوات الخمس والجمعة ومردون اقامتها ان يأتي بها
 محافظا على اركانها وشروطها او على مكملا لها او يدوم عليها
 فيقيم من التقوم والتعديل او كن الإقامة اي الملازمة
 والاستمرار **وتؤتي الزكاة** التي هي اخرج مال مخصوص الى المستحق
 معروف بشرائط مخصوصة **وتقوم رمضان** اي الشهر
 المعروف سمي بذلك لانهم لما اردوا وضع اسماء الشهور وافق
 مستند اخر فيه وهذا مبني على ان اللغات اصطلاحية
 ولا يصح خلافه وانها توقيفية **وتحج البيت** اي
 تقصده بحج وعمرة فحما واجبات لهما في الحج وعلى الاقل
 في العمرة لخبر ج عن ابيك واعتمر **ان**
لمن استطعت اليه سبيلا اي طريقا

الاعان

بان تجد الراد والراجل بشر او استجارا وخوفا **والايمان**
 اي حقيقة التي يصير بها الانسان مؤمنا **ان تؤمن** اي تصدق
 بقلبك وتعرف **بالله** اي بوجوده وانه متصف بكل
 كمال ومنزه عن كل نقص **والله** جمع ملك من الالوية
 وهي الرسالة وناؤه لتانيث الجمع اولها لغته اي بان تؤمن
 بالله عماد الله لا كما زعم المشركون من تالاهم مكرمون
 لا يؤمنهم اليهود من تنقيصهم **كلها** اي بانها كلام
 الله الازلي القديم الذي لا يشبه كلام البشر بوجه وروي
 بن حبان عن ابي ذر قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كم كتابا انزل الله قال مائة كتاب واربعة كتب
 انزل على شيت حسين صحيفة وانزل على خنوخ وهو اديس
 ثلاثين صحيفة وانزل على ابراهيم عشر صحايف وانزل على موسى
 قبل التوراة عشر صحايف وانزل التوراة والانجيل والزيور
 والفرقان **ورسله** اي بانه ارسلهم الى الخلق لهدايتهم
 وتكميل معاشهم ومعادهم وعدلهم ثلاث مائة وثلاثين
 واما الانبياء فعددهم كثير كما سياتي ان شاء الله تعالى **واليوم الآخر**
 وهو من الموت الى اخر ما يقع يوم القيمة وصف بذلك لانه
 لا يل بعد **وتؤمن** اي تصدق **بالقدير** بفتح القاف الدال
 اي بان ما قدره الله في سابق علمه من الكائنات لا بد من
 وقوعه وما لم يقدره يستحيل وقوعه **خير وشرا** وفي رواية
 للطبراني وحلوه ومرة فالخير منه ويضاف اليه
 ابداء وكذلك الشر ولكن الادب ان يقال ما ورد في
 الخير والشر ليس اليك كذا قاله بعضهم

ومحله في الدعاء ونحوه واما في مقام الارشاد والتعليم فالمتعين
 الاعلام بان الله سبحانه وتعالى هو خلق افعال عباده من خير وشر
 وإيمان وكفر وهذا انكم القدرة ويقولون فعل الاشيا
 بقدره العبد قيل والحديث يدل على كفرهم بانكاره لانه جعله
 من جملة اركان الدين ويشهد له خبر القدرة بحسب هذه الامور
 واختار الدين عليه جمهور المتكلمين والفقهاء انه لا يكفر
 احد من المخالفين الا اذا نفوه ما هو من ضروريات التكميل
 والفقهاء لا يكفر الدين كما لقوله بقدوم العالم ونفي خبر
 في الجهاد ونفي علمه تعالى بالجزايات والاثبات انه تعالى موحد
 بالذات لا بالاختيار بخلاف ما ليس من ضروريات كفي المعتزلة
 مما يوجب الصفات من خوا العلم والقدرة مع اثباتهم لها بقولهم
 عالم قادر وكقولهم ان الشرع غير مراد له تعالى وان القرآن
 مخلوق **والاحسان** الذي فيه للعبد الذهني والمعبود الاحسان
 المذكور في قوله تعالى للذين احسن الحسنى وزيادة ومعناه
 في الرغبة الايمان والشرع ما فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله
 ان تعبد الله من عبادة واعمال والعبودية الخضوع والذل
كانك تراه وهذا مقام من غلب عليه مشاهدة الحق في حال
 عباده كما من يعاين ربه فلا يتزك شيئا بما يقدر عليه من
 الخضوع والخشوع وحسن العمل **والمهم** واجتماعه بظاهره
 وباطنه على الاعتناء بتتميمها على احسن الوجوه واخلاق
 في معنى كان في هذا الحديث والحق انه ان كان
 قاعلا للعبادة من المخلصين فهي التحقيق والافهم
 للتقريب **فان لم تكن تراه** اي بان لم تصل لذلك

الاحسان

المقام **قانه يراك** فأت بالعمل خالصا طيبا لان المعبود لا يقبل الا
 طيبا وهذا مقام المراقبة وهو مقام يرى العبد فيه ان الحق
 تعالى مطلع عليه ومشاهد له فينبغي للعبد ان يكون
 حاله مع فرض عدم عيانه لربه كمن مع عيانه لانه تعالى مطلع
 عليه في الحالين اذ هو قائم على كل نفس بما كسبت مشاهد
 لكل احد من خلقه في حركته وسكونه فكما انه لا يقدم
 على تقصير في الحال الاول كذلك لا ينبغي له ان يقدم عليه
 في الحال الثاني لما تقرر من سبق اليهما بالنسبة لاطلاق الله تعالى
 والحاصل ان الاحسان ايقان العبادة بالاثبات بها على وجهها
 المأمورية مع رعاية حقوق الله فيها ومراقبته واستحضار
 عظيمته وجلاله ابتداء واستمرارا **الحديث** ولما به يستلزم
 علة كمال الساجدة واما رايها **فان الاسلام** مبداء لان واجب
 على المكلف النطق بالشهادتين **والايمان** واسطة بين الاسلام
 والاحسان وكل منهما متوقف عليه سمي الاسلام ولا احسان
 لمن لا ايمان له ولو عكس المؤلف وجعل الايمان مبداء والاسلام
 وسطا كما فعل الزركشي والشريني لكان اولي وتوجيها
 ظاهر لان الايمان اصل واساس لتكون عمل القلب والاسلام عمل الجوارح
 ومبناها على عمل القلب وقدم الايمان على الاسلام في ايات كثيرة
 واختار الطوفي هذا والطبي الاول لما فيه من الترتيب
 قال فيد بالظاهر يعنى الاسلام وترقى الى الاعلاء **والاحسان**
كمال لانه مكمل ومقوم لهما اذ بعده يتطرق الى
 الاسلام الرياء والشرك والى الايمان النفاق فيظهر منه رياء
 او خوف او من شيم قال تعالى من اسلم وجهه لله وهو
 محسن وقال ثم اتوا واموا ثم اتوا وحسوا فشرطه فيما

قد مر

ثبت به دل حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 حدثت من هو متهما فان مفهوم الايمان التصديق ومفهوم الاسلام
 الاستسلام والانقياد والافهما متحدان ما صدقوا فلا ينطق
 احدهما عن الآخر فلا يوجد شرعا اليما من غير استسلام
 وما عكسه فها على وزن الفقير والمسيكين اذا فردهما
 دخل فيه الآخر وان قرن بينهما تغاير او قد فسر الايمان بالصلاة
 في قوله نعم وما كان الله ليضيع ايمانكم وفي حديث وفد
 عبد القيس هل تدرون ما الايمان بالله شهادته ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسول الله واقام الصلاة الحديث ففسر فيه الايمان
 بما فسر به الاسلام في حديث جابر فاستفاد من ذلك اطلاق
 الايمان والاسلام شرعا على الاعمال باعتبار انها متعلق بمفهوم
 الاسلام والايمان المتلان من وهما التصديق والانقياد
فصل في بيان العلوم الشرعية والالتزام بها والاهم بالقديم
والعلوم جمع علم وهو معرفة العلوم على ما هو به في الواقع
 والمراد بالمعرفة الادراك اي وصول النفس الى المعنى بتمامه
 ثم العلوم كلها ثلاثة اصناف عقلية كاللغاب والهندسة
 والنجوم والطب والغوي وهو علم الدعة والنحو والتصريف
 والعروض والتوافي والبيان وشرعية وهو علوم
 القران والسنة ونوابيها وهو اشرف العلوم الثلاثة
 وكلها تدعو الحاجة اليها ولكن **المقصودة** بالذات
 لسنة الاحتياج اليها من حيث ان نفعها عايد للدين
 والدنيا **سبعة** بتقديم السنين وما عداها لا لها فلا
 غنى عنه ثم من معتبر معها كاعتبار الشرط مع

قف على العلوم
 المقصودة

الشروط ومن التواعد المقررة ان اللوسا يل حكم المقاصد الاولى
علم اصول الدين وهو العلم بالحقايد الدينية عن الادلة
 اليقينية وقايدته معرفة ما يطلب اعتقاده ثم الاضافات
 في اصول الدين ونظائره الاتية من اضافة المسمى
 الى الاسم والمراد بالعلم فيها الفن فلا دور في ذكر العلم في
 تعاريفها اذ المراد به غير ذلك علم انه يجوز ان يكون المعروف
 في ذلك هو المضاف اليه قاله بن عبد الحق السباطي **يسمى علم**
التوحيد لان اهم مطالبه البحث في صفات الواحد الاحد ليحصل
 للعبد الاتصاف بالتوحيد الشرعي وهو اخراج المعبود بالعبادة
 مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفاتا وفعالا فلا يقبل الانقسام
 بوجه لا عقلا ولا نقلا ولا شبه صفاته القففات ولا يدخل افعاله
 في اشتراك **وهو افضلها** اي شرفها لتوقف اصل الايمان
 او كماله عليه وكان متعلقة ذات المعبود وصفاته وغير ذلك
 مما يجب اعتقاده والعلم انما يشرف بشرف متعلقه واخرج
 الحكم الترمذي وغيره بسند ضعيف عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان اعمال العلم بالله قال المناوي في معرفة ما يجب له وممتنع عليه
 من الصفات **قال لقرأت** اي علمها تلي اصول الدين في الظاهر وهو
 علم باصول يعرف بها احوال الفاظ القران من حيث النطق بها
 وقايدته معرفة ما يقرب به كل امام من ائمة القراءة **قال تفسير**
 لتعلقه كالذي قبله بكلام الله تعالى وهو اشرف الكلام
 وهو علم يعرف به معاني كلام الله تعالى من الاوامر والنواهي

علم اصول الدين

وقايدته الاطلاع على غايب كلامه تعه وامثال او امرة
ونواهيه **فالحديث** لتعلقه بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو علم يعرف به حال الراوي قوة وضدها والمروي صحة وضدها
وعلا ذلك وقايدته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك
فامور الفقه فهو علم يعرف به ادلة الفقه الاجمالية وطرق الاستفادة
على الفرع وهو علم يعرف بها وقايدته نصب الادلة على
جزاياتها وحال تنفيذها وقايدته نصب الادلة على
المدلولات ومعرفة كيفية تنبأ الاحكام منها **فالفقه**
يشترط مما بعده **الآيات** للآحاديث والآيات الواردة
في فضله ولتعلقه بالاحكام الواجبة للمعبود على العابد
وهو علم يحكم شرعي عملي مكتوب من دليل تفصيلي
وقايدته امثال او امر الله واجتناب نواهيه **وهو**
الفقه بعد معرفة النذر الذي به حصول **محنة الايمان**
من علم التوحيد **التمهيد** لتوقف هذه صفة العبادة عليه
والمراد من ذلك ما لا يقع الا نادرا ونحو ذلك **ونهايته** اي
وقوعه دون ما لا يقع الا نادرا ونحو ذلك
الفقه اي غايته التي هي فعل المأمور فضا او نفلا والكلف
عن المنهية عنه حراما كان او مكروها **مبادي** اي اوائل
التصوف فهو اذ الثمرة الفقه بل ثمرة جميع علوم
الشرعية وليس هو فوق احد مخصوصة مدونة
وسمي بالتصوف لغلبة لبي الصوف علماءه وقيل لشيء
بأهل الصفة وقيل للصفا قال سهل بن عبد الله الصوفي من

التصوف

صف من الكدر وامثلا من العبر وانقطع الى الله عن الشر وسأوى
عنده الذهب والمدر **المكتبة** اي تلك المبادي **بالطريقة**
وهي سلوك طريق الشريعة اي العمل بمقتضاها سميت بذلك
لانها توصل الى العلم بالله تعه والطريق الى الله عما عدا الناس
الخالق لكنها مع كثرة عيدها محصورة في ثلاثة انواع
كمالية في الخاتمة ان شاء الله **وغايتها** اي غايته تلك المبادي
علم الحقيقة وهي مشاهدة اسرار الربوبية فالشريعة المعبر عنها
هنا بالفقه هي الاصل والحقيقة هي الفرع المستخرج منها ولذا
سميت الشريعة بالمر والحقيقة بالدر ويقال الشريعة **المر**
تعبه والطريق ان تنصده والحقيقة ان تشمده والحقيقة موافقة
للشريعة في جميع علمها وعمليها اصولها وفروعها وفرضها ومندوباتها
ليس بينهما مخالفة اصلا حتى قيل كل حقيقة تخالف الشريعة فهي
زندقية وكل شرعية لا تؤيد بها الحقيقة فهي باطلية
تع هنا شأن احدتها علم صفات القلب فاهل
الحقيقة لهم به اعتنا واهتمام جدا وسلوك طريقهم
موقوف على معرفة وتبديل صفات القلب الذميمة واكثر اهل
الشرعية يهلوك ذلك ويتم ما يكون به مع كونه فرض عين
في الشريعة والحقيقة بخلاف والثاني الرخص فاهل الحقيقة
من حيث العلم والاعتقاد لا يشكوك في حقيقتها وانها
من رحمة الله بعباده واما من حيث عملهم فانها يسلكون
شواخي عن ائمة الشريعة الخرافة فيق الله وعنايته وحمل
لطفه **فالطه** وهو علم يعرف به احوال بدن الانسان
من صحة وضدها ومن اج واختلاط وغيرها وقايدته

العلميات

الطه

استعمل سبب الصحة والاعلام بها **وهو تالي** اي تابع **الفقه في**
الاهمية لان به صلاح البدن الذي من جملة محله المنطق والذكر
الموضوعات لاصلاحها جميع العلوم الالهية فكان بهذا الاعتبار
اولي منها بالتقدم **ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه العلم**
اي المقصود لذاته او الاله لشدته الاحتياج اليه فاحصر
الذي اقتضته الصيغة مجازي لاحقيقي والظاهر ان المراد
بعد معرفة اللدنة وصفاته وسائر ما يتوقف عليه صحة
الديانة من علم اصول الدين مع جوار ان يراد بالفقه في
كلامه ما يشمل ذلك **علمان** احدهما علم الفقه
المقدم وحده وفي حكمة ما لا بد منه من الاله واصول
واولاه اذ لا غنى للتائم به عن ذلك بل لا يتحقق ان المراد
بالفقه هنا كل علم ديني يحتاج اليه **للاديان** جمع دين
ولرب ان الدين الحق واحد وانما جمع باعتبار ذويه وثانيهما
علم الطب بتبليط الطاء وعرفه السوطي بغير ما مر فقال
هو علم يعرف به حفظ القوى وبرء المرض وهداية على ثلاثة
اشياء حفظ الصحة والاحتياط عن المؤذي واستفراغ المادية
للابدان اي لصحتها حفظ الموجودها وطلب المفقودها والابدان
جمع بدن اي الاجسام والمراد بها هنا ما يشمل النفوس **واما الالات**
اي للعلم جمع الة وهي مالت مقصودة لذاتها بل لكونها
وسيلة لغرضها من العلوم المقصودة **فكثير** كالفنون
العربية السجدة بعلوم الادب المحصورة في اربعة عشر نوعا باللغة
والاشتقاق والتضديد والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
والقوافي وعلم قريض الشعر وعلم النثر وعلم الكتابة وعلم قوانين
القرأة وعلم المحاضرات ومنه التواريخ وكمال العلوم العقلية

علمان

يكون

الالات

كعلم

كعلم المنطق المسمى بالميزان والحساب والجدل وعلم النقا **وهي افضل**
سبلها وسبل للعلوم الشرعية ولانتم الابهاف في معتبرتها معها اعتبار
الشرط مع الشروط وكلام الشافعي المذكور لا يستفاد منه مساواة الطب
للفقه في الفضل **واهمها** اي العلوم الالهية **ثلاثة** الاول **النحو**
المعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال او اخر العلم اعرابا وبناء
سبله بمعرفة ورعايته ببيان اللسان عن اللحن الذي هو اقبح عيب
في صاحب العلم فلا سلافة له منه الا بالنحو فمن لم يرقا لم يرق
في منظومة الخيرية **ورعد** فالجاهل بالنحو احتقر **اذ** كل علم فاليه ليقدر
ولله در من قال **المرء تحت طي لسانه لا تحت طيلسانه** واول من
وضع امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه لموجب دعاه
اليه وسبب تسميته بالنحو قوله رضي الله عنه لابي الاسود الدؤلي
بعد ان علمه الاسم والفعل والحرف وثبات الاعراب **ان** هذا **النحو**
يا ابا الاسود فسمى بذلك بتركها وبما يلفظ الواضع له **والثاني**
اللغة وهو علم يعرف به ابناء الكلم ويقال هو علم نقل اللفاظ الدالة
على المعاني المفردة وفائدة الماحاطة بها مخاطبة اهل اللسان والتمكن
من اشارة الخطب والرسائل وقيل اللغة ليس بعلم لانها عبارة عن
التعريفات اللغوية ونفرض انها من دعاء وفيها قضايا شخصية
والعلم عبارة عن القضايا الكلية ولجب عن ذلك بانها قضايا كلية
يستدل عليها بالامثلة الجزئية كما في اكثر العلوم العربية وذلك لان
المواد المذكورة في كتب اللغة كل مادة منها دعوى كلية صدرت
كل ما يتركب من هذه المادة المرببة مثل ضرب مثلا في اي صورة
كان موضوع المعنى كذا لم يستدل عليها بالامثلة الجزئية
الواردة على صور شتى ومن احسن مؤلفات هذا الفن واجمعها

القاموس للسيد الشيرازي وفيه يقول بن العفيف العتيق **والمعاني**
 • ممدوح الدين في أيامه • من بعض البحر عليه قاموسا •
 • ذهبته محاج الجوهري كالمها • بحر المدائن حين القي موسى •
 وقد اعتنى به العلماء شرقا وغربا وبحثوا فيه وبيانا لتواضعه لأنه كتاب
 لا يستغنى عنه طالب علم ولله در القائل •
 • يافا في ورق القاموس مبتغيا • لكلمة سريع الوقت تاتيها •
 • الفصل اولها والباب اخرها • لو كنت تعلمها او كنت تدريها •
 • مثاله كلمة القاموس انطلبت • بفصل قاف بحرف السين يحكيها •
والثالث الحساب وهو علم باصول يتوصل بها الى استخراج الحروف
 العددية وفائدة صيرورة المقادير المحسولة معلومة باستعمال
 قوانينه **المراد** اي المقصود قال العلامة علي الشيرازي في حواشي
 نهاية الرمي ان لفظ المراد يستعمله العلماء فيما يصلح له اللفظ وان لم
 يشهر استعمالهم له فيه • وفي التحقيق هو ما ذكر تفسيره للارزم الكندي
لتصحيح المسائل الكائنة في ابواب الفرائض والوصايا والديون
 والاقرار وهو علم لا بد منه لمن ولي القسمة بين الناس ليمتدنى **كسبه**
 الى ميسر الانصبا ويعرف مقادير التهام وقد ورد في مراحه فالبحر
 من الايات وغيرها وما يحكى عن الشيف من استعماله في اخراج
 المشكلات به دال على قدره وكثرة مس الحاجة اليه ولبعضهم
 شعره علم الحساب علم الفريضة • حقا لما علم التحريم والتحليل •
ومنها اي الامرات العالم الشرعي **التجويد** وهو علم يعرف به

الحساب

تصحيح المسائل

ففي التجويد

كيفية

كيفية استعمال الحروف لمقتضى ما مستحقة ويقال التجويد اعطاء الحروف
 حركتها من صفاتها اللازمة لها من همس او جهر او شدة او رخاوة
 او غير ذلك من الصفات ورد كل واحد من الحروف الى اصله اي
 من حركته من غير شك **والمعاني** وهو علم يعرف به احوال
 اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وقايدته فهم
 الخطاب وانتشار الجواب بحسب المقاصد والاعراض جريا على قوانين
 اللغة في التركيب **والبيان** وهو علم يعرف به ايراد المعنى
 الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه وقايدته التي يمكن
 من مخاطبة اهل اللسان بذلك وهذا ان العلمان يسميان علم
 البلاغة لمزيد اختصاص لهما بها وان كانت متوقفة على غيرها
 من العلوم لانها في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها
 في مجموعها الى الاحتراز عن الخطا في تادية المراد والافرناسا
 ادى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
 ويحترز عن ذلك بعلم المعاني والاحتراز عما يحل بنصاحته
 الكلام والافرناسا اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فضيح
 فلا يكون بليغا ويحترز عن ذلك بعلم البيان **والمنطق**
 وهو علم باصول يعقدهم من عاينها الذهن عن الخطا في الذكر
 وقايدته الاحتراز عن الخطا في الفكر وقيل معرفة الشعر التاليفات
 الصريحة والفارسة ويسمى بالميزان ومعيار العلوم وانها
 سمي بالمنطق لانه المنطق يطلق على الادراك وعلى القوم
 العاقله وعلم المنطق الذي هو اللفظ وهذه الفن به يكثر
 الادراك وبه يتقوى القوة العاقله ويكمل وبه يكون
 التدبر على المنطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه

ففي المعاني

ففي البيان

ففي المنطق

المعاني سمي بذلك وقد وصف العلماء بأنه مفتاح العلوم وسلمها
وبان ينسب إلى المعاني كنية نحو إلى الالفاظ والعروض إلى القريض
ومن ثم قال الغزالي من لا معرفة له به لا ثقة بعلمه وهو من العلوم
الذي تستحق الذهن ويلقى الفكر وبالجملة فهو حلية الخصال
كما أن الإبداع حلية اللسان وهو آلة لغزله فلا يحتاج إلى آلة أخرى
لندرة الخطافية وأول من وضعه الحكيم اليوناني **أرسطو العمود**
الآن مخلوق من ضلالات الفلاسفة المكفرة وذلك كما يتأخرون
ومختصر السنوسي ومقدمة المستصفى للغزالي والمختصر لاس
الحاج وغير ذلك مما ألفه من ينظر في كتب الملة الإسلام وجهان
أهل السنة ككتب الفخر الرازي والإمامي والبيضاوي والشيخ
من كبار غيرهم من المتأخرين فهذا مختصر لمنزعه في العلوم
الشرعية تدعى لنا فلا خلاف في جوان الاستغفار به بل هو آثار من
كفاية أي لأن أقامة شعائر الدين بحفظ عقائده لا تتم
إلا به كما ذهب إليه جماعة وأما فرض عين أي لتوقف معرفة
الله عليه كما ذهب إليه آخرون ومن قال أنه كفر وحرام
فهو أما محمول على غير المعهود الآن الآية بيانه وأما أن قيل ذلك
فأهل بالمنطق فأن علم عقل محض كالحساب غير أن الحساب
ليس مقدمة لعلم أخرفيه مفصلة بخلاف المنطق إذ من أشهر
عليه حشي عليه الترتيق **قال السبكي** وفصل القول فيه
أنه كالسيف يهاجده به شخص في سبيل الله ويقطع به الأخد
الطريق ومحل القول بفرضيته عيناً أو كفاية إذ لم يستغن
عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي
وغيره ولذلك لم يرجع إليه الصحابة والتابعون

والإمامية المحمدون فخرج بالمعهود الآن المنطق المذكور في كتب
المتقدمين مما هو مخلوط بأصول الفلاسفة المناهضة للاصول
الإسلامية كالذي في كتب الفارابي وابن سينا ونصير الدين
الطوسي وأمثالهم من متفلسفي الإسلام وهذا حكم حكم
كتب الفلاسفة فلا يحل النظر فيه إلا لتصلح من العلوم
الشرعية والإلهية بحيث يامن على نفسه من أن يروج عليه
شبهه أو تزججه معضلة وهذا هو الذي أفتى النووي **في**
كان الصلاح بحرمة الاشتغال به وإخراج أهله من المدارس والبيوت
في تحريمه مولد سماه القول المشرق في تحريم المنطق نقل فيه نصوص
أئمة المذاهب الأربعة وغيرها في تحريمه وذمه وذم الاشتغال به
فينبغي أي يطلب ويحتم تحتماً ضاعياً قال في المطابع ما
ملخصه وينبغي معناه ليندب بذبا موكداً لا يحسن تركه
والاستعمال ماضيه مجوز وقد عذر وأينبغي من الأفعال
التي لا تصرف ولا يقال أسمى إذ لا يستعمل إلا في المطاوع وليس هذا
منه لأنه لا علاج فيه وإجازه بعضهم **الطالب** إذا
أراد أخذ العلم على الوجه الأكمل واتسع له مجال يتبحر في كل
علم على حدته بأن يحيط بالكثير فوائده وبممكنه قياس عالم يتقن
عليه علم النصوص والإفريقي **أن يقدم** من فنون العلم
الأهم منها فالأهم فاهتمها على الإطلاق علم التوحيد
الذي يتوقف أصل الإيمان أو كماله عليه لا شتماله علم معرفة الله
التي هي أول الغفوضات ومن سائر الواجبات فالقدر الذي
يتوقف عليه صحة إيمان المكلف من هذا العلم واجب
التقديم وتليه في الأهمية علم الفقه وأهم العلوم والآلية

علم النحو واللغة **ولا يستغرق** بالجرم على النحوي الطالب **عن** في فن
واحد ويعادى غيره لان العلوم امتغاونة بعضها يرتبط
بعضا ولا الشخص لا يكمل الا اذا شارك في غالب العلوم
ولهذا قيل اذا اردت ان تكون عالما فاقصر على علم
واحد وان اردت ان تكون ادبيا فعليك بكل العلوم **بل تأخذ**
بكل علم من العلوم الواسعة النافعة **ما يخرج به عن**
معاداته اي عن الجهل به لان من جعل شيئا عاداه اي
تأركه وجانبه وانما يخرج من معادات كل فن اذا اخذ منه
اهمه والنفعة وهو ما يقدر به على جميع ابوابه واصول صائليه
لعدم معرفة حله وموضوعه ونحوهما مما ينبغي تقديمه على
الخصوص في كل فن ليكون على بصيرة في طلبه لذلك الفن اذا
راد الشروع فيه وليتعرف صوابه وقيل العلم **الكليات**
لنصفها له ما يتناول علمها من الجزاءات اذا احاطة المخلوق بالعلم
فحال عقله ونقله ولهذا قيل **شعر**
• ما حوى العلم جميعا **احد** لا **يوجد** ولو مارسه الف سنة
• انما العلم بعيد غوره فخذوا من كل علم احسنه
وجميع العلوم الثقيلة والعقلية **مستبطة** اي مستخرجة
من فهم الدقة **من الكتاب العزيم** اي القرآن فاستنبط
علوم الشرائع الثلاثة وعلم ارباب التصوف **والاشارات**
والفرائض والوصايا والحساب والتاريخ والاصناف وعلوم العربية
الاثنى عشر والخط والخطب وتعبير الرؤيا منه ظاهر
وكذا الطب من قوله **تعه** كلوا واشربوا ولا تسرفوا
وقوله **تعه** وكان بين ذلك قواما لا يخرج عن هذه

جميع العلوم

من مسائله وعلم النجوم من آياته الدالة على الحكم الباهرة في الليل
والنهار والسمن والقمر ومنازله والنجوم والبروج وغير ذلك
والهيئة من تصاعيف آياته المذكور فيها ملكوت السموات والارض
وما في العالم العلوي والسفلي من المخلوقات والهندسة
من قوله **تعه** اطلقوا الى ظرذي ثلاث شعوب الارض والحد من
بوالهينه وما فيها من المقدمات والتناجج والقول بالموجب
ومناظرة ابراهيم على نبينا علي افضل الصلوة والتسليم لعمرو
ومحاجته لقوم من الرعل من قوله **تعه** او اشارة من علم فبدلك
فسره بن عباس والجبر والمقابلة وعلوم الغيب من اوابل سورة
فقد قيل ان فيها ذكر هدد واما تاريخ امم سالفه وان فيها
تاريخ بقا هذه الامة وتاريخ مدة الدنيا وما من فيها وما بين وما
يكون فيها مضروب بعضها في بعض حتى اخذ بن الزكي من
تفسير ترحان لصدر سورة الروم قوله في مدح صلاحي
الدين الايوبي حين افتتح قلعة حلب وكانت هي وبستان
المقدس وكل الشام مع الفرج **شعر**
• وفتح القلعة الشهيرة في صفر • مبشر بفتح القدس في ح •
فكان كذلك غير ذلك من فنون العلوم وانواعها وفيه اصول
الصناعات واسماء الآلات التي يضطر اليها وضروب الماكولات
والشروبات والمنكوحات وجميع ما كان ويكون في الكائنا
ما تحقق من قوله **تعا** ما فرطنا في الكتاب من **تعه**
اي تفهمه فقد جاز في الخبر ان فيه نيام من قبلكم وخبر ما بعدكم
وحكم ما بينكم اخرجته الترمذية واخرج بن سعد عن بن مسعود

قال من اراد العلم فعليه بالقرآن قال البيهقي يعني اصول العلم
 وشرحه قال الشافعي رحمه الله جميع ما تقوله الامه شره للسنه
 وجميع السنه شرح للقرآن وقال ايضا جميع ما حكم به النبي
 صلى الله عليه وسلم فهو ما فهمه من القرآن وما ثبت ابتدائا للسنه
 فهو في الحقيقة ما خوذ منه لانه اوجب علينا اتباعه صلى الله عليه وسلم
 ولهذا قال مرة لمكة سلوني عما تشاءتم اخبر عنه
 من كتاب الله تعالى فامتنع بدقايق فاستبظها من
 القرآن منها لو قتل محرم زنا هل عليه جزاء فا
 استبظ انه لا جزاء عليه لان عمر رضي الله عنه
 امر بقتله والنبي صلى الله عليه وسلم قال اقتدوا بالذين
 من بعدي اي بكمرو وعمر والله تعالى يقول
 ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 وتبعه اعني الشافعي العلماء وعلى ذلك
 وقال بعضهم لم يخط بالقرآن الا المتكلم به
 بعد ثم ثبت صلى الله عليه وسلم فيما عدى ما استأثر
 الله به من رزقه ذلك معظم اعلام الصحابة
 مع تفاوتهم فيه بحسب تفاوت علومهم كابي
 بكر رضي الله عنه فانه اعلم من عمر وعائشه
 وكعلي بن عباس ثم ورث عنهم
 التابعون معظم ذلك ثم تقاصرت

بلغ

الهم

الهم عن حال ما جعل اوليك من علومه وفنونه فنوعوا علومه انواعا
 ليستطاع كل طائفة علما وفنا ويتوسعوا فيه بحسب مقدراتهم
 ثم افرز غالب تلك العلوم اليه كادت ان تخرج عن الحصر وقيل علومه
 خمسون علما واربع مائة وسبعون الف علم على عدد كل القرآن
والله الموفق اي المقدر لا غيره فاستمد منه ان يزيد فيهما
 في كتابه فقدم الله نفعه بذلك في قوله وقارب رزقي علما وورد
 ان من سرعود وكان اذا قرأ هذه الآية يقول رب زدني علما
فصل في بيان انقسام العلم الى فرض ونفل ومحرم ومكروه
ومباح وينقسم العلم من حيث هو شرعا كان او غير
غالبا اي به لان بعض العلوم لا ينقسم الى القسمين المذكورين
 كما يعلم مما ياتي **الى فرض عين** وهو ما اقصد فاعله بعينه واجبا
 كان كالواجبات عليه صلى الله عليه وسلم او متعدد اذ كانت الصلوات
 الخمس **وفرض كفاية** وهو ما يكفي فيه قيام بعض المكلفين
 عما البعض الآخر **فالاول** اي فرض العين **مالا رخصه**
 اي سهوله **للكلف** اي بالغ عاقل **في جملة** به **وهو علم ما يتوقف**
عليه صحة ايمانه من الاصول الدينية الالهية بيانها في كتابي
وعلم ظواهر ما يتلبس به في الحال اي في الوقت الذي هو فيه **ونفل**
 اراده اذ تعاطى العبادة الفاسدة حرام **من الاحكام**
الفقهية بيان ما في قوله ما يتلبس به في الحال واحترار بالظواهر
 عن الدقائق والمسائل التي لا تقع بها البلوى فلا ينبغي تعلمها
 بل ذلك على الكفاية **فعلى كل مكلف** **قادر** اي على التعلم
 ولو بالتفهم شيئا ان اطاقه وان بعد تعلم ما يعلم القدر الذي
ايصح ايمانه بدونه وذلك كظواهر الاعتقادات

قسم على تقسيم العلم غالبا الى فرض عين وفرض كفاية

الواردة في الكتاب والسنة مما يدل على توحيد الله وتقديسه
وانه متصف بصفات الكمال كالعلم والتدبر والارادة والسمع
والبصر والكلام والقيام والتزويده له نعمه عما هو محال عليه
مما يقتضي حسما او جهة ليس كمثله شيء وهو التبرع الصير
فهذه كلها تجب على كل مكلف ان يتعلم طواها وحدها
ايضا تعلم كون العبد لا يخلق او حال نفسه خبرها وشرها
وايها الخالق لذلك والوحيد له هو الله تعالى لا شريك له وكبر
تعالى يرى في الآخرة وان عذاب القبر وسؤال الملكين والصراف
والذين ان والحوض والحساب حق وان الجنة والنار مخلوقتان
اليوم وتعلم ما اليه الذي **يحتاجه في غرضه** **وضوئه** **كا**
غشاله **ويتمه** **وان الة** **نخاسة** **عليه** **وصلته** **فرضه**
ونفلا **اراده** **وصومه** **كذا** **فيتعين** **عليه** **تعليم** **ما يتوقف**
صحة **جميع** **ما ذكر** **على** **معرفة** **من** **ركن** **وشرط** **او** **مبطل**
مما **يكث** **وقوعه** **فيه** **لانه** **اذ** **لم** **يعلم** **ذلك** **لا** **يمكنه** **ادواها**
ويكون **التعلم** **بعد** **وجوب** **الذكر** **ان** **ت** **وكذا** **اقله** **ان** **لم**
يتمكن **بعد** **من** **التعلم** **وزكاة** **وحيت** **عليه**
في **ماله** **او** **بدنه** **فيجب** **عليه** **تعليم** **ما** **يحتاج** **لصحة** **اداء** **الزكاة**
قال **الرويان** **في** **هذا** **ان** **لم** **يكن** **ساع** **يكفيه** **الامر** **ليكن** **قال**
النوي **الراجح** **انه** **لا** **يسقط** **عنه** **التعلم** **بالساعي** **فقد** **يجب**
عليه **ما** **لا** **يجله** **الساعي** **انته** **وهو** **كما** **قال** **وج** **ارادة**
او **تضييق** **لخوف** **عقب** **او** **تلف** **مال** **فيجب** **تعليم** **ما** **يحتاج** **اليه**
فيما **متر** **وتعلم** **ما** **يحتاجه** **فيما** **بالشرة** **اي** **فيما** **يريد** **بها** **الشر**
من **معاملة** **جارية** **بين** **الخالق** **كبيع** **قلم** **وقرض**

وهي مناعلة من العمل فيتعين على متعاطي البيع والاجارة
وتحويها تعلم ما يحتر به عن الوقوع في البيوع المحمة والعقود
الفاسدة حتى انه يتعين على الصير في ان يتعلم انه لا يجوز
بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة الا مع الحول
والمماثلة والقض قبل التقرب **وصناعة** **لنخاسة** **وحجامة**
وغيرهما **وهي** **يكسر** **الصاد** **ملكه** **نفسانية** **تقدر** **بها**
على **التعلم** **موضوعاتها** **فيجب** **قبل** **الدخول** **فيها** **تعليم** **الاحكام**
التي **يكث** **جرانها** **فيها** **حتى** **انه** **يتعين** **على** **الخيار** **انه**
لا **يجز** **بيع** **خير** **بالبر** **والبر** **بذققة** **تسببه**
الصناعة **والحرفة** **بمعنى** **كما** **في** **الصالح** **وقيل** **الحرفة** **اعم**
لانها **تشمل** **ما** **يستدعي** **عملا** **وغيره** **كان** **يتخذ** **صناعا** **يعملون**
عنده **والصناعة** **تخص** **بما** **يستدعي** **عملا** **ومناجاة** **فيجب**
على **كل** **من** **الزوجين** **تعليم** **ما** **يتعين** **عليه** **لا** **اخر** **الجهل** **بذلك**
قد **يؤدي** **الى** **ترك** **الواجب** **ومعاشرة** **فيجب** **على**
من **اراد** **تزوج** **اكثر** **من** **امراة** **ان** **يتعرف** **احكام** **القسم**
وغورها **ما** **يحتاج** **المكلف** **الى** **معرفة** **كالعقود** **والحلول**
فيتعين **عليه** **ان** **يتعلم** **من** **احكامه** **القدر** **الذي** **يؤدي**
به **صحتها** **مجزيا** **مثابا** **عليه** **والاكمل** **ان** **يتعلم** **الشخص** **من**
احكام **العبادات** **ما** **يتمكن** **من** **الالتيان** **بها** **على** **اكمل** **الاحوال**
والهيئات **ومن** **احكام** **المعاملات** **ما** **يحتر به** **عن** **الشبهات**
والمكروهات **وهذا** **اي** **الذي** **ذكرنا** **انه** **يتعين** **عليه**
على **الامم** **من** **خلاف** **طويل** **في** **الميراث** **بذلك**
هو **المراد** **بالعلم** **في** **الحديث** **المشهور** **اي**

ان يعلم م

فقط على هذا
التبسيط

يطلب

المستفيض على اللسان **طلب العلم** أي علم العمل الذي هو مشهور
 الوجوب بين المسلمين **وأيضا** أي فرض أو مفروض **ثبات**
 فاعله ويرعاه تاركه **على كل مسلم** أي مكلف أخرجه الظاهر
 من طرق وهي وإن كانت لا تتلوا فمن تكلم فيه إلا أن
 بعضها يعصده بعضا على أنه ورد في خبر حسن المتفق في الدين
 حق على كل مسلم وليس في جميعها زيادة ومصلحة فالمراد من العلم
 الحسن الشامل لها وفي خبر زواه الطرائف أيضا في الكبير أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتفقه في الدين فدخل في الأمر
 جميع الكفاية **والله** أي هذا العلم المفروض طلبه على كل مسلم
الإنسان يعلم الحال أي الوقت الحاضر **في قول بعضهم** لم
 أقف على تعين قائله على أنه من شائع الأقوال التي
 صارت في شهرتها كسائر الأمثال **أفضل العلم** أي الذي
 يتعين طلبه ويجب تقديمه **علم الحال** أي ما يحتاج
 إليه في عمل أو معاملة أو نحو ذلك **وأفضل العمل** المتقرب به
 إلى الله تعالى من واجب أو مندوب **حفظ الحال** بأن لا يصيب العبد
 ما يجب عليه حاله من الأعمال ويشغل بها سبب عليه في
 الاستقبال **ومن** أي من فرض العين **تجويد الفاتحة** بأن يراعى في
 قرائتها قواعد لغة العرب من تزيين المرقق وتجميل المخم
 وإدغام المدغم وإظهار المظهر وإخفاء المخفي وقلب المقلوب
 ومد الممدود وقصر المقصور حتى لا يشدد القاري مليئا ولا
 يلين مشددا ولا يترك بيان غنة ولا يشوه الحروف فيفسدها
 بذهاب حسناتها ورواقها حيث يجري مجرى الإبريق
 والتمثيل ياتي بخارج الحروف بصفات لها وكيفيات لها

كلها

فقد

فقد قال ابن الجوزي حسن الأداء واجب على الصالح بل الصواب
 فتركه أشم فاسق مرتكب لحرام معاقب على فعله عادل بالتميز
 عن منهجه القويم فحشد لأبد من التجويد المشار إليه بقوله
 تعالى ورتل القرآن لترا تبيلا انتهى وقد اختلف العلماء في حل الوجوب
 في كلامه فقال بعضهم هو محمول على الوجوب الصائغ لا الشرعي
 وبعضهم أجرك كلامه على ظاهره فلا ينجر الهيبة والحق
 في ذلك أنه يجب وجوب شرعي على القاري أن يراعى في قرائته
 الفاتحة وغيرها ما اجمعت القراء على وجوبه دون ما اختلفوا فيه
 وذلك لأن ما وقع الاتفاق عليه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ
 بغيره ومدار القراءة المأهولة على الإتيان فمن اختلف لما وقع
 الإجماع عليه يكون مستدعيا في كلام الله بغيره وذلك حرام
 بخلاف ما وقع الاختلاف فيه فإنه ليس كذلك **ولهذا** لأن
 يتضح ضعف ما في الحاد للتركيب كالنوسط للأدنى مما ينبغي
 أن الواجب ما يتعلق بالمخارج الظاهرة دون نحو الإخفاء والإقلا
 والهمز والاسترخاء والاستعلاء وإن الحق أن القراءة من غير تصحيح
 الأداء والمخارج لا يجوز ثم إن أخل تركه بالمعنى اطل الصلاة والإقلا
ومن فرض العين أيضا علم القلب أي علم أمراضه التي تخرب
 عن القنينة والقلب في الأصل جسم صوري الشكل نحو وطمش
 إلى أسفل البدن عريض ما يلي أعاليه أصله في وسط الصدر واسمه
 مايل لليسار ولهذا طال النوم عليه وهو أول ما يخلق وقد يطلق
 على لطيفة معنوية مودعة فيه **شأنها** كثرة التقلب
 وعلى الروح وعلى العقل بدليل أن في ذلك ذكرى لمن كان
 له قلب على كل شيء الخالص كل شيء ومنه حديث لكل شيء قلب

فصل في القلب

وقبل القرآن يسمى **المحتاج اليه** اي الى ذلك العلم **في تطهير** اي القلب
ومداواته اي معالجته فمبى على المكلف ان يتعلم حدود امراض القلب
ليجتنبها فان من لا يعرف الشر يتق فيه وهي العجب وهو استعظام
القدر في نفسه على غيره والكبر وهو بطر الحق وخمسة الناس اي
اجتنابهم والحسد وهو تمنى زوال النعمة عن الغير والرياء
والسمعة والكد والبغض ونحوها ولا بد من معرفتها لعلاجها
لان العلاج مقابلة السبب بصفة وكيفية يمكن بدون معرفة
السبب والسبب وقد اختلفت بيانه ذلك الامام الذي في الاحياء
فينبغي الحرص على ذلك **حتى يتحلى** بالخاصة المحمدي عن ذلك
اي ترتيب **الاخلاق** جمع خلق يضم اللام وسكونها الطبع
والثحية **ويتحلى** بالمهارة اي يتلبس **سنيها** بصفة السن
وكسر التوك اي رقيعها **وذلك** اي التحلى عن الدين والتحلى
بالسنة **هو التصوف** كما عرفت بذلك ابو محمد الجرجري **وهو**
عين وقد تناسل الناس في ترك هذا العلم المشتمل على معرفة
ادب القلوب استغناء عنه بما لا يعنى وظاهر كلام الغزالي
وجوب تعلم ذلك مطلقا لكن قال النووي من رزق قلبا سليما
من هذه الامراض المحرمة كفاة ذلك ومن لم يسلم وتخرج
من تطهير قلبه بغير تعلم العلم المذكور وجب تطهيره
وان لم يتمكن الا بتعلمه وجب ان يتعلمه **والثاني** وهو فرض الكفاية
الشراب الرمل وبني جرجي وغيرها **والثاني** وهو فرض الكفاية
ما اي الذي متعلقه كل المكلفين **لتوجه** الخطاب لكل منهم
وكنت اذ اقام به البعض منهم **سقط الحرج** اي الائمة عن الباقي
ان حصل المقصود بفعل البعض رخصة وتخفيفا ومن ثم

بضده

الذي في

فرض الكفاية

واعلم
الغالب

كان القيام به افضل من القيام بفرض العين على الاصل فلو ان شريك
التكليف في فرض الكفاية موقوف على حصول الفرض فان علمت على ظن
جاهل ان غيره يقوم بذلك سقط عنه الطلب وان علم
ان كل طائفة لا تقوم به وجب على كل طائفة القيام به وان علمت على
ظن كل طائفة ان غيره يقوم به سقط الفرض عن كل واحدة من
تلك الطوائف **والا** بان اتركوا كلهم **ثم** بالترك **كل من لا عذر له**
من اهل فرضه كلهم لتتصيرهم قال الماوردي وغيره وانما يتوجه
فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حرد ذكر غير بليد مكلف ولو فاسقا
لكن لا يسقط به اذ لا يقبل فتواه ويسقط بالعمد والمرأة على احد وجهين
وان لم يدخل في المكلفين به **وهو** اي فرض الكفاية من العلم ما اي
الذي **تدعو اليه ضرورة المسلمين** مما لا يتم امر المعاشي او المعاد
بدونه **من الاحكام الشرعية** بحيث يصلح من تعلمه من المكلفين
للقضا والاقتا ولا يكفي في اقام مفت وقاض واحد لعسر وجعته
بل لا بد من تعددهما بحيث لا يزداد ما بين كل مفتين على مسافة
القصر وقاضيين على مسافة العدو لكثرة الخصومات
وتقليل القلاح عن الفرائض انه يحرم الإقامة ببلد لا مفتي به وفيه نظر
وقصيته ان ما ذكرنا اعتبار مسافة التصرفين كل مفتين ان الحرج
حاصلة ببلد منه وان المفتي اكثر من مسافة القصر وتسليم عموم
ينبغي زوال الحرج اذا كان بالبلد من يعرف الاحكام الظاهرة غير
التأدية لما تقر بها التي يجب تعلمها عينا بفرض الاحتياج اليها وحين
الحاكم وجوبا اهل بلد تركوا تعلم ذلك قاله في التحفة
ولو كان ذلك القدر الذي تدعو ضرورة المسلمين الى تعلمه
فلا بد في تعلمه والاحكام كشدة الحاجة اليه

ثم

بده

ومنهم اي ومن فرض الكفاية **حفظ القرآن** عن ظهر قلب
وتجويد غير الفاتحة اما هي فقد سبق ان تجويدها فرض عين
ومن اسمائها الشافية والكافية والرقية والكنز الى غير ذلك
وقد عُد لها بعضهم اربعين اسما مينا وجه كل فرض
الكفاية ايضا تعلم **سائر** اي باقي **علوم الشرع والالتزام**
كعلوم العربية واصول الفقه وعلم الحساب **المحضر اليه**
في الموارث وغير ذلك من العلوم **التي لا يتم الاجتهاد المفروض**
على الكفاية ايضا بدونها اي تلك العلوم والاجتهاد لغرض
بذل الجهد في تحصيل المقصود واصطلاحا استفراغ الفقيه
وسعه لتحصيل من حكم شرعي وانما كان مفروضا لان
شرط في الامام والفاضل والمفتي والمجتهد بالغ عاقل له ملكة
يذكر بها المطلوب مطلقا او في تلك الواجعة وقده نفس اي
شدة فهمه بالطبع وتوسطه عربية واصولا وبلاغة وعلمه
بآيات واحاديث الاحكام وخبرته بمواقع الاجماع والناحية والشرح
والمقارن والاحاد والباب النزول وحال الرواة والمتون
ويكفيه في حرمه هذين تقليد الحفظ وائمة الحديث
وهذا هو المجتهد المطلق ودونه مجتهد المذهب بان
يقدر على تخرج المسائل على نصوص امامه ودونه مجتهد
الفتي وهو المختار في مذهب امامه المتمكن من الترجيح لاحد
قولي امامه وقريب من هذا قول القليوبي في حواشي المحلى ان
قدر المجتهد على الترجيح دون الاستنباط فهو مجتهد القليوبي
وان قدر على الاستنباط من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب

او على الاستنباط من الكتاب والسنة فهو المطلق انتهى **كتاب**
يعلم من قول الماوردي السابق في شروط القائم بفرض الكفاية
في العلم غير بليد ومن قول النووي ومن الصلاح الى الاجتهاد
المطلق انقطع من نحو ثلاث مائة سنة ان لا يتم على الناس
اليوم تعطيل هذا الفرض وهو يلزم درجة الاجتهاد المطلق
لان الناس كالمصارو البلد بالنسبة اليها **فرض الكفاية**
الطب وهو علم اي قانون يعرف به حفظ الحاصل من صحة جسم
الانسان ورد الزايل منها وهو علم شريف شجاع وعقل
اما الشرع فلقوله صلى الله عليه وسلم تداؤوا فيما نزل الله داء
الانزال له شفا وروي البراء وغيره عن عروة قال
قلت لعائشة اني اراك عالمة بالطب فمن اين قال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثرت استقامه فكانت
اطبا العرب والعجم ينعتونك له فتعلمت ذلك الاحاديث
المانورة في علمه صلى الله عليه وسلم بالطب لا تحصى **واما**
العقل فلغوم الحاجة اليه في كل حين ومكان ولشرف موضوعه
الذي هو جسم الانسان • وقد اختلف في مبداء هذا العلم
على اقوال كثيرة والمختار ان يعرضه علم بالوجي الى
بعض الانبياء وسائر التجارب • **وقال** **عبد**
قال بن جماعة ينبغي ان يكون الطبيب
صديقا قاعدا لصاحب دكا وحذاق ومهارة وضبط
ونصيحة ومعلم الطب ينبغي ان يكون
كذلك بعد استكمالها في صناعات الطب والتعلم

لها ينبغي ان يكون حرا ذكيا انتبه **وقد يكون العلم مندوبا**
 يثاب من علمه ولا يعاقب منهله **كعلم الرقائق** ويقال فيها
 الرقائق جمع رقيقة وهو علم الوعظ والتذكير بالآيات والاحاديث
 المرجية والمرجوة سميت بذلك لانها تحدث في القلب رقة الرحمة قال
 اهل اللغة الرقة الرحمة وصد الغلظة وترقيق الكلام بحسنه
وسير جمع سيرة وهي الطريقة اي وعلم احوال **الصالحين**
 جمع صالح وهو القيام بحقوق الله وحقوق عباده وانما كان
 علم الرقائق وسير الصالحين مندوبا لانه يستفيد به العبد احوال
 الصالحين فيعمل بها ان وفق ويطلع على نيليات الباطنين
 فيحذر بها ويجمل العلم بما ذكر على مكارم الاخلاق واثار
 الفقر والاملاق وادمان الطاعات وملازمة العبادات
 سيما الجماعات **فائدة** قال المناوي في المقاصد الحسنة
 حديث عند ذكر الصالحين تنزل البركات قال شيخنا المتحضر
 مرفوعا وسبق لذلك شيخه العراقي فقال في تحريج احاديث
 الاحياء ليس له اصل في المرفوع وانما هو قول سفيان بن عيينة
 كذا ذكره بن الحزري في مقدمة صفة الصفوة انتبه قلت
 وفي الجامع الصغير للسيوطي حديث ذكر الانبياء من العبادات
 وذكر الصالحين كفارة وذكر الموت صدقة وذكر القبر
 يقربكم من الجنة اخرج به الديلمي في الزهد وس عن معاذ بن
 يعلم ان الحديث المذكور اصلا لا تكفي الذنوب من جملة
 البركات وقول المناوي في شرحه وفيه يعني الحديث
 الذي في الجامع محمول على من قال الذي انفع به من تحدي
 بالوضع لا ينافي ما ذكرته لان ذكر السيوف في الجامع يدل

قوله على هذه
الفاظ له

علم ان له اصلا في الجملة وان لم يكن مسمى **وقد يكون العلم حراما**
 يعاقب من علمه ويثاب تاركه **كعلم السحر** فان تعلمه و
 تعليمه حرامان مفسقان بل لا يظهر الا على يد فاسق نعم
 قيل احمد بن حنبل يطلع السحر عن السحور فقال لا بأس به فاخذ منه
 حل فوله لهذا الغرض وفيه نظر بل لا يصح اذا بطله لا يتوقف
 على فعله بل يكون بالرقي الجائز ونحوها مما ليس بسحر وظاهر
 المنقول عن ابن السيب حوان حله عما الغير ولو بسحر قال لانه
 ح صلاح لا ضرر لكن خالف الحسن وعنده وهو الحق لانه
 اذا حيث من شأن العالم به الطبع على الافساد والاضرار
 به ففطم الناس عنه راسا او بهذا ايرد على من احار حله اذا تعين
 له رد قوم يخشى منهم وهو في الاصطلاح ما يستفاد من العلم بخواص
 الجواهر وبما مور حسانية في مطالع النجوم فيتحذ من تلك الجواهر
 هيكل على صورة الشخص السحور ويقصد له وقت مخصوص
 من المطالع وتقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفسق الخالف
 للشر ويتوصل بسببها الى الاستغاثة بالسياتين ويحصل من
 مجموع ذلك حكم عادة الله احوال غريبة في ذلك الشخص المتسحر
 فان شتم على عبادة مخلوق كالكوكة او تعظم من
 كعظم الله او اعتقاد ان له تأثيرا واعتقاد اياحه السحر
 بجميع انواعه كان كفرا وردة فيتاب فان تاب
 والا قتل والسحر حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة
 ويؤثر في مرض وبغضا ووقفة بل قد يموت منه المسحور واعلم
 ان السحر اسم يقع على حقائق مختلفة وهي السيميا والبهيميا وخواص
 الحقائق من الحيوانات وغيرها والسميات والافلق
 والرقا والعرايم والاستخدامات والنشر والسميميا

٤٦
 في تعليمه حراما
 وقوله تعلم السحر

فق

عبارة عن ما يترك من خواص ارضية كدهن خاص او كلمات
 خاصة توجب تحيلات خاصة والهيما امتيازها عن السهيا
 بان الاثار الصادرة عنها تصاف للاثار السحرية وخواص الحيوانية
 وغيرها كثيرة وخواص النفوس لا تشك فيها فليس كل احد
 يوقى بالعين والذي يعرفه دون بهما يختلف احكامهم في ذلك
 فمنهم من يهيد بالعين الطير من الهوى وينقلع الشجر القطاير
 من الشرى واخر انما يصل لتمرير لطيف ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهند جماعة اذا ركبو نفوسهم لقتل شخص مات
 لثان شق صدره في الوقت لا يوجد قلبه لا تنزعهم له من
 صدره بالهبة والعزم ويجربون ذلك بالامان فيخرجون عليه
 همهم فلا يجد فيه حاجة وفي اليمن قوم يسمون بالبداءة
 فعملهم يقارب وفعل هؤلاء قال السحر حرام حرام وفعل البلاء
 من السحر الحرام فيجب على القاضي زجرهم وتاديبهم بما يراه زجرهم
 ومن جملة افعالهم انهم يقتلون الالبان قمارا وهذا غير
 مستبعد منهم فقد قال البغوي في تفسيره ان السحر يورث قلب
 الراعيان فيجعل الادي على صورة قمارا ويجعل الحمار صورة كلب
 واكثر ما يوجد هذا الفعل من حيث السبأ وهو يورث
 قوة النفس الرزى ان السحر والعين لا يكونان في فاصل لان
 من شرط السحر الحرمة بعدد الاثر والفاصل المتمكن علم يرى
 وقوع ذلك في الممكنات التي يجوز ان توجد وان لا توجد فلا
 يصح له عمل اصلا فلذلك لا يقع السحر الا من العجايز والتركمان
 والسودان ونحوهم من ارباب النفوس الجاهلة ابله والظلمة
 وهي الخطوط المحمولة المعاني وفي معناها كلام العجمي

ترجمه

جهل معناه وقد قرن الامام الغزالي بين علم الطلاس والسحر
 قال في الاحياء وبعض العلوم ربما كان مضرا لصاحبه
 او غيره كما يدم على السحر والظلمات والافواق ترجع
 الى مناسبات الاعداد وكان الغزالي يعنى بها كثير اذ
 نسب اليه علمها والحق انه لا محذور فيه ان يستعمل لما
 في حل الاخر في الاوافق من السحر محمول على ما اذا استعمل
 به على حرام والرقا الفاظ خاصة يحدث عنها الشك في الامتثال
 ولا يقال على ما يحدث ضرر بل ذاك يقال له السحر وفي كافي
 الجنبلة السحر رقى وعزائم وعقد يورث في الابدان والقلوب
 فيمرض ويقتل ويترك بين المروء ووجهه وياخذ احد الزوجين
 عن صاحبه والعزائم كلمات يزعم اهل هذا العلم ان سليمان
 صلى الله عليه وسلم لما اعطاه الله هذه الملك وجد الحان
 يعشون بالاناس في الاسواق ويجعلونهم من الطرقات
 فسال الله ان يوتي كل قبيل من الجن ملكا يضبطهم عن
 الفساد فاذا اعنى بعضهم وافسد ذكر المعزم كلمات يعظمها
 تلك الملكة ويرحمون ان لكل نفع من الملكة اسماء
 امرت بتعظيمها فاذا اقسم عليها بها اطاعة واجابة
 وفعلت ما طلب منها فالعزم بتلك الاسماء على ذكر الملك حضرة
 القليل من الحان الذي طلبه او الشخص الواحد منهم
 يحكم فيهم بما يريد ويترحمون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهلة عدم ضبط تلك الاسماء فانها عجيبة لا يدري
 هل هي مضمومة او مفتوحة او مكسورة وربما استقطب منها
 السماع بعض الحروف من غير علم فيختل العمل

عندها

والاستخدامات اما بالكلية او بالجان وبعض الالفاظ
 التي تخاطب بها الكواكب منها ما هو كفر صريح كمنادى الله
 بلفظ الالهية وينعم اهل هذا العلم انه اذا تكلم بتلك الكلمات
 مع الخور على الهيئة المشروطة كانت روحانية تلك الكواكب
 مطبوعة له متى اراد شيئا ففعله له على رعيته **م**
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم والغالب على
 المستغل بالاستخدام لمنادى كالكفر والعبادة بالله فلا يشتغل به
 من له ولا يد النظر في العقل والشرع حل البحر عن المسحور
 فان كانت باعمال البحر زعم محرم وعليه كالحق صلي الله عليه وسلم
 الشرع من الشيطان قال التسهيل في هذا في الشرع التي فيها
 الحرام والعزائم وما يفهم من الاسماء العجيبة **و** **م**
 النشرة التي تؤخذ من كتاب الله او ذكره كحاشية فهي
 احسن المباح **و** علم **الرمز** فقد قال العلماء تعلمه وتعليمه
 حرامان شديد التحريم وكذا افعاله لانه فيه من
 ايها العوام ان فاعله يشارك الله تعالى في غيبه
 وما لا يتاثر معرفته ولم يطلع عليه الا انبياءه ورسله
 كما اخبر بذلك في كتابه بقوله عالم الغيب ولا يظهر
 على غيبه احدا الا من اراد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منقطع فلا يبلغ الاخبار والرسول بجميع المغيبات
 حليتها ونفاصلها فمن لم يعلم به رسول ولا غيره ولو امكن
 الاطلاع نحو الخط على ما اسره الناس او ما يقع من خلا الارواح
 ورخصها ونزول المطر ووقوع القتل والفتن ونحو ذلك
 من المغيبات لكان **و** ابطال الدلائل النبوية وتكذيبها

ق
 علم
 تفهم على تختم
 تعلم علم السحر الخ

فهم

له ان

للقرآن وفي الحديث المشهور من صدق كاهنا او عرافا او منجما
 فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي رواية لم يقبل له
 صلاة اربعين يوما اي لا ثواب له فيها ومعنى قوله فقد
 كفر اي ان التحلل ذلك لان تحريمه معلوم من الدين بالضرورة
 واما حديثه صلى الله عليه وسلم في سبل عن الخط فقال كان
 بي من الانبياء خط من وافقه ومن الخط **و** وفي رواية انه علم
 بي من الانبياء من وافقه علم علمه وذكر ان هودا رسا واجبا
 عنه بان الحرام مشروط بالموافقة لخط ذلك النبي وهي غير وافقة
 في ظن الفاعل اذ لا دليل عليها الا بخبر معصوم وذلك **م**
 يوجد في النهي على حاله لانه علق الحرام على شرط ولم يوجب
 وهذه الاولى ما يجب به عنه واما قوله تعالى او اشارة من علم
 فغير متعين ان المراد به خط الرمل ويفرض ما يليه ان العرب
 كانوا اهل كهانة وزجر وعبادة فقال تعالى قل افرأيت ما تدعون
 من دون الله الايات اي يتوكلون بكتاب يشهد بما ادعيتموه بلفظه
 او اشارة من علم وهو علم الخط على زعمهم انهم تائتوا به والبدون
 عما اقامه حجة لعبادة الالهة وحرم ايضا تعلم وتعليم كبرياءه
 وضرب بشعير وحصى وشعبية والتفرج على من يفعل شيئا
 من ذلك كما هو ظاهر لانه اعانة عامية ومن المحرم ايضا
 علم الحرم وهو علم يعرف به الاستدلال بالشكليات الفلكية
 كعلم الحوادث السفلية والمتعلم لذلك كالكاهن من قضا الله
 وقدره ولا يلجأ من الله الا اليه فاذا اعتقد صاحبه تاثير النجوم
 بداتها كان كفر **م** القمر الذي يعرف به الشخص في
 اوقات الصلاة والقبلة لا يحرم بل هو فرض على الكفاية
 وعلم الفلسفة وهو انواع **م** في ذمها قول ابن الصلاح

الفلسفة اسي السفة والاخلال ومادة الحيرة والضلال ومثار
 الزيف والزندقة وقال السيوطي اجمع السلف على تحريم علم الفلسفة
 ومن المحرم ايضا علم الكيمياء الموجودة الان لانها لا تروى
 الا بتليس وفاقا للخبيثين منخرها في سلك من قال فيهم
 النبي صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا اخرجوه الترمذي
 نعم من علم العلم الموصل لقلب الاعيان قلبا حقيقيا علمها
 بقيت اجاز له علمه وتعليمه لعدم الحسد ورفيه توجه من
 الوجوه وليس فيه هتك لحر القدر خلافا للمبضاوي والحاصل
 تحريم جميع العلوم الباطلة وضابطها كما قال الامام الرافعي
 في شرح الوجيز كل علم يشتمل على عقيدة باطلة او تحصيل
 او تدليس او تصور او ضرر او دعوى علم غيب او نهى عن الشرع
 وهو حرام وقد افاد بعض المحققين انه يخاف على من
 اشغل نفسه بشئ من تلك العلوم ان لا يحتم له بخير اي لشدته
 شغفه بها وتغل القلب عن الرب فاللائق برباب تلك
 العلوم الخرف من سطوة الحي القيوم والرجوع اليه بالتوبة
 من تلك الخطة فعنه ان نحو التوبة اثار ذلك فان
 التائب من الذنب كمن لا ذنب له فقد اومأ اليه عليه
 رضي الله عنه كتابا الجفر والجامعة وعلم السد الشريف
 في شرح المواقيت الجفر والجامعة كتابان لعلي رضي الله
 وقد ذكرتهما على طريقة علم الحروف والحوادث التي تحدث
 الى القرائن العالم وكانت الائمة المعروفون من اولاده يعرفون
 ويحكمون بهما وفي كتاب قوله العهد الذي كتبه علي

الاولا طريق

موسى رضي الله عنهما الى المأمون انك قد عرفت حق قنالماس
 يعرفه ابوك فقبلت منك العهد الا ان الجفر والجامعة
 يدان على انه لا يتم ولما اخرج المغاربة نضيب عن علم الحروف
 يتسوت فيه الى اهل البيت ورايت اني بالمشام نضبا الشيب
 فيه بالرموز الى احوال ملوك مصر وسعدت انه مستخرج
 من دينك الكتابين انتم كلام السيد فعلم من قوله
 الجفر والجامعة كتابان لعلي ان عليا كان عالما بالحوادث
 التي تحدث الى انقضاء العالم اذ كتبه النبي في معنى القول به ورايت
 في ان علمه بذلك لم يكن اطلاعا ولا استدلاليا فتعنت ان
 يكون بطريق التعلم بالله الذي او بتعليم النبي صلى الله عليه
 وآله بطريق الافاضة الروحانية كما قال حجة الزمان الغزالي
 في الرسالة اللدنية قال علي رضي الله عنه اذ دخل رسول الله صلى الله عليه
 وآله في بيته فاني فافتحت في قلبي الباب من العلم مع كل باب
 الذي ابان الله وقد انكرت يمانية نسبة ذلك الى علي فقال
 ومن الناس من ييب اليه الكلام في الحوادث كالجفر وغيره
 واخرون يتسوت اليه البطاقة وامور اخر يعلم الله ان
 عليا كرم الله وجهه هي ما يرى انتم ويورده مارواه البخاري
 ان عامة ما يروى عن علي الكذب ولكن غير خاف ان المشت
 نسبة ما ذكر اليه مقدم على النافي ما لم يقم الترهان القاطع
 على خلافه والعقل السليم لا يستبعد مثل ذلك الى علي رضي الله عنه
 حيث لم يلزم من ذلك محد وشرعت فما يحكي الان من علم
 الجفر عن جميع ما مر في الضابط المنقول من شرح الوجيز
 خلافا له وتعليمه والاولا وقد يكون العلم **مكروها**

انقراض

لم يأت
فقط على أقسام
الحكم الشرعي

والله اعلم اما ما يحتاج اليه فقد مر حقه **فصل** في بيان
اقسام خطاب التكليف **واقسام الحكم الشرعي** اي المنسوب
الى الشرع المحمدي خرج به العقل والعادي **وهو** اي
الحكم المتعارف بين الاموليين بالاثبات ثاب كالصدقة
واجبه والنفي اخرج كالنكاح ليس بواجب **خطاب الله** اي
كلامه النفسي المسمي في الاند خطابا واصل الخطاب
توجه الكلام نحو الغير لا فهم لم نقل الى الكلام الخطاب
به **المتعلق بافعال المكلفين** جمع مكلف وهو البالغ العاقل
السلام الحواس الذي بلغته الدعوة اي دعوة الرسول صلى
الله عليه وسلم والمراد بالفعل الذي هو متعلق الخطاب
ما اثر الذي يوجه المكلف في الخارج كالهئية المخصوصة
المستجابة بالصلوة والامساك المخصوصة بالاصوم
فخرج بكتاب الله خطاب غيره كالمليكة والجن والانس
اذ لا يحكم الا الله ووجوب طاعة الرسول والتبديح
الله اياها وبافعال المكلفين خطاب الله المتعلق بذا الله
نعمه وصفاته كمدلول الله لا اله الا هو خالق كل شيء
وخطابه المتعلق بديوات المكلفين والحادثات كمدلول خلقهم
من نفس واحدة ويوم يسير الجبال وبالمكلفين غيرهم
كالصبي والمجنون وما وجب من الزكاة وغيرها فاما
فالخطاب **الولي** ثم الخطاب يتعلق بالمكلفين
بعد وجودهم تعلقا بتخييريا وقبله تعلقا معنويا بمعنى
انهم اذا وجدوا بصفة التكليف يكونون مخاطبين
بذلك الشيء **تنبه** الى الحد المذكور للحكم

باداية

بأنه متبلة

ذكره الغزالي وقد ورد عليه انه لو قال بفعل المكلف كان احسن
ليتناول ما لا يعم من الاحكام كخصايضه صلى الله عليه وسلم
واجب عنه بان المراد تعلقه بحسن الفعل من جنس المكلف
لا تعلقه بجميع افعال المكلفين فانه ظاهر البطلان وورد
عليه ايضا مثل قوله نعم والله خلقكم وما تعلون فانه داخل في الحد
وليس بحكم واجب عنه بان اللفظ المستعمل في الحدود
يعتبر فيها الحسنة وان لم يصرح بها فعن الحد حيث الحكم
خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين من حيث هم مكلفون
ويسمى اي الحكم الشرعي ايضا **خطاب الشرع** مصدر شرعية
اي سنه وهو وضع الله سابق لذوي العقول باختيارهم
المجود الى ما هو خير لهم بالذات فاسناد الخطاب بمعنى الحكم اليه
محاري من اسناد المعنى الفعل الى مكانه المجاري وايضا الشرع
يشتمل على الحكم لشمال الكل على بعضه ويمكن ان يكون
الاسناد حقيقيا اذا جعل الخطاب عبارة عن الالة **خمس** على
المشهور في كتب الاصول وراجعت من المتأخرين منهم
امام الحرمين في النهاية خلاف الاولي ولكن الذي زادوه سموا به
متعلق الحكم لا الحكم نفسه فاقسام الحكم خمسة لا غير اتفاقا
الواجب فيه مجوز سلبه متعلق الحكم لانفسه لان الحكم هو
الاجاب والوجوب اثره والواجب متعلقه وكذا البقية فالحكم
الذي هو خطاب الله ان نسب الى الحاكم وهو الله تعالى سمي اجابا
وتخييرا او الى ما فيه الحكم وهو الداعل سمي وجوبا او اجبا وحرمة
او حرما فالاجاب والوجوب متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار وياتي مثل ذلك في التوبة والكرهات ولا باحسان

الحنفية

والمدوب والمكروه والمباح **ورادفه** اي يوافقه في معناه
وان خالفه في لفظه **الرض** واللائم والمحم والمكتوب كان
مسمى الجمع واحداً وذهبت الحقيقة الى ان ما ثبت بدليل قطعي
كالقرآن والسنة المتواترة فهو الرض كقراءة القرآن في الصلاة
الثابتة بقوله لغة فاقرا وما ينسب من القرآن او بدليل ظاهري
كخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة
بحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
فما لم يتركها ولا يفسد به صلاته بخلاف ترك القراءة ولما
تفرقوا اختلفا بينهما في الترك فليس لا فترق حقيقةهما بل اذا
بالاعتبار بمعنى ان الرض في الجملة ان اعتبر ضمن الماهية قبل له ركن
وان اعتبر خارجاً عنها قبل له واجب فالنوعان متدرجان
مسمى الرض وهو اي الواجب لغة الثابت شرعاً **ما عوقب**
تاركه من حيث تركه بلا عذر **واشبه** اي جوزي في الاخرة
بالتوب **فاعله** ويكفي في صدق العقاب وجوده لو احدث
العصاة مع العفو عن غيره او المراد ترتب العقاب على تركه
فلا ينافي العفو فخرج المدوب فلا يعاقب بل ولا يعتاب
على تاركه والحرام فانه يعاقب فاعله والمكروه فانه يثاب
تاركه دون فاعله والمباح لانه يترتب عليه من حيث الفعل والتارك
توب ولا عقاب **ومنه** اي ومن الواجب **واجب على الكفاية**
لصدق الحد عليه واما قوله بعضهم ان الحد غير شامل له لان العقاب
مستند عن تاركه بفعل غيره له فاجيب عنه بان المراد من
العقاب على تركه في الجملة **وهو كل امر** اي كل
فعله **يقصد** اي يطلب شرعاً **جزماً** احترز به عن مثله الكفاية

حصوله

حصوله قبل الاصل تحصيله لان النقصان لما يتعلق بفعل كالتحصيل
لا الحصول ورد بان المكلف به حقيقة هو الفعل وليس المطلوب
بالذات هنا الا حصوله واما تحصيله فلا يقصد الا بتعاقب لو
نقص حصوله بدون تحصيل لم يطلب تحصيله فغيره ايا الحصول
دون التحصيل اشارت الى ذلك **من غير نظر** لان في حصوله
بالذات الى فاعله بعينه بل اي مكلف فاعله كفي في الخروج
عن عمدة الطلب وادق لهم بالذات ان الفاعل منصوص اليه
بالسمع للتعذر ضرورة انه لا يحصل بدون فاعله • واما فرض العين
فانه امر مهم يقصد حصوله جزماً بالنظر الى فاعله وفروض
الكفاية كثيرة وينقسم الى قسمين دينية ودنيوية وقد مثل
المصنف للاول منها بقوله **كالامر** اي باليد واللسان فالقلب
على ما افهمه ظاهر كلامهم ان الامر والنهي بالقلب من فرض الكفاية
لكن الوجه انه فرض عين **بالمعروف** اي الواجب والنهي عن المنكر
اي المحرم وهو اعظم قواعد الاسلام ولد اجماعاً عليه وان ضمن
انه لا يقتل او ارتكب مثل ما ارتكب او اوقع منه وانما يجب
ذلك على قادر آمن على نفسه وعصمة وعرضه وماله وغيره
فيحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس وان
يا من ايضا ان المنكر عليه لا يقع بفقته وهو محتاج اليها
ولا يرتد عنه اذ لا يستقل ما هو في شئ منه بان لم يغلب على ظنه
شيء من ذلك وان يكون الواجب والمحرم مجعاً عليه او يعتقد
المنكر عليه وجوبه او حرمة وان اعتقد المنكر تاحته وهذا
بالنسبة لغير الزوج اذله اذا كان شافعي مانعاً من وجوبه
الحنفية من شرب السيد مطلقاً ولغير القاضي اذ العبرة
باعتقاده وليس لغايي يحمل حكمه ما راه ان يذكره

حتى يحبره عالم انه محج عليه او في اعتقاد الفاعل **والعالم ان يذكر**
محتلنا فيه حتى يعلم من الفاعل انه حال ارتكابه معتقد لتحريره
اما من ارتكب ما يرى اياحه بتقليد غيره فلا يجوز الا انكار عليه لكن
لو نذب بالخروج من الخلاف برفق فلا يثاب والكلام في غير الخسب
اما من فكر وجوبه على من اخل بشي من الشجائر الظاهرة ولو سنة
كصلاة العيد والاذان ويلزمه الامر بها وليس لاحد الحق
والنجس واقتحام الدور بالظنوك نعم ان غلب علمه وقو
معصية ولو بقرينة ظاهرة كاجبار ثقل جازله بل وجب عليه
النجس ان فات تداركها كالقتل والزنا والافلا ولو توقف
الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لما فيه من هتك العرض
وتعزيم المال قاله بعضهم وله احتمال بوجوبه اذا لم ينجر الابه
وهو الاوجه وكلام الروضة وغيره اوضح فيه وظاهره وجوب
الرفع ولو مع الهتك وتعزيم المال لكن قال السيد البصرى الذي
يتجه ان ينظر الى حصة ذلك المنكر ومصلحة اخذ المال ونقيد
اطلاقهم اذ في اطلاق الاحد به ما يؤدى الى مفاسد لا تلحق بحاكم
الشرعية انتهم ومثل الثاني من القسمين بقوله **والحرف** كالحرف
والنجات والحياطة ونحوها مما يهيم به العاش لتوقفت فيها
الدين على قيام الدنيا فلو تم الى النجاسة تركها المتواذق ولو امكن
هو قياسى فروع الكفاية **الحرف** مع حرف بالكسر
الصناعة يرتق منها وكل ما اشتغل الانسان به وضرب
يسمى صنعة وحرف لان يحرف اليها وحرف لعباله كس
قاله في القاموس ومنه يعلم ترادف الحرف والصانع وعطف
احدها على الاخر في كلام بعضهم من عطف الصنعة على جميع
ما مر في تايه فسمى العلم من كل ما تدعو اليه ضرور

الحرف

بقية

المسلمين وغير ذلك كاحيا الكعبة كل سنة بلحج والعمرة وصواب
على جماعة وصلاة جنازة وجماد **والمدح** اسم مفعول من
نذبه الى كذا احتشته عليه **ورادفه المنون والتمني**
والنفل والتطوق والطاعة والترية والام والى والمرغ
فيه والحس والترادف بين هذه الاسماء هو الذي جرى عليه
خبره الاصوليين واكثر ائمتنا الشافعية وقال القاضي
حسين من الشافعية السنة ما واصل عليها اليه صلى الله عليه وسلم
والسنة ما فعله مرة او مرتين والتطوع ما يشاء الانسان
باختياره ولم يتعرضوا للبيان لغوهمها للاقسام الثلاثة
وهو ما يثاب **واعلم** خرج الجرم والمكروه والمباح **ولا يعاقب**
خرج الواجب في هذه التعريف غير مانع لشمول الصلوة الصلوة
فانها تقتضي اثابة عليها ولا يعاقب بتركها واجب بان اقتضاها
للاثابة ليس لكونها مندوبة منه بل للترغيب في الصلاة ليرتادها
ولا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله **ومنه** اي من المدح **مدح**
عينا كالوتر وصلاة العيد ومندوب **على الكفاية** اذا قام به
البعض سقط الطلب عن الباقيين وذلك **كالادان** والاقامة
والاصحية والشمية عند الاكل **فالكفاية** في كلامه للتنظير
للتشبه والفرق بينهما ان كاف التنظير يكون المنظر به مساويا بخلاف
كاف التشبه فتدريكون اعلا وكما **بتد السلام** عند الاقبال
الاضراق على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع من جماعة خير ابي داود
ولم يضعفه بحري عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم ويحري عن
المجوس ان يرد احدهم فيه يسقط الفرض عن الباقيين اما من
الواحد فسنة من خبر ابي داود باسمه حسن ان اوى الناس
بالله من بداهم بالسلام **و** اما الذي يحرم ابتداؤه بالسلام

واما الفاسق فيكره ويجب على الرسول ابلاغ السلام لانه امانة
لكن اذا ارضى بجملة ما ان رد او سكت ولم ير منه قصد محله حيث
لا مشقة شديدة عرفا والافلا يلزمه الا اذا اجتمع به وذكر
ولا يستحب ابتداؤه على نحو قاضي حاجة بوله او غايط ومجامع
في شارب واكل في هذه القيمة ومن في جهل وفاسق مجاهر
ومرتكب ذنب عظيم لم يبت منه ومبتدع الاعداء ووضوح مفلة
ومصل وساجد وطلب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب
ومستمع ومستغرق القلب بدعان تشق عليه الرد ومثاقمين
بين يدي قاضي ولا جواب يجب على هو كما الاستمع الخطيب
والراجح نذب ابتداءه على القاري ووجوب الرد عليه ان لم يشغق
التدبير قلبه ولا فلا وبين عند التلا في سلام صرغ على كبير
وماش على واقف او مضطجح ورأيت عليهم وتليدني على كثير
تنبه قد سبق ان جواب السلام على جماعة من فرض
كانت في قلبين بقية احكامه تكهلا للفائدة في حيث اجاء
جواب سلام منون وان كرهت صيغة ولو مع رسول وفي كتاب
لكن يكفي هنا جوابه كتابا فورا ان لم يرد لفظا وليس الرد على
البلغ ايضا والبداء به فيقول عليك وعليه السلام ولا يؤثر فيه
استقاط المسلم لان الحق لله تعالى وفي الاذكار ليس ان يحله
بغير ابرائه من حيث فانه يسقط به حق هذا الادعي ودخل في
قولنا سلام امرأة على امرأة او نحو مكرم او سيد او روج وكذا
على اخي وهي يجوز الاستشهي ويلزمها في هذه الصور رد سلام
الرجل اما مشتها ليس معها امرأة اخرى فيحرم عليها رد سلام
اجنبي ومثله ابتداؤه ونكره له رد سلامها ومثله ابتداؤه
والفرق ان ابتداهاها يصرفه فيها اكثر والفتن مع الرجل كما

قف

مسنون

مرأة ومع المرأة كرجل ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدهن
اذ لا يخشى منه فتنة والظاهر ان الامر هنا كرجل ابتداء
وردا ويجب رد سلام الذي بعليكم كما اقتضاه كلام
الروضة وقال البلقيني وغيره انه يسر ولا يجب رد سلام مجنون
وسكران مترعد بشكره اما غير المتعدي فيجب الرد عليه
ان كان له لم يرد كالمقبي المميز ولا يجب رد سلام التحلل من
الصلاة اذ انوي به الحاضر غنم ولا سلام من اليه بعد تكلم
نعم ان تكلم سموا او حملا وعذابه لم يثبت الا ابتداءا
به فيجب رده ولو ردت امرأة عن رجل او رجلا جزا ان شرع
السلام عليها والافلا او صبي او من لم يسمح منهم لم يسقط خلاف
نظيره في الخيانة لان القصد من الدعاء وهو منه اقرب الى الاجابة
وهذا الامن وهو ليس من اهله ولا بدخ في الابتداء والرد من
رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع بالفعل ولو في ثقل السمع
وظاهر انه لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداءا وردا ويجب
في الرد على الاهم ان يجمع بين اللفظ والاشارة بنحو اليد وتلزمه
الرد الا ان يجمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة ويكفي
اشارة الاخرى ابتداءا وردا وصيغة ابتداءا وجوبا عليك
السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه ولو مع حذف التنوين
والاقصاف في الرد واوقبله ونظر في الابتداء ويسر وعليكم
في الواحد نظر المن مع من الملكية وزيادة ورحمة وبركاته
ومعذرة ولا يجب وان اتى المسلم بها ونحو سلمة عليك وانا مسلم
عليك ونحو ذلك ولو سلم على الاخر فان ترتبا كان الثاني
جوابا اي ما لم يقصد به الابتداء والالزام كذا الرد ولا يستحق
المستدي بنحو صبحك الله بالخير او قواك الله جوابا

قف

ودعاية له في نظره حسن الا ان يتصدىحاً بيه باهاله لتركه
 السلام وافق القاضى بان ابتد السلام افضل من رده كابر المعسر
 افضل من نظاره **وتشبهت** بمهلة ومعجزة **العاطس**
 لان القصد التبرك والدعاء وهو حاصل بفعل الواحد عن
 الجماعة كصلاة الجماعة وقضته انه يحرم تشبهت الصبي عن جمع
 وانما ندب تشبهت العاطس لان العاطس لكونه حركة من جهة
 ربها يتولد عنه خلق قوة فتاسب ان يدعى له بالرحمة المتضمنة
 لبقائه على سمته وخلقه المانعة من شمانية عدوه به اذا حده
 ببرحمته الله او ربه ولصغر نحو اصله كالله او بارك فيك
 ويكره قبل الحمد فان شك قال يرحم الله من حده او يرحمك الله
 ان حده وتبين تذكيره الحمد المشرع من سبق العاطس الحمد
 امن من الشؤن اي من وجع الضيق واللوصاي وجع الاذن
 والعلوص وهو وجع البطن وتبين تكرير التسميت الثلاث
 ثم بعد هذا اذا تباينت عرفا يدعوله بالتفاؤله بقده بعضهم
 بها اذا علمه من كوما فان لم يتابع بان تفرقت من التسميت
 تكررها ويسن للعاطس وضع يده على وجهه وفقد
 صوته ما امكنه واجابة مشتمته بنحو يهدىكم الله ولم
 يجب لانه لا اخافة تركه بخلاف رد السلام واذا لم يشتمه
 احد يستحب ان يقول برحماني الله والمصلحة محمداً وسراً او نحو ذلك
 في محنة في نفسه باللفظ **والحرام** في الرقة المنع **وبرادفه**
 في معناه الالة **المحظور** بالفاء المعجمة المثالة والغصية
 والاثم والمرجور عنه والذنب والشيبة والخرج والعقوبة
وهو شرعاً ما **اقبى تاركه** فخرج الواجب والمندوب
 والمباح وانما يثاب تاركه حال كونه **مستثلاً** اي

فقد
 على ربه حدى
 تشبهت الصبي
 عن جمع الحج

قاضي

يترك المنهي عنه طاعة الله تعالى فهو اسم فاعل مشتق من الامثال وهو
 كما قال الرازي ان يقصد ايقاع الفعل المأمور به على سبيل
 الطاعة فخرج ما اذا تركه خوف من الحد او التعزير عما فعله فالتصديق
 لا يثاب قال ابن عبد الحق السبابة وقد علم من تعذيبنا التركة في
 تعزير الحرام والمكروه بالامثال دون الفعل في تعزير الواجب
 والمندوب ان تركها المانع من الاثابة اذا كان يقصد الامثال
 بخلاف الواجب والمندوب ففعلها بمعنى الاثابة مطلقاً نعم
 لا تترافيه ان لا يقصد عيظه كفعلها خوفه ونحوه والاربعون
 متفقة على ان الخروج من عملة الطلب لا يتوقف على قصد
 الامثال وان توقف على عدم قصد غيره هذا كله في المتوقفين
 الواجب والمندوب على النية كخفاء بها كالحق الصلاة اماماً
 لا يتوقف منها على النية كخفية الروحة ورد المغصوب والوديعة
 فيستوقف اقتضاؤه الاثابة دون الخروج من عملة الامر فيه
 عما قصد الامثال اسم كذا اطلقه وفيه بحث ذكره في
 زياد وغيره لكن ما جزم به هو الذي بيضه كلام السمع بريح
 في الفقه المبين ونقله الحافظ عن ابن دقيق العيد **وعوقب**
فاعله اذا اقدم عليه عالماً بتحريمه **وينقسم** اي الحرام الى **الكبائر**
 جمع كبيرة وهي كل جريمة تؤذي بقلة اكثرت من تكررها
 بالدين ورقم الدنيا وقيل ما اوجب الحد وقيل ما فيه وعيد
 شديد بقدر الكتاب او السنة **كالرنا** باله والقصر وهو قهره
 وقد اجعت الملل على عظم تحريمه ومن شكا ان البر الكبار
 بعد القتل على الاصح وقيل هو اعظم من القتل **وضغاب**
 جمع صغيرة وهي خلاف الكبيرة **كحمت** **الاحنية** و
 تقيها وتظرها وكل عد ما ذكر صغيرة مالم يكن موعده

فمن

اصراي اياكنا واذمان والا فركيرة اي في حكمها ولا ينافي
 ما ذكره المصنف قول كثيرين كابن عباس ونسب للمحققين
 كما لا يستعري وبن فورس والامثا ذابي اسحق ليس في الذنوب
 صغيرة لانهم كما قال العمري انما هو اسمية معصية الله صغيرة
 اجلا لاله مع اتقا قهم على ان بعض الذنوب يقدح في العدالة
 دون بعض وانما الخلاف بينهم في التسمية **والمكروه وهو لغة**
 تاي النفس للشي واصطلاحا **ما يثاب تاركه** فخرج الواجب
 والمندوب **مثلا ايضا** في الشارع اي بان لم يكن تركه اتفاقا
 او حيفا ممن ينكر عليه بل انتصا بالاثبات بالامور **ب**
 من الترك **ولا يجاب فاعله** فخرج الحرام وخرج بالفتدين
 مغا المباح وقد يطلق المكروه على معين اخر من خلاف الاولى
 وسياتي الثاني الحرام فكثيرا ما يقول الشافعي انا اكثر في الشيء
 الفلاني وهو لا يريد الا الحرمة ويسميها اصحابه كراهة التحريم
 ويسمون الاول كراهة تنزيه لانه يشعر بان التزهر عنه اولى
 من فعله وان لم يكن عليه عقاب **والمباح** يطلق بمعنى نهي
 الخرج عن الاقدام على الفعل فيندرج فيه الواجب والمندوب
 والمكروه ولا يخرج سوى الحرام قال القرافي في شرح المحصول
 وهذا التفسير هو نفس المتقدمين والثابت في موارد
 الشئ وبمعنى استواء الطرفين الفعل والترك ويبدو افسر
 المتأخرين ويرادفه الحلال والتوسيع والطلق والجايز العبر عنه
 في كلام بعض الفقهاء بالجايز المستوي الطرفين احتراز
 عما الجائز بالمعنى الشامل للنواجب والمندوب والمكروه وهو
 كما لا يخفى **ما لا ثواب في فعله ولا عقاب على تركه**
 من حيث كونه مباحا **وقد يصير** اي المباح

المكروه

أحدهما

طاعة بالنية الصالحة فيثاب عليه كما لا نوي الاكل بالكله
 التقوى على طاعة الله تعالى او نوي بنومه النشاط لها فانه يثاب
 على ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والناكل امرئ
 ما نوى **وقد يصير المباح معصية** **بعضها** اي بعد النية الصالحة
 كان نوي بما سبق التقوى على معصية الله تعالى **فيما تنزيهه** لان
 الاعمال تابعة للنية وفي التحريمية النوى من خير من عمله والمراد بالنية
 هنا العزم المصمم لا مجرد الحاطر لا لا يدوم **والاعمال** علم الاصول اي
 اصول الفقه وهي ادلة الاجمالية التي سوطل بها الى استخراج احكامه
 الفرعية من الادلة التفصيلية والاصول هو العارف بها وبطرق
 استفادتها وبحال مستفدها **في تقسيم الحكم الشرعي** **ملك**
 طريق اخرى غير المسلك الاولى **وهو ان الخطاب لله ان**
اقتضاي طلب الفعل اي حصوله **اقتضاي طلبا**
جاز ما بان لم يجوز تركه **فهو** اي الخطاب **الواجب** اي
 يسمى بذلك ولو غير بالاجاب لكان اولى لسانه فقول به يعده
 فهو المندوب ولان الاجاب كالجواب عبارة عن الكلام النفسي
 المعبر عنه هنا بالخطاب بخلاف الواجب فانه متعلق بالكلام النفسي
 في عمله قسما من اقسام الخطاب مجاز مراد علاقته باللازم
 او حقيقة عرفية **او اقتضا غير جازم** بان جود تركه
فهو المندوب وان اقتضى الترك للمفعول **اقتضا جازما**
 بان لم يجوز فعله **فهو التحريم** **اقتضى غير جازم** بان جواز
 فعله **فهو** اي الخطاب المدلول عليه بذلك **الرافعة**
ان كان ينهي مخصوص بالشيء ولو اجماعا او قياسا وذلك كالله
 في خبر النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي
 تركه غير وفي حديث من حاجته وغيره لا تهنوا في اعطان
 الابل فانها خلقت من الشياطين **والا بان كان ينهي غير**

او اقتضا

مخصوص كالنهي عن ترك المندوبات المستفاد من اوامرها
 او الامر بالشيء يفيد النهي عن ضده **فخلاف الاول** ويراد به
 خلاف السنة وخلاف الادب اي فالخطاب المدلول عليه بغير
 الخصوص يسمى بذلك كما يسمى به متعلقه سواء كان فعلا
 كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم او تركا كترك صلاة الفجر
 قال ابن ابي شريف انما سموا بخلاف الاول متعلق الحكم
 بالالحكم بل تسمية الطلب للنهي القائم بالذات **المقدسة**
 خلاف الاول صادرة عن عقلة من مضافات **للادب** **انته** **وب**
 اي بخلاف الاول **تصير الاحكام** لوقال اقسام الحكم لكان اولي
 وان كان ما عر به صحتها من حيث انه يكون طلاق اسم الحكم
 على كل واحد من الاقسام المذكورة لان اقسام الحكم **البر**
 من قسمة الكل الى اجزائه **سنة** وقد تقدم انها خمسة على المشهور
 وان خلاف الاول امتازة بما هي من الفقه والحدود وفي
 ذلك اذ هو اصطلاح ولا يخرج في الاصطلاح اذ كل واحد من
 اصطلاح على ما شاء وكثيرا ما يطلقون الكراهة على ما لم يرد
 فيه شيء بخصوص لوجود ما يقوم مقامه او بمعنى خلاف
 الاول واما المتقدمون فيطلقون المكروه على القسمين وقد
 يقولون في الاول كراهة شديدة كما يقال في قيم المندوبات
 سنة مؤكدة **وان خير** اي الخطاب بين الفعل وضده
فروا بالاحقة وعلم في عقلة التحريم على الاقتضاء ان
 المباح لا يقتضاه فيه **فصل** في بيان اقسام الحكم الى خمسة
 وعزيمة وتقسيم الحكم اليهما اقرب الى اللغتين
 من تقسيم الرأزي وغيره الفعل الذي هو متعلق الحكم اليهما

تقسيم الحكم الى
 على قسمين احكامية
 الى خمسة وعزيمة

وينقسم الحكم ايضا الى خمسة باسكان الخاء اكثر من غيرها
 وهي لغة السهولة واصطلاحا ما ياتي **وعزيمة** وهي
 لغة التقصد المحض لانه عزم امره اي قطع وجهه صريحا على
 الكلف او سهلا **فالرخصة** اصطلاحا ما اي الحكم الذي
تغير من حيث تعلقه لان تغير الحكم محال لانه خطاب الله
 اي كلامه النفسي وكان تغيره من صرعية الى **سهولة** كان
 تغير من الحرمة الى الحل او من الكراهة الى الاباحة بدليل يدل على
 السهولة **لعد** شرعي ترتب عليه التسهيل **مع قيام التشديد**
 مقتضى **بالحكمة الاصلية** المتخلف عنه لعد رخصته يقولنا
 ما تغير ما كان باقيا على حكمه الاصلية ويقولنا الى سهولة تغيره
 الى صغوبة كالحود والتعاضد مع قيام الدليل على تكرم
 الادبي المقتضى للمنع ويقولنا لعد التحصيص فانه تغير
 لغوي نذكر ويقولنا مع قيام السبب للحكم فاشع في شريعتنا
 من العهود والمواثيق التي كانت على ما قبلنا يتغير او
 تسهلا علينا وفهم من هذا ان شرط الرخصة ان يكون **ش**
 مقتضى الحكم الاصلية قايما وارجح معارضه **وهي** اي الرخصة
 ينقسم الى اربعة اقسام لانها **اما واحدة** كالامانة
 ولو غلظت ومثلها كل محرم غير مسكر كدم **للمضطر**
 المعصوم الغير العايد بسفره الخائف على نفسه موتا او مرضا
 مخوفا او ما يبيح اليتم وكذا ان خاف العجز عن كونه الشيء
 او تخلف عن الرفقة او اجمدة الجوع وعيل صبره ولم يجد حلا الا
 ولم يكن منه الا بعد نحو من ناوا الاضطرار للشرب لم يسلأكل
 وكذا التشره اذا خشي من تركها ما راف الرخصة للحال الميتة

وانما

والحكم الاصل لها الحمة وسببه الخبث وهو حاصل حال اكلها
وعذر اكلها الاضطراب وسهولته موافقة غرض النفس
في بقائها وان كان فيه انتقال من حرام الى واجب **او مندوب**
في القصر **بشرطه** بان كره القصر وشرك في حوائج
المسافر **بشرطه** بان كرهه ببلوغ ثلاث مراحل
بان لم يطمئن نفسه اليه او كان سفره يبلغ ثلاث مراحل
فاكثر ولم يختلف في حوائج قصره والا فيكون مباحا فليس
الحكم الاصل في ذلك وقت الصلاة المقصورة لانه سبب لو جوبها تمامه
وهو حاصل وقت حل قصرها وعذر مشقة السفر **او مباحة**
كالسالم وهو بيع موصوف في الذمة بلفظ سلم في حكمه
الاصلي الحمة وسببه الغرر وهو حاصل وقت حله وعذره
الحاجة لثمن الغلات قبل ادراكها ونزاع في التمثيل بالسلم
بان نزاع من البيع والرخصة لا يكون نوعا من العزيمه
وبانه لم يتعلق به حرمة اصلا حتى لا يتغير الحكم منها الى حله
واجب عن ذلك بان منشأ المنازعة توهم ان المراد بتغير الحكم
تغيره بالفعل بان ثبت الصعوبة بالفعل لا ينتفع تعلمه
الى السهولة وليس كذلك بل المراد ما يشمل ورود السهولة
انتهاد لكن على خلاف ما كان مقتضى قياس الشرع كما
شهد بذلك كلام الامة ولذا عبر بعضهم بقوله **الحكم**
ان ثبت على خلاف الدليل لعذر فرخصة والبيع الذي اتفق الفقهاء
على ان السلم نوع منه ليس هو العزيمة بل الاعم وانما العزيمة
هي البيع الذي يبين السلم على ان الاسوي حرج بانه لا يراجع
في ان السلم رخصته كالعرايا والاجارة والمساقاة وشبه
ذلك من العقود وقال الترمذي بعد ذكر السلم مع

يتحقق

امور عددها الى غير ذلك من موارد الشريعة التي هي رخصا عما الت
فلم يبق بعد ذلك وجه للمنازعة **او خلاف الاولى** **فمسا**
في من صوم واجب اصالة او بنية او قضاء فان غير عذر
لا يجزئ اي لا يسبق عليه **الصوم** مشقة شديدة فبسبب حكمة
الاصلي وهو المنع دخول وقت الصوم وهو حاصل وقت حله
وعذره مشقة السفر فان احرم الصوم ففطره اولى ومن
الرخصة المباحة اباحة ترك الجماعة في الصلاة لمصر ومخو
وحكمه الاصل الكراهة وسببها قائم حال الاباحة وهو
الانفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر الاسلام
تنبيه قضية كلامه ان الرخصة لا يكون حراما
ولا مكروها وهو ما جزم به العراقي وهو ظاهر في الحمة
لمعونهما مطلقا بخلاف الكراهة فانها بخلاف الاولى وهما
سواءان بالنسبة للحمة ومن امثلة الرخصة المكروهة
حوائج القصر في ذلك ثلاث مراحل لما فيه من التخفيف وهم
قد يطلقون الرخصة على ما فيه تخفيف كتركهم ترك الصلاة
في حق الجنون رخصة اي تخفيف لان الجنون لا يدعوا بدعوه
حكم **والعزيمة** من الاحكام **ما سوى ذلك** بان لا يتغير
الحكم اصلا كوجوب المكتوبة او تغير لصعوبة كحرمة
الاصطباذ بالاحرام بعد اباحتها قبله او الى سهولة لا بعد
كل ترك الوضوء للصلاة ثالثة لمن لم يحدث بعد حرمة
اول عذر لا مع قيام سبب للحكم الاصل كاباحة ترك
ثبات واحد من العشرة من الكفار في الصلاة بعد حرمة
وبها قلنا ولم يتفق حال الاباحة لكثرة ما جاز
وعذر الاباحة مشقة الثبات المذكور لما كثرنا وظام

العزيمة

كلام كثير من انقسامها للاحكام الستة لكن الرازي خصصها بغير
 الحرمة والغزالي والامدي وغيرهما بالوجوب والقرافي بالوجوب
 والندب وقد عارض من تعريف الرخصة والعزيمة بوجوب
 ترك الصلاة على الخائض فانه عزيمة ويصدق عليه تعريف
 الرخصة ويجب باننا لانسلم صدق تعريف الرخصة عليه لان
 نعلق الحكم لا يتغير فيه الى سهولة لانه انما يتغير من وجوب
 الفعل الى الحرمة ويتغير تسليم انه تغير الى سهولة فليس التغير
 لعدم بل مانع من الفعل لان الحصن الذي هو عذر في الترك
 مانع من الفعل ومن مانع فيه لثا وجوب الترك **فصل**
 في بيان احكام الوضوء **واقسام خطاب الوضع** وهو الحكم
 الشرعي الذي ليس بالاعتناء والتخير سمي وضعا
 وخطاب وضع لان متعلقه وهو كون الشيء كذا بوضع
 الله اي يجعله كما يسمى الخطاب المقتضي والتحيز خطاب تكليف
 لانه مكلف به **وليس هو** اي خطاب الوضع **من الحكم المتعارف**
 بين اصوليين بالاثبات ثارة والنفى اخرى وهو اليب
 الشرعية العقلية لانهما مورد الاثبات والنفى **عند قوم**
 منهم من السككي فانهم قالوا خطاب الوضع ليس بحكم حقيقي
 لانه ليس بالتأويل ذي ترتيب انما هذه الامور عليها
 والوضع ان حكم شرعي متعارف كما هي عليه بن الحاجب
 في كلامه شرعا وتلميذه بن حجر لانه لا يعلم الا بوضع
 الشرع كخطاب التكليف قال البرهانوي وليس لهذا
 الخلاف كثير فائدة بل هو خلاف لفظ **حقيقة**
 من الاقسام بمقتضى احصاء العقليات وذلك لان الوصف الذي

اقسام خطاب
 الوضع

تعلق به خطاب الوضع لا يخلو اما ان يكون مقتضيا لوجود الحكم
 او لعدمه او لا يكون مقتضيا لوجوده ولا لعدمه وفي الحالين
 الاوحيين لا يخلو اما ان يكون مقتضيا او فاسدا **الضمان**
 كما ان اقسام خطاب التكليف خمسة **الاول السبب** ويعبر عنه
 في القياس بالعلة **وهو في اللغة** ما يتوصل به الى الشيء **وسببا**
 في العبادات وغيرها **وصف** وجودي كالرأب الذي
 لعدم المعصية للاخوات لا ب عند استغراق الشفايق للتكليف
 فانه سبب لعدم الرأب **ثاني منضبط** لا ينتشر دال الدليل
 السعي على انه **معروف للحكم** الشرعي اي علاقة دالة عليه
 لا مرتبة فيه فان الاحكام الالهية قديمة والافعال التي جعلت
 سببا بالما جادثة بالحدوث الزمانية والحادث يستنع ان
 يكون مؤثرا في القدم وهذا التعريف مبين لمفهوم السبب
 ويقال في تعريفه بخاصته هو ما يلزم من وجوده الوجود ثم
 المتبقي ينقسم بحكم الاستقراء الى قسمين وقتي وهو ما لا يعرف
 يستلزم في تعريفه للحكم علة باعثة على شرعية الحكم
 السبب عنه وذلك **كالزوال** فانه سبب معرف **وهو الظاهر**
 وليس مستلزما للحكمة باعثة على الوجوب ومعنوي وهو
 ما يستلزم في تعريفه للحكم حكمة باعثة على شرعية الحكم
 كالاستكثار للحكم المعروف بحكمة البذل لا الخسر لتعرفه بالنقص
 فانه امر معنوي جعل علة للتحرير **والثاني الشرط**
 وهو من حيث هو ينقسم الى لغوي او شرعي وعادتي
 وعقلية فالشرعي ما ذكره المصنف والدغوي تعلق امر بامر
 كل منهما واقع في المستقبل والعادي كنصب السلم لصعود
 السطح والعقلية كالحنو للعلم ويقال الشرط لغو والعلة

الشرط

ونورع بان هذا يعني الراد وجمعه شرطاً بل قد قد جاز
وما كان فيه باسكات الراد وجمعه شروط على انه مصدر وهو
لا يثنى ولا يجمع الا باعتبار انواعه وهو اي الشرط الشرعي
الخارج عن المؤثر الذي يتوقف عليه وجود الحكم ولم يلزم
من وجوده وجود لكن يتلزم عدمه عدمه وعرفه
المصنف بقوله ما اي الذي يلزم من عدمه **العدم** للشرط
ولا يلزم من وجوده اي الشرط **وجود** للشرط **ولا يلزم**
من وجوده الا ايضا **عدم** اي للشرط ايضا **لذاته**
اي الشرط يعني ان نفس وجود الشرط لا يفيد وجود الشرط
ولا عدمه وذلك **كالطهارة للصلاة** فانها شرط لها
يلزم من عدمها عدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود
الصلاة ولا عدمها جواز ان يتطهر ولا يصلي واحتراس
المصنف بقوله يلزم من عدمه **العدم** من المانع فانه لا يلزم
من عدمه شيء ويقول **ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه**
من السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه **العدم**
ويقول لذاته **مستثنى** احدهما مقارنة الشرط للسبب
كالخود والنصاب فالخود شرط لوجوب الزكوة والنصاب
سبب للوجوب فانه يلزم منه وجود الوصو
لكنه لا لذاته الشرط وهو الحول بل لوجوب السبب وهو
النصاب والثاني مقارنة الشرط للمانع كالدين على التبر
المخرج انه مانع من وجوب الزكوة فانه من عدمه
لكن لا لذاته الشرط بل لوجود المانع فظهر ان قوله
لذاته راجع الى العدم والوجود معا وان المعنى الشرط
هو الذي يلزم من عدمه عدم الشروط ولا يلزم من
وجوده وجود الشروط ولا عدمه بل وجود الشرط

معلق

متوقف

متوقف على وجود السبب وعدمه متوقف على وجود المانع فالشرط بالنظر
لذاته لا يفيد وجودا ولا عدما للشرط والتقدير يقولهم لذاته
بما ناده تاج الدين السبكي قال **الشرط** ولا حاجة اليه ان
المقتضى لزوم الوجود والعدم في ذلك انما هو السبب والمانع لا الشرط
والثالث المانع المراد عند الاطلاق وهو مانع الحكم وامانع السبب
والعلة فلا يذ كر الا مقيد ابا حد هما ومحل بحث العلة من كتاب
القياس **وهو وصف وجودي** لا عديم كاستقاء الشرط **ظاهر**
لا في كشفة الاب **مستثنى** لا متفوت مضطرب كاحسان
الرب بالترتبة فانه ليست بمنصبة **معرف** **نقص الحكم**
اي حكم السبب الموجود مقتضية فخرج السبب لانه معرف للحكم
ولا يقتضيه **كالقتل في الارث** فانه مانع منه مع وجود مقتضيه
وهو حق القرابة لحكمة هي باستعمال الوارث لقتله ومن ثم
يلزم من وجوده العدم ومن عدمه الوجود **والرابع الصحة**
الثالثة لصحة العبادات وصحة غيرها من عقد وغيره **وهي موافقة**
الفعل **ذي** اي صاحب **الوجهين الشرع** بالنصب
والوجهان موافقة الشرع وتارة مخالفا لعهاده كان كما لصلاة او غيرها
كالبيع صحته موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع الا موافقا له
كمعرفة الدين عند الوو وقت مخالفة له ايضا كان الواقع جملا
لا معرفة فلا يسمى الموافق له صحيحا **وصحة العبادات** لا غير
محصل **احرازها** بكسر الهمزة اي كفايتها بما في سقوط التعبدات
الطلب وان لم يسقط القضا لانه لما يجب بامر جديد **وصحة غيرها**
كالعقد بفتح او غيره محصل **ترتب** **ان** اي اثر العقد وهو
ما شرع العقد له كحل الاستناع في البيع والتمتع في النكاح **والخامس**
البطلان وهو مقابل **الصحة** فهو مخالف للذي هو الوجهان

والوجهان موافقة الشرع وتارة مخالفا لعهاده كان كما لصلاة او غيرها

الصحة

وانكس

الشرع ومقابلته للقيمت من باب تقابل الفئتين فلا يجتمعان وقد
 يرتفعان كما في المعرفة **ويراد فيه** اي البطولات **الفساد**
 ففهما اسما لمنهومان واحد فلا يترتب على كل منهما اثر عباد
 او غيرهما خلافا لابي حنيفة في تفرقه بينهما في محل مخالفة
 ما ذكر للشرع على قسمين باطل وفاسد وقال الباطل ما كان
 النهي عنه لصله كما في الصلاة الفاقدة لشرط او اركانها
 وانما سئل ما نهى عنه لو صدق كما في صوم يوم النحر لاعتراض
 بصومه عن صيافة الدرع للناس بلحوم الاضاحي وكما
 في بيع درهم بدرهم كاشملا له على الزيادة فياثم به وقاية
 التفصيل عنده ان الفاسد يفيد الملك حيث يخلف الباطل
 فجعل الفاسد مرتبة بين القبيح والباطل ولو نذر صوم
 يوم النحر صح نذره عنده لان العصية في فعله لا نذره ويوم
 ينظم وقضائه ولو صامه خرج عن عملة نذره فان قيل
 قد فرق الشافعي اضياف الباطل والناكس في ابواب
 منها في الكتابات والخلع والعارية والوكالة والاجارة
 والحزبة بل قيل انه فرق بينهما في سائر العقود فاجب عنه
 بان ذلك لم يدارك فقهية بخلاف تفرقة ابي حنيفة فانها تابعة
 للتفرقة بين حقيقة الباطل والناكس **وراد بعنهم** وهو
 القرافي وغيره على الاصوليين **في خطاب الوضع**
التقديرات الشرعية اي ما قدر الشرع وجوده حال عدمه
 او عدمه حال وجوده **وهو ضربان** احدهما اعطى الوجود
حكم عدمه كالمات **الموجود مع المريف** هو مخاف من استقام

مما

على نفسي او عضوا او منفعة فانه يستقل اليه اليتيم ويقدر ان
 هذا المأله الموجود معدوم لوجود العذر **وثانيهما** اي الضربين
عن القتل فانه يقدر وجودها ووجودها في ملك المورث
 في اخر جزء من حياته في الامم حتى يقضي منها ديونه مع انها
 معدومة حال التقدير للذكر **فصل** في بيان صفات
 المكلف **وشروط التكليف** وهو الزام ما فيه كلفة اي
 مشقة على المخاطب به **البلوغ** بالاحتلام او باستكمال خمسة
 عشر سنة في حق الرجل والمرأة او بالحيف والحبل في حقها فقط
 وبات العاقل في حق ولد الكافر **والعقل** وهو نور وحياني
 به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية **والاختيار** وهو
 ضد الاكراه **والتيقظ** وهو ضد التغفل **والصبي والمجنون**
والمكره بدعي الرأى **والنابيه** ونحوهما اي نحو النابيه والمكره
 وذكر كالتأهي والخافل والمسكران والمجانين **عند اخلين**
خطاب الشرع السابق في فصل اقسام الحكم الشرعي
 لان مقتضى التكليف بيئ الاثبات به امثالا وذلك بتوقف
 على العلم بالمكلف به والصبي والمجنون والنابيه ونحوه لا علم
 لهم بذلك وانما وصي على من عد القبيح والمجنون قضاء
 ما فات من الصلوات لوجود كسبه والمجانين هوس بفهم
 التكليف ولا مندوحة له عما الحى اليه كالساقط من شأه
 على شخص لقله لا مندوحة له عن الوقوع عليه ومثله
 للمكره يمتنع تكليفهما بالمكرم عليه والمجانين ويتقبضه
 لعدم قدرتهما على ذلك وعدم تكليف المكره **مطلقا**
 اي سواء اكره بحق او غير قوله المعتزلة قال المحي

قف
 على شروط التكليف

وهو التحقيق وصحة بن التبركي في جمع الجوامع لكنه قيل انه
رجع عنه الى القول بانه مكلف ولذا جرح عليه شيخ
الاسلام في التبركي ورجح بن حجر في التعريف انه غير مكلف مطلقا
عنه الاصوليين واما الفقهاء فهو عندهم مكلف اذا كره
بحق او على قتل انسان محترم او زنا والا فهو غير مكلف وخرج
بالخطاب المتعلق بافعال المكلفين خطاب الوضع فانه يشمل
المكلف وغيره فلا يرتفع بالاكراه ونحوه ولا باليقين والجهل
لان القصد منه الربط بنحو السبب او الشرط او المانع من غير
نظر الى فعل ولا فاعل ومن ثم حرم الارضاع المحرم مع
الاكراه لاناطة التحريم بوصوله اليه الى الخوف ولو اكره على
الحديث كان محدثا او على التحول عن القبلة في الصلاة بطلت
والحاصل ان الشارع قد يترك الحكم على الفعل الشامل للتول
والترك وقد يرتفع على الانفعال وهو في **الاول**
خطا التكليف الذي يرفع بالجهل والنسيان والاكراه
شفقة علينا الا ما استثني وفي الثاني من خطاب الوضع
وهو ربط الاحكام بالشرط والاسباب والعلامات
ولا يرتفع بما ذكره لاناطة الشارع الحكم بوجود ذلك السبب
او الشرط غير نظر للفاعل والفعل ويتضح من متفرقات
كلامهم ان اكثر مسائل خطاب التكليف يؤثر فيها
الاكراه واكثر مسائل خطاب الوضع لا يؤثر فيها **وليس**
مشروطة اي التكليف **الاسلام** لان حصول الشرط
الشرعي ليس مشروطا في صحة التكليف **فالكفار**
اي الذميين وغيرهم **مخاطبون** اي مكلفون
بالفروع الشرعية كالصلاة والزكاة وان لم تقع

ليس مكلفا

في الدنيا لقيام المانع من صحة النية وهو الكفر ومعنى
خطابهم بذلك انهم يعاقبون في الآخرة على تركها
زيادة على عذاب الكفر بدليل قوله بعد وويل
للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقوله نعم يتسألون
عنا المحرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين واما
في الدنيا فلا يطالبون بها مع كفرهم • واحترز بالفروع
عنه الاصول الشرعية كالعقائد الدينية فانهم مخاطبون
بها اتفاقا • **لتبسيط** المراد بالفروع المختلف في تكليف
الكفار بها المخرج على حكمها لان معاقبته في الآخرة
على تركها ما اختلف في وجوبه او فعل ما اختلف في تحريمه
انما يعقل لربطه بالتقابل بذلك وربطه به دون مخالفة ترجيح
بلامرجه فالابن قاسم ولو فعل مثلا ما يفهم به في بعض
المذاهب دون بعض او ما يحرم عليه زوجته كذلك
فيتميزه ان يقال ان قلد بعض المذاهب في ذلك فاعبر به
والا فانه رافع لبعض الاحكام عاملة تمتنع منه **مذهبه**
والا فلا شيء عليه فليتأمل **مع شرطها** في الجملة
وهو **الاسلام** لتوقف صحة النية عليه وانما قلنا في الجملة
لان من الفروع ما لا يقتصر الى الاسلام كإزالة الخمار بل وجميع
النواهي **وان لم يجب القضاء لما فات من المكتوبات** في أيام الكفر
على أصلهم اي الكفار **اداس** ترغيبه في الاسلام
ولتولد عنه قل للذين كفروا ان يستهووا بغيرهم ما قد سلف
خرج بالاصح المرتد فيجب عليه قضا ما فات في أيام
الردة تعظيما عليه وزجره لئلا يعود للكفر بعد الاسلام

قوله

وفي تكليف الجن وهم اجسام هوائية او نارية اي يغلب عليهم ذلك والافهم مركبات من العناصر الاربعة كالملائكة ولهم عقول وافهام ويقدرون على التشكل بأشكال مختلفة وعلى الاعمال الشاقة في سمرع من وصح حير انهم ثلاثة اصناف ذوو الاجنحة يطيرون بها وحيات اخرون يحلون ويطعنون سموحنا لاجتنابهم اي يستأثمون عن اعين الناس ولذا قال الشافعي من زعم انه راى راد ثبوتها دونه وعبر لمخالفته القرآن لكن حمله بعضهم على زعم رويته صورهم التي خلقوا عليها والهي ان الشياطين شرار الجن وهم كفارهم سموه لك لانهم شطنوا عن رحمة الله اي بعدوا عنها **خلاف** بين العلماء **والتحقق** بل الحق **الاهم مخاطبون** بالاولى والنواهي كالانس **مكلفون** في هذه الملة وفيما قبلها من الملل كافرهم في النار ومؤمنهم في الجنة كغيرهم وحكي الخبر الرازي وغيره الاجماع على ذلك وفي التهمة اي صلى الله عليه وسلم ارسل اليهم وكلفوا بشريعة اجاموا ضروريا في كفر من كفره وقد يقولون في **الحجة** اشارة الى ان تكليفهم لا على نحو تكليف الانس بل هم تكاليف اختصاصها لان علم تفصيلها **وكذا** **الملكية** وهم اجسام لطيفة مركبة من العناصر الاربعة التي تتألف منها الاجسام المائى والهوى والنار والتراب **التي** طلب عليها النور فهم مكلفون كالجن من اول الفطرة كما قاله العزني جماعة لكن لا مطلقا بل **بما يتصور في حقهم من الاحكام الشرعية** والله اعلم **اما** لا يتصور في حقهم فالحق عدم تكليفهم به قال ابن السكيت في فتاويه الجن

مكلفون

مكلفون بشريعة صلى الله عليه وسلم في كل شيء بخلاف الملكية علم القول بارساله اليهم فانه يحتمل انهم كذلك وانهم في شيء خاص انتهى **فصل** في بيان احكام التقليد **ولا بد** اي لا غنى **للكلف** المارة حلة **غير المجتهد** المطلق عاميا كان او غيرا اما المجتهد فيحرم عليه التقليد فيما هو مجتهد عليه فيه لئلا يكتسب من الاجتهاد الذي هو اصل التقليد لكن المجتهد المستقل بوجود الشرط الذي ذكرها الراصي في اوائل القضا مفقود من حيث سمي له سنة كما قال ابن الصلاح حتى قال غير واحد ان الناس لا علمهم الا ان تعطيل هذا الفرض اي يلزم درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا بذلك اي بالنسبة اليها ورض الكفاية في طلب العلم لا يتوجه الى المليك كما مر من **الترام التقليد** وهو لغة جعل القلادة في رقبة البعير يستعير ما يربط من الاحكام بالمجتهد وشرعا اخذ قول الغير من غير معرفة دليله وشمل القول الدغل والتعبر **وقال** التاج الفراري اذا راى الجاهل في العالم يفعل شيئا لم يحمله تقليد في فعله لمجرد كونه فاعلا له قال ابن قاسم وقد يخالفه ما مر من انعقاد الاجماع بالفعل **والفرق** بين فعل الكل وفعل البعض فيه نظر انتم والاحاديث التي تحتمل توحيد ما جاء به بن قاسم كحديث صلوا كما رأيتموه في اصلي وحديث امي جبريل عند البيت وغير ذلك **لمذهب معين** لتولم بعده فاسينوا اهل الذكر ان كنتم لا تغفلون **من فدا هب الامنة** جمع امام وهو من يقتدى به **الاربعة** هم ابو حنيفة النعمان بن ثابت ومالك بن انس والاصمعي وكرت ادريس الشافعي وحماد بن زيد رضي الله عنهم

وانه
فقد علم بان احكام
التقليد لا تكون الا

مقنية

الائمة

المشهورين علماء وزهادا وورعا وحفظا وشهرة ما ذكر عنهم
 تعني عن ذكر تراجمهم وليست المذاهب المتبوعة منحصرة
 في الاربعة بل جماعة من العلماء من مذاهب متبوعة ايضا كـ
 السفينيين واسحق بن ابراهيم بن راهويه وداود الطائفي
 والاوزاعي ومع ذلك فقد صرح جمع من اصحابنا وغيرهم
 بانه لا يجوز تقليد غير الاربعة وعللوا ذلك بعدم الثقة
 بنسبها الى اربابها لعدم الاسناد المأثقة من التحريف والتبديل
 بخلاف المذاهب الاربعة فان ايمنتها بدلو الفسهم في تحريف
 الاقوال وبيان ما ثبت عن قائله وما لم يثبت فاهن اهلها من
 كل تغير وتحريف وعلو الهوى من الضعيف ولذا قال
 غير واحد في الامام زيد بن علي انه امام جليل القدر عالى
 الذكر وانما ارتفعت الثقة بمذهبه لعدم اعتنا اصحابه
 بالاسناد فلم يؤمن على مذهبه التحريف والتبديل ونسبته
 ما لم **يقوله** اليه فالمذاهب الاربعة هي المشهورة الان
 المتبعة وقد صار كل امام منهم لطائفة من طوائف الاسلام
 عرفنا بحيث لا يحتاج السائل عند ذلك تعريفا **معقدا**
 وجوابا حال تقليد مذهب معين **كونه ارجح** من
 غيره **او مساويا** له وان كان في نفس الامر مرجوحا
 ثم في المساوي لغيره يندب للمقلد الشيعي في اعتقاد كون
 مذهب مقلده ارجح من غيره في الجملة فينتج اختياره عليه
 لكن قال في التحف الذي رجحه يعني الشيخان جواز تقليد
 المنضول مع وجود الناضل ومما يصرح بجواز تقليد المرجوح
 قول البلقيني في منلة مصحح الدور في الشرح لا يشر
 وان كنت لا اتي بصحة لان الذروع الاجتهادية لا يعاقب
 عليها **وقول بعضهم** وهو الهوى مذهب اصحابنا

العامي لا مذهب له غير مسلم اطلاقه بل ذاك انها كانت
 قبل تدوين المذاهب واستقرارها واما الان فيلزمه تقليد
 مذهب معتبرا وانه لا مذهب له معين يلزمه التقا عليه
 وفي وجه كالحجب التزام مذهب معين ورجحه السير هوذي
 وان تضاهى بن زياد **ولباس** اي لا يخرج على العامي بعد التزامه
 مذهبا **بتقليد الغير** اي غير من التزم مذهبه سواء كان
 تقليده لاحد الائمة الاربعة او لغيرهم ممن حفظ مذهبه
 في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته
 فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يحمل على ما
 لم تعلم نسبه من يجوز تقليده او علمه ولكن حمل بعض شروطه
 عليه **ولو كان** ذلك الغير **مفسدا** لاحد الائمة الاربعة
 كما صحح الشافعي واليه حنيفة مثلا فان اخذهم قد بحثوا
 قولنا لئلا نضاهى امامه فيجوز تقليده فيه بالشروط الاربعة
 ومن ذلك اختيار النووي وابن المنذر وغيرهما فيجوز تقليد
 فيها وما جزم به المصنف من جواز تقليد المنته هو الذي رجحه
 شيخه احمد بن محمد بن حنبل في فتاويه هل يجوز تقليد المختارين
 كالسوطي في عدد الجماعة **اجاب** الذي اعذره شيخنا
 المحقق بن زياد جواز تقليد من انته قال الحرمي ومما قاله الناصري
 هو المعتمد عندي فيجوز تقليد المختارين لا يلزم بالنسبة
 لتلك المسألة بمحمد بن واما يجوز تقليد من ذكر في **افراد**
المسائل عند الحاجة لعمل النفس لا لاقنا وقضا فمتنع
 تقليد غير الاربعة اجماعا لانه محض تشبه وتغريب
 ومن ثم قال التكمي اذا قصد به المقتضى مصلحة دينية
 حاراي مع تعينه من السقطة قابل ذلك قال ابركات
 بن سعادات الخطار ظاهر كلام بن حجر جواز التقليد المذاهب
 للقاضي لكن محله ان لم يشترط عليه لفظا ولا عرفا

فقر

قلت

الحكم بمذهبه والاتعين عليه الحكم بحجادة مذهبه ولا يجوز له
التقليد فقد نقل بن الرقعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا
بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه اي لان نص
امامه في حقه كنص الشارع في حق المقلد ووافقه في الروضة
وقال غير المفتي على مذهب الشافعي لا يجوز له الافتاء بمذهب
غيره ولا ينفذ منه نعم لو اتقوا المذهب اخرج وتحرر فيه
حاز له الافتاء به وخرج بقوله عند الحاجة ما اذا اراد تقليد
غير من التزم مذهبه من الامة الاربعة او غيرهم لغرض حاجة
فانه لا يجوز كما يصرح به كلامهم قال الاشعري في فتاويه
بعد كلام ذكره وقنه يؤخذ ان كل محل حوزنا فيه تقليد غير
مذهبا منه مقيد بها اي الضرر ويظهر صريحها بالمشقة التي
لا تحمل عادة الله وقال في موضع آخر الافتاء بحول تقليد
اي حيفة في تزوج القعدة الفاقدة للمهر لا ينبغي للمخاطب في
دينه ما لم تدع الي ذلك ضرورة كاحتياج القعدة المذكورة
لنحو النفقة فبحكم الافتاء به **مراعيًا** حال تقليد **شروط**
التقليد التي ذكرها الاصحاب وهي خمسة الاولى قصد التقليد
حال الشروع في العمل على مذهب من قلده فاذا قدم
عالمًا بالمفسد لم يسعه التقليد بعد ذلك الثاني ان لا يكون
مما ينقض فيه قضا القاضي بان لا يكون خلاف نص
الكتاب او السنة او الاجماع او القياس الحلي الثالث ان لا
يتبع الرخص فيمنع تتبعها بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل
منه لا بخلاف رتبة التكليف من عتقه ومن ثم كان الوجه
انه ينبغي بدلك ان كان يتبعها حيفة في قوله يجوز ان يطهر
بالماء المتغير كغيره من طهارة وان جلد الميتة اذا جف
بالشمس طهر بلا دباغ وان لا يجب الترتيب في الوضوء

اول المسح

للمستحرم

ويتبع ما لك في قوله ان الكلب طاهر وان شعر الميتة طاهر سواء
كانت مما يؤكل لحمه ام لا وغير ذلك مما لا مطع في استقصائه
اما من عمل بالعرفان والرخص فلا يقال فيه انه متبع للرخص
وفي الخادم عن بعض المختاطين الاول لمن يلبس بوسواس الاخذ
بالاخذ والرخص لئلا يرداد فيخرج عن الشرح ونصه الاخذ
بالاخذ ليخرج عن الاباحة الرابع ان لا يعمل بقوله في مسألة
قد عمل بغيره في غير مكان اخذ بشدة الخوار تقليد الاخي
حيفة بشرح حقه عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمنع
ذلك لان كلام الامامين لا يقول به وفيه نظر لانه
مبنى على امتناع التقليد بعد العمل والاصح حوانه فيما نقل عن
الامدي وابن الحاجب من منع التقليد بعد العمل محذور على
ما اذا بقى من اثار الاول ما يلزم عليه مع الثاني ترك
حقيقة لا يقول بها كل من الامامين **ومنها** وهو الخامن
عدم التلويح بين قولين بان لا يقع اي المقلد به اي
التقليد في امر **امراة احد من الامامين** فان لفق بين
قولين بحث تولد بينهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما
امتنع التقليد وذلك كما اذا قلده الشافعي في مع بعض
الراس وما لك في طهارة الكلب في صلاة واحدة فان كلاً
من الامامين يقول بطلان الصلاة **ثبته** علم مما تقدم
انه لا يجوز للمعاملة تغاطي فعل الا ان قلده القائل بحله وحكي
في التحفة الاتفاق على ذلك قال ومن ادى عبادة مختلفا في محلها
من غير تقليد للقائل بها لزمه اعادةها لان اقامه على فعلها
عبث فيه يعلم انه حال تلبسه بها عالم بفسادها اذ لا يكون
عابثا الا في خروج من مس فرجه فشيء وصلته فله تقليد
اي حيفة في سقاط القضاء ان كان مذهب من صلاة

ف

مع عدم تقليده له عندها والا فليس عايب عنده ايضا وكذا من
اقدم معتقدا صحتها على مذهبه جهلا وقد عذر الله عنه قال
محمد بن زياد الوصافي فمقتضى ذلك انه لا يكتفى بالتقليد
بعد العمل الا اذا كان جاهلا او ناسيا وعلى هذا يحمل كلام
الوجه بن زياد والناشري انه واقاد بن قاضي شهيرة
في فتاويه ان افعال العوام اذا صادفت اقوال بعض المجتهدين
بعد علمهم او ظنهم بها خلاصهم ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى
وان وقعت من غير استخار منهم بذلك المذهب فلا يخلصهم
ذلك وان دون مذهبهم انتم وهو محمول على ما يجب
لا عليهم تعلمه كالدقائق وكل ما يندرج وقوعه فلا يجب التقليد
فيه فيكون في حقهم محكوما بعدم الواخذه به وعلى هذا
من ارتكب ما اختلف في حرمة من غير تقليد للقال بحله
ثم يترك تعلمه امكنه وكذا بالافعال ان كان لا بعد احد
بجهله لمزيد شهرته اما اذا عجز عن التعلم ولو اضطرار
الى تحصيل ما يسد رمقه او رفق هوئله فيرتفع تكليفه
كما قبل ورود الشرح كذا قاله بعضهم **هذا** اي فاذا كره
من وجوب التقليد مع بقاء احكامه **كله في الفروع**
الاجتهادية التي قيل كل مجتهد فيها مصيب وان كان الاصح
ان المصيب فيها واحد ثم التامل فيها قسمان مجتهد مطلق
وغیره فالمجتهد المطلق قد تقدم انه يعمل باجتهاد نفسه
ولا يجوز له التقليد وغيره قسمان متقيد بمذهب احاط
بغامضه وجليله وخروجه واصوله ويحتمل من التخرج
عليه والترجيح لاحد اقواله وغيره فالمصنف بذلك
يعمل في حق نفسه بما اختاره من حيث الدليل الاصل والقياس
وله ان كان قاضيا القضاة به وان كان مرجوحا عنده

التقليد فيه وقا ما لم يترك تعلمه
بالتجسس

اجتهاد المذهب اذا ترجح عنده بدليل حديد ولم يشترط عليه لفظا ولا
عرفا الحكم بذلك المذهب فان قضاه مع اعتقاد مرجوحيته
او شرط عليه عند التولية ان لا يحكم بخلاف المذهب فحكمه
باطل لا يجب على القضاة نقضه وعلى المتنين بيان بطلانه
وان كان مقتضا وقد ترجح عنده ذلك القول المرجوح فله الافتاء
به ان بين المستفتي وقايله ليقدره تقليد المجتهد والام بحج ذلك
وغير المتصف بهما من قسمات فنته في مذهبه عرف المرجوح
بمحض التقليد وغيره فالمصنف بذلك لا يقتضي ولا يفيد الا بالراجح
والالم ينفذ قضاوة وفتواه **نعم** له ذلك اي القضاة
والافتاء بالمرجوح لحاجة او مصلحة عامة كحكم شافعي بفتح
تزوج صغيرة ثبت فقدت الجبر لحاجة الثقة ونحوها ان
لم يشترط عليه الحكم بالمذهب وكحكمه بنحو شهادة فاسقين
عند عموم فسق الشهود للمصلحة العامة وهي توقف ادا الحقوق
الى اهلها غالبا على ذلك مع بيان قايله ايضا وغير المتصف
بهما من قسمات متنفذة وغيره فالمستفقه لا يجاوز ما علمه عملا
في حق نفسه وارتداد غيره ولا نظره في راجح ولا مرجوح
وللعامة الاعتماد على قوله ان غلب على ظنه انه قد ادرى ذلك
الحكم الذي قاله وغير المتفقه قسمان عامي ملتزم مذهبا
اي طبع التزامه له لا اعتقاده ارحمته او مساواته لغيره ولو
بنحو التسامع فهذا لا يعمل الا براجح مذهبه ساريا عن ذلك
من تأهله ومحرم افتائه بالمرجوح وعمله هو به ان لم تقتض
ذلك حاجة او مصلحة او عافية لم يلتزم مذهبا اصلا
كقريب عنده بل هو المام لم يعرف المذهب ولم يترجح عنده
مها في بنحو التسامع فهذا اعليه العمل بها افتاء به عالم

ان اتحد فان اختلف عليه عالمان مختلفا في المذهب خير في العمل
 بما شاء منهما كما يخبره والمذهب في قولي امامه عند قتل
 المرحلات وكما يخبر العاقل الملتزم منها في العمل بجوابي
 عالمان من اهل مذهبه حيث يتوابعه فاعلم كما قاله من الحال
 ان الضعيف الذي رجحه بعض اهل الترجيح من المسألة ذات
 قولين والوجهين مثلا يجوز تقليده للعارف وغيره والضعيف
 غير المرجح من ذكر يمتنع تقليده على العارف بالنظر في الأدلة
 والحث على الارح وغير العارف يجوز تقليده اذ الم يجد من يحبه
 بالراجح والراغبين عليه العمل به مالم يرد العمل بغيره واذ اختلف
 ترجيح غير الشيخين كان جرح الحال الرمي وشبهة الاملام
 زكريا والخطيب الشريفي وغيرهم كالعلامة بن زيار
 حار لغير العارف بالترجيح تقليد من شأهم وينبغي
 ذلك عند الله سواء قلده في العمل او في القضاء والافتا كما
 قرر ذلك الكردي وغيره • **تنبيه** علم من كلامهم
 ان من ارتكب مخالفا فيه فان قلده القائل بجله وكان ذلك
 القائل ممن يجوز تقليده فلا يخرج عليه عند الله **وعا**
 وهذا هو الذي قال فيه العلامة لا يعذب الله الشخص بمسألة
 عمل بها على قوله عالم وقال فيه الشافعي ان الله لا يعذب
 على فعل اختلف العلماء فيه فان ذلك خلاف الاجماع كما قاله الاية
 وانما شرط ذلك ان يعلم القائل بذلك وانه من المجتهدين
 وانه من الذين يجوز تقليدهم يتردد ذلك كله بتقدير تقليد
 صحيح بان لا يترتب عليه تلفيق التقليد والالم **يجوز**

هذا هو الذي قال فيه العلامة لا يعذب الله الشخص بمسألة عمل بها على قوله عالم وقال فيه الشافعي ان الله لا يعذب

في حقه من قول الله عز وجل ولا يعذب الله العاصين

واستفاد من ذلك فان كثيرين يقنون ان مجرد الاختلاف في الشيء
 يمنع العقاب عليه وليس كذلك لجماعا وليس مجرد الاختلاف
 مسوغا للمحرم على المقلد بل لابد من جميع شروط التقليد
 السابقة وانما قلنا ممن يجوز تقليده لان كثيرين من المجتهدين
 الخارجين عن الاية الاربع لا يجوز تقليدهم الا ترى الى ما
 جاء عن عطاء من اباحة الجوازي للوطي وعن آخرين من
 تحليل المطلق للاثا ونحو ذلك من مذاهب المجتهدين المتأخرين
 التي كاد الاجماع ان يترفع على خلافها فلهذا كلها لا يجوز تقليد
 رايها ومن قلدهم فهو اثم فاسق مجيد ويعزر راجعا بموجب
 فعله وبهذا انتهى لك خطاء من اطلق جواز تقليد غيره
 الاية الاربعه عطقا **واما الاصول الاعتقادية الواجب**
 على كل مكلف من ذكر وانثى وجوئا عينيا معرفتها ولو بالبرهان
 الاجمالي **فالتقليد فيها مستع** لانا كل من قلده في التوحيد
 لم يخل ايمانه عن التردد **وان** علم المعتمد من خلاف شهادته
ليمان المقلد الجازم جزم ما قويا بحيث لو رجع المقلد بفتح الدائم
 لم يرجع المقلد بكسرها فيكفي ذلك في الاحكام الديونية
 فينال يوم وتوكل ذبحته ويرثه المسلمون ويرثهم ويسهم
 له ويدفن في مقابر المسلمين وفي الاحكام الاخروية ايضا فلا يخلد
 في النار وان دخلها لماله الى الجنة والجنة فهو مؤمن عاصم بترك
 النظر فان لم يكن المقلد جازما لم يكفه التقليد فيكون
 كافرا او قتل يكفيه بالتقليد مع العصيات مطلقا **اي**
 سواء كان المقلد جازما او لا **والله الموفق** فقد حكى الامدي
 اتفاق اصحاب على انتفاء كفر المقلد وانه لا يعرف القول

غف على الاصول
 الاعتقادية

لعدم صحة إيمانه إلا لا يهاشم الجبائي من المعتزلة وذكر
 بن حجر عن بعضهم أنه أنكر وجوب العرفة أصلاً وقال أنها
 حاصلة بأصل الفطرة واستدل على ذلك بقوله تعرف فطرة
 الله التي فطر الناس عليها وبقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود
 يولد على الفطرة ولدك قال أبو منصور الماتريدي أجمع الأخبار
 على أن العوام مؤمنون عارفون بربهم وإياهم حشوا الجنة
 كما كانت به الأخبار والغلبة الإجماع فإن نظرهم جيلت
 على توحيد الصانع وقدمه وحدوث ما سواه وإن عجزوا عن
 التعبير عنه بأصطلاح المتكلمين انتهى ويؤيد ذلك قول بعض
 المحققين وأنها يتصور التقليد من بيتا بحقيقة جبل لأن
 غيره مستدل على وجود الصانع وإن لم يحسن ترتيب الدليل على
 طريقه المتكلمين ولا الترجمة عنه **فصل** في تعريف الأفعال والقضا
 والإعادة وتتابع ذلك **وما ينبغي** أي يطلب ويتأكد
للطالب العلم **معرفة** أي علمه **صائب** وهو أمر كلي منطبق
 على جزائياته لتعرف أحكامها وهذا معناه في الأصل وقد يطلق
 وتراد به اللفظ الجامع لما يراد من الفن **الفرق** بالمكان السراية
 مصدر فرق بالتخفيف كما نقل عن ابن الأعرابي أنه يقال فرقت
 بين الكلامين مخفياً فافترقا وفرقت بين الثابتين مشدداً
 فتفرقا فجعل الافتراق في القول والفرق في الأبدان فإشارة
 لا يكتفي في الفرق بالخيال الباطل وهو ما ينبغي علم بعدد و
 ما يغلب على الظن أنه أقرب من الجمع والضابط أن كل فرق ممكن
 مؤثر ما لم يغلب على الظن أن الجامع أظهر أي عند ذوي السليمة
 السليمة والإفغيرها يكثر منه الزلل في ذلك ومن

وقف على تعريف الأفعال
 والقضا

ثم قال بعض الأئمة الفقه فرق وجمع **بين الإدا والقضا والإعادة**
 وإنما كان معرفة الفرق بين هذه مما يطلب شرعاً لكثرة
 دورها على لسان الفقيه مع التباس بعضها ببعض **فالأد**
اصطلاحاً **فعل العباد** صلاة كانت أو صوماً أو حجاجاً **كلها**
أو ركعة من الصلاة في وقتها مع فعل المقتية بعده فإن
 الجميع إذا عده الفقهاء خبر الصبي من أدرك ركعة من الصلاة
 فقد أرك الصلاة أي مودة ولا شتمال الركعة على معظم أفعال الصلاة
 إذ معظم الباقي كالتمكيز لها بخلاف دولها وقيل الإدا فعل العباد
 كلها في الوقت بناء على أن ما فعل منه ركعة في الوقت والباقي بعده
 أن الجميع قضا وهو ما عليه الأصوليون وقيل ما وقع في الوقت
 إذا وما بعده قضا وهو التحقيق لكنه خلاف المعتد وعلى كل
 من الأقوال الثلاثية ياتى المصلحة بتأخير الصلاة حتى يقع بعضها
 خارج وقتها **وهو** أي الوقت **الزمن المقدر لها** أي للعبادة
شرعاً دخل فيه التذرع المقدر بمن لا يسهى المراد بكونه مقدراً شرعاً
 أن الشارع بأمر بتقديره بل المراد أن تقديره معتبر في الشرع وجب
 المراجعة فيه سواء كان المباشراً للتقدير هو الشارع أم غيره ولو قلت
 أن المراد بالشرعي ما يباشراً الشارع بتقديره فلا يخرج التذرع المذكور
 لأنه كما أنه مقدر جعل مقدر شرعاً أيضاً لأن الشارع حدد
 وقته بالتقدير الذي التزمه الناظر فإن قلت فإهو المحترق
 عنه بقوله هنا شرعاً قلت يظهر أنهم لم يقصدوا به الإصرار
 عن تقديره معتبر لا يكون شرعياً بل مجرد الإشارة إلى أنه
 لا شرع بتقدير غير شرعي بأن لم يعتبر ويؤيد ذلك أن شرع جمع الجوامع

لم يذكر والله محتررا **مطلقا** أي موصفا كان كمن الصلوات المكتوبة وسننها أو مضيقا كمن صوم رمضان وأيام البيض فإلم يقدر له من شرعا كذا ونفل مطلقين وغيرهما فإن كان فوريا كالإيمان لا يسمى فعله ادا ولا قضا اصطلاحا وإن كان الزمان ضروريا لفعله ومن ذلك ما وقته العمر كما في تسمية بعضهم لوقته موتها محبان لأن الموضع ما يعلم في المكلف آخره وأخر العمر لا يعلم فلا يسمى فعله ادا ولا قضا اصطلاحا بل يسمى محبا **أول لغة** كاد الدين وقضايه **والقضا** اصطلاحا **فعلها** أي العبادة **كلها** صلاة أو صوما أو غيرها لا الح فانه كما قال السيد الشريف يوصف بالاداء لا يوصف بالقضا لوقوعه دائما في الزمان المقدر له شرعا والتحقيق فامر من أنه لا يوصف فعله بادا ولا قضا إلا على جهة المحبان **أو فعلها الادون** كمنها **بعد وقتها** المقدر لها شرعا أصليا كان أو تبعا كوقت إحدى المجموعتين في السفر بالنسبة للأخرى فالعصرو وقت الظهر في حق المسافر الذي يتأخر له الجمع بشرطه فتأخره الظهر إلى العصر لا يسمى قضا بل ادا **تداركا** بذلك **لما** أي الشيء **سبق لنقله** مقتضى أي طالب واجبا كان أو مندوبا سواء كان المقتضى من المبتدأ ككراهة في قضا الصلاة المتروكة بلا عذر أم من غيره كما في قضا النائم للصلاة والحائض للصوم وخرج بقوله تداركا ما فعله بعد خروج وقت الاداء لا يقصد الاستدراك كمن صلى صلاة في وقتها ثم أعادها في جماعة بعد خروج وقتها فلا يسمى قضا بل ولا إعادة لأن الإعادة مختصة بوقت الاداء

والإعادة فعلها أي العبادة **في وقتها** ثانيا **مطلقا** أي سواء كان فعلها ثانيا للخلل في فعلها أو لا لغوات شرط كالصلاة مع الخامسة أو ركن كالصلاة بدون الفاتحة أو كنقص فيه كالصلاة بالتيمم أول الوقت من رجوع وجود الماء آخر أو حصول فضيلة لم يكن في فعلها أو لا ككون الإمام أروع أو الجمع أكثر أو المكان أشرف أو غير ذلك بأن استوت الجماعتان أو زادت الأولى بفضيلة وقد علم مما ذكر أن الإعادة قسم من الإداء فهي أحسن منه وعليه الأكثر وقيل قسم له وعليه مسمى البضاوي **حيث** قال العبادة إن وقعت في وقتها المعين ولم تنق بآدا محتمل فآدا والإعادة انتبه وتقل التمهيد عن السراوي أن بين الإعادة وكل من الاداء القضا عموما وخصوصا من وجه لأن العبادة ان سبقت بمثلها سميت إعادة مع كونها تسمى في الوقت ادا وفيما بعد قضا لكن الأوجه ما قدمناه والدرع **فصل** في بيان القواعد التي يرجع إليها غالب الأحكام الفقهية وحق على من يروى أحكام علم أن تضبط قواعد ليرد إليها منتشروعه وشوارده ثم يؤكد ذلك بالاستكثار من حفظ الفروع لترسيخ في الذهن فتميز بفضل غير مقطوع ولا مصنوع **ومنى الله** أي الأمر الذي ينبغي عليه الفقه **وهو** لغة الفهم وشرعا **معرفة الأحكام** أي جميع النسخ القائمة وهي القضايا التي تحين الحركات عليها التجارية كانت أو سلبية **الشرعية** أي المأخوذة من الشرع المبيح به الصلوات في يوم **العملية** أي المتعلقة بكيفية عمل قلبي وغيره كالعلم بوجوب السنة والوضوء وإن الوتر مندوب **التي** **لاجته** فخرج بقيد الأحكام العلم بغيرها من الذوات والقنات كتصور الإنسان والبيض والقيام و...

قد علم بان القواعد التي يرجع إليها

الشرعية العلم بالاحكام القطعية العقلية والحتية واللغوية والوضعية
 كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النور ضياء وان الفاعل
 مرفوع وتفيد العملية العلم بالاحكام الشرعية العلمية اي الاعتقادية
 كالعلم في اصول الفقه بان الاجماع حجة والعلم في اصول الدين
 بان الله واحد وان يري في الآخرة وتفيد التي طريقة الاجتهاد علم
 الله وعلم اصول بما ذكر وكذا علم النبي به الحاصل بوجي واما
 علم صلى الله عليه وسلم الى اصل بالاجتهاد فباعتبار حصوله عن
 دليل شرعي يصح ان يسمى فقهيا وباعتبار انه دليل شرعي للحكم لا بعد
 فقها **تنبيه** المراد بالمعرفة في كلام المصنف ما مرادف العلم
 وعبروا عن الفقه بالمعرفة والعلم وان كان لظنية ادلتها **ظن** بها
 لانه ظن المجتهد الذي هو لقوة قريب من العلم اوله **ك** العلم
 في وجوب العمل به وعلى كل فالمتغير بالظن اولى ولذا عرس حجر
 في التوفيق بقوله الفقه وهو ظن حتم شرعي عملي من دليل تفصيلي
 انته وقال الاسنوي الفقه متفاد من الادلة السريعة فيكون
 مضمونا وذلك لان الادلة السريعة ان كانت مختلفا فيها كما
 استصحاب فهي لا تفيد الا الظن عند القائل بها والمحقق عليها
 بين الائمة هو الكتاب والسنة والاجماع والقياس فاما القياس
 فمما لا ينفك الا الظن واما **الظن** الاجماع فان وصل اليها الاحاد
 فكذلك ووصوله بالتواتر قليل جدا او بتقدرة فقد صحح الامام
 في الحصول والامدي في الاحكام ومنتهى السور انه ظني
 واما السنة فالاحاد منها لا تفيد الا الظن واما المتواتر فهو
 كالقرآن منه قطع ودلالة طيبة لتوقفه على نفي الاحتمال
 العشرة فالفقه اذ امضون فلا يصح ان يقال الفقه العلم بالاحكام
 بل الظن بالاحكام انتهى **على اربع قواعد**

فقه

جمع قاعلة وهي امر كلي يتعرف منها احكام جزائية ويراد فيها الضابط
 وقال ابو زرعة في الغيث الهامع المراد بالقاعدة ما لا يخص بابا من
 ابواب الفقه فان اخص بعض الابواب سمي ضابطا انتهى **تنبيه**
 في كون هذه الاربعة من الفقه كونه نظر كما **ظن** العلم عن
 شجرة العلم والزمك اني قال فان غلبه لا يرجع اليها الا بوساطة
 وكلف وقال البرماوي وغيره قواعد فقه من ههنا كثيرة جدا
 غير ان القاطع صارت لما بلغه حكاية المظاهر الدباس امام الحقيقة
 بما ورثه من حيث رد جميع مذهب اليه حنيفة رحمه الله تعالى السبعة
 عشرة قاعدة وان كان بعض بتعليمه يرد القاطع مذهب
 الشافعي رحمه الله تعالى الى اربع قواعد **الاولى اليقين** اي المتيقن
الابواب اي لا يترك استصحاب حكمه **بالشك** بمعنى مطلق التردد
 اعم من استحق الطرفين ومن رجحان احدهما بل الامر فيما يتيقن باق
 على حاله لحديث عبد الله بن زيد لما روي شكا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 الرجل يحل الية ان يجد الشيء في الصلاة قال لا تصرف حتى سمع صوتا
 او يجد رجلا اخر جاء **ومن مسائلها** اي القاعدة جمع مسألة وهي بطلت
 الجري الذي يبرهن عليه في العلم **من يتيقن الطهارة ويشك في ذلك**
هو مشطو غلا باليقين وطحا للشك وكذا **عكسه**
 وهو من يتيقن الحدث ويشك في الطهارة فهو محدث واما قول الرافعي
 ان يتيقن الحدث يرفع بظن الطهارة وتبعه عليه في الحاوي
 الصغرى فهو فيه اذ لا فرق في ذالباب بينهما واستثنى بن القاص
 في التخصيص من هذه القاعدة احدى عشر مسألة وراد غير علم ذلك
 ما ينف على العشرين **تنبيه** لا تخص هذه القاعدة
 بالفقه بل الاصل في كل حادث عدمه حتى يتحقق كما تقول
 الاصل انتفاء الاحكام عن المكلفين حتى ياتي ما يدل على خلاف
 ذلك والاصل في الالفاظ انها الحقيقية ونحو ذلك ولاجل هذه

نقله

الحقيقة

ومما سئلها



القاعدة كان الاستصحاب **التي** من القواعد الأربع
المشقة **تجلب التسعة** لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
من حرج **أشاره** إلى ما خفف عن هذه الأمة من المشقة **دفع** غيره
من الأمر ونحوه **دفع** المشقة عنهم كما قال الله **الإن** خفف
الله عنهم **وعلم** أن فيكم ضعفا **لقوله** صل الله عليه وسلم أحب الدين
إلى الله **الحنيفة** السمحة **رواه** عبد بن حميد وغيره **بإسناد حسن**
فاشار بالسماحة إلى تيسر الأمر على المسامحة **وتخرج** بضم التاء
مبني **المحمول** **عليه** أي على القاعدة المذكورة **جميع** **رخص**
الشرع **جمع** رخصة وقد سبق تعريفها ومثلها المصنف بقوله
جواز **القصر** **إلى** آخر ما ذكره **وتخفيفات** **عطفه** على الرخص
من عطف العام على الخاص **فمن** **التخفيفات** **أعداد** **الجمعة**
والتخفيف **وتجمل** **الزكوة** **وتوسع** **القضا** **حيث** **فات** **المقتضية**
بعد **روايتك** **د** **تخفيف** **في** **العبادات** **ومن** **التخفيفات**
في **المعاملات** **ما** **يجب** **من** **الغرر** **الممنوع** **ليس** **البيع** **في** **قشر**
والرمان **والبطيخ** **ونحو** **ذلك** **والمؤخر** **المماثل** **ومنها**
الطلاق **والرحمة** **وجميع** **فروض** **الكفايات** **وسمها** **قال** **المؤلف**
في **نظم** **الأشياء** **والنظائر** **في** **الشرع** **سبعة** **بلا** **توقيف**
واعلم **بأن** **سبب** **التخفيف** **في** **الشرع** **سبعة** **بلا** **توقيف**
وذلك **الإكراه** **والبيان** **والجمل** **والعسر** **كأبائنا**
وسرور **من** **د** **نقص** **فهذه** **السبعة** **فيما** **نص**
والشرع **تخفيفات** **ينقسم** **سنة** **أنواع** **كما** **قد** **رسموا**
تخفيف **للقا** **وتنقسم** **إلى** **تخفيف** **أبدان** **وتقدم** **على**
تخفيف **ناظر** **وترخص** **وقد** **تخفيف** **تغير** **يزاد** **قليل**
جواز **القصر** **والجمع** **والعظم** **في** **السفر** **بشرطه**

معلم

أي بشرط كل من الثلاثة **الثالثة** من القواعد الأربع **الفرعية**
أي يجب أن الله بغير الضرر لقوله صل الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار
في **الإسلام** **رواه** **بن** **ما** **جدة** **والمحكم** **وقال** **صحي** **بإسناد** **على** **شرط**
مسلم **قبل** **والضرر** **ما** **كان** **من** **فعل** **واحد** **والضرر** **ما** **كان** **من** **أشياء**
كل **مهما** **بالآخر** **وهذه** **القاعدة** **فيها** **من** **الفقه** **ما** **لا** **احصره** **ولعلها**
يتضمن **شروط** **فإن** **الأحكام** **أما** **تجلب** **المنازع** **أول** **دفع** **المضار** **فقد** **حق**
فيها **دفع** **الضرر** **وريات** **الحسن** **التي** **انقضت** **للمل** **على** **حفظها** **وهي** **الدين**
والنفس **والسب** **والمال** **والعرض** **ومن** **مسائل** **الرد** **بالعيب**
في **النكاح** **كان** **وحد** **أحد** **الزوجين** **بالآخر** **جنونا** **أوجدا** **أو** **بشرطا**
أو **وجدت** **عينا** **أو** **وجدت** **أرضا** **أو** **قرنا** **أو** **لا** **يد من** **جمل** **كلام** **المصنف**
عامة **الرخص** **قوله** **بعد** **وجميع** **أنواع** **الخيار** **أي** **الثلاثة** **وهي**
خيار **المجلس** **وخيار** **الشرط** **وخيار** **النقصة** **وهو** **خيار** **العيب**
ونصب **الأئمة** **والنقصة** **لضد** **درة** **الناس** **أي** **اضطرارهم**
وإذا **احتاجهم** **إلى** **هم** **لتعطل** **مصلحتهم** **بدونهم** **إذا** **لبد** **المسلمين**
من **إمام** **يقوم** **بتنفيذ** **الأحكام** **واقامة** **الحدود** **وسد** **الثغور**
وتجهيز **الجيش** **وتأخذ** **الصدقات** **وقهر** **المتغلبة** **واللصوص**
وقطاع **الطريق** **واقامة** **الجمع** **والإعياد** **وقطع** **المنازع**
الواقعة **بين** **العباد** **وقبول** **الشهادات** **وتزويج** **الضعاف** **الذين**
لا **أولياء** **لهم** **ونحو** **ذلك** **من** **الأمور** **التي** **يحتاج** **فيها** **إلى** **الحكام** **وهي**
أي **هذه** **القاعدة** **مع** **التي** **قلنا** **متحدة** **لأن** **كلا** **منها** **ما**
يرجع **إلى** **دفع** **المفسد** **والمضار** **الدينية** **والدنيوية** **ومقتضى**
لأن **فروع** **كل** **منها** **يأتي** **فروع** **الأخرى** **والظاهر** **أن** **الأولى** **منها** **ما**
داخله **في** **الثانية** **لأن** **ما** **يسره** **الشرع** **دفع** **المشقة** **فيه** **إزالة**
الضرر **عن** **المسلمين** **الرابعة** **من** **القواعد** **الأربع**

فقد علمنا
الرد على العيب

العادة محكمة بصيغة اسم المفعول من التحكيم أي يحكمون
ومعول بها شرعا قال القاضي حسين حديث ما رآه المأمون
حسنا فهو عند الله حسن قال الحافظ العلاء لم أجده مرفوعا
في شيء من كتب الحديث ولا بسند ضعيف بعد طول البحث عنه
وكثرة الكثرة والسؤال وإنما هو من قول بن مسعود مرفوعا
عليه ولكن للمعادة أدلة أخرى منها قوله تعالى خذ العنبر وامر
بالعرف قال ابن السعالي المراد به ما يعرف الناس ويتعارفون فيما
بينهم وكذا قال ابن عطية إن معناه كلما عرفت النفوس
منها لا تزده الشريعة وكلما تكررت لفظ المعروف في القرآن
مخروعا عن روهن بالمعروف فالمراد به ما يتعارف فيه الناس في مثل
ذلك الأمر ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لهذا خدي ما يكفيك
وذلك بالمعروف وغير ذلك من الأدلة الكثيرة الواردة
في الكتاب والسنة وينبغي على هذه القاعدة أنواع في الفقه كقاعدة
ومن مسائلها الشهيرة أقل الخيف وأكثر وكذا تعرف
الصغر والكبر في كفاية الفضة في الأمانة وتغير المأثم بما خالطه
من طهر مستغنى عنه وكثافة الشعر وخفته وما يعد
فصلا بين الإيجاب والقبول وغير ذلك والمضابط أن كل فعل
رتب عليه حكم ولا مضابط له في الشرع واللغة يرجع **وقد**
للعادة **فهم بعض المتن** الشافعية ولم أقف على اسم
هذا البعض ولفظ العلاء في قواعد **ورأيت** فيما عرفت
بالظاهر عن بعض الفضلاء أنه ضم إلى الرابع خامسة ولم
يصرح باسمه وأما الرابع فاول من اخترعها القاضي حسين الخوارزمي
رحم الله تعالى **المراد** الرابع **خامسة** وهي **الأمور**
مقاصد لها ودليلها حديث عمر في الصحاحين أنما الأعمال
بالنيات **ومن مسائلها وجوب النية في كل الأفعال**

فمن على كل خط

ضبه

بأن
وضعه

العبادات جميعها كالوضوء واليتم والغسل والصلاة فريضة
ونفلها والركعة والقيام والاعتكاف والحج والعمرة والإحسانية
والهدي والنذر والنفارات وتدخل أيضا في الجهاد والعقود
والتدبير والكتابة بمعنى أن حصول الثواب في هذه الأربعة
يتوقن عما قصد التقرب إلى الله تعالى وكذا قصد الحكم بين
المتلاعين والمخاصمين وإقامة الحدود وسائر ما يتعاطاه الحكام
بل يبري هذا إلى سائر المباحات إذ قصد بها التقوى على العبادة
كما تقدم **وفي نحو كتابات البيع من العقود وغيرها**
كالطلاق والعقاق والإحياء للموتات وتملك اللقطات
وفيما يحتمل من الأقوال والإيمان وغير ذلك مما لا ينحصر ومعنى وجوبها
في العقود ونحوها أنه لا يعتد بها إذا كانت محتملة غير صحيحة
الإبالية فلو طوق بكتابة طلاق مثلا كانت محجة أو فاسدة
ولم ينو حال النطق لم يعتد بلفظه وكذا في البيع وغيره والإصحة
أنه لا يشترط اقتراحه بكل اللفظ بل يكفي بأوله **ورجع بعضهم**
وهو العربي على السلام **الفقه كله** إلى قاعدة واحدة وهي
اعتبار جلب المصالح ودراي دفع المناسك وقال بعضهم
ظاهره أن هذه البعض غير من عبد السلام لكن من البراءة وكذا
في شرح الفقيه أنه هو القابل لهذا أيضا وكلام المصنف
في الركن والنظر يعطى ذلك وبه جزم الجمهور في شرحه **بل قد**
رجع الكل أي كل الفقه وفي كلامه يستعمل كل بالالف واللام
وقد قال في القاموس أنه لم يجز عن العرب بالالف واللام وهو جائز
وفي المصباح قال الأزهري وأجاز النحاة الإصحاع إدخاله على
بعض وكل وأما الإصحاع فقال كل وبعض معرفتان فلا بد خلما
اللام في نية الإضافة إلى صدر هذه القاعدة **وهي**

فقال عليه اجماع اهل العلم وقال غيره عليه جمهور اهل الحديث
 واجماد طائفة ذلك في الاركان الثلاثة وهو رواية عن
 احمد اختارها طائفة من اصحابه وبعض المالكية بخلاف
 متعلق الايمان السابق في حديث جبريل فان ترك واحد
 منها كفر **وما حرق جبريل** تشيهاً **تلمح** اطاب على عظم الامر الذي
 سيورح عليه **انا اذكر لكم** بضم الهم وهو في الاصل الامر
 الشديد الذي يهتم به اطلق على ما لا بد منه من الاحكام لمزيد اهتمام
 المكلف به **كل من الجنت** الاركان **مفصلاً** بصيغة
 اسم المفعول ضد محمل **باب** وهو يطلق في اللغة على الرحمة
 التي تدخل منها بالتأرو وعلم ما يسد به ويغلق من خب وخبو
 ويطبق في عرف المصنفين على مسائل من الكتاب متناكسة
 اخذت بتزجتها لان ما فيها من المسائل والقواعد يتوصل اليها معرفة
 جزئياتها اولاً بصورتها وحفظها وهو يشتمل على الفصل غالباً
والله الموفق قد مر تعريض التوفيق لغة وشرعاً **للصواب**
 وهو ضد الخطأ **والله** لا اله الا هو **الرجع** في الاخرة فيجازي
 كل شخص بما عمل **والله** هو بمرحى ما قبله **لا اله** اي لا معبود
 بحق الا هو سبحانه **عليه توكلنا** اي فوضت اموري **والله** متاب
 اي توبتي **وبذلك** اي بذكر المهم **يكون** اي يحصل **الشرع**
 اي الاستدلال في مقصود الكتاب وما تقدم انما هو وسيلة **الباب**
الاول في اركان الاسلام وهو اي الركن الاول **الشهادتان**
 اي شهادتان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله **والايمان** بهما
 اي الشهادتان اي التقدير الاعظم منهما الوصول **الى تحقيق** الايمان
 سألها جميعاً ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز وما يجب
 للرسول وما يستحيل وما يجوز وغير ذلك من سائر العقائد

الكتاب
الاول

الدينية وقد نص العلماء على انه لا بد من فهم معناها ولو اجماعاً لا اله الا الله
 يتفح الناطق بهما وقال بعض المذاهب **لذا** اكران يلاحظ اخذها
 من القرآن ليثبت عليها مطلقاً وقد سبق ان الاعتقاد حكم
 الذي هو الجازم الذي لا يزول بتشكيك ونحوه ثم ان طائفة الرواة
 فهو اعتقاد صريح والافساد **فيجب على كل مكلف** من
 الانس والحق ذكر كان او انثى ولومن العوام والعبيد والخدم
 حتى يا جوح وما جوح دون الملكية ولو قلنا بالانهم مكلفون
 لان الخلافة في تكليفهم انما هو بالنسبة لغير معرفة الله تعالى فانها
 جبلية لهم فليس فيهم من يحمل صفات تتعدى المكلف من الانس
 هو البالغ العاقل المسلم الجوا من الذي بلغته **دعوة الرسول**
 الذي ارسل اليه واما الجن فهم مكلفون من اصل الخلقة فلا يتوقف
 تكليفهم على البلوغ كالمليكة كما مر فخرج الصبي فليس
 مكلف من مات قبل البلوغ فهو ناج واولاد الكفار وخروج
 الجنون فانه ليس بمكلف ايضا ومثله التكرات غير المتعدية
 لكن محل هذا ان يبلغ محمداً او سكرات وسمي عياداً له حتى مات
 بخلاف ما لو بلغ عاقلاً ثم جن او سكر وكان غير مؤمن ومات
 كذلك فهو غير ناج ويهدى ايعلم ان من جن بعد بلوغه
 وقد سبقت منه بعد البلوغ وقبل الجنون خطايا انما لا تستطاعه
 بالجنون بل ان افاق وامكن تداركها ولو بالتوبة تداركها واذا
 فهو الى الله ان شاع به وان شاء عذله وخروج من لم تبلغه
 الدعوة كمن نشأ بشاهق جبل فليس بمكلف على الاصح فالذهب
 الحق ان اهل الفترة وهم من كانوا بين امنة الرسل وفي زمن
 رسول لم يرسل اليهم ناجون وان غيروا وبدلوا وعبدوا الاصنام
التصديق بهما اي الشهادتين **قلبا** بان يعتقد صدق

مدلولهما وهو ثبوت العبادة لله تعالى وحده مع الإتيان بصفة
الكمال والتميز عن صفات النقص وثبوت الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم
والأركان الاعتراف **بهما** باللسان **نطقا** لأن ذلك شرط
لخروج القادر على النطق عن عمدة التكليف بالإيمان وما في حديث
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله **والوفاء** أي
الشهادتين **عملا** بالأركان **وابتغاء** أي اقتداء لما جاء من الله
ورسوله لا نذ لك شرط لكمال الإيمان **فتدرك التصديق**
بقوله **مناقب** لأنه يظهر الإسلام ويخفي الكفر ويسمى مسلما فاهما
وتارك الأركان بلسانه **كافر** بخلافه في النار وإن صدق
بقوله لأن الإيمان عند الأشعري مركب من التصديق الجاني
والنطق باللسان المتمكن منه وهذا ما جرى عليه جمهور المحققين
والفقهائين نقل النووي في أول شرح مسلم أجماع أهل السنة
عليه لكن فيه نظر فقد قال جمع من محققون كما في الإحصاء
إلى تحاته وكلام من جرى في التهمة والتعرف وشرح الأربعين يعيل
لواقفتهم ونقطة في التهمة قبيل الطهارة الحق أنها يعني الإيمان
والإسلام متحيزان ما صدقا إذا لا يوجد شرعا مؤمن غير
مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلفظ بلسانه مع
قدرته عليه نقل المصنف الإجماع على تحلله في النار لكن اعترض
بأن كثير من المحققين على خلافه انتم وقال في باب الردة
أخذ النووي بنقبة الإجماع لكن أشار بعضهم إلى أن كلام
النووي هو مذهب الفقهاء الأول مذهب المتكلمين ويؤيد
قوله الشافعي كون النطق **شرطا** لإتمام الأحكام لا في تركه
الإيمان هو أصح الروايتين عن الأشعري التمس قال النووي
والأخذ أرعن النووي الذي ذكره في التهمة لا يتم فإنه إذا كان
كما في **شرح الأربعين** لكل من الألية الأربعة

متن
تارك

قوله بأن تارك التلفظ مع التصديق مؤمن خاص فإين الإجماع ثم قال
بعد البسط فافهم كما قال من جرى في شرح الأربعين أن الإحاديث
الصحيحة دالة على أن النطق ليس بشرط للنجاة في الآخرة ولا بشرط
لصحة الإيمان وظهور ديتين قوة مستند الإمام الغزالي وإمامه
الشيخ ومن تتبع ما في قولهم بعدم خلود هذا النطق فعملان المحدث
عند الشيعة من جرى نجاة من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه وكلامه
في شرح الأربعين صريح في ذلك ومما ذكره فيه قوله وعلم بماء
قدمته ثم في الكلام على حقيقة الإيمان والإسلام أن من أتى
بهما مؤمنا كامل ومن ترك الإسلام وحده فاسق ويسمى مؤمنا
ناقصا ومن ترك الإيمان وحده منافق ويسمى مسلما ناقصا
وتبعه في العبارة المذكورة العلامة المحققين في زاد الرضا في
في فتح الرحمن في شرح الوقف للشيخ الشريف المحراني
أن الخلاف في قدر ترك النطق لا يحاوجه إلا إذا العاجز كالأخرين
مؤمن وفاقا والمصر على عدم الإقرار به المطالبة أي كافي طالب
كافر وفاقا أمته **وتارك العمل** بخوارجه كان ترك الصلاة والزكاة
أو الصوم أو الحج ونحوها مما يجب على اعتقاده وجوبه **فاسق** اتفاقا
وكافر عند الخوارج وخارج عن الإمامية غير داخل في الكفر عند
المعتزلة **وتارك الشهادتين** لما كان عليه صلى الله عليه وسلم وصحبه
مراجعة مما عليه أهل السنة والجماعة إلا أنه وهم الإشاعة والماتريدية
مبتدع لخروجه عما عليه أهل السواد الأعظم ولا يكفر أحد بمبتدعه
إلا أن انضم إليها كفر صريح **ولطول الكلام** عليها أي الشهادتين
أخذه العلماء يعلم أي في مستقل **وتصانيف** جمع تصنيف
وهو جعل الشيء أصنافا متميزة واحقق منه التأليف المستغنية
زيادة وهي اتباع الألف بين الأنواع المتميزة وكتب الأصحاب

من ذلك ثم التصفية في العلوم الواجبة للمندوبة كالعرفان خلاف
 لمن عده من جملة فروض الكفاية من المذبح الواجبة التي حدثت
 بعد عمر الصحابة وكتابة العلم مستحبة وقيل واجبة وهو
 وجبه في الارض المباحرة والاضاع العلم **والقبول** اي سمي بقبول
 ذلك العلم باسم شريف مشعر بحدوده لائق القلب ما اشعر برفعته
 المسمى كبرياء العابد او صفته كقصة **باصول الدين**
 وهو العلم بالحقائق الدينية عن الادلة اليقينية وربما عرف بانه
 علم يبحث عن احوال الصالح وحوال النوبة والامام والمعاد وما
 يتعلق بذلك وهذا يشتمل على الاعتقاد مما هو وسيلته وذلك
 كعرفة الجوهر والاعراض وهو المسمى بالعلم الاولي المعروف بعلم
 اصول يعرف بها اصول الموجودات وما يعرف بها وقايلت
 اصول يعرف بها اصول الموجودات والمعتقدات الباطنة **وقطبه** الذي
 ظهر عليه هو **مقام** بفتح الميم **الايمان** المفسر بالجر صفة للايمان
 يدور عليه وهو ان يقين بالله ومليكته **الفرق** اي علم
في الحديث **يدور عليه** اي لا يبحث فيه الا عن ذلك **لا يدور** **والفقه**
اصول الدين **يدور عليه** اي لا يبحث فيه الا عن ذلك **لا يدور** **والفقه**
عنا مقام الاسلام **لا يدور** **والفقه** **عنا مقام الاحسان**
 ونحوهما **والمتصوف** **لا يدور** **والفقه** **عنا مقام الاحسان**
 وقد جمع المؤلف في كتابه هذا كلاما من المقامات الثلاثة
 بمقتضى ابا الايمان ثم الاسلام ثم الاحسان **فافهم** ما اشارت
 اليه من الفقه والمتصوف واصول الدين اذ كل ما ترجع الى
 ما اشتمل عليه حديث موال جبريل عن الايمان والاسلام
 والاحسان **وانا اشير لك** ايها الطالب الربيع في نيل المار
 الى **طرف من مهابت اصوله** المستفاد منها ما لم اذكره
 من فروع **فالقبول** اي اصغ سمعا **لما** اي للذي **الفقه**
ليكن من جوامع فصوله اي فصول علم اصول الدين والجوامع

فيه

جمع جوهرية وهي في الاصل اللؤلؤة النفيسة شبه بها الالفاظ الدالة
 على المعاني النفيسة كما مع التفتحة النفيسة الموجودة في كل
 منهما واصنافها الى الفصول من اضافة الصفة الى الموضوع
فصل في بيان اول واجب علم الكل وتوابع ذلك **فاول ما يجب**
عنا على المكلف الماهل بالدين **معرفة الله تعالى** لقوله
 صلى الله عليه وسلم في الخبر المتفق عليه في بحث معاذ الى النبي صلى الله عليه وسلم
 اول ما ندعوهم اليه شهادة ان لا اله الا الله فاذا عرفوا الله الحديث
 ولان لا يتم الايمان من قبل العبد قبل معرفته له والمراد
 معرفة صفاته تعالى وسائر احكام الالهية وهذا معنى قول
 الجلال الدواني المراد بالمعرفة هاهنا التصديق بوجوده تعالى
 ووجوبه وصفاته الكمالية الشبوتية والتسليمية بقدر الطاقة
 البشرية لا معرفة ذاته وكنه حقيقته اذ لا يعرف ذلك الا
 هو سبحانه وتعالى وفي الحديث **تذكروا في الخلق ولا تذكروا**
في الخلق فانه لا يخط به الذكوة وفي حديث اخر ان الله احب
 عن البصائر كما احب عن الايمان **والله** فلا يعرف الله الا الله
 وعدم الادراك ادراك **والله** عن ذات الله **مشارك** وقال
الشيخ بن حجر لا يخفى عليك ان المراد بالمعرفة التلطف بالشهادتين
 مع الحزم بمعناها **والله** لا يخالف ما قبله لان الحزم بمعنى الشهادتين
 انما يحصل بالتصديق بما يجب لله تعالى **يقينا** ولو بتقليد جاز في
 لا يقبل التشكيك كما مر **الواجب** **والنظر** اي الفكر وهو
 حركة النفس في المعقولات واما في المحسوسات فهو **مخل** **الوحي**
 اي الموصول اليها اي الى المعرفة الواجبة فوجب لانه وسيلة لواجب
 وما ترقى عليه الواجب المطلق واجب فهو واجب شرعا
 بدليل قوله تعالى فانظر الى اثر رحى الله كيف يحيى الارض بعد
 موتها الآية وقوله تعالى قل انظر واذا في السموات والارض
 والامر للرجوب والمراد بالنظر على طريق العمارة اما على طريق

فقه على بيان اول
 الواجب على المكلف

المتكلمين من تحرير الادلة الكلامية وتدقيقها ودفع الشبه عنها
 ففرض كفاية في حق المتأهل لها يكفي قيام البعض به اما غير
 المتأهل من يجسئ عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه فيمتنع
 عليه الخوض فيه وهو محل الشافعي عن الخوض في علم الكلام
او الواجب اول الاقرار بالشهادتين حديث امرت
 ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله **اقوال** ثلثة وزاد غيره
 عليها تسعة فكانت جملة الاقوال في اول واجب على المكلف
 اثني عشر **فصل في الواجبات** وهو الذي ينقل الاشهر
 امام هذا الفن وعليه اكثر اهل العلم وعامة اهل الحديث
 فهي اول واجب ذاتي على المكلف واما النظر فاما واجب لكونه
 وسيلة اليها فلا ينبغي اطلاق انه اول الواجبات بل يقال اول
 واجب بقصد المعرفة واول واجب وسيلة النظر الموصل اليها
 ووجوب كل منها قطع **فصل في الواجبات** على الاصح قال
 في التختة ويلزم من كونه شرعا توقفه على معرفة النبي
 صلى الله عليه وسلم وبهذا يتفهم ما صرح به السرخسي من انها
 اي معرفة النبي صلى الله عليه وسلم اول الواجبات مطلقا لا اولوية
 في قولهم اول الواجبات معرفة الله اولية اضافية اذ المراد بعد
 معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم لانه لا يعلم الدين الا منه لكن
 قال الشيخ ابراهيم الكندي الظاهر ان المراد باول واجب
 الحقيقي لا الإضافي **تنبيه** ذكر بن حجر في التختة ان
 المعرفة واجبة اجماعا وكذا النظر المؤدي اليها وفيه قولان
 في دعوى الاجماع منارعة طويلة وفي الواقع ان المعرفة
 لا تحب للاعمال لا طريق له اليها الا بالنظر دون من حصل المعرفة
 بالتضفية او التقليد انهم قال الجرهزي والتحقيق في هذا

نهي م

قف

عن م

وحي

قف على هذا التبيين

الباب ان المعرفة واجبة سواء بالتقليد مع الحرمان او بالنظر وان النظر
 لا يجب الا عند عروض رتبة كما قاله سلطان العلماء بن عبد السلام
 ومحيي الدين النووي رحمهما الله بعد انهم **يعتبر** اي يترضا
اصحها ان كل مكلف قادر بوجوده النطق وعدم مانع
 منه **النطق** اي الشهادتين بلفظ الشهادة ان لا اله الا الله اشهد
 ان محمدا رسول الله ولا يترط ان يأتي بحرف العطف كما قاله الريادي
 ورجع اليه الرمي اخر بل كلام الشافعي في الام يقضي ولا يكفي
 ابد اللفظ **اشهد** بغيره وان كان ترادف له لما فيه من معنى
 التعبد ولا بد من ترتيب الشهادتين وموالاة بينهما ولا بد من
 الاعتراف برسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب اذ كان يعتقد قبل
 ذلك اختصاص رسالته بالعرب كالعيسوية واذ كان كافرا
 باعتقاد قدم العالم فلا بد من رجوعه عنه ولو انه بالشهادتين
 في العجبة مع سلامته وان احسن العربية هذا ما جرى عليه
 الحال الرقعة وما لم يحقق بن حجر الى عدم اشتراط الموازنة بين الشهادتين وانه
 لا يترط لفظ **اشهد** ولا ما يرد في اعمام قال ويؤيده الكفاية
 في حق من لم يدن بشيء بامت وكذا او من ان لم يرد به العهد بل تعذر
 او سلمت لله او الله خالق اوزي فاذا اکتوا بحواله خالق مع انه
 لا شيء فيه من الوارد نظر المحدثون اللفظ فلا كفاية لاله الا الله
 اولى كما هو ظاهر فاعلم انهم لم يتعبدوا هنا بللفظ الوارد في كفاية
 بدل الله باري او رحمن او رزاق وبدل الله محيي او مميت
 ان لم يكن طابيعيا واحدا تلك الثلثة او من في السماء دون ساكن
 السماء او من امن به المسلمون وبدل **محمد** و**ابو القاسم**
 وبدل **الاخبر** وسوى وعدى وبدل **رسول** في قوله
 ويؤيد ما رجحه بن حجر ان الاحتياط لله خول في المراسم والعصمة

المشوق اليه الشارح يقتضيان توسعة طريقه **مع موافاة** اي
موافاة القلب للسان في ذلك والا فلا ينفعه وكلام المصنف
يقتضي ان النطق شرط صحة الايمان وهو يتلزم كون النطق
شروطا من مسمى الايمان وهو ما عليه الامام ابو حنيفة وجمع
من محققي الشريعة بناء على ان الايمان اسم لعلي القلب واللسان
جميعا وانهم الذي جرى عليه محققوا الاشاعة والماتريديه
وغيرهم انه ليس شرط ايمان ولا شرط لصحة لتوابعه
صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من
ايمان وانما هو شرط لاجرا احكام الكفاية المؤمنين عليه من
التوارث والتناحي والصلاة خلفه وعليه والدفن في مقابر
المسلمين ومطالبتة بالصلاة ونحوها من فروع الشريعة
لان التصديق القلبي وان كان ايمانا الا انه خفي فلا بد له من
علامة ظاهرة تدل عليه لتناطبه تلك الاحكام فمن صدق بقلبه
ولم يزل لسانه لا يعذر منه ولا لباؤه بل اتفق له ذلك فهو مؤمن
عند الله غير مومن في الاحكام الدينية ومن اقر بلسانه ولم
يصدق بقلبه كالمناق في مومن في الاحكام الدينية غير
مومن عند الله وممكن مومنا في الاحكام الدينية ما لم
يرطلع على كفره بعلامة كالسجود لصنم والارث عليه احكام
الكفر وهذا هو الذي تقدم تذكره بن حجر بشرح محل هذا الخلاف في
كافر اصلية يريد الدخول في الاسلام واما اولاد المسلمين فمما
مؤمنون وطحاوي على علم الاحكام الدينية وان لم ينطقوا
بالشهادتين طول اعمارهم ويؤيد ما ذكرته قول الجرجاني في كتابه
فتحي رب البرية فالتحقيق ذو قان الواجب الاسلام على الكافر
وعلى المومن تجديد لفظ الشهادة ديني بعد البلوغ **حيث**

عن

علم ان واجبه التجدد على اشكال فيه لانه حيث حكم له بالاسلام
قبل بلوغه فما اخرج عنه حتى يحتاج للتجدد وحديث امرت
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ليس فيه تعرض للمسلم
وعمومه يعارضه الحكم عليه بالاسلام قبل بلوغه **والايمان**
صحة في الاخبار **بضع** بكسر الباء وقد تنفتح وهو من ثلاثة الى
تسعة **وسبعون** وفي رواية وستون والرواية الاولى هي الصحيحة
شعب بضم الشين القطعة من الشيء والمعنى ان خصال الايمان
بضع وسبعون فصلة **اعلاها** اي افضلها **قوله لا اله الا الله**
لانها كلمة التوحيد المتعين على كل احد والذي لا يصح شيئا
من الشعب الا بعد صحته وهي افضل كلمة قالها الانبياء صلوات
الله وسلامه عليهم ومعناها لا معبود سواي بحق العبادة غير
الله وقد عني بعض العلماء بهذه الكلمة الشريفة اعزها وبيانها
لفضلها وشرحها خواصها وشرارها **وادناها** في الفضل **اما طه** اي
الاستاذ **الاذي** اي كل ما يتوقع ضرره للمسلمين **عن الطريق**
المسلوك في الدور والفلانة وقيل معناه ادناها اقربها الى الحكم
لان الايمان ليس فيه شيء دني فيه صلى الله عليه وسلم على ان
الابتداء يكون باطاعة الادي اي ازالة القواطع المؤذيات
الحسيات والمعنويات اذ الطريق يطلق على محبة الاقدام ونحو طريق
السلوك الى الله تعالى وبين هذين الطريقين اعداد عينها العلماء
بالاجتهاد بعد شدة الشك وسبب عدها في بحث التصوف
او الكتاب ان الله سبحانه والايام باله هذا العدد واجب في الحالة
وهو اي الايمان بالمعنى المراد للاسلام **يزيد باطاعت**
ككثرة الصدقات والصيام ونحوها ومجانبته شهوات
النفس **وينفق بالمعصية** صغيرة كانت او كبيرة
وبمعنى التصديق القلبي **يتقوى بالعلم** وكثرة النظر

الصلاة

ووضوح الأدلة **ويضعف بالجهل** بالأدلة وعدم الاقتدار على دفع
 شبه الموقعة في الرب فالصدق في حد ذاته لا يزيد ولا ينقص
 وإن زاد ونقص من حيث القوة والضعف وهذا يجمع بين
 من منه زيادة الإيمان ونقصه بمعنى التصديق ومن أجاره
هو أو الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه كثيرة
 شهيرة عقلية ونقلية أما العقلية فهي أنه لو لم يتفاوت
 حقيقة الإيمان بالزيادة والنقص لكان إيمان أحاد الأمة
 بل المشركين في الفسق والعاصي مساويا لإيمان الأنبياء
 والملئكة واللائم باطل فكذلك الملزوم وأما النقلية فهي كثيرة
 كتولية نعم ليزداد وإيمانهم وقولهم نعم ويزداد الذين
 آمنوا إيمانهم وقولهم نعم فإما الذين آمنوا إيمانهم وقولهم
 صل الله عليهم ولو زادت إيمانهم بغير إيمان هذه الأمة
 لرجح به وهو أدل دليل على أن الإيمان بمعنى التصديق
 يقبل الزيادة والنقص لأن الإيمان في الحديث بمعنى
 التصديق **معنى** يدل ما فضلكم أبو بكر بكم صلاة
 ولا كثير صدقة ولكني في آخر في صدره أي وهو
 يقين الإيمان وهذه الحديث كالأيات **المذكورة**
 يدل على أنه ينقص لأن كل ما يقبل الزيادة يقبل النقص قيل
 ومحل ما ذكر في غير الأنبياء والملئكة أما إيمان الأنبياء
 فيزيد وينقص وأما إيمان الملئكة فلا يزيد ولا ينقص
 لأن إيمانهم جلي بأصل الطبيعة وما كان كذلك لا يتفاوت
 قلت وهو أوضح بالنسبة للإيمان بمعنى التصديق وأما
 بالنسبة للإيمان بالمعنى المرادف للإسلام ففيه نظرية

قف

فصل في بيان شيء مما يجعله نعم من الصفات وما يستحيل عليه
ولأنه معرفة الله أي علم وجوده بالدليل القطعي ثم المعرفة من
 حيث هي لغة ضد النكرة واصطلاحاً الإضافة بالشيء كما
 هو في أخف من العلم فيلزم من وجودها وجود ولا عكس
 والمشهور كما في الصحاح تستعمل على واحدة منها بمعنى الآخر
 وعليه الجمهور وفي كون الله تعالى يتصف بالمعرفة **خلف**
 قال شارح المواقف انعقد الإجماع على أنه لا يطلق علم الله معرفة
 واعترضه بن العراقي بأنه قد وقع إطلاق المعرفة على الله تعالى في كلام
 أبي بصير الدخلة وم وأقول الصحابة وكلام أهل اللغة اتفق وفي كلام
 السعد ما يثير للجمع بينهما فإنه قال فإن قيل كيف يكون العلم بمعنى
 المعرفة والله لا يوصف بها قلنا ذلك لشيوعها فيما يكون منسوقاً
 بالعدم وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك إذ المراد به
 الإدراك الذي لا يتعدى إلى مفعولين فالتعريف محمول على الشيء
 الأول الذي ينقل فيه شارح المواقف الإجماع على المنع والجواز على الثاني
 وهو ما ذكره بن العراقي **الجمع في ما يجب له من الصفات**
 وهو ما لا يتصور في العقل عدمه ويقال فيه أيضاً هو ما لا يقبل الانتفاء
وما يستحيل عليه من الصفات أي الصفات وهو ما لا يتصور في العقل
 وجوده والصفات جمع صفة والمراد بها المعنى القائم بالشيء مادام ذكر
 الشيء الموصوف باقياً غير محل بعلة **أما الواجب له نعم** أي من
 الصفات ثم أعلم أن ظاهر كلام الشنوسي أن يجب علينا علم التكليف
 معرفة الصفات الإيجابية فإن أراد به خصوص تلك الصفات نافية
 كلامهم أن الواجب في المعرفة أدبها وهو يحصل باعتقاد وجوده
 وحكامه في ذاته وإن له صفات في الجملة **فككونه موجوداً**
 أي لذاته لا لعلة بمعنى أن الغير ليس موثراً في وجوده فلا يقبل بحال

قف على بيان
 شيء من صفات
 الله عز وجل

العدم لا يزال ولا يبدأ والدليل على وجوب الوجود له تعدد
العالم مفتقر اليه وكل من افتقر العالم الى وجوده فهو واجب
الوجود ينفي من ذلك الله واجب الوجود واما وجود غيره
تعد فليس بدائي بل هو بفعله وبعضهم لا يرى لغير الله وجودا
وهذا يسمى عند الصوفية وحلة الوجود وقد عرق فيه من
عرق حتى وقع من بعضهم ما يؤهم الخلل والاتحاد وقد
اختلف في الوجود هل هو عين الوجود او غيره فقال الاشعري
انه عينه اي انه غير زائد على الذات في الخارج **بحسب**
تفهم رؤيته فلا يثبت في امر اعتباري وهو الحق الذي لا يحصى
عنه **وقال الرازي** وجماعة الوجود غير الموجود
ضرورة مغايرة الصفة للوصف وعليه عرفوا الوجود
بانه الحال الواجبة للذات مادامت الذات ويكون المكنن ان يعرف
ان الله موجود ولا يجب عليه ان يعرف ان وجوده تعدد عين
ذاته او غير ذاته ثم الوجود صفة ثبوتية نفسية اي يدل الوجود
بها على نفس الذات دون معنى زائد بخلاف صفات المعاني فلا
تدل على معنى زائد على الذات **ثم** في عدم الوجود
صفة على قول الاشعري تسامح لانه عند نفس الذات والذات
ليست بصفة لكن لما كانت الوجود توصف به الذات صفة على
صفة في الجملة واما على قول الرازي انه صفة زائدة فعلا صفة
صحة قال البرقي وفي ذكر الوجود رد على الدهرية القائلين
بان الارحام توضع والارض تبلى وما يهلكها الا الله **قد ثبت**
قد ما اثبتنا معنى انه لا اولية له واما القدم في حقنا فهو ثبات
عن طول الزمان وضبط بنية حتى اذا قل كل من كان عيني
قد ثبتا فهو حرة عني من له عند **وهذا** مستحيل في حق
تعد ودليل قدمه قوله تعد هو القول والاخر والله

فقد

من

لم

لم يكن قد كان حادثا اذ لا فطر ولو كان دنا لاقتصر محدث
ولو افتقر محدث لاقتصر محدث الى محدث فيلام الدور والتسلسل
وكل منهما محال ثم القدم بغير القاف من الصفات التسلية لانه
عبارة عن كمال عدم السابق وتوقف بعضهم في اطلاق القدم
على الله لعدم وجوده وهو مردود بانه ورد في سنن بن
ماجة من حديث ابن هرة **واحد** اي غير منقسم بوجه
فالمراد بالوحدة في الكثرة المصححة للقسم وبسمي الحكم المتصل اذ
لا يمكن ان يصدق واجب الوجود الاعاذات واحدة فلا ثاني
له في الالهية اي الوجوب الذاتي وخواصه من تحقق العبادة
وعدم السوقية بالعدم واحداث العالم بدليل الاجماع السويق
بقوله نعم والهم لله واحدة ولانه لو تعدد الاله لما وجد في نفس
العالم لانهما لما ان يتفقا واما ان يختلفا فان اتفقا فلا جاز ان يوجد
مغا لا يلزم اجتماع مؤثرهما من واحد ولا جاز ان يوجد من اثنين
ليلا يلزم تحصيل الحاصل وهذا يسمى برهان التوارد وان اختلفا بان
اراد احدهما إيجاد العالم والاخر اعدامه فلا جاز ان يعدم مرادهما
ليلا يلزم عليه اجتماع الصدين ولان ينفذ مراد احدهما دون الاخر
للازم محض من لم يعدم مراده وهذا يسمى برهان التمايز وقد ذكر بحانه
الدليل في قوله لو كان فيهما الاله لفسدتا اي لو كانا
فيهما حتى الالهة غير الله لم توجد الكون عدم وجودهما
باطل كالمسألة وجودهما فبطل ما ادعى اليه وهو وجود جنس
الالهة غير الله ثبت ان الله واحد وهو المطلق فالله في الالهة
اسم بمعنى غير وليست اداة استثناء والمراد بالفساد في قوله تعد
لفسدتا عدم الوجود وينبغي علم ذلك ان الالهة محبة وقطعية
وهو التحقيق خلاف ما جرى عليه السعد من انها حجة اقناعية

من

الهم

اي يقع بها الخضم مع كون التلازم فيها ليس عقليا وعلى كل حال
 لا يصح عقلا اجتماع الهيئ اذ الذهب ككل اله بما خلق
 ولعل بعضهم على بعض **احدا** في ذاته فلا تعد له بوجه وصفاته
 فلا نظيره بوجه واقعاله فلا شريك له بوجه بذليل قوله
 تعد فل هو الله احد قال في التحفة فرق بين الواحد والاحد
 واصله وحد بان احدا يختص بالولي العلم وبالنفي الا ان اريد
 به الواحد والاول كما في الآية ووصفا بالله دون واحد
 ووحد بان نفيه نفي لما هيته اي من اصلها كذلك لا يقوم
 له احداي لا واحد ولا اكثر بخلاف نفي الواحد اذ لا ينفي الاثنين
 فاكثروا به يستعمل للوحد ايضا كقولك كذا احد من
 النساء والمفرد والجمع نحو من احد عنه حارس وبان له جمعا
 من لفظه وهو الواحد وثنوا الاحاد وقول اي عبيد تترادفها
 ولكن الغالب استعمال احد ليعرف النفي اختيارا **فردا** فلا يحتاج
 الى معنى ولا وزير ولا نصير ليس كمثله شيء وهو اسم البصير
صمدا اي صمد في الخواص ولا يصمد اي لا يقصد عنه الجواب
 لما اليه لان ما عده محتاج اليه في جميع حالاته وهو
 لا يفتقر سبحانه الى ما عده ولما كانت صمدية تعه معلومة
 للخلق ذكر اسمه الصمد في الآية معرفا فقال قل هو الله احد
 الله الصمد **اولا** اي سابقا وجوده الموحودات **من غير بداية**
 لا وليته اي من غير سبق عدم بل اولية مطلقة كانت
 الله ولم يكن **غيره** **اخرا** بعد كل شيء **من غير نهاية**
لا خريته له ذات التعبير بها في حق تعه اولى من
 التعيين بالحقيقة لان اطلاق لفظ الذات عليه نعم شايع
 شايع شرعا لوروده مرورا في نحو عرشه
 احاديث من صحتها حسن وعبرها وموقوف

ن
يعني

مقتودا

شيء

مقتودا

عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وحكمة الرفع وعن كثيرين
 من السلف فترقت السجى وعنده فيه لعدم التخمير ما ذكرنا
 وله سبحانه **صفات واسماء** احاطا **ذاته مخالفة لساير**
جميع الدوات لا بما قديمة من هته عن العرصة والجسمانية
 متغنية عن المحل والمخصص بخلاف ما عدها من ساير الدوات
وصفات مباينة اي مخالفة **جميع الصفات** لا بما هي
 اختص بصفات الربوبية التي تميز بها عن جميع خلقه فكيف
 فيكون تشبه صفاته صفات المخلوقين تعه الله عما
 يقول الجاحدين والكافرون علوا كبيرا **واسماؤه**
 تعه كلها لا تحصر في التسعة والتسعين التي هي ان من
 حفظها دخل الجنة بل تزيد عليها كثير وقد قال ابن العربي
 للدعاء الذي اسم ومما ورد زائد اعلمها الخان المان الصادق
 الكفيل القديم الجواد والطور والمعالج ذو النضر
 الوتر الدائم الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد **حسنى**
 ثابت الاحسن **توقيفيات** اي يتوقف جواز اطلاقها على
 تعالي عما ورودها في الكتاب والسنن الصحيحة او الاجماع
 ومثلها صفات تعه فلا يجوز اختراع اسم او وصف له تعه
 الا بقران او خبر صحيح وان لم يتواتر لان هذا من العجليات
 التي يكفي فيها الخبر الصحيح وان يكون مصرح به لا باصل
 الذي لا يثبت منه فحسب ويتبرط مع ذلك ان لا يكون
 في كماله نحران من الزارعون والمخبر المالك **رس**
 وذهبت المعتزلية الى جواز اطلاق ما لا يوهم نقصا ولا
 قيام معناه به تعه وان لم يرد به توقيف من الشارع

بما هي

قوله

ومال اليه القاضي ابو بكر الباقلاني وتوقف فيه امام الحرمين
وفصل الغزالي فحوت اطلاق الصفة وهي على معنى زائد
على الذات ومنع اطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات
وقرر في كتابي المسمى بتمتة السؤل وغاية الارب
من مولد الرسول سيد العم والعرب ان اسمائه صلى الله عليه وسلم
توقيفية ثم رأيت بعض المتأخرين نقل في ذلك الاتفاق
قالوا انها كانت اسمائه توقيفية اتفاقا واسمايه تعالى
توقيفية على الراجح لان ما الله عليه وسلم بشر فمنما تنسب له في
توقيفية على الراجح فسدت الدارعة باتفاق واما مقام
شأنه فاطلق عليه ما لا يليق فسدت الدارعة باتفاق واما مقام
الالوهية فلا تنسب عليه وهو حسن بالغ **وصفاته**
تعم **الذاتية** اي القائمة بذاته تعبر **وهي** اي الصفات
الذاتية **قدسية** لاستحالة قيام الحوادث به **وخالف**
في ذلك الكرامية وهم اصحاب لمحي كرام بكسر الكاف
ويعبر تشديد الراء واحترز بالذاتية عن صفات الافعال
كالخلق والتزوي والاحياء والافات فانها ليست قدسية
عند المحققين هي من الاشاعة بل هي حادثه خلافا لبعض
الحنفية لانها صفات تعرض للقدرة **ب**
عند اكثر المتكلمين وتسمى صفات المعاني قال
الهددي المراد بصفات المعاني كل صفة موجودة قائمة
بوجود اوجبت له حكما قال ومعنى اوجبت له حكما انه
يلزم من قيامها بالحل بثبوت احكامها له وهي الصفات
المعنوية فكون القدرة قائمة بالحل تنلزم كون المحل
قادرا **الحياة** وهي في حقه تعبر صفة الزلية تقضي

مادركم

شأنه قف

صحة العلم بوصفها فهي شرطه لا سبب وظاهر انها شرط
لغير العلم ايضا من الصفات فلهذا اقدمها والحياة في حقا
الحياة اعند المراجع النوني بالروح **والعلم**
وهو في حقه تعبر صفة الزلية تحيط بالاشياء على ما
هي عليه وان شئت قلت صفة بها الاحاطة بالمعلومات
كما هي فيعلم بحال الاشياء كلها واجزاها وجزئها
ومستحيلها على ما هي عليه اجمالا وتفصيلا ويعلم الكلمات
والجزئيات بدليل قوله تع احاط بكل شيء علما يعلم ما في البر
 والبحر وما تسبقه من ورقه لا يعلم الاية واطبق عليه جمع
الملل الا شذوذا قليلة من قلة ماء الفلاسنة لا يعجزونهم
قال بعضهم وقد كثر الفلاسنة حيث اذكروا علمه تعلم
بالجزئيات كما كبروا بانكار حدوث العالم وحشر الاجساد
وانشدوا في ذلك

بلاية كسر الفلاسنة العدا اذا كبروها وهي حقا مشبهة
علم الجزئيات حدوث عوالم **حشر الاجساد** وكانت ميتة
لكن قال العلامة عبد الرحمن الجامي في جوهرية قد استمر عن
الحكما انهم ادعوا انفسا علمه بالجزئيات من حيث
هو جزئية لا مستلزمة التغير في صفاته الحقيقية ولكن
انكره بعض المتأخرين وقال نفي تعلق علمه بالجزئيات
مما احاله عليهم من لم يفهم كلامهم وكيف ينبغي تعلق علمه
بالجزئيات **وهي صادرة عنه** الى الجزئيات **والارادة**

لقوله نعم فعلا لا يريد ولا نه تعذر مانع بالاحتياط وكل
 ما كان كذلك يجب له الإرادة قاله يجب له الإرادة
 ويراد في المسئلة وفي لغة التصديق وعرفا عبارة عن
 صفة في الشيء ترجح تخصيص احد المقدورات في احد الاوقات
 بالوقوع مع التواتر نسبة القدرة الى الكل ويقال فيها ايضا
 انها صفة قديمة قائمة به نعم تخصيص احد طرفي الممكن
 من الفعل والتركيب بالوقوع والممكنات المتقابلة
 نظمها بعضهم في قوله
 • الممكنات المتقابلة • وجودها والعدم الصافي
 • ازمئة امكنه جهات • كذا المقادير والوثاق
 ومعنى التقابل التنافي فالوجود يقابل العدم وبالعكس
 وبعض الصفات يقابل بعضها فكونه ابيض مثلا يقابل
 كونه اسود وبعض الازمنة يقابل بعضها فكونه في زمن
 الطوفان يقابل كونه في زمن سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وبعض الامكنة يقابل بعضها فكونه بمصر مثلا يقابل كونه
 بمولاي وبعض الجهات يقابل بعضها فكونه في الشرق يقابل
 كونه في جهة المغرب وبعض المقادير يقابل بعضها
 فكونه طويلا مثلا يقابل كونه قصيرا فخرج بالممكن المستحيل
 والواجب فلا يتعلق بها الإرادة وشمل الممكن الخير والشر
 خلافا للعتزلة في قولهم ان ارادة الله نعمه لا تتعلق بالشرور
 والقبائح واختلف اهل السنة في جواب نسبة فعل الشر والقيح

فنفى عن هذا التفسير
 ١٥٥٥٥٥٥

اليه والراجح جواز ذلك في مقام التعليم لا في غيره تنبيه
 الإرادة سابقة لكل حادث قاله نعم ما اصاب من مصيبة
 في الارض ولا في انفسكم الا في كتاب من قبل ان يراها فلا يفتح
 في الكون خلافا لمراده ابد او ان نهى عنه فيكون مراده كما
 اراده وان نهى عن التلبس به في الشرع ما علم في الازل انه لو
 راد وجوده وما لا فلا وارادته ومشي غير محبته ورضا
 وامر فما قيل من ان ارادته نعمه هي امره مردود بان امر كل مكلف
 بالامكان وسائر الواجبات ومن العلوم انهم لم ياتروا كلهم
 وآية انما قولنا ان الله اذا اراد ان نقول له كن ففعل
 يزيد انما قيل ان مفادها ان الامر اني ومنسب عن الارادة
والقدرة وهي لغة القدرة والقدرة **لنقله تعالى**
 على كل شيء قدير ولا يلزم ان يكون قادرا لكان عاجزا والعجز
 محال عن الله نعمه • وهي لغة القوة والاستطاعة
 وعرفا صفة ان لية قائمة بذاته نعمه يتأتى اي يحصل بها الجاد
 كل ممكن حتى افعالنا الاختيارية واعدامه على وفق الإرادة
 فخرج بالممكن غيره كالواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما القدرة
 كالارادة لانها مؤثرات ويلزم منه ان يكون في موجود
 جابر وجوده بخلاف غيره كالجمع بين الضدين واليجاد والعدم
 خلافا لابن حزم في الثاني فانه جوزوه ورد بان محال والقدرة
 لا تصلح له ولا يلزم من ذلك عجزه نعمه وقوله على وفق الإرادة
 معناه ان تاتر القدرة باليجاد والاعدام امره التخصيص
 الثابت للارادة فاذا خصصت الارادة ايجاد زيد ابرزته

القدرة فهي تابعة للإرادة كما أن الإرادة تابعة للعلم فلا يراد إلا ما سبق
 في العلم أنه يوجد أو بعدم ومعنى التخصيص ترجيح بعض
 المستويين على بعض بالنفي أو الإثبات والذي يجوز عليه
 التخصيص هو الممكنات المتباينات التي مرقبها بياها فالمرحون
 يجوز عليه الوجود والعدم فتخصيصه بالوجود دون العدم
 تأثير الإرادة وإيجاد تأثير القدرة **والسمع والبصر** وهما صفتان
 انشائية قائمتان بذاتهما بعد لسان جارحين يتعلقتان بكل
 موضوع لقوته تعالى وهو السمع والبصر ولكن تعلقتا أخضع
 من تعلق العلم لأن كل ما يتعلق به السمع والبصر تعلق به العلم
 ولا عكس الجارية ومعنى التعلق بكل موجود أن كلامهما
 في السمع غيره وبصره لأن شرط سمع غيره القرب وبالضوء
 في السمع وبالحادث دون القديم بخلاف سمعه تعالى وبصره
 ومعنى التعلق طلبهما بالانكشاف لجميع الموجودات قدما كذا
 أو حادثا والانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر وكل منهما
 غير الانكشاف بالعلم ولكل من المثلثة حقيقة نفوذ علم
 إلى الله تعالى قال شارح المواقف فالأولى أن يقال لما ورد النقل
 بهما أمنا بذلك وإنهما لسا كصفتي الخلق واعترفنا بعدم
 بعدم الوقوف على حقيقتيهما ثم ما تقرر هو مذهب الإشعاعية
 وقيل إنما يتعلق السمع بالأصوات فقط كيف ما كان
والكلام وما أدراك ما الكلام وقد كثرت خوض العلماء فيه
 وحصلت في مسألة الكلام الفتن ومن جملة من امتنع فيها الإمام
 أحمد فمن سمي علم العباد علم الكلام وهو صفة انشائية قائمة
 بذاتها بعد ليس بحرف وكما صلت والدليل على ثبوت صفة

السمع والبصر

الكلام

الكلام له بعد اجتماع الأمة لتواتر النقل عن الأنبياء عما أنه بعد منكم مع
 القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت صفة الكلام ضرورة
 امتناع إثبات المشتق لشيء من غير قيام ما خذ الاشتقاق
 له في الخلاف فيه بيننا وبين المعتزلة والخاتمة لما المعتركة
 فقالوا أنه متكلم بمعنى خالق الكلام في بعض الأجسام إذ
 الكلام عندهم هو الحروف والأصوات وهي حادثات غير
 قائمة به تعالى ونقول الكلام النفس الخالي عن الحروف والأصوات
 ودليل ثبوت قوله الأخطل
 • أن الكلام في الفوائد • وإنما جعل اللسان على الفوائد لئلا
 كذا استدرك به الشك وعدمه وأولى منه قول عمر بن الخطاب
 في نفسه مقالة وأما الخاتمة فقالوا أنه متكلم بصوت وبحرف
 فهو عندهم عرضة جنس الأصوات ومع ذلك يرد غمونا أنه
 قديم وتعالى بعضهم حتى زعم قدم هذه الحروف التي تقرأ بها الكتاب
 جهل بعضهم لغلاف المصحف فزعم قدمه وعقيدة الإمام أحمد
 مبرأة من هذه العقيدة صرح به طبع العلماء منهم الشيخ ابن حجر
ومنه أي ومن الكلام حقيقة **القرآن** أي اللفظ المنزه عما حشر
 صله الله عليه السلام للأخبار **المكتوب** في المصاحف بأشكال الحروف
 الدالة عليه **المحمود** في الصدور **المعروف** بالالفة والتضاف به من
 الثلاثة مع أنه قديم اتضاف باعتبار وجودات الموجودات الأربع
 فإن لكل موجود وجود في الخارج ووجود في الذهن ووجود في
 في العبارة ووجود في الكتابة فهو تدل على العبارة وهي علم في
 الذهن وهو على ما في الخارج **ومنه التورية والإنجيل** والتوراة
 وصحف إبراهيم وأدريس وكتب قيس السجاني وأخلف النباين
 في هاتين النقطتين يعني التوراة والإنجيل هل يدل عليهما الاشتقاق

والنصريف ام لا يدخلانها لكونها اعمى من فذهب جماعة الى الثاني
 قالوا الان هذين اللفظان اسمان غيرا لبيان كمال النور وذهب جماعة
 الى الاول فقال بعضهم التورية مشتقة من قولهم وري الزند اذ اخرج
 فظهر منه نار فلما كانت التورية فيها ضياء ونور يخرج به من الضلال
 الى الهدى كما يخرج بالنار من الظلام الى النور سمي هذا الكتاب
 بالتورية وقال بعضهم الانجيل مشتق من الخجل وهو التورية ومنه
 العيون الانجيل اسماء وسمى الانجيل بذلك لان فيه نور سعة لم
 يكن في التورية اذ خلل فيه شيء كانت محرمات في التورية **تكملة**
سبحانه بها في الانزل اي القدم الذي لا اول له **قد غير حرف ولا**
صوت ثم انزلها سمي بها واما الى اللوح المحفوظ بانشارق منها فيه
 نعم الى لسان الملك يدل ان لقول رسول كريم ثم الى الرسل يدل انزل به الروح
 الامين على قلبك انزله بعلمه والمليكتين شهدون وكفى بالله
 شهيدا قال البيهقي وغيره المنزلة عليه صل الله عليه وسلم اللفظ والعن
 وان ذلك اللفظ لثني من اختراع جبريل واما ما اخذ بالتلقي الرواية
 او من اللوح المحفوظ وفي كلامه اشار الى ان كلام الله في النفس
 وهو القصة الثابتة له تعبر القائمة بذاته والكلام اللفظي وهو
 الدال على النفي يسمى كلام الله ولكن هل اطلاقه عليه ما بالاشتراك
 اللفظي والعنوي او هو حقيقة في النفي مجاز في الدال عليه
 اي لغة وان كان حقيقة شرعية فيه قال الاسعري بالاولى
 وبالثاني وقال الامام كونه متزكيا عليه المحققون
 وهو الحق والتحقيق انه من قبيل الاشتراك المعنوي وعلم كل قوله
 فن انكر ان ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى فقد كفر الان يريد
 انه ليس هو الصفة القائمة بذاته بل مدلوله ومع كونه

اللفظ الذي نفرد به جاديا لا يجوز ان يقال ان القرآن حادث جدا من
 الالهام اي الالهام القرآن النفي حادث وخوف من ان يدعى ذلك
 الى ان يقول القائل لفظ القرآن مخلوق فحصل ان المنع من
 اطلاق الخلق والحديث على ما في المصاحف والاسن والصدور
 انما هو من حيثية شرعية وهي خشية الالهام وكل لفظ
 من الكتاب او السنة دل على ما في القرآن فهو مخلوق
 محمول على اللفظ المرق لا على الكلام النفي ومع ذلك لا يجوز
 اطلاق ان القرآن مخلوق لما تقرر وما في شرعية جميع الجوامع
 لا يبرر عترة ان قولنا مخلوق لا يمنع منه مردود
 بما خرج به الثانية البحتة في طهارة الكبرى في ترجمة
 البخاري ان ذلك لا يجوز قال لا لانه قد يفهم منه القول لا حركة
 اللسان وليست اني لذلك جدي ان كلام الله غير مخلوق
 فمن قال مخلوق فقد كفر وهذا الحديث وان قال السجاني
 انه باطل من جميع طرق وقال غيره لا اصل له واخرون انه موضوع
 لكن يورده ما أخرجه بن شاهين في السنة عباي الدرداء مرفوعا
 القرآن كلام الله غير مخلوق واخرج الارمني في الشريعة عن
 بن عباس في قوله تع قرانا عربيا غير ذي عوج قال غير مخلوق
 ومثله عن علي بن ابي طالب وزين العابدين وجعفر الصادق
 وقال الاشعر بعد ان قرآن الحديث المذكور لا اصل له وبفرض
 صحته فهو كقول بن عينة والشافعي مؤول بكفردون كفر الله
 وفي الروضة انه غير كافرو وقد الشافعي كان عينة على
 كفره محمول على كذا النعجة اسم ثم كلام الله المنزلة
 عما قسم قسم قال الله لجبريل قل لا تقول الذي انت مرسل

شرف على هذا
 احذ بغير المهم

اليه ان الله يقول افعل كذا وكذا او اترك كذا ونه عن كذا ففهم
 جبريل ما قاله ربه ثم ركب لك عما الى الله عليه السلام وقال
 له ما قال ربه ولم يكن العباد ملك العباد وقسم اخر
 قال الله لجبريل اقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم هذا الكتاب
 فقرأ جبريل بكلمة الله عز وجل غير تغيير فالقرآن هو القسم الثاني
 والقسم الاول هو السنة فقد ورد ان جبريل كان ينزل بالاسنة
 كما ينزل بالقرآن واعلم ان الله تعالى لا يوصف بترك التكلم
 وقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما معناه انه ان الله
 تكلم به او سمعه الكلام القديم ثم اعاد الحكي **وراد بعض**
فيها اي في صفات البارئ سبحانه وتعالى **البقا** بالمد والمراد به
 في حق عدم الاخرية للوجود ويقال عدم اختتام الوجود
 ويقال له استمرار الوجود وعدم نزواله والدليل على ذلك قوله تعالى
 كثر عليه فان ويبقى وجه ربك كل شيء هاك الاوجه
 وقوله تعالى هو الاول والآخر والاجماع من الصبغة والتابع
 والعلامة عليه ولا يوحى عليه عدم التحال عليه القدح
 ومما اتفق عليه العقلاء ان كلما ثبت قدمه التحال عدمه
وتفاه اي نفى عدم البقاء الصفات **بعضهم** وهو القائل في حجب
 وامام الحرمين والامام الرازي واحتجوا بان البقا لو كان موجودا
 لكان باقيا بقاء ولزم التسلسل والخلاف انما هو في كون البقاء
 صفة ثبوتية زائدة عما الذات ام لا اما كونه متفرقا للوجود
 فيما لم يزل فوافق قاله النمازي **ثم هي** اي الصفات المذكورة
 وتسمى صفات المعاني كما مر ولبعضها صفات **فهي** اخرى
 تسمى معنوية وهي كونه بعد حيلها فريدا قادرا

نور

فيما لم يزل

كسيف

سيفا بصيرا فتكلمها **ليست عين الذات ولا غيرها** لما انها ليست
 عين الذات فظاهرا لو كانت عين الذات لكان كل منهما
 عين الآخر والعالم واقع بعكس ذلك وايضا يحكم العقل بالفوق
 ان العلم لا يقوم بنفسه وكذا القدرة والآرادة والذات
 قائمة بنفسها فليس شيء منها عين الذات واما انها ليست
 غيرها فلا في الغير لغة وعرفا وشرعا انها تطلق على المنفصل
 وصفات الله تعالى لا يمكن انفصالها عن ذاته تعالى ولا انفصال
 بعضها عن بعض فلا يكون مفارقة **فهو تعالى علم علم**
مريد بارادة **وهي كذا** **الى اخرها** اي الى اخر السبع فهي صفات
 رائدة على الذات قائمة بها ضرورة انه لا معنى لصفة الشيء الا ما هو
 كذلك لا كما تزعم المعتزلة من انه تعالى متكلم بكلام قائم
 بعينه مخلقه فيه بنا على ما عند من انه لا كلام الا للفظي
 المحال قيامه به تعالى ويقولون انه تعالى حي سميع بصير
 مريد قادر عالم بذاته لا يصفه زائدة عما ذاته قائمة به تعالى
 قالوا لما يلزم هذا ذلك من تعدد الله ماء وقد كملت النصارى
 باثبات ثلاثه فكيف بالسبعة والثمانية واجيب بان
 هذا لما يلزم لوجعلها غير تعالى وهي عندنا كما تقدمت
 غير كما انها ليست عينه فلا يلزم قدم الغير ولا تعدد القدح
 فان قيل المفهوم من الشيء ان لم يكن هو المفهوم من الآخر فهو غير
 والا فهو عينه ولا يتصور بينهما سلطة ونفي العينية والغيرية
 يتلزمهما قلنا قد قرروا الغيرية بكون الموجودين بحيث
 يمكن ان ينفكا كبينهما والعينية بايجاد المفهوم بلا ان
 اصلا الواسطة متصرة بان يكون الشيء بحيث لا يكون

يقيم

قف

قوام

مفهومه مفهوم الآخر ولا يوجد بدون كالحزب مع الكل والذات
 مع الذات وبعض الصفات مع الصفات **الآخر وكل منها**
 اي الصفات السبع **واحد بالذات** اذ لا يقتضي لغة دكل واحدة
 منها معقول ولا منقول ولا لو كان له لغة مثلا قد يرتب ان
 للمجموع موثرين على الواحد ولا يات لطبيعة امتدادية
 تنتهي كدورانية ولذا قال **ولا يتناهي** اي كل منها
 لا يتقد على احد يكون فرفقه اعلم انه **حب التعلقات**
 اي حب ما تعلقت به من المعلومات والمرات والمقدورات
 والمنوعات والمبصرات وغير ذلك من متعلقات الصفات
 فهو سبحانه يعلم المعلومات كلها بعلم واحد سميع بسمع واحد
 وهكذا قال بعض الاكابر مغيب قلوبهم فقد ورائه
 لا تتناهى ان تاثير الذرة لا يصل الى حد يمكن ان تتجاوز
 بل كل مرتبة يصل اليها تاثير الذرة يمكن وصوله الى مرتبة
 اخرى فوقها انتهم فقول الغزالي في الاحياء ليس في الامكان
 احسن مما قسمه نعم بين عبادة منافع وضروحيه وموت
 وضروحيه ولا يتم ولا اكمل ولو كان قادرا عليه ولم يتفضل
 بفعله لكان بخلاف ما قص الجود ولو لم يكن قادرا لكان
 عاجزا انتهم قال العلامة بن ابي شريك في شرح المسيرة
 ما ذكره الغزالي ذهول او غفل عما قرره في عقيدته
 وقد انكره عليه الامية في عصره وبعد كما نقله الداهي
 والحق ان المراد لا يبدع باعتبار انشاهه والافقه ورائه لا تنافي
 انتهم وللشيخ بن حجر في تفسير كلام الغزالي كلام ذكره
 في الحفة وحاصله يرجع الى ان كل كائن الى الابد لا يبدع منه

بعض

قف

كذلك

لكونه ضرورة على اكمل وجه وابدعه واعلم ان جميع الصفات السبع
 لها تعلق بالوجودات الالهية فليس لها تعلق بشيء خارج عن ذاتها
 لكنها هي التي لها حيوة كل شيء ومثلها الوجود والقدم والبقاء عند
 من عد هاتر الصفات الذاتية **واما المستحيل عليه لغة**
فاستد اد هذه الصفات اي منافقها وجوديا كان او عدميا
 وليس المراد خصوص الامر الوجودي كما هو معنى الصفة اصطلاحا
 لان الصديق اصطلاحا الامر بالوجوديات اللذان بينهما غائية
 الخلاف لا يحتاجان وقد ير تفان كالسواد والياض وهذا
 المعنى لا يظهر في ما ذكره هنا فيستحيل عليه لغة العدم
 وهو ضد الوجود والحدوث وهو ضد القدم وطوال العدم
 بعد ان وجب وجوده وهو ضد البقاء فلا يحق له كنه فانا لان
 ما ثبت قدمه استحال عدمه وان لا يكون واحدا بان يكون
 مركبا في ذات او يكون في صفات تعدد نوع واحد
 كقدرتين وارادتين وهكذا او يكون معه في الوجود
 موثر وان يكون عاجزا او جاهلا فهذا كلها مستحيلة في حقه لغة
 كالنور الذي هو ضد الحيوة والقيم والحسن والعبي وغير ذلك
 مما ينافي الكمال **وكذا** يستحيل عليه **كل وصف يليق به**
 كالخبر بمعنى كثرة الاحزاء والصغر بمعنى قلته والوصف
 بالاعراض في الافعال والاضطراب فليس فعله كاجاد زيد
 مثلا لغرض من الاعراض تبعثه على ذلك فلا ينافي في الحكمة
 والالكان عشا وهو مستحيل في حقه فالغرض هو المصلحة التي
 تستلزم علم الحكيم او الفعل العلة الغائية التي تحل الفاعل
 على الفعل قال بعضهم ولا يكر الا شرعية جواز التعليل
 والحكمة وانما يكررون الوجوب ومراده بجواز التعليل
 كما قال المبدع لا هذا ذكر الحكمة في اجاز

جميع

فهي م

ذلك **فهي سبجانه ليس محورها** **والعرض** لا يخفى لانه منزلة
عن الحدوث وهذه حادثة لا يثبتها العالم لان الشيء اما ان يقوم بذاته
او لا الثاني العرض والاول اما ان يكون مركبا او لا الاول
الجسم والثاني الجوهر فالجوهر عند المتكلمين الحز والذو لا يتجزى
اي الذي لا يقبل التجزى فعلا ولا وهما ولا فرضا بالاعتدال وهو
الذي يتركب الجسم منه واقلة جزان عند جمهورهم وقد يطلق
الجوهر على ما ليس بعرض ومعنى قيام الجوهر بداته عند هم
انه يحل نفسه اي بان يكون محرم غير تابع لتجزى غيره
ومعنى قيام العرض بغيره ان تجزى بغيره اي بان يكون
تابع لتجزى غيره **والمختصا بجهة** من الجهات التي
تحتوي عليه جهة باجماع اهل السنة والجماعة ولم يخالف
في تحالها عليه احد قال الامام ابو حنيفة لم يجز قط
في الشرع على الساذبي التصرع لفظ الجهة فالجهة
منفية لفظا ومعنى بالاجماع انتهى فانقله عيان من
الحديثين والفقهاء على الجهة معناه انها وردت موهما ببول
كناية الاستواء بالاستيلاء واية يخافون ربهم من فوقهم
اما ان يقول يقول السلف ومنه قول اعرصت تسمى فوق
الله اعلم بحقيقتها فيؤمن بها كما وردت او نزول
بالفهر كناية وهو القائم فوق عبادة وقول الالهية
السود الرسول الله صلى الله عليه وسلم لما سألها بقوله ابن الله فاشا
الى السماء قال السيد الشريف المعنى انه استكشفها
عما ظن انها معتقدة له من الالهيية في الالهية
فلما اشارت علم انها ليست وثنية فخلص الله عنهم اشارت
علم انها ارادت خالق السماء وحكم بما فيها انها وما نقل عن

يرتكب

بعض الخبايا مما يقتضي التبيين والجهة الحسية انما هو مركب
وليس من هذه اهامة في شيء قال الشيخ الصوفي ابو عثمان
الغري كنت اعتقد شيئا من حديث الجهة فلما قدمت
بعد اذ رآل عن قلبي ذلك فكنت الى اصحابنا ان اسلمت حديثا
قالا العرب عبد السلام ولا يكفر معتقد الجهة لكن قلده بعضهم
النووي لكونه من العامة وابن ابي حمزة فبعضهم فيها وفصل
بعضهم فقال ان اعتقد جهة العلوم يكفر لان جهة العلوم
شرف ورفعة في الجهة وان اعتقد جهة السفلى كفر لان
جهة السفلى فيها خسة ودناءة **تبيين الجهة بكسر الحاء**
بمعنى الوجه وهو كل مكان يستقبل الجهات عند المتكلمين
امورا اعتبارية قابلة للتبدل والتغير يتبدل ويتغير تحت
ما يضاف اليها **ولا** محتويا عليه لما كان قائما ولا زمان
وهو لان علم ما عليه كان **والاستقرار على مكان** وهو عند المتكلمين
الفرع المتقوم الذي يشغله الجسم وينفذ فيه على العادة لوجود
تغافلته قال البدر الاهدل والخلاف في المكان بين الحشوية
والمحسنة والاشعرية فالحشوية والمحسنة انه تعالى على العرش
والعرش مكان وهو جالس عليه وقالت النجاشية انه بكل مكان من غير حلول
والاجمية وقالت الاشعرية كان ولا مكان فخلق العرش والعرش
فلم ينج الى مكان وهو بعد خلق المكان كما كان قبل ان يخلق فلم
يمكن فيه **لا شريك له** في الوهية ولا في فعله افعاله بل هو الذي
اخترع الاشياء على غير مثال سبق **والنظير** له في صفاته واما قوله
فتبارك الله احسن الخالقين فليس المراد المشاركة في اصل الخلق بل في
الصورة المصورة اما اصل الخلق فليس الا الله ولكن تاخذ من نفي
المشاركة في الصفات رد قول المعتزلة بخلق الافعال لقوله تعالى

تعم

والله خلقكم وما تعلمون اي وعلمكم بانه على ان ما مصدر رتبة
ولا وزير ولا ظهير له نعمة في افعاله والوزير هو العزيز
 على الامور ومثله الظهير **ليس كمثله شيء** بزيادة الكاف
 لانه نعمة لا مثل له والتحقيق انها غير مائلة والمثل بمعنى الصفة
 كتوكيد كقول المثل اي الوصف الاعلى او المثل كالمثل في قولهم
 مثلك لا يخل اي انت لا يخل فلا يراد به غير ما اضيف اليه
 وهذا النوع من الكناية التي هي ابلغ من التصرع لتضمنها اثبات
 الشيء بدليله كما هو مقرر في محله فيكون المعنى ليس كغيره شيء
 وعن الزمخشري انهم اذا قصدوا المبالغة في اثبات الشيء اوردوه
 نفيه عنه اشتقوا او نفوا عنه مثله فاذا اتفق ملاحظا مثله
 فعنه اولى **وهو السمع البصير** لما يقال ويصرف صدر
 اليه رد على المشبهة ونحوها راد على المعطلة كما هو ظاهر
وما ورد في الكتاب والثقة من صفاته نعمة غير مثلك
 اي لا يقابله نعمة فتعتقد بثبوت حقيقته له وما ورد فيهما
مشكلا اي غير لائق به نعمة كالمعنى على العرش لثروتي وبنيت وجه
 ربك والجلال والاكرام ولتضع على عيني يد الله فوق ايديهم
 وقوله صلى الله عليه وسلم ان قلوب بني ادم بين اصبعين من
 اصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء وان الله يسطر
 يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويسطر يده بالنهار ليتوب
 مسيء الليل حتى تظلم الشمس من مغربها رواها مسلم
 وقوله صلى الله عليه وسلم لمن ضرب عبده فنهاه ان الله
 خلق ادم على صورته وقوله ينزل ربنا كل ليلة
 الى سماء الدنيا حتى يبقى ثلث الليل الاخر

الحديث اخرجهما الشيخان **موجب على الايمان بخلقهم والتزيم**
عن حقيقته اي يعتقد بثبوت ذلك له نعمة مع التزيم عن
 حقيقته ولو عبر للصنف بذلك كان اولى لان الايمان بظاهره
 هو حقيقته **ثم** بعد التزيم عما حقيقته **نصوص** **معناه** **النعمة**
كما هو مذهب السلف وهم من كانوا قبل الجسامة وقيل القرون
 الثلاثة الصحابة والتابعون واتباع السلف **وهو** مذهب السلف
سلف لما فيه من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له نعمة
او تزويده اي تحمله على خلاف ظاهره مع بيان المراد **كالوجه**
 في قوله نعمة وبنيت وجه ربك فانه يؤول **بالدات** اي يبقى
 ذاته **واليد** في قوله نعمة يد الله فوق ايديهم فانها تؤول
بالقدرة والعين في قوله نعمة ولتضع على عيني باليد
 والاستواء بالاستيلاء والحد يثنى الاولين بالنهاية باب التمثيل فالمراد
 من الاول ان قلوب العباد كلها بالنسبة الى قدرته نعمة بانه يصير
 يعرفه كيف يشاء كما يقاب الواحد من عباده اليسير **بشيء**
 اصبعين من اصابعه والمراد من الشيء ان الله نعمة يقبل التوبة
 في الليل والنهار الى طلوع الشمس من مغربها فلا يرد ثباتها
 كما يسطر الواحد من عباده لا يرد للعطا فلا يرد سائلا والى نزول
 الى السماء الدنيا بنزول امره والمراد بالصورة الصورة من سمع
 وبصر وعلم وجودة فهو على صفته في الجملة **وان**
 كانت صفته نعمة قد يثبت وصفه الانسان حادثا
 وهذه ابناء على ان الصنعة لله نعمة والافق قد قيل ان الصنعة للعباد
 المصروب **كما هو مذهب الخلف** من الامة وهم من بعد الجسامة

وقيل من بعد التزويث الثلاثة **وهو** اي مذهب الخلف **اعلم** واحكم
 لما فيه من صريح الايضاح والرد على الخصوم وهذا
 المذهب هو الارح **فصل** في بيان ما يجوز
 في حق موانع **وهو** ما يصح في العقل وجوده تارة
 وغدوة اخرى **ويجب حرم العقدة** اصله ضم جسم الى جسم
 ثم استعمل فيما يصح المراد عليه بقلبه فصار حقيقة عرفية ايضا
 مصدر امن بمعنى رجع **بان العالم** بفتح اللام **وهو ما سوى**
الله تعالى حادث اي واحد بعد ان لم يكن من العرش الى
 العرش والدليل على حدوثه قوله تعالى الله خالق كل شيء
 وايضا العالم اعيان واعراض فالاعراض يدرك حدوث
 بعضها بالمساهدة في الانفس كاتقلاب النطفة علقته ثم
 مضغته ثم لحمها ودمها وفي الافاق كالحركة والركون
 والضوء بعد الظلمة وسائر ما يشاهد من احوال الافلاك
 والعناصر والحيوان والنبات وبعضها بالليل وهو طربان
 العدم فان العدم ينافي القدم **له محدث** ضرورة ان كل حادث
 لابد له من صانع حكيم متصرف بالصفات **وهو** اي محدث
 العالم **الله الواحد القديم** لانه سبحانه لو كان حادثا لزم التسلسل
 وهو محال **الذي لم يزل** قديما ماضيا ولا يزال **حيما سياتي** **وحده** ولا
مكان كما قاله ولم يكن له قبله **ولا زمان** لانه خالق الزمان
 والامكان فليس مقتضى سبحانه ان يكون في زمان مستغن عن
 كل ما عداه ومقتضى اليه ما سواه والزمان عند المتكلمين عبارة
 عن متخدد معلوم يقدر به موجود موهوم كاتيك عند طلوع
 الشمس فطلوعها معلوم والمجيء موهوم فاذا قرن بذلك المعلوم

قف
 على بيان ما
 في حق موانع

الايهام **احد** الله على غاية الاحكام **بلا احتياج** منه سبحانه
 اليه اصلا لانه الغني المطلق **وهو** كان كذلك لا حاجة
 له الى شيء **ولو شاء** **العدم** احداثه **ما احداثه** اذ هو القادر على الخلق
فقال لما يريد لا يتعاطى عليه ممكن مما قال الله تعالى
 امرنا اني اذ اردناه ان نزل له كن فيكون فيستحيل عجزه عن
 كل ما اراده من كل ممكن **واعلم** ان القدرة تفعل للضدين
 لكن على سبيل البدل كما اعلمه الشيخ بن حجر في التحفة
 والتعريف واقر عليه بن علان في شرحه **لا اله الا الله** غير ممكن
خالق افعال العباد خيرها وشرها لقوله نعم والله خلقكم
 وما تعملون بناء على ان ما مصدرية فيقول الفعل بعد هذا
 بمصدر والتقدير والله خلقكم وعملكم ولتقر نعم انا كائني
 خلقتكم بقدر وقول نعم خلق كل شيء فقدره تقديرا وفي ذلك
 رد على المعتزلة في قولهم ان العبد يخلق افعاله بنفسه الاختيارية
 بقدر خلقه الله فيه واما الافعال الاضطرارية **فالحركة** المبررة
 فهي مخلوقة لله تعالى اتفاقا واللب الذي ذكره الاشعري
 مباشرة العبد **اسباب** يجريها الله على يديه فتب الى العبد
 وهما انها منه لتبسه في الظاهر بها فهي محال **لا حقيقة** والخلق
 في الحقيقة لله تعالى وتقديره له عليها جازم لا يتوذي على
 الامر الاختياري الذي هو ابتكاره التلبس بها اعني المعصية
 على غيرها وورد ذلك مذهب الجبرية وهو انه لا فعل للعبد
 اصلا الا محال ولا حقيقة هذا ومع ان الدغل حين وشره والادب
 ان لا يرب اليه نعم الا الحسن فينب الخيرة ادبا والشر للنفس كسبا
 وان كان الكل منسوب الى الله عز وجل ايجادا وخلقيا وما تقر علم
 بطلان دعوى ان شيئا يؤثر بطبيعته او بقوة **فيه**

قف

لله

فن اعتقد ان الاسباب العادية كالنار والسكين والاكل والشرب
 تؤثر في مسابقتها كالحرق والقطع والشح والري بطبعها
 وذاتها فهو كافر بالاجماع او بقوله خلتها الله فيها في كفره
 قولان اصحهما انه ليس بكافر بل فاسق مبتدع وهو اعتقد
 ان التور هو الله وجعل بين الرب والمسابات تلازم عادية
 بحيث يصح تخطيها فهو الموصي الناجي ان شاء الله **ما شاء كان**
وما لا يشاء فلا يكون فلا يقع في غير مشيئة ولا رادته
 وهي خير ما شئت كان وما لم تشا لا يكون وقال الله وربيك
 يخاف ما بينا ويخاف ما كان لهم الخيرة وعلى هذا جمع اهل الحديث
 كما قال ابو محمد بن قتيبة **شيء على الطاعة** وهي ما يتقرب
 بها اليه نعمة **ففضل** منه اي عن اختيار لا عن اجاب عليه
 فليست الاثابة لازمة مستحقة عليه بحيث يندب به
 تركها وذلك لان طاعات العبد وان كثرت فلا تنفي شكر
 بعض ما انعم الله به عليه فكيف يتصور استحقاقه عوضا عليها
وبعاقب سمي ان عبادة **على المعصية عدا** اي لاظهار
 لان الكل خلقه ان الله لا يظلم الناس شيئا ومعنى الثواب
 الصالح النفع الى العبد على طريق الجزاء ومعنى العقاب ايصال
 الى المكلف على طريق الجزاء وهو متجتم في الشرك ومتوقف في غير
 من المعاصي على انتفاء العترة لا خباثة نعمة بذلك وقال بعضهم
 وهم معتزلة البصرة يجب عليه الثواب على الطاعة والعقاب
 على المعصية الكثيرة ونحوهم قال الخوارج **بغير ما يشاء** من
 المعاصي **غير الشرك** بدليل ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
 ما دون ذلك لمن يشاء وهذا يخص لعقوبات العقوبات
وله اثابة العاين لانه المالك وقد قال في حق خواتمه

قوليكم يبدل الله سيئاتهم حسنات وله **تعذيب المطيع** لكن لم
 يقع منه ذلك لاخباره باثابة المطيع وعذاب العاصي ولا انه
 لا يجوز عليه شرعا اخلاف الوعد لانه سنة وهو مستحيل عليه
 نعمة واما الوعد فيجوز الخلف فيه لانه كرم وفضل وله نعمة
 ايلام الاطفال والدواب في الاخرة لكن لا يقع اذ لم يرد ايلامها
 في غير قصاصين والاصل عدمه اما التصاص فقال صلى الله عليه وسلم
 لتودن الحقوق الى اهلها يوم القيمة حتى يتا دلتا الجحما من
 الساة القرنا رواه مسلم وقال يقتض الخلق بعضهم من بعض
 حتى للجحما القرنا حتى الذرة في الآخرة رواه احمد بن حنبل
 واما في الدنيا فمختل شاهد ما يستل من لاذب له كالاطفال
 والدواب وذلك عدل منه سبحانه يتصرف في ملكه كيف يريد
 ولا يستعمل **وصفة تعذيب الظلم** بدليل ولا يظلم ربك احدا
 ولان الظلم المتصرف في ملك الغير وهو نعمة ما الكلف شيء
 على الاطلاق فلا ظلم في التعذيب للمطيع وكما في الايلام لغير المكلف
 وقع **واجب عليه** تعالى من فعل او ترك لانه نعمة
 فاعل بالاختيار ولو وجب عليه فعل او ترك لما كان مختارا لان
 المختار هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك واما الايات والاحاديث
 الدالة على الوجوب عليه كقوله نعمة وما زاد الله في الارض الا على
 الدرر وفيه وقوله نعمة وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله صلى الله عليه وسلم
 فيما رواه البخاري انه يري ما حق العباد على الله فمحمولة على ان
 المراد بها الوعد المتأكد الذي لا يتركه نعمة تنفذا وحاشا
 وذهب المعتزلة الى انه يجب على الله نعمة خسة منها الاولى
 اللطف وفتره يرب العبد الى الطاعة وسعد عن المعصية
 وقال بعضهم هو ما يختار عنده المكلف الطاعة فعلا وتركه

فان اوجب الفعل سمي توقيفا وان اوجب الترك سمي عسما
 وقال اهل السنة ان الله لطيف لو فعله بالكفار لآمنوا
 ولكن لا يفعل عادة وهو في فعله متفضل وفي تركه
 عادل وعرفه اصحابنا بان ما يقع عنده صلاح العبد خيرا
 ايم صلاح اخرته بان يبع منه الطاعات دون العاصي الثاني
 الاصل اي الانعزال للعبد في الدنيا ورد بانه لو وجب عليه
 الاصل لما خلق الكافر وسما اذا انضم اليه كثر فتر وعاه
 كجدام وجمي ونحوهما فان الاصل له ان لا يخلقه لئلا يكون
 معذبا في الدارين وقد خلت بحانه حكمة لا يعلمها
 الا هو لا يبال عما يفعل **قال** الشهدا يقتلاني ولعمري
 ان مفارده الاصل اعني وجوب الاصل بل اكثر اصول العتزة
 ان مفارده ان يخفى **لعمري** لنمور نظره عن المعارف الالهية
 اظهر من ان يخفى على الشاهد في طباعهم وغايتهم
 وروح قيايس الغائب على الشاهد في طباعهم وغايتهم
 في ذلك ان تركه الاصل يكون تجلا وسما اي وكلاهما
 محال عليه بغيره وجوابه ان منع ما يكون حق المانع يكون
 محال عليه بغيره **وقال** السنوسي لو وجب فعل الاصل كما تقول
 محض عدل الله وقال السنوسي لو وجب فعل الاصل كما تقول
 المعتزلة لهداهم في الصواب في عتايدهم ولما تركهم في عماهم
 بترددون **الثالث** العوض على الاطلاق **زعمت**
 المعتزلة ان الالم اذا وقع جز السيئة لم يجب عليه عرضه
 والا فان كان الالم من الله وجب العوض وان كان من
 مكلف اخر فان كان له حسنة اخلا منها واعطى المحامي
 عليه والاوجب على الله اما صرف المولى عن ايلامه او تقويت
 من عنده بما يوازنه واحتجوا بان لو وقع من غيرهم

سابق او عوض لاحق لكان ظلما وهو على الله محال لتزويده
 عنه **وقال** اهل السنة لا يجب على الله التعويض المذكور
 واجابوا عما استدل به المعتزلة بان الظلم هو التصرف
 في ملك الغير وهو في حقه بغير محال فانه لا يخرج عن ملكه
 شيء حتى يكون تصرفه فيه ظلما كما يشهد بذلك قوله تعالى
 قل من يملك امر الله شيء ان اراد ان يهلك للشيخ من صرهم
 وامه ومن في الارض جميعا وبدل ارضه على جواز الايلام ومن
 من غير جرم ولا عوض وقوعه كما نشاهد من انزل
 البلاء بالحيوات من الداء والعقر والحرب وحمل الاثقال
 وغير ذلك ولم يتقدم لها حرم فان قالوا انها تحشر وتجازي
 اما في الوقت واما في الجنة بان تدخلها في صورة حسنة
 يلتدبر ويترى اهل الجنة **فجواب** ان العدل لا يوجب
 ذلك فان جوزه ولم يرد به سمع لم يجز الجرم به في هذا النظر
 فان حشر البهائم مقطوع به في قوله تعالى ثم الى ربهم
 يحشرون وثبت القضاء بينهما بالاحاديث الصحيحة
 كما رواه مسلم واحمر فاذا ثبت الحشر بالقاطع والقصاص
 بالاحاد الهي حجة والعدل بحجة فلا وجه لرد الاله نقل عن
 بن عباس اما المراد بالحشر هنا الموت فان صح عنه
 وكان كذلك في نفس الامر فقد يرتفع النظر ذكره
 التماري واخره الجرمي ثم هذا بالنسبة الى الاقتصاص من
 بعضها واما بالنسبة الى العوض على الذبح وانواع الايلام
 المأذون فيها شرعا كالحرث والحمل فلم يرد فيه شيء

قفر

والاصل عدمه فلا يجوز الحزم باعتقاده بلا موجب والراجح عقابه على ارتكابه
 الكبائر لمن مات قبل التوبة اوجبه المعتزلة وقالوا كالحنفية
 لا يجوز الغفر عنه عقلا لانه اغتراب الكفر والمعاصي وقال اهل
 السنة العقاب حقه فله اسقاطه بل يجزى اذ ليس في استغفاره
 تنوع ولا في اسقاطه ضرر الا الكفر فان العقل جوت العقوب عنه
 لكن ورد الشئ بمنعه والخامس الثواب المطيع اوجبه المعتزلة
 ورد ذلك اهل السنة **قال بعض** شرع العقوبة ما معنى
 وجوبه على الله اذ ليس معناه استحقاق الذم والعقاب
 كما هو ظاهر والزم صدوره عنه بحيث لا يترك من الترتك
 لانه ينافي الاختيار واضطر المتأخرون الى ان معناه انه يفعل
 البتة ولا يتركه وان كان الترتك جائزا **سرق** **منا**
ويحرم من شاة بدليل ان الله هو الرزاق بمعنى انه لا رزاق
 غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزاق بتعجب ليس سرق نفسه
 او لا تعجب قال الله هو الرزاق له **والرزق** بمعنى الرزق عندنا
ما يتفق في الترخي في غير **ولو كان حراما** وقالت
 المعتزلة لا يكون الاحكام فله من ان المتخذي طول عمره بالحرام
 لم يرقه الله وهو مخالف لقوله تعالى وما من دابة في الارض
 الا عنده رزق ولا يترك سبحانه ما اخبر به **وسيد** اي بقدرته
سبحانه الهداية والاضلال فهو خالق الاهتداء واي الايمان
 في الهدى والاضلال وهو الكفر في الكافر قال الله دعوا
 في الله ليجعلكم امة واحدة ولكن يضلل من يشاء ويهدي من
 يشاء وقال تعالى من يشاء الله يضلله ومن يشاء يجعله على صراط
 مستقيم وزعمت المعتزلة ان العبد يهدي نفسه وضلها بما عايناه
 انه خالق نفسه **والسعيد من كتب في الآلة** اي في العلم القديم **سعيد**
 بان علمه في موته موثقا وان كان كما قرأ قيل فهو في حال كفر

تنت
به

فعل

سعيد

سعيد بخير خاتمته **والسني عكسه** اي عكس السعيد وهو
 كونه الله في الآلة شقيان علم موته على الكفر ثم ماتت منهما
 او من غيرهما في الآلة فهو ثابت لا يتبدل بخلاف ما كتب في غيره
 كاللوح المحفوظ وصحف الملائكة فانه قد يتبدل قاله بعض
 ما يشاؤيت وعند ام الكتاب اي اصله الذي لا يغير منه شيء كما
 قاله بن عباس وغيره **براه نعه** بالعين المصرية روت لا بد
 بدالة نعه **المؤمنون** من الانس والجن والمليكة وكذا المؤمنين
 كما قال السوطي والذ فيه وفي فتاوى بن حجر المكي واختلفوا
 في نسيان هذه الامة فقيل لا يرسن الله نعه في الجنة لا يرسن مقصود
 في الحيا ولم يرد التصريح بروتين وقيل يرسن لعدم النصوص
 وقيل يرسن في مثل ايام اربعاء ذالت كانت في الدنيا كيوم الجمعة
 فان التجلي قمر غام واخبره الدارقطني حديث اذا كان يوم الجمعة
 القيمة راي المؤمنون رايهم رجل وفيه ويراها للمؤمنات
 يوم الفطر والاضحى واما في الموقن فانهم يرسن بل قال جمع الزمان
 تحصل فيه المنافقين **اي في الاخرة** لقوله تعالى وجوه يومئذ
 فاضرة اليهم بانظاره المخصص لقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يومئذ
 لا يدركه الا بالبين ان المراد بالابصار ادراك مطلق الروية واما ادراكنا
 ان الادراك هو الاحاطة بالرأي فلا يخص لان الابصار لا تخطئه نعه
 كما تخطي بغيره وهي في الخبر اذا دخل اهل الجنة الجنة يتوهم الله تبارك
 ونعه تريدون شيئا انزيبكم فيقولون الم يتبين وقوهنا الم تدخلنا
 الجنة وتخرجنا من النار فكيف الحجاب في اعطوا شيئا احب اليهم
 من النظر الى وجه ربهم نعه وفي رواية ثم تلي هذه الآية
 للذين احسن الحسنى وزيادة فالحسنى الجنة والزيادة النظر اليه نعه
 ومحل النظر الجنة بلا خلاف في اهلها في مثل يوم الجمعة

١٥

والعيد ويراهم خواصهم كل يوم بكثرة وعشا وبعضهم لا يزال
 مسترا في اليهود واما في عرصات القيمة كالوقوف فالحي وقوعها
 ايضا ثبت ذلك في السنة **كرامة لهم** اي للمؤمن وتقوية
 للمعرفة الحاصلة لهم في الدنيا فان كان سراجا بخلاف الكافرين
 والمناقض فلا يروونه تع على الاصح لقوله تع كلما اذهم عن ربهم
 يومئذ يحولون ولا يرواه لسوا من اهل الاكرام والتشريف وقيل يروونه
 ثم يحولون فيكون **الحج** عليهم ثم ان معنى الرواية في حق
 تع انه ينكشف لهم انكشافا تاما **من غير ممانعة** اي يروونه رؤية
 منزهة عن تقلب القلة يميناً وشمالاً **ولامقابلة** لان المقابلة تتوقف
 على كونهم في جهة وهو منزه عن الجهة بل يروونه باذراك تحلته
 الله لهم يدركونه مالم يسي في جهة كما خلق في قلوب العارفين
 في الدنيا العلم بالشيء جهة ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة
 اعمى والمقالة شجرة العجوة التي تجمع السواد والبياض **والحق**
 ضد الباطل اي الثابت عقلاً **جوار رؤية في الدنيا** لا في سحابة
 موجود وكل موجود تجر رؤيته ولا يراه لو كانت مستحجة
 عقلاً ما سالها موسى عليه الصلاة والسلام **لا وقوعها** قانه لم
 يتفق وقوعها في اليقظة لاحد **البناء** محرابها **صالح**
فقد يعني رايه اي بعينه **الشجيت ليلة العراج** على
 المختار عند الجهور وهي ليلة الاكرا بكسلة الشرف بقطة فرق
 البراق من مكة الى بيت المقدس ثم الى السموات السبع الى مقادير
 ثم الى حيث شاء الله حتى وصل الى قابض سين او ادنى **والاصح**
اي اي رؤيته تع **في المنام** **ممكنة** بل نقل النووي في شرح
 مسلم عن عياض اتفاق العلماء على جوار رؤية الله تع
 في المنام وصحة رواه روي بصفة لا يليق بحاله من

صفاة الاحسام لان المراءى غير ذاتة تع وقد ذكر وقوعها في المنام
 لكثير من الشلف والخلف منهم الامام احمد والسيوطي وعلى ذلك
 المعبرون للرؤيا **فصل في بيان ما يجب للملكة والرسل**
وما يجوز ويستحيل عليهم **وجب الخبز ما يفي بان الله تع ملكة**
 لدخولهم فيما علم بالضرورة من محيى الرسول به واستفادهم من الولاية
 وهي الرسالة واختلف في حقيقتهم فذهب الحكماء وطائفة من الصوفية
 منهم ابو حامد الغزالي الى انهم جواهر مجردة مخالفة للنفوس الناطقة
 واكثر المتكلمين على انهم اجسام لطيفة مركبة من العناصر **والاربع**
الاربع لكن غلب عليها النور فطنت وتشكلت بالاشكال
 المختلفة وقدرت على الاعمال الى لا يطيقها غيرهم وكملت **وعملا**
 ولا يوصفون بذكورة ولا انوثة ولا ياكلون ولا يشربون
 ولا يتكلمون طعمهم وشربهم السبع وبهم من الكثرة ما لا تحيط
 بها الا خالقهم وكثرون يوم القيمة ويدخلون الجنة مع صالح العباد
 ولكن لا نعجم لهم فيها وانما هم خدم لاهلها اي بدليل ما روي عن سعيد
 بن جبير في تفسير قوله تع والمملكة يدخلون عليهم من كل باب
 قال يدخلون عليهم على مقدار كل يوم من ايام الدنيا ثلاث مرات
 معهم التحف من الله تع وعزائى قال يقوم على كل باب سبعون
 الغافر للملكة مع كل ملك هدية من الرزق ليس مع صاحبها
 مثلاً فتوات الملكة على هذا في الجنة انها يكون برفع التكليف
 عنهم بل لهم لسوا من اهل المطاعم والمشارب والمنكح حتى يردوا من
 بني آدم قال بعضهم ونعقب الشيخ بن حجر **لانه** لا مانع لهم
 من ان يكون لهم مع ذلك منزلة او من ايا اعدت لهم في الجنة
 لا يبلغها عقولنا فان الله تع يقول اعدت لعبادي الصالحين
 ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر

قفع عليها
 ما يجب للملكة
 والرسول الخ

طحا
 ٢٠

بل من اعظم النعم رؤيتهم لله تعالى في الجنة فانه لا نعيم فوقها **ذوي**
 اي اصحاب **اجنة مثنى وثلاث ورباع** كما اخبرنا
 سبحانه في حكم كتابه وهي معدولة عن اثنين اثنين
 وثلاث ثلاث واربع اربعة ولم ترد خصوصية الاعداد ونحوها
 لانه صلى الله عليه وسلم رآه جبريل على صورته **قدس**
 الافق له سماية جناح وفي غالب الاحوال كان يتمثل في صورة
 دحية الكلبي **لا يفترق** اي لا ينامون ولا يتوانون **عن**
عبادة وفي ما امروا به وسخروا له الطاقات قال الله عز وجل
 يستحون الليل والنهار لا يفترون **لا يعصون امر** اصلا وقصة
 هارون وماروت ثابتة وهي ابتلاء لله تعالى عما يفعل
وافضلهم جبريل كما في حديث رواه الطبراني وقيل افضلهم
 اسرافيل لقيل ليحيى جبريل الوحي عنه ويؤيده قول ابن حجر
 في فتاويه وافضل الملائكة جبريل واسرافيل وتعارضت
 الاخبار في افضلها واكثرها يد على فضلية اسرافيل
 انتبه لكذا ما جرح عليه الصنف هو الذي جرح به بن عبد الحق البستي
 وغيره وهو المعتمد لان الله اشبه عليه في القرآن عالم بين به على غير
 من الملائكة **ويجب** ايضا ان يختم **ان له نعمة انبياء** جمع نبي
 فعيل بمعنى مفعول من النبوة وهي الارتقاء لا الرفعة او البناء
 اي الخبر وهو انسان ذكره عند الجوهري معصوم من ذنوبه
 اب وخناام ومن منكره عي وبرص وخدام ومن قلة مروة ومن
 دناءة صنعة كجامة اوحى اليه بشيء ولم يور بتبليغه فان امر
 بتبليغه فرسول ايضا والنبوة كالرسالة قول الله تعبد من عبادة
 انت نبي اورسولي ولامه ان رسالة الرسول افضل من نبوته

صح انهم

فقا

سليم

خلاقا لابن عبد السلام **اصطفا** اي اختارهم واختلصهم
من البشر اي من بني آدم فلا يبا ملك ولا جنان او شهيد
 المليك والجن رسلا في قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا
 وقوله تعالى يا معشر الجن والانس اياكم رسلكم
 انما هو في الملائكة بالنسبة الى الانبياء لانهم وسائط بينهم
 وبين الله قال تعالى وما كان لبرهان يكلم الله الا وحيدا او
 وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء ورسالة الجن
 الانبياء الى قومهم لقوله تعالى اوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فتاوى الايات فهم رسلا الانبياء لارسال الحق سبحانه **واختار**
 اي الله **منهم** اي من الانبياء **رسلا** فضلا من سبحانه فهو من
 جملة افعاله الله الخائفة خلاقا للمخزلة في قولهم ان يعظم واجبة
نعم قال الشرح الارشاد واجبة لا بمعنى الوجوب
 على الله تعالى بل بمعنى ان الحكمة تقتضيه لما فيه من المصلحة والحكمة
 انهم قال بن حجر في التلخيص والفتاوى ومع خبر ان عدد الانبياء مائة
 الف واربعه وخمسون الف اذ في التلخيص وخبر ان عدد الرسل
 ثلاث مائة وخمسة عشر انهم واعتز من تصحيحه للحديث
 واحسن ما يجب به **عنه** انه اراد الهيبة لغيره وان الامام
 احمد رحمه في مسنده وقد قال السوطي في كتابه جمع الجوامع
 وكل ما كان في مسنده من مقبول فان الضعيف الذي
 فيه يقرب من الحسن ولعل اصل ما قاله من كلام الحافظ بن حجر
 فانه قال في كتابه تحصيل المنفعة في روايد الكتب الاربعه
 الحق في مسنده ان غالب احاديثه جياذ والضعاف انما
 يذكروها المتابعات واما الغرائب والافراد فانه اخرجه

قوله

ثم صار يضرب عليها وبقى منها بعدة بقية وقد ادعى قوم ان فيه
 احاديث موضوعات وتتبع شيخنا ابو الفضل من كلام من
 الجوزي في الموضوعات ما يلحق به فكملة نحو **عشرين**
 ثم بقية كلام من الجوزي فيها حديثا حديثا فظهر ان غالبها
 جيلاد وانما لا يثبت القطع في شيء منها بالوضع بل ولا الحكم بكون
 واحد منها موضوعا الا الفرقة النادرة مع الاحتمال القوي في دفع
 ذلك انتهى والمذكور في القرآن باسمه العلم **ثالث**
عشرون **ابدهم** اي قوام **بالعجرات** جمع معجزة
 وفي الامم الخارق للعادة المقرون بالتحدي القائم مقام قول
 الله تعالى صدق عبي هذا **ارسلنا اليهم الباهرة** اي الغالبة
 فلا يقدر احد على معارضتها **ومنها** اي من المعجزات
الكتب المنزلة على الرسل وجميعها مائة واربع **فهمون**
 صحيفة انزلت على شيث وثلاثون على ادريس وعيسى على ادم
 وعيسى على ابراهيم والتوراة على موسى والانجيل على عيسى
 والابور على داود والفرقان على محمد **قال بعضهم** الحفاسم
 لما تبدل سريعا والكتاب لما ثبت ويدوم والالواح لما يدوم وقيل
 وفيه نظرفان قد قيل في قوله تعالى وكتبنا له في الالواح ان الذي
 كتب فيها هو التوراة فان قلنا ان الكتب غيرها وان موسى
 لما القاها ارتفعت كلها ارتفع النظر لكن في السواوي انه
 بقي منها لوح فيه المواعظ والاحكام وافاد السوطي ان الزبور مائة
 وخمسون سورة ما بين قصار وطوال فالطويلة منه قد خربت
 والقصيرة قد رسمت النصر ونحوها قال وعندي نسخة
 نسخته وقد رأت في سورة منه ما ذكره الله تعالى في قوله
 ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي

انما
 من المعجزات
 التي لا تحصى

الصالحون وقد كنت اردت ان اكتب عليها شرحا فلم يطهر لي جوائز
 ذلك والكثير منه مروي بالاسناد في كتب الائمة عن وهب
 وغيره ككتاب الزهد لاصحابه واخلت لابي نعم وغيرهما
 وهذه اقد يصلح منها الكتابة شرح عليه لكنه لا يستحق
 دليلا قويا فالاول تركه انتهى **ثانية** اعمار القرآن امر مجمع
 عليه قال بعد قل لبي اجمعت الاشخ والجن على ان يبق الجمل هذا
 القرآن لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا **واما**
 بقية الكتب المنزلة قتال بن يحيى سائر كتب الله تعالى لا يحجان
 فيها من حيث النظم والتأليف لان الشتم لا يفي بذلك بخلاف
 الاخبار بالغيوب فان الكل جميعا مستترك فيه ولكون
 الشتم كذلك كان كل ما في القرآن حكاية عنهم انما هو حكايته
 بمعن الفاظهم انتهى **ثاني** اي الكتب يعني ما تضمنته **حق**
 اي امرها ثبت وصدق **ثاني** قال بعد لا ياتيه الباطل بيزيد
 ولا من خلفه وقال بعد وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين
 من الذين كذبوا بالباطل ليدحضوا به الحق **قال**
 السعد الصدق شاع في الاقوال خاصة فيقابلة الكذب
 بخلاف الحق فانه الحكم المطابق للواقع وطه يطلق على الاقوال
 والعقائد والاديان والملاهي **ويقابلة الباطل انتهى وجب**
في حتم الصدق اي كون جميع ما يدعى عن الله موافقا في نفس
 الامر لما قالوا لانهم لو لم يصدقوا لزم الكذب في حبه تعالى
 لصدق بقية بقية لهم بالعجزة والصدق الكاذب كذب وهو
 محال في حقه تعالى فلهذا هو عدم صدقهم محال فاذا استحال عدم
 صدقهم وجب صدقهم وهو المطلوب **والامانة** وهي ضد
 الخيانة او يقال الامانة الاتيان بالشيء كجميع توابعه ولا عطف

قبيح عظم هذا
 الشبه

ويجاء ذكره

ما بعد هاهنا عليها من عطف الرديف ويحتمل انها اعم لانها تعمهم
 وغيرهم بخلافه **والتبليغ** جميع ما رسلوا به قال **لعمري**
 يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما
 بلغت رسالاتي ولا لهم لو كنتوا شياء مما امرت بالتبليغ
 لكن ما مورين بكم ان العلم لان الله نعم امرا بالافتدائهم
 واللام باطل لان كانت العلم ملعون **والعصمة** وهي لغة
 المنع **و** عامل كونه نفيانية اي هيبة راسخة في النفس
 تمنع من الجور فعلا او تركا مع القدرة عليه ويتوقف
 على العلم بما للمعالي ومناقب الطاعات وتتأكد في الانبياء
 بتتابع الوحي على التذكير والاعتراض على ما يصد رغبهم
 نسوا والعتاب على ترك الاولى وهم محفوظون **كل ذنب**
 كبير وصغير عمدا وسهوا قبل البعثة وبعدها وعن
 سبب آفة الشهوة والغفلة وعن سبب الغفلة والسيان
 وفي شرعه للامانة وما نقل عنهم مما يشعرون بدين او
 مقصدة فيما كان منقولا بطريق الاحاد في دود وما كان
 منقولا بطريق التواتر فيهم وفي عن ظاهرهم ان امكن والافس
 محمول على ترك الاولى وفي هذه المسألة جواب بشرت
 فيه الى ان ينبغي ان يسمى بدفع التوسمة **عن** ثبت لهم العصمة
 اجبت فيه عن كثير مما ورد في حق الانبياء مما ظاهره نفي
 العصمة **ويستحيل عليهم** اي على الانبياء **امدادها** اي اضداد
 هذه الصفات الاربع الوجبة في حقهم فصد الامانة الخيانة
 وصدق الصدق الكذب وصدق التبليغ كتمان شئ
 مما امر بالتبليغ وصدق العصمة صدق المعصية منها
 ومعنى استحالته هذه الاربعة الاضداد عدم قبول الشبهة

التبليغ

العصمة

الاستحالة

بالدليل

بالدليل الشرعي من كتاب الله او اجماع **وبين في مقام**
 اي بان يطرأ على ذواتهم **من الاعراض البشرية** اي
 مما يعرض للبشر **فالا يودى اليه لثقتهم في مقامهم العلية**
كالحجوة فانه ورد انه صلى الله عليه وسلم جاع حتى
 عصب على بطنه بالحجر من الجوع هذا وقد اتاه الله
 ما يريحه من كل ارض **قل** الميراث تركته وغير
 لم يكن صلى الله عليه وسلم فقيرا من المال قط ولا حاله حال
 فقير بل كان اعني الناس بالله فقد كفي امر دنياه في
 نفسه وعياله **والنوم** وهو ستر خالدين وزوال الشقور
والمرض ومنه الاغيا فيجوز عليهم وقيد الشيخ ابو حامد
 بغير الطول وجرم به البلقيني **والبحر** فندعه ان السيد بن
 ابي عمير سخر النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان يخل اليه
 انه يفعل اليه وهو لا يفعل فخرج كلما يودى لتقص القدر
 كالحجون قبله وكثيره والخدام والبرص والعمى والعشى
 وغير ذلك من الامور المنفرة فلا يجوز ذلك عليهم
واما ما ورد في نحو يعقوب **وشعيب**
 وقال السجستاني ليس بعمر حقيقة وقال ابن حجر في التختة
 ولا يرد بلا **ايوب** وعمر بن الخطاب **يعقوب**
 بناء على انه حقيقة لظهوره بعد الانباء والكلام في ما قارنه
 والفرق ان هذا من خلافه فيمن استقرت بنبوته انتبه
 وقال بعض المحققين من المتأخرين لم يعم نبي قط ولم
 يثبت ان شعيبا كان ضريرا له وما كان بيعقوب

النوم

شعيب

فهو حجاب على العين من تواصل الدموغ ولد لك لما جاء الشير عاد
 بصيرا وما كان يا يوب من البلا فاما كان بين الجلد والعظم
 انتم وفيما قاله نظروا والجواب المرضي ما قاله بن جمر من ان
 ذلك ليس مقارنا للانباء وبالجملة فما يصيب ابدانهم
 من الجوع والجراحات وسائر الامراض مختص بظواهرهم
 لا متلا بواطنهم بشهود ربهم فلا تمتنع فيهم لغيرة فلا تصل هذه
 الام الى بواطنهم ولذا قيل ان يوب **ايها قبيل هشي الضر**
 لما خفي وصول ذلك لباطنه فيشغله عما هو مهية له
و جرت في ضمهم الفضلات البدنية كالبول والغائط
 وخروج المني بالحاج اما الاحتلام فلا يجوز عليهم كما هي
 النووي لان من الشيطان وقد ورد ما ختم بني قحطان
 ان كان محمد فيضان ماء من غير ناعب **امر الشيطان**
 فلا مانع منه ثم الامم عندنا ان فضلات الانبياء كفضلات
 غيرهم طاهرة وصدتها وقيل انها طاهرة لاحاديث تقتضي
 ذلك واختار **اولهم** اي الانبياء **ادم عليه السلام** فهو
 بني مرسل لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وكانت
 رسالته الى بنيه وكفى بذلك لانه خلق من ادم الارض
 اي طاهرها وقيل لانه كان ادم اللون وكان خلقه اخر
 ساعة من يوم الجمعة وخلق من تراب الجابية ودحاها
 وجن بهيمة الجنة كما رواه بن عدي وغيره **وحاشا لهم**
محمد الحبيب رب العالمين بدليل حديث الزمدي
 ان ابراهيم خليل الله الا وانا حبيب الله والارض ان الخلا ارفع
 من الجنة وقد **تخت الله** اتخذ نبينا محمدا **صلوات الله عليه**

تقف على الفضائل
 الرب نبيه الحق

صحتان

خليل

خليل كما اتخذ ابراهيم خليل افرس و صلى الله عليه ولم حيث و خليل
 كما في حديث آخر **صلوات الله عليه و عليه** لما الصلاة
 عليه صلى الله عليه ولم وثابتة بالكتاب والسنة والاجماع
 واما الصلاة على من عداه من الانبياء فلمحدث صلوا على النبي
 الله فان الله بعثهم كما بعثني اخرجه ابو داود وغيره
 طرق يقوي بعضها بعضا **المبعوث اي المرسل الى الخلق كافة**
 قال نعم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين كافة للناس وهذا
 من خصائصه صلى الله عليه ولم وتعدى جميع الخلايق **صد**
 نوح الى اهل اهل الى الجميع بل لان الفتنة اذا نزلت عممت
 او الوجود بين فيها يومئذ كلهم قومه وانتشر في البلاد
بشير للمؤمنين ونذير للكافرين ورحمة للعالمين
 بدليل وما ارسلناك الا رحمة للعالمين جمع عالم وهو اسم
 لما سوى الله تعالى فدخل الانسان والجن اجماعا ضروريا فيكفر
 منكرا والمليكة وبقية المخلوقات على الاصح فلا كفر
 بالانكار والتحقيق انه صلى الله عليه ولم مرسل لجميع الانبياء
 والامم السالفة لخص باعتبار عالم الارواح فان روحه خلقت
 قبل الارواح وارسلها الله اليهم فبلغت الجميع والانبياء
 نوابه في عالم الاجسام فهو صلى الله عليه ولم مرسل لجميع الناس
 من ادم الى يوم القيمة حتى الى نفسه فمن نفى عموم بعثته
 فقد كفر **ومر** صلى الله عليه وسلم **افضلهم** اجاغا والنهي عن
 تفضيله عليهم اما كان قبل علمه اما كان قبل علمه صلى الله عليه وسلم
 به او تواضعا او عن تفضيله في نفس النبوة او بلا دليل على
 من قبل النفس او عما يودي خصومة او تنقيص منهم وهذا
 الاخير كفر **وكتاب اي القرآن اشرف الكتب** المنزلة من

عوق

لا حدة

السماوي لان الله تعالى اودع جميع علومها في القرآن ثم اودع علوم
 القرآن في الفاتحة فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير
 الكتب السالفة المنزلة اخرجه البيهقي عن الحسن البصري
 وقال العلماء لم يغزل الله تعالى من السماوي شيئا قط اعظم
 ولا افقه ولا اعظم ولا اجمع في انزاله الا في القرآن فهو الداء
 شفاء ولهدى القلوب جلا **وسبعة افعال الشرايع**
 لسلامتها مما في بعض الشرايع من الافراط وما في اخرى
 من التقريب **وناشئة** اي جميع الشرايع بدليل ومن يتبع
 غير الله دينه فلن يقبل منه والا كاديت في ذلك كثيرة
 تبلغ مبلغ التواتر فمن شرعه صلى الله عليه وسلم لم يشرع
 غيره واقع بما عاين اجماع المسلمين خلافا لليهود والنصارى
 حيث زعموا ان شرع نبينا **عليه السلام** في الدنيا لم يشرع
 شرع اخذ من الانبياء واحققا بانهم يلزم على القول بالشيء ظهور
 معك كانت خفية على الله وهذا مردود بان المصلحة تختلف
 بحسب الزمان والمصلحة في زمان الامم السالفة اقتضت تكليفهم
 بشرايعهم والمصلحة في زماننا اقتضت تكليفنا بشرايعنا
 والاشارة لآلة الانزال والنقل واصطلاحا رفع حكم شرعي
 بدليل شرعي **والمراد** برفع الحكم انقطاع تعلقه
 بالمكلفين لانه خطاب الله وهو يستحيل رفعه لانه قديم
 بخلاف التعلق فلا يستحيل رفعه لانه حادث **واما**
شرايعه صلى الله عليه وسلم فلا تزال قائمة الى قيام
 الساعة لا يلحقها نسخ ولا يلحقها تبدل **والله اعلم**
والافضل بعد صلى الله عليه وسلم اي **ابراهيم الخليل**
 اجماعا كما نقله غير واحد وفي الحديث خير البرية

قفا

معلق

ابراهيم

ابراهيم خص منه النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وفيه على عموم في غير
فروع وموسى وقيسى لم ينص على التفضل بين الثلاثة
 تبع للوسط في المقابلة فانه ذكر الثلاثة بدور ترتيب بينهم
 في الفضل واعتد رعا ذلك في شرحه بانه لم يجد نقلا يدل على
 ذلك في كلام احدهم العلماء لكنه ذكر في شرحه نظم جميع الخوامع
 ان الذي يتقدم في النفس تفضل موسى ثم عيسى ثم نوح وقال
 بن حجر في التبرق بعد ذكر ان صلى الله عليه وسلم افضلهم ثم
 رتبة اولي العزم ابراهيم ثم موسى ويتردد النظر في نوح وعيسى
 وطاهر النصوص تقدم عيسى انتهى وبهذا احرز جميع المتأخرين
 فهو الاول بالاعتقاد **وهو اي هو كبر الخصال** **اولو العزم**
 المذكرون في قوله تعالى فاصبر كما صبر اولو العزم من الرسل
 اي الوالجد في ادالوجي وتحمل اغيائه واصحاب الصبر وتحمل المشاق
 وقد نظهم على ترتيبهم في الفضل من قال شعر **ابراهيم**
محمد ابراهيم موسى تكلمة فعيى فنوح هم اولو العزم فاعلم
 وليس منهم آدم لقوله تعالى ولم نجعله عزما وقيل المراد بالولي العزم
 في الآية جميع الرسل وعليه جرى الطبري والمجلي وغيرهما وان
 كان المعتمد الاول وعلى هذا القول يدخل فيهم آدم وعيز ويجاب
 عن قوله تعالى ولم نجعله عزما بان المعنى لم نجعله صبرا **عزما**
 الاكل من الشجرة او حفظا بدليل قوله تعالى نفسي فالعزم الميت
 له في جملة اولي العزم غير العزم المتين عنه في هذه الآية **ثم**
 الافضل بعد هو **اساى** اي باقى **الرسول** وقد سبق ان
 عدتهم ثلاث مائة وثلاثة عشر وفي رواية واربعة عشر
 وفي اخرى وخمسة عشر وقد اشتمل على عددهم اسم محمد

ان
الحج

اولو العزم

بحساب الجمل الكبير **فالأشياء** غير الرسل بلون الرسل في الفضل على
تفاوت درجاتهم أي مراتبهم عند الله فالواجب اعتقاد
 أفضلية الأفاضل على طبق ما ورد به الحكم تفصيلا في التفصيل
 وأجالا في الإجمالي ويمتنع الهجوم فيما لم يرد فيه توقيف **ثم**
 الأفاضل بعد الأنبياء **خواص المملوكات** أي المكرمون من
 الله بالتخصيصات والتزيينات العنوية كجبريل وميكائيل
 وإسرافيل وعزرائيل وحملة العرش وهم الآن أربعة فإذا كان
 يوم القيمة أيدهم الله بأربعة أخرى قال نعم ويجاز عرش ربك
 فوقهم يومئذ ثمانية لمزيد الجلال عليه يوم القيمة والكروبيون
 وهم مملوكات حافون بالعرش طائفون به لتوايد لك لا يأم
 متصدون للدماء برفع الكروب عن الأمت وقيل غير ذلك
 ثم ذكر من خواص المملوكات متفادون في الفضل يتفاوت
 مراتبهم وقد تقدم أن أفاضل جبريل وإيليا إسرافيل وميكائيل
 هذا ما دللت عليه النصوص والعلم عند الله **ثم** الأفاضل
 بعد خواص المملوكات **عوالمهم** وهو ما لم يتخف بتلك
 التخصيصات ولكنهم في الفضل **بعد صلحاء عوالم البشر** وهم
 غير الأنبياء كأي بكر وخم فم أفاضل عوالم المملوكات
 لأنهم أكثر ثوابا منهم لحصول الثقة لعوالم البشر في عبادتهم
 بخلاف عوالم المملوكات فإن جيلتهم الطاعة فلا تحصل لهم
 فيها ثقة إذ هي لهم كالنفس لنا وفي الحديث أفضل العباد
 أحسنها سكوت الحائز المهلة أي اشتها وأفاضل التقيد بالعبادة
 وهم التامون بحقوق الله وصقوف العباد قدر الأمكان
 أنه ليس المراد بعوالم البشر ما يشمل الفساق فإن المملوكات
 أفضل منهم على الصحيح **وقال السعد** ولاقطع في هذه

خواص المملوكات

عرفت
من المملوكات

المقامات ولذلك قال التاج السبكي ليس تفضل البشر على المليك
 مما يجب اعتقاده ويضر الجليل به والسلامة في السكوت
 عن هذه المسألة والدخول في التفضل بين هذين الصنفين
 الكريمين على الله تعذر غير دليل قاطع دخول في خطر عظيم
 وحكم في مكان لنا هذا الحكم فبما أنتم **تنبهوا**
 المراد بالفضل هنا زيادة الخير وكثرة الثواب وغلو الدرجة
 عند الله نعم **فصل** في بيان حكم الكرامة أنه لا في بحسب
 النبوة لولا أن الرضا آثارها **وكرامات الأولياء** جمع ولي
 ففعل بمعنى فاعل لموالاة لمولاه أو بمعنى مدعوا لسبق الغاية
 له من الله تعالى وهو المداوم على فعل الطاعات واجتناب
 المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات وهذا هو الولي الكامل
 وأصل الولاية تحصل لمن وجدت فيه صفته العدالة الباطنة
 بالشرائط المذكورة عند الفقهاء وقصبت كلامي من حجر
 أنه مراد من الصالح لأنه فسر الولي بأنه القائم بحقوق الله وحقائق
 عباده وليس من شرط الولي العصمة من الوقوع في الذنب
 بل أن لا يرتكب معصية بدون توبة **حق** فيعتقد بشوئها
 لهم أي وقوعها لهم في الجوع وبعد الممات كما ذهب إليه جمهور
 أهل السنة وليس في مذهب المذاهب الأربعة قول بتغيرها بعد
 الموت بل ظنوها **أولى** لأن النفس صافية من الأكدار
 ولذا قيل من لم يظهر كرامته بعد موته كما كانت في حياته
 فليس بصادق وقال الشعراي ذكر لي بعض المشايخ أن الله تعالى
 يوكل بقدر الولي ملكا يقضي الحوائج وتارة يخرج الولي من
 قبره ويقضيها بنفسه وتارة تلي عبادته أو كرامته أن تحضر

فمن علم
حكم التمام المح

واشهره ان تدكر فانكارها جملة عناد **قال ابن حجر في شرح**
 الهزلية وانكر جماعة محرمون كأكبر المعتزلة وان
 واقدم بعض من الكنديين تاويل كلامه بان جلالته تباي
 ان يرعى الزيف الذي انشأه جواز الكرامة ووقعها وعليه
 يمتنع كونها بقصد واختيار لادائها الى المستوط عن مرتبة
 الولاية انتهى والحق انها جائزة ولو بقصد الولي ذلك فضل الله
 يؤتاه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **وهي كالمعجزة**
 بقية الكلام على الكرامة في آخر الكتاب **كل ما خارق للعادة** بان كانت تخيل وقوعه على الارض
 والمشي على الماء والطيران في الهواء والاطلاع على الكواكب بعد
 ان لم تكن من غير طريق العادة وكسر الطعام والاتي بالثمر
 في غير اوانها وانما رتبة يابسة وهذه كلها كرامات
 حسية واجل منها وفضل الكرامات المعنوية كالعفة
 بالله والخشية له ودوام المراقبة والرسوخ في اليقين ودوام
 المتابعة واستمراره في الله والفرح عنه ثم الامر المذكور انما
 يسمى كرامة اذا جرى **على يد من عرفته ديانته** واشتهرت
 ولايته باتباع بيته صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه والا فليس
 مستدراج فلا تشبه الكرامة بالسنج أصلا لانا ننظر
 الى حال من ظهر الخارق على يديه فان توفرت فيه شروط
 الولاية فذلك الخارق كرامة في حقه والا فهو سحر او مستدراج
 ونعم ان الشاكر لا يمكن ان يقبل عبثا كادى حارا بخلاف
 الولي ليس في محله بل الخلاف بينهما واحد فقال جمع يستحيل
 عليهما ذلك وقال جمع يجوز في حقهما ذلك وهو الأصح

نصف المعجزات

ولا ينبغي وجود الكرامة قوله تعالى فلا يظهر على غيبه احد الا امر
 ارتضى لان المراد منه غيب مخصوص كما يدل ذلك القطع
 القروري بوقوع الكرامات للانبياء والاولياء ان لا يظهر
 على ذلك الغيب مخصوص الا امر ارتضاه من الرسل واما
 بقية الرسل والاولياء فلا يظهر على ذلك مخصوص بل على غيره
غير ان المعجزة التي اختص بها الانبياء **تقتضي بدعوى**
الرسالة ويعبر عن ذلك بالتخدي أي طلب المعارضة
مع عدم المعارضة أي مع الإقرار بوقوع المعارضة
 لعجز البشر عن الاتيان بمثلها فلهذا اجتمعت الانس والجن
 على انيات توحيث هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم
 لبعض ظهيرا **بخلاف الكرامة** فانه ليس فيها تخدي طلب معارضة
 وخلاف الخارق المتقدم على دعوى الرسالة كاطلال الغمام
 وشق الصدر الواقعي **لنبتا صلى الله عليه وسلم** فانه كرامات
 لا معجزات وتسمى اركانها أي تاسيس النبوة والذي دل عليه
 كلامه ان المعجزة شروفا الاوخر فبالعادة الثانية اقترانها
 بدعوى الرسالة **الثالث** عدم ايمان معارضتها وذلك
 غير شرط رابع وهو ان يكون دالة على صدق التخيدي
 فيخرج الخارق المكذب له كما وقع **للعين** انه نقل في
 بيت ليكثر ماؤها فغارت **ولا** في ما ذكر ما يظهر على يد
 الدجال من الخوارق العظيمة لانه ليس مدعي النبوة بل اللوهمية
 وقد دلت القواطع على كذبه وان بروز ذلك على يديه لحض
 الفتنة لاخير وقد ذكر المازني اقسام الخارق للعادة
 وذكر طرقا صالحة في ذلك في شرحه لتنظيم التحرير
 المؤلف وشرحي لولد التلخيصي **ثم هي** أي الكرامة

لمسيلمة

زيادة في اكرام الرسول الذي ظهرت على يدنا بعه
 لا يها من تتمة معجزات الانبياء فكل بني ظهرت كرامة
 على يد واحد من امته في معدودة من جملة معجزاته
 كما صرح بذلك الامة في كتاب التفسير في رسالته والسهرورد
 واليا في وغيرهم وفي كلام الشيخ محي الدين في فتوحاته
 كرامة الولي وخرق العادة انها كانت باتباع الرسول
 والحري على كونه فكلها من ايات ذلك النبي اذ باتباعه
 ظهرت للمحقق بالاتباع انتم وقال الشيخ العارف بالله نعم
 عم من الفاضل في التايبة الكبرى وقد ان على ذكر الرسول
 مع قوله في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وجابا سر الجميع مفيضها عليا لهم حتما على حق
 وما كان منهم معجزا ما بعد كرامته صديق له وخليفة
 وقال صاحب الهزيمة
 والكرامات منهم معجزات حازها من تراثك الاوليا
 وما جان عقلا وسرا ان يكون معجزة لنبي
 جان ان يكون كرامة لولي كوجود ولد
 من غير اب واحياء ميت بل وقع منه الكثير كما
 عليه الجهور خلافا للتفسير في قوله لا يجوز حصول
 ولد من غير اب ولا قلب جاد بهيمة وجرى عليه
 بن رسلان حيث قال في نظم الزبد

منه
له

والاوليا ذواكرامات رتب وما انت هو الولد من غير اب
 لكنه راي مرجوح وقال الزركشي انه مذهب ضعيف وقد
 انكروا على التفسير في ولده البوص في كتابه المرشد
 وفي شرح مسلم للنووي ان كرامات الاوليا يجوز بحرق
 القادات على اختلاف انواعها ومنعه بعضهم وادعى انها تخص
 بمثل لاجبة دعاء ونحوه وهذا غلط فقيه وانكار للحق بل
 الصواب جريانها بقلب الاعيان ونحوه انتم زعمتم
 يستثنى من ذلك سقوط التكليف عن الولي فانه غير جائز
 بل انتم قد كنتم تسمون علم مما ذكرنا ان الولاية
 دون النبوة ومنه الكفر الصريح ما حكى عن بعض الكرامات
 ان الولي غير النبي قد يبلغ درجة النبوة وعن بعض المتصوفة
 الجملة ان الولاية فوق رتبة النبوة وان الولي قد يبلغ حالة تسقط
 عنه فيها التكليف فاقول النبي صلى الله عليه وسلم معجزات
 كثيرة قال ابن النخعي له الف معجزة وقيل ثلاثة الاف ومن معجزات
 بيان النحلة في كلام البعير وادراك بئر هاف في الحال ثم تناول الحامض
 فن علم الله انه يوم كان في فمه حلوة ومن علم الله انه لا يوم من
 كانت في فمه حمرا انتم والعهد عليه فيما ذكر قال العلماء
 واعظم معجزاته صلى الله عليه وسلم القرآن فهو مستر الى قرب القيمة
 قل وهو مستر قطعا من قوله ما جان ان يكون معجزة
 لبني جان ان يكون كرامة لولي لتوليه لاياتون بمثلة فهو
 اي الايات بمثلة من المستحيل سرعا فقل في بيان انما يجب على
 المكلف التصديق بها غالبا ترجع الى الامكان باليوم الاحمر

فمن غلبت عليه
الغلبة الغلبة

منه

ويجب الايمان بان عذاب القبر للكافرين وبعض عصاة
 المؤمنين وقد يرفع عنهم بدعي او صدقة وكل من لا يبال في
 قبره لا يعذب فيه ايضا واصافة العذاب الى القبر لان الغالب
 ان الميت يقبر والا فكل ميت اراد الله تعذيبه عذب قبره ولم
 يقبر ولو صلب او غرق في بحر او اكلته الدواب او حرق حتى
 صار رمادا وذر في البحر والريح ولا يمنع من ذلك كون الميت
 تفرقت اجزائه ثم المعذب البدن والروح جميعا باتفاق اهل الحق
 وخالفهم من طائفة فقالوا
 العذاب البدن فقط ويخلق الله فيه اذراكا بحيث يسمع ويعلم
 ويلتذ ويألم وفي حلة عذاب القبر ضغطة وهي التقاضية
 فقد ورد ان الارض تقسم حتى تختلف اضلاعها ولا يجوز فيها
 احد ولو صغيرا سوا كان صالحا او طالحا الا الانبياء والافاضة
 بنت اسد والارض قسورة الاخلاص في مرضه ولو نجي منها احد
 لم ينج منها سبعة معاد الذي اهتز لموته عرش الرحمن **ونعم**
 ان نعم القبر ويكون للمؤمن لما ورد في النصوص البالغة مبلغ
 التواتر ولا يختص بالمقبول ولا بمؤمن هذه الامة ولا بالمكففين
 ومن نعمه توسعة سبعين ذراعا وضوا وكذا طولها واكثر
 من ذلك كما تفيد الاخبار ومنه ايضا فتم طاقته في الجنة وامثاله
 بالرياح وصعله روضة من رياض الجنة وجعل قنديل في
 يمينه القبر كالمسكينة البدن وقد ورد ان الله اوحى الى موسى
 تعلم الخير وعلمه الناس قاي منور لمعلم العلم ومنعاه قبرهم
 حتى لا يستوحشوا مكانهم وعن عمر بن الخطاب في مساجد

الله نور الله له قبره وكل هذا محمول على حقيقة عند العلماء وسؤال
الملكين منكرو نكير اياها معا شراثة الدعوة المؤمنين والمناقين
 والكافرين وانما سمي هذا الملكان بذلك لانهما يأتان
 الميت بصورة منكورة فان صفتهما كما في الحديث اسودان ازرقان
 اعينهما كندور الخاس وفي رواية كالبرق وامواتهما كالرعد
 اذ اتكلا يخرج من افواههما كالنار بيدي كل واحد منهما مطرقة
 من حديد لو ضرب بها الجبال لذابت وهما الميز الطابع وغيره
 على القبر لكن يترققان بالمؤمن ويقولان له اذ وفق القبر
 ثم تومة العروى وينهران المنافق والكافر وقيل الموقوف
 له مشروطين واما الكافر والمؤمن العاصي فلهما منكر
 ونكير ويكون السؤال بعد تمام الدفن وعند انصراف الناس
 ويرجع فيه الروح وقلان خير العسلان الى نفسه الا علقا فقط وصوت
 حلت حصة كاملة بل امره مشروط بين الموت والحيوة ويرد الله
 عليه من الخواص والعقل والعلم ما يترقق عليه فهم الخطا
 ويتناق مع رد الجواب حتى يسأل واحوال السيوليين مختلفات
 فمنهم من يسأل الملكان جميعا يتشدد عليه ومنهم من يساله احدهما
 كفيما عليه ومنهم من يساله مرة ومنهم من يساله مرات وكل احد يسأل
 بلسانه ثم منهم من يسأل عن بعض اعتقاداته ومنهم من يسأل عن
 كلها وقال ابن عباس يسألون عن الشهادتين وقال عكرمة
 عن الايمان بحر صراط الله وامر بالتوحيد وهذا السؤال هو
 عين فتنة القبر التي شرعت لاستعادة منها في الصلاة وقيل هي التلح
 في الجواب وقيل هي ما ورد من حضور ابليس في راولان
 من روايا القبر مشير الى نفسه بان الله عند قول الملك انتهت

الملكين

من ربك متدعيامنه جوابه بهذا اني والاصح ان الميت يسأل ولو
 تمزقت اوصاله وتشتت من ورد الاثر بعد سؤاله كالابن والصيد
 والشهيد والمراطين والملاحين لقراءة تبارك الملك كل ليلة
 اي من حين بلوغ الجبر لهم والمراجل لامة الاتيان بها في غالب
 الاوقات فلا يضر الترك مرة لجدد سؤاها عند النوم او قبل ذلك
 وهكذا اسورة السجدة ومزق في مرضه قل هو الله احد ومن رضى
 البطن والمتبالطعون او بغيره في زمانه صابر محتسب والميت
 ليلة الجمعة او يومها الى غير ذلك والظاهر اختصاص السؤال بمن
 يكون مكلنا بخلاف الاطفال والظاهر ايضا عدم سؤال المملوك
 واما الجن فخرج السوطي بسؤالهم لتكليفهم وعموم ادلة السؤال لهم
 والحكمة في السؤال اظهار ما كانته العباد في الدنيا من ايمان او كفر
 او طاعة او عصيان فالقائمون الطائعون يباهي الله بهم المليك
 وغيرهم يقضون عند المليك **والخسر** وهو عيان عن سؤالي
 الخلائق جميعا الى الموقف وهو المكان الذي يقفون فيه من
 ارض القدس المبدلة التي لم يعص الله عليها بفضل القضاة بينهم ولا فرق
 في ذلك بين من جازى عنهم الانس والجن والملك وبين من لا يجازى
 كالبهايم والوحوش على امامهم واما السقط فان التي بعدت في الروح
 كالبهايم والوحوش ويصير عند دخول الجنة كاهلها في الحال والظن
 فيه اعد بر ربه وان نفخ الروح فيه **والجسد** وهو الجسد
 وان التي قبل نفخ الروح فيه لا روح فيها كالجسد في قبره
 كان كسائر الاجسام التي لا روح فيها كالجسد في قبره
 ثم يصير ترابا واول من تنشق عنه الارض بيتا في **الجنة**
 وبعد نوح كما ورد بذلك الخبر ومراتب الناس في **الجنة** متداورة
 فمن الركب وهو المتقى ومنهم الماشي على رجليه وهو قليل **العمال** ومنهم
 الماشي على وجهه وهو **الكافر** وهذا الخبر المذكور

موتة

تف

سائل
مخرج

كاتب

هنا هو احد انواع الخسائر ثانياً فيها صرف الناس من الموقف الى الجنة او النار
 وهذا ان التوكان في الآخرة ثانياً بها اخرج اليهود من جزيرة العرب
 الى الشام وهو المذكور في قوله نعم هو الذي اخرج الذين كفروا من
 ديارهم لاول الخسائر ثانياً بها سوق النار التي تخرج من ارض عدن
 باليمن للكفار وغيرهم من كل حي قريب قيام الساعة الى الخسائر
 فثبت معهم حيث بانوا وتقبل معهم حيث قالوا وقد ور الدنيا
 كلها وتطير ولها ذوي كدوي الرعد القاصد وحكمته
 الا **الجنة** متجان والاختبار في علم انما مرسله من عند الله ونساق
 معهم سلم منها **والجسد** لم يكن كذلك احرقته واكلته وبعد سوقها
 لهم الى الخسائر موتون بالجنة الاولى بعد ملة **والعقار** اي عود
 الخلائق بعد الفناء باجسادهم واخراجهم من قبورهم بعد جمع الاجزاء الاصلية
 ثم الجسم المعاد هو الجسم الاول بعينه لامثاله والالزم ان المثلث
 او العذب غير الجسم الذي اطاع او عصى وهو باطل اجاعاً **والخوض**
 الذي يعطاه في الآخرة سيد الملائكة بيتا على الله عليه وسلم قال
 لا يمان به واجب لكن لا يكثر منكرة بل يفيق وقد تفتت
 المعزلة وهو حوض كبير مشع الجواب يكون على الارض
 المبدلة وهي الارض البيضاء كالفضة من شرب منه لا يظماؤ
 ابداً تردة هذه الامة وقد ورد ان لكل نبي حوضاً تردة امته وانهم
 يشاهدون ابيهم اكثر تبعا ووسعها واكثرها واردا حوض بيتا
 صل الله عليه وسلم واختلف في محله فيقول قبل القراط وهو قول
 الجمهور ووجهه بعضهم بان الناس يخرجون من قبورهم
 عطاشا فيرون الحوض للشرب منه وقيل بعده ووجهه
 بان ينصب فيه الماء من الكوثر وهو النهر

اهل الجنة

المعاد

الحوض

الذي في داخل الجنة فيكون الحوض بعد الصراط بجانب الجنة
والاصح ان له صلة بالجنة كما حوصي اولها في **الجنة** الموقت والاخر
في الجنة **والقراط** بالصاد او بالتين او بالزاي المحضة او بالاشم
لغات لكن الموقوف به في السبع ماعدا في الزاي المحضة ومعناه
لغة الطارق الواضح وشراخس محمد ودعا هذين جميعهم بمر عليه
الاولون والآخرين حتى الكفار لانه طريق الجنة والنازح
بعض الروايات انه ادق من الشعرة واحد من الف والناس
يختلفون في الموضع عليه فهم الناجي ومنهم المكذوب في نار جهنم
واول من يجوز كطرف العين ثم كالبرق الخ **طف** ثم كالريح
العاصف ثم كالطير ثم كالحاويدي الخ **ثم** سريعا ثم مشيا
ثم جوا وتفاوتهم في الامراض عن محارم الله **والميزان** وهو
واحد على الراس له تسان وكفتان كل واحدة منها اوسع من
طباق السموات والارض وحبريل اخذ بمودة باظر الى لسانه ويكيل
امر عليه ومجمله بعد الحساب ودليل الوزن قوله والوزن يومئذ
الحق وقوله وتضع الميزان القسط لترم القيمة وخفة الميزان وثقل
علم صورته في الدنيا وقيل بحسب صورته في الدنيا فالثقل يصعد الى
اعلا والخفيف ينزل الى اسفل لقوله نعم والعمل الصالح يرفعه والجمع
في قوله نعم وتضع الميزان القسط للتعظيم علم المشهور من انه
ميزان واحد لجميع الامم وجميع الاعمال وقد بلغت احاديث مبالغ
التواتر فيجب الايمان به ولا يكون الوزن في حق كل احد لانه لا يكون
للابياد والمليكة ومن يدخل الجنة بغير حساب فانه فرع عن الحساب
ولا تبالغ من وزن جميع **سائر** الكفار ليجازوا عليها بالعقاب وقوله
نعم فلا تقيم لهم يوم القيمة وزنا فاعان **سائر**

الصلوات

الميزان
في الميزان
تفاوتهم

اخلد العلماء في الميزان فذهب الجمهور الى ان الميزان الذي
اشتملت على اعمال العباد بناء على ان الحسنات مهملة بكتاب
والسيئات باخر وشهد له حديث العاقبة فتوضع السموات
في كفة وتوضع البطاقة التي فيها اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا الله في كفة فتطيش السموات وتثقل البطاقة
اذ ذهب بعضهم الى ان الميزان اعيان الاعمال الصالحة تصول بصور
حسنة نورانية ثم يطرح في كفة النور وهي اليمن المعلقة للحسنة
فتثقل بفضل الله وتصور الاعمال السيئة بصور قبيحة ظلمانية
ثم تطرح في كفة الظلمة وهي الشمال المعلقة للسيئات فتثقل
في الميزان واما الكافر فتثقل حسنة وتثقل سيئاته بعد الحساب
والشفاعة وهي لغة الوسيلة والطلب وعرفا سؤال الخير من الغفار
للغير وشفاعة المولى سبحانه ونعم عبادة عن عفوه لانه وراد عنه فقال
يستمع فيمن قال لا اله الا الله وابث الرسالة الذي ارسل اليه
ولم يعمل خيرا قط فيفضل الله عليه بدخوله الجنة بلا شفاعة
احد ثم الوجوب **عشقاد** شفاعة صلى الله عليه وسلم في اهل الكبائر
وغيرهم وحديث لا يبال شفاعة في اهل الكبائر **امتي**
موضوع بانفاق ويتقدر صحتة فهو محمول على المرتدين ويجب
به ذلك اعتقاد انه مستغفر اي مقبول الشفاعة وانه مقدم على
غيره في الشفاعة لانه حين يشتد الهول ويمنى الناس الارضراق
ولو الى النار يلهمون ان الانبياء الواسطة بين الله وبين خلقه
فيذهبون الى آدم فيقولون له انت ابوالنبي اشفع لنا فيقول
لست لانا نفسي نفلي لا اسال اليوم غيرها وبعد ربالا كل من
الشجرة فيذهبون الى نوح ويسالونه الشفاعة فيعذر

الشفاعة
لرسولهم

قف

هم

الشفاعة

لهم وهكذا يعتد رابرهيم فوسى فعيى وبين كل نبي ونبي
 الف سنة فاذا ذهب الى محمد صلى الله عليه وسلم وسالوه
 الشفاعة يقول انا انا لها فيسجد تحت العرش قد جمعة
 فينادي من الله محمد دارفع راسك واشفع تشفع فيرفع
 راسه ويشفع في فصل القضاء وحيد يفتح باب الشفاعة
 لغيره صلى الله عليه وسلم وهذه هي الشفاعة العظمى وهي مختصة
 به صلى الله عليه وسلم قطيعا وفي المقام المحمود وله صلى الله عليه وسلم
 شفاعات اخر منها الشفاعة في ادخال قوم الجنة بغير حساب والشفاعة
 في اخراج الموحدين من النار والشفاعة في زيادة الدرجات
 في الجنة لاهلها وغير ذلك مما ذكره السيوطي وغيره وقد
 يبر الله في سر المولد ذكر الزمها هنا **والعرش** وهو جسم
 عظيم نوراني علوي قبل من نور وقيل من ياقوتة حمراء والحقيق
 انه ليس كرياض بل هو قبة فوق العالم ذات اربعة تخلة الملكية
 وقيل انه كروي محيط بجميع الاجسام **والكرسي** وهو جسم عظيم
 نوراني تحت العرش ملتصق به فوق السماء السابعة بينه وبين
 مسير خمسمائة عام كما نقل عن بن عباس وهو غير العرش خلافا للحسبي
 البصري لان السمكة وتعد ذكر كلامها في كتابه فقال وهو
 رب العرش العظيم وقال وسع كرسية السموات والارض ودل على ذلك
 السنة وعلى ذلك علماء الكيفية فانهم جعلوا الافلاك تسعة
 السموات السبع والفلك الاطلس وهو العرش وفلك الثوابت
 وهو الكرسي فانهم يسمون ان الكواكب كلها ثابته في

في عدم قول
 النار
 راسها
 والشفاعة
 العرش
 الكرسي

الا السبعة المذكورة في قوله
 رجل ثمر رجة من شمسه فتراهرت بعطار داقمار
 فانها في السبع السموات رجل في السابعة والمرح في السادسة
 وهكذا على ترتيبها في النظم قال في تفسير الخازن وفي بعض
 الاخبار ان بين حلة العرش وحلة الكرسي سبعين حجابا مظلمة
 وسبعين حجابا من نور غلط كل حجاب مسيرة خمسمائة عام لولا
 ذلك لا حترقت حلة الكرسي من نور حلة العرش انتع ولا ياتي
 ما ذكرناه قول بن عباس في قوله تعالى وسع كرسية السموات
 والارض اي علمه لانه يقال للعلم ولما بين يدي العرش ففي القاموس
 والكرسي بالضم والكر التبريد والعلم **واللوح** اي المحفوظ
 وهو جسم نوراني كتب فيه القلم باذن الله ما كان وما يكون
 اليوم القيمة وهو يكتب فيه الان على الاصح من انه يقبل الحروف
 والاثبات ومنك عن الحزم بحقيقة وفي بعض الاثر ان الله
 لو اخذ وجهه ياقوتة حمراء الوجه الثاني زمردة خضراء
والقلم وهو جسم عظيم نوراني خلقه الله وامره يكتب ما كان
 وما سيكون اليوم القيمة فانه ثبت انه من اليراع لم يقل فذاك
 والا فاولى ان تمسك عن الحزم بتعيينه **حق** اي عذاب
 القبر وما بعده مما ذكره حق اي امر ثابت بالدلائل الشرعية
 اخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب **وكذا** مما يجب ان
حق **الاسرار** **الحسد** **المصطفى** **صلى الله عليه وسلم**
 في ليلة الاثنين السابع والعشرين من رجب بعد المبعث بخمسين
بقطة على الاصح فخالق في كونه بالجسد وكونه في البقطة
 من لا يعتد بخلافه وزعم بعد الاسرار لتباين الروايات
 فيه تباين لا يمكن معه الجمع الا بدعوى التعدد بالجسم تارة

العرش

القلم

الحسد

والروح اخرى مردود بل الاصح انه اسرا واحدا بالجسد والروح في القيظة
فما كان هذا امر الروايات ان امكن تاويله تعين والاحكم عليه
بانه وهم كرواية ان الاسراء قبل البعثة للاجماع انه بعد ها على
انها اول بيان معنى قول الراوي فلان يوحى اليه اي في شأن الاسراء
الى بيت المقدس فنزل وربط جبريل البراق الذي ركب
صلى الله عليه وسلم من مكة اليه ثم دخل وبعث له جماعة من الانبياء
فصلى بهم ثم نصب له العراج مرقاة من فضة ومرقاة من
ذهب وعن يمينه ملكة وعن يساره ملكة ثم صعد
فيه هو وجبريل حتى انتهيا **الى السموات** التسع فبعد ان
جاوزها رفعت له سدرة المنتهى فراها وقد غشيها من امر الله
ما غشيها فلا يستطيع احد ان يتعمها ثم دخل الجنة ثم عرج به حتى
ظهر لموسى اي محل عال يسمع فيه صريف الاقدام بما تكتنه الملائكة
من اقضية الله **وفي رواية** لم تثبت كسائر روايات الحجب
ثم عرج به في النور رجا فخر في سبعين الف حجاب كل حجاب
مسيرة خمسين عام ثم دلي الى رواق اخضر ثم احتملته حتى وصلت الى
العرش وهذه الحجب بفض صحتها انها هي للخلقين واما هو سبحانه
فلا يحجب شيئا وددني الجبار اي بقرنه المعنوية فقدرى فكان
قاب قوسين او ادنى فلما وصل صلى الله عليه وسلم الى ما لم يصل اليه مخلوق
فرض الله عليه الصلاة واذا تأملت ما وقع له صلى الله عليه وسلم
ليلة الاسراء الكرامات التي تمن بها على سائر الخلق علمت انها لا قبل
بمرتب تسقط الاماني حتراف دونها ما وراهن وراهن
ونزل عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام في الجامع الاموي بالشام
قرب الساعة في ايام ظهور المهدي وخروج الدجال وعنوة في
الارض خبر الفتى يحيى ليتبين فيكم بن مريم حكما عدا

كان

نزل عيسى
عليه السلام

فكر

فكر الصليب وتقتل الخنزير وصنع الخبيثة الحديث **ومعه الدجال**
الكذاب الذي اندر به كل بني قومه يقول للناس اتار بكم
وهو اعور وان ربكم ليس باعور مكتوب بين عينيه كافرا
يقرا كل مؤمن كاتبه وغير كاتبه يرد كل ماء من فم الالمدينة
ومكة ومعه شياطين تكلم الناس ومعه فتنة عظيمة
يا مر السماء فتطوف فيما يرى الناس ومعه حنة وبار من ادخله
الى يسميها الجنة فهو في النار ومن ادخله التي يسميها النار فهو
في الجنة فينزل المسلمون منه الى جبل الدخان بالشام فياتيهم
فيما صرهم ففقد ذلك ينزل عيسى بن مريم فياتي في السحر فيقول
ايها الناس ما يمنحكم اتاخر جوا الى هذا الكذاب الخبيث
فمن طلقون فاذا هم ابعيسى فيقام صلوة الصبح فيقول له
المهدي تقدم الروح الله فيقول ليتقدم امامكم فليصل لكم فيقدم
المهدي ويصل عيسى تلك الصلوة ورايه فلما صلو الصبح
خرجوا اليه فحين يراه الكذاب يدوب كما يدوب الملح في الماء
فيقتله واتباعه من اليهود حتى ان الشجر والحجر ينادي يا روح الله
هذا اليهودي فلا يترك من كان يتبعه احد الا قتله **ثم**
يترك عيسى في الارض حاكما شرعية ينالها صلى الله عليه وسلم
بالقرآن والسنن قال النبي وح يترجى ان اخذ للسنن من
النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشافهة من غير حيلة انتبه وقال عيسى
ينلق الاحكام والنبي صلى الله عليه وسلم اما ليلة الاسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم
الى السماء وفي غيرها لان صلى الله عليه وسلم حيا في قبره او جثمانه
في الاحكام من القرآن والسنن النبوية او يوحى اليه بالحق من شرعية
نبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وبه تذهب المذاهب
قال الحنفي لكن الذي يظهر لي والله اعلم انها لا تداهب من كل وجه بل الاصل

الدجال

يخبر

ما كنت

صحت ما استند اليه كل مجتهد حتى يتبين من لدى عيسى خطا بعضهم
 فيذهب ههنا والله بعد هذا العلم انتهم قل **فأيدعيه**
 بعضهم من ان عيسى اذا نزل عمل بمذهب ابي حنيفة فقد بالغ
 بعض المتأخرين في رده وتقل عن الحافظ بن جرير ان
 ينزل عيسى في آخر الزمان حافظ للقرآن العظيم ولنة نبينا الكريم
 او يلقى الكتاب والنة عن علماء ذلك الزمان **فاجاب**
 بان لم ينقل في ذلك شيء صريح والذي يليق بمقام عيسى عليه
 السلام انه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله ثم يفتيكم
 في امته بما تلقاه عنه لانه في الحقيقة خليفة عنه انتهم وكيف
 يقلد الامام ابا حنيفة والوحي ياتيه من السماء على لسان جبريل
 يقلد الامام وغيره على انه نوزع في صحة القول بان المهدي
 كما في مسلم وغيره على ذلك وذكر بعض الائمة
 يقلد ابا حنيفة لا دليل على ذلك وذكر بعض الائمة
 حد شارفون عا في صف المهدي انه يقول انزل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطي وقال بعضهم قال السافعي جميع ما حكم
 به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو مما فهمه من القرآن ويؤيده الخبر المرفوع
 انه لا احل الا ما احل الله في كتابه ولا حرم الا ما حرم الله في كتابه
 فلا يبعد ان يفهم عيسى والمهدي من القرآن كفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انتهم بعد ان ينزل عيسى يركب في الارض اربعين سنة
 ثم يوت ويدفن عند نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم في داخل
 الحجرة اذ فيها فسحة تسع قبرا رابعا ثم يكون بعد
 ذلك **رفع القرآن** من المصاحف والصدور فقد روي اليه في
 شعب الايمان عن ابن مسعود انه قال اقرأ القرآن قل ان يرفع فانه
 لا تقوم الساعة حتى يرفع قالوا هذه المصاحف ترفع فكيف ما في

في الارض
 على الارض

صدور الناس قال يعدي عليهم ليل لا ترفع من صدورهم فيصيحون
 يقولون لكانا نعلم شيئا ثم يقعون في الشعر وروى بن ماجه
 بسند قوي عن حذيفة بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 حتى لا يدري ما يصام ولا صلي ولا تسك ولا صدقة ويسرى على كتاب
 الله في ليلة فلا يبقى منه اية قال القرطبي وهذا انما يكون بعد موت
 عيسى وبعد هدم الكعبة **وسائر** اي باقي **اشراط** اعلام
الساعة التي اخبر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كخروج المهدي
 الهاشمي الحسيني ويا جوج وما جوج ودابة الارض المذكرة
 في قوله بعد واذ وقع القول عليهم اخرجنا لهم دابة من الارض
 تكلمهم وطلع الشمس من مغربها فينقل به باب قبول الاسلام وهاتان
 الاخيرتان متأخرتان عما تقدم من امارات الاشراط واختلف
 في ايها السابق فقال البيهقي نقل عن شيخه الحاكم واقرة ان
 اول الايات ظهور ارجل الدجال ثم نزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم
 ثم فتحة يا جوج وما جوج ثم خروج الدابة ثم طلوع الشمس
 من مغربها انتهم وحكي الحافظ بن جرير في كتابه القول المختصر
 عن بعض المحققين ان خروج الدابة بعد طلوع الشمس من
 مغربها وحكمته ان بالثانية يغلق باب التوبة فخرج الدابة
 ثمة المومنين الكافرين ثم تخرج النار الى شوق الناس الى المحشر
 انتهم ومن اشراط الساعة ايضا هدم الكعبة وملك
 حليتها واخراج كنزها كما صح بذلك الخبر واختلفوا
 هل هو في زمن عيسى عليه السلام او قريب قديم الساعة
 حين لا يبقى احد يقول الله **هو** فعن كعب بن زرع
 عيسى وبه جزم الحلي وقيل ان هدمها بعد الايات

علام الساعة

قوله في كتابه القول المختصر في الساعة
 التي اخبر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

كلها قرب قيام الساعة حين ينقطع الحج ولا يبقى في الارض مسلم
 قال في الاشاعة للبرزخي ويؤيد هذا ان رضى عيسى كله
 رضى سلم وخير وبركة واسن وانها قبلة المسلمين والحج اليها
 احاد كان الاسلام فيبقى ان تبقى بقية المسلمين وانها
 تقدم مع رفع القرآن انتهى **قلت** لكن في بعض
 الاخبار ما يشهد للاول وفي كلام القزويني اذا هدمت والعباد
 بالله فعرصتها بمنزلة **ذلك حق** ثابت بحج التصديق
 به لما ورد من الاخبار **في الكثرة الدالة عليه**
 وقد اعتمدت جميع الاثر اطر البرزخي في كتابه الاشاعة
والجنة دار الثواب وهي سبع جنات متجاورة افضلها واولها
 واسطها الفردوس وفوقها عرش الرحمن ومنه تنزل الجنة
 ويليهما في الفضلية جنة عدن ثم جنة الخلد ثم جنة النعيم
 وجنة المأوى ودار السلام ودار الجلاء **كذلك** اقل والعمر
 في حجة ذلك على نافذة قال بعضهم والجنات كلها متصلة
 بمقام السلسلة لتتبع اهل الجنة بمشاهدة صلوة الله عليه وسلم
 لظهور صلوة الله عليه وسلم اهل الجنة كما ان النبي
 تسوق على اهل الدنيا **والنار** دار العذاب وطبقاتها سبع اعلاها جهنم
 وهي لمن يعذب من المؤمنين كل على قدر ذنبه ونصير خرابا خروجه من النار
 وحكمها لظن وهي لليهود ثم الخطة وهي للنصارى ثم السعير وهي
 للعابدين وهم فرقة من اليهود ثم سقر وهي للجوس ثم الجحيم وهي لعبد
 الاوثان ثم الهاوية وهي للمنافقين ولا حرج لها تسوى بني آدم
 والاحجار المخلقة الهة مزدون الله بدليل قوله تعالى وقودها
 الناس والحجارة **مخلوقاتان اليوم** خلافا للفلاسفة في انكارهما

السيد
الجنة

النار

مخلوقاتان

مرة واحدة ولا يهاشم وعبد الجبار المعتزليين في انكار وجودها
 فيما مضى ورعا انها لا يوجدان الا يوم القيمة ويدل ان اقضية
 آدم وحوى والآيات صريحة في ذلك ولم يرد نص صريح في تعيين
 مكان الجنة والنار والاكثر ان على ان الجنة فوق السموات السبع
 وتحت العرش وان النار تحت الارضين السبع ثم الاجماع منعقد
 انها دار خلود للشعيد والجنة خلافا للجهنمية في قولهم
 بقائها لها وفناء اهلها وقد خالفوا بذلك الكتاب
 والسنة ثم الناس يكونون في الموقف على حالهم الي ما تولى عليهم
 ثم يدخل المؤمنون الجنة خردا مردا ابناء ثلاثة وثلاثين سنة
 طول كل واحد منهم ستمائة سنة واربعة اشهر ثم
 لا يزيدون ولا ينقصون واما اجسام الكفار في النار فمختلفة
 المقادير حتى ورد ان صيرس الكافر في النار مثل الحد وفخذ مثل
 ورقان وهما حيلان بالمدينة **ولا يموت احد الا باجله**
 اي بانقضاء عمره المحدود قال تعالى فاذا اجازهم لا يستخرون
 ساعة ولا يستقدمون وفي الاحاديث ما يدل على ان كل هالك
 يستوفي اجله ولا يعارض هذه القواطع ما ورد ان بعض الطاعين
 كصلة الرحم تزيد في العمر لانه خير لهادا وان الزيادة فيه
 بحسب الخير والبركة او بالنسبة لما ثبت في صحف الملائكة
 فقد ثبت اليها مطلقا وهو في علم الله تعالى مقيد كان
 يكون في صحف الملائكة ان عمر زيد خمسون مثلاً مطلقاً
 وهو في علم الله مقيد بان لا يفعل كذا امر الطاعات
 وان فعلها فله ستون فمات اهل السنة ان المقتول ميت
 بانقضاء عمره وحضور اجله في الوقت الذي علم الله
 ان لا حصول موته فيه يخلقه تعالى من غير مدخلية للتاثر

حتى

فيه وانما وجب عليه التماس نظر اللب فقط وعند اهل السنة
 لو لم يقتل الحار ان يموت في ذلك الوقت وان لا يموت فيه
 لانه لا اطلاع لنا على ما في علم الله وخالف في ذلك جمهور المعتزلة
 وزعموا ان القاتل قطع على المقتول اجله فانه مما يساهل
 الموت وجميع ما بعد من الاحوال ما ذكره النسائي وغيره
 من صلاة ركعتين ليلة الجمعة بعد المغرب يقرأ بعد الفاتحة
 الزلزلة حمزة عشر مرة وتجي الموت والعبد على عمل صالح
 يسهل الموت والسؤال وما بعدهما كما ذكره جماعة من العلماء
والروح التي لا تحس البدن وهي تترك وتو **باقية بعد موت**
 بدنها ومفارقتها له منعجة بنعيمه او معدبة بعدائه **النفسي**
ابدا ولا ينفى ذلك حدودها ولا قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
 لان بقايتها مراده تعالى وهي في البقا **عجب** بفتح العين
 وسكون الجيم واخره باء موحدة وقد تبدل ميم **الذنب**
 وهو عظم كالحردة في اخر سلسلة الظهر في العنصر
 مختص بالانسان كعجز الذنب للذابة فانه لا ينفى حديث
 الصبي حين ليس من الانسان في الاصل الا عظم واحد وهو عجب
 الذنب منه خلق ومنه يركب وفي حديث اخر ان في الانسان
 عظما لا ياكله الارض ابدا ومقتضى قوله تعالى كل شيء
 هالك الا وجهه ان كل شيء سواه تعالى محكوم بهلاكه
 ولكن اجيب عما ذكره بان هجومه مقصور على غير الامور
 التي وردت الاحاديث باستثائها كالروح وحجب الذنب
 واحساد الانبياء والشمس والعرش والكريم والجنة
 والنار والحوار العين ونحو ذلك ويكون الاية من قبيل العام

الروح باقية
 لا تنفنى ابدا
 كعجب الذنب

المختص وهذا الجواب لجماعة كابن عباس وذهب المحققون
 من المتأخرين الى انه لا استثناء ولا تخصيص وقالوا معنى هالك
 قابل للملاكة كما هو معنى قاتل قوله تعالى كل شيء هالك
وحقيقة اي الروح التي بالحيوة **مما استأثر الله بحله**
 فلم يطلع عليه احد اذ خلقه فتمسك عنها اذ بالحواس في بيان
 حقيقة ما مكروه وقال الجنيد لا يجوز للعباد البحث عنها
 بالعرفانها موجودة ولم يكلم صلى الله عليه وسلم على حقيقة امتثال
 لقوله تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي وفي ذلك
 اظهار لعجز المرء حيث لم يعلم حقيقة نفسه التي بين جنبيه مع
 القطع بوجودها وقد قيل لم يخرج صلى الله عليه وسلم من الدنيا حتى
 اطلعه الله تعالى على جميع ما ابهه عنه من الروح وغيرها مما
 يمكن علم السريه لا جميع معلوماته تعالى والالزم مساواة الحادث
 للقديم واخص جماعة في بيان حقيقة الروح قال النووي
 واصح ما قيل فيها على هذه الطريقة ما قاله امام الحرمين انها جسم
 لطيف شفاف مشبك بالجسم كاستبائك الماء بالعود الأخضر
 فيكون ساربه في جميع البدن وهذا في حال الحيوة ولما بعد
 الموت فارواح السعد باقية القبور على الصحيح وقيل
 عند آدم عليه السلام في سماء الدنيا لكن لا دايما فلا ينفى ان
 تسرى حيث شاءت **واما ارواح الكفار** فهي في سجن
 في الارض السابعة السفلى محبوسة وقيل ارواح السعد في
 بيوتهم وارواح الكفار في بيوت برهوت في حضرة موت
 واعتقاد التناسخ وهو انتقال الروح من جسد لاخذ
 فان كانت في مطبخ انتقلت لاعلى والا فلا تسفل **كل**
 ونحو كفر لانكار معتقده الجنة والنار واعتقاده قدم

فوق على ما في حقيقة
 الروح

قوله

الارواح والكهول عدم تعدد الروح وقال ابن عبد السلام ان في
 كل جسد روحين احدهما روح المقتلة التي اخرج الله العادة
 بانها اذا كانت في الجسد كان الانسان مستيقظا فاذا اخرجت
 منه نام وراى تلك الروح المنامات والاخرى روح الحيوان التي
 اخرج الله العادة بانها اذا كانت في الجسد كان حيا فاذا اخرجته
 مات **والفسق** وهو ارتكاب كايير الذنوب او الاصرار على صغائرها
لا يزيل الايمان عالم كان مرتكب الذنوب المفسق او جاهلا
 بشرط ان لا يكون مستحلا له وهو معلوم من الدين بالضرورة
 كالزنا والاكفر باستحلاله لذلك وخالف الخوارج فكروا
 مرتكب الذنوب وجعلوا جميع الذنوب كايير ولم يكفوا بذلك
 مع ان من كفر مؤمنا كفر لانهم قالوا بذلك بتاويل واجترار
 واما المعتزلة فاخرجوا مرتكب الكبيرة من الايمان ولم يدخلوه في الكفر
 الا بالاستحلال فجعلوه منزلة بين المنزلتين ويرد عليهم
 الايات والاحاديث الناطقة باطلاق المؤمن على الغاصي
 كقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص وقوله
 تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاسماهم المؤمنين
 واجماع الامة من عصر النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على
 الصلاة على من مات من اهل القبلة من غير توبة والدفن
 والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر **والهيت**
مؤمننا فاسفنا تحت خطر المشقة اي مشقة الله
 تعالى فامر الى الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له
 فلا تقطع بالعفو عنه لئلا تكون الذنوب في حكم
 المباحة ولا بالعقوبة لانه تعالى يجوز عليه ان يغفر ما عدا
 الكفر **ولا يجلد** اي على تقدير وقوع العقاب تقطع بانه لا يجلد

لا يكون ذلك الله عز وجل
 والاكفر من تركه قطعا وبشرط

في النار للايات الدالة على ان المؤمنين يدخلون الجنة البتة
 كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقوله صلى الله عليه وسلم
 من قال لا اله الا الله دخل الجنة اي ولو بعد من يدعد **اب**
تنبيه انكار القيمة كفر كانكار حشر الاجساد واما
 انكار القراط والميزان والحساب والوج والقلم ورؤية
 الله مطلقا او في الجنة وزعم ان الله تعالى لا يخلق نعل العبد
 وان مرتكب الكبيرة يخلد في النار فلا كثره لانه مذهب
 المعتزلة والصحيح انهم وسائر المبتدعة لا يكتفون وانكار
 الجنة والنار لان لا كثره ايضا لان المعتزلة ينكرون
 وجودهما الان واما انكار وجودهما يوم القيمة فالكفر
 به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة المتطوعة وقد نقل
 الارديبيلي في المفاتيح شرح المصابيح عن الفقهاء ان من
 دافع عن الكتاب او السنة المقتطوع بها الجملة على الظاهر
 فهو كافر بالاجماع ومن انكر الجنة او النار او البعث او الحساب
 او السؤال في القبر او العذاب او اعترف بذلك وقال المراد به
 غير معانيها كفرانهم **فصل** في بيان الافضل من
 الصحابة ومن بعدهم **وخير** اي افضل **البشر** رتبة اي
 الاكثر منهم ثوابا **بعد الانبياء** اذ لا يصل لرتبتهم غيرهم اصلا
صلوات الله وسلامه عليهم ان به امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم
 صلوا على انبياء الله فان الله يضاعف لهم كما بعثني
 اخرجوا ابوا داود وغيره وقال بحرق انه حديث حسن **ابو بكر**
 الصديق واسمه عبد الله بن عمر ويلقب ابو بابة في حقاقة **فعمرو**
 القاروق **فعمرو** بن عفان يليهما في الفضل عند جمهور
 العلماء **عجل** بن ابي طالب **رضي الله عنهما** جملة دعائيه اي

قف على بيان الافضل
 من الصحابة ومن بعدهم

بين الكافرين وكان قتلهم يعرف باثر السواد في الاعناق والبنان
 اي الفصل مثل حرق النار **فاحد** اي فاهل احدى اهل يد
 في الفضل واحد جبل معروف بالمدينة وكان المسلمون الفاضل
 ثلاث مائة من المنافقين الذين رجع لهم عبد الله بن ابي وكان
 المشركون ثلاثة الاف رجل وقتل من المسلمين سبعون
 ومن المشركين نيف وعشرون منهم ابي بن خلف قتل
 المصطفى صلى الله عليه وسلم بيد الكريمة ولم يقتل بيد الشريفة غير
 فاهل **بيعة الرضوان** يكون من ذكر في الفضل وسبب
 ذلك لما تولي نعم لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة
 الآية وكانوا الف واربعمائة وكانت تلك البيعة بالحديبة
 على مهاجرة قريش ومناجزتهم بالحرب ان قتلوا عثمان لما قتل ذلك
 فيما بين الصحابة ثم ثبتت حين فصالهم اليه صلى الله عليه وسلم
 على شروط مستوفاة في كتب التبر **فاسائر** اي باقي **الصحابة**
 حديث ان الله اختار اصحابه على العالمين سوى النبي والمرسلين
 وحديث الله الله في اصحابه لا يتخذون غرضا من تعدي فوالذي
 نفسه بيد لو انفق احدكم مثل احد ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نقصه
 ولا يخفى ترجيح رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقابل معه
 وقتل تحت رايته على من لم يكن كذلك وان كان شرف
 الصلوة حاصل للجميع **وكلهم** اي الصحابة **عدول** سواهم
 من خلافت الفتنة ومن لا يوافق **الامة** بعد الصحابة في الفضل
على اختلاف اوصافهم فخيرهم التابعون ثم تابع التابعين
 حديث خيركم قريش ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين
 يلونهم وافضل التابعين اويس القرني كما ان افضل التابعين
 حفصة بنت سيرين وظاهر الحديث ان ما بعد التدرج

الثلاثة سوا في الفضيلة وذهب جماعة الى تفاوت بقية القرون
 بالسببية فكل قرن افضل من الذي بعده الى يوم القيمة
 حديث ما من يوم الا والذي بعده شر منه وانما يسرع بخيارهم
 لكن ورد مثل هذه الامة مثل المطر لا يدري اوله خير
 او اخره وفي اخبار اخرها يويد ذكرها الحافظ في فتح الباري
ومسك وجوبها **عاجري** من الحروب **والله** بين **الصحابة**
 كالمقاتلة التي خرب بين علي وعائشة وطلحة والزبير
 وبينه وبين معاوية وجرير بن العاص وغيرهم **اشتم**
 معني وجوب الامساك عن ذلك انه يجب على من تاهل
 لقوة علمه ورصانة عقله اعطاء كل من الصحابة ما يستحقه
 من الاكرام شرعا وغير المتاهل للاجتهاد يكرهه اعتقاد
 ما عليه اهل السنة فيهم تفصيلا ان سهل والافاجالا لان ذلك
 هو اللائق باجلا لهم وتعظيمهم لان معني وجوب الامساك
 عاجري منهم الكفا عن معرفة اخبارهم وسيرهم المدونة
 في التواريخ الموثوق بنقلها الا لمن حصل عليه من الاطلاع
 على اخبارهم ان يعتقد في بعض منهم ما لا يليق كما هو الغالب
 على الغوام عند سماعها فحرم عليه الاطلاع عليها فهذا
 التفصيل هو الحق الذي تشهد له القواعد **ونراهم** اي نعتهم
 في حال تلك الحروب **ماجورين** في اجتهادهم لانهم لحلول
 نظر المصطفى عليهم صاروا دايرون على مرضات الرب وهم
 متحدون في الاجر لكن منهم المصيب ومنهم خلافة واجر المصيب
 اكثر من اجر المخطئ كما صح به الخبر **وافضل النساء** من هذه
 الامة ومن قبلها كما يفيد عموم الجمع المحلى بال **فاطمة** لقوله
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بضعة مني رواه البخاري ولا يعدل

والنفاق جرم

بضعة صلى الله عليه وسلم احد وروى النسائي عن حذيفة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال هذا ملك من الملائكة لتأذن ربه ليسلم
 عليّ وبشرني ان حسنا وحسينا سيد شباب اهل الجنة وامهما
 سيدات نساء اهل الجنة **فهر** تلي فاطمة في الفضل لقوله تع يوم
 ان الله اصطفى وطهر **واصفناك** على نساء العالمين
 وتقدم مريم على فاطمة الذي جرى عليه جمع ودل عليه خير الحاكم
 فاطمة سيدتنا اهل الجنة الامير بنت عمران محله عند
 قطع النظر عما في فاطمة من البضعة الشريفة اذ لا يساويها
 عند النظر اليها احد من الخلف وكذا اولادها لا يفضلهم
 احد من الخلق عند النظر اليها **وافضل امهات المؤمنين** وهي
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تع وان واجه امهاتهم ذاك
 في الحرمه والتعظيم وفي جوان النظر والخلق **خديجة** بنت خويلد
 وهي اول من تزوجها صلى الله عليه وسلم **وعائشة** بنت ابي بكر
 القديين **وفي ايتهما افضل اقوال** ثلاث في احد هاتين
 افضل ثانيها عائشة افضل **ثالثها الوقف** عن التفضيل بينهما
 واختار السبكي وغيره الاول لما ثبت من انه صلى الله عليه وسلم
 قال لعائشة حين قالت له قد رزقك الله خيرا منها فقال والله
 ما رزقني الله خيرا منها امتي بي حين كذبني الناس واعطيت
 مالا حين احرمني الناس وايضا اقراها جبريل **السلام** من الله
 سبحانه وتعالى وعائشة انها اقراها المصطفى السلام من جبريل
 وسكتوا عن التفضيل بين باقيةهن لكن قال بعض المتأخرين
 ينبغي ان يكون افضل بعد هاتين يعني بنت جحش
 ثم حفصة بنت عمر **والشافعي اما من**

افضل الامهات
 اوتوا احد علي
 الصلاة والسلام

بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتقي معه في عبد مناف ولد نعمة
 ثم حمل الى مكة وهو بن ستين وعاش اربعاً وخمسين سنة
 واقام بمصر اربع سنين ثم توفي بها ليلة الجمعة بعد المغرب
 سنة اربع ومائتين وكان في ضيافة جالس العلي بن ابي طالب
 ما يستفيد في العظام ونحوها لعجزه عن شرا ما يكتبه
 وفي ايام اقامته بمصر رحل الناس اليه من سائر الاقطار قال
 الربيع بن سليمان رايت على باب دار الامام الشافعي رضي الله عنه
 سبع مائة راحلة تطلب سماع كتبه ومع ذلك كان يقول
 اذا صحت الى بيت فهو مذهبي **ومالك** بن انس الاصمعي حله
 ابو عامر الصحابي الجليل اخذ عن سبع مائة شيخ ولد سنة
 ثلاث وسبعين من الهجرة ومات سنة تسع وربعين ومائة
 ودفن بالقيع ومناقبه كثيرة مشهورة وكان يقول ليس
 العلم بكثرة الرواية وانما نور بوضعه الله في القلب **وابو**
حسقة النعمان بن ثابت ولد سنة ثمانين من الهجرة وتفقه
 بحاد بن ابي ليلى وعرض عليه القضاء ثم اقامت منه قيل
 ومات في حبس بعد الضرب ببغداد سنة احدى وخمسين ومائة
 وعمره سبعون سنة وكان في زعمه اربعة من الفقهاء انبي
 بن مالك وعبد الله بن ابي اوفى وسهل بن سعيد وابو الطيفل ولم
 ياحد عن احد منهم **واحمد** بن حنبل شيخ الاسلام وشيخ
 المسلمين في عصره قال حرملة سمعت الشافعي يقول خرجت
 من بغداد فما خلفت بها رجلا افضل ولا افقه ولا اعلم من احمد بن حنبل
 وكان ورده كل يوم وليلة ثلاث مائة ركعة توفي سنة
 احدى واربعين ومائتين وقد كتب له سبعة عشر سنة
 ولما توفي حضر من حضر جنازته فاذا هم اكثر من الف الف

هوم

وفي رواية ألفي ألف وثمانمائة الف واسلم يومئذ من اليهود والنصارى
والجوس عشرون ألفا **وسائر أئمة المسلمين** من أهل السنن والجماعة
المقتدى بهم في الخير والماخوذ بأرائهم في الأعمال وغيرها كالليث
بن سعد والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو بصير وشريك وسفيان
بن عيينة وكثير بن أبي ليلى وداود الظاهري **على هذه الرواية**
في الدين كله العقائد وغيرها ولا التفات لمن تكلم فيما
يهاهم برئون منه قال السبكي وقول إمام الحرمين أن المحقق
لا يفتن في الظاهر وإنما وان خلا فيهم لا يعتبر محله عند
تن حزم وأمثاله وأما داود فعاد الله أن يقول إمام الحرمين
لو غير أن خلافة لا يعتبر فلو كان جبالا من جبال العلم والدين
وله من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والأحاطة
بأقوال العجالة والتابعين والقدرة على الاستنباط ما يعظم
وقعه وقد دونه كتبه وكثرت اتباعه وذكره الشيخ
أبو إسحق الشيرازي في طبقاته من الأئمة المتبوعين في الفروع
ولم يصح في الأئمة الأربعة حديث بالخصوص وإنما ورد
يوشك أن تضربوا أكباد الأبل تطلبون العلم فلا تجدون أحدا
أعلم من عالم المدينة فحمل على الإمام مالك وورد عالم قرشي ببلاد
أطراف الأرض علما فحمل على الإمام الشافعي وما يورد في أبي حنيفة
وأحمد بن الحارث فباطل كذب لأصل له **وأبو الحسن** علي
بن اسمعيل المصفي من ولدي موسى **الاشعري** نسبة للأشعر
وهو بنت بن أدد بن زيد بن يشجب وأما قيل له الأشعري
لأن أمه ولدته والشعر على يده وكان مولداً في الحسن

سنة ستين ومائتين وتوفي ببغداد سنة ست وثلاثين وثلاث مائة
إمام أهل الدين المقتدى به في **السنة** أي الطريقة العتيقة **حديث**
أي حقيق **بالتقديم** فيها على غيره ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو
بريء منه وقد أثنى عليه أئمة الإسلام قال أبو بكر الأسدي
أعاد الله هذا الدين بعد ما ذهب أكثر ما جسدوا إلى
الحسن **الاشعري** وأبي نعيم وقد أضاف البيهقي **فصل**
في الثناء على **الاشعري** وبيان عقيدته وإن الأشعرية أهل السنة
من بين سائر الطوائف لكن قد شاركهم في هذا الاسم الماتريدي
وهم اتباع أبي منصور الحسن الماتريدي بل هم المشهورون
به في ديار قاورق الزهر وبين الطائفتين اختلاف في بعض
الأصول وفي **شرح** المقاصد أن المحققين من كل الفريقين لا ينجون
الفرق الآخر إلى البدعة أنهم ومن خالف ما عليه هذا الإمامان
فهو مبتدع ولا يكفر أحد من أهل القبلة بدنه غير مكفر
ولا بدعة لشبهة تأويلهم إلا إذا انضم إلى تلك البدعة مكفر
صريحاً **وطريق الجند** سيد الطائفة علماً وعملاً وقد تقدمت
ترجمته **واتباعه** كآب الحسن النوري وغيره من أئمة آثارهم
الحيدة إلى يوم القيمة **طريق قوي** لأنه خالف البدعة دأب على التسليم
والنفوس والبري من النفس ومن كلامه الطريق إلى الله تعالى
مسدود على خلقه إلا على المقتفين آثار **والله** صلى الله عليه وآله
التفات لمن رماه وأصحابه في حلة الصوفية بالندوة **نظمنا الله**
في سلك محبتهم أي محبتهم والنظم في السلك أي الخط في الأصل
يكون للزوجة وهو هنا مستعار للاجتماع في طريق الخير **وجعلنا**
أي صيرنا **من صادق** **شبهتهم** أي ممن اتبعهم بصدق

صدق لا ريب ولا سمعة **بسمه** أي إخصائه **وبسمه** أي بركته
أمين اسم فصل بمعنى المحب وختم المصنف بها دعائه الخبر إلى
 داود عن زهير الميزي قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة فاستأذننا على رجل قد لح في المسألة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لقد أوجب أن ختم فقال رجل من القوم يا نبي الله ختم قال بآمين
 فكان زهير إذا سمع ذلك الرجل يدعو بدعاء يقول اختتموها
 بآمين فان آمين في الدعاء مثل الطائفة على العجينة **الباب**
الشأن أي من الأبواب الخمسة التي كلاب منها يشتمل على ركن
 من أركان الإسلام **في ثمانية أركان الإسلام وهو الصلوة**
 وهي لغة الدعاء مطلقا وقيل الدعاء الجهر **وشرعا** أقوال
 وأفعال غالبا مفتحة بالكبير مختمة بالتسليم
بشر أيضا مخصوصة فدخلت صلوة الأخرى وصدقة
 المريض التي تجزئها على قلبه وخرج سجدة التلاوة والشكر
 لا ينفصلان وأحد مفتحة بتكبير مختمة بتسليم فليست صلوة
 وأختلف في صلوة الجنائز فقبل بدخولها في الحد المذكور
 من القيام متعدد فيها حكم وقيل بعدم دخولها لأنها ليس
 فيها الإفعال واحد وهو القيام أو بدله ويؤيده اتفاقهم
 على أنه حلف لا يصلح لا بحيث يصلونها وأن **جيب**
 بأن ذلك نظر الدعاء فهو مردود بأن العرف هنا تابع
 للوضع وهو إطلاق اسم الصلاة على ذات الركوع والسجود
 وهو المعتمد وهي أمانا خوزة من الوصل لأنها وصدقة بين
 العبد وربه وأمانا خوزة من صلوات العود بالنار إذا
 قرئته بها لأنها تقسم العبد على طاعة الله وتنهيه عن
 معصيته قال نعم أن الصلاة تنم عن النجاء والمنكر

الصلوة
الشأن

ان

والمراد بها المكتوبات أي المفروضات **الخمس** المعلومة
 من الدين بالصلاة فيكفر منكرها وفرضت ليلة الإسراء
 قبل الهجرة بسنة **والأربع** أنه لم يفرض عليه صلى الله عليه وسلم
 قبلها صلاة وقيل كان الوحي قبلها ركعتين بالعذارة
 وركعتين بالعتبة ثم فرضت الخمس ليلة الإسراء **الظاهر**
 أي صلاة سميت بذلك قبل لأنها أول صلاة ظهر
 على وجه الأرض لأن جبريل لما علم النبي صلى الله عليه وسلم
 كنية الصلاة بصلاته به عند باب الكعبة ابتداء
 بالظهور إشارة إلى أن دينه صلى الله عليه وسلم **الظاهر**
 الأدب **والعصر** سميت بذلك لمعاقرة أي مقارنتها
 للغروب وقيل لتناقض ضوء الشمس من ناحيتي يفتي تبينها
 بتناقض الغسل من الثوب بالعصر حتى تنقى وهي الصلوة
 الوسطى وهي أفضل الصلوات وتليها الصبح ثم العشاء ثم
 الظهر ثم المغرب على المعتمد **والغروب** سميت بذلك لأنها
 تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد **والعشاء** كسر
 العين والمدلحة اسم لاول الظلام سميت به الصلاة لفعلها
 2 **والصبح** يضم الصاد وكبرها وحكي التثنية في اللغة
 أول النهار فلذلك سميت به هذه الصلاة **فهي** أي الصلوة **عباد**
الدين الذي لا يقوم به وهذا مقتضى حديث المروزي وغيره
 من ترك الصلاة فلا دين له والصلاة عباد الدين فمن تركها
 فقد هدم الدين **بسمها** بعمود البيت الذي يقف عليه ويرفعه
 ويكسبه للاستغناء به لأن الصلاة هي التي تقم الدين

خمس الطهارة

العصر

الغروب
الغروب
الغروب

وترفعه وتهتي فاعلم بالتخلي بمحالي القرب واستغراقه
 في انواع الشهود **واعظم شعائر** اي علامات **الشرع**
 وهو كالشريعة ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام
 المبعوث بها لحمل صلاته عليه **وام** **المثبت** اي شهد به القوم
وافضل اعمال الدين بعد الشهادة بين فرضها افضل الزواجر
 العينية وقلها افضل النوافل ولا يرد طلب العلم وحفظ
 القرآن لانها من فروض الكفايات ويليهما في الفضل
 الصوم فالج فزكوة على ما جزم به بعضهم وقيل غير ذلك
 والخلاف في الاكثر من واحد **على** **الاقتصار على الاكابر**
 من الاخر **والافضون** يوم افضل من صلوة **ركعتين**
 وقس على ذلك نعم العمل القلبي لعدم تصور الرتبة
 افضل من غيره **كما ثبت في التين** الواردة عنه صلى الله عليه وسلم
 كالحجر الصالح الصلاة خير موضوع وفي رواية صلى الله عليه وسلم
 ايضا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة **والمواظبة** اي المداومة
 عليها فرضا ونفلا **مينة** لما تقدم من ان الايمان يزيد بمينة
~~كما لا الايمان~~ اي علامة وفي نسخة اية يدل مينة
كما لا الايمان لما تقدم من ان الايمان يزيد بمينة
 وينقص بنقصه **واهما لا** اي الصلاة اي تركها كسلا
من اعظم العصيان وهو كبيرة اجامعا للوعيد الشديد
 فيه كقول الله ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين
وقد صح اي روي بسند صحيح في مسلم وغيره **عن**
رسول الله ومجبا اي متقاة من الخلق للرسالة صلى الله عليه وسلم

مع

انه قال **بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة** وفي رواية
 للترمذي بلفظ بين الكفر والايان ترك الصلاة قال الترمذي
 سمعت اسحق يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ان تارك الصلاة
 كافر وكذلك كان رأي اهل العلم من لدن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان تارك الصلاة عمدا من غير عذر حتى يدلهب وقته كافر
 وقال ابو بوب ترك الصلاة كفر لا يخلت فيه ومن قال بكفر
 تاركها من القحابة عمر وعبد الله بن عمر ومعاذ وابو هريرة
 وابن مسعود وابن عباس وجابر بن عبد الله وابو الدرداء
 عنهم ومن غيرهم لحرصهم على ما سمعوا وعبد الله بن المبارك
 والنخعي وغيرهم كراهة لا يكون بكفر تارك الصلاة
 واباحه دمه قال ابن حزم ولا تعلم الا بولا القحابة مخالفا
 وحمل النافعة وغيره الا كما اديت المذكورة على من
 تركها مستحلا جاحدا للوجوب لما في خبر صحيح ان تاركها
 تحت المشية ان شاء الله عذبه وان شاء الله اذله **لجنته**
والكافر ليس كذلك **والاحاديث الواردة في فضله**
والتحريض اي الحث الاكيد **على فعلها** **والزجر** عن اهلها اي تركها
 في وقت دون آخر فهو اخذ من الغفلة **والوعيد على الغفلة**
 اي تركها من غير مبالاة بها **اكثر من ان** **تخصر** اي لا تعدل
واشهر من ان **تذكر** اي لا حاجة لذكرها لشهرتها
 فتما ورد في هذا ما رواه احمد وغيره بسند رجاله
 رجاله الصحيح انها مثل الصلاة كمثل نهر عذب خارج باب
 رجل يقتحم فيه كل يوم خمس مرات فماذا اتركون يبقى ذلك من

في فضله

درنه وفي رواية لاحد ان كل صلاة تحط ما بين يديها
من خطيئة وروى الطبراني بسند فيه مقال عن سلمان
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم يصل على خطاياه
مرفوعة على راسه كلما سجد كانت عنه فيفرغ
من صلاته وقد كانت عنه خطاياه ومما ورد في
التحريض على فعلها قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة حافظي على
الصلاة فاني اراها خير البر وافضله رواه الطبراني بسند
فيه راو ضعيف وقوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب
عليه العبد يوم القيمة الصلاة فان صلحت صلح له سائر
عمله وان فسدت فسدت سائر عمله رواه الطبراني ارضا
عن طريق يتوي بعضها بعضا وجاء في الزجر عن اهلها
والوعيد على اغتالها اخاذت كثيرة منها قوله
صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة لقي الله وهو عليه غضبان
رواه الزائر وغيره بسند لا يثبت وقوله صلى الله عليه وسلم
من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر جهارا رواه الطبراني
ورجاله موثوقون وروى غيره حديث انه صلى الله عليه وسلم
ذكر الصلاة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نور او برهانا
ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نور او برهانا
ولا نجاة وكان يوم القيمة مع فرعون وهامان واي بن
خلف وقال العلماء وانما حشر مع هؤلاء ثلاثة
ان اشتغل عن الصلاة بماله اشبه قارون فيحشر
معه او بملكه اشبه فرعون فيحشر معه او بتوراته
اشبه هامان فيحشر معه او بتجارته اشبه اي بن خلف

خربت من الله ورسوله
 احلهم وحق صلواته
 حرك الصلاة منه فقل

تأخر مكة فيحرمه وقد كرر الله تعالى
الأمري بها أي الصلاة في غير ما زائدة آية أي
في أي كثيرة من الكتاب العزيز أي الكثير النفع عدم
النظر أو المبيع الذي لا يتأتى بطلاله وتحريفه
من ذلك قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة واصطبر
عليها وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا
وقوله تعالى واقم الصلاة طر في النهار وزلفا من الليل
وقوله تعالى فصل لربك وانحر وماذا لك أي تكرر الأمر بها
اللعظم موقعها من الدين فإن تاركها مهتر الدم
تارك الشهادتين بخلاف ما عداها من بقية أركان
الإسلام كما هو واضح أي ظاهر ظهور آثارها لكل ذي
بصيرة بين ما يضره وما ينفعه ومن يضل الله فما له من
هاد فيجب المحافظة أي المداومة عليها لقوله تعالى
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى في أوقاتها المندرجة
لها شرعا لقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين
كتابا موقوتا وقال تعالى في ذم المخرجين لم
عن وقتها فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة
واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا الإمتناع
قال ابن مسعود ليس معنى أضاعوها تركوها بالكلية
ولكن أخروها عن وقتها وقال سعد بن المسيب
هو أن لا يصلح الظهر حتى تأتي العصر ولا يصلي

وهي اي الطهارة عندهم اي الفقهاء تشمل على وسائل
جمع وسيلة وهي مقدار **الرابعة هي المياه** جمع ماء وانما
جمع على مياة لان اصله موة بالتحريك فمزة بدل من المارة
وهو حوهر قبل اللون له وانما يتكيف بحسب مقابله والحق
خلافه فيقول ايضا وقيل اسود **والنجاسات** لانها موصوفة
للطهارة فعدت من الوسائل بهذا الاعتبار **والاجزاء**
في الشبهات وعدل كالذي بعده وسيلة فيه تكون لانها
وسيلة الوسيلة **والاولى** ولم يعد منها تراب التيمم كما عد
المياه ولا الاحداث كالنجاسة لان التراب طهارة فضرورة
فلا يصلح عد وسيلة وسبق الحديث لا يتوقف عليه
الطهارة فلذا لم يعد والحديث منها قال بعضهم والمثهور
ان الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والداغ **ومقاصد**
كذلك اي اربعة وهي **الوضوء بما يشمل عليه**
من مسح الخن لانه من جملة الوضوء **والاستنجاء والغسل والتيمم**
فهذه الاربعة هي المقصودة بالذات **المقدمة الاولى الوضوء**
اسم مصدر وهو التوضي والامضم واداه ان اريد به الفعل الذي
هو استعمال الماء في الاعضاء الاربعة مع النية وهو المراد هنا وفهم
ان اريد الماء الذي يتوضي به من الوضوء وهي النضارة والحسن
لان الله لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة ليلة الاسراء
وليس من خصائصها بل هو من الشرايع القديمة والذي من
خصائصها اما الكيفية او الغرم والتحليل اي اثر ذلك
وهو البياض الكاين لهذه الامة يوم القيمة تشريفا من
الله لهم بذلك وموجبه الحديث مع ارادة نحو

لأنه

الصلاة وهو معقول المعنى لانه ينظف الاعضاء طاهرا من
الاساخ وباطناف الذنوب وانما اكتفي بمسح جوف الراس
لانه مستور غالبا ولم يباشر من الاعمال ما يباشره غيره
فكفاه ادنى طهارة واحتيج الى طهر لانه عضو شريف
والاصل في مشروع الوضوء قبل الاجماع انه اذا اقمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل
صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضي **وله مقد ما حبت**
وشرايط وفرائض وسنن ومكروهات ومحرمات
ونواقض وسبب ذكر السبعة على هذا الترتيب اما مقدمة
فكثيرة وبد النصف منها بيانا للمادة لانه الاصل في الله الطهارة
فقال **فمنها معرفة** اي معرفة الله الذي **يرفع الحدث** وهو لغة
الحدث الحادث وشرعا امر اعتباري يتوهم بالاعضاء يمنع صحة نحو الصلاة
حيث لا مرخص من نحو تراب التيمم ويطلق على نواقض الوضوء
الائنة وعلى المنع المترتب عليها وهو اما الصغر وهو المراد عند الإطلاق
ورافعه الوضوء واما الكبر ورافعه الغسل **ويريل الحدث**
اي النجس وهو لغة كل مستقدر وشرعا مستقدر يمنع
صحة نحو الصلاة حيث لا مرخص من نحو اجار الاستحاضة وهو
اما مخفف كبول الصبي الذي لم ياكل الطعام واما مغلف كحاشية
الكلب والخنزير واما متوسط وهو ما عدى ذلك **وسنن**
النجاسات **من المياه** فان معرفة ذلك من مهمات
الدين **وهو** اي الذي يرفع الحدث ويريل الحدث ويستعمل في
الطهر المسنون وطهر اليكس وغسل الميت وانما خص الاولين
بالذكر لانها الاصل **كل ما يحرز به عن التراب**

فيها الدين

ما

ان الله

وعينه كاجار الاستنجاء وادوية الدباغ فان جميع ذلك غير
مطهر فلا يصح ولا يجوز رفع حدث ولا نجس الا بالماء لامر
تعد باليتم عند فقده واختصاص الطهارة به تعبدت
اولا فيه من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره **طاهر** احتر
به عن النجس **غير مستعمل** قيد بهذا الاخراج ما هو طاهر
في نفسه وليس مظهر الغيبة ولو عرك غيره بالطهور او المظهر
ما احتاج لهذا القيد لان الطهور هو الطاهر في نفسه المظهر
لغيره **قليل** اي في حال قلته احترار عن المستعمل الكثير
فانه يرفع الحدث ويترك النجس **في فرض** وهو ما لا بد منه في صحة
الطهارة كالغسل الاول من حدث او حث ولو من طهر
صبي لم يترك الطواف او سلس او حنفي لم ينو او صلاة نقل او غسل
فتت او كتابية انقطع دمها لتخل تحلل مسلم او مجنون
او ممتنعة غسلها حليلها المسلم من ذلك لتخل له **فخرج**
بالفرض النقل والمستعمل فيه كالغسل الثانية والثالثة والوضوء
المجدد والاعتسال المسونة وان نذرها وماء المضمضة والاستنشاق
مطهر لانه لم يزل ما يغتسل المستعمل في فرض فانه لما حصل بركته
زوال **من** من نحو الصلاة انتقل اليه **ومن المستعمل** على
المعتمد الذي جرى عليه من حجر والشهاب الرمي وولد الحمار وغيرهم
تبع لما استنطه امام الحرمين وجماعة من الخراسانيين ودرج
عليه جمهور اصحاب ومحققوهم كما يع في ذلك من الروضة
وما تفرع منها **ماء من** ادخل يده للغسل عن الحدث
او لا يقصد وقد **اغفل** اي ترك ولو ناسيا **نسي الاعتراف** وهي
يقصد الغرض لغسل اليد خارج الاناء او لغرض آخر وليس معناها
اللفظ بنحو الاعتراف في محله وهو بعد غسل الوجه ثلاثا

المنع

اوله

بنو

يقصد

يقصد الاقتصار على الاولى **للمحدث** حدثا اصغرا **وبعد النية** **وتحريم** كالحائض لان اليد بعد غسل الوجه لا يجب لها نية فاذا
ادخلها ونحو الاعتراف **ان غلبت** عن الحدث وصار الماء مستعملا
وقربة **الاعتراف** لا يخصص النية فتعين القول
بوجوب نية الاعتراف والا صار الماء القليل مستعملا اي بالنية
لغيره فله ان يغسل بها فيها باق ساعده لان الاستعمال لا يثبت
للماء الا بعد فصله عن العضو ولو حكما كان جاوز منكب
الموقوف او ركبته وان عاد لمحله او انتقل من يد لاخرى
نعم لا يضر في الحدث خرق الهوى مثلا للماء من الكف الى الساعد
ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه القاذف
وهو جريان الماء اليه على الاتصال فلو اغتسل محدث او جنب
في ماء قليل ثم نوى ارتفع حدثه وما دام لم يخرج له ان يرفع
ما يطري عليه فيه من اصغرا وكبر بالانغماس لا للاعتراف
وان نواه كما هو ظاهر **واختار جمع منهم**
الشيخ الامام يحيى النسيه اي الحسين بن مسعود الفراء
البغوي من اصحابنا الخراسانيين **عدم وجوبها** اي نية
الاعتراف لما في اعتبار ذلك من الحرج والعسر والظاهر من حال
الاولين التساهل في ذلك وعلى ذلك جرى الثاني في الحلية
والغزالي في وسيطه وقال ابن عبد السلام بعد القول بصحة
الماء مستعملا بعدمها لان النية تتوجه الى العبادة على الوجه الذي
جرت به العادة والعادة ان اليد تدخل في الاناء للاعتراف
دون تطهيرها في نفسها وبهذا اجزم جماعة من اليمنيين
منهم ولي الدين **عجلا** وابوشكي والعقيلي
في حاشية فية الجواد ملا حظير **مكة** في حاشية

قوله هذا الاخير

من المشقة من جعله قولا الأئمة بينه وبين الله تعالى
فقد اتفق كما قاله الأصمعي في المعين ومن نظم الشيخ زين
الدين بن خطاب شيخ الشافعية بالشام شعرا
• اوجب جهور الثقاة الظراف •

• عند التوضئة الاغتراف •
• من بعد غسل الوجه من بلغمه •
• فهاوه مستعمل بالخلاف •

• ووافق الشافعية بن عبد السلام •
• في تركها والبغوي ذو العقاف •

• وابن العجيل الجرافتي على •
• اهمالها والحبر فتواه كافي •

• وذيل على ذلك برهان الدين بن مطير شارح المهاج يقول •
• وانني من اقتدى بهم • وقابل فيها رفع الخلاف •

• لانه يقصد في غسله • ان يغسل الساعد وهو اضراف •
• وانما الاطلاق مقصود • فاسلك سبل العدل والانتصاف •

غير بالجر عطفًا على قوله غير مستعمل **متغير طعم اولون اوريد** فلا يضر

التغير بغير ما ذكر كراهة وبرودة ولا يترتب احتمال التلاشي بل يمكنه

واحد منها كتغير الطعم مثلا **تغير كثير** بان منع اطلاق اسم

الماء عليه ككثرته **ولو تقدير** اكان وقع في الماء ما يوافق في

صفاته كما ورد لا يرجح له ويستعمل وقع في اقل من قلبي لما ينافي

فانه يقدر مخالف الماء في صفاته وسلك كراهة لاذن ولون محصور

وطعم زمان يعني انما تعرض عليه مغير اللون ومغير الطعم

ومغير الريح فبأيها حصل التغير تقدير اكتفينا به في سلب

الطهورية

الطهورية والا فلا يضر فخرج التغير القليل الذي لا يمنع اطلاق اسم الماء

لقلته ولو احقا لكان شكها هو قليل او كثير **نحو الطلوع**

وهو ما لا يمكن فصله او لم يميز الناظر كزعران

ومنى ومثر ساقط وطحلب طرخ بعد دقه لقلته وان تفتت

بعد ذلك وخالط وورق طرخ ثم تفتت وخالط بخلاف ما اذا

وقع بنفسه فانه لا يضر وان تفتت وخالط وقطران وكافور

مخالط لان كلاهما نوعان فخرج المجاور الطام وهو ما يمكن

فصله كعود ودهن وكنان وحت فان التغير بذلك

وان فحش لا يسلب الطهورية لانه مجرد تروح فهو كالتغير بحف

على الشط وما شك في انه مجاور او مخالط له حكم المجاور

المجور لانه يطوف فوق الماء ولا يختلط به • وقضية

ما ذكره جواز التوضي بما يخرج المدايح المتغير بريح المتناك

وان فحش وبه صرح بعضهم والاحوط تركه لاستقدار

هذا ما لم يترجم الدخان ويخرج بحيث يصير له جرم يتغير الماء

بسبب ملاقاته له وانصال عين منه في الماء فان صار كذلك

امتنع التطاهر بما لها لتولهم وتحمل ما ذكر في المجاور

يعلم انصال عين في الماء مخالطة يسلب الاسم والاضرار

متغير يصيغ اسم المفعول يستغني **عنه** بان امكن صوته

عنه خرج به ما لا يستغني عنه كالذي في من الماء ومرة

ولو مصنوعا من نورة وان طحلت وكبريت وقطران

طلبي به باطن قرية حديد لاصلاح ما يوضع فيها بعد من

الماء وان كان القطران من المخالط وان فحش التغير بذلك

كله لتغير صوت الماء عنه • ولو وضع من هذا المتغير

على ارض على غير ما غيره لم يؤثر على الماء وجب

ذلك

قف على هذه
القضية في جواز
التوضي

من الطاهرات احترز به عما اذا كان التغيير شيئا من الاعيان
 الخمسة فانه يضر مطلقا سواء كان التغيير لشيء او لم يكن بخلاف قليل
 ام كثيرا **ويعبر عن ذلك** اي عن الماء الموصوف بجميع ما تقدم
بالماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم ما لا يقيد لازم وان رشح
 من بخار الطهور المغلي او تغير بها لا يضر مما مر اوجع من
 ندي فخرج المقيّد بقيد لازم كما ذكرنا والمرق والقهن وما عصار
 الاتجار وكالماء المستعمل والمتغير بها يضر ولو قتل به وكثير
 وقع فيه نجس لان العالم بها لا يذكرها الا مقيدة والماء في النصوص
 انها ينصرف للمطلق لانه المتبادر الى الذهن اما المقيّد
 بقيد منكم كما البحر وما البير فهو مطلق لانه يهي ان يطلق
 عليه اسم ما لا يقيد **ولا يضر التغيير بالتراب**
 الطاهر ولو مستعملا بناء على المعتمد من ان التراب نجس
 وان قلنا انه نجس وهو ما في عليه شيئا من الارضيات
 لجمع فالتغير به ايضا لا يؤثر في طهارة الماء ولا في اطلاق
 لانه ذلك مجرد كذورة ولانه احد الطهورين وقد
 امر الشارع بطهره في الماء في الغسل من ولوة الكحل
 ومحل ما ذكرنا اذا لم يصر الماء طينا لا يجري بطبيعته والاشارة
 وخرج بالطام النجس فانه يضر التغيير به **تغير**
 ان طهره في ماء كثير ولم يتغير به ثم تغير به بعد ذلك لم
 يضر لانه يطهر بمجرد طهره فيه فلم يتغير به الا وهو طاهر
والملح المالح وان طهره لا يفسد اذ من عيني الماء كالشبه
 وبه فارق الملح الجلي فيض التغيير به الا ان كان بالحق او لم
واذا الملح المستعمل قلبي عاذا اي رجع اوصاف **طهورا**
 لان المستعمل لا يضره ولم تزل قوته من اصلها فاذا الملح قلبي

الملح المالح

زال الضعف كالجس اذا بلغها بلا تغير **وكذلك المتغير**
بها مر اي بخلاف طاهر مستغن عنه اذا زال **تغييره**
 فانه يعود ظهور الزوال المانع **ويكفر** تنزهها شرعا
 فيساب التارك امتثالا **الطهارة** ونحوها من سائر الاستعمال
 في البدن **بالمؤذي كشدي السخونة** بضم السين اي
 الحارة **والبرودة** خشية ضرره ومنعه الاسباب
 نعم ان فقد غير وضاق الوقت وجب او خاف منه ضررا
 حرم اما معتدل البرودة او الحارة فلا يكره وان سخن
 بنجس مغلظ **والماء المشمس** ولو بنفسه وان كان
 مغطى وهو ما اثر فيه الشمس بحيث قويت على ان
 تنصل كثرها منه زهومة وانما يكره المشمس **بشرط**
 وهو ان يكون بقطر حار وقت الحر في اناة منطبع وهو
 ما يمتد تحت الطريقة كحديد وخايس وان يستعمل وهو حار في ظلم
 او باطن بدن حية ولو غير آدمي نجس برصه كالحمل وذلك
 للحب الفحيح دع ما يريكم الى ما لا يريكم واستعماله **مريب**
 لانه نجس منه الرض كما مر عن عمر واعتمده بعض محققين
 الاطباء ليقض تلك الزهومة على مسام البدن فتحب الدم فيثول
 الرض **والكالم يحرم** لذرة ترتب الضرر عليه ومن ثم لو اخرج
 عارف ثمة ولو عدل رواية بضره له خصوصه او عرف
 ذلك بنفسه حرم عليه استعماله ووجب التيمم ان لم يجد غير
 ومشمى المايح كالماء في الاحكام المذكورة **ويكره الطهارة**
بماء المواتن اي المواضع الغضيب عليها **كباب الحذر**
 وهو واديين المدينة والكام وكان فيه ما كان ثمود
 وكذبوا صالحا فاحذلتهم القيحة غير **بيد النافقة**

الماء المشمس

وانما

فلا تترك الطهارة بما فيه لانه على الله عليه السلام امر اصحابه بالاستسقاء
 منه وكنهاهم عن الاستسقاء ما عداه وفي حاشية بن حجر على التيمم
 ان القياس على ما في الحجر والاطال في بيان ذلك والوجه خلافه
 ومن المغضوب عليه ديار قوم لوط وعاد وبنو هوث بعد ن
 او حضرموت وبيرو بابل ويثروان ووادي محتر في كره
 التطهر بما فيها والتيمم بترابها ولا يكره التطهر بما في زم
 وان كان افضل من ماء الكثر على الوجة والاولى عدم
 ازالة النجاسة به وما في العباب من الجزم بحرمة الاستنجاء
 به ضعيف **وتكره** التطهر بفصل المرأة وحدها
 اما اغتسال الرجل او وضوءه مع امرأة الا اذا كراهة فيه
وتحرم اي الطهارة **بالمغضوب** وهو المأخوذ على صاحبه
 قهرا بغير حق **والسبل للشرب** لكونه في الطهارة بهما وجب
 التيمم بخضرتيها وكما سبل ما جعل خاله سوا ذلك **قريب**
 على انه سبل للشرب كالحواشي الموضوعة بالطرقات
 وكما لمهارج التي لا يمنع المشتق منها اولا وكما الطهارة
 في ذلك ما يبر وجوه الاستعمالات ما عدا الشرب
 ويحرم حمل شيء من السبل الى غير محله ما لم يضطر اليه **ومنها**
 اي ومن المقدمات **معرفة ما يجب الاحتراز** اي التوقيف
عنه من النجاسات من بيان لما في قوله ما يجب وليست
 تبعية لانه وان كان من النجاسات ما لا يجب احترازه
 كالمتنوع عنه الا انه ليس الغرض هنا ذكر ما يعنى عنه
 وما لا يعنى عنه بل ذكر النجس من حيث هو **في الماء وغيره**
 كالثوب والبدن والمكان وغيرها كالاناء والكلاب
 لان التنزه عن النجاسة في جميع ما ذكره واجب

معرفة ما يجب
 الاحتراز

قال تع ونيابك فظهر والرجز فاهجر بناء على تفسير الرجز بالنجس
والاصل في الاعيان الطهارة لقوله تع **هو خلق لكم**
 ما في الارض جميعا ذلك **الاستسقاء** على كل تناول **جميع**
 الاعيان ولو كان نجسا ما حل تناوله فلا يحكم بنجاسة
 شيء من الاعيان **الا ما ورد الشرح** اي الحكم الشرعي
بنجاسته وذلك **ككلمة** ولو علمنا الامر على
 السريعة مع التسليم من ولو غرة وبارقة ما وقع فيه وذلك
 مستلزم للنجاسة اذا الاصل عدم التعبد **وحذر** لانه
 عند وب الى قتله من غير ضرر فيه ولانه اسوا حالا من
 الكلب اذا لم يحل اقتناؤه ولا الانتفاع به بحال مع صلاحته
 لذلك الا الضرورة كما هو ظاهر واما قوله تع **او لم** خبر
 فانه ربي فليس ينص في نجاسته عينه بل يحتمل ذلك
 ولنجاسته فلهذا عدل الاصحاب الى الاستدلال بالقياس
وفرع اخدهما مع الآخر ومع غير ولو ادعى تغليب
 للنجس اذ الفرع يتبع اخى ابويه في النجاسة ويحرم الذبيحة
 والمناخاة وشرقه في الدن **والاستسقاء** البدل وعقد الجزية
 والاب في النجس ولام في الحرية والرق واخفها في نحو الركوم
 والاضحية وقضية ما ذكر ان المتولد بين مغلقة وادعى
 له حكم المغلظة في سائر احكامه وهو واضح في النجاسة وقواها
 بخلاف التكليف فان مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه
 للعفو عنها فيدخل المسجد ويهايت الناس ولو مع الرطوبة
 ويؤمهم لانه لا يلزمه عادة ولا خلل مناخته ولو طهرته
 بالملك ان خاف الغت ويقتل بالجر المسلم لا عكسه

الدائم

نعم فيه دية ان كان حرا وينظم عن مراتب الولايات ونحوها
لنقصه وليس له قريب الا من جهة امه ان كانت ادمية
وكل مسكر اي صالح للاسكار فدخلت القطرة من المسكر
والمراد به هنا مطلق المخلط للعقل بشرط ان يكون ما يبعث
كالخمر بسائر انواعها وهي المتخذة من العنب والنبد ما اتخذ
وذلك لان الله سماها رجسا وهو شرعا النجس بل حرم
الاجماع على نجاستها وان كان المراد به على الاصح اجماع الاكثر
او القناعة في حرج غير المايح نحو البنج والخبثي والافيون
وجوزة الطيب والعبير والزعفران **فهذه**
كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة ويجوز
تناول القدر المسكر من كل ما ذكر اما القدر الذي
لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر بالبدن ولا بالعقل ولا
مستقدر وعبارة التحفة في الاطعمة عطفها على ما يحرم ومسكر
كثير البنج والزعفران والعبير والجوزة والخبثية
المعروفة انهم وفي الايعاب نقلا عن المجموع عن المتوفى
بصحة تناول يسير الخبثي اي وهو ما لم يؤثر في العقل
ولا في الحواسي وحرم به القرافي من المالكية وما لا يشتر
في فتاويه الى حرمة تناول البنج مطلقا قال لان ما اطرده
تخديره حرم مطلقا ولو بالنسبة لمن لا يحد من جسمه **باب**
تناول مضرات العقل ولعدم الوثوق بعدم التخذير
وبول ولو من طفل وطيرو وسمك وجراد وما لا ينس له
سائلة لانه صلى الله عليه وسلم امر بصب الماء على بول الاعرجي
وقيس به سائر الاوال واما امره صلى الله عليه وسلم العنيت
بشرب ابوال ابل فكان للتداوي وهو جايز يهف

من غير

النجاسة غير الخمر **ومد** الامر بغسل الذكر اي راسه منه
وهو باسكان المعجمة على الاستشهر ويجوز انها لهما
ماء اصفر رقيق غالبا يخرج غالبا عند ثوران شهوة ضعيفة
وربما لا ينجس بخروجه وهو في النساء اغلب منه في الرجال
خصوصا عند هيجانهم **ودمي** اجماعا وهو بالمهمل ويجوز
اجماعا ساكنة ما ابيض كدم تخين غالبا يخرج غالبا اما غلب
البول حيث لم تستسك الطبيعة او عند حمل شيء ثقيل ولو حاله
استخاء الطبيعة ولا يتقيد بخروجه **بالعاب** بل يخرج منه
ومن غيره كالبول بخلاف المذي فانه لا يخرج الا بالبالغ
فان **قوله** ذكر على التثنية ان في الذكر ثلاثة مجاري
مجرى للمني ومجرى للبول والودي ومجرى للمذي بين الاولين
ولعل هذا الغلبة فقد قال في المشرع الروي شق ذكر
رجل بالروم فوجد مختلفا كما قاله القاف في ابو الطيب **وروش**
لان صلى الله عليه وسلم سماه ركسا اي نجسا وهو الخارج من دبر
الادي وعينه بخلاف الغايط فانه خاص بالادي واستثنى منه
العسل وجلده المارة طاهرة دون ما فيه من الكرش ومنه
الخمر المعروفة لا يعقاده من النجاسة كحصى الكلا والمثانة
وجلدة الانثى من المأكول طاهرة توكل وكذا اما في
ان اخذت من مأكول لم يطعم غير الدين وفي المجموع عن الشيخ
بضر العنوة ببول بقير الدابة اي وروثه على الحيت
ولو قاذت او راثت بهيمة حيا صلبا حيث لو زرع نبت
فهو متنجس يغسل ويؤكل وليس العنبر روثا بل هو
نبات في البحر فما تحقق منه انه مبلوغ فهو متنجس يطهر
بالغسل لانه متجدد غليظ لا يستحيل **ودم** اجماعا

قد عرفت
القائمة

نعم يعف عما بقى على العظام ولا تشفى منه الملك كما ياتي
 والكبد والطحال ومي ولين خرابون الدم ودم بيضه
 لم تنفس **وقبح** لانه دم مستحيل وصديقه وهو ما رقيق يحالطه
 دم وكذا اما نفاذ او حرج تغير **وقبح** وهو ما رجع من الطعام
 او غيره بعد وصوله للمعدة كما رجع بن حجر وجرك
 حجر المائي في النهاية على ان ما جاء من مخرج الحرف الباطن وهو
 الحاء المهملة نجس وان لم يتغير ولا استقر في المعدة لانه فضله
 ومثله بلغ المعدة بخلافه من راس او صدر والماء المتغير
 التائل من فم النائم ان علم انه من المعدة نعم من ابتلي به
 عفى عنه منه في الثوب وعذره وان كثر وجعه وهي ما
 يخرجها الحيوان ليخبره لكن يعف عنها مرة سواء اوصفرا
 وهي ما في المارة **وميتة غير ادمية وسك وجراد** لحمية
 تنأ ولها مع عدم اضرارها وتحریم مالين كحمار ولا مستقدر
 ولا ضرر فيه دل على نجاسته وهي ما زالت حيايتها بغير
 ذكوة شرعية ولو مما لانفسه له سائلة كالقمل والبعوض
 فخرج موت الجنين بذكاة امته **طاهر** قبل امكان ذكوته
 ولم تشفى منها الا دمي لتكرمه بالنقى ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تتنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وذكر
 المسلم للغالب ومعنى نجاسة المشركين في الآية
 نجاسة اعتقادهم او المراد اجتنابهم كالنجس والشرك
 للاجماع والجراد النجس عن بن عمر احدث لنا ميتان
 ودمان الشرك والجراد والكبد والطحال وهو في حكم المرفوع
 ولين ما لا يول كل غير **الادمية** لانه فضله وليس اصل حيوان

والمعيذ

طاهر وبه فارق عنيه اما لبن المأكول كالفرس فطاهر اجماعا اي
 ولو لم يذكر على الاصح ولا فرق بين اكل الحمل وعدمه كما ر
 اجل فرسا وشاة ولدت كلها واما لبن الادمي ولو ذكرا
 وصغيرة وميتا وطاهرا ايضا اذ لا يلبق بكرايته ان يكون
 مشاوة نجسا **والحز باد طاهر** لانه لبن مأكول نجس
 ربحه كالسك **ويشبهه كالمسك** وياضه كاللبن
 او عرق منور ربي كما هو المعروف بالمشاهد ويعف عن
 قليل شعره كالثلاث في الماخوذ للاستعمال **واصل**
كل حيوان طاهر كالمني ولو لم يجوب وخنثى
طاهر خبر وان كان على لون الدم بشرط طهارة الحمل
 الذي يخرج منه بالماء والا كان متنجسا لما عفا عنه عائشة
 رضي الله عنها كتبت احكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو يصلي فيه وبين غسله وطبا وفركه يابسا وقينا
 بالاجود دمي غير المغلط بجامع اصل حيوان طاهر
 اما مني الكلب والخنزير فنجس وكالمني الحلقة والضغرة
 والبيض ولو لم يخرج مأكولا فيجوز اكله مطلقا ما لم يعلم ضره
 وبيض الميتة طاهر ان قلبه والا فنجس **وما قطع من**
حيه فهو كمينه طاهر ونجاسته قيد الادمي اذا انفصلت
 عنه طاهرة وكذا الميتة على الاوجه والية الخروق نجسة للخبر
 الحسن ما قطع من حية فهو ميت **غير شعر المأكول**
 فانه طاهر اجماعا وكذا صوفه وهو شعر الصان ووبره
 وهو شعر الابل **وريشه** سواء انف ام جرت ام تناثر وخارج
 بشعر المأكول عضو ابي وعليه شعر فانه نجس وكذا
 لحمه عليه ريشه ولا اثر لما باصلا من لحمه حيث لا لحم به

اصل طر حيوان
طاهر كالمني

ولو شك في شعر أو نحوه أهونه ما كولا مزرعية أو هل انفصل
 حي أو ميت فهو طاهر **وغير المسك المنفصل من ما كولا**
 للمجامع على طهارته أي ولو من ميتة أن تجسد وانعقد ولا فهو
 نجس بتعالها **وقارته** بالهن وتركه إذا لو كانت نجسة
 لتنجس المسك بها لظوبه قبل انعقاده وكذا الشجر
 الذي عليها طاهر بتعالها وفي خراج بجانب سرية الظبية
 تحتك لالقائه هذا أن انفصلت في حيوته ولو احتمل الأثر
 أو بعد ذكوته والإفهي نجسة دون المسك إلا أن كان
 ثم رطوبة كان متنجسا والفصلة المترسحة عن الطاهر
 لها حكم حيوانها كدمع وعرق ولعاب ووسخ منفصل
ولا يظهر نجس العين بالغسل لأنه إنما شرع لزالته
 ما طوى على العين **الإحمر** ولو غير محترمة **تخللت** بنفسها
بلا مصاحبة عين اجنبية **لها فتطهر** لأن علة النجاسة
 والتحرم الإسكار وقد زال ولأن اتحاد الخلجاء من أجماعا
 وهو مسوق بالتخ غالبا فلو لم يطهر لتعدرا اتحادة **مع دنها**
 أي أنها تنجس لها **وكذا** ما ارتفعت إليه بغير فعله
 فخرج ما إذا تخللت بمصاحبه عين لها كجامع قاريا
 لا يطهر ويحرم بعد ذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الخمر قلن خلا فقال لا وعلمت نجس المطر وح
 بالملاقاة فينجس الخل وعلى هذا فيسترقا بالمطر وح
 إلى الخلل نعم أن كان نجسا اثر وان **ترزع** فور الان نجس
 يقبل التخييل وليست نجس نجوبات العنا قيد ونوى
 الشهر مما ينحسر التقي منه خلافا للجمال الرماية **ومثلا**
 أي مثل الخمر فيما ذكر **البيد** المتخذ من زبيب أو تمر أو
 على المعتد **والاجلد نجس** بتثليث الجيم أي نجس

بالموت حقيقة أو حكما فدخل الجزء المنفصل في حال الحي كمالا
 سجد جلد شاة وهي حية وخرج جلد المغلفا **فتطهر بدبغه**
المنقوله من عفونة نجس ودم بان ترزع تلك الفضلات
 بحريف وهو ما يلذع اللسان بحرافته كقرص وشت وذرق
 طير نجس لا يعود إليه النتن والفساد لو نتع في الماء **فلا طاهر**
 وهو ملاقاة الدبا **والباطنه** وهو ما لم يلاقه من أحد
 الوجهين أو مما بينهما للأخبار الصحيحة فيه كبراذ
 دية الأهات فقد طهر ودعوى أن الدبا لا يصل لباطنه
 ممنوعة فيصح بيعه والصلاة فيه ولا يطهر شجره
 أو لا يثاثر بالدبا فيجب أن الله نعم يعفى عن قليله عفا
ثم هو الجلد المدبر **كما مد نجس فيغسل** بماء طهور
كما ياتي لتنجس الدبا بملاقاة فخرج بالجهر المذكور
 عذرة صارت رمادا أو كلب صار نجس فانه لا يطهر
 لأن النجاسة باقية بحالها وإنما تغيرت صفتها
فرع هو لغة يا أنى على غيره واصطلاحا اسم جملة
 من العلم مشتملة على مسائل غالبا **وتنجس قليل الماء**
 وهو ما كان دون القليلين حيث لم يكن واردا والإفقيه
 تفصيل ياتي ومنه موضوع على نجس يترسم منه ماء فلا نجس
 ما فيه إلا أن فرض عود المترسم إليه **بملاقاة** أي مما استس
النجس الغير المعفوق عنه المفهوم الخبر الصحيح إذا بلغ الماء
 قلش لم يحمل الخبث أي لم ينجس كما في رواية صحاح
 أيضا المخصص لعدم خبر الماء طهور لا ينجسه شيء
ومثله أي في التاثر بالنجس **كثير غيره من المايعات**

فق

عبد السلام جواز العمل بالضعيف وان ثبت رجوع قائله عنه
 قال السيد الشيرازي ووجهه ان رجوعه لا يرفع الخلاف السابق
 فكل هذا لا يجوز تقليد المختارين لمذهبه **احمد** نعم يجوز
 تقليد القول الضعيف القابل بصحة الجمع بالمرض وان ضعفه
 المختار بناء على قول العزيم ومن تبعه دون غيره القابل بالمنع
 واصل هذا القول بن الصلاح الذي نقله عنه النووي في شرح
 لمذهب ان حكم من لم يكن هذا للترجيح انه لا يتبع شيئا من
 اختيارهم لا يلقه للتأني دون غيره نقله عنه سائر
شتم قلا عقبه اي اذ لم يقلد القائل بها اتفه كلام الجرحي
 ملخصا وما يقويها جزم به على بن اجمال من جواز تقليد المختارين
 قول الاشعر في فتاويه ما يخصه واما من يكتفي في فتواه او
 عمله بموافقة قول او وجه في المسألة ويعمل بما يشاء من الاقوال
 او الوجوه من غير نظر الى ترجيح فهو جاهل خارق للاجماع كما
 قال بن الصلاح هذا بالنسبة الى الفتوى مطلقا واما بالنسبة
 الى العمل فالمعتمد لجواز بالنسبة الى من في **المذهب**
 متأهل للترجيح ان رأى من حجت دليل غير امامه او مساو له
 وجاز للعامة الملتزم ذلك المذهب العمل به تقليد ذلك المتبحر
 المتأهل للترجيح **اتفه** والحاصل الذي جرى عليه الجرحي
 بتبع الشيوخ **احمد** الشيرازي وعنده هو جواز تقليد
 المختارين من الاصحاب **في الامم** ومن جزم بذلك المؤلف في
 نظم التحرير ونظرة في باب قسم الصدقات
 والاقتصار لا يخبره على اقل من ثلثة ماله
 قلت وفيما اختير فتوى بكتفي بواحد فان نقله كني
 وقال فيما نقله على هذا الكتاب ينبغي ان يعلم ان مثل هذا

ان

م

المختار لا يعد من المذهب فلا غنى لمريد العمل به عن تقليد من
 اختاره او قال به من الامة على خلاف في تقليد المختارين فانهم
 اتفه وقد سجل بن حجر عن جواز تقليد بن عجل ومن تبعه
 في جواز دفع الزكاة الى صنف او شخص واحد **فاجاب**
 بما حاصله ما نقل عن الامة المذكورين لا بأس به في التقليد
 فيه لعدم الامروية ولا بأس لمن استفتى في ذلك ان يرد
 مستفتيه الى السهولة والتيسير وبين له وجه ذلك بذكر
 الشروط عند الشافعي رضي الله عنه وصحة اتفق مالك
 وبعض اصحابنا على حكم من ألف للمذهب واراد الانسان
 التقليد في ذلك الحكم اذ لا يولي تقليد مالك لانه مجتهد
 مطلق بالاجماع واما بعض الاصحاب فليس بمجتهد كذلك
 اتفه فافاد كلامه المذكور جواز تقليد المختارين عند
 وجود المشقة في التزام جادة المذهب قال السيد الشيرازي
 في ثنائكم له في نظر المسألة وليس هذا ممن يتبع الخص
 في شيء بل هو لا يجنب تلك المشقة قال الاشعر بعد ذلك
 كلام طويل فيهم مما تقر جواز تقليد ملتزم مذهب
 الامام الشافعي مثلا غير مذهب او المرجوح فيه لصرون
 اي مشقة لا تخفى في العادة امامه عدم ما فهم ذلك كالم
 لكن الخارج عن مذهبه اهلا للترجيح وقد رأى رجحان غير
 دليل امامه او مساو له دليل امامه **اتفه** قلت والتفريق
 بين حالة المشقة وعدمها هو المعتمد في جواز تقليد الغير الى
 ومن تبعه في الاختيار المذكور عند وجود المشقة كما قد
 يتفق في ايام الشدة والحريف من الفقهاء النجاسة في الابا
 فتخرج الدلو ملو بماء والنجاسة في سائر اهلها والها غير

متغير وعند ذلك تقطع المشقة فلا خلاص منها الا بالتقليد ويعني
عن انشائها **التجاسات** فلا تجس قليل الماء ولا كثير وقليل
غير **تجسنة** ما لادم له اي تجسه **سائل** عند شق عضو
منه في حوته كدباب وبعوض وخفنا وبرغوث
وبق وعقرب وورغ وبنات وردان وزنور لاحية وضفد
ومخوها لا يخرج الصبي اذا وقع للدباب في شرب احدكم
فليغمسه كله ثم ليترعه فان في احد جناحيه داو في الآخر
شفاء وان يتقي كحاحه الذي فيه الداء وغمسه يقضي الى
موتها لاسيما في الحار فلو تجس لم يورم به وقيس بالذباب
غير من كل ما ليس فيه دم متعفن وما شك في سيلان دمه
لم يخرج بل له حكم ما لا يسل دمه **مال** **تغير** اي تلك الميتة
ما وقع فيه من ماء او مائع ولو تغير اسير اخذ لا عفو
اذ لا مشقة فان زال التغير فالأقرب عود الطهارة لزوال العلة
التي نشأ منها عدم العفو خلافا لما اعتد من الرطب **او تطرح**
اي الميتة ولو بفعل غير ذلك لزم تجسه لا كخرج وبهيم
فما ليس نشوها بفتح النون وضم الهاء كافي الايعات **منه**
اي من جنسه بان طرحت في احب اما ما نسي في طعام ومات
فيه ثم اخرج واغيد في ذلك الطعام او غرة من بنية الماطعة
ومنها المارة كما يصرح به بعض العبداء حيث مثلت
لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل فلا يؤثر ولا يضرا اخر اجاب
وان تعدت بخواصص واحدة لان بلها طاهر فلا حاجة
للتجسس ولو اخرجها باصبعه مثلا فسقطت بغير
اختياره لم يضرب وكذا الوصف ما هي فيه من خرافة
على ما يعاخر اذا طرحها أصلا **والشئ** الداري

من صور المطروح ما يحتاج لطرفه كوضع دم ود في قدر الطح
فمات الدود فلا يجسه ولا يطرأ الى مطلقا **لتنبيه**
التفصيل في المطروحة بين ما نشؤها منه وغيرها هو ما جرى
عليه جمع من محقق المتأخرين واعتد بن جري اكثرهم
على ان المطروحة نظرا مطلقا واعتد الشهاب الرملي ودله الحال
وجري آخرون على انه لا تنظر المطروحة مطلقا **وتجس** غير مغلط
ولم يغير ولو تغير اقبلا ولم يحصل بدله وقل عرفا بحيث انه
لا يدركه لقلته ولو احتمل الا بان شك ايدركه ام لا **طرف**
اي يصر معتدل كنقطة خمر وما على رجل نحو دباب وان
راي فلا يجس ما لا يراه وان تعدت محاله ولو اجتمع
لكل المشقة ومن ثم عفي عما يسير عرفا من شعير او ريش تجس
لغير راكب اما الراكب فيعفى في حقه عن الكثير ايضا
وعن يسير من دحان او خمار تصعد بنا رجلا ورجلا
الكفيف ورجح برطب فان طهر ومن غير الشرحين وما على
منفذ غير ذي كانه بال الحار وراك وبقى اثر ذلك بمنفله
لا ما على فيه الا الطير كما جئته الزرني ورجي بن حجر
وروث ما نشؤها منه وذرق طير وضم كل بحر وقم صرحت
وكذا ما يليق به الذر من البروث في حياض الاخلية
اذا عم الابتلاء به وعن بعرفارة في ما يععم بها الابتلاء بعشاة
وقع في اللبن خال الحلب ومثله في العنق ثلوث ضرع الدابة
بنيسة تترغ فيها او يوضع عليه سبع ولدها من شرب
لبنها وعشا يبقى في الكرش اذا شقت لتقت عافيه من
الفضلات وعما يصسه العسل من الكوراة التي تجعل من

قف على هذه
التنبيه

روث البقر والابوت اي في طهارة الماء القليل **فم نحو هرة من**
 حيوان طاهر كسبع وذكر الفم ليس بقيد بل جميع البدن
 من ادمي او حيوان طاهر **فم نحو هرة من** حكمه طاهر
 ما ذكر وان نذر احتلاط ذلك الحيوان بالماء ليس **تنجس** ولو
 تغلف **فم غاب** وامكن عادة طهره **بالت** **احتمل** ولو على بعد
ولو غرق في ماء كثير او جال ولو قليلا وعاد بعد غيبته
 وولغ في ماء قليل او مائع فلا ينجسه وان كان الاصل بقائه
 على النجاسة لان احتمال الطهر قوي اصل الطهارة نحو الماء فلم يوثر
 فيه اصل بقا النجاسة اذ لا يلزم منها التنجيس مع اعتضاد اصل
 الطهر بظاهه فكان اقوى ولا يضر في احتمال طهارة فم الهرة
 كونه تلحقه بلسانها لان الماء يرد على جواب فمها فيطهره كونه
 الماء على جواب الاناء المتنجس اما اذا لم يكن طهره عادة فان
يتنجس ما ولغ فيه وفي هذا اي حكمه مسألة فم الهرة **تعارض**
اصلين احدهما اصل بقا نجاسة فم الهرة والثاني اصل طهارة
 ما ولغ فيه **والعمل بهما فافهم** قال الامام ليني المراد بتعارفهما
 تقابلها على جهة واحدة في الترجيح فان هذا كلام متناقض
 بل المراد التعارض بحيث يتخير الناظر في ابتداء نظره فاذا احقق
 فكره رجع ثم تارة تحزم باحدهما وتارة يرحل بخلاف ويرجع ما
 عضده ظاهرا وغيره وقد لا يقدم احدهما على الآخر بل يعمل بكلامه
 كالصورة المذكورة وكالعدد المنتطح الجبر يجب فطرته
 مع انه لو اختلفت عن الكفاية لم يجزئه لان الاصل شغل الدماء
 فلا يبرئ الايتين والاصل بقا الحيوة فيجب فطرته ولذلك صور
 اخرى مذكورة في قواعد التزكية وغيرها واما المصنف

كونه

الماء

بقوله

بقوله فافهم الى نذرة تعارض الاصلين وانه مما قد يغفل عنه وهو
 في القواعد المهمة **ولا نجس كثير** اي الماء علاقة نجس
وهو قلبان فاكثر ولو احتمل ان يشك في ماء البغيم
 ام لا وان بقيت قلته قبل **الا بالتحير** التحير السابق فان تغير
 بالنجس المتصل به كله ولو تغير اسير فنجس لهما او
 بعضه فلكل حكمه فان كثر غير المتغير في عملها رتبة ولا
 فلا **ولو تقدرا** كان وقع فيه ما يوافق كونه منتطح الرحلة
 فانما خالفه تقدر مخالفا لشدة كونه الجبر وطع الخل ورجع اليه
 فان فرضناه متغيرا في حالة من الاحوال الثلاثة **فم** ضرر والا فلا
 واما قدرنا الطام بالاحتمال لان النجس اغلظ وصرح بقولنا المتصل
 به الماء المتغير بحيفه على البقية فلا نجس اذ لم يتصل شيء منها بشيء
 منه سواء اظهر فيه بعض او صافى الثلاثة ام كلها **ويطهر**
برو والتغير بنفسه بان لم ينضم اليه شيء كان طاهرا ملكه
او بما انضم اليه ولو متنجسا او نقص منه والباقي كثير او بمجاور
 وقع فيه وذلك لزوال علة التنجيس ولو عاد التغير لم يضر الا
 ان بقيت عين النجاسة وشمل كلامه التغير التقديري ايضا
 بان يمتص عليه مرة لو كان ذلك في الحية لزال او ان تصدق
 عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير حشا لزال تغيره ويعلم
 ذلك بان يكون الى جانبه غير فيه ما متغير فزال تغيره
 بنفسه بعد مرة فيعلم ايضا ان هذا هو التغير في هذه المدة
لان زوال ظاهرا تقدر رايحه **نحو مسك** اولونه بنحو عطران
 او طعمه بنحو خل فانه لا يظهر للشك في ان التغير زوال حقيقة
 او ستر بخلاف مالون الريح والظعن بنحو عطران لا طعم له
 ولا ریح او الطعم واللون بنحو مسك لا طعم له ولا لون او اللون

مع

والريح نحو دخل اللون له ولا ربح فانه يقتضي عود الظهارة
 راحة لا يشك في الاسترخاء **وكذا ان راحا** بغير احد
 اوصافه الثلاثة او كلها بنحو **تراب** وجص فلم يوجد ربح
 النجس وما طعمه ولا ربحه فانه لا يظهر للشك ايضا **نعم**
 لوصف الماء ولا تغير به طهر جزئيا **والقليل** اي من الماء يظهر
ببلوغه قلوب بقاء ولو متغيرا ونحو كيامر **ولا تغير به**
 لكثرة ذلك كثر ثمراته ولم يبلغ قلبه اوزال تغيره بنفسه
 فلا يظهر كما هو ظاهر **وضر** بالماء المايح فلا يظهر مطلقا
 نعم لو غيرته الميتة التي لا دم لها سائل ثم زال تغيره فانه
 يظهر كالماء القليل كما مر خلافا لمرئي **والقلتان** ثنية
 قلة وهي في اللغة الحجة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم
 يقلها اي يرفعها بيديه وفي الشرح مقدار معلوم من المار
بالوزن **حسمانية** رطل بفتح الراء وكسرها وهو اقل من
 باعجام الدالين واهاليها واهجام واحدة واهمال **الآخر**
 الشافعي وغيره اذا بلغ الماء قلتة تبدل من نجس وهي
 قرية يترتب مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قدر الشافعي
 الثلثة منها بقرتين ونصف من قرب الحان والواحدة منها بترديد
 غالباً على مائة رطل بغدادية **تقريباً** فلا يظهر نقصان رطل قليل
 نقصان اكثر على المعتمد **وبالمناخ** كسر الميم اي الدرع
 في المربع **ذراع** **وربع** **طولا** **وعرضا** **وعمقا** **بذراع** **الادمية**
 وهو شبران تقريبا فيسط كل من الطول والعرض والعمق
 من جنس الكسر الرايد على الدراع وهو ربع وجبيل

القلتان

الارباع

يكون بسط كل من الطول والعرض والعمق خمسة اسباع فاضرب
 خمسة الطول في خمسة العرض يحصل مائة وخمسة وعشرون
 ربعا كل ربع اربعة ارباع وغير المربع يسع ويجب ما تبلغه
 ابعاده فانه يبلغ هذا المقدار فقلتان والا فلا وقد ذكر المصنف
 قدر المد وبقوله **فان كان في مدور** كالمدور **فذرعا**
عمقا **بذراع** **النهار** بالوزن وهو المسمى هو الذي يذرع العمل
 في عرف البناء والنهارين لا بالتا الغوفة خلافا لمن ضمنه لحد من
 كون القاض حكاية عن المهديين وهو ذراع وربع بذراع اليد
وذراع **عرضا** اي من سائر الجوانب **بالاول** اي بذراع الادمية
 وقريب من هذا اقول بعضهم وفي المدور ذراعان ونصف
 بذراع الادمية عمقا وذراع كذلك عرضا وثلاثة اذرع كذلك
 وسبع ذراع كذلك محيطا لان محيط كل دائرة دائمتا ثلاثة
 امثال عرضها وسبع مثله فلو كان مثالا محيطا دائرة اثنين وعشرين
 ذراعا وجب ان يكون عرضها سبعة اذرع ووجه العمل في مساحة
 المدور ان يسط كل من العرض والمحيط والعمق ارباعا لوجود مخرج
 الارباع في مقدار القلتة في المربع الذي جعلوه اضلا وقاسوا عليه
 سائر الاشكال فيصير العرض اربعة ارباع والمحيط اثني عشر ربعا
 واربعة اسباع والعمق عشرة ثلث ثلث نصف العرض وهو اثنان
 في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل الضرب المذكور
 اثني عشر واربعة اسباع وهي مساحة السطح من غير عمق فتضرب
 ذلك في سطر العمق وهو ثلث ثلث ثلث يبلغ حاصل الضرب
 مائة وخمسة وعشرون ربعا وخمسة اسباع ربع منها مائة وخمسة
 مساوية لمائة وخمسة وعشرون مساحة المربع والخمسة الاسباع
 زائدة على ذلك وهي قدر التقريب **ولا تنجس** لغير المايح

من الجملات **الابتوسط وطوبى** في الظاهر وفي الجنس او فيهما
 فلا يضر ملاقاتها ظاهرا في الجنس خاف اجماعا **قائداً والنجاسة**
 ثلاثة اقسام على المشهور وجعلها المتولي قسمين مغلظة
 كنجاسة الكلب ومحققة وهي ما عدي ذلك وهو حسن
 لما في ذلك من التخفيف من السبع الى واحد **اما مغلظة وهي**
الكلبية والخنزيرية والقرعية لهما اي ما تنجس بملاقاة
 فيهما ذكر ولو داخل ما ذكر كثير على الاوجه **تغسل سبعاء**
أحداهن اي السبع ولو الاخر **والاولى اولى من وجه**
 اي مخلوطة في غير غسل **التراب يتراب جزري في التيمم**
 وهو التراب الطهور الحديث الصبي يطهر اذا احدثكم
 اذا اولع فيه الكلب ان يغسله سبع مرات او لاهن بالتراب
 وفي رواية اخراهن وفي اخرى احداهن وهي مبنية ان النص
 على الاولى لبيان الافضل وعلى الاخرى لبيان الجواز وقد دل الحديث
 على تعيين التراب ولا يقوم غيره من نحو شئان وصابون
 مقامه ولا جزري تراب **ممن وجع يمايع ويكفي** مرور سبع جرات
 على الانامع تحريكه سبعاً لان الواجب من التراب ما يكسر الماء
 فقط ولو كان المحل طيباً وذر عليه التراب **كفي** واختار بقوله
 في غير غسل التراب عن الارض الترابية اذا تنجست بمغلظة
 فان لا يجب فيها الترتيب ولو كان ترابها مستعملاً اذ لا معنى
 لترتيب التراب بل يصيب عليه الماء سبعاً فخرج بالترابية
 نحو الحجر والذي ليس له غيار فانه يجب ترتيبه **ومزيل العين**
 اي جرم النجاسة كدم الكلب وروثه وان تغسل
 كست غسلاً ملاً تحب غسلة واحدة في اذنها
 ست غسلات احداهن من وجه **بالتراب** اذا لا يعتد
 بالتراب قبل ازالة العين **واختار النووي في الخنزير والذئ**

النجاسة المغلظة

الرمد

اي فرعه **الاكتفامة** اي بغسله واحدة لعدم نهوض الدليل
 على نجاستها والاصل الطهارة فلا ينقل عنها الا نقل صحيح
 لم يجازضه ما يساويه او لعدم عليه والاية دالة على نجاسة
 لحمه دون عينه والمقيس عليه وهي نجاسة الكلب خارجة
 عن سنن القياس من حيث ان الاصل في النجاسة الاكتفاد
 بغسله واحدة فيقتصر فيها على مورد النص فليس لنا جئد
 دليل واضح على نجاسته **واما مخففة وهي بول صبي ذكر**
محقق لم يتعد طعاما او شربا **غير اللبن** من الادمي وغيره
 طهر او نجس ولو من لبن مغلظ **ولم يجاوز الحولين** تقريباً
 ولا يضر زيادة بول **يكفي فيه النفع** بالكل الملهة وقتل بالجمعة
العام اي الذي يقع المحل الملاقاة للبول كما فعله صلى الله عليه
 مع قوله في الخبر الصبي يغسل من بول الحارسة ورسول
 بول الغلام يخرج غير البول كالقيء وبول الانثى والخنثى
 زمان الابتداء محل الذكر أكثر وبول من اكل او شرب غير
 اللبن للتغذي كسمن ولو في بعض الايام او جاور سنتين
 وان لم يطعم بعدهما غير اللبن فانه يتعين فيه الغسل ولا يضر
 تناوله نبي للتحريك او التداوي او التبرك **واما ينفارق**
 اي النضج **الغسل بعيم السيلان** للمار قال في العباد
 النضج غلبة الماء للمحل بلسيلان والاف هو الغسل النضج **واما**
مستقطعة بين المغلظة والمخففة وهي سائر النجاسات
 كالاروات والدماء ونحوهما فان كانت حكمة وهي التي لا
 تترك بصروا شم ولا ذوق **كول جف ولا ربح له ولا لون**
ولا طعم كفي اي الماء على محلها مرة ولو بنفسه اذ ليس
 ما يزال ومن ذلك سكين سقطت نجساً وجب تقع في بول

النجاسة المخففة

ولحم طبع به فيظهر باطنها بسبب الماء على ظاهرها بخلاف نحو أجر نفع
 في نجس فان الظاهر لا بد مما نتعه في الماء حتى يظن وصوله
 لجميع ما وصل اليه الاول ولو جئنا بين ما يعنجس ثم حرق لم
 يظهر باطنه بالغسل الا اذا دق وصار ترابا او نفع حتى وصل
 الماء لباطنه **نعم** نفع الشافعي على العفو عما عجز عن
 الخوف نجس اي يضطر اليه فيه واعلمه كثرون والخوف
 به الاثر المحزون به **تيسر** لا يشترط هاتين ولا فيما مره
 من انهما من باب التزويج سواء كانت النجاسة في البدن
 ام في الثوب فلو انصب ما من غير قصد على ثوب نجس حتى زالت
 النجاسة طهر الثوب **وان كانت عينه** اي ولو مخففة
 كما في الخفة والنهاية **فلا بد من ان الة جرمها** **الاعصر**
وحد من اوصافها الثلاثة الطعم واللون والريح **الاعصر**
من لون او ريح ولو من مغلظ بان لم يوقف ان الة على شيء
 او توقفت على نجس صابون ولم يجره فان وجد به ثمن مثله فاضلا
 عما يعبر في التيمم خوطب به ونحو الاستغناء في غسل النجاسة
 بنحو الغسل والملا وخروج باللون والريح الطعم فيبقى بقاءه
 وان عسر لان بقاءه دليل على بقاء العين والوجه جواز ذوق
 المحل اذا غلبت على ظنه والاطعمه الحاجة ولو بقي اللون والريح
 معا بمحل واحد ضرر القوة دلالتها على بقاء عين النجاسة
 وظاهره ان بعد ظن طهر المحل لا يجب شتم ولا نظير بل يستحب ذلك
وسن التثليث اي بعد طهر المحل **في غسل النجاسة كلها**
 متوسطا ومغلظا وكذا المخففة على الاصح وستوما وجوب
 الغسل فيها للترخيص لا يقتضي سقوط تدب التكليف التثليث
 فيها وصورة التثليث في المغلظة ان يراد بعد البع غسلان

والعصر سيما فيما له خل كالسطا وانما لم يجب على الاصح لغيره
 الغسالة بشرط ان تنفصل عن المحل بعد طهره بلا تغير ولا زيادة
 وزن **فما داهت** على المحل وهي غير متغيرة ظاهرة قطعاً
 وبعد الانفصال احكمها حكم المحل ولو تبايرت من اول غسلة
 المغلظ قبل الترتيب غسل ما اصابه سنا احداهما **ترا**
 او من السابعة لم يجب شيء **تيسر** علم مما مر في المياه بشرط
 ورود الماء القليل على المحل النجس والاصح فلا يظهر غير
 فيتبعين في نحو الدّم اذا اراد غسله بالصب عليه في حفنة
 مثلاً والماء قليل ان الة عنه او لا والاصح الما بعد استقراؤه معها
 فيها ولو نجس فيه كفي اخذ الماء بيده اليه وان لم يغلب عليه
 وجب غسل كل ما في حد الظاهر منه مع المبالغة ولا يجوز له
 ابتداء شيء قبل غسله ولو الرقي خلاف المنجس المساحة به **نعم**
 ان ابتلى بدم اللثة لم يعد المساحة له به **المشقة قاعلة**
وما تعارض فيه الاصل اي القاعدة المستمرة بالاصل او
 هو **الظاهر** وهو عبارة عما يترجح وقوعه وهو ما و
 للغالب ولذا ان الاصل والغالب **كتاب القصاصين**
 والظاهر وتارة يتعارض الاصل والغالب **كتاب القصاصين**
 اي الجزارين وكتاب الصبيان ومدني الحمر والحالين للنجاسة
يعمل فيه بالاصل وهو الظاهر وبلغ في التبرين الظاهرة
 الدالة على النجاسة **الا ان انضم الى الظاهر قرينة ترجحه**
فيعمل به وبلغ في الاصل قطعاً **كما في مسألة بول القطبة**
المشهورة وصورتها ان ترى قطبة بول في مائة كثير ثم يوجد
 عقب البول متغيراً فانه يحكم بنجاسته وان احتمل تغير بطول
 المكث او بسبب آخر عملاً بالظاهر وان كان الاصل اظهر

فقال

لان احالة التغير على البول المتين اولى من احالته على طول الكثرة
لانه مضمون فقدم الظاهر على الاصل ولو ذهب اليه عقب البول
فلم يجزه متغيرا ثم عاد في زمن اخر فوجه متغيرا قال
الاصحاب لا يحكم بتجاسسه وكذا البول بولها جذا حيث تقضي
العادة بان لا يغير مثل ذلك الماء فلا يحال التغير عليه **وهي**
اي القضية **مثال** اريد به ايضا القاعلة والافضل لكل حيوان
يبول في الماء او يقع فيه خاصة اخرى غير البول ثم يوجد متغير
ومن ذلك يعلم حكم ماء البرك التي يكثر عندها أعضاء المتقين
والمغتسلين فيها وحاصل ما يتجه ترجيحه فيها انه متى وقع
فيها نجس ممكن بعينه مثل ذلك الماء ثم وجد عقبه متغيرا
فانما يحكم بتجاسسه ما بها عملا بالظاهر وان وجد عقبه غير متغير
ثم تغير بعد ذلك لم يحكم بالتجاسة عملا باصل الطهارة وحيث
كثر استعمال الماء في غسل الاوصاف الطاهرة والنجسة كما هو
المشاهد الان في غالب البرك وتغير الماء بعد مدة تغير يمنع
اطلاق اسم الماء ومنه في ان تغيره بالاصناف الطاهرة او النجسة
او بهما فالذي يصرح به كلام ابن حجر في التختة وشرح العباب
انه يسأل اهل الخبة ولو واحد افان جزموا بان من التجاسة فنجس
والا فهو طاهر مطهر احالة للتغير على المكث عملا باصل بقا طهارة
الماء حتى يعلم المنجس له **ومنها** اي ومن المقدمات **معروفة**
ما يحل استعماله من الانية وما لا يحل فيحل استعمال كل
انا طاهر ولو نفيا كما قوت وبلور ومتخذ من خواص
وعبر لان الفقر ايجلونها فلا تنكسر قلوبهم برؤيتها فخرج
النجس فيحرم استعماله الا في جاف او ما يكثر سركه لا ينجسه
الاذهبا او فضة ولو انا صغيرا كما المسعط والمحلة

ففي على صفة
ما يحل استعماله
من الانية الخ

او موهبا اي مطلبا **باحدهما** اي الذهب والفضة **ان تحصل**
منه شيء متمول بالعرض على النار لوجود العين ح بخلاف ما اذا
لم يحصل فانه لا يحرم لا تتفاعلت الذهب والفضة ح كما يحل
المطلبة من احدهما بنحو نحاس مطلقا والكلام في استعمال المتوج
اما فعل التزويج فحرام مطلقا حتى في الكعبة لانه اما عت
مال بلا فائدة نعم لحيث حله في آلة الحرب ويوجه بان الحاجة
او مضيا بالذهب مطلقا اي سواء كانت الفضة صغيرة
ام كبيرة لحاجة ام لغير حاجة لان الخلاف فيه اشد **او مضيا بالفضة**
ان كبرت يضم الباء **النية** عرقا **ملا حاجة** بان عمت
الاناء ومنه ما اعتيد من تعميم مرارة العيون بالفضة وكذا ابوت
الجنابي كما اقتضاه كلام ابن حجر في التختة وقضية جواز تعميم
الاناء بالفضة لحاجة وهو ظاهر ما شمله اطلاقهم ويرى عليه لحرر الرقي
جواز تعميم الجنابي بالفضة وبه جزم الجرهمي في حواشي
المنهج التوقيم ونقله عن بعض الفقهاء **بن حشبر** **في جزم**
استعماله لغير حاجة **في الوضوء** **وغيره** من اكل وشرب
وتطيب ولو على امرأة للنهي عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ
منه ان ذلك كبيرة والعلة العين بشرط ظهور الخيلاري
التفاخر والمعاظم والمدار على الاستعمال العرفي فيجزم الاحتواء
على مجرقة النقد وشم رائحتها من قرب بحيث يعقد متطيبا بها
لا من بعد ويجزم بغير نحو البيت بها ولا يحرم الملاقاة بالقم او غيره
للطر النازل من ميزاب الكعبة وان منه شيء لا يعد استعمالا
عرقا وصرح بقولنا لغير حاجة ما اذا احتاج اليها بان
لم يجد غيرها ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتد في القطر
وكذا يحرم **التخاذه** اي اقتناؤه لا للتجارة لانه يجسد

لا استعماله غالبا كالشابة والطنبور والكلب الذي لم يحج
اليه خالا واحدا في الفواشق الحنسي وصور نفقت على غير
ممتن **فان كانت** اي الضبة **ضبة كبيرة** عرفا
الحاجة وهي هنا عرض الاصلاح لا العجز عن غيرها لانه
يبيح اصل الاناء ويشرط ان يحتاج اليها كالحاقها بخلق مالو
كان بعضها الحاجة وبعضها للزينة فانها تحرم **او صغيرة**
عرفا للزينة **فمكررة** استعمال الاناء للصغير او الحاجة
المقتضى كل منهما المساحة فان كانت صغيرة بقدر الحاجة
فلا حرج ولا كراهة ولو تعددت ضبات صغيرة للزينة
فمقتضى كل ما مع حيا ويتعين حله عليا اذ لم يحصل من
مجموعها قدر ضبة كبيرة والافيتي التحريم لما فيها من الخيال
وما يتخذ من الضبة لرأس المرس له حكم الضبة فان كان اتخاذه
عند كسر اسه فله حكم الضبة الكبيرة لحاجة فهو مكره
والافحام لان حكمه حكم الضبة الكبيرة للزينة واطلق بعضهم
حرمة او الاوجه ما ذكرناه من التفصيل **وكذا الاناء في ذلك**
اي في حرمة الاستعمال **خو مروى** لعذر حاجة الجلاء الى حلة
ولو يقول طبيب عدل رواية او بمعرفة نفسه فيحمل ولو ذهب
خلال وملعقة ومشط وغير ذلك كالكراسي التي تعمل
للنساء ليجلس عليها **ومنها** اي المقدمات **الاجتهاد** وهو
لغة بدل المحمود في تحصيل المقصود وشرعا بدل الجهد في تحصيل
مباح **اشتبه** بغير **عند اشتباه** ماء او تراب **طاهر**
متنجس **فيجهد** وان قل عدد الطاهر كواحد في ماء
بان يمتزج عن امانة يظن بها ما يقتضي طهارة الماء او نجاسته
مضيقا يضيق الوقت وموسعا يستعته ان لم يجد غير المشبه

واضطر الى تناول ولم يبلغ بالخلط قلبي وجوار ان وجد
طاهر ايقين فان ضاق الوقت عن الاجتهاد يعم بعد تلفها
ولو صبيا ممينا او اعشى فانه يشرع له الاجتهاد لقدرة
على ادراك النجس بخولص وشتم وذوق فان فقد تلك الحواس
لم يجهد جزما وبهم فيما اذا تحير وفقد من يقلده او اختلف
عليه بصرات ولم يترجم عند اخدهما وصا بط فقد
الحق ان يجد مشقة في الذهاب اليه كمسقة الذهاب
للمجموعة **ويستظهر** بعد الاجتهاد **بما ظن** **بامارة طهارته**
فلا يجوز الخوف من عجز اجتهاد ولا اعتماد ما وقع في نفسه
من غير امانة فان فعل لم يصح طهره وان بان انما استعمله
هو الطهور كما لو اجتهاد وتظهر بما ظن طهارته ثم بان
خلافه لان العبرة في العبادة بما في نفس الامر وظن المكلف
ومن هذا ابو خذ ان لو ظن شخص طهارة الماء باجتهاده
يجوز لغرض استعماله الا ان اجتهاده فيه بشرطه وظن ذلك
ايضا **وكذا** يجتهد في المطلق **والمستعمل** من الماء والتراب
ويستعمل ما ظنه الطهور ويريق الآخر ندبا فان لم يرقه لزمه
عند ارادة الوضوء الاجتهاد مرة اخرى فان وافق الاول فواضح
وان تغير ظنه لم يعمل بالاجتهاد الثاني بل يخلطهما ثم يعم
وكالماء في ذلك اي جوار الاجتهاد وجوبه **كل مشبهين**
على من فيه اهلية الاجتهاد فيجهد فيهما ويعمل بظنه لكن
بشروط **الاول** بعد المشبهين حقيقة فلا يجوز
في كمين لثوب ماداما متصلين به بل يجب غسلهما
الثاني ان يكون لكل منهما اصل في التطهير والخل فلو اشبه
ماء وبول او مذكاة وهيت لم يجتهد لان البول لا اصل له

لاستعماله غالباً كالشابة والطنبور والكلب الذي لم يحج
اليه كالأواحد من الفواسق الخبيث وصورت في غير
مستهن **فان كانت** أي الضية **ضية كبيرة** عرفاً
لحاجة وهي هنا من الأصل لا العجز عن غيرها لانه
يسبغ اصل الأناة ويترط ان يحتاج اليها كالماء بخلاف ما لو
كان بعضها الحاجة وبعضها لزينة فانها تحرم **او صغيرة**
عرفاً **لزينة فمكررة** استعمال الأناة للصغير والحاجة
المقتضى كل منها المساحة فان كانت صغيرة بقدر الحاجة
فلا حرج ولا كراهة ولو تعددت ضيات صغيرة لزينة
فمقتضى كلامهم حلالا ويتعين حله علماً اذا لم يحصل من
مجموعها قدر ضية كبيرة والافيتي التحريم لما فيها من الخلاء
وما يتخذ من الضية لرأس المرث له حكم الضية فان كان اتخذها
عند كسر رأسه فله حكم الضية الكبيرة لحاجة فهو مكره
والافحام لان حكمه حكم الضية الكبيرة لزينة واطلق بعضهم
حرمته أو الأوجه ما ذكرناه من التخصيص **وكما الأناة في ذلك**
أي في حرمه الاستعمال **خو مروء** لغرض حاجة الحلالا إلى الجنة
ولو يقول طبيب عدل رواية أو بمعرفة نفسه فيحمل ولو لم يذهب
وخلال وملعقة ومشط وغير ذلك كالكراسي التي تعمل
للنساء ليجلس عليهن **ومنها** أي المقدمات **الاجتهاد** وهو
لغة بذل الجهد في تحصيل المقصود وشرعاً بذل الجهد في تحصيل
مباح يشبه بغيره **عند اشتباه ماء** أو تراب **طاهر**
مستحس فيجوز **فان** وان قل عدد الطاهر كواحد في ماء
بان يمتزج عن امانة يظن بها ما يقتضي طهارة الماء أو نجاسته
مضيقة الوقت وموسعة بسعته ان لم يجد غير المشبه

واضطر إلى تناول ولم يبلغ بالخلط قلبي وجوان ان وجد
طهر ايقين فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم بعد تلفها
ولو صبأ ميمراً أو أعشى فانه يشترع له الاجتهاد لقدرته
على ادراك النجس بخولص وشتم وذوق فان فقد تلك الخواص
لم يجتهد جزماً وبهم فيما اذا تخير وفقد من يقلده او اختلف
عليه بصرات ولم يترجم عنه اخذها وصا بط فقد
المقلد ان يجد مشتة في الذهاب اليه كمشتة الذهاب
للجمعة **ويستظهر** بعد الاجتهاد **بما ظن** **بما رآه** طهارته
فلا يجوز الهجوم من غير اجتهاد ولا اعتماد ما وقع في نفسه
من غير امانة فان فعل لم يصح طهره وان بان ان ما استعمله
هو الطهور كما لو اجتهد وتظهر بما ظن طهارته ثم بان
خلافه لان العبرة في العبادة بما في نفس الامر وظن المكلف
ومن هذا ابو حنيفة لو ظن شخص طهارة الماء باجتهاده ولا
يجوز لغيره استعماله الا ان اجتهد فيه بشرطه وظن ذلك
ايضاً **وكذا** يجتهد في المطلق **والمستعمل** من الماء والتراب
ويستعمل ما ظنه الطهور ويريق الآخر ندباً فان لم يرقه لزومه
عند ارادة الوضوء الاجتهاد مرة أخرى فان وافق الأول فواضح
وان تغير ظنه لم يعمل بالاجتهاد الثاني بل يخلطهما ثم يتيمم
وكما بان في ذلك أي جوان الاجتهاد ووجوبه **كل مشبهين**
على من فيه اهلية الاجتهاد فيجتهد فيهما ويعمل بظنه لكن
بشروط **الاول** بعد المشبهين حقيقة فلا يجوز
في كمين لثوب مادام متصلين به بل يجب غسلهما
الثاني ان يكون لكل منهما اصل في التطهير والخل فلو اشبه
ماء وتول أو مدكاة وميته لم يجتهد لان البول لا اصل له

في التطهير والميتة لاصلها في الحل الثالث ان يكون للعكاسة
فيه مجال اي مدخل كالثياب والاواني فان اشبهت محرمة
باحياء فلا اجتهاد ثم ان كان غير محصورات جاز له ان
ينكح منهن الى ان يتي محصورات ولا ينقض وضوئه بالمس
امراة منهن وان كان غير محصورات والفرق بين هذه ومما
قبلها ان الابضاع يجتاط بها فيما لا يجتاط في غيرها **كتوبين**
وضعا من ولوم جنابين سواء اختلط ماله بماله او مال
غيره ولوامة لمسه بمائة غيره لان تميز الملك يحصل بالظن
المسوق بالاجتهاد وظاهره انه لا بد في الاجتهاد ليحصل الملك
من كون الملك المجتهد مكلفا فلا يعتد فيه باجتهاد غيره الملك
وفي المناوي في ارض بعضها وقف على جهة وبعضها ملك لطائفة
فاختلطت وجعل كم قدر الوقف منها هل يجوز التحري فيها قال بعضهم
الظاهر نعم وقد صرحوا بما يعبر ذلك وغيره في باب الاجتهاد
ويوافقه قولهم في باب الصيد والذبايح لو اختلط **عنه**
بحام وغيره ولم يميز اقله اخذ قدر ملكه بالاجتهاد وللناظر
والمالك نفسه بالتراضي ان رأى الناظر المصلحة في ذلك انتم
يعتد وجوبا في **تخييس** او استعمال **الماء** وغيره ولو على
الارحام فيجب اجتنابهما او طهرته على التعيين **خبر ثقة**
وهو المسلم البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصر على
صغيرة ولو امرأة وقنا سواء اخر عن نفسه او عن عدل اخذ
فلا يكفي اخبار كافر وفاسق ومميز الا ان بلغوا عدد التواتر
او اخر كل عن فعل نفسه كبليت في هذا الاثنا ومن شاع
قبل قوله فيما امر بتطهير طهرته لا ظهر **بين السبب** والا
كان استويا ثقة او كثر او كان احدهما اوثق والاخر كثر
سقطا وتبقى اصل طهارته **او كان فقبلها**

حمامة

طهرته خولة فيه كذا
وقد كثر في عارفين
ع ٢٥٥٥

اي عارفا باحكام الطهارة والنجاسة والاستعمال **موافقا** لاعتقاد
المجتهد في ذلك بان يكون الكل منهما موافقا لامام واحد او عارفا
باعقاد المجتهد وان لم يعتد به فيما يظهر لان الظاهر انه انما
يجزى باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله والتعبير
بالموافق للغالب **وقتها** اي المقدمات **التي** اي قضاء
الحاجة بولا او عايطا في بناء او فضاء **ولم يرد اذا**
بالمدح اذ هو الامر المحمود شرعا فعلا او تركا واجبا او
مندوبا وجميع ما ذكره المصنف من الاداب محمول على الاستحباب
الا بترك استقبال القبلة ولما بارها في الحجر بلا حائل فانه واجب
كثير يزيد على العشرين لكن لم يذكر المصنف منها الا الميم
فقال **كتقديم يساره** بفتح الياء وكسر هاء ومقام مقامها
من عصر ونحوها **داخلا** اي في حال دخوله لمحل قضاء الحاجة
ولو في حجر كل محل مستقدر من نحو سوق ومحل معصية وحتم
قائلا عند وصوله لمحل قضاء الحاجة اوليا به وان بعد محل جلوسه
وان كان داخلا لحاجة اخرى فان اعتدل ذلك حتى دخل قاله بقلبه
الله اي التحصن بالله من الشيطان الرجيم
ولا يزيد الرجل الصائم المحل ليس محل ذكر ولا يتصدق بالسلمة
القرآن والاكرام وانما قدمت هنا على الاستعاذة عكس الآية
لان التعوذ هناك للآفة والسلمة من القران تقدم التعوذ عليها
بخلاف ما نحن فيه فان كلا من السلمة والاستعاذة مقصود
به التحصن من شر الشيطان **اللهم اني اعوذ** اي اعتصم بك
لا بغيرك **من الخ** تضم الباء واسكانها جمع حيث وهم ذكر ان
الشياطين **والجائيت** جمع حيث وهم اناءهم للاتباع رواه
الشيخان **وتقديم يمينه** **خارجا** اي في حال خروجه من محل قضا

الحاجة لانها لغير المستند كدخول المسجد وما لا كرامة فيه
 ولا استقدار تقدم فيه اليه وفي ارضه من يد ارجله
 اليه قبل السرى اذا دخل الخلا ايتي بالقر **قائلا** عند غدا
 لمحل قضا الحاجة **غدا** اي اسالك غدا انك وتبدد تكرار
 ثلاثا وحكمته الاعتراف بغاية العجز عن شكر هذه النعمة
 المنظوية على جلال من النعم لا تحصى **الحمد الذي اذهب عني**
الاذى اي بهضمه وتسهيل خروجه **وعافاني** منه للاتباع
 وفي رواية زيادة زينا واليك المصير **وان يبعد** ندبا عن الناس
 في الصرى بحيث لا يسمع لخارج صوت ولا يسم له ريح ويظهر
 ان البيان كذلك ان سهلا فيه ذلك فان لم يبعد **سكن** لهم
 البعد عنه **وان يستتر** بساتر يمنع روية عورت بل وجميع
 شخصه عن الناس للاتباع ويكفي عن ذلك كونه
 في بناء يسهل تسقيفه عادة لان التصد عدم روية عورت
 وهو يحصل بذلك ومحل ندب الاستتار حيث لم يكن ثم من
 ينظر عورت وهو يحصل بذلك ومحل ندب الاستتار حيث لم
 يكن ثم من ينظر لعورت غير حليته والازمة الشتران ان
 يكون ثم من ينظر لعورت كمن يوس بين جماعة ومثله من
 والاوجب عليهم الغف كمن يوس بين جماعة ومثله من
 احتاج للاستتار وقد صاق الوقت ولم يجد ما الاحقة الناس
 ولو تغاضى الستر والاعاد روي **الشتر** **وان يتخفى**
ما كتب فيه معظم من قرآن وذكر واسم نبي وملك تخفى
 او شتره وقصده العظم او قامت قرينة قوية على انه لا
 والعبء بتصد كانه لنفسه والافالكاتب له فذكر
 حمل ما كتب فيه شيء مما ذكر وذلك للمخالفين ان
 صلى الله عليه وسلم كان يترج خاتمه اذا دخل الخلا وكان

نقشه محمد بن الوليد ولودخل به غيبه ندبا بضم فوكفه عليه
 ويجب على من يساره خاتم عليه معظم نزعه عند استنجا
 يتجبه **وان يرفع ثوبه** عند جلوسه **شيئا فثيابه**
 مبالغة في الشتر فان رفعه دفعة واحدة قبل دنوه كره إلا
 لحشة خو تخفى **وان يسله** **عند قيامه كذلك**
 اي شيئا فثيابه من ابتد اقيامه الى تقضا انتصابه تحررا عن
 الكشف بقدر الامكان **ويعتمد** في حال قضا الحاجة **حاليا**
يساره بخلاف يمينه فيضع اصابعه بالارض وينصب باقير
 لان ذلك اسهل للخروج الخارج اما القائم فان امن مع اعتماده
 السرى تتجسها اعتمدها والاعتمدها ووافها لولم يامن
 التخفى الا باعتماد اليمن وحدها اعتمدها **وان لا يستقبل القدر**
 اي الكعبة فخرج قنطرة بيت المقدس فيكره فيها ما يحرم هنا
ولا يستدير بها اذ يامع سائر ارتفاعه ثلثا ذراع فاكثر
 وقد دني منه ثلثا ذراع فاقبل بذراع الاذية المعتدل فان
 فعل فخلاف الاولى هذا في غير المعتد اما هو فذلك فيه مباح
 والنزعة عنه حيث سهل افضل **ويحرم** اي الاستقبال والابتداء
 بعين الذراع الخارج منه البول والغائط ولو مع عدمه بالصدر
 لغين القبلة لا جهتها **في الصحراء** التي لیت معه لذلك
لا سائر بينه وبينها بالشروط المارة انفا ومنه اخذ يله
 وان لم يكن له عزم من لان القصد تقطع جهة القبلة واصل هذا التفصيل
 كنهه ما عذبه عزمه مع فعله للاستدبار في المعتد ولو لم يكن تخفى
 مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخفى بينهما على ما في التخفى
 والذي جرى عليه في غيرها وجوب الاستدبار واعتمده الرمل وغيره
 والاستدبار شيئا من الاستدبار وهو المعتد

ولا يقبل ادبا الشمس عند الطلوع او الغروب لان هذه
 الحالة هي التي يمكن استقبالها فيها بخلاف ما اذا صارت في
 الوسط فانه لا يمكن الا اذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه
 والعياذ بالله من ذلك **والقهر** ليل الا انه محل سلطان وما بعد
 الصبح ملحق بالليل ومحل كراهة استقبالها حيث لا سائر
 كالقبلة بل اولى ومنه السحاب كما هو ظاهر وخروج
 السد بانها فلا يكره لان الاستقبال المحض منه ولا يكره
 علويان فلا يتأتى فيها كل منهما لان المراد باستقبالها استقبال
 القبلة فانه يتأتى فيها كل منهما لان المراد باستقبالها استقبال
 الشخص لها حال قضا الحاجة ايضا فعمل ان من قضي الحاجة
 ظهره اليها حال قضا الحاجة اي لا يقضي حاجة بولا او غائط
 او استدبرها **لا يتبرأ** اي لا يقضي حاجة بولا او غائط
في نهيه عنه اي في موضع نهيه اليه صلى الله عليه وسلم عن التبرأ
 فيه وذلك كما **تركيه** وهو الذي لا يحرك قليلا
 كان او كثيرا فان فعل كرهه ما لم يستحرك حيث لا تقاها
 نفس البتة اما الجاري فلا يكره في كثير لقوته والكلام
 في المملوك والمباح اما الموقوف والمستل فيحرم البول فيه
 مطلقا وكذا الحرم في ما لا قليل دخل الوقت ولا ما هناك
 غيره لتعنيه لظهره او كان واقفا فيه كحرمة تنجيس ^{البدن}
 ويكره في الماي بالليل مطلقا كالاغتسال لانه ما يؤتى الخوض
 الحديث دعه ما يريه الى ما لا يريه **ومحدث** وهو محل
 اجتماع الناس في الشمس شتاء والظل صيفا والمراد هنا كل محل
 يقصد لغرض العيشة او مهمل فيكره اذ كان اجتهاد

لجائز والافلا **وطريق** للناس مباح مسلوكة فيكم ذلك وقيل
 يحرم دون المجهور **وتحت** ممر اي من شأنه ان يمر ولو في غير
 اوان ثمرته فيكم ذلك ما لم يطهر المحل او يعلم مجيء ماء يطهره قبل
 وجودها خشية تلويها فتعاف ومنه يعلم ان الكلام في ثمره مأكولة
 وهو الذي يميل اليه كلام بن حجر في التحفة وحري الرملة على ان
 المراد بالثمر ما قصد به الانتفاع الا كما كانت فتح او ثمارا كالسمن
 او ثوبا كورق الورق او دبا كالفراغ او استعلا كالتدبر
 او غير ذلك مما تعاف النفس الانتفاع به بعد تلويثه وان
 طهر **وفي الاربعاء** ما لفظه لكن الذي ينبغي ان المستفاد بها
 بالشم وغيره تكالمه كقول وهو الاوجه لان النفس من تعاف
 الانتفاع بما لو ثبتته النجاسة وان طهر والكراهة والغايط اخذ
 من حيث انه يرى فيجب **ويمكان صلب** بضم فسكون
 فيكره ان يبول او يتغوط فيه ما يغالب لا يرتشش فان لم
 يجد غير دقة حجر وحوة او جعل فيه نحو خشيش او تراب
 حتى يامن عود الرشاش اليه للاتباع ويستحب ان يرقاد
 موضعا لينا لقضا الحاجة لا امر بذلك **وحجر** فذكر البول
 والغائط فيه لصحة النهي عنه وهو الثقب اي الخرق المستدير
 الثارل في الارض والحق به الشرب وهو الشق المستطيل خشية
 ان يتاذى بذلك لانه مسكن الخ وقد قتلوا سعد بن جابر
 رضي الله عنه لما بال فيه وقد يؤذي حيوانا فيه والكلام في غير
 المعه ومحمل الاعداد هنا بقضا الحاجة فيه والكلام في غير
 مع قصد تكرار العود اليه لذلك **ولا يبول ولا يتغوط قائما**
 فيكم ذلك لانه خلاف الاثر في احواله صلى الله عليه وسلم الا بعد ركعتين
 محل يصلي للجولس او مرض لانه يستقي به من وجع الصلابة
 وفي الاحياء ان يبول في الحمام شتاء قائما خير من شرب

دوا ولو كان البول خضرا فلم يترك من الجلوس فيها حتى يذهب وعلى
هذا الاخير او على بيان الجواز ان لم يترك عليه ولم يتركها
انما سبابة قوم **ولا يتكلم** اي يكلم له التكلم حال خروج بول او
غائط ولو بعد ذلك كراودة سلام ولو غطي امرأته بلباسه فقط
كما جامع **الاعداء** كالامرء يفعل ما فيه مصلحة او ارحمها
فيه فسد بل قد يجب ان يخرج من محله ولو لم يترك الكلام
كانت اراغى يقع في بئر **وتستبرئ** ندباء **من الخارج**
بولا او غائطا ان خشي عودته منه بعد انقطاعه **تخرج**
كسح البطن وودق الارض بخروج من خطوات ومسح
مجامع العروق بين **وتستبرئ** بالمشاة فوق **ذكر** اي حذبه
بلطف لئلا يضعفه وغرد ذلك كما اعتاده مخرجا للفضلة
لئلا تعود في نجسه وتربا له في الاستبراء **لا يورث**
الوسواس والضرر ويكره لغبر سلسي جسده كره ويكره
القيام قبل الاستبراء ان استبرأ من جلوس **تم** بحرم التبول
على محتم كعظم ميتة الاستبراء وقرو في موضع نسيك
صيق كالجمرة والشعر وقرب قبر نبي وبين قبور نبشت
لا تخلط تربتها باجزاء الميت ويكره بقرب قبر محترم وتشت
الكراهة في قبر ولي او عالم او شهيد وبين اتخاذ الماء للبول
فيه لئلا يذهب صلى الله عليه وسلم ان يقول الانسان اهرق الماء
وليقبلت **ومنها** اي ومن المقدمات **الاستبراء** وهو لغة
القطع مأخوذ من نجوت الشجرة وانجست اي قطعها فكان المستبرئ
نقطع الاذى عن نفسه وشرعا كالاستبراء والاستطابة
ان الة الخارج من الفرج عنه بما ياتي لكن الاستبراء يخص بالاحتياط
ماخوذ من الجار وهو الحصى الصغير والاخر ان يعان الماء والجذر
وهو واجب للاحاديث الامرة به مع التردد في بعض

بد

استبراء

على تركه لكن لا فوراً بل عند ارادة نحو الصلاة اوضيق وقت
وجنيد لو تعبت الماء وعلم ان ثم من لا يغض بصره عن عورت
لم يعد رقاله في التحفة وقال في الميعاب ينبغي ان يحمله اذا وثق
بعضهم عنه اما اذا لم يثق بذلك فلا ينبغي ان يكلف الكشف
ح لان فيه من المشقة عليه وهتك مروءته ما لا يطاق تحمله
فيصلي على حسب حاله ويعيد انتبه **من كل نجس ملوث**
للمحل في رأي العين فخرج نحو الدود والبر الذي لا يلوث
ونحو الرخ وان كان المحل رطبا اذا لم ينعى له نعم يستحب في
نحو البعر ويكره من الرخ الا ان خرج والمحل ارجط **فخرج**
فخرج من احدى البيدين القبل والبر ولو كان الخارج
نادرا كدم الحيض والاستحاضة والنواسير وغير ذلك فخرج
الثقة المنقحة وقبلا المشكل واحدهما وذكر ان اشتباهه فانه
يتعين فيها الماء كالفصل وصل بوله الى جلده وثيب او يكره
وصل بوله الى مدخل الذكر ليقيا **بالماء غسلا** ويكره فيه غلبة
طن زوال النجاسة ولا يسن في شتم يد وحيث وجد في يد ريج
النجاسة فهو دليل على نجاسته فقط الا ان شتمها من الملاقاة
للمحل فانه دليل على نجاستها والكلام في ريج لم يعسر والله
او بالجر ولو جرح الحرم **وما في معناه** من كل حامد طام قال جرح
غير محترم فلا يجزي ما يبع كما ورد في النجس ومتنجس
ولا يقب امس وتراب وحم رخوا يلصق منه في بالجر والاحترام
كمطعوم لنا والجن كعظيم وان احرق اولنا وللبها يشم
والغالب نحن وكحيوان كذا وكذا ويداوي محترم وان انفلت
وكبر كقرب عليه اسم معظم او علم محترم **مسحا ثلاثا**
للنهي الصبي عن الاستبراء باقل من ثلاثة اجار ولو باطراف

ثلاثة لجر واحد لان القصد عدد المسحات مع الالتقاء ويجب تعميم
كل منحت من الثلاث لكل جرس المحل على المنقول المعتمد
فاكثر من الثلاث ان احتيج اليه بان بقي بالمحل اثر من يله
ما فوق صفار الخرف اذ نقاما لا يزيله الا هو معنونه **بشرطه**
الذي لا بد من وجوده في اجزاء الاقتصار عليه **وهو ان** لا يكون
به ولا بالمحل رطوبة غير الجوى ولو من عرق على ما عمل بعضهم
والاوجه كما في الخفة ان لا تؤثر رطوبة العرق وان **لا يجر الخاف**
او بعضه بحيث لا يتلعه الجوى والانعيم الماء ولو بال او تغوط
ثانيا ولم يزل غير ما اصابه الاول او تراد على ما تراد عليه الاول
اجزاء الجى على المعتمد ان الطاري من **جس** الاول قصار اكثري
واحد بخلاف ما لو بال ثم امنى فانه لا يجزى به الجى ولو غسل ذكره ثم
بال قيل الجفاف لم يجزى غير مما من البول ومع ذلك لا يجزى به الجى
لوجود الرطوبة **وان لا يتقل** الخارج الملوث عما استغرقه
عند خروجه فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصفة
والخشفة ولو نذر الخارج وانتشر متصلا ولم يجاوز صفته
وحشفت جاز الجى فان جاوز بقى الماء في الجاوز والمتصل به
وان لا يطرأ على المحل المتجسس بالخارج **اجنبى** نفس مطلقا
او طاهر جاف اختلط بالخارج كتراب او رطبة ولو غير مطهر
له لا عرق الا ان سال وجاوز الصفة او الخشفة **فان اخل**
شروط من هذه الشروط الثلاثة **تعين الماء** لان الجاف لا يزيله
الجى والمستقل كاجنبى فلا تشمل الرخصة ولان مورد النص
الخارج والاجنبى ليس في معناه **وتسبب الايتار** الامر به فاذا
انقث ثلاثة اقتصر عليها او باربعة تراذ كما مبنا او ستة **تسبب**
زيادة سابع وهكذا **وتسبب الجمع** في البول والغائط
المسح بالجر **الغسل** بالماء لان الله عز وجل لما انزل في اهل مسجد قبا

ماء

في

فيه رجال يكون ان يتطهروا سالهم الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقالوا يتطهروا بالجر ثم بالماء اخرجه البرار وعنه فقول بعضهم
لا اصل له غريب ولان في ذلك احتساب من النجاسة لازالة
الجر لعينها ومن ثم حصل اصل نجاسة الجرح بالنجس وبدون
الثلاث مع الانقاء فيهما **فان اقتصر على احدهما** ان المسح
والغسل **فالعسل افضل** منه لانه يزيل العين والاشربة
ان لم يجد في نفسه كراهة الجرح ولم يكن به كراهة والا فالحل
في حقه افضل **ويكره** الاستنجاء **باليدين** **غير ضرورية** للنجس
الذى عنه ومثله من الفرج بها والاستنجاء بها في الاستنجاء
وقيل جرحهما للضرورة ككونه اقطع البسك او مشلولها
فلا يكره ولا يجرم فالتسعة لمن استنجى بما اذا انصب باليمن
ويغسل باليسار او يجرفان حمله اخذ الجى باليمن والذكر
باليسار ثم جرحهما وحدهما فان حرك يمينه او حرك يمينه فقد
استنجى بيمينه او بضع ذكره في موضعين من الجى وضعا
مجردا ثم مسح في ثالث فان امره في موضع مرتين تعين الماء
كما لو مسح صعودا وان لم يجز الجى امسك ذكره يساره
وامره على مواضع منه او من ارض صلبه ارجل والاولى لليمين
بالماء ان يقدم القبيل والجى ان يقدم الدبر لانه **السر** جفافا ولو
شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره او لا وجب عليه غسله
او هل مسح شئين او ثلاثا لم يلزمه شئ **فصل** في بيان ما للوضوء
من الشروط التي لا يصح الا بها **واما شرطه** جمع شرط بسكون
الراء وهو لغة الزام الشئ والزامه وبفتح الغلامه واصطلاح
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه

مسان
السر

فقد علم بان ما
لله ضرورة من الشروط

فخرج بالقيء الأول المانع اذ لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب
اذ يلزم من وجوده الوجود وبالثالث المانع فانه يلزم من وجوده
العدم زاد بعضهم ليدان له ليدخل الشرط المقارن للسبب او المانع
فان لزوم الوجود في الاول والعدم في الثاني ليس لذات الشرط
بل لوجود السبب والمانع وقد تقدم في شرح المقدمة الكلام
عليه **هذا** ويقال في الشرط ايضا هو ما قارن كل معتبر
سواه **فمنها كثر الماء مطلقا** اي ظهورا **يقين**
في نفس الامر فلو تيقضا ما ما يعتقد ظهورية فبان عدمها
لم يصح وضوئه **او ظنا** وذلك عند الاستنباط وقد افهم
كلامه انه لا يحتاج لظن انه مطلق الا عند وجود معارض
كما لو اشتبه عليه طم بنحس فيمتنع عليه التوضي فاحدهما
الا بعد الاجتهاد وظن طهارة ما يتوضا به ظنا موكدا ناشيا
عن الاحتياط فلوراي ما ولم يظن طهارته ولا اشتبه بغيره
فله التظهر به استنادا لاصل طهارته وان غلب على ظنه نجاسته
والسلام لانه عبادة محتاج لنية والكافر ليس من اهلها
والتميم لان غير المسلمين لا تصح عبادته ولان كان كالذي
قبله **شرط لكل عبادة غالبة** لصحة غسل الكافرة
من حيض ونفاس لكن لا مطلقا بل للحمل وطهارة الحليل بالمسلم
وتغيبه لحملته المجنونة او الممتعة مع النية منه وبحسب
اعادته بعد زوال الكفر والجنون او الامتناع لزوال الضرورة
ولصحة طهر الطفل للطواف فيطهره وليه وينوي عهده
وعدم المنافي للعبادة من حيض ونفاس في غير اغسال الحج
ونحوها كالغيد وقطع للنية وردة او قول ان شاء الله لا يبيته
التبرك وهذا شرط لكل عبادة محتاج الى طهارة عدم

سواء مطلقا
سواء المطلق

المائل بين الماء والبشرة كشمع ودهن جامد وقطران ووسج
تحت الاظفار وغبار البدن بخلاف العرق الممتح عليه لانه
كالجزء منه ومن ثم نقص متته وبخلاف الدهن الجاري
وان لم يثبت الماء معه على البشرة كما في الروضة والمجموع
ويجب حمله على ما اذا اصاب الماء العضو بحيث يسمى غسلا
فلو تقطع بحيث يظهر عدم اصابته لذلك العضو لم يكن وذهب
بن المقري وشيخه الناصري الى اباحة الخصاب بالغسل
وانه لا يمنع وصول الماء الى البشرة لكونه يغسل بعد فعله
بغيره وبما جرمه ثم ينظف الجسم من حرارته ويحصل النفاذ جرم
وذلك الجرم من نفس البدن فلا يكون مانعا من رفع الحدث
وافق ابو الغيث الكرماني بانه تصح وضوء من التحلل بالامتد
ولم على جفنه بعد المبالغة في ان الة عينه لان الغالب
بعد مبالغة الغسل انه يصل الماء الى البشرة وظاهر اطلاق غيب
وجوب ان الة انه مما يحول عن اتصال الماء الى العضو تنبته
لم يذكر المصنف اشتراط ان الة النجاسة العينية وان لا يكون
على العضو ما يغير المانع تغيرا ضار الحنا وطيب لان ذاك
انما يناسب راي الرازي من ان الغسلة الواحدة لا تكفي عن
الحدث والنجس والمعتد عند النووي انه يكفي لها غسلة
واحدة بشرط ان ينزل الماء غير متغير **وتحقق المقتضى**
اي الموجب للوضوء **ان بان** اي ظهر الحال والافطهر الاحتياط
فيما اذا ثبت الطهر وشك في الحدث فتوضا من غير تقصير
اذ لم بين الحال ولا تكلف النفس قبله لكن الاولى فعله فزوجا
من الخلاف وانما هو وضوء الشاك في طهره بعد يتقن حدثه
مع تردده وان بان الحال لان الاصل بقاء الحدث فلو تيقن
في هذه ان كان محدثا والا فتجدد وضوءه وان تذكر

ومعرفة الكيفية والإفان ظن الكافر أو شرك ولم يقصد بوضو
معين النية مع أو نفلا فلا ويا في الصلاة ونحوها
وجريان الماء على العضو المغموس فلا يكفي أن يمس
الماء بجريان لانه لا يسمى غسلا ومن ثم لم يجز الغسل بالثلج
والبرد إلا إذا جريا على العضو ولا يمنع من عد هذا
شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد بالغسل
ما يعين النفع **وخرج** بالمغسول الممسوح كالرأس والخف
في كفيهما الماء له من غير جريان **ومزيد** **دائم الحديث**
كالسلي والمتحاضنة **مدح** **الوقت** وظن دخوله
لأنها طمان ضرورة كالتيهم ولا ضرورة قبل الوقت **وتقديم**
الاستحاضة بالماء أو بالحيث تخلفا للمجس **والموالات** بين أفعال الوضوء
وغیرها كتحفظ بحشو وعصب عنب الاستحاضة أن احتج إليه
وفي شروط الوضوء آيات نظم فيها عبارة بن حجر في أول باب
الوضوء من التحفة قال لأنها أجمع لشرائط الوضوء مع الاختصار
البدیع والتحقيق الثاني وعدتها ثلاث عشرة **وشرحها**
في كرامته سماها التعلق المصنوع فيما للوضوء كالغسل من
الشروط وذكر المصنف أن هذا الشرح فري عليه وهو شرح
نفس جداوله وحصلته فلهذا لم يرد ذلك **فصل**
في بيان فروض الوضوء وقد تسمى أركانها وأجبات والفرق بين
الشرط والفرض ياتي في الصلاة وعلم بعضه مهام في المقدمة
وأما فضله فبسته في حق المسلمين والسلي أربعة بنص
القرآن واثنان بالسنن **أولها النية** للحديث المتفق عليه
أنها الأعمال بالنيات أي أنها صحتها لا كمالها لانه خلاف الأفضل
والنيات جمع نية وهي شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وإفهام
مقرونة بأول غسل الوجه أي بأول جزء مغسول منه ولو تم

فقد علم بان وضو
الوضوء قد يسمى أركاناً

أولها النية

يجب غسله من نحو الحجية فلو قرنها بآثاره كفي ووجب إعادة غسل
ما سبقها لوقوعه لغوا بخلوه عنها فان سقط غسل الوجه لعلت
أوجبيه وجب قرنها بأول مغسول من اليد فان سقط غسلها فالرأس
فأرجل **ومحليها** أي النية في الوضوء وغيره **القلب** فلا بد من بقاء اللسان
وتبين التلطف لانه في سائر الأبواب خروجاً عن خلاف من أوجبه
فتلطف هنا **بنحو نية رفع الحدث** أي رفع حكمه كنية نحو الصلاة
لأن القصد من الوضوء رفعه ذلك إن أريد بالحدث هنا الأسباب
وإن أريد المنع المترتب عليها فلا حاجة إلى تقدير حكم **ثم**
المراد رفع ما يصدق عليه اسم الحدث وإن نوى غير ما عليه
من أكبر أو أصغر غلطاً لأحد أو نفي بعض أحده كأنه كان تاماً
وبالو نوى رفع حدث النوم لا البول لأن الحدث لا يحوي فاذ
ارتفع بعضه ارتفع كله أو نوى رفعه في صلاة واحدة فلو نوى
رفعه وإن لا يرفعه أو أن يصلي به في محل نجس لم يرتفع ومنه
دائم حديثه كالسلي والمتحاضنة كفاية نية الاستحاضة وغيره
مما ياتي دون نية رفع الحدث لأن حدثه لا يرتفع **ونويت**
الوضوء والاقتصار عليه خلاف الأولى لقوة الخلاف في أحزائه
وأما لم يصح نويت الغسل لانه يكون عادة والأفضل أن يقول
نويت أدا الوضوء أو فرض الوضوء ولو فيما يسن له الوضوء
لانه ليس المراد بالفرض هنا حقيقة بل فعل طهارة الحدث المشروط
لنحو الصلاة **ونويت الطهارة** عن الحدث أو أدا فرض الطهارة
أو أدا الطهارة أو الطهارة الواجبة أو الطهارة **لها** أي لشيء **لاستباح**
الأنها أي بالطهارة **كالصلوة** وإن لم يدخل وقتها كالعيد في
رجب **ومس المصحف** والطواف من كل ما يتوقف أباحت
على الوضوء فلو نوى الطهارة لشيء فما ذكر أو قال نويت لمستباحة
مفتقر لوضوء اجزاء وإن لم يخطر بباله شيء من مفرداته لأن

بنيته لذلك متضمنة لنية رفع الحدث فلا يكفي نية الطهارة الا ان
 نوى جميع انواعها فانه يجزيه كما هو ظاهر **ولا** نية الطهارة
لما يندب له الوضوء لانه جائز مع الحدث فلا يتضمن قصدا
 قصد رفع الحدث اما ما لا يندب له وضوء كعبادة مريض
 وزيارة نحو والد وقادم وتشييع جنازة وخروج لسفرو عقد
 نكاح وصوم ونحو ليس فلا يكفي نية الطهارة عنه جزما
وهو اي الذي يندب له الوضوء **كثير** يزيد على الثلاثين
 ذكر اكثر الشيوخ بن حجر في شرح العباب وساقها كلها
 صاحب الفرائد المذهب **كثرة القرآن والحديث والتدريس**
 والكتابة لشيء من العلم **ودرس العلم** اي قراءة العلم الشرعي
 او التله له لان حرمة تقتضي ذلك **ودخول المسجد** والمروء
 فيه تعظيما له **والزبان** لقبور الصالحين وغيرهم من المسلمين
 كما حرم به الغري **وكل ما قيل انه ناقض** كالقصد والحجامة
 والرعاف والنفاس والنوم قاعدا ممكنا والقيء والتلفهة في الصلاة
 وكل ما منته النار وكل حكم الجزور والشك في الحدث
 للخروج من خلاف من قال ان هذه الاشياء تنقض احدا من
 الاحاديث الواردة في ذلك لكن اعلمها اصحابنا بان بعضها
 ضعيف وبعضها مشوَّح **وتانيها** اي ثانيا في فرض الوضوء
غسل الوجه وان تعدد وفرض ان احدهما سريدا لوقوع المواجهة
 به وحصل غسله ولو فعل غير بلا اذن او سقوطه في نهرات
 كان ذكر النية فيها قال بقية فاعلموا وجوهكم وخرج
 بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله من الماء بلا جريان فلا يكفي
 اتفاقا بخلاف غمسي العضو في الماء فانه يسمى غسلا والنية
 غسله بيده معا وان بيد ابدا غسلا **وهو ما بين الاذنين**
عرضا والمراد ظاهر ما بينهما حتى ما ظهر بالقطع من جرم نحو انف

تانيها

لوقوع المواجهة الماخوذ منها الوجه بذلك بخلاف باطن عين بل لا يسن
 وانف وفم وان ظهر بقطع جفن وانف وشفة وانما وجب غسله
 اذا تنجس الغلظ امر النجاسة **وما بين** **منابت شعر الرأس غالبا**
ومتهم الحمارين بفتح اللام وهما العظماء اللذان عليهما
 لسان الشقلى ومشاهما مجتمعهما المسمى بالذقن والمراد هنا
 ما اقبل منه دون ما تحته ودون الشعر النابت على ما تحته فالصحة
 التي تلي الحلق لا تدخل في حد الوجه **طولا** يمين وشمه كذا
 عرضا وقيد الغالب يخرج به موضع الصلح من الاصله فانه
 من الرأس لان منبت شعر الرأس في حقه وراد الصلح ويدخل فيه
 الغم فانه من الوجه وان نبت الشعر فيه وان الغالب ان الشعر
 ينبت اعلاه منه **ويجب** **ايصال الماء الى جميع شعوره** اي
 الوجه كالعنقه والشارب والعدا والواجب والخذ وان كثرت
 لندرة الكثافة فيها **ولو كان الشعر خارعا عن حله** اي الوجه
 بان كان بحيث لو مد خرج بالمد عن جهة نزوله احدا عما ياتي
 في شعر الرأس لانه لا تنقطع نسيته عن بشرة الوجه ويحمل ضبطه
 بان يخرج عن تدوير الوجه بان طال عما خلا الغالب **ويجب**
 ايضا غسل جزم من ملاقى الوجه من سائر الجوانب اذ ما لزم الوجه
 الارب فهو واجب وكذا في اليدين والرجلين وافاد كلامه ان
 المنزععتين وهما باضان يكشفتان الناصية وموضع التخفيف
 وهو ما نبت عليه الشعر بين ابتد العارض والنزعة وود
 الاذن ليس من الوجه لكن يسن غسل جميع ذلك **غير الحية**
 بكر اللام وهي الشعر النابت على جميع الحمارين **والعارض** وهو
 الشعر النابت على الحمارين بين الحية والعدا **الكشفتان** بان
 لم تر البشرة من خلاهما في مجلس التخاطب عرفا فانه لا يجب على
 الذكر الواضح الا غسل ظاهرهما ولا يكلف غسل باطنهما

الصلح

باطنه

وهو البثرة ولا غسل داخلها وهو ما استمر من شعرها لعسر اتصال
 الماء اليها اذ كثرتا فتم نادرة ويندب تخليدهما باصابعه
 فان خفا وجب غسل داخلها وباطنهما لان الماء يصل اليهما
 بلا مبالغة ولا مشقة فان خف بعضهما وكثف البعض وتميزا
 فلكل حكمه والاوجب غسل باطن الكل احتياطاً **ومثلها**
 في حكمهما المذكور **كثف الخارج** عن حد الوجه من شعرها
 وشعر بنية الوجه ومحاذيه لوقوع الوجاهة به كهي فوجب
 غسل باطن الخفيف وظاهر الكثيف فقط ما حدة فيه دون اصوله
 وكما يجب غسل السلعة المتدلية عن حد الوجه اقلية الخفيف
 فوجب غسل باطنها للكثف في مقتضى المسامحة وهو المذكور
 وكذا المرأة لذات الحمة لها فضلا عن كثافتها ولا ينسب لها
 تنفها او حلقها وخارج بنية شعورها كما كان في
 غسل باطنه مطلقاً **وباقها** اي باقي فروض الوضوء اربعة مذكرة
 في قوله **غسل اليدين** من كفيه وذراعيه **مع المرفقين** كبر
 فتح ارفع من عكسه ودل على دخولها الابتاع والاجمار
 بل والآن ايضا يجعل الى معنى مع وجب غسل جميع ما في محل
 الفرض من خشق ومحل شوكه لم تغض في الباطن حتى
 الترتيب والاصح الوضوء وكذا الصلوة وسلعة وان خرجت
 عنه وظفروا ن طال ولا يتباح بشئ مما تحته من الوسخ ونحوه
 وشعر وان كثف وظل ويد وان زادت وخرجت عن المحاذاة
 وما يحاذيه فقط من نحو يد نابتة خارجة ولو كسنت الاصلية
 بالزائدة وجب غسلها احتياطاً وهذا هو الفرض الثالث من وضوء
 الوضوء **ورابعها** مع **بعض الرأس** بيد او غيرها وبجزء
 غسله وبيله بلا كراهية ووضع اليد بلا تحريك وكذا الوضوء
 بيه المبلة على حرقه الرأس فوصل اليه البلل على الوجه ولا يات

رابعها

هنا

هنا تفصيل الجرموق **بشر** اي لبشرته وان قل المموج حتى البياض المحاذي
 لا على الدائر حول الاذن وحتى عظمه اذ اظهر دون باطن ما مومنة
او شعرا او شعرة واحدة او بعضها **في حله** اي الرأس بان لا يخرج
 بالمدة عنه من جهة نزوله ولا يترسالة فان خرج منها ولم يخرج من
 غيرها من غير الخارج ولا يخرج الخارج وان كان في حد الرأس
 لكونه معقوداً او مجعداً مثلاً فشعر الناصية حرة نزوله الوجه
 وشعر الفربي حرة نزولها المنكبان وشعر مؤخر الرأس حرة
 نزوله القفا وذلك للآية مع فعله صلى الله عليه وسلم فانه اقتصر على
 صفة الناصية وهي ما بين الزنبتين وهي دون الربع وليس الاذان
 منه وخبر الاذان من الرأس ضعيف على ما قاله غير واحد واعتبر
 بانه باعتبار مجموع طرقه حسن قال الارديلي ان صح وثبت فمحنة ايها
 من الرأس في المسح اي يمسح كالرأس ولا يغسل كباقي الاعضاء
 ويكون التقدير الاذان من قبيل الرأس انتهى **وخامسها غسل الرجلين**
 اي او مسح خفيهما بشرطه فهو كالرأس في ان الواجب فيه مسح بشرته
 او شعرا او غسل ذلك **مع الكعبين** من كل رجل قال الله عز وجل واجعل
 الى الكعبين بنصب الارجل عطفاً على الايدي وفصل بين المعطوفين
 للاشارة الى وجوب الترتيب وبالمر على الجوار او عطفاً على الراوي
 حملاً على الغسل الخفيف اذ العرب تسميه مسحاً والحامل على ذلك الاجماع
 على تعين غسلها حيث لاخف وخلاف الشعة في ذكر وغيره لان
 يعتد به ودل على دخول الكعبين هنا ما مر في المرفقين وهما العظمان
 الثابتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ولو فقد الكعب
 والمرفق اعتبر قدره من غالب امثاله بخلاف ما اذا وجد في غير محله
 المعتاد كان لا يصق المرفق المنكب والكعب الركبة فانه يعتبر هو
 وكذا في الخفة خلافاً لجمهور قالوا يعتبر قدره من غالب
 الناس ويجب هنا جميع ما مر نظيره في اليدين من غسل ما عليهما

خامسها

وما حاذاهما ويجب هنا وفي ان الة ما ينجو شق او جرح من نحو شق
او دواء ما لم يضر لغور اللحم الغير الظاهر او يلبس فلا وجوب
او يضر فيتم **تنبيه** ذكر الله المرافق بلنظ الجمع والكعبين
بلفظ التشبيه لان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انتظام الاحاد على
الاحاد ولكل يد مرفقة فمحت المقابلة ولو قيل الى الكعبين فهم
منه ان الواجب بكل رجل كعب واحد فذكر الكعبين بلفظ
التشبيه ليتناول الكعبين من كل رجل فان قيل فعلى هذا ايلزم ان
لا يجب الا غسل يد واحدة ورجل واحدة قلنا صدنا عنه فقل ان
صلى الله عليه وسلم واجامه الامم **وسادسها الترتيب** كما ذكر من
تقديم غسل الوجه فاليدين فالرجلين لانه صلى الله عليه وسلم
لم يتوضأ الامر بتباً وفعله مبين للوضوء المأمور به في الآية ولقول
في تحت الوداع ابدوا بها بدا الله به والعبرة بعجوم اللفظ لا بخصوص
السبب فلو قدم غسوا على محله لم يعتد به ولو غسل اربعة
اعضائه معاً لم يجب **الوجه** الا الوجه ولا يستطه حقيقة
الفروض والشروط لبيان او كراه لانها من باب خطاب الواقع
ولو تقدّر ان كان غطس في ماء كثير او قليل ونوى بعد
تمام الغسل ان يغاسه فانه يرتفع حدثه وان نوى برفع الجانية او ادا
الغسل غلطاً لا عمداً او قدم اسافله بان اغمس بها قبل اعاليه
او خرج حالاً لتقدير الترتيب في الخطات لطيفة وان
لم يغس ولا يؤثر لبيان كمعنا او لمع في غير الة اعضا الوضوء
بل لو كان على ما اعدوا اعضاء الوضوء ما تفرع كشمع لم يؤثر سوا
ان كان تقدير الترتيب ام لا قال في التحفة وما ذكره في
ان الغس في القليل اي مع تاخر النية عن الغس برفع الحدث
عن جميع الاعضاء وان لم يمكث نظر ذلك التقدير هو المنقول

سادسها

المعتد خلافاً لمن يزعم رفعه عن الوجه فتد الا ان يحل على تقديم النية
على غمسه **وتسقط** اي الترتيب **عن حديث اجنب** قيل حدث
او بعد لا يدرى الا صغر في الاكبر وان لم ينوه قال في شرح
العقاب فصار الواجب الغسل من غير وضوء لان الاصغر اضمحل
في الاكبر ولم يبق له حكم انهم ومن ثم لو غسل جنب
بدنه الارجلين ثم احدث كفاة غلبها عن الاكبر بعد
بقية اعضائه وضوئه او قبلها او في اثناها قال في التحفة
وانما استتت نية رفعه خروجه خلاف من لم يقل باندراجه
فصل في المسح على الخفين وذكره هنا تمام مناسبة
للموضوء لانه يدل على غسل الرجلين فيه وذكره جمع في خامس
فروعه لبيان ان الواجب الغسل او المسح عليه واخره جمع
عن التيمم لان في كل مسحا مسحا والاصل فيه الاحاديث
الكثيرة المتواترة ومن ثم قيل تكفر منكم من اصابه وهم
انكروا الزيدية ولا عبرة بانكارهم **وحديث مع الخفين** ولم
يعلم في اي سنة شرعية وفي بعض الاحاديث ما يشير الى ان
اول ما فعله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك والافالظاهر ان
اصل مشروعيته كانت مع الوضوء ويدل لذلك قراءة الجوف وارجله
يدل عن غسل الرجلين فلا يجزي مسح خف واحد وغسل
اخر ومن قطعت احدى رجله جاز له المسح على الاخرى ما لم
يحدث القطع بعد اللبس والا فليس له يلبس ولو كان له ازبد
من رجلين فلا بد ان يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح ركبة
الا ان كان بعمها زابداً او لم يزل الزيد **في الوضوء** ولو وضوء
لمس في غسل واجب او مندوب ولا في ازالة النجاسة بل لا بد
من الغسل اذ لا مشقة وافهم قوله يجوز ان الغسل افضل منه
وقد يندب فيكره تركه كما اذا تركه رغبة عن السنة

مسح

لا لا يثارة تقديم الافضل الذي هو الغسل عليه او شك في جواز
 اي لتجمل نفسه القامة شبيهة فيه اي لحو معارض لدليله
 وهو من اهل الترخيص لانه شك هل يجوز له فعله او لا
 اذ يبعد جواز مع هذا فضلا عن كونه افضل او خلاف من
 الغسل فوث فضيلة الجماعة او ارفقه حدث وهو متوضي
 ومعه ماء يكفي لولبسه ومسح لان غسل ومثله في
 الاولين سائر الرخص وقد يجب لحو ادر كعرفة ورمي
 الجار وطواف الوداع والحججة ان لزمته او الوقت او انقضاء الليل
 او لكونه لابسه بشرطه وقد صاق الوقت وعند من الماء
 ما لا يكفي لغسل ويكفيه لو مسح وقد يحرم كان لبسه
 محرما تعديا ثم اذ البسه بشرطه كانت المدة **يوما ولبلة**
لحو مقيم ومسافر لا يترخص بالقصر لفقد شرطه
ولثلاثة ايام بلبائها المتصلة بها سواء سبق اليوم الاول
 لثلاثة ايام احدث وقت الغروب او لا بان احدث وقت
 الفجر ولو احدث اثنا ليل او نهار اعتبر قدر الماض منه من
 الليلة الرابعة او اليوم الرابع **لبا في سفر قصر** للنصر على ذلك
 في الاحاديث الصحيحة وابتدئ **من اخر الحدث** اي من
 انتهائه مطلقا اي سواء حصل باختياره كنوم او مسح او مسح
 او بغير اختياره كبول وغائط ورج وجنون واحمال
 وهذا ما جرى عليه بن حجر وشيخ الاسلام والخطيب ومعه
 الرملة حين المدة من ابتداءه ان كان فوما او حصل باختياره
 والا فبن انتهائه واذا وجد منه حدثان متعاقبات وانتهى
 الثاني قبل الاول فهل يجب من انتهاء الثاني وانتهى الاول كان
 من فادام ثم بال فانقطع بوله ثم مسه فالقياس انه يعتد

بالاول فتجب المدة في هذا المثال من انتهاء المسح ولو نام ثم سجد منه حدث
 وانتهى قبل الاستيقاظ لم ينظر لسما ذلك الحدث ولم تجب المدة
 الا في الاستيقاظ **بعد المسح** لدخول وقت المسح به فاعتبرت
 مدته منه فلو احدث فتوضا وغسل رجله فيه ثم احدث فاستأوها
 من الحدث الاول لا الثاني ولو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة
 لم يجز المسح حتى يتأنف لسما على طهارة او لم يحدث لم تجب المدة
 ولو بقي ثوبا مثلا فان مسح بعد الحدث حضر ثم سافر او عكس
 اتم مسح مقيم ومثل ذلك ما لو مسح في سرة معصية ثم تاب او عكسه
شروط كون الخف ساترا ولا يجوز جارج ولبد وخرق مطبقة
 لان القصد هنا ان يكون مانعا نفوذ الماء لوصب على رجله من
 غير موضع الخبز **محل الفرض** وهو قد منه بكعبيه من سائر جوانبه
 غير الاعلى عكس سائر العورة لانه ليس من اسفل ويحذر لستر
 لقل البدن ويحذر مشقوق قديم شديد بالعرض قبل الحدث
 لان ما طوى ورأى مما يمنع المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه
 او بعده نظر اليه ولا يجزي المسح عما خفي تحته خفي صالح المسح فان
 وصل البلل الى الكف فلا حرج ما لم يقصد الاعلا وحده فان لم يصلح
 الاسفل فهو كاللغافة فيجري مسح الاعلا فان خيط احدهما
 بالآخر بحيث يتعدى فصل احدهما صار كالخف الواحد
طهارة لا نجسا ولا متنجسا لانقاء اباحة الصلاة به وهي المقصود
 الاصل ومن ثم لم يجز ايضا حو من المصحف نعم لا يصح نجس معفو
 عنه ما لم يخلط به ما للمسح وقوله ماء الطهارة اذ الاصاب النجاسة
 المعفو عنها لم يضر محله اذ الاصابها لا يقصد كان من موضعها
 طهارة فاحتلت بالنجاسة ويعفى عن محل خروجه تبصر نجس ولو
 من خنزير رطب لعموم البدوي به فيظهر ظاهرهم يغسل لا
 سبعا بالتراب ويصلي فيه ان شاء ويظهر العتق ايضا

في غير الحفاف مما لا يشتر حركته اليه **ملبوسا بعد كمال**
لكل بدنه من الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
الصحيح اذا نظرت فليس خفيه فلو غسل رجلا وادخلها
ثم الاخرى وادخلها تحت المسح حتى يزرع الاولى لا دخلها
فلا الظاهر وتكرار المصنف الظاهر لشمس طهر السلس والمتم
كن لا يمسح كل منهما الا لمحل له لو بقي طهره الذي ليس عليه
الحف فان كان الحدث قبل فعل الرض مسح له وللنوافل او
بعد مسح للنوافل فقط فان اراد الرض وجب النزاع وكمال
الظهور لان محدث بالنسبة للرض الثاني وصورة المسح في التيمم
ان يتيمم لغير فقد الماء كوض وخوة ثم حدث ويتكلم مع
بقاعلته غسل وجهه ويديه ومسح راسه لمسح على الحف
والاوجه حرمة تكليف ذلك ان غلب على ظنه الضرر
اما من تيمم ليقدم الماء ثم لبس الحف فانه لا يجوز له المسح بطلان
طهره بدوئيه الماء ولا يجري مسح خفه فوق جبينه لانه ملبوس
فوق مسح وهو كسب العمامة وظاهر كلامهم عدم
الجزائه وان ادخل يده تحت الحف ومسح الجبهة لانه حينئذ
كمن غسل رجلا ومسح خفه اخرى وقد تقدم عدم اجزائه
يمكن تتابع المسح عليه بلا فعل للجواب المحتاج اليه
غالب في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للمقيم ونحو
وثلاثة ايام للمسافر فعلم انه لا بد من قوته **ولو لم تعد** لبس
وظاهر ان القوة تعتبر من الحدث بعد اللبس لان به دخول
وقت المسح فلو امكن تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت
اللبس لاف وقت الحدث لم يكف **وفرضه** اي فرض مسح الحف
مسح لانه في الراي ومن ثم اجرامه بعض شعره يتعالي
على الاوجه **يجازي الفرض منه** ظاهر **اعلاه** لا باطن

منه

ما يجازي الفرض اتفاقا ولا ظاهر ما يجازي اسفل الرجل وعقبها
لان لم يرد الاقتصار عليهما وثبت على الاعلى والرض يتعين
فيها الاتباع في الاكثر وفي الامداد ويكفي مسح الكعب
وما يواريه من محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام
الشيخين خلافا لما نقله الاذاعي عن جمع من ان العبرة بما قد ام
الساق الى راوس الاظفار لا غير انتهى وفي النهاية قلت حرقه
كما سفله اي فلا يجزي الاقتصار عليه **وبين مسح اعلاه**
اي ظاهر السائر لظهور القدم **واسفله** وعقبه وحرقه **وطرفه**
بان يضع يسه تحت عقبه ويصاه على ظهر اصابعه ثم يمر باليمن
لساقه واليسرى لاطراف اصابعه مما تحت خبزين في ذلك لاجلها
صحي ويثبت ان يفرج بين اصابع يديه ولا يضمها لان السبع
يفسد ومن ثم قال في التحفة انه خلاف الاولى **ويكره تكرار**
مسحه وان اجزا **وغسله** لان ذلك يعيبه وينسده
ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في الخوف وهو كذلك
قال في النهاية لكن قال ابن حجر في الامداد الاخر خلافه ويؤيد
ان التمسك ثبت بتكليف مسحه **ويجب نزعه** اي الخبز **الفصل**
للجنابة والحض والتفليس ان طرى احداهما على لا يبيسه في اثناء
المدة ثم ان اراد تجديد لبسه نظهر واعاد اللبس ولا يخرج للمسح
بقية المدة العسل في الحف لان نحو الجنابة قاطبة للمدة الامر بالنزع
منها الدال على عدم اجزائه ولا لا تتكرر تكرار الحدث
الاصغر ولو تحتها فغسلها فيه بقيت المدة للامر بالوضوء
في الجنابة دون الحث وليس هو في معناها ومن نزاع خفيه
واحدتها وهو بظهر المسح وجب غسل قدميه فقط دون غيرهما
فصل في بيان من من الوضوء وقد سبق في المقدمة ان
التمسك والمستحب والمرغب والحسن والمندوب والنفل والتفريع

سنن الوضوء

ما يشاء فاعله ولا يعاقب تاركه **واما سنه** اي الوضوء
فكثيرة ذكر في التتمة والايجاب منها قريب
 اربعين وعيدها في الطارح من سنن وذكر بعضهم منها
 ما شيف على التتمة **منها النية** اي ولو نية الوضوء او رفع
 الحديث لان هذه الشئ تواب للمقصود فاعتقدها ذلك
من اوله فنوي مع التسمية عند غسل اليدين اذ هو المراد
 باوله بان تقرر النية القلبية بها عند اول غسلها كقوله
بتميم الصلاة ليعتد بتلك الشئ في حصول ثوابها
 والاول ثوابا عليها ثواب كونها من سنن الوضوء **والسنة**
 من اوله ايضا لا يتابع ولا يخبر لا وضوء لمن لم يسم وكما
 لضعف الحديث والاولى على الكمال لان له طرقا يرتقى
 بها الى درجة الحسن **واقبلها بسم الله** وبه يحصل
 السنة **واكملها بسم الله الرحمن الرحيم** وهي سنة عين
 بخلافها في الاكل فالها سنة كفاية فان تركها في اوله
 ولو عمد اليها في اثنائه قايلا بسم الله او بسم الله الرحمن الرحيم
 اوله واخره لا بعد فراغه وكذا في الاكل وخوة بخلاف
 نحو الجماع لكراهية الكلام عنده **والتلفظ بالنية**
كما مر في فروع الوضوء والاكل كافي المجموع وغيره
 ان يتلفظ مرتين مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل يديه
 ثم الي عند الابتداء يحتمل ان يتلفظ بها عقب التسمية لتتم
 بركة التسمية وهو ما جرى عليه الرملة والخطيب
 ومن حجر فيما عدى التحفة وفيها انه يحتمل هذا ويحتمل انه
 يتلفظ بها قبل التسمية كما يتلفظ بها قبل التسمية
ويقول بعد التسمية الحمد الذي جعل لنا طهورا
الحمد على الامانة ونعمته رب اعوذ بك من هوان الدنيا

تعالى

واعوذ

واعوذ بك رب ان يحضرون **وغسل الكفين** الى الكوعين وان
 يتقن طهرهما وسين غسلهما معا فان لم يتقن طهرهما بان
 فيه كره خمسهما او خمس واحدة منهما في الاناء الذي فيه مائع
 او ما قليل قبل غسلها ثلاثا **تتمة** في كلام المصنف
 ان اول سنن الوضوء القولية التسمية واول سنة الفعلية غسل
 الكفين وبعده السواك ثم المضمضة ثم الاستنشاق وهذا هو المنقول
 عن النافعة وكثير من الاصحاب يقول جمع مقدمين ان
 اوله السواك ثم بعد التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة
 ثم الاستنشاق ضعيف وان قال الاذرعى انه المنقول واليه يشير
 الحديث اذ انقره اترك اول سنن الوضوء سواكنا هو التسمية
 او السواك لا يمنع حصول ثواب باقي الشئ لان الاصحاب لم يذكر
 ان الترتيب بين الشئ المذكورة مستحق الا في غسل الكفين والمضمضة
 والاستنشاق والاف في صب الراس ومعها الاذنين في لو تضمنت قبل
 غسل كفيه او معه او استنشق قبل المضمضة او معها او مع اذنيه
 قبل صب راسه لم يحصل له ثواب ذلك لانه وقع لغوا وسياتي ان
 شاء الله في الكلام على المضمضة بقية الكلام على هذه المسألة
والسواك مصدر ساك فاه يسوكه وهو لغة الدلك والتية
 وشرعا استعمال نحو عود في الانسان وما حوله فاقله مرة
 الا ان كان بالتغير فلا بد من ان التية فيما يظهر وذلك
 للحب الصالح لو ان استنشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل
 وضوء اي امر ايجاب ومحل بين غسل الكفين والمضمضة على
 المعتمد **شرطه** ان يكون **بخش** بفتح الحاء وكسر هاء
 واو نحو بعد واثان لحصول المقصود من النظاف
 وان لا التغير ويحث الاستوى حصوله بكل خشن بخس
 ويلزمه غسل القدم فورا العصيان واعتمده في التحفة فخرج

غير الخشن كالغاسول وهو ورق النبق يدق ويبل بماء **الاصلي**
المتصلة فلا يحصل بها اصل البسطة السواك وان كانت خشن
لانها لا تسمى سواك لان جزء الشخص سواك واختار النووي
وعليه حصوله بها اما الخشنه فاصبع وعذره ولو متصلة
واصبعه المنفصلة فتجزي **وبين** في السواك حيث تدب
لا بعد كونها في الوضوء **كونه عرضا** في العين **في الامنان**
ظاهرها وباطنها لا طول بل يكره **في السواك** خبر مرسل فيه
وخشية ادما الله **في السواك** فساد عمود الانسان ووقع ذلك
يحصل به اصل السنة **وطول في اللسان** خبر فيه في اي داود
ومواي السواك **بعود** غير مذكور بيان بل يكره الاستسقاء
به لانه يورث الجذام وغير ذي شحم بل يحرم به ومع ذلك يحصل
به اصل السنة **وطول في اللسان** لان الكراهة والحكمة
سأمر خارج **ومن اراكم اولي** من غير العود كالاشنان
والخرق والمبرد ومن غير الاراك لانه صلى الله عليه وسلم كان ينادي
بالاراك مع ما فيه من طيب طعم وريح وتشجيع لطيفة تنبئ
ما بين الانسان فان تغذر عليه استاك بالنخل لان من سواك
استاك به صلى الله عليه وسلم فان تغذر عليه فالربتون لحذر الطلح
نعم السواك **المنبتون** من شجرة مباركة تطيب النفس
وتذهب بالخمر وهو داف في الانسان وهو سواكي وسواك الانبياء
قبلي واليا بى المندي بالماء وغيره او من الرطب لانه يلبس في الارض
واعصان الاشجار اولي ضرر وقها وهو يسواك الغر خفاف
الاولى الالبتر ككما فعلته عايشة رضي الله عنها ولا ي
في حال الاحوال بل الواجب على من اكل الخبز ان يستاك
ان التها ولو بغير سواك ويستحب في كل حال وتناك
للصلوة فرضا ونفلا وان سلم من كل ركعة وتغذر الف

لا يكون

2

بمجر

بنحو يوم او اكل كربة او طول سكوت او كلمة كلام **والقراءة**
القرآن والحديث والعلم الشرعي والله والذكر ودخول
المسجد ولو خاليا والمنزل وعند الاحتضار وللصائم قبل اوان
الخلاف **ويكره للصائم** ولو حكما فدخل الممر **بعد**
الزوال لان خلوق فيه نعم اوله اي تغذر اطيب عند الله من
ريح المسك يوم القيمة كما صح في الحديث واطيبه تدل على
طلب بقاءه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في الخبر الحسن
ان من خصوصيات هذه الامة انهم يمسون وخلوق افواههم
اطيب عند الله من ربح المسك والمسا اسم لما بعد الزوال وحكمة
اختصاصه بذلك ان التغير بجله يتمحض عن الصوم لخلو
المعدة بخلافه قبله وانما حرمت ان التدم الشهد لانه تقويت
فضلة على الغير ومن ثم لو سواك الصائم غير تغذر في حرم
عليه ولو لم يتغذر من الصوم قبل الزوال بان لم يتغادر مفطرا
ينشأ عنه تغذر ليلام كره من اول النهار ولو اكل بعد الزوال
ناريا مغيرا او نام وانتبه كره ايضا على الاوجه **وقد**
افردت السواك اي متعلقاته **في ارجوزة** افعولة
من الرجز وهو بحر من بحر الشعر مركب من مستفعلن
سنت مرات ويدخله انواع من الزخاف كما هو مقرر في محله
تشبيل على معظ اي اكثر **احكامه** سماها تحفة السنايك
تخصر في ستة فصول وترجي في اخرها الاعانة من الله تعالى
على شرا **واخره بعض استا الشافعية باب**
وذكر فيه ادبا اخر من فضال الفطرة اي خلقه بني آدم
اي الامور التي يطلب فعلها في الخلقة واكثر ظني ان البعض المذكور
هو **قوله** هو بالبحر الزمدي فان اكثر ادب
السواك توجد معزوة الى كتابه **منها** اي من تلك

10

14

الادب الاخر **اليمين** **الكمال** واولى انواع الكحل الاشد خبز صبيح
 به ويحصل اصل السنة بالشفع والاكمل ان يكون **وتر**
 خبز من الكحل فليوتر **ثلاثة في كل عين** هذا هو الاصح
 في معنى الحديث وقيل يكحل في اليمن ثلاثا وفي اليسرى مرتين
 والخلاف في الاكمل والافضل ثلثة الايتار حصل بهذا او بواحد
 في اليسرى واثنين في اليمن **وتقليم** اي تقطيع **الظفر** يضم
 الطاو والفاء وسكونها وحكي كسر اوله والمراد ان التمايزيد
 على ما يلا بس راس الاضلع لان الوسخ يجمع تحته فيستقدر
 وقد يعلق به الخو لن استنجي بالماء فيكون اذا صلب حاملا للنجاسة
 وحزم النروي في شرح مسلم بانه يستحب البداءة بسجدة اليمن
 ثم بالوسطى ثم اليسرى ثم الايتار وفي اليسرى بخنصرها
 ثم بالوسطى ثم الايتار ويدان الرجلين بخنصر اليمن الى الايتار
 وفي اليسرى بابها منى الى الخنصر ولم يذكر الا كحبات مشد
 وخبر من قص اظفاره مخالفا لم يرف في عينه هذا اقال النخاوي
 لم اجده وكذا لم يثبت خبر فرقها فرق الله هو ماكم وينبغي
 ان يغسل محل القلم لان الحك به قبله يحشى منه البرص واركوة
 قص بعضها وترك بعضها قيا سا على لبس احدهم التعليل
 وترك الاخرى **وتنف** **الابط** بكسر الهمزة وسكون الموحدة
 وكسرها يذكروا ويؤنث وتنفع ثبت في السنة الصحيحة وتنادى
 اصل السنة بحلقة ولا سيما من يؤلمه التنف والحكميات
 في تنفه انه محل الراجحة الكريهة والتنف يضعفه فتخف
 الراجحة فيه بخلاف الحلق فانه يقوى الشعر ويهيجه
 فتكثر الراجحة بذلك وسحب البداءة فيه بالامتن

وان الـ **شعر العانة** وهو ما على قبل اود بر الرجل والمرأة وما حولها
 سواء كانت الان الـ بالحلق ام بالتنف ام بالنورة **والاولى فيها**
 اي في العانة والمراد شعرها **الحلق للرجل** **والتنف للمرأة**
 ولو قيل الاولى في حلقها التنف لما كان بعيدا وفي وجوب
 الارالة عليها اذا اطلب الزوج منها ذلك وجهان اصحهما
 الوجوب ولو ان الـ شعر عانته في حلقه نظرهما من زوج
 وائمة غير مضرورة بلا حاجة ولا حرم **وقص للشارب**
 وهو الشعر الثابت على الشفة العليا فيس اقصره الى ان يتدفق
 حمة الشفة وهو المراد بالاحفال المأمور به في خبر الصبيح
 ويكره اتصاله لاحلقه لصحة الخبر به فالاولى قصه
 ما يمكن قصه وحلق ما لا يتسرقصه من معاطفه ولا باس
 بترك سباليه وخبره قصوا سبالكم ولا تشبهوا باليهود
 يحمل على قص القدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند
 حشر طولهما وله ان يقص شاربه بنفسه او يتصه له غيره
 لان المقصود يحصل من غير هتك مروءة وقص الاظفار كذلك
 بخلاف تنف الرباط اي فانه ينتف بنفسه **وتسريح** اي مشط
 الراس **واللحية** وهي الشعر الثابت على الذقن والمراد بها هنا
 ما يشمل العارض والعنفقة ويستحب ان يكون ذلك بدهن
 ليس بل شعثها ويكره كل يوم لصحة النبي عنه بل وقتا بعد
 وقت **تنحية** محل الايتار في القلم وما بعده عند الحاجة
 اليه ويكره تاخير عمها والى ما بعد الايتار بشرط كراهية
 ويندب قصه المباني من الشعور والاطفار لكونها جزءا من الايدي
 وفي خبره صلى الله عليه وسلم امر بدفن الشعر والاطفار وقال

لا تلعب به سحر بني آدم **وختان الصغير** يقطع سائر حشفة
الذكر والجلدة التي في اعلا فرج الانثى فوق مدخل الذكر
كالنواة او كغرق الديك والواجب قطع الجلد المستعملية
منه دون استئصالها وموتة الختان في حال المختون ولو غير ذلك
ثم علم من تلزمه نفقته **في السابع لخبر الميهي** والحاكم قال
صلى الله عليه وسلم انما صلى الله عليه وسلم ختن الحسين والحسين يوم
السابع من ولادتهما **بعد يوم ولا دته** ولا يحب يومها من
السبعة على الراحه المخصوص وان حسب هن في العقيقة
وتسمية الولد لما في الختن من الالم الحاصل به المناسب له التأخير
المفيد للقوة على تحمله فان اخر عنه ففي الرابع عشر في الاربعة
يوما فان اخر في السنة السابعة **ان لم يكن ضعيفا** فان
ضعف عن احتماله في السابع اخرجوه بالي ان يحمله فان
خسه في حال لا يحمله لضعفه او في شدة حر او برد لزمه
القصاص لتعديده بالخرج المهلك الاقوال وان علا لانه لا يقتل
بولده نعم لوطن من خسنه انه **يحتمله** لم يلزمه قصاص
فان احتمله وخسنه ولي ولو وصيا وقياما ولا ضمان
او خسنه اجني اقتص به لتعديده وان قصد اقامة الشغار
نعم ان ظن الحوان وعذر بحمله فالقياس انه لا قود عليه
وكذا اخاتن باذن اجني ظنه **وليام** **تتبع** **اعرب**
الغزالي فقال الختان في اليوم السابع عادة اليهود وتأخير عنه اول
لخالقهم فيؤخر الى ان يتغري بتقطيعه **استانه** وذلك في السنة
السابعة لان ذلك يعد عن الخطر وقال ابن الحاج المالكي
سنة اظهار ختان الذكور واخفا ختان الاناث وطاهر
كلما مهم في الولائم ان الاظهار سنة فيهما الا ان يقال لا يلزم

من ندب وليمه الختان اظهاره في المرة **وخض الشب** اي شيب
ولحمته **جمعة اوصفة** للاتباع لا للتشبه بالعلماء والصلحاء
بل انتهى كحجة فيكم كتفه او لم يحمله بحوك كريت
اظهار العلو التي لاجل الرياسة ويحرم بالسواد الحز من
خض بالسواد سود الله وجهه يوم القيمة الا للجهاذ فخص
فيه جمع من العلماء لما فيه من ارباب العذو **وانه يجب قطع السرة**
اي من المولود لا يتاخر بثوب الطعام بدونه **وختان الحي**
التي يحرم ختانها وان عصى بالثاخير **الواضع** بخلاف الختي
فلا يجوز ختنه لان الجرح لا يجوز بالشك وخالف من الرفعة
فحرم بان الشهور وجوب ختنه في فرجه جميعا وعليه قال النووي
ان احسن الختن ختن نفيه والارباع امة تحتنه فان عجز عنها
تولاه الرجال والنساء للضرورة ومثل الختن في امتناع ختنه
من له ذكران وشك في كل فان كانا اضليين قطعا او اضليا
ورايذا فالاصلي **البالغ** العاقل لانه صلى الله عليه وسلم امر به رجلا
سلم وخبر الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء ضعيفة
علما قال بعضهم لكن قال ابن حجر له شواهد والى الاحتجاج به
ذهب اكثر العلماء وبعض الشافعية **ان لم يخف عليه**
كان بلغ نضوا خيفا يعلم من حاله انه اذا ختن تلف فسقط
عنه الوجوب **وانه يكسر الفرع** للنبه على الصبي يزوي في يده
انه زوي اليهود وهو طلق بعض الراس وترك بعضه واما
حلق جميع الراس فلا بأس به لمن اراد التنظيف بل من اذا خشى
من تركه مشقة ولا بأس بتركه لمن اراد ان يدهنه ويرجله
واصح لذلك بانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الفرع وقال لتخلقه
كله او ليدعه كله ولما المرأة فيكرة ما خلف راسها وان

لانه

منه

كانت خلقه الاضروحة اما المروحة التي لم ياذن لها زوحها والامة
 التي نقصت قيمتها به او منعها سيرة ها فيحرم عليها الخلق ومثلها
 خلقه قصدت التشبه بالرجال **وتنف الشيب** لانه نور **بلا**
كتاب الام للشافعي **حرمته** وقال في المحموج لم يقل
 بتحريمه لم يبعد **والاخذ من الحمة** اول طلوعها او فيما
 بعد ذلك بقص او تنف او حرق اثار اللمرودة وصي الصورة
 لان ذلك من السعة الذي ترد به الشهادة لما فيه من تغيير
 خلق الله نعم **وهمة** ولحمية الامر بتوفير الحما واختار
 من زيادته لم يخلقها بتعالل الحلي والاذرعي والفقار والثاني
 وفي الحمة تحريم خلقها هو الذي عليه اكثر المتأخرين ومعه
 الشيبين كراهته واختلف فيما طال منها فقل لا بأس ان
 يقص عليها ويقص ما تحت القبضة وقد فعله بن عمر وجماعة
 من التابعين واخسنه الشافعي وابن سيرين وكثرها
 الحسن وقتادة لخبر عنو الحما قال الغزالي والافريه قريب
 اذ لم ينته الى نصفينها وتدويرها من الجوانب فان الطول الموط
 قد يشوم الخلفة وقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان ياحد من
 طول حيته وعرضها اخرجه بن حبان لكن ما في الصبي
 من الاضرب توفير الحية اصح فهو مقدم فيكم الاخذ منها مطلقا
 وادعا ان انتشارها وكبرها بسوء الخلفة ممنوع وانما المشوه
 ترك تعهدا بالغسل والمدهن **وبكم** الاخذ من **حان**
العنفقة الحما قالها بالحمة وكذا الاذرعي كراهته خلقه فانفوق
 الخلق من الشعر وقال غيره انه مباح واعتمد بن زياد وبن
 ابي العيث الكراي وقال الاشعر هو خلاف الاولي وفي فتاوي
 بن حجر مانعته وعبار في شرح المذهب صريحة في كراهته

خلق ما تحت الخلق من اللحية بخلاف خلق ما تحت الخلق من غير
 اللحية كالشعر الثابت على الخلق فانه لا يكره خلقه انهم
وتكم لبي الشاب الخشن لا حزم النوي في المجموع
 بنجرية وبنعه بن حي في الاعداد والرمي في النهاية وخالفها
 الخطيب في المغني فحرم بالكرهية **لغيره** **شرعي**
 اي من محاربة النفس والاعتدال بالسلف الصالح فان كانت
 هذا عرضه فهو مثاب بقصد الصلح وكذا يكره لبي ثوب
 الشهرة لخير من ليس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى
 يرفعه هذا ان لم يكن مع قصد الشهرة خيلا والاحرم اما من
 ليس الثوب الحسن قاصدا لطلب رغبة الله عليه مستحضر اليها تذكرا
 عليها غير محتقر لمن ليس مثله فلا يضره ما ليس من المباحات
 ولو كانت في غاية النفاستة حديث اذا تذك الله ما لا فليراثره
 عليك وغير ذلك من الاداب **مما نظمت اكثر في منحة بكر**
 الميم اي عطية **الوهاب** اسم من اسماء الله تعه ومعناه كثير
 العطاء **زيادة** بالنصب منقول مطلق **على ما في اصلها تحريم**
تنقيح الباب لشيء الاسلام زكرياء وفي هذه المنظومة
 زوايد فرايد من جملتها مقدمة في اصول الدين وطرق اصول
 الفقه وخاتمة في التصوف وقد اشتملت ورويت عن مؤلفها **الشيخ**
 غير مرة قال رحمه الله وعرضتها على شيخنا شيخنا شيخنا شيخنا
 فاستحسنها وافتنى بها يلقى به فضله وكتب عليها **اي**
 من التقرين ما هو اهل جزاء الله عنه خيل قال وترجيت في آخرها
 ان يشرحها وكنت قد بها سودت شيئا من اوله **قل**
 ولم يشتر شرحها وقد شرعت في شرح لها فشرحت المقدمة
 والخاتمة ووصلت في شرح الباقي الى الثاني قسم الصدقات
 من كتاب الزكاة وانا الان غارم على اكماله سهل الله لي ذلك

الشيخ
 بسم

بهنه وكرمه آمين ووصل شر المذمة الى بعض فضل العصر
 ففرض عليه تقرضا حسنا وسماه فيه الباب لقرآنه الوهاب
فَاعْلَم امر من العلم وهو حدث الطالب علمه ما عطفه في هذا
 الكتاب من الادب واودعه في غيره كنظم تحرير تقييد الباب
 وهو نظم حسن مفيد يزيد على اربعة الاف وقد اختصره فاعلمه
 في كتاب سماه نفحة العبير في نظم التحرير عار عن الزوائد
 الى في المنة **ومن سبغ الوضوء الموكدة المضمضة ثم الاستنشاق**
 لا يتابع ولا يجبا الحديث الهنيء لا يتم صلاة احدكم حتى
 يسبغ الوضوء كما امر الله في غسل وجهه ويديه ويصبر راسه
 ويغسل رجليه وحكهما معا معرفة اوصاف الماء فاعلم يعرف الطعم
 وبالألف يعرف الريح واقلهما وصول الماء للغم والألف واكملها
 ان يبالغ في ذلك غير القائم بان يبلغ الماء الى اقصى الخد ووجه
 مثنان والثلاث شعبة امر بالاصبع اليسرى عليها وحج الماء ويصبر
 الماء بنفسه الى خنومته مع ادخال اصبع يسراه وانزاله ما فيه من
 اذا ولا يستقيف فانه يصير سعوطا وان كان قد حصل اقله اما القام
 فيكرة المبالغة خيبة الشق الى الحلق والداغ فيفطر والاصم
 ان المضمضة افضل من الاستنشاق لشرف منافع الفم على الانف
 لانه مدخل القوت ومحل الاذكار وعكس ذلك في زيادته
 للدارمي واقره عطفه بتم ان الترتيب بين المضمضة والاستنشاق
 وبينها وبين غسل الكفين مطلوب والأوجه ان ذلك مستحق
 اي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الاركان في صلاة النفل
 والوضوء التحديد لا مستحب كتقديم اليمنى على اليسرى لان نحو
 الدين عضوان متفكان اسما وصورة بخلاف الفم والانف
 فوجب الترتيب بينهما كالوجه واليد فما تقدم عن محله من

سبغ الوضوء
 المضمضة

في الفم

له

ذلك لغو على المعتمد بن حجر وشيخ زكرياء وكلام المحقق يقتضي ذلك
 فلو استشق ثم يضمض حيث له المضمضة دون الاستنشاق
 لانه وقع في غير محله فكان بمنزلة العدم ولو اقتصرا على الاستنشاق
 الاستنشاق لم يجب له فلو ان بعد بالمضمضة ثم الاستنشاق
 حساله وقال لجمال الرملة لو قدم مؤثرا كان الاستنشاق المضمضة
 حسب ما بداه وفات ما بعده على الراجح في الروضة كالتعود
 والاستنشاق فعنده من ترك المضمضة واستشق فقد حصل
 سنة وفوت اخرى اذ لا تغلق لاحداها بالآخرى وعلى
 بن حجر فعل ما ذكر فقد فوتهما معا قال بعض المتأخرين
 والمعتبر كلام الرملة **قلت** ولو قيل بحصولهما معا نظرا
 لكون كل منهما سنة مقصودة لم يبعد عن حكمة **وجمعهما**
ثلاث غرف يضمض من كل واحدة ثم يستشق بباقيها **افضل**
 من فصلهما بان يضمض ثلاث غرفات ويستشق ثلاثا ايضا
 او بان يضمض بغرفة ثلاثا ويستشق باخرى ثلاثا وان كان
 الجمع افضل لصحة احاديثه والفصل ليس فيه حديث صحيح
 ويحصل اصل السنة بغرفة واحدة يضمض منها ثلاثا **ثتم**
 يستشق كذلك **والاستنثار** وهو اخراج الماء من الانف
 واخذ له هذا الاسم من المنثرة وهو طرف الانف **والافضل كونه**
باليسار لانه للقدر والماء الخارج من الانف مستقدر كالماء الخارج
 من الفم **واخذ الماء لوجهه بكفيه** معاً لا ابتداء ولا بد من
 نية الاعتداف عند تناوله الماء بكفيه لجمعتهما بعد غسل وجهه
 ولوتناوله من غيرهما اب او خفية او صب عليه غيره من ابريق
 ونحوه فلو لم ينوحكم على الماء الذي بيده انه مستعمل لرفع
 حديث الدين وكل من اعصم مستقلا هنا وح فلا يجوز له
 ان يغسل به ساعديه او احداهما وكذا يقال لو كان يغترف

عند

قبل

الماء من بخر لكن محل ما ذكر حيث كان يأخذ الماء بيديه وفي
 فتاوى الحال الرمي ان قصد تناول الماء من الحفصة صار
 له عن الاستعمال فهو بمنزلة تينة الاعتراف انتم وهو خلاف
 ما اعتمد العلامة بن حجر وغيره وانما نقلناه سهلا على الامرة
 لما في الاول من الحجج **ومسح كل الرأس** للاتباع وخروجه من
 خلاف موجب ويقع اقل مجزي هنا وفي سائر نظائره كزيادة
 تحقيق الغرض على الواجب فرضا والباقي نقلا بخلاف بعض
 الزكي اذا اخرج من دون حصى وشرب فان يقع الكل فرضا
 لتعذر تجزيه فان لم يرد نزح ما على راسه كمال بالسبح عليه وانهم
 قولهم كمال انه لا بد من مسح جزو راسه وتسترط ايضا ان لا يرفع
 يده بين مسح الجزء والتأثر ليلا يصير الماء مستعملا **ومسح كل**
الاذنين بعلمه فان مسحها قبله سن له اعادة مسحهما بعد
ظاهرا مما يلي الرأس **وباطنها** فإلى الوجه لما ان الاذن كالجزء
 المنفصل **بما يدي** أي غير ما يبلل الرأس في المرة الاولى الى كم عليه
 بالاحتياط اما ما للثنية والثالثة فمادة الرأس فيحصل به اصل
 مسحها لانه طهور واما الاكمل فلا يحصل به ويسن ايضا مسح
 صماخيهما بطرفي سبائيه بما جدد للاتباع في ذلك كله فلو مسح
 بما يهما حصل اصل التنية والافضل في كيفية مسحهما مع الصماخيه
 ان يمسح برأس مسحة صماخيه وباطن ان يمسحها باطن الاذنين
 ومعاطفهما ويرابهن في ظهر يدها ثم يمسح كفه ببلولتين
 بهما استظهارا ويسن غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس
وتخليل نحو اللحية الكسفة من كل ما يجب غسل ظاهره
 فقط كالعارض للثنية والافضل كونه باصابع يمينه ومن اسفل

ن
 راسه

وبما جدد وعركه لعارضيه للاتباع ويسن تشليله ككيات
 ولا يكمل الابتعاد من فائيه فلو دخل بمسطا او من اعلا او من ابي
 غير جديد حصل اصل التنية ويكره تركه ومنه نذب لم
 يرفق واعتقد الحارثي عدم نذبه له حذر من انقضاء الشعر
 بالتخليل **وتخليل اصابع اليدين** بالتيك باي كيفية كان
 والاولى في تخليل اليد اليمنى ان يجعل يمين اليه اليسرى على ظهر اليمنى
 وفي اليسرى بعكسه خروجا في فعل العباد عن صورة العادة
 في التيك **وتخليل اصابع الرجلين** باي كيفية كان والافضل
 بخصر يسرى يديه ومن اسفل مبتدا بخصر يسرى رجله مختصا
 بخصر يسرى لهما للام بتخليل اليدين والرجلين فحدث حسن **هـ**
 وورد ان صلى الله عليه وسلم كان يدلك اصابع رجله بخصر
 وجب في ملتفة لا يصل الماء لما طمها الاب ككرك خاتم احتيج
 اليه لوصول الماء لما تحتته ويحرم فتق ملتفة اذا خاف منه
 محظورتهم **والتشليل للغسل والسبح والدلك والتخليل والسواك**
 وسائر الاذكار كالسجدة والذكر عقبه للاتباع في ذلك
 وشرطه حصول الواجب او لا واللام يحصل لمن تم وضوئه ثم
 اعاده مرتين ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلثه حصل له
 سة التشليل لانه لا يجب لتبعاه بخلاف غيره من بقية الاعضاء
 وظاهر كلامهم استحبابه ولو لم يوفق على التطير وانما لم يعط
 المنعوب مما وقف على الاكفان لانه يتسامى في الماء لتناهيه ما
 يتسامى في غيره وقد يحرم التشليل بان ضاق الوقت بحيث لو نلت
 لم يدرك الصلاة كاملة فيه او احتاج لما في لعطش محترم او لثمة
 طهر ولو نلت لم يتم بل لو كان معه ما لا يكفي حرم عليه استعمال

في طين الشن وقد يندب تركه كما اذا خاف فوت جملة لم يرج غيرها
والتيامن اي تقديم اليمنى لغير الاقطعة مطلقا وغيره في اليدين
والرجلين بخلاف القيمة فانه يظهرها معا لانه صلى الله عليه وسلم كان
يجب التيمن في تطهره وشانه كله اي ما هو من باب التكريم
ومثله ما لا تكرمه فيه ولا الهانة ويكره تركه وغسلها معا
والاستقبال في جميع وضوئه لان القبلة اشرف الجهات
وقد قيل ان استقبالها ينور البصر فان اشبهت عليه اجتمعت
والدلك للعضو مع غسله او عتيقه بان يريده عليه خروج
من خلاف من اوجبه وحل الخلاف حيث يتقن اصابة الماء لجميع
العضو بدونه فان لم يتقن ذلك فوجوبه او وجوب ما يقوم
مقامه لا خلاف فيه **وازالة الغرة والتخيل** الجبر الصالحين
ان امتي يدعون يوم القيمة عزاء كل من اثار الوضوء من استطاع
منكم ان يطل غرته وفي رواية لمسلم والتخيل فليجعل اي يدعون
بيضا الوجه والايدي والارجل فالغرة والتخيل اسمان للموجب
واطلا لتهما لمحصل اقلها بادن زيادة على الواجب وكما لها ان
يستوعب مع الوجه مقدم راسه واذنيه وصفي عنقه وان يغسل
مع اليدين العضدين ومع الرجلين الشاقين ولا يسقط ندب
ذلك بذهاب محل الغرض من اليدين والرجلين **والجلوس بجمل** لانه
فيه رشاش الماء اي ماء الوضوء يخرج منه وكذا يضع الغسل
ثيابه في موضع بحيث لا ينالها رشاش الماء **ووضع الاناء**
الواسع بحيث يغترف منه **عن يمينه والصيق** الذي يصيب
سما لا يريق بضعه **عن يساره** لان ذلك امكن فيهما فان اعانته
بها لصب عليه وقت غسل اليسار لانه اعون وامكن واحسن ادبا

والمواالة بين افعال وضوئه للاتباع بان يشرع في تطهير كل
عضو قبل جفاف ما قبله مع اعتدال الهوى والمزاج والزمان
والمكان فان لم يعتدل واحد مما ذكر اعتبر قدر المعتدل من
ذلك ويقدّر المتسوى معسولا واذ اثلث فالعبرة بالاخيرة
وترك المواالة بلا عذر حلال الاولى فلو بني بعدد والى الولاء
لفعله لم يشترط التحضرة للنية **ويجب** **لنحو** ظهر **سلس**
مستقيمة **كها من** في شروط الوضوء واوجبهما القدم مطلقا
حيث لا عذر ولتعدل له بخبر سند جيد كما قال الامام احمد
واجابوا عنه بانه ليس فيه التصريح بعد طول وكذا لا ينافي
ندب المواالة على ان النووي ضعف الحديث وتبعه على ذلك
بن جرجة وهو مقدم على التعديل **وترك التكلم** في جميع وضوئه
المصلحة كما مر معروفا وتعليم جاهل ولا يكره ولو ضرب
عار لانه صلى الله عليه وسلم كلم ام هانئ يوم فية مكة وهو يغسل
وترك النقص لانه كاليتري من العبادة فهو خلاف السنة
على المعتد **وترك التشيف** وهو اخذ الماء بنحو خرقة فهو خلاف
السنة في طهر المحي لانه يزيل اثر العبادة ولا يكره صلى الله عليه وسلم
رد منديلا جيبه به اليه لاجل ذلك عقب الغسل من الجنابة
وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء
محمولا على انه حاجة اما الميت فيشاك تشيفه بعد غسله
بلا حاجة اما اذا كان الحاجة من برد او خشيته التصاق بخس به
اوليتم عقبه فلا يمس له تركه بل يتأكد فعله والاوى
عدمه بخوط في ثوبه لما قيل من انه نوى شالفه وفعاله صلى الله عليه وسلم
ذلك مرة لبيان الجواز ويقف حامل المنشفة هنا وفي الغسل من يمين

وترك الاستغناء في الصب عليه **الاعداد** لأنها ترفه لا تليق
 بهتعد فهي خلاف السنة وان لم يطلبها والمسيح اما الغالب
 من ان الانسان يطلب الصب عليه او التاكيد كقوله تعالى
 فما استبرأ للمهدي اي تيسر ما هي في غسل الاعضاء فكونه
 وجب طلبها على من تعبت طريقا لظهور ولو باجرة مثل فاضل
 عما ياتي في الفطرة فان فقد هاتين وصلح واعاد وهي في احضار نحو
 الماء مباحة وترك **لطم الوجه بالماء** واعتزض الحديث فيه
 ومنه اخذ من حبان نذب ذلك ويجاب عنه بانه لبيان الحوائج
 وان يبدا في الوجه **باغلا** لا ابتداء ولكونه يشرع اجرائه
 لانه محل السجود وان يبدا في **اليدين والرجلين بالاصابع**
 سواء اتوا بنفسه او صب عليه غيره على المعتد فيجري الماء
 على يده ويد بر كفه الاخر عليها يجر بالماء بها الى مرفقيه
 وكذا في الرجل ويسن له ان لا يكتفي بجريان الماء بطبعه
 لانه قد ينقطع فلا يعلم فان ظن عدم عموم الماء للعضوان
 جرى بطبعه وجب عليه اجرائه كما هو ظاهر **ويبدأ في الراس**
مقدمه باي كيفية كان والافضل ان يضع يديه على مقدم
 راسه ملتصقا مستحثة بالآخرى وابهاميه يصب عنه ويذهب
 بها لبقاه ثم انقلب شعره ردها لمبداء ليصل الماء لجمعه
 وضمة كان الذهاب والعود مرة خلاف ما ياتي في الشئ وان لم
 ينقلب شعره لمغرم او طوله فلا يرد بها لصيرة ورق الماء مستعلا
 لا خلا طبله بل يده المنفصلة عنه حكما **وان يكون**
مايه لوضوئه **خود** وهو طرا وتلك للابتداء واذا تعميم
 بنحو ان التقدير بلد في كلامهم تقرب لا تحديد وان لو احتاج

الى زيادة او نقصان يد ونقص لا يثق بالمال وقصة الخبر نذب
 الاقتصار في الوضوء على المذوق في الغسل على الصانع ان الحاجة
 كمن توقف اثباته بجميع المطالبات من التلث ونحوه على
 الزيادة قال البهائي في مختصر الاحياء وما ذكره من نذب الاقتصار
 على مذهب التلث مشكل قلت ولا اشكال فيه فقد
 كان يكفي من ثم اعظم ابدانا واكمل اديانا غير ان اثار صب الماء
 قد صار معدودا في هذه الاعصار من جملة القرب قال الله وانا اليه
 راجعون وان **يتعمد ما يخاف اغفاله** كموقفه وهما طرف العين
 مما يلي الانف والحاذية وهما طرف العين مما يلي الاذن هذا ان لم
 يكن فيها رمل والاوجب وعقبه كما في الشاة لان الماء
 يخاف ان يمتلئ وخاتم يصل للماء لما تحته وان **يغسل رجليه بيمينه**
 لان الرجل لا يخلو غالبا عن قدر ويصب للماء عليها بيمينه وان
يقول وهو مستقبل القبلة بصدرة رافعا يده وصره الى السماء ولو نحو
 اعني **احرم** اي بعد حيث لا يطول بينهما فصل عرفا نظيرة الوضوء
 الانية تقول بعضهم وان يقول قول اقبل ان يتكلم لعله لبيان الاكمل
 لخبر من تواتر ثم قال ان يتكلم وذكر الحديث غفر له ما بين الوضوءين
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له زاد الطبراني له الملك
 وله الجبر الى قدس **اشهد ان محمدا عبده ورسوله** لخبر مسلم ان من قال
 ذلك فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخلها منها شاء زاد الترمذي
 وحسن ذلك المستغفر **اللهم اجعلني من التوابين** اي من الذين
 اذا ذنبوا تابوا ولم يصر واعلم ما فعلوا **واجعلني من المتطهرين** اي من الذنوب
 والنقاين **سبحانك** اي انزهك يا الله عما لا يليق بجلالك **اللهم**
 اي يا الله **وحمدك** واورد ابداء فالكلام جملة واحدة والمعنى بحمدك
 يا الله متلبسا بحمدك **لا اله الا انت استغفرك** اي اطلب منك

قبلة

اشهد ان

بما صدر مني من نقص **واتوب اليك** اي اطلب منك التوبة
فيندب الايمان به ولو لم يغير قلبك بالتوبة لحذر الخائف وصحبه
من توفياء فقال سبحانه اللهم لا تكتب في رقبتي الا رجلا
رقيق يكتب فيه ثم طبع بطابع بنية الباء على الافصح اي خات
فلم يكسري لم يتطرق اليه ابطال فعبثا ان اللفظ قائله على
الردة والدوام على الايمان الى يوم القيمة اي حتى يرد ثوابه العظيم
ويندب ان يقول عقب هذه الذكر وصل الله وسلم على محمد وآله
محرم اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي
وان يقرأ سورة القدر والاكمل ان يقرأها ثلاثا لما اخرجته
الديلمي بسند فيه مجهول من قراها في اثر وضوء واحد
كان من الصد يقين ومن قراها من كتب في ديوان الشهداء
ومر قراها ثلاثا **حشر** والله مع الانبياء قال السوطي وفي سنن
ابو عبيدة مجهول ولم اقف على الحكمة في اختصاصها من سور
القرآن بالقرائة عقب الوضوء **تنبه** لم يذكر المصنف
سنة دعاء الاعضاء وقد جاء فيه حديث حسن ثم قال المستغفر
وهو ما مضى عبد يقول حين يتوضا لم الله ثم يقول عند كل عضو
شهادة ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين
فراغه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الافتحت
له ثمانية ابواب الجنة يدخل من ايها شاء وان قام من فروع ذلك
وصل ركعتين يقرأ فيها ويعلم ما يقول انتقل من صلاة كيد
ولدت امه ثم يقال له استأنف العمل فهذا الحديث مصرح بندب
الشهادة عند كل عضو فيتعين ان لا يكون من محل الخلاف بين
النووي وغيره في دعاء الاعضاء الذي ذكر الغزالي في بداية الهداية
وغربها استحبابه وتبعه كثيرون منهم الشهاب الريلي وولاه

والجمل وصاحب العباب قال بن حجر وغيره ولا بأس به وهو دعاء حسن
لكن لا يعتد بسننه فيطلب الايمان به **وان يشرب من فضل**
وضوئه للاتباع رواه البخاري وغيره وذلك لان بركة
الوضوء تعود على تلك النضلة فالاولى ان لا تراق **وان يصلي عقب**
ركعتين ولو في وقت الكراهة ويحصلان بغيرهما في صلاة
المسجد ويحدث بعضهم قوتها بالاعراض وبعضهم بالحد **ش**
وبعضهم بطول الفصل عرفا وهو الوجه **ويسمى بعضهم اي**
بعض اصحاب كابن **سكبان** في نظم الزيد **بعض هذه السنن**
السابقة **ادبا** نظر الى ان السنة ما يتاكد امره والادب دونه
ولكن المطلوب انما هو وف طلبا غير جائز كما يعبر عنه بالسنة
وتحرفا يعبر عنه بالادب **وليس فيها** اي من سنن الوضوء
على الراجح **مسح الرقبة** لانه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه بدعي
وخبر مسح الرقبة اهان من الغل موضوع او صرح شديد الضعف
وكلاهما لا يغلب به في الفضائل لكن كلام المحدثين يشير الى ان الحديث
له طرق وشواهد يرتفع بها الى درجة الحسن ومن ثم قال الراجح
في العزيز ان مسحا سنة قال في الايعاب واذا قلنا بان مسح العنق
سنة فمن مسحه جميعه ولو ببلل الراس المندوب او ببلل الاذن
لان تبايع لهما في المسح اطالة للغة **ويسمى جديدة** اي الوضوء
ولو لماسح الخف وان كمل باليمين لخروج جرح لان التجديد كان
يجب لكل صلاة فلما سمع وجوبه بقى اصل طلبه وفي خبر
صححه بعضهم من توفضا على طهر كتب له **شر حسنات** وبنرض
ضعفه فهو مويد بما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يتوضا عند كل صلاة قال عمر بن الخطاب ايضا ربي قلت
لانس ما كنتم تصنعون قال كنا نغسل الصلوات كلها بوضوء

واحد ما لم يحدث رواه البخاري والترمذي وأما حديث الوضوء
 على الوجهين فقول الذين العراقي لم أجده أصلاً وأما الخافضين
 حجر فقال إنه حديث ضعيف رواه زرارة في مسند **بعده صلاة**
 أي صلاة كانت ولو ستة الوضوء ورابعة لا سجدة وطوافان
 جده قبل أن يصلي به فيأتي حكمه في بياننا الله تعالى
وفعله أي الوضوء الشرعي **جنب** أي وجد الماء والأيتم
 ويحصل أصل السنة بفعل الفرج **أراد أكلاً أو شرباً أو**
نوماً أو جماعاً وينبغي أن يلحق بهذه الأربعة الذكر أخذاً
 من تيمم صلى الله عليه وسلم لرد سلامه عليه جنباً
 وبكره لا فعل ما ذكر قبله والقصد به في غير الأخير كنف
 الحديث فينقض به وفيه زيادة النشاط للعود فلا ينقض
 به وهو كوضوء التجديد والوضوء نحو القراءة فلا بد فيه من شيء معتبر
ومرت الإشارة في أول فروع الوضوء **إلى بقية ما بين**
له الوضوء وأنه كثير وسبق شرح ذلك هناك **فصل**
 في مكرهات الوضوء وذكرها بعد الشئ لأن ترك
 السنة قد يقع إلى الكراهة **وأما مكرهات** مع مكره
 وهو لغة ضد المرجوب فيه واصطلاحاً ما نهى عنه الشارع نهياً
 غير جازم وكان ذلك النهي مقصوداً وإن لم يخص ذلك الشيء
 بخصوصه كما قاله النجاشي في الحليات ولعله أراد الجمع
 بين كلامي الفقهاء والأصوليين وراد الفقهاء في التعريف وفيه
 خلاف قوي في التحريم أو الوجوب أو تأكيد طلب الشارع له كالتيامن
 وتحليل النجاسة اللبنة ولا بد في النهي من صحة وروده فلا يكفي
 الضعف نعم الترخع عنه أحسن **فمنها** غير من التبعيض
 ليفيد أنها ذكره من المكرهات ليس هو جميع **الأسراف**

قد عرفت على مكرهات
 الوضوء

وهو الزيادة على القدر المحرم في الفرض والنفل يقينا فدخل الوضوء الجدد
 فيجوز التجديد ولو وضوء الموقوف ومنه الإسراف تحريك اليد في الماء
 أو الإلتصاق فيه أكثر من ثلاث وإن لم يلزم عليه تفرغ الماء خارج الإناء
 ومحل الكراهة في غير الماء الموقوف والإسراف هو الإسراف في
 قلا الأذرع وينبغي الحزم بالحصة إذا كان الماء مملوفاً ومحتاجاً إلى
 الطهارة أو غيرها أو مملوفاً ونهية مضطر إليه معصوم **ولو**
نهر يعني الهاء وأسكانها الخبر ما جده عن ابن عمر رضي الله عنهما
 من سجد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء سرف قال
 نعم ولو كنت على نهر **وروى الترمذي** خبراً للوضوء شيطاناً
 يقال له الولهات فأتوا وسواس الماء **والزيادة على الثلاث**
 المحققة بنية الوضوء أما إذا أتى بالزيادة لحاجة تنظيف أو غير
 أو تداءى كراهة **والنقص عنها** لأنه صلى الله عليه وسلم نقص
 ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء من أراد على هذا والنقص فقد
 أساء وظلم أي **أخطأ** طريق السنة في الأمرين وقيل أساء في النقص
 وظلم في الزيادة وقيل عكسه والظلم قد يطلق على غير المحرم أذ هو
 إلى في غير محله واقتضاه صلى الله عليه وسلم على مرة أو مرتين لبيان
 الحق أن وهو في حقه واجب ومحل كراهة الزيادة على الثلاث
 فيما إذا توضأ بماء أو مملوك فإن توضأ بماء موقوف على من يتطهر
 به أو يتوضأ منه كماء المدارس والرباط حرم الزيادة لأنه لم يؤذن فيها
 سواء كان أخذ الماء الموقوف من الفساق أو من حنفية خلافاً لمن
 أجاز الزيادة على الثلاث من الفساق المسئلة معللاً ذلك بأن الماء
 يعود إليها **تنبيه** ذكر المصنف الزيادة على الثلاث
 بعد الإسراف لا تكرار فيه لأن الأول في تكثير الماء لا خور

الإسراف

ففر

والثاني في العدد فلا يعترض بان الزيادة على الثلاث اسرف وقال بعضهم
 عطف الزيادة على الاكتراف من عطف الخاتم على العام لشمول
 الاسراف لما دون الثلاث باحد زائد عما يعين العضو **ومن شك**
 هل غسل ثلاثا او ثلثين **احذر باليقين وهو الاقل** فجعلها
 ثلثين ويزيد ثلثة ولا نظر للاختلاف في زيادة رابعة وهي
 مكروهة لانها لا يكره الا ان تحقق انها رابعة وافهم
 نذب اخذ بالاقل في المندوبات وجوب اخذ بالاقل في الوجبات
 وبه صرح في التختة وغيرها من شك في استيعاب عضو
 وجب عليه الاخذ باليقين فيتوهم حتى يظن انه قد غسل
 جميعه هذا اذا كان شك في الاستيعاب قبل تمام غسل
 ذكر العضو في التحفة ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء
 لا بعد ولو في النية على الاوجه استحبابا لا اصل الطهر
 فلا نظر لكونه يدخل القلابة يظهر مشكوك فيه وقياس ما ياتي
 في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع انه لو شك بعد غسل عضو
 في اصل غسله لم يزمه اعادته او بعضه لم يلزمه فليجمل كلامهم الاول
 على الشك في اصل العضو لا بعضه **الوضوء** كذا او غير
 والغسل ثلثا او غيرهما **في ما يراكد** ولو كثيرا او بمرامعيه
 لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه وقيس به الوضوء
 بما مع خشية الاستفاد والاختلاف في طهرية **ما لم يتبحر**
 حيث لا يتقد روجه فانه لا يكره الوضوء والغسل فيه لا تنقاة
 العلة المذكورة وصرح بالراكد الجاري فلا يكره الوضوء والغسل
 فيه عما قد وردت رواية صحيحة تدل على ان المكروه هو البول
 في الماء الراكد ثم التوضي او الاعتسال فيه ولم ياحد الاصحاب
 بقضيتها مع ان القياس في الظاهر يبيح عدها خروجا عن الخلاف

ونظر

ونظر الى ان الراكد من شأنه انه يقدره الاستعمال وهل يباح التوضي
 والغسل في الماء الراكد او لا محل نظر والظاهر انه لا يباح
 من حيث ارتكابه لمكروه وان كان مثابا عليه من حيث فصل
 به التوضي الى العبادة التي لا تحصل بدونه **وتكرار مسح الخد**
 والخيرة والعامة لان ذلك مفسد لجميع ما ذكر **وغسله**
 اي الخد وكذا ما بعد بالاولى **ومر هذا ان** في الكلام على مسح
 الخد **وليس منها** اي المكروهات **غسل الرأس** لانه الاصل
 والمعم رخصة لان الرأس مستور غالبا فاكفي بمسحه كما
 مر ولان الغسل محصل المقصود المسح من وصول البلل للرأس
 وزيادة **واما محرمات** اي الوضوء **فكونه بما في مغمصوب**
او مثل الشرب او مجهول حاله لان الاصل المنع الالمسوع متيقن
كما مر في المياة قال في الامداد وفي الحاشية نقلا عن العبادي
 يحرم حمل شيء من المسبل الى غير ذلك المحل وهو متجه وان تعقب
 بان فيه حرجا وتضييقا نعم ان حيث صرنا ان لم يحمل منه جاز حمل
 فانه دفع به ضرره وهل المراد بالمحمل محله كتقل الزكوة
 او المحل المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل اهله بذلك فيه
 نظر وما قرب الثاني انه وفي الامداد ايضا نقلا عن اقتداء بن
 الصلاح ان لغير الموقوف عليهم الشرب من ماء المدرسة ونحوه مما
 حرت به العادة **وتجديد** اي الوضوء **قبل صلو** بالوضوء
 الاول ولو سنة الوضوء كما مر قال الحلبي وفي كلام الاستاذ ابي
 الحسن البكري غير سنة الوضوء فيما يظهر اي لئلا يلزم التسلسل
 الا اذا قلنا لا سنة للوضوء الجدد كما هو ظاهر حديث بلال انه
 والاوجه خلافه **وشرط التحريم** ان يكون التجديد

حرم ما في الوضوء

استعمل

بقصد العبادة المستقلة لتلاجه قال الشيخ علي بن ابي
 والمراد بالعبادة المستقلة انها عبادة مطلوبة في ذاتها **والا**
 بقصد بذلك **كان مكرها** كالغسل الرابعة قال
 الارديني ومحل الكراهة فما اذا استعمل اكثر من ثلاث
 مرات في الوضوءين فاما اذا لم يستعمل اكثر من ثلاث مرات فلا
 كراهة انتم ويكره التجديد ايضا اذا عارضه ما هو اهم منه
 كفضيلة اول الوقت **كما في التحفة** شروا الميماء للشيخ
 المحقق احمد بن محمد الهيتمي بالتاء المشاه وهي اخر مولفات
 العقلية واجلها واعظمها تحقفا كما وصفها هو نفسه بذلك
 قال العلامة المحقق القاطن حرره الميرزا محمد باقر
 بن محمد موصيا لبعض تلامذته في اجازة كتبها له بالفظه
 وادويه بالمرآة وكثرة النظر لا سيما في كتب شيخنا المور
 خامة المحققين ورياسة المتأخرين احمد بن محمد واهم ما يكون
 من كتابه المسمى بالتحفة لا يحل لمصنف للتدريس او الفتوى
 ان لا يراجعها انتم ولكن مولد بالغ في الاختصارها بحيث لا يمكن
 الخروج عن عمدة مطالعتها الا بعد الاطاعة بمنقول المتقدمين ومناقشة
 المتأخرين قال الشيخ محمد الازدي المكي الذي سمعناه من المشايخ انه
 يقدم كلام التحفة على غيرها من كلام الشيخ خاصة لانها متأخرة عن
 شروح الارشاد والاعجاب وقال الشيخ عبد الله بن سالم البصري
 تقدم ما في التحفة الملهو اعلمي والافاد وافق ما في الامداد مثالا
 قول الرمي او الخطيب الشيرازي قال اخذ به اول انتم قلت بل ما قاله
 المكي في تقديم ما في التحفة مطلقا هو الذي سمعناه من شيخنا سوكان
 ذلك صريحا او مفروضا قال الشيخ ادريس بن احمد المكي اذا وجد

تحفة
 تقديم

بقدر غير التحفة ومفهوم التحفة فلا يتوقف احدا ان يقدم لما مر من ان
 مولدها بالغ في اختصارها فقد يكتفي بالمفهوم عن الصريح وال
 فقد قال الشيخ بن حجر نفسه في كتاب قرة العين اذا تعارض
 صريح كلام انسان ومفهومه كان الصريح مقدما على غيره
 وينبغي الي غيره كالتمهيد ولبعينهم شعرا
 وشاع فقال ترجيح بن حجر في اليمن وفي عراق فاشهر
 وفي اختلاف كتبه في الارجح **الاحد** بالتحفة ثم الفتح
 فاصله فشرحه العجايا **اذا راجع فيه الجمع والايها**
 هذا واما المسائل التي يختلف **الترجيح** فيها بين بن حجر والزملي
 فالحق انه لا يرجح كلام بن حجر على كلام الزملي ولا عكسه على
 الاطلاق بل ان كان المفتي من اهل الترجيح والقدرة على التصحيح
 فلا يجوز له ان يفتي الا بما ظهر له ترجحه من كلام الشيخين
 النووي والرافعي وان لم يكن كذلك كما هو الغالب في هذه
 الاعصار المتأخرة فهو راو لا غير فيخير في الافناء بقوله من اراد
 منهما ويقدم عند اختلاف كتبهما كلام التحفة والنهي بآيات
 لانه ما فيها عمدة مذهب الامام الشافعي فان اختلف هذا ان الكتابان
 فالمفتي يخير بينهما ويقال في القاضيه مثل ذلك اذا لم يكن اهلا للترجيح
 فيجوز له القضاء بترجيح من اراد ما لم يشرط عليه موليه القضاء بترجيح
 معيّن منهما عند تعارض الترجيح بينهما سوا شرط عليه ذلك
 لفظا ام عرفا كقوله على عادة من تقدمك وينبغي ان يكون تعارضهما
 في البحوث كذلك فيجوز العمل والحكم والاقتنا بترجيح كل واحد
 منهما **ويصح** اي الوضوء **في الاولين** اي المعصوب والمبطل
 لان الحرم لا يخرج **فصل** في نواقض الوضوء وذكرها

المفهوم منها
 على المنطوق
 من غيرهما
 التحفة ولعل
 هذا خاص بها
 ٩٨٨٨

وربما

تقديم
 في نواقض الوضوء
 في نواقض الوضوء
 في نواقض الوضوء

عقبه لانه تطرأ عليه فيتطله كما قيل وبعضهم قد مره لان الحدث
سبق لانه الشخص يولد كذا في حكم الحدث حتى لو اراد وليه
الطواف به وجب عليه تطهيره **واما نواقضه** اي التي ينتهي بها
ان الاصل ان تلك الاسباب غايات لها كالغروب الذي ينتهي به
الغروب لا نواقض فعل الاصل لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء **وبعبارة**
عنها بالموجبات واعتراض التعبير به لانها منه انها توجب
وحدتها مع ان الموجب هي مع ارادة فعل نحو الصلاة **وبعبارة**
بالاحداث بغير الهمة **ايضا** جمع حدث وهو عند الإطلاق
انما ينصرف الى الاصغر قيل والتعبير بهذا الولي من التعبير بالاسباب
الحدث لانها من غير المراد ورد بانها لانها وان اضافة الاسباب
الى الحدث بيانية بناء على ان الحدث هو نفس الاربعة المذكورة
وان قلنا انه الامر الاعتباري او المنع المترتب على الاسباب المذكورة
فالاضافة بمعنى اللام **فاربعة** لا غير والحصر فيها تعبدية
وان كان كل منها معقول للمعنى ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت
فيه شيء كالكلام جزو وخرج كقولي اودم ومس امر دهن
او خرج بهيمة وفهقهة وصل وانتصامدة المسح والزدة وانها
أبطلت التيمم لضعفه **الاول** من النواقض **ما حرم** يقيناً
وكذا الوضوء اي بللاً على الفرج ولم يحتمل كونه من خارج او وصل
نحو مذي المرأة لما يجب غسله في الجنابة وان لم يخرج الى الظاهر اخرجت
رطوبة فرجها اذا كانت حرة ولا ما يجب غسله يقيناً **من السيلان**
اي القبل والبر على اي صفة كان ولو نحو عود او دودة اخرجت
راسها وان رجعت او رجم ولو قبل ودم باسور داخل الدبر وكالباسور
نفسه اذا كان ثابتاً داخل الدبر فخرج او زاد خروجه وكقوله
المرحور اذا اخرجت وذلك للنقض على الغايط والبول والمذي
والريح وقيناً بما كل خارج ومحل ما ذكر في الاصل وان تعدد

نقض

الاول

وفي غير الخنثى اما ما تحققت زيادته او احتملت فله حكم النكاح تحت
المعدة فلا ينقض خارجة الا ان اسند الاصلية واما الخنثى المشكك فلا
بد من خروجه من فرجه وخرج بالخروج الدخول فلا ينقض به فلو دخل
في دبره طرف عود لم يستنق حتى يخرج فله قبله خمسين المصحف لا
نحو الصلاة لحمله متصلاً بالجنابة ولو توضع المرحور حال خروجه
مقعداً ثم ادخلها لم يستنق وان اتكا عليها بقطة حتى دخلت
ولا ينقض انما في مذهبها على القطة لخروجه حال خروجه **واما ما**
نفاها في خروج الخارج اذ لا بد للانسان من تخرج يخرج منه
حدثه **من منفحة تحت المعدة** بغير الميم وكسر العين في الافصح
وبغيره او كسر فسكون وهي هنا الترة وما خاذاها وحقيقتها
مستقر الطعام من المنخفض تحت الصدر الى السرة **عند اسناد**
الاصلي اسناد اطار يا بحيث صار لا يخرج منه شيء وان لم يلتمس
قال الزيادي وهل المراد اسناد القبل والدبر معاً حق اذ ان في احدهما
منفحة كان الحكم له او يكفي اسناد احدهما ظاهر كلام الجمهور
الثاني وهو المعتمد وقال ابن النقيب انه اقرب اذا كان الخارج من
الثقب بول او دبر فخرج منها غايط لكن بشكل بما اذا كان الخارج
ليس معتاد الواحد منهما وظاهر كلام الجمهور النقض به ايضا
وكذا من منفحة **فوقها عند عدمه** اي الاصلية بان خلق عرابين
الفرجين او منسدهما بحيث لا يخرج منهما شيء فانه ينقض والخارج
من اي محل كان ولو من الفم على المعتمد عذبن حجر فان عدم احد الفرجين
او كان منسداً خلقة دون الآخر نقض المناسيب له فخرج بما ذكر
الخارج من منفحة تحتها والاصلي منفحة او فوقها وهو منسداً اسند
طريقاً فانه لا ينقض له من فوقها بالقياس بشبهه ومن تحتها عنه على
تسببه حيث نقض المنفحة فلا يثبت له من احكام الاصلية غير
لنقض بالخارج وبقي احكام الاصلية على ما كانت قبل المنسداً اذ

نقض

فينقض منه وجب الغسل والحد بالاجتهاد والايلاج فيه لا يقع
 عليه اسم الذكر **الا المني** اي من المتوضي الي وحده الخارج منه
 او لا من غير تخطي ناقض كان امي مجرد نظرا وبوطي ذكر او بهيمة
 او بوطي محرمه او احتمل وهو ممكن متعدد من مرقم **فغير ناقض**
 وذلك لانه اوجب اعظم الامرين وهو الغسل بخصوص كونه مينا
 فلا يوجب ادونهما وهو الوضوء بعوم كونه خارجا وانما نقض
 الحيض والنفاس لان حكمهما اعظم ولا يها يمنعان صحة الوضوء
 فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صوصة
 سلس المني ولو خرج منه مني غير او فيه بعد استدخاله نقض
 كمنفعة من امرأة ومن فقي ايد عدم النقض بالمني انه ينوي بوضوء
 قبل الغسل ولو نقض لنوته برفع الحدث الاصغر **الثاني** من ثلث
 الوضوء **والا العقل** اي التمييز اما بارتفاعه بالكلية بجنون
 او بانغماره بخوصع او سكر او غيباء ولو ممكنا او استتار بنوم
 للاجماع في ما عدا النوم والخبر الصحيح فننام فليتوضا فخرج بذلك
 النفاس واو ايل نشوة السكر لبقا نذير من التمييز معهما اذ هما علامتا
 النفاس سماع كلام الحاضرين ولا يفهمه **ابنوم** قاعد **ممكن**
متعدد اي اليه من مرقم ولودابة سايرة وان كان مستندا او
 محتميا وليس بين متعدده ومقره تخاف وذلك للاسرة من خروج
 شيء وعليه حمل خبر مسلم ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا ينامون ثم
 يصلون ولا يتوضون وفي رواية بلية داود كانوا ينامون حتى
 تخفق راوسهم الارض فخرج غير الممكن كالنام على قفاه
 وان الصق متعدد بمره فانه يتقف وضوءه ومثله ممكن خفيف
 لا يحسن خروج الخارج وممكن ان يسه بعد زوال اليته عن مرقم

الثاني

يقين بخلاف ما لو شك في ذلك او في ان كان ممكنا او لا وان قام
 او نهي وان راى روبا على ما في شرح الارشاد لابن حجر لكنه
 قال في التحفة وتيقن الرواية بعدم ذكر نوم لاثاره بخلافه مع
 الشك فيه لانها مرجحة لاحد طرفيه انتبه وعليه جرد الحال الرملة في التيقن
 وشيخ الاسلام في الغرر وهو المعتمد ولا يتنقل الصلاة بنوم ممكن
 وان طال ولو في ركن قصير وخالف الحال الرملة في الركن القصير
 لان تعاطيه باختياره فهو كالحد ولا يستفهم وضوء الانبياء بنومهم
 غير ممكنين لبقا يقظة قلوبهم فيذكر الخارج ولو نام وهو ممكن
 فاقبزه عند خروج رجب منه وجب الاخذ بقوله لانه ظن ان اقامه
 الشارح مقام اليقين بخلاف الرملة ولو اخبرنا بما غير ممكن معصو
 بانه لم يخرج منه شيء فالوجه انتقاض وضوئه لان ما انتبط بالظننة
 لا فرق بين وجوده وعدمه وبسجحت الوضوء لمن نام ممكنا خراجا
 من الخلاف **ثاني** اختلاف في تعريف العقل فقل صفة يميز بها
 بين الحسن والقيح وقيل غريزة يتبعها العلم بالبر واليات عند
 سلامة الايات والحق انه نوم من روحانية به تدرك النفس العلوم
 الضرورية والنظرية وابتداء وجوده من حين اجتنان الولد ثم
 لا يزال يمتد الى ان يكمل عند البلوغ ومجمله القلب وهو افضل من العلم
 لانه منبع العلم واسه **الثالث** من جزه ولو سها منه **فخرج**
 اي قبل ودبر **اللامية** الواضحة سوانفسه او غيره ولو ميتا وصغيرا
 والذكر الاثر والقطوع كله او بعضه ان يقع اسمه كدبر قور
 ويقع اسمه والمثبه والزائد ان عمل او كان على من الاصلية وكذا
 القلقه ان كانت متصلة او **محل قطعه** كله لا التفتة فقط لانه
 اصل الذكر والفرج فخرج بالادمية غير كالبهيمة فلا ينتقض

فمنه من الحرام في تعريف العقل

الثالث

فرجها لانه لا يشتهي ولد انا ر كشفه والنظر اليه وبالواضح الخنثى
 المشكل فلا ينقض باحد فرجه لان كلامها لا يصدق عليه
 وحده انه فرج رجل او انثى **بطن الكف** الاصلية والمثبته بها
 وكذا الزايد كذا او اصبع ان علمت او سامت الاصلية
 بان كانت الكف على معصمها والاصبع على كفها وسامتها وذلك
 للخبر الصحيح اذا افترض احدكم بين الفرجه وليس بينهما كثر وانما
 فليتوضا والافضل لغة المتى بطن الكف وهو بطن الراحين ويكون
 الاصابع والمنخرن اليها عند انطباقهما مع يسير تحامل والخبر
 الناقص على عدم النقص قبل منسوخ والحق انه غير منسوخ وانما اخذنا
 بخبر النقص لانه احوط واما ولا ينقض راوس الاصابع وما بينهما
 ولا حرف الكف **والناقض من** الذكر القضيبي دون الانثيين
 والعانة والرفع وهو اصل النجد وخبر من مس ذكره او رفعه
 فليتوضا موضوع او هو من قول عروة **وهو الدر حلقته** سكون
 اللام على الاثر من سائر ما يشي فرجا وهي ملتقى المنفذ فلا ينقض باطن
 الصفحة ولا الشعر الثابت فوقه **وهو فرج المرأة ملتقى الشفرين** بضم
 الشين الكائنين **علم المنفذ** المحيطين به احاطة الشفرين بالعلم
 دون ما عدى ذلك فلا ينقض بمس موضع خاتنها من حيث انه
 متى عند بن حجر لان الناقض عنده من ملتقى الشفرين ما كان منها
 على المنفذ خاضعة لاجميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع
 عن محاذات المنفذ وعلى هذا جرى شية المذهب والخطيب
 وخالفه الرمي فقال ويشمل اي القبل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارز
 كمال اتصاله وملتقى الشفرين اي من اول الشفرين الى اخرها لاما هو
 علم المنفذ فقط **الرابع التقاء بشرتي ذكر** واقع مشبها

في
 الناص

رابع

طبعا يقينا لذوي الطباع السليمة ولوصيا وممسوها **وانثى**
 واضحة مشبها بـ طبعا يقينا لذوي الطباع السليمة وان كان
 احدها مكرها **والثاني** ميتا لكن لا ينقض وضوء الميت
 وذكر لقوله نعم او لامستم النساء اي لمستم واللمس الجس باليد
 ونقض لانه فطنة الالتئذ اذ المجرى للشهوة التي لا يلقى حال
 المتطهر وقيل به اللبس بغيرها ولو رايد او اشل وكثر او بغير
 شهوة واقتض المتى السابق بباطن الكف لان المظنة ثم منحرة
 فيه والبشرة ظاهر الجلد والحق بها نحو لحم الانسان واللسان وهو
 متجه لباطن العين وحلم من التعبير بالالتقاء انه لا ينقض باللمس
 من وراء حائل وان رقب ومنه ما تجر من غير عيار يمكن فصله لانه
 مخوف حتى صار كالجزم الجلد والاحبار الدالة على عدم النقص
 باللمس محمولة على انه كان اللبس فيها من وراء حائل **البحر مية**
 بنب او رضاع او مصاهرة ولو احتملا لا كان اختلطت محرمه
 بغير محصورات فلا ينقض لمسه ولو يشي لان من المحرم ليس مظنة
 للذة فاستنبط من النص معنى يخصه ولا يلحق به نحو محو شية
 لان حرمة العارضين ولو **وصفر** بحيث لا يشي للموس عرفا غالبا
 لذوي الطباع السليمة فلا يتقيد بابن سبعة سنين او اكثر لاختلافه
 باختلاف المعار والمغريات وذلك لاستفاد مظنة الشهوة
 بخلاف محو شوها او شية هم استصحابا لما كان ولاهما مظنة
 في الجملة اذ كل ساقطة لا قطة **ولا ينقض نظف** بضم فمكون او ضم
وسق وشعر وكل عظم ظهر لا تنفاه لذرة اللبس عنها ولا ينظر للالتئاذ
 بنظرها ولا ينقض الحز المنفصل وان التصق بعد جراحة الدم
 لان كان فوق النصف خلافا لمن قال ينقض النصف ايضا **وهو**
 تنبيه ظاهر كلامهم في هذا الباب انه لو اخرج

بحر من بحر
البحر على

غير عدد التواتر بقص أوله لم يعتد وقياس ما في خيار
 عدد الرواية بنجاسة الماء قوله **هنا** وهو الأوجه وعليه جرى
 بن حجر في شرح العباب والتخفة أما عدد التواتر فيجب الأخذ بحزم
 قطعاً **نقطة** بكسر التاءين على ما في حاشية الجلالين للمشاوي
 وهي خبر من داحم وقد أوجبت حذف خبره ويحمل أن يكون
 بالسكون منزلة الحرة بين الشيين ولا يكون له أعراب على ما في
 حاشية ملا عصمة الله على الفوائد الضيائية **ويحرم على المحسن**
 حدثنا أصغر لأنه المراد عند الإطلاق كتمام بالغيا **ان** أو حياء
 غير قاذ الطهورين ونحو السلس **نحو صلاة اجتماعاً** وغير نحو
 لتدخل صلاة الجنان وخطبة الجمعة وسجدة التلاوة أو الشكر
كطواف نفلاً وفرضاً للخبر الصحيح الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن
 الله قد أحل فيه النطق **وحال كونه بالغيا** يحرم عليه **حل مصحف**
 بتثنية الياء وهو الورد للكتاب في القرآن والمراد هنا ما به ذلك
ونما يركب عليه قرآن لم تنسخ تلاوته ولو بعض آية لكن بشرط
 أن يكون المكتوب جملة مفيدة **لدراسة** أي يقصد هاكاً الألواح
 التي يكتب عليها القرآن للأطفال لأن ذلك في حكم المصحف بخلاف
 ما كتب عليه **لا لدراسة** كالتمائم وما على النقد لأنه لم يقصد به
 المقصود من القرآن فلم يجر عليه أحكامه والعبرة في قصد الدراسة والتبرك
 بحال الكتابة دون ما بعد ها وبالكاتب لنفسه أو لغيره تبرعاً وإلا
 فأمم أو متاجرهم وظاهره عطف هذا على المصحف أن ما يسمى مصحفاً
 عرفاً لا عبادة فيه يقصد دراسة ولا تبرك فإن هذا إنما يعتبر فيما
 لا يسماه فإن قصد به دراسة حرم أو تبرك لم يحرم وإن لم يقصد
 به شيء نظر للقرينة **هـ** تنبيهه من بحر عن الطهر أو لو لم

يلزمه جملة أو تؤسد أن خاف عليه نحو غرق أو حرق كافر أو مجنون ولم يجد
 أمياً يؤدعه إياه فإن خاف ضياعه جاز الحمل لا التوسد ويحرم
 تؤسد كتاب علم محترم لم يجزئ كسرقة **لا** إذا جملة **في امتعة**
 أي معها فيحمل ذلك ولا يشترط اجتماع الامتعة وإن عرّب المصنف
 فيحمل مع متاع واحد سواء أصغر جرم المتاع أم كبير لكن بشرط أن
 يكون الحمل **يقصد بها** أي الامتعة لأن المصحف تابع فلو قصد
 المصحف وحده أو مع المتاع أو أطلق حرم على المعتد والممنون هناك الحمل
 فإذا وضع يده فاصاب بعضها المصحف وبعضها المتاع بآية **فيه**
 التفصيل المذكور **لا** لو ربط متاع مع مصحف على أحد احتمالين ذكرهما
 في التثنية **ويحرم على البالغ أيضاً** لما مر ولقوله بعد لا يسهل على المظهرين
 أي المتطهرين وللخبر الصحيح لا يمس القرآن الأطام والحمل باليد من الممسك
 فيحرم ولو جازل كسيف مس ورقة وحوشيته وحلده المتصل به لأنه
 كالجزء منه دون المنفصل ولو جلد مع المصحف غيره حرم مثل الجلد
 كالجوز ومنه دون المنفصل **ولو نحو علاقته** كخريطة وصندوق هو فيها
 إلى مع لها فسرجهاته **ولا نحو علاقته** كجلده **لا** حمل وصقله **في**
 وقد أعد له وحده لأنها منسوبة إليه **لا** كجلده **لا** حمل وصقله **في**
نحو التفسير أو ورقة منه وإن تحضت قرأنا لأن المكتوب **فيه**
 ليس للدراسة **ولا** في كتاب علم يشمل عايات وكافي ثوب وإن عجم وله
 النوم فيه ولو جازاً لأن هذه الأشياء لا يقصد بآيات القرآن فيها
 قرأته فلا تحرى عليه أحكام القرآن **الأن** كان تفسيراً **بأقل** من القرآن
 فيحرم جملة ومسه تغليباً للقرآن وكذا أن استويا وفارق استويا الحري
 مع غيره لحمة تعظيم القرآن فإن كان التفسير أكثر كرهه كما
 في جملة مع المتاع بقصده للخلاف في حرمة كل منهما والعبرة في القلة
 والكثرة بالحروف المروية دون الملاحظة ولو شك في كون
 التفسير أكثر أو مساوياً حل لعدم تحقق المانع وتجري ذكره

فيما اذا شك اقصده الدراسة او التبرك هذا ما في التحفة وفي المعاني
 والنهاية وغيرهما ما يفيد الحزمة عند الشك لان الاصل في المصحف
 وفي فتاوي الحرم ان سئل عن تفسير الجلالين هل هو مساو للقرآن
 او قرآن اكثر فاجاب بان شخصاً من الذين تتبع حروف القرآن والتفسير
 وعندهما فوجدوا على السواء الى سورة كذا او صواب القرآن
 وحد التفسير اكثر حروفاً فعمل ان يحل حمله مع الحدث على هذه التسمية
 وقوله في السورة كذا اي في السورة كذا ارسلا نوحاً كما افاد ذلك في يادكي
ويحل قلب ورقة بعد او نحو ذلك ليس بحل وامتنع ومن
 ثم لو انفصلت الورقة على الغود حرم لانه حل كما لو كره على يده
 وقلبها ورقة منه وان لم تنفصل **ويحل كتبه** اي المصحف **بلا متى**
 ولا حمل للمكتوب لما مر **ويجوز ترك بين الصلوات** اذا لا
 يجوز ترك بين غير الصلوات والمجوز منه مطلقاً لانه قد يتهكك
بحد واحد ثامناً او اكبر كما افق به النووي **من**
مس المصحف واللوح وحملها الحاجة **التعلم** والدراسة ولو في
 غير المكتب وكذا يحل حمله لما هو وسيلة للتعلم كحمله للمكتب
 والاثبات به للعلم ليحمله منه وذلك لمثقة وام طهرهم ومع ذلك
 ين للولي والعلم منعه منه ويحرم تركه منه لا لغرض غير ما ذكر
 سوا التبرك وغيره فقول ابن العماد انه يجوز تركه من حمله للدراسة
 والتبرك ونقله الى محل اخر مردود **تتمه** يمنع الكافر من
 المصحف ومن مس اللوح وان جاز تعليمه ويحرم مسه ككل
 اسم معظم بمقتضى ومتقدراً في الجموع قال القافي ولا يمكن
 الصبيان من محو اللوح بالاقذار ومنه يوحده انهم يمنعون من
 محوها بالبصاق وبصرح في العماد وخالف في ذلك القليوبي
 فصرح بالجواز تبعاً للحرمية وفي فتاوي بن حجر يحرم مس المصحف

لعمري

لعمري

لعمري

اولاً

باصبع عليه ريق اذ يحرم ايصال يده البصاق الى شيء من اجزاء المصحف
 ويحرم دونه في شيء يفتش به لما فيه من الاهانة له قصد الجفاف ليس
 ما كتب عليه كما مر ووضع نحو دراهم في مكتبه وجعله وقاية
 ولولم فيه قرآن وتمزيقه غشياً وترك رفعه عن الارض وجعله
 في مكان بحيث يسقط منه وبلغ ما كتب عليه بخلاف اكله لروايل
 صورته قبل ملاقاته للمعدة ولا يصح ملاقاته للريق لانه ما دام في
 معدته فهو غير مستقراً ومدة الرجل للمصحف **ويكره**
 حرق ما كتب عليه الا لغرض كوصفائه ومنه تحريقه عشرين
 للمصاحف والغسل اولى منه ولا يكره شرب محوه وتيسر القيام له
 كالعالم بل اولى **المقدمة الثانية** من مقدمات الصلاة **الغسل**
 بفتح الغين مصدر غسل وبضمها اسم للماء الذي يغسل به
 ويكرها اسم لما يغسل به من سدر ونحوه وهو لغة سيلان الماء
 على الشيء **وشركا** سيلانه على جميع البدن بالية واجبة او مندوبة
 فدل غسل الميت ولا يجب قولا وان عصى بسببه بخلاف نحو كس
 عصى به **وله مقدمات وموجبات وفروض وسنن وشروط**
ومكرهات ومحرقات اما مقدماته **فمقدمة** **الوضوء** السابقة
واما موجباته بذكر الجيم اي السبب القضيبيات **لوجوب**
فحصة **الشيء** **اولا** **اجابة** اجاماً وهي لغز المبدأ وشرعا
 امر اعتباري يقوم بالبدن يمنع صحت نحو الصلاة حيث لا مريض
 واشتلت فيما سببه لانه يبعد الشخص عن المسجد والقراءة
 ونحوهما وكحصل لادتي **حي** **بانزال** **منه** بتثديد الياء اي
 الضباب الى ظام الحشفة وفرج الذكر والى ما يظهر عند جلوس
 الشئ عما قد منها ولا اثر لنزوله لقصة الذكر اي مني الشخص
 نفسه التار له **اولا** اي اول مرة من معتاد ومنه في مسك

قفر

مطلقا ومن تحت صلب الرجل وترايب المرأة ان كان مستحكما بان
لا يخرج لغير مرض واستد الاصلية فخرج بمينه من غير
كما اذا وطئ الصغيرة التي لم تنزل وخرج منها منه بعد غسلها
فلا يوجب خروجه منها غسلا اخر لانه لا مني لها يحتمل اختلاطه
بالخارج بخلاف من وطئ في قبلها ثم خرج منها المني وقد قضت
شبهوا بها بذلك الجماع لا يخرج يغلب على الظن اختلاطها منها بالخارج
او يغيب حشفة من واضح اصلية او مشتبه به متصل او مقطوع
وان لم ينزل لحد الصحيح اذا التقا الختانان فقد وجب الغسل وحديث
مسلم انما الماء من الماء منسوخ والمراد بالتقاء الختانين تحاذيهما وانما
يتحاذيان بدخول الحشفة لبعصهما وان جاور قدرها العادة فاسم
يجب به غسل **نعم** من خروجهما فلا وجب **او قدرها**
عند قدرها بان قطعت او خلق بدونها ففي الاول يعتبر
قدر الداهية من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة وفي الثاني
يعتبر قدر المعتدلة لغالب امثال ذلك الذكر وفي ذكر
البهيمة يعتبر قدر يكون نسبته اليه كنسبة معتدلة
ذكر الادمي المعتدل اليه ولو ثناه وادخل قدر الحشفة منه مع
وجود الحشفة لم يؤثر والاثر ولو قطع بعض الحشفة قدر من
يا في الذكر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وعلى هذا
فايلا ج بعض الحشفة المشقوق فقط لا شيء فيه وان الذكر
المشقوق ان ادخل منه قدر الداهية منها اثر في الافلا **في فخرج**
اي فيما لا يجب غسله منه قبله كان او دبرا ولو لم يكن وميته
وجنبته ان تحقق كعكسه على الاوجه وان كان نائبا او مكرها
او الذكر عليه خرقة او قصبه **واضح** اما الحنئ المولج والمولج فيه

فلا غسل عليه الا ان تحققت جنبته كان او لم يكن رجل في فرج امرأة
او دبر فيجب المشكل يقينا والذكر الزايد ان نفق منه وجب
الغسل بايلاجه والافلا **فان لثنته كون الخارج منيا**
او مديا بخيار ولو بالتشهي فان شادعله منيا وغسل يومذا
وغسله وتوضا الا ان اذ التي تاخذها صار شاكا في الاخر ولا يتجرب
فيه الشك ويلزمه سائر احكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على
الاوجه ومن فيجعل بقضية ما رجع اليه في الما في الاخر ولا يحتمل
انه لا يعمل به الا في المستقبل فقط وهو الاوجه ويخير ايضا خنق
بايلاجه في دبر ذكره ما مانع من النقص او في دبر خنق او في ذكره
في قبله وكذا يتخير المولج فيه ايضا **والافضل** لمن ذكر **الاخذ**
اي العمل **بموجب** بقية الجيم **كليهما** اي بما يوجب كل منهما
فيغسله من ثوبه وتوضا ويغسل ليبر ابيقت والذي يتجه
في غير الخارج منه ذلك انه لا يلزمه التحريم لاحدهما وان اذ
اصابه ذلك لا يلزمه غسله وان غلب على ظنه انه مذي كنائر
ما يتردد في نجاسته او يظنها ولا يجوز له المقتدة لمن خرج منه
اذ اختار انه مذي ولم يغسله لانه حامل للنجاسة في ظنه **والماني**
الخارج من الرجل او المرأة ولو كان على لون الدم **خواص** ثلاث
لا توجد في غير **وهي** **منه** اي بواحد منها اذ لا يترط اجتماع الثلاث
وهي **منه** احدها التدفق وهو خروجه بدفعات وان لم يكن له
لذة ولا ريج ثانيا لذة قوية حال خروجه مع فتور الذكر عقمه
وان لم يتدفق ثالثا كون رايته في حال رطوبته كمرح الغيابة
او طلع النخل وفي حال جفافه كمرح بياض البيض وان لم يتدفق لالا
الثلة بخروجه كان خرج ما بقي منه بعد الغسل فان فقد

فرجه هو في

المنى الحامض
الرجل والمرأة
يعرف بها

احدها

الخواص المذكورة فلا غسل لأنه ليس بمني والغالب في مني الرجل الشبهة
 والبياض وفي مني المرأة الرقة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص
 المني لأنها توجد في غيره كالرقية في المذي والتحن في الودي وهرث
 كان عدمهما لا يثبت وجوبهما لا يقتضيه فقد جهر
 ماء الرجل لكثرة الجاء ويصير كماء اللحم **ثانيها** أي ثانيا موجبات
 الغسل **ثالث** وهو مفارقة الروح الجسد وقيل عرض بضاد الحي
 وقيل عدم الحيوة عما في شأنه الحي **مسلم** ولو سقطا بل في أربعة أشهر
 وإن لم يظهر فيه اشارة للحي لأن حد الموت صادق عليه **غير شهيد**
 لما ياتي في الجنائز من أن غير المسلم لا يجب غسله وإن الشهيد كرم
 غسله إذا كان شهيدا **أكبر** وهو من قتل في معركة
 المشرك بسبب قتاله أمة والشهادة الصغرى كالمطون والغريق
 والهدم وخوفهم فإنه يجب غسلهم **والصلوة عليهم كمليات** **ثالثها**
 أي ثالث موجبات الغسل **وتألباه** أي تابعاه وهما الرابع والخامس
حيض ونفاس إجماعا لكن مع انقطاعهما وإرادة نحو الصلاة فلو
 مركب فيهما وفي ما روي **ونحو ولادة** ولو بلا بلل وعبر نحو ليدخل
 في ذلك نحو علقه ومضغته قال اربع من القوابل أيها اصل آدمي
 لأن ذلك مني منعقد وإذا ولدت خافا جاز وطهرها قبل الغسل
وهذه الثلاثة الأخيرة **مختصة بالنساء** إذ لا يتصور قيامها
 بأرجاء **وزاد بعضهم** وهو الشين في الطراز **فيها** أي في موجبات
 الغسل **نحو بدن كله** أو **لبعضه** **والشبهة** عليه ذلك البعض
 النجس يعرف من سائر البدن **فإنه** يجب عليه غسل جميعه
 لعدم ثبوت الإجماع فيه وفي هذه من الموجبات نظر لأن
 النجس ليس موجبا للغسل بل لأن الالة النجاسة حتى لو فرض كس
 جلة حصل الغرض **فصل** في بيان فروض الغسل من الجنابة

ثانيها

ثالثها

الغسل في الجنابة

وغيرها ولو لسبب مما يمس له الغسل لأن الغسل المندوب كالغرض
 في الواجب من جهة الاعتدال به وفي المندوب من جهة كماله نعم
 يتفارقان في النية **وأما فرضه** أي أركانها التي لا يحصل الغسل
 شرعا إلا بها **فبيان أحد هو النية على نحو ما مر في الوضوء**
 فيسوي رفع الحدث أو الطهارة عنه أو الطهارة الوجهة أو للصلوة
 أو رفع الجنابة أو إدا فرض الغسل أو فرض أو واجب أو إدا الغسل أو الغسل
 للصلوة ويصح رفعه لحيض نية النفاس وعكسه ما لم يتصد المعنى
 الشرعي ولو نوت رفعه الجنابة وعلم نحو حيض أو عكسه غلط
 صح كمن نوى الأصغر غلطا وعلمه الأكبر فرفع فرفع حدثه **عن**
 أعضاء الوضوء فقط غير راسه لأنه لم ينو الإسهلة ويمتنع على السلي
 هنا نية رفع الحدث كما في الوضوء **لكن لا يكفي هنا** أي في الغسل
 الواجب والمندوب **نية الغسل المحترمة عن نحو الفرض** كما لا داء
 والواجب لأن الغسل قد يكون عادة كغسل التطيف فلا ينصرف
 إلى الواجب إلا بالنقص عليه بخلاف الوضوء فإنه لا يكون عادة أصلا
 فكنت نية مجردة عن نحو الفرض **ومنه** أي مما مر في الوضوء **أن**
ينوي استحالة **بمقتضى اليه** أي إلى الغسل **كقراءة القرآن**
 والمكث في المسجد وكما يصح نوت استحالة وطه ولو محرما كما
 في الشك على الأوجه فلا يكفي استحالة ما لا يفتقر إلى الغسل كعبور
 المسجد لجواز بدونه وأفرم قوله على نحو ما مر في الوضوء أنه يشترط
 ويندب هنا جميع ما مر ثم يشترط أن يكون النية مقرونة بأول مغسول
 ولو من أسفل والأولى أن يقرنها من يغسل من نحو يرق يغسل محل الاستنجاء
 بعد فراغه منه لأنه قد يغفل عنه أو يحتاج إلى المني القديمة كالسواك
 ليثاب عليها **ثانيها تعميم البدن بالمال** **شعرا** ولو حكة كثيفة
 ماعد الثابت في نحو عيب وانف وان طال **وبشر** حتى الأظفار وما تحته

أحدها

في الجنابة

ثانيها

وما ظهر من صماخ وخرج عند جلوسها عما قد فيها وشقوق وما حثرت
وما ظهر مما باشرة القطع من انفا وجذع وسائر معاطف البدن
ومحل التوايه وذلك لحلول الحث بكل البدن مع عدم المشقة
لندرة الغسل مع ما فيه من فعله صلى الله عليه وسلم المبين للتطهر
المأمورية في قوله نعه وان كنت جنباً فاطهروا اي فاعثوا او الاغتسلوا
اغتسم البدن وقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البشر وبلوا الشعر **فان**
تحت كل شعرة جنباً اخرجه ابوداود والترمذي وغيرهما
بالفاظ مختلفة وفي كل من رواياته مقال لكن بعضها بعضها بقا
وهي دالة على وجوب اتصال الماء الى باطن الشعر وروى ابوداود
بسند حسن عن علي رفعه من ترك موضع شعرة من جنباته لم
يغسله فعليه كذا وكذا في التارقال على من تركه عادية
شعر ابيه فكان يجرم فيجب نقص ظاهراً لا يصل الماء لباطن ارسا
بالنقص بخلاف ما انفق بنفسه وان كثرت فيعفى عن باطنه ويعفى
ايضا عن مخاطبوع عسر زواله ولا يحتاج للتميم عنه لان الواجب
غسل ما ظهر من البدن لم يتم لا يجب مضغضة واشتقاق وان
انكشف باطن الفم والانف **فصل في سن الغسل الواجب**
واما سنه فكثيرة عد منها في الرحيمه نحو ثمان وعشرين
وعده الفاكهي في شرح بداية الهداية للغة الى اكثر من ذلك **فمنها**
السمية اوله تغير قصد القراءة فان تركها في اوله ففي الثانية
مر في الوضوء **وتقديم غسل الاذا الطاهر كالماء** والمخاطب والمخ
كالماء والودي وان كفي لها غسلة واحدة لحصول الغرض منها
بمرور الماء في المخ اما في الحكمة فواضح واما في العينة فالشرط ان
تدور بحرية وان يكون الماء القليل وان اذا لم يتغير ولا دورته
ولا حالت بينه وبين العضوفات انتهى شرط ذلك

فمن غفل عن الغسل

علم

علم

فاحذر

فاحذر باق كالحبس فعلم ان الغلظة لا يطهر محلها عن الحدث الا بعد
تسببها مع الترتيب **ثم الوضوء كاملاً** للاتباع وبين له استحقاقه
الى الفرغ حتى لو حدث بعده وقبل الغسل من له اعادة على المعتمد
كما لو غسل كفيه قبل الوضوء واجدث قبل غسل وجهه فانه يسب
عادة غسلهما بالطلاء بالحدث ثم ان تجردت جنباته عن الاصغر
نوى بسنة الغسل او الوضوء والا يوى به نية مجزية مما في الوضوء
خروجاً من خلاف موجه القابل لعدم اندراج الاصغر تحت الاكبر
وهذه النية بتسببها سنة اجزائية الغسل عنها نعم لو احدث
بعد ارتقاء جنباته اعضاً وضوءاً لزمه الوضوء مرتين بالنية لزوال
اندراج الموجب لسقوط النية والترتيب او بعضها لزمه غسل ما تاخر
حدثه في محله بالنية وقد الوضوء كاملاً اشارة الى ان لك فحج
قولا بتاخر غسل قدميه للاتباع ايضا ولذلك قال القليبي حاشي
يتخير بين تقديمهما وتأخيرهما النية الروايتين لكن الراجح ان الاول
افضل ويحصل بالثاني اصل السنة بل قال في التختة تحصل سنة الوضوء
بتقديم كله وبعضه وتأخيراً ونوسيطه اثناء الغسل **شريعة**
بعد الوضوء يسب **غسل المعاطف** وهي ما فيه النواذر وانعطاف
كالاذن والشفرة وطبقات البطن والموق والمخاط وتحت المقبل من
الذنب بان يوصل الماء اليها حتى يتيقن انه اصاب جميعها وانما يجب
بدرجته قلن وصوله اليها لان التعميم الواجب يكفي فيه بعلبة
الظن ويتأكد ذلك في الاذن بان ياخذ كفاً من ماء ثم يمسح
ذنه ويضعها عليه لياقته وصوله لباطنه وحيث يقين ذلك على
الصائم للمأمورية من المفطر كما سياتي في الصوم او ان الله تعالى **قال الراي**
يفيض الماء عليه بعد تعمد المعاطف واذ كان به او بالحكمة شعرة
يخلله قبل افاضة الماء على راسه بان يدخل اصابعه الغر مبسوطة
في اصوله للاتباع ويسحب ايضاً خليل ساير شعور جسده

لان ذلك اقرب الى الثقة بعموم الماء لئلا يلزم كغيره كذا يتجرى الرفق
 خشية الانتقاف **قال الشق الايمن** مقدمه ومؤخره يقض
 الماء عليه بعد الرأس فاليسر وهذه الترتيب هو المراد بقول بعضهم
 يسن ترتيب الغسل **والبدء باليد** لا باليد لانه لا يشرع في الوضوء
 في الروضة ان يقدم غسل اعضاء الوضوء قبل الاقاضة وذلك لانها
 لشرعها يطلب تكرير غسلها في الوضوء اولاً ثم غسل الاقاضة ثانياً
والشعر بنحو يزر في الخلق اي في المحل الخالي عن الدين يحرم عليهم
 نظره في الغسل ولم يغضوا ابصارهم بان لم يكن فيه احد
 وكان فيه من يحرم عليهم نظره كمن غطوا ابصارهم في هذه
 الصور بين الشعر كمن يغسل للاتباع فان اغتسل في فلاة ولم يجد
 ما يستر به خطا خطا كالدائرة ثم سمي الله ويغسل فيها كما قاله بعض
 الحفاظ فان كان بحضرة من لا يحل نظره اليه ولم يغض وجب التستر
 ويعد في فوات الجمعة لانها بدلا وفي فوات اول الوقت فلا يتكلم
 فاما صاق وقت الصلاة وجب كشفها ولو لم يغض ابصارهم وحيث
 نذهب الشتر جاز الاغتسال غاريا لا الوضوء عليه اذ لم يجز اليه
 فان احتاج اليه لحوقه بشي يلحق ثوبه جاز خلل الثوب في الخلق
 لا في غرض **وكون مائة** اي الغسل **صاعدا** وهو منبسطا
 ارطال وثلاث للاتباع وهذا اقيم بدنه قريب من اعتدال البدن
 صفة التعلية ونحوه والازيد وينقص لايق به كما مر في الوضوء
وسائر اي باقي **سنة الوضوء** التي يمكن جريانها في الغسل كالشمية
 مفرونة بالية ولباسها وترك التثيب والتفص والتكلم بغير عذر
ما بعد نحو المسح للاذنين والرأس **ما لا ياتي هنا** اي في الغسل
وهذا لك لان ما يمكن اتيانه في الغسل من سنة الوضوء
 وهو كثير فمن ذلك **والاستقبال** للقبلة لكونها اشرق الجهات
والسواك وقدم الكلام عليه في الوضوء وفي العبادات

كذا وجهه وامته وان كان في غير موضع من غير موضع

ان من فوائد السواك انه يطهر الغم ويرضي الرب ويبيض الكفان ويطيب
 النكهة ويشد اللثة ويصفي الحلق ويذكرى الفطنة وينقطع الرطوبة
 ويحد البصر ويبطئ الشيب ويسود الظفر ويضعف الاحر ويسهل النزح
 ويدكر الشها عند الموت **والتشبث** للاتباع فثلث تحليل راسه
 ثم غسله ثم تحليل شعوره وجهه ثم غسله ثم تحليل شعوره بدنه
 ثم غسله ثم ثلث شقه الايمن ثم الايسر ولا يتبع هذه ابله
 ان يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانياً ثم ثالثة ويسن ايضا
 ثلث الدلك والتسمية والدكر وسائر الشك ويكفي في راكبة وان
 قل تحريك جميع البدن ثلاثا وان لم يتقل قدميه الى محل اخر على الاوجه
والدلك لما نضل له يده من يد ثم يخرجها من حلق حلقه **●**
 ويؤخذ من هذا ان ما لم نضل له يده يتوصل الى ذلك يد غيره مثلاً
 اذ المخالف يوجب ذلك **والاول** في غسل شقه الايمن قبل ان يجف راسه
 وشقه الايسر قبل ان يجف الايمن على نحو ما مر في الوضوء **والدكر**
اخر اي بعد فراغه مستقبلاً كما في الوضوء **وغبرها** قال المؤلف في نظم التحرير
● وغيرها قلت كتطيب محل كالحائض والمك اولاً ان حصل **●**
 وعبارته في شرح النظم المذكور كتطيب محل الحائض ونفسا غير محرم
 ومغفرة وقاية بان يجعل بعد غسلها طيباً نحو قطنه وتدخله الى ما تحت غسله
 من فروجها لما مر من امره صلى الله عليه به ومن ثم تأكد ذكره تركه لانه يطي
 محل ثم يهاه للعروق حيث كان قابلاً له والمك اولاً ان حصل لانه اكثر
 حرارة واطيب رائحة فان لم يرد او عذمته فغوى كاطفار قسط **●** ومن ثم
 جاء عن عائشة رضي الله عنها **بالتعمال** لاس قالوا في ما لم ترد التطيب
 فالطين خصوصاً افضل التطيب به بل لو جعلت ما غير ماء الرفق
 بدل ذلك كفي في دفع كراهة تركه للاتباع بل وفي حصول
 ستة النظافة **انتم فصل** **واما بشر وطه** اي الغسل
ومكرهاته ومحرماته **فما مر في الوضوء منها**

فليست على من لم يمسح
 الغسل وتكون حائضاً

اي من المذكورات مما يمكن اتيانه هنا فلا حاجة لاعادتها ومن
 ذلك انه يصير تغير الماء تغيراً صاراً ولو بما على العضو خلافاً لجمع
 وانه يكره للجنب ومنقطعاً للحيض والنفاس الاكل والشرب
 والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء كما مر وانه لا ينبغي ان
 يخلق او يقلم او يتخذ او يخرج دماً او بياضاً من نفسه جزءاً وهو جنب
 اذا سائر اجزائه فرد اليه في الاخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شئ من
 تطالبه جنباً بها فائدت ان بعضهم يجره جماع من نجس ذكره
 قبل غسله ان وجد الماء نعم يستثنى من ذلك السلس لتصرفهم
 محل وطى المستحاضة مع جريان دمها وكذا من يعلم من عادته
 ان الماء يفرغ عن جماع يحتاج اليه **تيممة** لا حكم للجنب ونحوه
ويحرم على من وجب عليه الغسل من جنب وحيض ونفساء
ما يحرم على المحدث وهو كمام في بابه ثلاثة اشياء الصلاة
 والطواف وحمل المصحف وتزويد الجنابة ببيات احدهما مذكور
 في قوله **وقراءة القرآن** اي من مسلم ولو صبياً والمراد قراءة كله
 او بعضه ولو حرفاً منه بلسان بشرط ان يسمع نفسه ان اعتدل
 سمعه ولم يكن شراً لغط وبشارة الاخرى وتحريك لسانه للخبر
 الحسن لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن فخرج بالمسلم الكافر
 فلا يمنع من الزان ان يرجي سلامه ولم يكن معانداً لانه لا يعتقد
 حرمة ما يمنع من مص المصحف لان حرمة اكد وخرج
 حرمة وانما منع من مص المصحف لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما سخط تلاوته وما ورد من كلام الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كالا حاديث القدسية والتوراة والانجيل واجبة القرآن على قلبه
 من غير لفظ والنظر في المصحف وتحريك لسانه بحيث لا يسمع نفسه
 فالأوجه انه لا يحرم وانما تحرم قراءة القرآن **بقصد** اي القراءة
 وحدها ومع غيرها فان قرأ اذ كان ومراعاة وقصده

في قوله
 ما يحرم على المحدث

واحكامه او كله لا قصد او قصد نحو الذكر او اطلق لم يحرم
 لا يكون قرأنا الا بالقصد ومما يقصد به القرآن تذكير كتاب
 فقه او غيره فيه احتياج بآية فتحرم قرأته عليه نحو الجنين
 كما في المجموع نعم يلزم فاذا طهر من قراءة الفاتحة في صلواته
 لتوقد محتمل عليها **والثاني المكث** ولو ادنى طمانينة مثله
 التردد في **المسجد** اي في ارضه او جداره ورجسته وسريره
 تحته وهوائه وجنباً يخرج بحداره وان كان كله في هو الشارح
 وبقعة وقد بعضها مسجد شافعياً وان لم يصح الاعتكاف فيه
 ويعطى حكم المسجد ما استفاض ان مسجد او دل عليه ثم الحال الكو
 على هيئة المسجد الحديث الحسن ان لا احل المسجد لحائض ولا
 في ركنه بالمكث عبور اي للمروءة ولو على هيئة من غير
 سراج كنه خلاف الاولى ومن احتلم فيه وعسر عليه الخروج
 منه جاز له المكث فيه للضرورة ولزومه التيمم ويحرم بترابه الداخل
 في وقفه ولو فقد الماء الا فيه ومعه اناء يملأ ودخل للمياه ليغتسل
 به خارجة فان فقد الاناء جاز له الاعتكاف فيه بل لو كان
 الماء في نحو سركنة فيه جاز له دخوله مطلقاً ليغتسل منها
 وهو ما روي في عدم المكث وخرج بالمسجد نحو الرباط والمدة
 ومصل العبد **لمسلم** اي بالغ غير النبي اما الكافر فلا يمنع من المكث
 فيه لانه لا يعتقد حرمة لكن ليس له ولو غير جنب دخول مسجد الحاجة
 مع ان مسلم مكلف او جلوس قفص للحكم به او مفت للافتاء به
 فان دخل لغرضه كعزرو ودخولنا كذا يشهد كذا وكذا وتنع
 الذمية الحائض والنفساء المكث به وقراءة القرآن على المعتد
 واما الصبية فيجوز لوليها تمكينه من المكث في كافي به النووي
 ولما ليس من خصائصه صلى الله عليه وسلم حال المكث له به جنباً ولا حاجة

قفر

ان عيسى بعد نزوله مثله **وتزيد نحو خائض كنفنا بحريم**
 خمسة طيناء الاول تحريم عبورها المسجد ان قامت تلويثه بالدم
 صيانة له عن الخبث فان امتته كره لغلط حديثها ويجري ذلك
 في كل ذي خبث حتى تلويثه كذي جرح وفقر به خبث
 رطب ومن ثم حرم البول فيه في ناء وادخال نجس فيه بلا ضرورة
 وان اضر التلويث نعم يجوز اخراجه دم فصد ودمل واستحاضة
 في انا وقامة او تراب من غير فيه وان سهل اخراجه خارجه
 وكل دخول مستحب يد على ذكره لمنع ما يخرج منه سوا السرو وغيره
 والثاني تحريم **بشرتها** اي مس بشرتها ولو بلا شهوة
فيما بين شرة وركبة اجامتا في الوطئ بل من استحل زنا الدماء
 كفر ولم يفرم الحرام في كذا فافق الزنا لانه كناية عما
 فوق الشرة وما تحت الركبة وعما بينهما مما يبل في غير الوطئ
 ولقول صلى الله عليه وسلم من حال حول الحمى يوشك ان يواقعها
 وزجر هذا اعم من كل ما صنعوا كل شيء الا النكاح مع انه
 اصح لان هذا فيه احتياط وعند الفقهاء يبرح ما فيه احتياط
 وبحث الاسوي تحريم مباشرتها له بنحو يد فاما بينهما فوق الوطئ
 المحرم وخرج بالمباشرة الاستبراء بالنظر بشهوة فانه لا يحرم
 على العتمة ويستمر تحريم المباشرة وغيرها مما مر **الى الغسل او**
بدله وهو التيمم وذلك لبقاء مقتضى الحدث المخلط في غير
 المباشرة واما فيها فلقوله نعم حتى يطهرن فري في السبع بالتشديد
 وهو واضح الدلالة لما ذكره من الخفيف وهو يفرض انه بمعنى التشديد
 كما قال ابن عباس وافي ايضا والافلقوله عقبه فاذا تطهرت
 وقد ذكر في الجماع في الحيض يورث غلة مولمة جد النجاس مع جدام
 الولد وذكر الغزالي اتمه ادهن الثاني الى الغسل اي او بدله

تعالى

والثالث تحريم الصوم عليها وهو تعدي ولا يصح منها اجامتا
 وجب فضاوته بخلاف الصلاة فيحرم قضاؤها ولا تتعد **والرابع**
الطلاق لها لما فيه من تطويل العدة عليها وينفذ فلو سالت
 ذلك لم يحرم ويسمى تحريم الصوم والطلاق **الى الطهر** من الحيض
 وان لم يغسل لزوال مقتضى التحريم وهو خصوص الحيض في الاول
 والاحرم على الجنب وتطويل العدة في الثاني فجلة ما يحرم على نحو
 الحائض عشرة اشياء الشعة المذكورة والعاشرة الطهرية
 التعبد لما استثنى من نحو اغسال **فالسنة** هي لغسة
 ما تنقيد من علم او قال واصطلاح المصلحة المرتبة على الفعل من
 حيث هي كذلك وعرفت بانها كذا نافع ديني او ديني **والاغتسال**
 جمع غسل وقد مر تعريفه **المسونة** اي سواتا كدت ام لا ولا يجب
 لها بالندرو وصف الاغتسال بالمسونة مع انه مفرد والاغتسال
 جمع قلة وهذا لا يوصف الا بالجمع كالمسونات على الافصح لتاويله
 بالجمع وهذا بخلاف جمع الكثرة فان الافصح فيه افراد وللغسل العادل
 بجمع كثره **لما لا يعقل** الافصح افراد فيه باقل
 وغيره فالافصح المطابقة **ب** نحو هبات واخرات لايقه **ب**
نحو اي قريب **سبعة عشر** تقدم السين على الموحدة اي باعتبار
 المذكور هنا والافصح ببلد سبعة وعشرين او تسع عليها ولا بد فيها
 من نية سبأها كنوت غسل الجمعة او غسل عيد الفطر الا الغسل من
 الجنون والاعمال فانه ينوي به رفع الجنابة لانه غسله لاحتمالها
 وقد قال الشافعي رحمه الله قل من جن الا واترك والا لكافرا الاسلام
 واحتمل وقوع جنابة منه فانه يضم اليها نية رفع الجنابة
 كما هو ظاهر ويجزي الغسل عنها بفرض وجودها اذا لم يكن

قفر
 ومسطح الاغتسال
 المستون من الارض

الحال كما في وضوء الاحتياط فان اجتمع الحال وجبت اعانته لعدم الجرم بالنية
كغسل الجمعة للاخبار الصريحة فيه وخرقها عن الوجوب
 الحزب الصريح من توفاء يوم الجمعة فيها ونعت وخرقها في الغسل
 افضل اي قبالة اي مما جوزته من الاقتصار على الوضوء اخذ
 ونعت الخصلة هي ولكن الغسل معها افضل **لقاصدها** اي الجمعة
 وان لم يلزمه لان الغسل للصلاة لا اليوم بخلاف غسل العيد
 وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من اتى الجمعة من الرجال او النساء
 فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ويدخل وقته بطلوع النجم
 الصادق لان الاخبار علقته باليوم والافضل تأخيره الى الرواح
 اليها لا يبلغ في دفع الريح الكريه ولا يبطله حدث ولا جنابة
 ويندب لمن عجز عنه التيمم بدلا عنه احسن الفضة العبادة
 وان فات قصد النظافة كسائر الاعمال السنوية فيقول
 نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نوية التيمم بدلا
 عن الغسل لخدم ذكر السبب كسائر الاعمال ولو تيمم لفقد الماء
 ثم وجده قبل الصلاة بطل تيممه وينوت الغسل وبدا له بالدخول
 في الصلاة كما في شرح المذهب ولو تعارض الغسل والتكبير
 قدم الغسل حيث امن الفتاوى للخلاف في وجوبه ومن
 تركه تركه ولا يكفي الوضوء عنه في دفع الكراهية
 فقد اثنى التمهودي وابن حجر بانه لا بد في هذا الغسل من استيعاب
 جميع البدن ويؤيده ان في بعض الروايات من الغسل كغسل الجنابة
وغسل العبد الفطر والاصح **مطلقا** اي سواء اراد الحضور
 للصلاة ام لا وفارق الجمعة فان سبب مشروعيتها دفع
 الريح الكريه عن الحاضرين وهذا بسبب الرينة وهي مطلوبة

لكل احد والغسل من جملتها **وغسل الكسوفين** اي كسوف الشمس وكسوف
 القمر اجتماع الناس لهما ويدخل وقته باول الكسوف ويخرج بالانحلال
وغسل الاستسقاء لذلك ويدخل وقته بزيادة الاجتماع لفعولهم **لمن**
 اي لقاصدها ولو امرأة وصبا وقضية هذا كالتعليل عدم
 ندب غسلي الكسوفين والاستسقاء للمنفرد وهو ما جرى عليه **للمن**
 في شدة الحر وان اعتمد البراءة وعذر الحجاب للمنفرد
 ايضا وعليه يدخل وقته في حقه بارادة الصلاة **والغسل من**
غسل اوتيمم الميت المسلم وغيره للخبر الصحيح من غسل ميتا
 فليغتسل ومن حمله فليتوضا وخرقه عن الوجوب الخبر الصحيح
 ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه وفنس ميتا
 ميت غيرنا قال الاسوي او اخلوا بهل هو تعبدية او النجاسة
 عند من قال بها انتهم ومحق غيره انه تعبدية ثم قالوا الظاهر احتيا
 لان الغاسل لا يامن ان يصيبه نجاسة لا يعرف مكانها فليزمه
 غسل تمام البدن ومنه اخش ندب الغسل بمباشرة غسله
 وان تعدد والمخلاق المعين لمناولة الماء او نحو ولو غسل موكبا
 فالأوجه انه يكفي غسل واحد وينوت هذا الغسل بالاعراض عنه
 او بطول الزمن عما قال بعضهم لكن قال الشيرازي في جوابه النهاية
 الظاهر ان الاعمال السنوية لا تقضي لانها ان كانت للوقت
 فقد فات اول السبب فقد زال وهو ظاهر في غسل الكسوف ونحوه
 اما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها الفتاوى بل الظاهر
 طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصاً وسبب الغسل من
 الجنون والاعماء احتمال الانزال **وغسل الكافر** ولو مرتدا
 او امرأة اذا **اسلم** اي بعد اسلامه للامر به محيى بن حبان وغيره ولم

ركنا

ط

مخلاف

يجب لان كثير من اسلموا ولم يؤمروا به **ولم يسبق له** اي للغسل
 في زمن الكفر **موجب** من جنابة او حيض او نفاس فان سبق له
 موجب مما ذكره الغسل وان اغتسل في كراهة لبطلان نيته
 ولين ان يغتسل بهاء وسدر وان يحلق رأسه وسائر شعوره
 ما عدا ما يحصل له بالآلة مثلكة كاللحية والعارضين للرجل
 ثم ان كان قد احدث في حال كراهة ثا أكبر فعل ذلك بعد
 غسله من الجنابة لينفصل منه الشعر وهو طاهر والا فعله قبل
 الغسل **وغسل المجنون اذا افاق** قياسا على المجنون عليه بل اولى
 والمعنى عليه **مثله** اي مثل المجنون يستحب له الغسل اذا افاق
 لان صلى الله عليه وسلم كان يغتسل في مرض موته ثم يغتسل ويبغى
 ان يلحق بمن ذكر الشكران بما مع ان كلامه الثلاثة مظنة
 للانزال ولذا اذا اتين وجب الغسل قال في النهاية وشمل كلامهم
 الغسل من الجنون والاغما غير البالغ ايضا على عموم الخبر **انتم**
غسل الصبي الشامل للصبي **اذ بلغ بالسن** لا حمله بلوغه
 بالانزال قيل ولم يعلم به قال القليوبي فان كان بلوغه بالاحتلام
 طلب منه غسلان اي غسل واجب وغسل مندوب **واعمال**
الحج الشامل للعمرة **الآنية** في بابه **والغسل** للاذان والاعتكاف
 ودخول المسجد والحرم ومكة والمدينة للحلال ولكل ليلة من
 رمضان وان لم يحضر الجماعة لشرق وقته وكالحق عاتية او تنف
 ابطا وعند سيلان الوادي **والكل اجتماع** خير كما قيل في التهمة
 وبحث في الاعراب تقييده بالمباح قال لان الاجتماع على معصية
 لا حرمه له قال الحال الرملة اما الغسل للملوات الخمس فغسل
 مستحب كما اقر به الوالد لشد الحرج والمشقة انتهى ولا يبعد

ندبه لكره يوم **وكل حال غير الحجة الجسد** كقصد وخامسة
 وخرج من حمام فانه يندب الغسل بعد حديث صحيح
 انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الحجة وقيس بها الباقي
 قال بعضهم ويستحب ان يكون اغتسال الحائض من الحمام بما باردة
 لا يبقوى البدن وكما يندب الاغتسال بعد ما ذكرنا يندب
 قبله ايضا ليخفف الثغرة في الثفة ويذهب الاغتسال قبل
 كل حال يقتضيه تغير البدن **لتنبيه** كذا الاغتسال لا
 المذكورة غسل الحجة ثم غسل غاسل المني ثم ما اختلف في وجوبه
 ثم ما صح حديثه فان سلموى اثنان او اكثر في الاغتسال في الوضوء
 وصحة الدليل قدم ما كثرت اخباره الصالحة ثم ما كان تعدي
 نفعه اكثر **ولو جهت نيته** اي الغسل **فرضا ونفلا**
جنابة او حيض او نفاس **مع جمعة** او عيد او نحوهما
 كان قال نوي غسل الجمعة والجنابة او بالعكس او نوي
 غسل الجنابة مع غسل الجمعة او بالعكس **حصلا** اي الفرض
 والغسل فترفع جنابته وسقط عنه طلب غسل الجمعة ويثاب
 عليها ان شاء الله نعم اثنائه وان كان الاكمل افراد كل بغسل
 وانما لم يصح الظاهر وشدة وخطبة الجمعة والكسوف بنيتها
 لان مبنى الطهارة على التداخل بخلاف الصلاة وما في معناها كما
 الخطبة **وان اخذ** بان نوي الجمعة والجنابة فقط **فله** تحصيل
مانوي على المأثورة وانما لم يندرج السنون في الواجب لانه قربة
 مقصودة بخلاف التهمة اذ لا تحصل بغيتها وان لم تنو لان
 القصد منها اشغال البتعة بصلوة وليس القصد هنا النظافة
 فقط بل لئلا يتيهم عند عجز عن الماء **وتحصل بكل** من المنوي

الرض او النفل **مثله** فاذا نوت الحائض غسل الحيف وعليلها
جنابة حصل لها غسل الحيف والجنابة لا يتو ايلها في الوجوب
اونوى من اجتماع عليه غسل عيها وجمعة احدثها حصل له الامر
لان مبني الطهارة انما القداخل كما مر سبعا مع اتخاذ الجنس
وعبارة التحفة ولو اغتسل واحد واجبين او واحد ثقلين
فاكثر بنية فقط حصل الآخر وظاهر ان المراد يحصل غير
الموتى سقوا طلبه كما في النجاسة انته **المقدمة الثالثة**
من مقدمات الصلاة **التيهم** وهولعة القصد وشرعا
ايصال التراب للوجه واليد بشرابا مخصوصة وهو
رخصة مطلقا ومن خصايقتنا والاصل فيه الكتاب
والسنة واجزاء الامة وشرع ستة اربع من الحجرة وهو كثر
بالوجه واليد ولو في الحدث الاكبر **وله كتاب** يبيحه
ويكفي فيها الظن وعبر عنها بعضهم بالاحوال **وفروض**
ي اركان **وسنن** **ومكروهات** **ومحرمات** **وشروط ومبطلات**
اما ابابيه فاختل في عددها وفي الحقيقة السبب واحد
وهو العجز عن استعمال الماء حشا او شعا وعينه بباب له
فقد هافت اختصار امرين الاول **فقد الماء حشا** كان لم يجد
اصلا او حال بينه وبينه سبع فالمراد بالحسنى ما تغذر استعماله حشا
ويؤيده قوله في راجب يخاف من **الاغتسال** الاستسقام منه لا
العادة عليه لانه عادم للماء **وحكم** اي شرعا بان وجد مستلا
للشرب او وقد اجتمع اليه لعطش او خاف منه حدوث
مرض او زيا دته **والثاني خوف** اي ظن حدوث **محدور** من
تلف نفس او عضو او منفعة لبرد او مرض حاصل او متوقع

تجسد على التفسير

ومن **توسط** كالنووي في المنها عدها **ثلاثة** **الاول** **فقد الماء** اي حشا
او حكا **والثاني الخوف من استعماله** اي الماء على عامر **والثالث الحاجة اليه** لعطش
حيوان محترم **ولو ما لاعد الهمة** اي في الزمن المستقبل
ومن وسط كالنووي ايضا في الروضة عدها **سبعة** **والخمس** لظن محض
العد الاول **من السبع** **الفقد حشا** او **حكما** **والثاني**
الخوف **ولو ظنا على نفس** ان تلتلن سواء في ذلك نفسه او نفس
غيره ولو غير آدمي بشرط ان يكون تلك النفس محترمة **او مال**
كذلك فوق ما يجب بذله في المائتنا او اجرة **او نحوهما** كضع
ومنفعة عضو فان خاف شيئا من ذلك في طلبه الماء يتم للمسقة
بخلاف مال يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد للماء وان ترك
والثالث الحاجة اليه اي الى الماء لعطش حيوان محترم
فيهم من التطهر به ان توهم وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان
كبرت بالمعنى علم حاجة غيره له ما لا لزومه تزوده له ان قدر
ولا يجوز اذخار الماء ولا استعماله لطبخه تيسر الاكتفا بغيره والالحق
بذلك **سما** **كله** **يا بسا على الاوجه** **تبيحه** المراد
بالمحترم ما حرم قتله ولو خولك لا يقع فيه **وكما** **ضرر** فيخرج
ما لا يحرم قتله كحري ومرد بشرط ان يتأب وتترك الصلاة
بشرط ان يؤمر بها في الوقت فيمنع وان كان محصن وان تاب
وصايله وكلب عقور قيل وعشار الحديث من وجد منكم عشارا
فليقتله واين في معي القائل **والرابع اضلاله** اي الماء في رحله
بان قتل عليه فيه **فعل** يحده بعد امعان الطلب ومثله
ما اذا انسي رحله او اضل رحله في رجال بل اولى **والخامس المرض**

اي الكاين به الآن او الذي يظن حدوثه بعد **الذي** في الغالب
خاف معه من استعماله اي الماء لقوله تعالى وان كنتم مرضى او
 اي مرضا خاف من استعمال الماء معه على نفس كالجدرى او على منفعة
 عضو كتنفس سمع او صوت عيني او بطون البرء او ظهور شين
 فاحت في عضو من كالأوجه واليدين والرجلين بان يعرف
 ذلك بالتحريكة او بخبر عدل رواية عارف فان انتفيا وبوهم
 ماء مما ذكر عليهم على الأوجه ولزمته الاعادة بعد البرء فلا
 يتيمم نحو صدأ او تالم خفيف ولا خوف من قاحت او قاحت
 في عضو باطن ولو في امة حسا ينقص قيمتها **والسادس الجيرة** وهي
 الواح او نحوها تشد لا بخيار نحو الكسر ومثله اللصوق بقية
 بوله والطلاء وعصابة النضد **والتابع الجراحة** التي لا عصابة عليها
 ونظم الاسباب المذكورة بعضهم فقال **يا سائل** لاسباب حل تيمم **هي**
سبعة بسماعها ترتاح **فقد** وخوف حاجة اضلاله **مرض** يشق جيرة وجراح
وتشأن هذه الاسباب السبعة صور كثيرة حصرها اي عدها
بعضهم هو القاي في ترتيب الباب في **احد وعشرين** صورة
وسماها البناءا شعا اي مجازا والافالسبب في الحقيقة واحدة
 وهو الفقد كما مر **تسع** منها **تعاذ فيها الصلاة** وجوب الماء بالية
 وهي **فقد الماء** سفر او حضر ابان لم يحل **حيث** اي في محل
يقاب وجوده اي الماء فيه او فيما حواله الى حد التراب
 وقت التيمم ولا عبرة بمحل الصلاة على الأوجه فلو تيمم بمحل يظن
 فيه وجوده وصلى بمحل يغلب فيه عدمه قضا او كسبه
 فلا حد اما لعقده بن حزم في التحفة وغيرها والذي
 اعتمد تحت الرمي في النهاية وغيره كما اعتبار محل

غير

الصلاة فلا قضا عليه عند في المثال المذكور ثم قيل العبرة
 في غلبة الوجود بجميع السنة وقيل بغالبها والمعتبران المعتبر
 زمن التيمم على ما رجحه بن حجر وزمن الصلاة على ما رجح الرمي حتى
 لو غلب في وقت ذلك الوقت وجوده وجب القضا وعدمه فلا
وبانته **واضلاله** اي الماء او ثمنه او الماء **الاستسقاء** في **رحله** هو
 في الاصل المنزل والمراد هنا جميع ما ينسب اليه من ايات ومنايا بان
 فتش عليه فيه فلم يجد بعد امعان الطلب فتيمم وصلى ثم
 بان انه معناه فانه يقضي السنة في اهلالة حتى نسيه واضلاله النوع
 تقصير ومن ثم لو نسي نيزا بقره قضى اليه كما اذا لم يعثر عليها **وهي**
 وهي ظاهرة الاشارة **وخارج** بالبيان ما لو ادرج ذلك في **رحله**
 ولم يعلم او ورت ما ولم يعلم لم يلزمه القضاء وخرج بقوله ثم
 بان انه معناه ما اذا لم يجد أصلا فلا قضا كما قاله المناوي **وهي**
خارج باضلال الماء اضلال جميع الرجل فلو اضل رجله في رجل فلا
 قضا عليه **وضع نحو الجيرة** من كل سائر **على غير طهر** ان
 اخذت شيئا من الصلح وهو ما لا بد منه للاستسقاء لنوات شرط
 الوضع وهو الطهر الكامل كالحف في المجموع ما لفظه **يجب**
 عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي بقوله
 ولا يضعها الا على وضوء انتم فان وضع ذلك على طهر لم يقض كالحف
 بلاوي والمراد الطهر بالنسبة له كذا العضو فان كانت في عضو من
 اعضاء الوضوء فلا يسمى متطهرا الا اذا كان متطهرا من الحدثين
 الاصغر والاكبر وان كانت في غير اعضاء الوضوء اشترط الطهر من الحدث
 الاكبر لا غير **او** وضعه **بعضو التيمم** وهو الوجه واليدان الى
 المرفقين وان لم تأخذ شيئا من الصلح او كان متطهرا النقص البدل
 وهو التيمم والبدل وهو الوضوء او الغسل فلم يصل محل العلة منها

صيف

شيء ويصدق ذلك بما لا يمكن على الجرح سائر ولم يركبه مسيء
 بالتراب وحاصل الكلام في مسألة الجرح ان كانت في اعضاء
 التيمم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت في غير اعضاء التيمم
 ولم تأخذ من الصلح شيئا لم تجب الاعادة مطلقا وان اخذت
 من الصلح شيئا فان كان وضعها على حدث وجبت الاعادة
 وان كان ما اخذته من الصلح بقدر الحاجة للاستسقاء وان وضعت
 على ظهرها فان اخذت من الصلح زيادة عما قدر الاستسقاء وجبت
 الاعادة وان خشي من نزولها مخدورا وان اخذت بقدر الاستسقاء
 فان سهل نزولها ولم ينزعها وجبت الاعادة وان شق نزولها
 فلا اعادة وهذه التفصيل هو الذي جرى عليه عامة المتأخرين
 من اصحابنا واعتدوا به في جميع كتبه **نعم** عبارة في النجفة
 تؤهم عدم وجوب الاعادة فيما اذا وضعت الحبة على ظهر
 ولو في اعضاء التيمم وعلى هذه آجر العلامة الجرجاني **وشدة البرد**
 يحضر او سريان التيمم وقد فقد ما سخن به الماء او يدثر به اعضاء
 فانه يتيمم وجوبا لندرة فقد ما ذكر فان تيمم فيه وجود ما ذكر
 لم يهيم تيممه **والعصيان بالسفر** كما بقوا في الشرة فانه يقضي
 سواهم لفقد ماء او جرح او مرض في الاصل لان سقوط الفرص
 بالتيمم فله رخصة فلا تنطبق بعصية ثم ان كان تيممه لفقد
 الماء كذا كذا لولته حتى سبغ مع تيممه او شرعا كمن مرض
 وعطش لم يهيم تيممه حتى يتوب لقد رتب على زوال مانعه بالتراب
 وخرج بما ذكر العصيان بالاقامة محل يغلب فيه عدم الماء
 والعصيان في السفر كان زنى او سرق في وتيمم لفقد الماء فانه لا يلزم
 القضاء لان الاقامة ليست سببا للرخصة بل السبب لفقد الماء بخلاف السفر
 فانه لما كان مرضا فقد جعل هو نفس السبب **وتعجب البدن**
 بها لا يعف عنه كدم كثير حصل بفعله قصد او اجازة لمجمله

او عا د اليه **وان عجز عن ان الله** لان تقدم ان الله النجاسة شرط للصحة
 التيمم كسبائتي وعجز عن غسله بنحو ما جاز نادى فوجب
 القضاء اما اليسر فلا فيض الا ان كان بجمل التيمم ومنع وصول التراب
 لمجمله لنقص البدن والميلح قيل في هذه الغاية نظر لانه اذا لم
 يعجز عن ان الله لم يهيم تيممه اجهاغا وان عجز عن ان الله يهيم تيممه
 عند من عجز ويحيد ولا يصح عند محمد الرمي بانه يصلي صلاة فاقد الطهورين
 ويحيد كسبائتي اي فكل ان حذف الوارد **وتبين وقوع التيمم**
قبل الوقت لانه طاعة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت بخلاف ما لو
 تيمم لها في وقتها فقد دخل وقت اخرى فصلاها به دون التي تيمم لها
 فانه لا اعادة عليه وعلم بما ذكر ان دخول الوقت شرط لصحة
 التيمم فلا يهيم لفرض ولا لفعل مؤقت قبل دخول وقت فعله ويدخل
 وقت افعل الثانية في جميع التقديم بفعل الاولى فيتيمم لها بعدها
 لا قبلها فان دخل وقتها اي الثانية قبل فعلها او طاله الفصل بينهما
 وبين الاولى بطل تيممه ولو اراد الجمع تاخير ايم التيمم للطهر
 وقتها نظرا لاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها وصلاة
 الجان لا يهيم لها التيمم قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكليف
وباقها اي باقي الصور لا تعاد فيها اي الصلوة وهي اثني عشر
صورة فقد المار اي عدم وجوده حال تيممه كما مر وان تعدا
 باعدامه كان اتلفه ولو بعد دخول الوقت نعم لو باعه او وهبه
 بلا حاجة له ولا لم يترى او المتهم لم يهيم تيممه مادام قادرا على
 استرداده فان تيمم وصله قبل تلفه اعاد بعد تلفه **صحت**
لا غلبت وجوده بان غلب عدمه او لم يزل الامر ان **والحاجة اليه**
 ولو في المال اي المستقبل **لشره** صوتا للرجوع عن التلف ولا يكلف
 الطهارة به وجمع شمر شره غير دابة له لا يستقذاره

الاولى

للروح

عرفا ويلزمه ذلك ان خفي عطشها وكفاها مستعلة وكما المستعمل
كل متغير يستقدر عرفا بخلاف متغير بخوما ورد ولا يجوز
له شرب نجس مادام معه طاهر بل يشرب الطاهر ويسمى ولو احتاج
لسقى الدابة سقاها النجس ويظهر الحق غير المميز بالادلة
في المستقدر الطاهر في النجس او الحاجة لنحو **بيعه** اي
الماء للموت التي يحتاجها في سفره المباح ذهابا وايابا نفقة
وكسوة ومسكن وخادم وودا واجرة طبيب واجرة خفارة ونتيجة
في المقيم اعتبار الفضل عما ذكر في يوم وليلة كالفطرة **وان**
لا يجد اي الماء **الاباكثر من المثل** وهو ما يرجح
فيه زمانا ومكانا فلا يكف زيادة على ذلك وان قلت ما لم يبع
بموجب يمتد الى زمن يمكنه الوصول فيه لماله عادة والزيادة
لا يفتى بالاجل عرفا فان وجده بمن مثله وجب عليه شراؤه
للطهارة ومثله التراب ولو نخل يلزمه فيه القضا وكذا اخو الدلو
واستجاره بعد دخول الوقت لا قبله فان امتنع صاحب الماء
من بيعه للطاهر ولو تغتالم بحجر بخلاف امتناعه من بدله بغيره
لغشاشان ولم يجز ما لكه لشربه حاله فانه يجز عليه بل له بقاء
او حال دونه اي الماء **عدوك** بضم الباء او خاف ان يقطع عن
الرفقة او سارقا ومن الحائل ما لو وجد جارية ماء مسبل للشرب
بطريق حلولة الشرج بينهما **او فقد ما يستقي به** الماء **كدر**
ورثا ولو وجد ثوبا وقد على شدة في الدلو او على ادلايه في البئر
وعصره او على شقه وايصال بعضه ببعضه وجب ان لم يزد نقصانه
على اكثر الامرين من ثمن مثل الماء واجازة مثل الجبل ولو فقد الماء وعلم
انه لو حفر محله وصل اليه فان كان يحصل بغير يسير من غير
مشقة ولا ترتب عليه خروج الوقت لزمنه والا فلا ولو وجد ثمن
الماء وهو محتاج الى شربة الصلاة قدمها له وامنعها ومن شتم

لزمه شراؤها ترعورتا فقه لا ما ظهر سفره **او خاف من استعماله**
تلف نفسه بان كان به جدي او جرح او نحوهما فقد فسد عباين
المرض في الية بذلك **او تلف** **منفعة عضو** من اعضائه لا نحو
وجع ضرس وحمى خفيفين فان ذلك لا يبيح التيم وقضيته
عدم اباحة التيم لمن خشي من الاغتسال في الحرمل القمل او كثرة
احتياط للعبادة **او ان كان الاشبه بالرخص الجواز** **او خاف**
بطون التمر **او بضم الباء** وفطمها فيهما اي طول مدته وان لم
يزد الالم بدليل ما بعده قال الحلي ولم يذكر بالطول ضابطا
فائدة يقال براءة بتطليث الرأى بربقية الباء وضربها ومفتوح
الباء فيها افعم وهو مصدر للمفتوح واما المضموم فصدر للمضموم
والمكسور **او زيادة مرض** ومثله حدوثه بالاولى **او خاف حصول**
شئ فاحش كغير لون او تحول او استحياف وتغير
تبقى ولحمة تزيد واصل الشين الاثر المتكررة **بعضو ظاهر**
وهو ما يبدو في الخدمة غالبها كالوجه والدين الى العضدين
والرجلين الى الركبتين خرج به الفاحش في العضو الباطن
ولو في رقيق كامر **قلت** **والزيادة على هذه الصور** التي تعاد
فيها الصلاة والتي لا تعاد فيها **ممكنة** لان المدار على فقد وهو قد
يتصور في غير ما ذكر **والتحقيق** اي القول التام المحكم
من حق الامر ثبت ويقال فيه ايضا هو اثبات المسألة بدليلها وعلمها
مع رد قواها والتدقيق اثبات الدليل بدليل آخر ويقال التدقيق
امعان النظر والغوص على غوامض العلم **ان المدار في القضا**
وعدمه عند فقد الماء الذي صر الكلام عليه **على ندر**
الفقد وغلبته فتي ندر الفقد وجب القضا والام يجب ولو كان
المتم في الحضر على المعتمد كما علم ذلك **ما مر** خربيا لان المدار
على الإقامة في الحضر **والسفر** فلو اقام بمسافة وطالت اقامته

وصلاة بالتيهم فلا قضا **ومن غير يهما** **الاقا والسفر**
حري على الغالب وهو نذر في فقد الماء في الإقامة
 وعمومه في السفر **والله اعلم** ولو شك هل المحل الذي صلى فيه بالتيهم
 تنقطع به الصلاة أم لا لم يجب الإعادة كما لو شك في ترك فرض بعد
 السلام **فصل** في بيان فروض التيمم أي أركان ومقاصد
وأما فروضه الخمسة كما في منهاج الإمام النووي وراد في الرواية
 ركنين التراب وقصد الأول من الخمسة **نقل التراب**
 أي تحويله من نحو الأرض أو الهوى إلى العضو الممسوح به سواء كان
 أن تحويله من نحو الأرض أو الهوى إلى العضو الممسوح به سواء كان
 النقل بنفس ذلك العضو كان معك وجهه ويديه بالأرض مع
 الترتيب أم لا غير من مأذونه أو من نفسه كان أخذ التراب من
 الوجه ثم ردة إليه فلو سفت ربح بالتراب على وجهه أو يديه
 فردده لم يكف وأن وقف بمهبط الريح ناويا بوقوفه التيمم
 لعدم النقل قال القليوبي وأخذ منه أنه لو حرك وجهه لأخذ
 التراب من الهوى ناويا أنه يكفيه وهو كذلك أنته وقضية
 عدم النقل ركننا بطلان ما أحدث قبل مسح الوجه ما لم يجد التربة
 قبل وصول التراب للوجه لوجود النقل **والثاني** **نية استحالة**
نحو الصلاة مما يقتضي للطهر لانيته رفع الحدث أو الطهارة بحسب
 لأنه لا يرفعها ولا يبطل بغيره كروية الماء نعم لو نوى رفعه
 بالنسبة لفرض واحد ونوافل جاز ولو نوى فرض التيمم أو فرض الطهارة
 لم يكف إلا أن نوى الفرض الإبداعي لا الأصلي ولو تيمم طائفاً
 حدثه أصغر فإن أكبر أو علسه مع بخلاف ما لو تعمد **والأبد** في نية
 التيمم من خربها بأوله النقل واستدامتها إلى مسح يديه من الوجه حتى لو
 عزبت قبل مسح يديه بطلت فتلقاها ورفع يديه إلى وجهه
 من غير إعادة الضرب لأن التراب الذي بيده غير مستعمل ولا يبدل
من التعرض للفرض أي العيني **أن يتيهم** **له** بأن يقول نويت
 التيمم لاستحالة فرض الصلاة فلا يكفي له نية استحالة الصلاة

فني على ما في موضع
 التيمم

أخذ بالاحوط وكون المزد المحل بال للعموم إنما يفيد فيما حدان على
 اللفاظ والنيات ليت كذلك فخرج النقل وفرض الكفاية فإنه
 يكفي لها نية استحالة الصلاة ثم الحاصل من كلامهم أن نية الفرض
 تبيح الفرض وغيره ونية النقل أو الصلاة أو صلاة الجنازة أو غبطة
 الجمعة تبيح ما عدا الفرض العيني ونية شيء مما عدا الصلاة لا يبيحها
 ويبح جميع ما عداها من نحو مسح المصحف والمكث في المسجد وقراءة
 القرآن **والثالث** **مسح الوجه** السابق بيانه في الوضوء والمراد بالمسح
 هنا وصول التراب إليه ولو بجوهر مرة لأخصوص المسح الذي هو استمرار
 اليد على العضو ولا يشترط يقين وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو
 بل غلبة الظن ويجب مسح ظاهر مسترسل حته والمقبل من أنفك
 عما شفته كالوضوء ولا يجب ولا يسن إيصاله منبت الشعر الخفيف
 من وجهه أو يده لما فيه من المشقة **والرابع** **مسح اليدين مع المرفقين** كالوضوء
 لأنه بدله وحلاً للمطلق على المقيد وخبر الحاكم وصحة التيمم به بتان
 ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين لكن صوب غيره وقعه على
 بن عمر وروى أن أختار النووي وعزيم القديم أنه يكفي مسحهما إلى الكوعين
والخامس **الترتيب بين المسحين** فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين
 فلو عكس لم يصح ولو كان يتمه عن حدث أكبر وأما لم يجب
 في الغسل لأنه لما كان الواجب فيه التعميم جعل اليدان كالعضو
 الواحد وخرج بالمسحين النقلان فلا يجب الترتيب بينهما لأن
 مسحهما هو الأصل والنقل وسيلة فلو ضرب بيديه على التراب
 ومسح بأخدهما وجهه وبالأخرى يده الأخرى جاز نقله فيزيد
 ضربة لليد الأخرى **وأما نية التسمية** **أوله** حتى يجب ونحوه
وتخفيف التراب من كفيه أن أكثر ينقن اليدين أو النقل بعد
 الضرب وقبل المنية حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للاتباع ولجلاء

يشق خلقه ومن ثم لم يستحب تكرار المسح واما مسح التراب عن
 اعضاء التيم بعد التيم فالاجب كما في الام ان لا يفعل حتى يخرج من
 الصلاة ولو غشي المسافر غبار خفيف لم يكلف نفسه بل يصح تيممه
 لانه غير حائل بخلاف ما لو كان كثيفا فانه يكلف نفسه لانه حائل
وتفريق الاصابع في اول كل ضربة لانه يلد في اثار الغبار
 لا خلافا في موقع الاصابع فيمهل تعم الوجه بضربة واحدة واما في
 نذب التفريق في الثانية فنقل عن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها
 لانه محمول على ما اذا لم يرد التحليل والاول على ما اذا اراد
 فالواجب فيها اما التفريق واما التحليل فالجمع بينهما هو التامة
وتحليلها اي الاصابع كما في الوضوء وسائر اي جمع سنن الوضوء
الثانية اي التي يتصور اتيانها **هنا** اي في التيم كما لا يستقبل
 والسواك وتحله بين التسمية والضرب كما انه ثم بين غسل اليد
 والمضمضة والغرة والتحليل والذكر السابق الى اخره وذكر
 الوجه واليدين بناء على ندبه وان لا يرفع يده عن العضو حتى
 يتم مسحه وتقدم يمينه على يساره والبداءة باعلى الوجه على باقيه
 وان يتعمد نحو الموق والمقبل من الانف فان كثيرا يغفلون
 ذلك وان يمسح بيده لا بخو خرقته وان يمسح احدى الراحتين بالآخر
 عند فراغ مسح الذراع والموا لاة بتقدير التراب ماء ونزع الخاتمة
 في الاولى يمسح وجهه بجميع يديه ويجب نزعه في الثانية ولا
 يكفي تحريكه لتوقد وصول التراب لمحلله على نزعه لكثافته
 وان اتسع **واما مكروهاته** لو عبد بمكروهه لكان اولى
 به لم يذكر مكروهاته ثلاثا فاكثرت بل اقتصر على شيئين
فتلبيس التراب حيث يشق خلقه **وتكرار المسح** لانه يترد

المكروهات

فيه التلبيس **واما محرماته فكونه بتراب مغصوب** اي لم ياذن
 مالكه فيه ولا ظن رضاه ونظيره انه لا يجوز ترتيب الكتاب
 من ارض الغير وجداره بغير اذنه وان كان هذا القدر اليسير
 مما يسامح به **او تراب المسجد** وهو الداخل في وقفه لاجل محله
 اليه **الريح** **ويصح** اي التيم **فيها** اي في المغصوب وتراب المسجد
 لان الحرمة لا يخرج **فصل** في شروط التيم وهي كفي التحريم
 والطاهر المذهب خمسة عشر لكن لما كان التيم كما قال المؤلف
 في التعليق المصنوطيا رك الوضوء والغسل في بعض الشروط
 اقتصر هنا على ذكر الشروط التي تخصها فقال **واما شروطه** **فصل**
 جبر الحاكم المار انفا والخبر اي داود انه صلى الله عليه وسلم تيم بضريتين
 مسحا باحداهما وجهه وبالاخرى ذراعيه وفيه راويين بالقوية
 واما خبر عمار الدال على الاقتصار على ضربة واحدة للوجه واليدين
 فالمراد به بيان صورة النقل للتعليم لا بيان جميع ما يحصل به
 التيم بل قال بعض اصحابنا تكرر في الاضمار ذكر الضريتين **فما**
 في حديث عمار منسوخ وبهذا جزم البغوي في التهذيب **ثم**
 المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لاحقة الضرب
 فلو مسح وجهه ثم يديه كفي ويكفي وضع اليد على تراب تاخير
 بدون ضرب فلا يكفي الاقتصار على ضربة وان امكن بان يضرب
 بحرقه كره ثم يضعها على الوجه واليدين ويمسح ببعضها وجهه
 وبعضها الاخر يديه فلو ضرب بها ضربة واحدة واخذ طرفا من
 وجهه به وجهه ثم اخذ الطرف الاخر ومسح به يديه جان لوجود
 النقل وجب الزيادة على ضريتين ان لم يحصل الاستيعاف بهما والا
 كرهت على ما في المجموع كذا في التحفة بصيغة التبرك

قد علم من هذا ان التيم لا يكره

الشروط

ولكن ما سبق من كراهة التكرير يؤيد ما في المجموع **وكون** ما يمتهم
به ترابا لانه الصعيد في الابه وصح خرجت الارض كلها لنا
منجد او ترابا طهورا فلا يجري التيمم بالثوب وسحابة الخريف
وطين شوي حتى صار ما ذا الان اجميع ما ذكر ليس بتراب
بخلاف ما اصابته نار فاسود ولم يضر ما ذا او **كون التراب**
طهورا فلا يصح التيمم به نجس ولا يستعمل في حيث بان يستعمل
في مغلط او حدث بان بقي بعضه بعد مسحه به او تثار منه
تعدسه له كالماء نعم يفرقان في انه لا يضر ههنا رفع اليد
بما فيها من التراب عن العضو ثم عودها اليه لمسح بقية للآفة
اليه ههنا بخلافه في الماء وعلم بما ذكرناه في بيان المستعمل ان
يجوز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يثاثر
اليه شيء مما ذكر **وكونه غير مختلط بنحو عريان** من حص
ودقيق وان قل الخلط جدا حيث لا يدرك لانه لنعمته يمنع
وصول التراب للعضو ويؤخذ من هذا شرط اخر في التراب
وهو ان يكون للتراب غبار يعلق بالوجه واليدين فان كان
او ندبا لا يرتفع له غبار لم يكف واما الرمل فان كان له غبار
صحي به التيمم والا فلا وعلم من كلامهم انه يشترط جفاف العضو
الماء والعرق ونحوهما لان ذلك يمنع وصول الغبار الى العضو
ويصير به التراب ندبا فلا بد من التشفيف او انتظار جفافه
نعم افق بن زياد اليميني يصح تيمم من ابتي بكثرة العرق
في بدنه بحيث لا يؤثر فيه التشفيف او امتحن بدموع تيل في
كل وقت بحيث انه متى انقل بالوجه تراب صار طبا **وطالب**
وجوبا ولو بناه الثقة ولو واحد عذر ركب لتوليه قلة
فلم نجد واما فيهما ولا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولا يكفي طلب

من لم ياذن له ولا طلب فاسق الا ان غلب على ظنه صدقه ثم
الواجب طلبه يقينا وان ظن عدمه **لان يتقن عدمه** بان
لم يجوز وجوده فانه يتيمم بلا طلب مسافرا كان او حاضرا لان
الطلب عتق ويكون طلبه له صلا من رحله ورفقة المسويين
لمنزله عادة لا كل القافلة ويكفي المداينهم بمن معه ما يجود
بمؤلو بالثمن فلا بد من ذكره ثم اذا لم يجد طلبه **فجد العوت**
وهو ما يلحقه فيه غوث الرقعة مع ما هو عليه من الشاغل والتفاوض
في الاقوال وقدره الرابع يعلق سمام وهي ثلاث مائة ذراع وليس
المراد ان يتعين عليه ان يدور الحد المذكور لهما من عظم الضرر
بل يكفي ان يصعد من تفعلا تفرقه ثم ينظر حواله ان كان بغير
منه والآنظر من غير منتهى الى الجهات الاربع قدر الحد المذكور
ويخص مواضع الحضرة والطير بمنزلة النظر فان احتاج الى تردد تردد
وجوبا في الجهات الاربع بالشروط الالنية **ان تقهقه فيه** اي جوت
وجوده ولو كان ندورا وكذا ان ظنه او شك فيه **وطلبه** وجوبا
نحو **القرب** وهو ما يقصد التار لون لنحو احتطاب
واحتشاش وهو يقرب من نصف فرسخ لانه ضبطتة الا فخطوط
والفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة الاف خطوة **ان يتقنه** اي وثق
بحصول الماء بحيث لا يختلف عادة ولو باضار عدد لان الشارع
اقامه مقام اليقين فان كان الماء فوق حد القرب تيمم وان
علم انه يصلح في الوقت المشقة الناشئة عن قصده والاه فضل
ناخذ الصلاة ان يتقن وجود الماء اخر الوقت بان يبقى منه وقت
يسع الصلاة كلها وطيرها فيه ولو كان اذ اقدم صلى بالتيمم
في جماعة وادخر صلى بالوضوء منفردا للتقديم افضل كما

لوظنه آخره واشك فيه ولو صلى بالتيهم اوله وبالوصوة آخره فهو
 الاكمل **ولا يجب** طلب الماء في حدة الغوث وخذ القرب السابقين
 الا اذا **انتع الوقت** فلو خاف فوته لو قصده من اوله اوضح
 حين نزوله اذا نزل اخر جاز له التيمم وكل ذلك فمن لا يلزمه
 القضا لو تيمم والا لزمه قصده وان خرج الوقت لانه لا بد من القضا
 ويردد النظر فمن خرج نحو المزارع والبساتين التي خارج
 البلد ودخل الوقت وهو محدث وعلم انه لو قصد الماء لم يصل اليه
 الا بعد خروجه الوقت والظاهر انه اذا اندر وجود الماء في تلك
 المزارع وفيما حوله الى حدة القرب تيمم وصلى ولا يقضا عليه
 لان المدار في القضا وعدمه على ندر الوجود وغلبته كما مر
 وان غلب وجود الماء هناك وجب عليه قصد الماء وان خرج
 الوقت ولا يصلح بالتيهم ورايت فتيا للمؤلف مال فيها الى ان
 اذا كان مقصده الذي خرج اليه على مسافة لا سمع منها النداء
 بشرطه المذكور في الجمعة وكان عند وصوله بحيث لو قصد
 الماشقات الوقت تيمم وصلى بلا قضا لانه بعد مسافة اسراف
 وهذه امر الرخص التي لا تختص بالسفر الطويل وان كانت المسافة
 اقل من ذلك لم يجز له التيمم وان خاف فوت الوقت بسعيه الى الماء
 لتقصير الظاهر مع كونه في معنى المقيم فان تيمم وصلى والحالة
 هذه فعليه القضا وما ذكره رحمه الله امين على ان
 المدار في القضا وعدمه على السفر والاقامة وهو خلاف ما سبق
 ولذا قال الطنيد اوي رحمه الله وقد سئل عن خرج من منزله الى
 جرت القريبة فحضر وقت الصلاة فطلب الماء فلم يجد وكان
 لو رجع الى منزله لقات الوقت فتيمم وصلى فهل يجب عليه الاداء
 ام لا اذا كان الغار يعدم غالباً في جريته والمحل الذي

يطلب منه لم يجب القضا والاوجب لان المدار على غلبته عدم الماء وقصده
 لا على السفر والاقامة انتهى وقوله والمحل الذي يطلب منه اي وهو محد
 القرب وخذ الغوث وما جرى عليه الطنيد اوي هو الذي يفيد
 كلام النجاشي وهو المعتمد **ولم يجب** في قصده للماء **على نفسه**
 محترمة ومثلها جميع اجزاها بان ياضر عليها من نحو عدو وسبع
 بل لو كان في سفينة وخاف غرقا لخذ من البحر تيمم ولا يعيد
او مال له اول غير وان قل ما لم يكن قد ركب بدله في تحصيل
 الماء ثانيا او اجرة في مسالة التيقن فلا يعتبر الامر عليه تركه ذاهب
 على كالتقدير ومثله الاختصاص وان كان بخلافه في غير
 صورة التيقن فانه يعتبر الامر على المال والاختصاص مطلقا **او**
وقت رقيقة وان لم يستوحش وفارق ما ياتي في الجمعة بانه لا بد لها
وكنى الطلب للماء عند توهمه او تيقنه **كالسفل** للتراب الى العضو
في الوقت يقينا فلو طلب شاكيا في دخوله لم يكف وان صادفه
نعم يجوز في تقديم الاذن في الطلب قبل الوقت ان قال لم يطلبه
 فيه او اطلق وطلب في الوقت ولو طلب قبله ودام نظره الى الموضع
 التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي ولو طلب قبل الوقت لغايت
 او تافلة فدخل الوقت عقيب طلبه تيمم لصاحبة الوقت بذلك الطلب
 وكذا لو طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم وفي النهاية
 قد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم او اوله لكون القافلة عظيمة
 لا يمكن استيعابها الا بمبادرة اول الوقت وفيه نظر وان كان قد قيل
 انه يؤيد وجوب التسرع على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال
 والمعتمد عدم وجوب الطلب قبل الوقت مطلقا وهو ما مر
 عليه من حجر ورخه القليوبي ومال اليه الكردي في حواشي
 النهي القديم **ووجود العذر** بسبب مرض او برد **وتقدم**

المبطلات

ان الة النجاسة الغير المعنوية عنها **عن البدن** سوا نجاسة محل النجس وغيره لان التيمم لا يباحة الصلاة ولا يباحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت فلو تيمم قبل ان التيمم يصح تيممه **حيث قدر على ان التيمم** وكان معه من الماء ما يكفي لان التيمم سوا المسافر والحاضر فان لم يقدر على ان التيمم صح تيممه كما جرى عليه من حجر وجب عليه الاعادة واعتد على حجر الرمي وفيه تبعه انه يصلي ح صلاة فاقد الطهورين بلا تيمم ويقضي وقارق هذه اسرار العروة فانه لو تيمم عاريا وعند الستة صح تيممه لان سترها اخذ من ان الة الخبث ولهد الاعادة على من صلى عاريا بالعجزة عن الستة بخلاف ذي الخبث **وغيرها** اي غير الشروط المذكورة ككونه بعد الاجتهاد في القبلة فلو تيمم قبله لم يصح وان يقع بعد دخوله الوقت وان يتيمم لكان فرض عينا كماليات **فصل في مبطلات التيمم** وذكرها بعد الشروط لان تركها الشرط قد يقتضي عدم الصلوة فناسب تعقيبها بها **واما مبطلات فمبطلات الوضوء** وهي لباد الحدث السابقة وانها يبطل التيمم اذا كان عن حدث اصغر اما التيمم عن الاكبر فلا يبطله الحدث الاصغر بل انما يبطله الحدث الاكبر فلو تيمم لجنب ثم احدث بطل تيممه بالحدث الاكبر اما الحدث الاصغر دون الاكبر فيحرم عليه ما يحرم على الحي حدثا اصغر فقط ويستتر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يظن انما يبطله قال النووي ولا يعزف وجب بياح له الفرة والمكث في المسجد دون الصلاة ومن المصنف هذه التيمم ومن تيمم تمكن التحليل لم يبطل ذلك التيمم بالجنابة الطارئة بعد ذلك **وردة** وهي الكثرة بعد الاسلام فبطل ما فعله منه ان طرأت في اثنايه او جميعه ان حدثت بعد فراغه لانه لا يباح حتى الصلاة وهي مستندة مع الردة بخلاف الوضوء والغسل اي وضوء السليم وغسله فلا

تتطلبا

تتطلبا اما وضوء صاحب الغزوة وغسله فالوجه الحاقها بالتيمم فيطلان بالردة **وروة** اي العلم بوجوده في المحل الذي يجب طلبه منه بشرطه السابق فيطل تيممه وان ضاق الوقت عن الوضوء اجامعا وليس المراد بالروية خصوص الرؤية البصرية بل المراد العلم مطلقا بصرا وبغيره كما خبا رعد **وتوجه** اي الماء وان زال توهمه شربا كان راى زكبا او تخيل سرا با او سمع من يقول عندي ما فلان او جنس او مستعمل او ماء ورد لانه لم يأت بالمانع الا بعد توهمه الماء فخرج سماعه للفظه او عندي لفلان ماء وهو يعلم غيبته وعدم رضاه باخذه فلا اما لو لم يعلم ذلك فيبطل **وقدر** **علم منه** اي الماء ومثله الدلو والرشا وكما مع امكان شراء ما ذكر **وزوال العلة** مسحة للتيمم كشفا للرجح والمراد زوالها يقينا فلو توهم زوالها كان توهم برونه اخرجته فراه لم يبرأ لم يبطل تيممه اذ لا يجب طلب البرء والخبث عنه بتوهمه بخلاف الماك ولو سقطت جبرته في صلاة فبطلت وان لم يبطل تيممه كان بان انه لم يبرأ لكن قيد بعضهم البطلان بما اذا ظهر سقوطها في ممانه يجب غسله من الهوى **بلا حائل** يحول عن استعماله تسعة وعشرين سقيا لانه كالعدم وتوحد من هذا ان كل مانع وجوب الطلب كذلك ومنه ان لا يجزئ من الاتلزمه الاعادة خروج الوقت لو طلبه فتقول بعضهم هنا وان ضاق الوقت محله فيمن يلزمه طلبه وان خرج الوقت وهو من لزومه الاعادة وهذا القيد جار في الصور **الرابع الاخذة** وهي رؤية الماء وتوهمه وقد رثه علم منه وزوال العلة ثم انما يبطل التيمم بما ذكر ان لم يكن التيمم في صلاة الا بان راى الماء مثلا قبل الرأى فربما تكبيرة الاحرام **ان وجله في صلاتها** اي الاربع الصور الاخرى فضا كانت الصلاة اوغلا فلا يبطل التيمم بتوهم الماء بعد دخوله فيها

والقدرة

سواء سقط به أم لا لتليسه بالمقصود وكذا الاستطاب رؤية المار
على ثمنه وزوال العلة **حيث كان فرضه** أي المتيهم وفي نسخة
فرضها أي الصلاة **سقط** وقضاه **به** أي بالتيهم لكونه يحل يغلب
فيه عدم الماء أو استوى فيه الأمران أو وضع الجبهة على ظهر
وفي غير أعضاء التيمم بل يمتها لأن تيممه لا يتطل الإبتهاج
وإن تلف الماء نعم يندب قطعها لئلا يفسد بوضوءه وهو أفضل
من إتمامها وإن كان في جماعة تفوت بالقطع أو نوى أعاده **فإن**
بالماء ولا يجوز له قلبها نفلًا ليلزم ركعتين لأنه كافتتاح صلاة
بعد رؤية المار ومرايه باطل ولو ضاق الوقت بأن كان لو توقف
وقع بعضها خارجه حرم قطعها أما إذا كانت الصلاة لا تسقط
به لكونه وضع الجبهة على حدث أو تيمم بحمل يغلب فيه وجود
المار فيسقط بذلك تيممه وصلايته وأوجه الإلتزامها ولا فرق في عدم
بطلان الصلاة السابقة برؤية المار بين الفرض والنفل **ثم**
أن نوى المتنفل قبل رؤية المار عدداً ثم عملاً بنية ولا يريد
عليه وإن لم ينو عدداً بل أطلق ثم رأى المار قبل ركعتين **ولا**
يجاوز ركعتين بل يسلم منهما فإن رآه بعد فعلهما اقتصر
على الركعة التي رآه فيها ونقل الاتفاق على أن صلاة الجنان
كالحنفي في وجود المار قبل إحرامها أو بعده ههنا بالنسبة للمصلي
عليها أما الميت إذا تيمم لفقد الماء وصلى عليه ثم وجد الماء وجب
غسله لأن ذلك خاتمة أمره فاحتيط له **وعندها** أي ويطلب
التيمم غير ما ذكره كإقامة أو نيتها وهو في صلاة مقصورة
بعد غير التوهم مما مر فسطر تيممه تغليباً لحكم الإقامة أو نيتها
لاقتضاها كإتمام الماشي لاقتضاها صلوة أخرى **واعلم**
أمر من العلم **أن التيمم** يخالف الوضوء في أمور منها أنه لا يرفع
الحديث بمعنى الأمر الاعتبارية القائم بالأعضاء وأما بمعنى

بمن الرفع

تفنه

التمه الخاص فالتيمم يرفع كالموضوء ومنها أنه **لا يجمع** بالبناء المنع
به ولو كان المتيهم صبيًا **فرضان عينان** كصلاة أبي طوفاين
أو صلاة وطواف أو خطبة جمعة وطواف لأنه طهارة وضوء وصحة
ذكر عن أبي عمر ولم يعرف له مخالف بل روى الدارقطني عن ابن عباس
من السنة أن لا يصلح تيمم واحد الصلاة واحدة ثم حدث الثانية
تيمما وقوله الصحابي في السنة في حكم المرفوع ولأن الوضوء كان
يجب لكل فرض فتسبح يوم الخندق في التيمم على الأصل وجوب
الطهور لكل فرض فخرج بالفرضين الفرض والنفل من نوى استحالة الفرض
له أن يتنفل ما شاء والمعادة كالنفل فله جمع المعادة مع الفرض تيمم
واحد بخلاف الصبي فليس له أن يجمع بين صلاتي فرض وإن كانت
له نفلاً لأن صلاة صالحة للوقوع عن الفرض ولو بلغ فيها **وخرج**
بالعيشة للجمع بين فرض عين وكفاية صبي خارج مع فرض
عيني كشبهها أصالة بالنفل في جوان الترك ونحوها بالنفل المكلف
عارض ومرايه نية النفل فيجوز أيضاً ومثلاً من المصحف بل أول
والأظهر أن المندور من صلاة أو طواف كالفرض الأصلي نعم
أن تدره إتمام كل نفل بشرع فيه جاز له نوافل مع فرضه والقرعة المندوبة
كالفرض أيضاً فلو نذر سورتين في وقتين وجب التيمم لكل منهما
والجمعة وخطبتها كفر صين لأنه لما جرت قوله بأن خطبتها بمثابة
ركعتين **الحق** بالفرض العيني وإنما تستج الجمعة بنيتها فطر
لكونها فرض كفاية وإنما يجب التيمم لكل من الخطتين لأنها بمنزلة
شيء واحد ونحو بعضهم أخذ أمران فرض الكفاية كالنفل أنه تيمم
الخطبة لم يسجد الجماعة لأنها فرض كفاية كصلاة الجماعة فلا
يؤدي بالتيمم لها فرض عيني أو عكسه أي بأن تيمم الجماعة لاحتياجها
وجرى على هذا شيء **الحق** كبرياء قال الجوهري وهو

الذي ينبغي اعتياده ويؤيده قول البلقيني قول اصل الروضة
 لا يجمع بين خطبة الجمعة وصلايتها لم يسبقه اليه أحد والصلوة
 القطع بالجواز انتهى وعلى الأول يحتاج الخطيب لثيبتين أحدهما
 قبل الخطبة والثاني بعد فراغها للصلاة وفي هذا امر الخرج ما لا يخفى
 وظاهر ما نثره رآه يقع لغير الخطيب التيمم للجمعة قبل الخطبة قال ابن
 حجر في شرح العباب لكن أخذ بعض المتأخرين من قولهم
 لا يتيمم لفرض قبل وقت فعله ان ذلك لا يصح وقد تولى ما مر من
 عدم صحة تيمم المصل على الميت قبل طهره والتيمم لتحية المسجد قبل
 دخوله وللتيمم المعدي قبل فعل الفرض ايها **ولا يصلي به فرض**
عين تيمم لغيره بان تيمم لتأفلة او للمصلوة مطلقا او لصلاة
 جنازة او لخطبة الجمعة وان لم يخطب كما اعتمد بن حجر وقال الجلال
 الرمي لو تيمم للخطبة ولم يخطب فله ان يصلي به الجمعة وان كان
 دون ما فعله لما تقدم من انها التحقت بفرض العين انتهى قال القاي
 طه السادة ينبغي اعتماد قول الرمي قلت لكن المتناول عن قضية
 كلام الشيخين هو الذي جرح عليه بن حجر ومخالفة المتقول بحسب
وفاقد الطهرين الماء والتراب لكونه صحراد فيها حجر او رمل لا يجاز
 له او نجس فيه طرأ تراب ندي ولا جرح معه يحفظه بها **يصلي**
 وجوب الفرض أي المكتوب العيني الاداء ولو الجفوة لكنه لا يجب
 فيه الاربعين لتقصه ودة لكرامة الوقت كالعاجز عن السرة
 واستقبال وان الة الخامسة وهي صلوة صحيحة بحرم الخروج منها
 وبطلان الحدث ونحو كروية الماء والتراب محل لا يسقط القضاء
 ويطلب جوازها اول الوقت فخرج بالفرض المذكور ما عداه فلا يجوز
 وبوجه جوازها اول الوقت فخرج بالفرض المذكور ما عداه فلا يجوز
 له تنفل ولا قضاء فائتة مطلقا ولا بخروج من مصحف ولا صلاة جاز
 اي لا ينافي مرتبة التنفل نعم المعتمدانها ان تعينت عليه صلى الله
 الدين ثم اعاد اذا وجد الطهر الكامل وبهذا يجمع بين قول من قال

بالجواز ومن قال بالمنع **ويعيد** وجوب فاقد الطهرين لانه عدد
 نادر لا يدوم ويكون احادته بالماء وان وجد او بالتراب محل يتبعه
 القضاء والام بجزر الاعادة لانه لا فائدة فيها **ويتصرف فيه** اي في الفرض
 ان كان **حيا على قراءة الفاتحة** فلا يقرأ السورة لانه جنب قال الجلال
 الرمي ولا يتجدد في صلواته لتلاوة ولا سهو كما افتى به الوالد اما فاقد
 السرة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة له كدائم الحدث انتهى ولا يجوز
 لفاقد الطهرين دخول المسجد ان كان جنب بل يصلي خارجا
خاتمة تذكر فيها احكام الحيض والنفاس والاحتضا **متر**
 اي في المقدمة الثانية **ان الحيض** وهو لغة السيلان وشرعا
 دم جيلة يخرج من اقصى رحم المرأة **متر** في وقت مخصوص
 والاصل فيه آية ويسألونك عن الحيض وحديث الفحيمي هذا
 في كتبه الله على بنات آدم وله اسماء نظيرها بعضهم فقال شعرا
 للحيض عشرة اسماء **ومستها** حيض حيض محاض طبار
 طمس عراك فراك مع اذى فحكر **درسي** درسي نفاس قرع اعصار
 وقد جمع بعضهم من حيض من الحيوانات فقال
ان اللواتي يحضن الكل قد جمعت في بيت شعر فليحسن له
قراءة ناقة مع اربون رخ وكلية فرس الخفاش مع ضبع
والنفاس وهو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل وقبل مضي اقل مدة
 الطهر فلولم تر الدم الا بعد مضي خمسة عشر يوما من الولادة فلا
 نفاس لها بالكلية في هذه الوجهين **مما يوجب** كل منهما **الغسل عند**
 انقطاعه وارادة الصلاة لا قبل ذلك **ومرايضها** **مما تخرم به الصلاة**
وغيرها كالطواف ومن المصحف وقراءة القرآن بقصد القراءة
 والمكث في المسجد والمروءة عند خوف تلويثه والصوم والطلاق
 والمباشرة فيما بين سريرة وركبة والطهر بنية التعبد **فلا غنا عن ذكر**

فوق هذا كلام كثير
 والنفا من والا التي

شيء من احكامهما اي الحيض والنفاس **وعادة المتأشاة** فعيته
ذكرهما هنا اي عقب باب التيم وقيل كتاب الصلاة وانما جرت
 عادتهم بذلك لانه مختص بالنساء بخلاف ما قبله فانه مشترك بين الرجال
 والنساء **فاقل سن تحيض فيه المرأة** اي يمكن ان يحكم على فائزها
 المرأة فيه بكونه حيضا **تسع سنين** قمرية **تقريبا** فلورات
 الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهر الخمسة عشر يوما فاذا ولىها
 فهو حيض وان راته قبل تمامها بما يسع ذلك كسنة عشر يوما فلا يكون
 حيضا بل هو دم فساد ولم يذكر المصنف كذا اصحابنا غالب كسنة
 ولا اكثر **قال القدوس** في حواشي المحلى وغالب عشرون سنة ولا حد
 لاكثر **واقله يوما وليلة** اي قدرهما متصلا وهو اربعة وعشرون
 ساعة وان لم يتلق الا من اربعة عشر يوما فانقص عن ذلك فليس
 بحيض بخلاف ما بلغه على الاتصال او التفرق بشرط ان يكون نحو القطر
 بحيث لو ادخل تلوث وان لم يخرج الدم الى ما يجب غسله في الاستحاضة فانه
 حيض وان كان ماء اصفر واكد ليس على لون الدم لانه اذى فشملة
 اثمته **وغالبه** اي اكثر ما يحض فيه **ست اوسم** من الايام والليالي
والثمة خمسة عشر يوما بلياليها وان لم تتصل بان تحللها نقا ولم
 يرد مجروح الدم مع النقا على خمسة عشر واخترت المتأيدين
 ولم ينقص ما قبله عن يوم وليلة والدليل على جمع ذلك المستفادة
 الشافعي وموافقه الاضا بطله لغة وشرا فخرج الى المتعارف
 بالاشارة اي التبع والتوالد عن احوالهن في الحيض **وهي**
 اي خمسة عشر اقل الطهر **الفصل بين الحيضين** لانه اقل ما يثبت
 وجوده ولان الطهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر واذا كان اكثر
 الحيض خمسة عشر لزم ان يكون اقل الطهر كذلك وخروج
 بالحيضين الطهر بين حيض ونفاس فانه قد يكون دون ذلك

كثيرة

الشهر

فلورات حامل الدم ثم طهرت يوما مثلاً ثم ولدت فالدم بعد الولادة
 نفاسي وقبلها حيض بناء على ان دم الحامل حيض وهو الاصح
 ولورات النفاس ستين يوماً ثم طهرت يوماً مثلاً بشران الدم
 كان حيضاً على المعتمد بخلاف انقطاع دم النفاس في الستين
واحد لاكثر اي الطهر اجماعاً لان المرأة قد لا تحيض اصلاً
 وغالبه بقية الشهر بعد غلب الحيض السابق ولو اطرقت عادة
 امرأة او اكثر بخالفته شيء مما صرتم تتبعه لا تحت الاولين اتم
 وحلدها على الفساد اولى من خرق العادة المستمرة **وتحيض** بتثديها
 اليك اي المرأة اي يحكم عليها بانها حائض **برؤية** اي الدم
في من الامكان وهو تسع سنين فافوقها فتجب الصلاة
 والوطء والصوم وغيرهما مما يحرم بالحيض **وتطهر** بغير الثاء
 وفيه الطاء اي يحكم عليها بانها طاهرة **بانقطاعه** اي الدم
 وان قل منه ثم ان كان انقطاعه ليوم وليلة ودون خمسة عشر
 يوماً فهو حيض فتغسل او لا قل من يوم وليلة فهو دم فساد فلا
 يجب عليها الغسل ويلزمها قضا ما تركته لأجله من الصلاة
 والصوم او لاكثر من خمسة عشر يوماً فهي مستحاضة تاتي احكامها
كالنفاس فانه بمجرد رؤية الدم يحكم عليها باحكام النفاس وبان
 نقطاعه تطهر فتغسل وان قل الزمان لقوله **واقله خمسة** هو كقول
 غيره لحظة بمعنى انه لا حد لاقله بل ما وجد منه وان قل نفاس
واكثر ستون يوماً وغالبه **اربعون** للاستقرار المار وحديث
 ام سلمة قالت كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اربعين يوماً اخرجته لغيره وله طرق يتوي بعضها بعضها **وبقضاء**
 اي الحائض والنفسا وجوباً **الصوم** اجماعاً وحديث عائشة
 رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة

وهو في الصحيحين وغيرهما **دون الصلاة** فلا يجب عليها قضاءها
اجامعا للمنفقة بل يحرم عليها قضاؤها على الاوجه ولا ينعقد منها
ومن جاور **دمها اكثر** اي اكثر الحيض والنفس **باب**
رات الحيض اكثر من خمسة عشر يوما وليلة او النفس اكثر من
يومين **فستحاضة** اي فتسمى بذلك لانضافها بالاشي من وهي
الدم الخارج في غير ايام الحيض والنفس كما عيّل الصبيحة
بل لعله هذا هو المشهور فيدخل فيه ما تراه الصغيرة وقيل هو الدم
الذي جاور اكثر الحيض والنفس وهو ما يرى عليه المصنف
وعليه ما تراه الصغيرة لا يسمى استحاضة بل هو دم فساد كما
مر والخلاف لفظي اي عايد الى التسمية فقط **واحكامها** اي
المستحاضة **كثير** منها انه لا يحرم وطبها ولو في حال سيلان الدم
لما التحت ولا تترك الصوم والصلاة ولا يحرم عليها في مما يحرم
على الحائض والنفسا ومنها ان يجب عليها عند ارادة الصلاة المزول
ان تستحي في قبلها بما ياتي او حجر وعقب ذلك تحشف وجهها بخوف
ثم ان تقطع به الدم لم يلزمها غضب والالز بها عقب ذلك ان
تقصبه بعصاة على كهيئة التلم المشهور نعم ان تاذت بالعصب
او الحشو والمها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت
الحشونهارا واقتصرت على العصب محافظة على الصوم والصلاة
ولا يفرض دم بعد العصب الا ان كان لتقصير في الشدة وعقب
العصب تنوضا وجوبا وقت الصلاة لا قبله وتوالي بين الاستحي والاول
وبينه وبين العصب وبينه وبين الوضوء وقد سبق في شروط
الوضوء ان المولاة شرط في وضوء صاحب الضرورة كالمستحي وحين
البول ثم تبادر بالصلاة عقب ما ذكر فلو اخرجت لمصلحة الصلاة
كنت وانتظار جماعتك لم ينقض والاضطر وقد ذكرت بعض الحكماء
وبقي لها احكام **فلتطلب من المطولات**

نفسا

كالروضه والعياب والتجفة ونحوها ووجه ذلك ان اقسامها
سبعة مبتدأة مميّزة مبتدأة غير مميّزة معتادة مميّزة معتادة
غير مميّزة متخيرة ذاكرة للقدر ذاكرة للوقت والكلام على
احكام هذه الاقسام تستدعي طولا لا يليق بهذا المختصر على ان
الدارمي رحمه الله تعالى في ايمه اصحابنا العراقيين قد افر دمسيلة المتخيرة
في مجلد ثم ان في فيه بنفايس لم يسبق اليها **وهذه** الجملة او المقدمة
آخر مقدمات الصلاة التي سوغ لها فيها لتوقف صحتها على معرفة
هذه المقدمات اذ من جهل احكام الوضوء والغسل لا وثوق بصحة
صلاته **فصل** في موافقة الصلاة والاصل فيها الاخبار الصحيحة
وقد اورد العلماء الكلام عليها بالتالي طوله **واما موافقتها** جمع
مقات واصله موافات قلبت الواو بالواو لوقوعها سالكة بعد
كسرها ما خذ من الوقت وهو لغة حرمة الزمان محدود الطرفين
اي له اول وآخر والرض المدة من ليل او نهار **فوقت الظهر** بدايتها
لانها اول صلاة ظهرت في الاسلام ولان الله تعالى بعدها في قوله
اقم الصلاة لذورك الشمس الآية ولها ثلاثة اسماء الاول الظهر
لانها تنحل وقت الظهيرة الثاني الصلاة الاولى لانها اول صلاة
ظهرت في الاسلام الثالث صلاة الهجر لانها تفعل وقت الحاجة
وهي شدة الحر **من والشمس** وهو ميلها عن وسط السماء والشمس
يلوغيها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب باعتبار ما يظهر لنا
اما بزيادة ظل الشيء على مثله حالة الاستوى او مجرد ظل عند
ويتصور ذلك في بعض البلاد كحركة وصنع الميز في طول
ايام السنة فلو شرع في التحريم قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقب
التحريم او في اثنايه لم تنعقد صلاته وكذا يقال في النحر وخوف من
بقية الصلوات لان موافقة الشرع مبنية على ما يدرك بالحس
وبما تقر بعلم ان نفس ميل الشمس ليس هو اول الوقت وانها

قوله

مستحاضة اي
النفساء اي

يدخل الوقت عقبه وبه صرح بن جبر في التحفة وفتح الجواد ويؤيد ذلك
قول الجوهري الظاهر بعد الزوال وقته صلاة الظهر **الان يصير ظل**
هو لغة التتر ومنه ان في ظل فلان واصطلاحا امر وجود كين
خلقه الله لنفع البدن وعزيره تدل عليه الشمس كما في الآية لكن
في الدنيا لا يظل ممدود ولا شمس فيها فليس هو عدم ما خلا فالمن
وهم فيه قاله في التحفة **كل شاخص** اي مرتفع **مثله** اي
وقته ما بين الزوال ومسير ظل كل شاخص مثله وذلك للاجتماع
على دخوله بالزوال فلا يندب التأخير عنه وخبر جبريل وغيره
ولموجه بالزيادة على ظل المثل وهو القدر ويقال له القائمة والمراد
من ذلك طول كل شاخص على بسط الارض وطول كل انسان بقدمه
ستة اقدام ونصف قدم تقريبا وهذا اجلة وقت الظهور وسنم إلى
اوقات وقت فضيلة وسياية انه يقدر الاستعمال بها وبما بها وقول
القاضي انه الى ربع الوقت ضعيف ثم وقت اختيار قال القاضي وهو
الى نصف الوقت وقال في التحفة الى اخره وعليه تكون اوقاتها
خمسة لا ستة ثم وقت جوان الى ان يبقى ما يسع واجباتها
واذا احرم بها فيه فله الاتيان بسنها ثم وقت حرمة اي كسب ثم
تأخيرها اليه وان كان اتقاعها فيه واجبا وهو ان سقى من الوقت
ما لا يسعها ويحرم الاتيان بمدايتها ثم وقت ضرورة وذلك
بادراك قدر تكبير الاحرام ثم وقت عذر وهو وقت العصر
لمن يجمع **سوا ظل الغني** اي غير الظل الموجود عنده فانه لا يجب
من ظل المثل بل هو قدر ما يد عليه والني اسم للظل بعد الزوال
وعبر الاكثر من سوا ظل الاستواء ولا خلاف في المعنى
وهو يزيد وينقص ويعرف مقداره باوجه منها ان يقاس ظل كل

شاخص على الارض مرة بعد اخرى فاذا لم ينقص فهو لم تنزل وان زاد
فقدنالت وما بين الزيادة والنقص هو مقدار ظل الاستواء
وبه اي بما ذكره الزوال الى مصير ظل الشاخص مثله سوا ظل
الغني اي بمعنى ذلك **فلهو** **الدين زيادة** في الظل **يدخل وقت**
العصر لما في حديث جبريل وسند صحيح وصلى في العصر حين كان
ظله اي الشمس مثله ولا ينافيه قوله وصلى في الظهر حين كان
ظله مثله لان معناه فرغ منها كما شرع في العصر في اليوم
الاول ح فلا اشتراك بين الوقتين ولا فاصل بينهما ايضا وتلك
الزيادة انما اعتبرت لانه لا يكاد يتحقق ظاهرا ومسير ظل اليه
مثله الا انها في وقت العصر فلو فرض مقارنة تحريمها باعتبار
ما يظهر لنا من نظير ما قالوا في عرس الشراك ان الظاهر لا يسير
تأخير عنه **وفي** اي العصر **الصلوة الوسطى** المذكورة في قوله
تعد حافظا على الصلوات والصلوة الوسطى **على الرابع** اي الاقوى
من الاقوال بصحة الحديث به من غير معارض ففي افضل
ولها الصحيح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وانما فضلت ما عرفت
الصحيح ثم العشاء لانها فيهما اشق وقيل الصلاة الوسطى صلاة الصبح
واليه مال الشافعية وقيل الجمعة ورحم ابن عزي وقيل غير
ذلك **ولم يمتد** وقت العصر الى انتهاء غروبها **لكن** الصحيح
وقت العصر ما لم تغرب الشمس ولو عادت بعد غروبها كما
وقد ذكر في قصة نومه صلى الله عليه وسلم في حجر علي حتى فانتته
عند وقت العصر فيصلي اذا وجب اعادة المغرب على من صلاها
وقضا الصوم على من افطر قبل عودها ولو جبت كرامتها
كما وقع للشيخ اسمعيل الحضرمي لستم الوقت
ولها سبعة اوقات وقت فضيلة من اوله الى مصير ظل الشاخص

مثله ونصف مثله **نصف مثله** تقر بيا كذا قيل **والشهور**
 ضبطه بقدر ما يشتغل باسباب الصلاة **واختاره** **اي**
 الوقت الذي يختار عدم التأخير عنه هو من آخر وقت الفضيلة
الى مصير الظل قبلين غير ظلال الاستوى ووقت جواز بلا كراهة
 الى اصفرار الشمس ووقت جواز بكرة الى غروب الشمس
 ووقت كونه وقت الظل في جمع ووقت ضرورة ووقت حرمة
 وقد سبق بيانها تنبيه من المهم معرفة مقدار الظل ثانياً
 وصفا وله زياداتان صغرى وابتداؤها من اليوم الثاني
 والعشرين من نيسان وابتداؤها من رابع آب وانتهائها يوم احد
 وعشرين من كانون الاول فتزول الشمس في هذا اليوم على
 خمسة اقدام دربع قدم وبناتين وهذا اكثر مما تنتهي اليه
 الزيادة الكبرى ويدخل وقت العصر مع انتهائها هذه الزيادة على
 اثني عشر قدماً الاصبعا واكثر مما تنتهي اليه الزيادة الصغرى
 وقت الزوال قد مان وبناتان ويكون العصر على ثمانية
 اقدام ونصف وبناتين وفي كلا الزيادةين يزيد الظل كل يوم
 نصف بانية واذا اخذ في التنصت نقص كل يوم كذلك نصف
 بانية حتى بقي الزيادة وثلاثم معرفة ما ذكرنا من معرفة الشهور
 الرومية ومعرفة عدة كل شهر منها وزمن دخوله وخروجه
ووقت المغرب ويقال لها صلاة الشاهد قبل ليلها لا قصر
 فيها للمساكين بل يصلها صلاة الشاهد ان الحاضر قبل الشاهد
 تحم يطلع عند الغروب سمي بذلك لانه كالشاهد على غروب
 الشمس ودخول الوقت **من** تكامل **الغروب** وهو مستو ما جميع

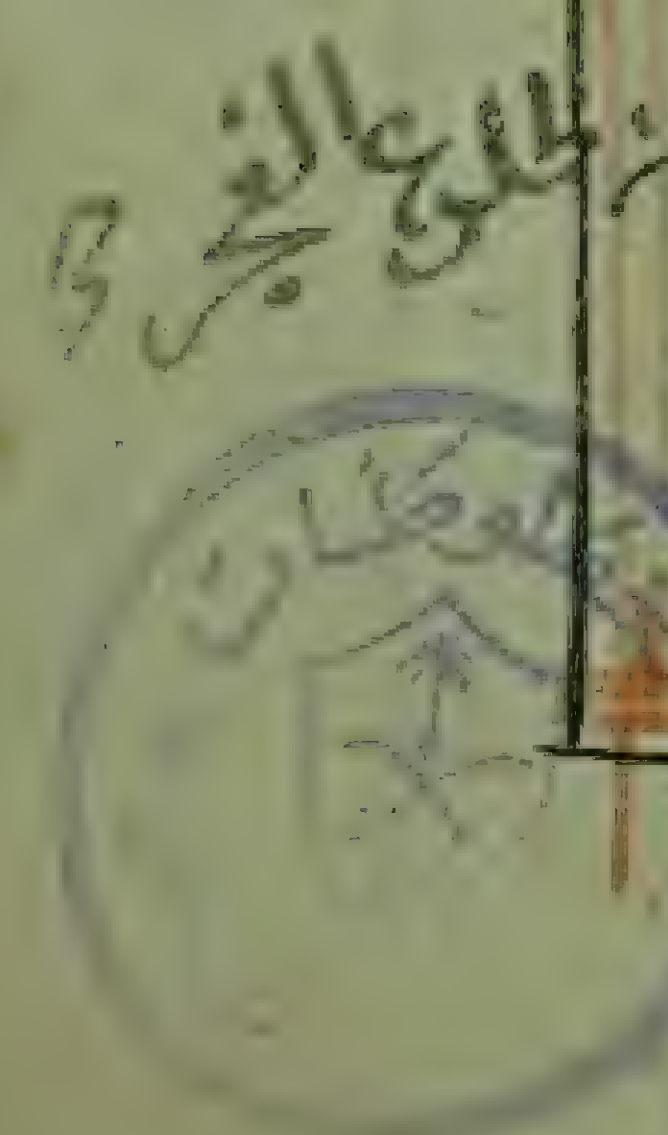
عند رجم
 فتعذر هذا
 التنبيه المهم

قوس الشمس ولا يضر بعد تكامله بقا شعاعها في الصغرى وهو هو
 المستعمل كالمستعمل بالقوس وذهابه من اعلى الحيطان والجبال في غير
 النضا دليل على سقوط الرق وبق وقت المغرب **الى مغيب**
الشفق الاحمر لصحة الاحاديث بذلك خرج به الاصفر والابيض
 فلا يبقى الغروب الى مغيبهما واطلاق الشفق عليهما مجاز لانه هو
 حقيقة في الاحمر قال ابن حجر في فقه الجواد قدس سره قدس سره
 الاحمر في بلد قبل الوقت الذي قدس الموقوف فيها وهو نحو عشرين
 درجة ورحل العبرة بما قدسوه ادبها هو مشاهد وقاعد
 الباد ترجيح الثاني والاجماع الذلي على ترجيح الاول وكذا
 يقال فيما لو مضى ما قدسوه ولم يغيب الاحمر **على القول القديم** للثاني
 بل هو جديد لان الشافعي علق القول به في الاملا على صحة الحديث
 وقد صحت في الاحاديث من غير معارض ونصه في الجديد ونقله
 في المجموع عن الجمهور على انه ينقضي بغير ركن نحو وضوء وستر
 غيرة واجتنها في القبلة واذان ولو في حق المرأة واقامة
 وسائر سن الصلاة المتقدمة كنعم وتقيص ومشي على الجماعة
 واكل جايح حتى يشبع وسر ركعات او العبرة في جميع ذلك
 بالوسط المعتدل من فعل الانسان والمعدل في الجديد بصلاة
 جريد لها في اليومين في وقت واحد واجاب الاخذ وقت
 بالقديم بان المبين فيه انها هو وقت الاختيار وقد تقرر ان وقت
 اختيارها هو وقت فضيلتها على انه مستقدم ممكن وهذا
 الاحاديث متاخرة بالمدينة فقد تمت **لا سيما** وهي اكثر
 رواية واصح منها واولها خمسة اوقات وقت فضيلة وهو وقت
 اختيارها ووقت جواز بكرة هي وهو ما زاد على وقت
 الفضيلة الى ان يبقى ما يسعها ووقت حرمة بعده ووقت عذر

وهو وقت العشاء المنجم ووقت ضرورة تيسر التول القديم
 ما قاله الشافعي قبل دخول مصر ومن اشهر كتبه الحجة
 والجديد ما قاله بعد دخولها ومن اشهر كتبه الام والشمس
 من رواه اربعة المزي والبويطي والربيع المرادي والربيع الحري
وهو اي القديم الاظهر هنا كما قال النووي ورجحه في
 جميع كتبه وقال ابن حجر انه المتي به هنا ورجحه جماعة كثيرة
 منهم ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والبعوي والروابي
 وابن الصلاح وغيرهم **وفي مسائل اخر معدودة** بقلة قريب
 الثلاثين الفتوى فيها على القديم وما عدا ذلك منه لا يعمل
 لرصوخ الشافعي عنه وقال لا اجعل في حل من رواه عنى بل قيل
 ان المسائل المذكورة في اكثرها او كلها قول جديد للشافعي موافق للتول
 القديم فيكون الفتوى فيها على الجديد لا على القديم وقد قصد
 لعد المسائل المذكورة الكرد في الفوائد المدنية فليطلب ذلك
 صيد الفائدة **وبمغيبه** اي الشفق الاحمر **يدخل وقت العشاء**
 على الجديد والقديم لا اجماع على دخوله بذلك ولظاه الخبر الصالح
 من امتداد وقت كل صلاة من الخمس غير الصبح الى دخول وقت
 الاخرى وقد يتوهم بعض الطلبة ان وقت العشاء على الجديد يدخل
 قبل مغيب الشفق الاحمر وهو خيال باطل ففي فتح الجواد بقيد
 ذكر القول الجديد ما لفظه وما ذهب اليه يلزمه الفصل بين آخر
 وقت المغرب واول وقت العشاء انتهى ومثله في شرح البهجة
 الكبير للفتاوى كرايه وهو صريح في ان وقت العشاء على الجديد
 لا تدخل بمغيب القدر السابق من وقت المغرب بل سبيل الوقت
 بعد ذلك وقت بين الوقتين كما بين طلوع الشمس ومغروبها
 وزوالها فانه ليس بوقت للصبح ولا للظهور ولو لم يغيب الشفق
 او لم يوجد بناحية اعتبر غروبها بقرب بلد الهم اي بعد هضبة

والغزالي
 قد

قد ذلك يصلون العشاء ولو لم يوجد وقتها بناحية بان يطلع الفجر
 كما غابت الشمس فالوجه وجوب العشاء **ونتهى** وقتها
بطلوع الفجر الصادق بخبر مسلم ليس في النوم تفرط انما التفرط على من
 يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى خرجت الصلوة اجماعا فيبقى
 على مقتضاه في غيرها فخرج بالصادق الكاذب وهو ما يطلع
 سطيلا اعلاه اصوامه اسفله كذب السرحان ثم يده
 وتعبه ظلمة ثم يطلع الصادق معترضا بنواحي السماء **واختاره**
 في العشاء **الى الثالث** الاول من الليل اتباعا لفعل جبريل **وقيل**
لنصف حديثه فيه **ولدا اختاره النووي** وغيره
 ولها سبعة اوقات فضيلة اوله واختيار وهو ما ذكره الكاذب
 وعدرو وهو وقت المغرب لمن يجمع وجواز بلا كراهية الى الفجر الكاذب
 وبكراهية وهو ما بين الفجرين وحرمة وضرورة **وبطلوعه**
 اي الفجر الصادق وهو المنتشر منوره معترضا بالافق **يدخل وقت**
الصبح بضم الصاد وحكي كثرها وهي صلاة نهارية ويقال
 لها الفجر وتسمتها غداة وبكرة خلاف الاولى وكثيرا ما يقع
 شبهة الفجر الصادق بالكاذب على بعض الناس فاذا ابر الصبح
 في الافق الشرقي ظن انه الصادق فيصلي فلا يصادق الوقت ويكون
 صلوة باطلة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يغربكم اذان بلال ولا
 هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير اي ينتشر ذلك العمود
 في نواحي الافق اخرجه مسلم وفي حديث عند احمد ليس الفجر الا بوض
 السطيل في الافق ولكن الفجر الاحمر المعتض قال المناوي والفجر
 حيث هو اي صادق كان او كاذبا بياض شعاع عند قربها من
 الافق انتهى **وبقي الى طلوع الشمس** بخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر
 عالم تطلع الشمس وكيف يطلع بعضها بخلاف الغروب فيما لم
 الحاقا لما لم يظهر بها ظهر فيهما **واختاره** بفتح الالف **وهو**



الاشارة الى عين الناظر القريب منه لان جبريل صلاهاته في يوم
 فلما تمت اوقات فضيلة واختيار وحرمة وضرة وجواز بلا
 كراهة الى الحق وجواز كراهة من الحرمة الى ان يبقى ما يسع
ت **المراد بوقت** الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث
 الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الجهة
 وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملامة
 منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم فيها **فهذه مواقيت المكتوبات**
 اي المفروضات العينية الشاملة للجمعة لانها من جنس الحسن
 في يومها فوقها وقت الظهور كما سيأتي **قائلة** المواقيت
 مختلفة باختلاف البلد ان ارتفع أو انخفضا فقد يكون زوال
 الشمس ببلد طلوعها باخرو وعمر باخرو ومغربها وعشاء باخرو **وساكن**
في النوافل من الصلوات **بيان مواقيت الموقت منها**
 كالرواتب والوتر وخودك ووقت صلاة الجنان يدخل بتمام
 طهر الميت ووقت سجود التلاوة يدخل بسماء آخرة التمجيد
وبكره تنزيها تسمية الغروب عشا والعشاء عتمة ولا يكتم ان
 يقال لهي العشاء ولا للعشاء العشا الاخرة ويكره **النوم قبل**
العشاء ان قيل فعلمها بعد دخول وقتها لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يكرهه وما بعد زوال الشخان ولا نه بها شتمت
 حتى فات الوقت ومحل كراهة النوم ما لم يغلبه والافلايك
 ولو علم على ظنه ان لا يتيقظ الا وقد بقي من الوقت ما لا يسعها وظهر
 حرم عليه النوم بعد دخول الوقت قال القليوبي **ويحرم**
 ايظاف علمه في هذه ويندب في غيرها اي كما سيأتي في
 اما نومه قبل دخول الوقت فحالة في الاول وان علم بتمتع

قف على هذه
 انما لك الحق

لوقت به على الوجه ما لم يقصد به تفويت الصلاة والافيا ثم بقصد
 ويجري ما ذكر في غير العشاء من بقية الصلوات ولو جمعة فلا يكره
 النوم قبل الزوال وان لمزم فواتها به على المعتمد وانما خص الكراهة
 العشاء لانها محل النوم غالبا وظاهر ان حرم وجب عليه السعي للجودة
 قبل الزوال كعبيد الدار مثلا يحرم عليه النوم المفوت لذلك السعي
قائلة بين ايضا انما للصلوة سيما ان ضاق وقتها وايضا
 من امام المصلين او في الحجاب او في الصف الاول او في بيت
 وحده او على سطح لا حائل له او في عرفة وقت الوقوف او تام بعد
 اصبغ وان صلاهها لان الارض تبتح اي تفتح من تحتها الى الله
 ذلك او تام مستلقا وهو انثى او منكبا وهو ذكر لانها تفتح
 للبعث والصلوة ليلد نحو سحر او تام وفي يده غير بالغين المعجزة اي يرفع
 نحو حم امه ويكره الحديث اي الباحج **بعدها** اي بعد دخول وقتها
 وفعلا فيه **غير عدد** وذلك لانه ربما فوت صلاة الليل او اول
 وقت الصبح او جميعه وليختم عمله بافضل الاعمال فان جمعه
 تقدم ما لم يكتم الحديث الا بعد دخول وقتها ومطغ قد الفراغ منها
 وانما يكتم الحديث قبل فعلها لان الوقت باحث على تركه لطلب
 الغفر فيه والحق بالحديث كل شغل مباح كخياطة لغیر سائر عورة
 وكتابة لغیر مصحف **وعلم شرعي** اما المكروه في غير هذا الوقت
 فهو فيه اشد كراهة وكذا الحرم كهرطلة وخرج بقوله
 غير عدد ما اذا كان بعد ركعة حساب وانتظار جماعة اخرى
 يعقد معهم ولو بعد وقت الاختيار ومساو كخبره لا يمر
 بعد العشاء الا المصل او مسافر وحده في الاحتياج على ما اذا احتاج اليه
 المسافر في حفظ نفسه وماله **لا في خير** كذا كراهة
 علم شرعي اذ له او قراءة او ذكر او منة اذ اثار الصالحات

غالبها

فمنه لا يجتمع
في الاجتهاد

او ملاطفة زوجة او ايتا سي صيف ولو فاسقا او مبتدعا لان
كان يجد لهم غائقة ليلة عن بني اسرائيل ولا نه خيرا جز فلا يترك
لفسدة متوهمة **فرع** في الاجتهاد في الوقت **ومرشد**
عليه الوقت لخرعهم او حتى في بيت مظلم **وقد ثقة** اكي
في الرواية ولوامة لا كافرا ولا فاسقا وغير مكلف **يخرج عن**
اي مشاهدة **اجتهاد** جوان ان قدر على اليقين وجوابات
لم يقدر ولو احيى كما مر في المواني فلوهم وصي بدونه اعاد وان
صادق الوقت لتقصير اما اذا اخبر ثقة عن علم او سمع اذ ان عدل
عارف بالوقت في صحوفاته بلمه قوله ولا يجوز له ان يجتهد
اذا اخرجته به للاجتهاد ح ولا مشقة عليه في سماع الاذان
والخبر بخلافه قدر على الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس فانه
يجوز له الاجتهاد لان الخروج الى الشمس ضرورة المشقة والمروءة
منع ما عارف ثقة او اقرها كالمخبر عن علم وثقلها من كتاب محرم
واقوى منها بيت الابرار المعروف بالعارف به والساعة المعروفة
الان لعارف بها ايضا والمراد بالاجتهاد الاستدلال على دخول الوقت
بمخبر من كل ما يظن به دخوله كقراءة ودرس وصنعة كناية
منه او من غيره **وصباح** **ديك** **مجرى** اي حربت اصابت به الوقت
بان يتكرر منه ذلك بحيث يغلب على الظن عدم تخلفه ولا يتقدم
ذلك بعدد ولا يصلح كمر دساع صوت بل لا بد من الاجتهاد عند
سماعه فان غلب على ظنه دخول الوقت صلح والا فلا وكذا الامر
وخوها يتأمل فيها عند انقضاءها هل سارع فيها عن عادته او لا
وبدل لذلك قولهم اجتهاد يوردون في قولوا ذلك الى الاجتهاد
ثم رايته القليوبي قال في حواشي المحلى ما لفظه قال شيخنا
لما جتهد بالورد انه ان فرع الورد يصلي من غير بحث وفي

نظر الوجه خلافة لان الورد يجب للاجتهاد تأمل واعلم ان من اجتهاده
وصلح ولم يبين الحلاصة صلاحه على الصحة وان بان ولو بخبر عدل رواية
عن علم الاجتهاد ان صلاحه قبل الوقت اعاد وجوبه في الوقت
ان كان باقيا ويكون ادا والا قضاها وان بان انه صلح بعد خروج
الوقت فلا إعادة عليه ولا ياتم لعدله **واخذ** جوان بالوجوب ان
يقين طريقا **يقول** ثقة عارف **يخرج عن اجتهاد ان كان**
المخبر بفتح الياء بصيرا **اعا** **اجتهاد** اي عن الاجتهاد لعمى بصيرته
ما البصير القادر على الاجتهاد فلا يجوز له تقليد مجتهد لان
المجتهد لا يقلد **يخرج عن** **كان** **اعا** **اجتهاد** اي عن الاجتهاد لعمى بصيرته
اجتهاد وان قدر عليه العجز في الجملة وانما جاز الاجتهاد البصر والبصيرة
هنا التقليد مطلقا دون الاواني لان الاجتهاد هنا فيه مشقة طاهرة
لثوقته على تقاطع اعمال مستغرقة للوقت بخلافه **ولكل** **من الاعا**
والبصير ولو قادرا على الاجتهاد **اعا** **اذ ان** مؤذنين يوم الغيم
بحيث يغلب على الظن انهم لا يخطئون وكذا اذان مؤذن
ثقة لا فاسق **عارف بالوقت** ولو في يوم الغيم خلافا للرافعي
لا يؤذن عادة الا في الوقت فلا يتقاعد عن الديك **المجرى**
ما قول **حاسب** اي مجتهد فلا يجوز اعتماده ولو لا اعمى على المعتمد ورجح
جمع جوان تقليد **وله** **اي** **الاجتهاد** **حاسب** جوان الاجتهاد
فه اي في الوقت وهو شامل لما لو عجز عن اليقين وقد ينظر فيه
ج بان جريان العادة الالهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص
في الوقت المخصوص اقوى في افاده الظن بدخول الوقت من سماع
صوت الديك ولذا قال المحال الرملة كما نقله عنه العلامة قاسم
يجب عليه العمل بحسبه كنظيره في الصوم عنه لكن يؤيد ما في
المتن قول الرعا في الاحياء قد يستدل على طلوع النجم بالمنازل وهو

صحة
مثله

وهو تقريب لا تحقيق بل الاعتماد على مشاهدة انتشار البياض عرض
 لان قوما ظنوا انهم الصبح يطلع قبل الشمس بربع متارل وهو خطأ
 فان ذلك هو الصبح الكاذب والذي ذكره المحققون انه يتقدم على الصبح
 بمنزلة ربع وهذا الترتيب فلا اعتماد عليه نعم فصل المنار لان
 يعلم بان وقت الصبح وبعد انتم وقال اليا فعي المنار تتفاوت
 وليس فيها دليل شرعي على دخول الوقت وحملها ثمانية وعشرون
 منزلة اربعة عشر ثمانية واربعة عشر ثمانية وكل منزلة حكم
 بتوسطها او طولها او غيرها ثلثه عشر يوما الا العواقف فانها تملك
 اربعة عشر يوما واذا طلعت منزلة كان الغارب خامس عشر
 منزلة والمتوسط ثامن منزلة وابتداء ذلك من اذ ارفع في اليوم السابع
 بتوسط القلب وفي عشرين منه الثوب وهكذا ويكون الحكم
 في الطلوع والغروب والتوسط لباحة المنزلة سبعة ايام ثم بعدها
 يكون الحكم للمنزلة **ثانية** علم من كلام مخرمة الصلاة وعدم
 انعقادها مع الشك في دخول الوقت وان بان انها في الوقت
 لانه لا بد من ظن دخوله بامارة **قاعدة واعلم ان احب الاعمال البدنية**
السلام الى الله الصلاة فرضها افضل الفرائض ونفها افضل
 النوافل للادلة الكثيرة ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لانها من
 فروض الكفاية لكن قال في التحفة في شرح الحطبة بخبر قوله
 افضل عبادات البدن الصلاة بغير ذلك اي بغير العلم ونفله
 افضل من نفل الصلاة وهذا هو المعتمد فقد قال بشر الحافي رحمه الله تعالى
 بغير العلم وتعليمه من افضل الاعمال اذ اصحت فيه النية وتفضل الشافعي
 وغيره من الائمة الاربعة وغيرهم على ان طلب العلم افضل من صلاة
 النافلة اذ اصحت فيه النية وقد سبق لنا كلام في هذا وخبر
 بالاعمال البدنية الاعمال القلبية فانها باسرها افضل من العبادات

وهو على ما
 الاعمال البدنية
 التي لا تترك
 بغير العلم

البدنية كما هو ظاهر لانها بالنسبة اليها اصل بالنسبة للفرع وافضل
 احوال الصلاة الموقتة من حيث الوقت صرح عدم العذر ان يصل **اول**
وقتها اذ اتيت دخولها ولو عشا لان ذلك من المحافظة للامور
 في اية حافظوا على الصلوات ولما صرح انه صلى الله عليه وسلم اي الاعمال افضل
 فقال الصلاة لا اول وقتها ومن ان كان يصل العشا يسقط القصر
 ليلة ثالثة ومن ان ساء المومنات كن يتفعلن بعد صلاة نهي عن
 الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف هذا احد من الغلس في خبر
 اسروا بالخير فانه اعظم للاجر وخير كان صلى الله عليه وسلم يستحب
 ان تؤخر العشا معارضا ان يدلك على ان في خبر عند احمد ما يدل على
 نهي التاخير بالتعجيل وهو الذي واصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 والخلفاء الراشدون ويحصل التعجيل بالاشتغال بكتاب الصلاة
 كطهر وستر واذا نواقمة تحجب دخوله الوقت ولا يشترط
 تقديمها عليه بل لو اخرته هو متلبس بها بقدرها لم تفتت الفضيلة
 على المعتمد ولا يكلف العجلة على خلاف العادة بل يعتبر في حق
 كل احد الوسط المعتدل في من فعل نفسه ويغفر له مع ذلك
 نحو شغل خفيف وكلام قصير واكثر القم يؤخر خشوعه وتقديم
 النية واخراج حديث يد افعه وغير ذلك من اعداد الجماعة
 التي تتأني هنا بخلاف نحو اكل كربة الرابحة لمن يصلي من رداء
 ويندب للامام المرحوم على اول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتمعا
 الناس وفعلهم كسبها عادة ويعلم يصلي بمن حضر وان قل لان
 الاصح ان الجماعة القليلة اول الوقت افضل من الكثرة احره ويكره
 ان ينظر بعد ذلك ولو نحو شريف وعالم وقد استثنى من نذبة التعجيل
 مسائل كثيرة صابطها ان كلما ترخت مصلحة في عمله ولو اخير
 فانت تقدم على الصلاة وان لو كان كجماعة اقرب بالتاخير ولو

يترك

رسول الله

عنه التقديم يكون التأخير لمن اراد الاقتصار على صلاة واحدة
 افضل وقد ذكر المصنف بعض امثلة القسم الاول فقال **الافضل**
حيث سن الامراد بها اي ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون
 اذاعتها عن اول الوقت الى ان يصير للحيطات ظل يمشي فيه قاصد
 الجماعة وغايته نصف الوقت ولوم يكن بطريقه ظل اصلا كما لو ادرك
 اليه ليس فيها حيطان سن الامراد ايضا لان شدة الحر تكسر بالتأخير
 واصل في ذلك خبر البخاري اذا اشتد الحر فاردوا بالظهور فان شدة
 الحر فيهم اي غلبتها وانتشار ليلها وخرج بالظهور الجماعة
 فلا يسن الامراد بها لانه قد يؤدي الى تفويتها **ولذلك** اي ليس الامراد
 بها **شروط معروفة** الاول ان يكون الوقت شديد الحر بخلاف
 وقت بارد او معتدل وان حصل فيه شدة حر بعض البلاد مثلا لانه
 يخاف من الثاني ان يكون البلد حار كالحي ن وبعض العراق
 واليمن فلو خالفت البلد قطرها في اصل وضعه بان كان شدة البرودة
 دائما وشدة الحرارة كذلك او عكسه كالطائف بالنسبة
 لقطر الحجاز لم يعتبر القطر بل تلك البلدة التي هو فيها الثالث ان ينظر
 في جماعة بخلاف من يصلي منفردا في بيته فلا يسن له الامراد واقله
 في بيته من يقصد المسجد للصلاة فيه منفردا **والاوجه** في ذلك
 هو الامراد كما قاله الاسنوي وغيره الرابع ان يكون موضع الجماعة
 مسجد الوعر بعيد الحث يكثر قصده بالشمس في طريقه تاثيرا
 يسلب خنوعه لمثقة التعجيل بخلاف ما اذا كان قريبا ياتيه
 قاصد الجماعة من غير مثقة او حضوره ولم ياتهم غيرهم او بانهم
 من غير مثقة عليه لئلا يقرب منزله او وجود ظل يمشي فيه فلا يسن
 له الامراد لعدم المثقة نعم ايام كل الجماعة للقيم به يسن له
 الامراد ولمن حضر معه انتظار الاتين والافضل فعلها اولاً ثم

قاصده

معهم وفي الامداد عن ابن الرفعة سن الامراد في الشفر وان قربت منار له
 لمثقة شدة الحر في البرية ولو قصد البعيدة لئلا يكون كبره او فقه
 امامه ندب له الامراد وان امكنه في قريب على الاوجه **واعلم** ان
 الصلاة تجب باول الوقت وجوبا موشعاً الى ان لا يبقى الا ما يسعها كلها
 بشروطها ولا يجوز تأخيرها عن اوله الا ان عجز عن فعلها اثباته
 وان سن التأخير كالامراد وكذا كل واجب موسع واذا اخرها بالنية
 ولم يظن موته فيه ولا فوتها مع التأخير فمات لم يعص لانه لم يقصر
 تكون الوقت محددا ولم يخرجها عنه **وحرم تأخير الصلاة الى ما لا**
يسعها من وقتها بان يقع بعضها ولو التسليم الاول خارج الوقت
وان وقعت اي الصلاة **بركعة** كاملة بان يفرغ من الركعة الثانية
في اي وقت اذا فالتأخير وان حصل له ركعة في الوقت
 لما يحرم عن اسر في الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك
 صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان
 قام فنقرها اربعاً لا يدرك الله الا قليلا ثم ان شرع في الصلاة وقد بقي
 من الوقت ما لا يسع اقل مجزئ من اركعتها بالنسبة الى الوسط من فعل نفسه
 لم يجز المدة وان بقي من الوقت ما يسعها ولم تكن جمعة فطوبى لها بالوادة
 ونحوها في خروج الوقت حاز له ذلك وان لم يوقع ركعة منها
 في الوقت لانه يستغفقه بالعبادة ولهم ان الصديق طول في الصبر فقل
 له كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين نعم
 يحرم المدة ان ضاق وقت الثانية عنها او كان عليه فائتة فوريته
 وفي العباد من كان واقفاً على اركان الصلوة اذكرها ولو حافظ على
 حثها فأت بعضهما فالإتيان بالسنة افضل **وتقدم** اي الصلاة
 المفروضة **عن وقتها وتأخيرها عنه** بغير عذر شرعي كالنوم
 والسهر والجمع في السفر والمرض على القول بجواز الجمع به من الكناير

فقر

التي تؤخذ بقله الكثرات اي مبالاة مرتكبها بالدين ورقة اي ركة ديانته
 واطلاق عدالته وقد تعاهد الله عليها بخصوصها بوعد شديد
 فقال لعه فخلت بعد ذلك خلف اصاعى الصلاة واتبعوا السموات
 فسوف يلتون غيا الارض تاب قال بن مسعود ليس معنى اصاعوها
 تركوها بالكلية ولكن اخروها عن اوقاتها وقال السيد علماء التابعين
 سعيد بن المسيب هو ان لا يصلي الظهر حتى ياتي العصر ولا يصلي العصر
 الى المغرب وهكذا في من مات وهو مصر على هذه الحالة او عدله غناء
 وهو واد في جهنم وقال تعده لا تملك اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله
 اي عن الصلوات الخشيت من استغفر عنها بماله فهو من **الحل** **سريع**
 وقال اصلي الله يوم فاته صلاة فكانها ونزاهله وماله اخرجته
 اخرجته وعنه وقال من ترك صلاة العصر ففد حط عليه اخرجته **البحاري**
 وعد تقديم الصلاة عما وقته من الكبار هو ما نقله الشيخان عن
 صاحب العدة واقراءه وتقييد الانوار لذلك بلا اعادة ليس في محله
 لانه وان اعادها في الوقت هو بفعلها قبله متعديا متلا **عنه**
 بالدين وليس مراد صاحب العدة وغيره بتقديمها على وقتها الا اذا
 قدمها على ما بعد عدم دخول الوقت وان ذلك لا يجوز وهذا ما
 اقتضاه كلام خلايق من الائمة ولا ريب ان هذا من الكبار سواء قضاه
 ام لا **فمن اخرجها من اهل الجوب** اي شخص مكلف به حال كون
 اخرجها لها **عائدا** عالما او جاهلا لم يعد زجه لكونه بين اظهرها
 اما المعذور فلا يكون مرتدا بذلك بل يعرف وجوبها فان عاد
 ومجدها صار مرتدا **عن وقتها** ان كانت مما لا يرجع اليها بعد هذا
 كالصبي والعمر والعكس فيقتل بالصبي اذا طلعت الشمس والعمر
 بالغروب والعكس بطلوع الشمس واخرجها عن **وقت جمعها** بان
 كانت مما يرجع اليها بعد هذا كالظهر والمغرب فلا يقتل بالظهر
 حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر لان الوقتين قد

يتحدان

يتحدان لعذر نحو سفر فكان شهامة دامية للقتل وفي التحفة والزهامة
 انه يقتل بالجمعة اذا اصاف وقتها عن اقل ممكن من الخطيب
 والصلاة لان وقت العصر ليس وقتا لها في حال **تساهل** اي تساهل
بها مع اعتقاد وجوبها **قتل** وجوبها لربها فان تابوا واقوا الصلوة
 واخبر امرت ان اقاتل الناس فانها اي الربية والحديث شرط في الكف
 عن القتل والمقاتلة الاسلام واقامة الصلاة واتاء الزكاة لكن الزكاة
 يمكن الامام اخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا عنها وقاتلوا فكانت
 المقاتلة فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة
 فكانت فيها على القتل فتعين القتل في حدها **بالشف** ولا يجوز
 قتله بغير ذلك للامر باحسان القتلة **حدا** الا كغيرها في الخبر
 الصيحي ان تاركها تحت المشيئة ان شاء الله عذبه وان شاء الله اخله الجنة
 والكافر ليس كذلك فخير مسلم بين العبد والكر ترك الصلاة بمجرع المستحضر
ويستحب تقدم استنائه عما قتله بان يقال له صل والا قتلناك
 فالتوبة بفعل ذلك الصلاة المتروكة اي قضاؤها وهذا الابتائية في
 الجمعة فالوجه ان التوبة فيها من التوبة المعروفة لان قضاها وانها
 لم تجب الاستتابة هناك كما في المردة ومنه الجاحد لانه لان ترك
 استتابة لا توجب له الخلود في النار بخلاف المردة فان ترك الاستتابة
 ترجب تخليده في النار اجماعا وانما نفعت التوبة هناك دون سائر الخلود
 لان القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضا
 والصلاة بيزول ذلك وما من عليه المصنف من ذنب تقديم الاستتابة
 هو الذي في النور في التحقيق وحر عليه صاحب التحفة والزهامة
 وغيرهما وقال بن قاسم الوجه وجوب الاستتابة على الامام والاحاد لان
 من قيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينبغي وجوب
 الاستتابة على الجميع وان كان في حق الامام اكدر وينبغي حمل القول

مرکز

والاقتل وليس له بعد القتل حكم **اموات المسلمين** كل من تد بغير
 ما مر فلا يجب غسله ولا تكفينه ولا دفنه وتجرم الصلاة عليه
 والدعاء له بالمغفرة ولا يدفن في مقابر المسلمين كذلك ولا في مقابر
 المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوا قال في التحفة
 وهو مشكل فانه اخفق منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر انتم
 اي بل يدفن منفردا او تلقى جيفته للكلاب كما مر في ذلك بعض
 كالحري **والعباد** اي التحقني **بالله** لغة من الارتداد **وتارك**
الجمعة ونحو الوضوء من كل شرط يجمع على ركنيته او شرطية
 او كان الخلاف فيه واهيا جذا خلاف ما لو كان فيه خلاف في
 كمن ترك النية في الوضوء او صلح عريانا مع القدرة على الترتب
كلا او حداثته كذا فبان في التتصيل السابق
 وكذا امر ترك تعلم كيفية طهارة اصلها ترك لزم استحياله
 وجودها اجماعا طاهرا هذا بذلك وما ذكره في الجمعة محل
 فيمن لم منه وجوب بن المقي في ارشاده عليه السلام القتل بترك الجمعة
 بتبع لما افتى به العراقي وجزم به الحارثي الصغير وبتبعه العراقي
 وبن الرفعة وفي التوسط ان المختار او الصحيح وقال ابن الرضا
 انه الذي يجب القطع به قال الجرجاني وهو الذي يظهر في ترجيحي
 ولعل وجه ما قيل انها فرض كفاية فهي شبهة دارسة
 للقتل لكن الذي جرد عليه صاحب التمهيد والنهاية انه لو قال في
 تلك الجمعة اجماعا لا اصلها الاظهر ان الاصح انه يقتل وان
 القول بانها فرض كفاية لا يعود عليه **فاسئل** قال العلامة
 ابو محمّد الظاهر في حق العوام انه اذا وفق فعلم مذهبها معتبرا
 انهم لا يقتلون وان لم يوجد منهم تقليد لذلك المذهب وهذا عند
 كالمستعين انتم وبيان ما يوجد هذا في فصل شروط الصلاة

فصل في بيان شروط وجوب الصلاة ومن يجب عليه وما يتبعها **واما**
شروط وجوبها ان الصلوات الخمس ادا وقضاء **فاربعة اولها الاسلام**
 فلا يطلب فعلها وجوبا الا من المسلم يقينا فلو كثرته صيان مسلم
 وكافر وبلغا مع بقائه الاشتراك لم يطالب احدهما بها ونقل الجلال
 الرمي عن الاذرعني ان من لم يعلم له اسلام كصغار المماليك الذين
 يصنون الاسلام بدارنا لا يوجبها لاحتمال كفره ولا تركها
 لاحتمال اسلامه وقال الخطيب امر بها قبل بلوغه ووجوبها
 عليه بعده وهو ظاهر وقال في التحفة الاوجه ندب امر بها قبل
 بلوغه واحتمال كفره انما يمنع الوجوب فقط **فلا يجب على كافر**
صلي حرييا كان او ذميا لعدم صحتها منه اي مع تنصيره بعدم
 اسلامه **بمعناه لا يطالب بقضاءها** فلو قضاها انعقد قضاؤه
 كمار حجة التوطية والخطيب وان حرى الرمي على عدم انعقاد
 قضاؤه **بعد اسلامه** ترخيها له في الاسلام ولتولى بعد قتل الذين
 كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف واما قبل اسلامه فهو مطالب
 بالله باذنها لانه مكلف بها كسائر الفروع المجمع عليها **اي**
 مخاطب بها وجوبا في الواجب وندبا في المندوب ومخاطب باذا ما ذكر
 خطاب عقاب عليه بخصوصه في الاجرة كما مر فالمر مانع من الصلحة
 وليس بعذر وتعتبر المصنف بما ذكره او لم يقل غيره لا يجب على
 الكافر الاصلية وجوب مطالبة بها في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في
 الآخرة لان في الوجوب شامل للحري والذمي وهذا الايدخل فيه
 الا الذي لانه الذي لا يطالب بشيء واما الحري فمطالب بالاسلام وبلوغه
 كونه مطالبا بغير وعه من الصلاة وغيرها فيصح انه مخاطب بها
 خطاب مطالبة منها باعتبار الزموم المذكور وغير مخاطب بها كذلك
 لانه ما دام على كفره لم يطالب ابتداء الا بالاسلام وفي المسألة بحث

فصل في بيان شروط
 وجوب الصلاة
 وما يتبعها

بشرط وجوب



قوله

واما المرتد فتجب عليه وجوب تكليف اي طلب فيطالب بها في الدنيا
 واذا مات على كفر عوقب على تركها **وعليه القضاء** لصلوات
 رضى الردة وان صلاها **لعدم انعقادها اذا اسلم** تغليظا عليه
 ولا التزمها بالاسلام ولو جن او غشي عليه في زمن الردة وجب
 القضاء بخلاف رضى الحيض والنفس فيها لان اسقاط الصلاة عن
 الحيض والنفس عزيمة فلم تؤثر فيها الردة وعن المجنون والمغشي
 رخصة فانثرت فيها لان المرتد كسائر اهل الرخصة ولا يلحق بالمرتد
 المستقل من دين الى اخر فلو انتقل بصره الى اليهود او عكسه
 ثم اسلم فالظاهر كما قاله الجلال الرملة وغيره انه لا قضاء عليه لمدة اليهود
 اي لان الكفر كله مدة واحدة **ومثله** اي مثل المرتد في وجوب
 الصلاة عليه وجوب تكليف **المتعدي بالشكر** او الجنون او الاعما
 وان ظن فتناول السكر انه لقلته لا يسكر **فعليه القضاء اذا**
افاق تغليظا عليه وزجره عن تقاطع مزيل عقله والطلاق
 التكليف على السكران معناه انه يجري عليه احكام المكلفين
 في المواخذ واعتبار الاقوال والالزام حتى صلاة وصومه او المراء
 من ذلك انه بعد محكوم يكلف بقضاء ما فاتته والاقبال على
 غير مكلف اي غير مخاطب حال السكر لعدم فهمه الذي هو شرط
 التكليف وفقد تفرقاته له وعليه الدال عليه اجماع الصحابة
 رضي الله عنهم على مواخذته بالقدف من باب خطاب الوضع وهو شرط
 الاحكام بالاسباب تغليظا عليه لتعديه **ثانيها البلوغ** اما ما استدل
 بحسنه **عشر** سنة قمرية او خروج المني نوما او بنية لثني سنين
 حصة في ذكر وانثى او يحض لوقت امكانه السابق في بابه او حصل
 تقريباً في ذكر وانثى شعر العانة في حق ولد الكافر ويجهل
 في حق امرأة او نبات شعر العانة في حق ولد الكافر ويجهل
فلا يجب الصلاة على صبي لعدم تكليفه ولا يجب عليه قضاء
 ما فات من الصلوات بل يندب له قضا ما فات من رضى التمييز واليقين

ثانيها البلوغ

الاصح

ما قبل

ما قبل التمييز ولا ينعقد لو فعله ويحرم عليه كما قاله القليوبي وان
 افهم كلامه بنحو في الاعياب سواء ما قبل التمييز وما بعده في ذلك
 سواه لم يوجد في حقه سبب فيقتضى للقضاء بخلاف المجنون فان سبق
 له تكليف فالوجه قاله القليوبي **لكن يجب على ولي المهر** وهو
 هنا ما لا كراهة ويشرى وحده ويستحي وحده ويعرف ما يضره
 وما ينفعه والمراد بالولي هنا من له ولاية التأديب فيجب على كل
 من ابويه وان عدا فالوجوب عليها على الكفاية فيقتد طلبه من
 الامهات وان علون مع وجود الاباء وان قربوا ثم الزوج لكن
 في الامر لا في الضرب لان له الضرب حتى نفسه لا حق الله تعالى
 نعم ان امن النشوة او امارته فله الضرب لانه امر بمعروف
 ثم الوحي او القيم ثم الملتقط ومالك القن والمستعير والوديع
 ثم اقرب الاولاد ثم الامام فصلى المسلمين فمن لا اصل له ولغير
 الزوج الضرب والفقهاء في المتعلم كالزوج فله الامر بالضرب
 الامر حيث ان له التأديب فان اوكله الولي قام مقامه **ان**
بامر مع التهديد ولا يكتفى بمجرد الامر **اي الصلاة ولو قضا**
لعب اي عقب تمامها لا قبل السبع وان ميز لندرت **وبضربة**
 ضربا غير مبرح وجوبا **على تركها** ولو قضا او ترك شرط في
 شروطها ولو لم يفد الامر تركها مع المعتمد وقال البلقيني
 بفعل غير المبرح **لعشر** اي عقب تمامها لا قبله على الوجه
 الحديث الصحيح مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا
 بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وفي رواية مروا اولادكم
 وحكمة ذلك التمرين عليها ليعتادها اذا بلغ واخر الضرب
 لانه عقوبة والعشر من قرأ احتمال البلوغ بالاحتمال مع كونه
 حسيدي ينفوي ويحتمل غالبا **ومثله** اي الصلاة **في ذلك**
 اي فيما ذكر من الامر والضرب **الضوم** فيومره وجوبا

قوله على ما وجه هذا
 وقوله الخالف الامم

الممنوع لبيع ويضرب كذلك على تركه **لعشران اطاقة** اي الصوم
 بان لا يحصل له به مشقة لا تحتل عادة ولو لم ينجح التيمم فان لم
 يطقه لم يوسره ولا يجوز ضربه عليه وليس ضربه على كل منهما
 عقوبة ولا التقيد بالتكليف والمعصية وانما القصد منه مجرد
 الاصلاح بالذات العبادية لئلا يعلم **وبما** اي جميع اوباق **الشرائع**
 اي الامور المشروعة الظاهرة المجمع عليها كوجوب الصوم
 وغسل الجنابة وغيرها فيامره بذلك كسبع ويضربه على تركه
 لعشر واول ما يجب عليه تعليمه ما يضطر لعرفته في الامور الضرورية
 التي يكثر جاحدها ويشترك فيها الخافق والعام فيذكر له اولها
 او صافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة التواترة ما يميزه ولو بوجه **ثم**
 يذكر له اسم الله عليه وسلم ولد بمكة وبعث بها وهاجر الى المدينة
 ومان بها ويجب مع ذلك بيان نبوته ورسالته وان ما جابه عن الله
 حق وصدق وان اسمه محمد وابنه من قرشي وان اسم ابيه عبد الله
 واسم امه امته وان رسول الله نفعه الى الخلق كافة ويتبعين
 ايضا ذكر لونه صلى الله عليه وسلم وان ابيض لتصور مجيهم بان من علم انه
 اسود كفر **ولو كان ذلك الامر المشروع سنة** فانه يوسره ويضرب
 عليه **كالسواك وحضور الجماعات** وسائر الوظائف الدينية
 كحضور مجلس علم او ذكر **وعليه** اي من ممره الاولياء **نهيته** وجوب
عن المحرمات حتى الصغائر ومنها ترك القيام في الصلاة ولو مقصبة
 او معادة **واجبة تعليمه** ولولم تدب كقرآن واداب **في ماله**
 فيخرجها وليه منه فان بقيت الى كماله لزمه اخراجها لنبوته في ذمته
ثم في ماله عليه اتفاقه من ابيه وان علم انه وان علمت **والصبي**
كالصبي فيما ذكره من الاصر والضرب ولا يستقط الطلب عن الاولياء
 الا بدوخ كل منهما رشيدا او الاستمرار **ثالثا** **العقل** فلا يطلب فعليا
 لما عاقل **فلا يجب على مجنون ومثله** مغنى عليه وسكران لم يتعد

ثالثا العقل

كل منهم بمنزلة عقله لعدم تكليفهم ولا قضاء عليهم اذا افاقوا فان تعدوا
 وجب عليهم القضاء لانهم يتعديهم صاروا في حكم المكلفين فكانهم
 يحاطون بادائها فوجب القضاء نظر ذلك **رابعا** **النفاذ من حق الحيض**
 كالنفاس **فلا يجب** اي الصلاة **على الحائض والنفساء** وان استعظمتا
 ذلك بدوا لانهما مكلفتان بتركها **وسقوطها** اي الصلوة بمغنى
 وجوبها **عنهما عزيمة** اي امر ثابت عا وفق الدليل ويقابلها الرخصة
 وهو ما ثبت خلاف الدليل وانما كان لمقاط الصلاة عنهما عزيمة
 لانها انتقلا من وجوب الفعل الى وجوب الترك **فكره قضا وهما**
لهما او يرميه رايان لا صاحبنا جرح على الاول منهما جمع متقدمون
 واعتمد الحال الرمي في النهاية والخطيب في المغنى وجري على الثاني
 البضاوي وابن الصلاة والنووي واعتمدوا بن جرحه قال بل جرحه الشارع
 في جمع الجوامع **ثانيا** **اي الرايين المذكورين اوجه** كما في
 التوبة وشرحي الارشاد ولا تنعقد منهما على كلا الرايين لان تنعقد
 الكراهة والحكمة هناك حيث كونهما صلاة لا امر خارج **نظير**
 ما ياتي في الاوقات **المكروهة** ههنا ما جرم به في التوبة واعتد له
 الخطيب في المغنى **وحال ذلك** الرمي فاستوجه في النهاية الانعقاد
 قال لا يلزم من عدم طلب العبادية عدم انعقادها والمراد انها تنعقد
 عند نفلها مطلقا ولا يثاب عليها لكونها منها عما لذاتها والمنهي
 عنه لذاته لا ثواب فيه قاله الشبرايميل **وسقوطها عن نحو المجنون**
 كالعمى عليه والسكران الغير المتعدي **رخصة** اي بسهولة
 وتخفيف **فيسر له القضاء** لما فاته من تركه الجنون والاعمى والسكران
 الواقع في زمن التمييز وغيره كما في الاعقاب خلاف لمن فرق بين
 الواقع في زمن التمييز فينبذ قضاؤه والواقع في غيره فلا يندب
 قضاؤه كما مر تسمية لوزال مانع الوجوب كان بلغ الصبي
 او الصبية او افاق المجنون او المغنى عليه او لم الكافر او طهرت

رابعا النفاذ من حق الحيض

الحايض والنفساء قبل خروج الوقت ولو بقدر ما يسع تكبيره التحريم
 وجب قضا صلاة ذلك الوقت بشرط دوام السلام من الموانع
 قدر ما يسع الطهارة والصلاة وهكذا يجب قضا ما قبلها ان جمعت
 معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بشرط بقاء السلام من
 الموانع قدر الفريضة والظاهرة بخلاف ملا جمع معها كالعشاء
 مع الصبح وهي مع الظهر والعصر مع المغرب ولو طرأ المانع اول الوقت
 او اثنائه واستغرق باقيه وجب القضاء للصلاة بعد زواله ان كان
 قد مضى قدر الفرض مع الظاهر ان لم يمكن تقديمه كتيمة وظهر سلس
 لانه اذ ركعتين ما يمكن فيه فعلها فلا يستقطبها طهر بعد
 بخلاف الظاهر الذي يمكن تقديمه كظهر السليم فلا يترط انشاء
 ما أدركه الا للصلاة فقط لا مكان تقديم الظهر ولا يجب هذا الثاني
 وان اشغله وقت الحلق من ركعة الاولى **فصل** في شروط الصلاة
 وللأصحاب في الفرق بين الشرط والركن بعد الاتفاق على اشتراكهما
 في انه لا بد منهما في كل عبادة عبادات منها ان الشرط ما خرج من
 ماهية الشيء وتركه ما دخل فيها ومنها ان الشرط ما اعتبر في
 الشيء بحيث يقارن كل معتبر سواء كان الالام والتميز فانهما
 يعتبران لقى جميع اركان الصلاة من الركوع وغيره والركن
 ما اعتبر فيه لا بهذا الوجه كالقيام والركعة وكونها وقديع
 ما اعتبر فيه لا بهذا هو ما قارن كل معتبر سواء وهذا
 الشرط بهذا ايضا فيقال هو ما قارن كل معتبر سواء وهذا
 باعتبار خاصته المقصودة منه وهي مقارنته لباير المعبرات
 فكانه المقوم لها ومنها ان الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة والركن
 فيها والركن ما تشتمل عليه لكونها جزءا منها ولهذا اقال بعض
 ما شرع للصلاة ووجب لكلها فترط او فيها فركن او ركن وجب
 فبعض والاخرية وقد سبوا الصلاة بالانسان فالركن

فصل في شروط الصلاة

كرامه والشرط كحياته والبعض كاعضائه وبقيت السائل كشعره
 وما ذكره الفرق بين الشرط والركن يأتي في غير الصلاة من العبادات
واما شروط صحتها اي الصلاة **فستة** ولا يزداد عليها السلام
 من طهارة الحدث مستلزمة ولا التيميم لان معرفته دخول
 الوقت مستلزمة **اولها الطهارة من الحدثين** الاصغر والاكبر
 بما في اوترب فان نسي الحدث وصلى ايثب على قصده لا على فعله
 اما لا يتوقف على طهر كالتكبير وكذا القراءة من غير طهر
 وانما لم يؤثر السبب هنا وفيما يأتي لان الشرط من باب خطاب
 الوضع او هو لا يؤثر فيه ذلك **لغير فاقده الطهرين** اما هو فتصح
 صلاته مع الحدث كما مر وليس لمن احدث في صلاته ان يأخذ
 بآفته ثم ينصرف مسترا على نفسه لئلا يخوض الناس فيه وكذا
 يسكن كل من ارتكب ما يدعيه التوقيعة فيه ان يستره لذلك
ثانيها الطهارة من الخبث اي النجس **غير العفوق عنه** اما المعفو
 عنه فتصح الصلاة معه وسبب قريبا ذكر ما يعفى عنه في طهر
البدن ومنه داخل اليد والانف والعين وانما لم يجب غسل ذلك
 في الجنابة لان النجاسة اغلظ وخبث باطن البدن فلا يصح
 تخشعه ولهذا اقال بن قاسم في حوائج النجاسة لو ضربت عقر
 في الصلاة لم تبطل صلوته وان ضربته بغيره بطلت والفرق ان العقر
 يدخل سببها الى داخل البدن لانها تغرز برزخها في داخل البدن
 وتخرج منها التمس الى داخله والسم وان كان نجسا كما مر جوابه
 لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية يلقي سببها على
 ظاهر البدن وهو نجس ونجس ظاهر البدن مطل انتهم **والثوب**
 ومثله كل محمول له وملاق له كالحمل **المكان** الذي يصلي فيه **واذا اقام**
 ما من بدنه او ملبوسه ولو ادى جزء منهما نجاسة بطلت صلوته

اولها الطهارة من الحدثين

ثانيها الطهارة من الخبث

لقوله نعم وثيابك فطهر والخبر المصنف فاعلم عندك الدم وصلى
وصحبه خبر تنزه هوام البول فان عامة عذاب القبر منه ثبت الامر
باجتناب الجنس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعلم فيها والامر بالشي
نه عن ضد النهي في العبادة يقتضي فسادها وقولهم وهو لا يجب
في غير الصلاة محله في غير التمتع به فانه حرام خارجها في البدن بلا
حاجة انقلوا وكذا في الثوب على المعتمد اما اذا كان التمتع
لحاجة كان اراد وطمع المستحاضة فلا حرمة ولو وصل عظمه
بجنس ولو مغلفا ومثل ذلك دهنه او ربطه به لفقد الطاهر
فقد ورد في ذلك فتصح صلاته ولا يلزمه نزعها والاوجب نزعها
ان لم يكن ضررا ولا تعيق صلاته قبل نزعها لتعديده بحمل الجنس فان
خاف ضررا ولو نحو شرب او بطو بر ولم يلزمه نزعها وتصح صلاته
معه بلاعادة وان مات من لزمه النزع قبله لم يجب نزعها ويجوز
ذلك كله فيمن داو اجرحه او حشاه او خاطبه بجنس وكذا يقال
في الوشم متى امكنه ان الله من غير مشقة فيما لم يتعد به وخوفه
فما تعدى به لزمته ولم تصح صلاته ووضوءه لانه مانع وليس
به ما لا يقاها ان لم يكن جلد ارققا والاعدت في بقائه وعلى غلته
بالسنة له ولغيره وصحت طهارته وامامته لا فرق في ما ذكرنا
من فعله وهو صغير وغيره وانما الفرق بينهما في حركته لا في
ولو صلى بجنس لا يعفى عنه وهو لا يعلم ثم علم وجوده وجبت عليه
الاعادة لما مر من ان الخطاب بالشرع واطر خطاب الوضع فليس
بوترفيه الجمل والشرع صلى الله عليه وسلم بعد وضعه على الخوف
ظاهر حتى جات فاطمة رضي الله عنها وكنته ليس فيه بقرع باله
علم انه سلا جزور وهو فيها وانما لم يستأنفها مع علمه بذلك لاجل

لا حتمال انها نافلة على ان مما اجابوا بان اجتناب الجنس لم يوجب الاكراه
ولو احتمل حدوث النجاسة الفسدة لم يجب القضاء لم يكن يتيقن وجوده
قبلها وشك في زواله قبلها كما لو تيقن الحدث وشك في الطهر
سواء تحرك الملاقاة باليد ملبوسة بحركته كالكم والقلنسوة **م**
كان ليد بعض العامة على راسه والقميص في الارض بحيث انه اذا رفع
او خفض لا يتحرك ذلك الطبق الذي بالارض بحركته واصاب ذلك الطرف
اي الذي بالارض نجاسة فانه يتطهر صلوة لانه يصدق عليه انه
مما ليس للنجاسة فخرج بما ذكره من سر على جنس فتصح صلوة على
ما ليس بجنس كما في صدره في الركوع والسجود ثم ان لا في الجنس ثوبه
او بدنه وهو يعلم انه جنس بطلت صلوة وان فارقه حالا وان مسه غيره
بالمجنس او القاءه عليه نحو ربح او مسه وهو لا يدري انه جنس فان
تحمل الجنس فور او نحو الجنس بشرط ان يكون يابسا وان يجنيه
بنحو ينفذ لا نحو يده او عود فيها او كفته وان يكون تحيته حالا
صحت صلوة اما لو كان رطبا او مضمنا لم يحسوس فان صلاة يتطهر
ولو صلى على نحو ثوب متجنس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعها فارتفع
معها الثوب لا التصاقه بها فان انفصل عن رجله فورا ولو تحرك كفه
صحت صلاته والابطال وفي شرح العبادي على مختصر ابن شجاع وثام
انه لو تجس ساتر عورت لم يفد القاءه فورا حيث قدر على ساتر طاهر او
يظهر به تنبيه يعلم مما ذكره بطلان صلاة قاض في جيل على
جنس وان لم يشده به فلو جعله تحت رجليه صحت صلاته كماله عند الجلباب
متصل بجنس فانه لا يضر نعم ان الجنس ذلك الطاهر وما اتصل به من الجنس حرم
كسفينه صغيرة في البرطش ولا يتطهر صلوة من حمل حيوانا طاهرا
المفد ولو احتمل لا ولو من غير حاجة لحمله صلى الله عليه وسلم امامته في الصلاة
بخلاف من حمل مستنجسا او حاملا او يضامه را بان ايسر من الحي في فرج
منه او حيوانا مفد بجنس او ميتا طاهرا بخوفه بجنس ولو معفو عنه
فانه يتطهر صلوة وكما المنجس عليه بجنس معفو عنه كقوله

قوله

به دم براعت فاذا تعلق به المصلي بطلت صلواته **فان فقد ما** اي الذي
يغسلها به من الماء الطهور **صلى** بحاله لحرمة الوقت **واعاد**
وجوبها هذا ان كانت النجاسة على بدنه اما لو نجس ملبوسه بغير
معفو عنه ولم يقدر على طهره ولم يجد ما يطهر به فانه يجب عليه قطع
محلها ان لم تنقص قيمته بالقطع فوق اجرة ستره يصلي بها لو اكراما
بل يصلي عاريا ولا اعادة عليه ولا يجوز له الاستئثار بالثوب
النجس **سواء اجنبا** النجاسة كدس ستر العورة وقال القتيبي
يجب تقيد الملبوس في الاولى بما اذا عجز عن نزعها والمكان فيها بها
اذ عجز عن الانتقال عنه والاصل عاريا ولا اعادة عليه وانتقل عن
المكان بل لا يقع صلاته فيها في هذه الحالة **ف** من رأى مريد
عجز صلاته ونجس نجس غير معفو عنه عليه لزمه اعلاؤه ولو اضر
عدله رواية بنحو نجس او كشف عورة مبطل لزمه قوله **وهذا**
الشرط كالذي يجعل وهو ستر العورة **مما عمت الملبوس وعظمته**
بالجمل به والغفلة عنه كما هو مشاهد من العوام **فليتنبه**
فانه مما يتساهل الناس فيه فيلزم العالم تعليم من يحل بواجب في رأي
مقلد كفاية ان كان عزم يقوم به والا فعين الكن محله ما ذكر
فمن رأى مثله شافعا لم يترضا المذهب معتقد لحرمة ما فعله
من رأى عاهيا ليس له الا مجرد الانتساب الى الشافعي بدليل قوله
طه بن عبد الله الشاذلي في كتابه على قول الروض وشرحه المسمى
وله ترك الاحتذاء من تركوع وسجود في نافذة قال في الشرح هذا
اخذه من طه ما في الروضة عند المتولي من ان في محضها ترك ذلك وهو
بناء على صحة صلاتها مضطربا مع القدرة على القيام والدعود
لكن الذي صححه في التحقيق عدم صحته ما لفظه فائدة بوجه من
هذا امسالة نفيسة وهي ان العوام جرت عادتهم بالتساهل في الاعمال
والجلوس بين السجدين في النفل فقد وافقوا هذا الوجه القابل
بعدم وجوبها فيه **وقد قرئ** وان مر رأى من يحل ببعض

واجبات الصلوة يتعين عليه تعليمه وامره والامكان عليه وقالوا انه
لا ينكر الا جماع عليه او ما يعتقد الفاعل تخريجه فيلزم **عليه**
الانكار في ذلك وتعليمه ام لا وان كان الاصح انه يلزمه التمسك
بمذهب معتق والظاهر انه لا يعترض عليهم اذ لم يعتقد واجرمته
انه وهو صريح في عدم الاعتراض على العوام فيما وافقوا فيه قوله
امام ولم يعتقد وحرمة ما اتوا به والعوام المسويون لمذهب الشافعي
ان يعتقد وحرمة كشف بعض الفخذ وجب الانكار عليهم وان
لم يعتقد وافقوا في كشف اقل من ربع ابا حنيفة وعلم انه
الحلية الشافعية وقال ابو حنيفة اذا ظهر من العورة المغلفة وفيه القبل
والدبر قدر الدرهم لم تبطل الصلاة واما المخففة فانا نكشف عنها دون
الربع من الفخذ او شعر المرأة لم تبطل الصلاة وقال ابو يوسف ان يكشف اقل
من النصف لم تبطل **وقال داود** السوكتان هما العورة وروى ذلك
عن احمد ايضا انتم وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان يتكوى الصلاة فضا
او نفلا عندهم لا كتقيد الروض ووافقوا في عدم وضع بطون
اصابع الرجلين الرافعة واما حنيفة وفي عدم الطمانينة ابا حنيفة
ووافقوا في الملاقة لروث الماكول وبوله قول بعض الائمة
بطهارتها فعلم ان العوام المسويين للشافعية قد وافقوا في افعالهم
من مجرد تقليد اهل الامة في عمل النفس وقد قال بعض العلماء ما صار
اليه امام وله وجه ما في الشرع لا يجوز لمن رأى خلافة ان ينكره
وهذا يختلف فيه انتهى وقد قيل السيد العلامة سليمان بن يحيى يقول
عنه ما اذا عمل العاصي عملا فوافق فيه احد المذاهب الاربعية
هل يجزيه في الدنيا ويحكم بصحته ولا ينكر عليه وينجي به ذلك
ام يلزمه تقليد واحد من الاربعة لان المذاهب قد دونت
فاجاب رحمه الله بقوله افتى السيد البدر حسين بن عبد الرحمن **الاهل**
بان جميع افعال العوام في العبادات واليوع وغيرهما بحيث لا
يخالف الاجماع على الصحة والسداد اذا وافقوا مذهب امام معتبر
على الصحيح في الاصول والفروع ولا ينكر عليهم ما اختلف فيه

أئمة المذاهب المعتبة إلا أن يرشدوا إلى الاحتياط في الخروج من الخلاف
 هذا الخلاف الذي قد ناذ كرهه هو أن العامي هل له مذهب معين
 أم لا والصحيح الثاني أنهم كلامه قال السيد العلامة أبو بكر بن أبي
 القاسم الأهدل رحمه الله تعالى عتب نقله وما أفتى به الوالد في العامي
 لا مذهب له يكاد أن يتعين الفتوى به في حق العوام في هذه الأزمنة
 وإن كان الفتوى الكه في عند الفقهاء المتأخرين والأصوليين أنه مذهب
 بمعنى أنه يجب عليه التزام مذهب معين بعد تدوين المذاهب كلها
 مقرر في محله لكن ليس خبر حال العوام في هذا الزمان سيما أهل
 البوادي منهم حرم بأن تكليفهم التزام مذهب معين قريب من المستحيل
 وبأن الفتوى بما أفتى به البدر الأهدل متعينة الملوك والله المستعان
 وعليه التكليات أنتف كلامه وفيه كفاية والله أعلم انتهى **وهو**
المعفونات التي يصح الصلاة معها سواء كانت في الثوب أو البدن
 أو الكان **دم بشرته** أي المصلي يسكن المثلثة وقد تفرغ وهي خارج
 صغير لعلة الابتلا بها **ودم نحو برغوث** بضم الموحدة وقد تفرغ
 وهو المسمى بالناموس بلغز اليمن قال بعضهم ودم البراغيث رشحات
 منتصها من الأنسان ثم نجوها وليس لها دم في نفسها فالإضافة في دم البراغيث
 للملايسة وأشار بقوله نحو إلى أن في معنى البرغوث كلما لا ينسب له
 سائلة كالقمل والبعوض والبق وخروج دم نحو البرغوث جلده فلا
 يعفى عنه فلو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وإن لم يقص
 كقوله قتلها فتعلق جلدها بظفره أو ثوبه بطلت صلواته **مالم يكس**
 أي دم البقرة ونحو البرغوث حال كونه الكثرة **بفعله** كان عصر
 البقرة أو نحو البرغوث **مالم يكس** الكثرة أو نام في ثوبه بلا حاجة
 فإنه لا يعفى إلا عن قليله فقط فإن كثرت بغير فعله عفى عنها
 وإن انتشر بعرق وجاء البدن إلى الثوب بل وإنهما البدن والثوب
 قال بعضهم ويترط هذا أن لا يتقل عن محله والالم يعفى إلا عن
 قليله وإنما نجا ذلك في غير محاذي الجرح من الثوب أما محاذيه
 فينبغي أن يلحق به ضرورة الابتلاء بكثرة اتفاله **باب**

بجم

قل

ودم دمله أي المصلي **كذلك** فيعفى عن قليله وكثيره
 مالم يكن بفعله فيعفى عن قليله فقط وهو الدم الملعق المدفون
 المودق وقد أفتى كثيرون بنجاسته لأنه من الفضل **باب**
 المستحيلة لكن إذا برز خارج البدن وبقي مقد ليما صحت
 الصلاة معه للضرورة ولا قضاء كما في صلاة من جرح عظمه بنحو
 ولو لم يغظ أن خاف من نزعه كم من **ودم فصد** **وحجبه** فيعفى
 عن قليله وكثيره لأنها غير يادري الوجود وتعد الاحتراز عن
 لطمها **مالم يجا** ون أي الدم **عليها** أي الفصد والحجامة
 أما إذا جاوز محلها وهو ما ينسب إليه عادة إلى الثوب أو محل آخر
 فلا يعفى إلا عن قليله لأنه بفعله ولو خرج من جرحه دم
 متدفق ولم يلوث بشرته لم يطرأ صلواته فإن لوث بطل أن كثرت وفارق
 ما تقرر من العفو عن كثير دم الفصد في محله فإن الفصد تعم به
 البلوى بخلاف تدفق الجرح أو انفتاحه بعد ربطه وقصته أن مثله
 جرح الفصد فلا يعفى إلا عن قليله **تسببه** محل العفو هنا
 وفيما مر ويأتي حيث لم يختلط بأجنبي والالم يعفى عن شيء منه
 أي أن كثرة والمراد بالأجنبي مالم يجز لمساته فلا يضر خلاطة بنحو ما مر
 وشرب وتشف احتاجة وتهاق في ثوبه كذلك وما يبلل راسه
 من غسل يده أو تنظيف ومماس الثوب فصاد من ريق أو دهن
 وسائر ما جرت إليه كانا اختلط دم جرح الرأس عند حلقه ببل شعره
 أو بدنه وأوضع عليه لمسة الاحتراز عنه خلافة شيخ الإسلام **باب**
 وفي المحوج التصريح بأنه لا أثر لخلط الدم بالريق قصد أو حيث
 كان في ملبوس احتاج لكسبه ولم يتعد أصابته له ولا كان قتل فحلا
 في بدنه أو ثوبه فاصابه منه دم أو حمل ثوبا فيه دم برأيت مثله
 أو فشيء وصل عليه لم يعف إلا عن القليل نعم ما لبسه رايد التمسك أو نحو
 حكم بقية ملبوسه على الأوجه **وبول خفاش** ومثله روثه و
وونيم **باب** أي ذرقه ومثله بوله سوا اللهب واليابس في الثوب

فق

سحر

والبدن والمكان وان كثرا ويعني عن ذرق الطيور في ارض المكان
وفراشه دون البدن والثوب بشرط ان لا يكون الذرق رطبا او حارا
مبتلة ولم يتعد مما شئت ومع ذلك لا يكلف تحري غير محله وظاهر
كل ما هم انه لا يعنى عنه مع الرطوبة ولو لم يجد معدا عنه ولا
طريقا غير وتعلم عن بن عبد الحق العفو وهو قريب المشتقة من
قال عبد الرأوف المناوي المخرج ان الرطب يعني من ذرق الطيور في
مكان نحو الصلاة بضم مطلقا حتى مع النيان وعدم الندوة انتم
ومع ذلك فالداخل للمسجد كما في الايجاب لا يكلف البحث والمشي
على المكان الطام كما صرح جواب في النائية اذ اصل النافلة في السفر بل يشي
كيف اتفق فان مشي او صلى على غير ذرقه لم يضر ما لم يقصد طريقا
حاجة ولا ضرورة والاولى عدم تحري المشي على الموضع انما لانه
يشغل القلب عن الخشوع **تنبيه** من العلوم ان الخفاش من جملة
الطيور ولكن استثنى من الطير بالعفو عن بوله وروثه في الثوب
والبدن والمكان ولو في حال الرطوبة دون سائر الطيور لعسر الاحتراز
عنه لكثرة طوافه علينا بالليل بخلاف العصفور ونحوه وهذا هو العقد
وان مال في الايجاب الى ان العفو دائر مع هجوم الملوكة وعدمه وله
يتعسر الاحتراز عن نحو العصفور ايضا لكثرة طوافه علينا بالهار
فان قيل الذباب يضر الذرر ويخفيف البلاء مفرد والجمع ذبان كخربات
والعامية تقول ذباب الجمع وللواحد ذبابة بوزن قرادة وهو خفاش
سمي ذبابا لكثرة حركته واضطرابه وقد اخرج ابو يعلى بسند لا بأس
به عن ابن عمر الذباب كله في النار الا النمل قال الحافظ بن حجر كونه في النار
ليس تعذيبا له بل يعذب به اهل النار **والعفو** **تنبيه**
اجبي وهو ما لم يجد مما شئت ولا يعسر الاحتراز عنه وما بعد **فرد**
ما انفصل عن بدنه ثم اصابه سواد من الثرات وما بعد **فرد**
من خنزير وخرج احدهما لان جسد الدم يتطرق اليه العفو ومع
الليل من ذرق في محل المساحة وانما لم يقولوا بالعفو عن قليل من العفوة

ومثله من حصل له استرخاء لمخوضه وان لم يصير سلسا لان الابتلاء به
اكثر لانه اقدر روله محل مخصوص فسهل الاحتراز عنه بخلاف نحو
الدم وقياس ما عثر العفو عن القليل من الاجنب وان حصل بفعلة كان
يلحق اما لا يجوز الكلب فلا يعنى عنه وان قل لغلق حصىه فخرج
المستوفى عن الاصحاب العفو عن قليل دم جمع المنفذ ومحل العفو عن
قليل دم الفرجين اذ المخرج من معدن النجاسة كاللثانة ومحل الغايط
ولا يصح ملاقاته لمجاها في نحو الدم الخارج من لسان الذكر لانه ضرورة
ولو رغب في الصلاة ولم يصبه منه الا القليل لم يقطع ما وان كثر روله
على منفصل عنه فان كثر ما اصابه لم يده قطع ما ولو جمعة او قبلها
ودام فان رجع انقطاعه والوقت متسع انتظره والاحتفاظ كالسلي
تسببه المرجع في العلة والكثرة العرف فيما يغلب عادة التضرع به
وتعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير فيجوز **تنبيه**
المصلحة وجوبا في ذلك ان تاهل والارجع لعارق مجتهد له ولو شك
في شيء اقليل او كثير فله حكم القليل ولو تفرق النجس في محال
ولو جمع كثر كان له حكم الكثير على الوجه **والعفو** **تنبيه**
اي محل المرور ولو غير شارع اذ يتبين نجسه ولو غلط فيعفى
عما يتعسر الاحتراز عنه غالبا بان لا ينب صاحبه الى مستطة او قلة
تحفظ وان كثر ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن
فيعفى في زمن الشتاء وفي الدمل والرجل عما لا يعنى عنه في زمن الصيف
وفي اليد والدم سوا في ذلك الامر وغيره وان انتشر عرق وكحوم
مما يحتاج اليه لعسر نجسه ومع العفو عن ذلك لا يجوز تلويث
المسجد بشيء منه لانه لا يعنى عنه في المكان اذ لا يعي الابتلاء به فيه
فخرج بالطين عن النجاسة فلا يعنى عنها وان عمت الطريق على
الوجه لندرة ذلك فلا يعيها الابتلاء به كذا في التحفة والوجه
ما عثره في النهاية وجرى عليه بن حجر في فتاويه ان النجاسة اذا

عمت الطريق كروث المواشي عند كثرة مرورها بحيث لا يجد المارعة
 عن وطئ النجاسة كما كثر طرق الجبال انه يعفى عن ذلك كالطين
 وخرج بالمتيقن بحسنه مظنون التحسن فانه طاهر عملا بالاصل
 وكان المتيقن اخبار غدار رويته به **قال لها** اي ثالث شروها الصلاة
 اي عن العيون وان كان يصلي خاليا او في ظلمة لا يحاكم على الامر
 بالستر في الصلاة مع قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض
 اي بالغ الاطحار والتقييد بالحائض للغالب والا فالصغيرة كذلك
 فتبطل صلواتها بعدم سترها **الاعيد العجز** عن تحصيل ساتر ملك
 او اجارة او غيرهما نظير ما مر في الماء وتقدم على الماء لا وام نفعه
 ولانه لا بد له وانما يحصل سترها في الصلاة وخارجها **بالاصف**
لون البشة فان يمنع ادراك لونها بان لا يعرف بياضها من سوادها
 في مجلس التخاطب فيكفي ولو مع وجود الثوب طين وحشيش
 وحقه ضيقة الرأس تستر الواقف فيها وما ذكر ان صل فيه
على او بالاياء او امكنه الركوع والسجود فيه لو امكنه
 السجود على الشط مع بقا ستر عورته لحصول المقصود بذلك ولا
 يضر حكاية الحصى كروا الضيق ويحب الطين وما بعد على فاقد الثوب
 وحاصل المعتمد في مسألة الصلاة في الماء ان من قدر على الصلاة فيه
 والركوع والسجود بلا مشقة وجب عليه ذلك او على الصلاة فيه
 ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود لياية بهما بلا مشقة وجب ذلك
 وان ناله بالخروج مشقة فهو **مستحب** ان ياتى على عاريا على الشط
 ولا إعادة عليه وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود
 يحسب لشط **فح** رجم ما يصف لون البشرة كزجاج
 وماء صاف وثوب رقيق ولو نكح الحائض لان مقصود الستر
 لا يحصل بذلك وظلمة وجهه ضيقة لان كلامها
 كاشفي ستر عفا ويكفي فيصنف جعل جيبه باعلا راسه

قال لها ستر العورة

بالخيار

ولذا

ورره عليه لانه بعد مشتملا على المزور كالحاف فيه اثنان وان
 حصلت ممانعة محرمه ويجب الستر من اعلا وجوانبه فلو كانت بحيث
 ترى من طوقه او حكمته في ركوعه او سجوده مثلا بطلت فيجب
 عليه ان يستر قميصه او يستر وسطه ولا يستر روثها من أسفل كان
 صل في علو ونجسه من ترى عورته من ذيله لعنه **وهو** اي ستر
 العورة **واجب** عن عيون الانس وغيرهم **ابدا** اي داخل الصلاة
 وخارجها **حتى في الخلوة** لقوله صلى الله عليه وسلم لم تجز عورة فخذرك
 فان الفخذ من العورة وقوله الله احق ان يستحيي آمنه وقوله
 لم تفسد عورة ولا تترار بسيد رحاله رجال القامي عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهاك عن التعري فاستحيوا
 من خلقك الذين لا ينفارقون **الاعيد ثلاث** حالات
 الغاية والجنابة والفصل الحديث والاصل في النهي التحريم لكن في الواجب
 في الخلوة ستر سواقي الرجل والامة وما بين سرة وركبة الحرة فقط
الحاجة اي اذني غرض كثير وخشية نحو غبار على ثوب
 يجوز كشفها لذلك ولا يجب سترها عن نفسه وحليته ولكن
 يكره له نظرسوءة نفسه بالحاجة **وعورة الذكر** ولو عبد
 وصبا وان لم يكن ممينا وتظهر فائرة ذلك في طوافه اذ احرم عنه
 وليه والمراد الذكر يقينا واما الكشي فيايت بيان قدر عورته
ما بين السرة والركبة لخر عورة المؤمن ما بين سترته وركبته
 وهو وان كان ضعيفا الا ان له شواهد بخبره ونزقه الى درجة
 الحسن كالحديث الحسن خط فخذك فان الفخذ عورة اما نقي الركبة
 فليست بعورة لكن يجب ستر بعضها ليحصل له ستر العورة والسرة
 بالها محل السر الذي يتقطع من المولود فالسر ما يتقطع والسرة محل
 محله وجمعها سرر وسراير والركبة مفصل ما بين اطراف الفخذ
 واعلى الساق وجمع ركب تنبيه لو انك تخطت حدة سر
 العورة وتدللت حتى جاوزت الركبتين وجب ستر جميعها

الشرة

لبيق

سأنا من جهة آخر العورة وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدلى وجاوز
 الركبتين وكذا الذكر لو طال كما وقع في بعض أهل البيت النبوي
 ولا يجب ستر محاذيه من الركبة وما نزل عنها من الساقين بل لو ستر
 بقميص وكان يرى من أسفل لاف أعلاه كفي كما قاله بن حجر **ومثله** أي
 الذكر في مقدار العورة **الامة** ولو مبعضة ومكثنة وام ولد نعوتها
 ما بين سترها وركبتها كما قالها بالذكر كما يعان راس كل منها ليس بعورة
 اجتماعا وكحدث فيه أخرجه البيهقي ورواه الطبراني في الكبير بسند
 فيه صالح بن حسان وهو مختلف فيه عن بعض ما بين مرقع في الأمانة
 عورتها ما بين ركبتها إلى مفعد الأزار وما ذكر في عورتها الرجل
 والامة إنما هو بالنسبة كحال كونها في **الفتاة** أما عورتها بالنسبة
 لنظر الإجنبي والإجنبي فهو جميع بدنهما حتى الوجه والكفان ولو اعتد
 امن الفتنة وعورة الرجل بالنسبة لنظر محارمه ومماثلة موافقة لعورة
 الصلوة **وعورة الحرة فيها** وعند الإجاب ما سوى الوجه والكفان
 ظهرها وبطنها إلى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها
 أي الوجه والكفان والحاجة لكشفها فدخل في العورة باطن القدم ويكفي
 ستره بالأرض حالة القيام وقال أبو بصير أخص المرأة عورة في أصح
 الوجهين قاله في التمهيد وشرحي الوجهين وقال الفتى في تزيينه
 والعورة عند آخر السوءات وعند المزينين أن قدم المرأة ليس بعورة
 وقال مالك الشتر واجب وليس بشرط حتى تقع مع عدله والمذهب
 ما في المتن وعورتها في الخلوة وعند مثلها ومملوكها العفيف إذا كانت
 عفيفة أيضا وعند المسوح الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند
 محارمها الذكر كعورة الرجل بشرط أن الفتنة وعدم الالتذاذ
 بالنظر لما ظهر منها **تنبيه** ما ذكره المصنف من أن عورة الحرة
 عند الإجاب ما سوى الوجه والكفان لا ينافي قوله من قال أن عورتها
 عند الإجاب جميع بدنهما لأن حرمة نظر الإجاب إلى الوجه والكفان

قوله على حد
 عورة الحرة فيها

انما هي من حيث ان نظرها منقطة إلى هوة لاف حيث كونها عورة ومن ثم
 اتفقوا على حرمة نظر عورتها واختلوا في جوان نظر الوجه والكفان
 حيث لا شهوة ولا خوف فتنة ونسب الإمام القول بعدم الحرمة
 للجهور ونسبه الرافع للأكثرين وقد نقل النووي عن عياض
 الإجماع على أنه لا يلزم منها في طريقها ستر وجهها وانما هي سترت وعلى الرجال
 غض البصر عنهن للآية وهو محمول على ما إذا لم يترتب على كشفه
 فتنة ولا قصد اظهاره للرجال والاحرم عليها كشفه فقد صرحوا
 بأن من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه والا كانت
 معينة له على حرام فتانم وكذا التحقق رجل نظر امرأة إلى وجهه
 يلزمه ستره بل قال الحنفى في شرح أي شجاع يشق القطع في زماننا
 بتحريم خروج الثياب وذوات الهيئات لكثرة الفساد ولأن
 الآيات دالة على تحريم اظهار الزينة وعلى وجوب غض البصر فالصواب
 الجزم بالتحريم كذا قال وهو غير بعيد بالنسبة للملوك والعظام
 حركة ونحوها لأن النساء فيها قد يخرجن في ملابس الزينة
 التي هي مظنة الفتنة وأما البوادي والحيال ونحوهما فإن غالب
 من فيها من النساء لا يخرجن إلا في ثياب بدلة ويخرجن لما شئرا أعمال
 قد يعجز عن مباشرة الرجال فالجزم بمنعهن من الخروج فيه **صرح**
 شديد فالحق جواز خروجهن سافرت الوجه مع وجوب
 الغض على الرجال ويشترط مع ذلك من الفتنة وترك الزينة
 فان وجد احد هذين منعت من الخروج **ومثلهما** أي مثل المرأة في
 جميع ما من الخشبي **الشكل الحرفان** المستتر كرجل لم تقم صلوات
 على محمد **والأفضل الصلاة في أحسن الثياب** للغير الحسن إذا صلى
 أحدهم فليلبس ثوبه فان الله أحق من تزين له مع قوله تعالى خذوا
 زينكم عند كل مسجد **وبين للرجل** أن يصلي في ثوبين كما صرح
 به كثيرون فيسحب قميصه والأفضل كونه من قطن وكذا السراويل
 أنواع اللباس كالعامة والطيلسان والرداء والأزار وغيرها ويليه

فمن

الصرف وكونه قصيرا بان لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق
 افضل وتغير الكمين بان يكون الى الرسغ للمتابع فان زاد على ذلك
 ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخلاء لم يفسد
 والاكره ويجوز بلا كراهة ليرضق الكمين سفر وحضر الماتباء
معه ردا وهو ما ليس على الكتف واما ما يغطي به الرأس فيقال له
 قناع فان كان مع خنك قيل له طيلسان وكذا في الثلاثة سنة في
 الصلوة والاكمل الجمع بينهما فان اقتصر على احدها فالطيلسان افضل
 لصونه البصر عن جهة اليمين والشمالية التي تنبثق لما مع عن بن مسعود
 وله حكم المرفوع التقية من اخلاق الانبياء ثم اراد اهداها برشد
 اليه كلام بن العماد والذي بينهما كلام غير ان الارادة افضل
 الطيلسان والقناع لان مصلحته اعظم قال بن حجر فالوجه ما اقتضاها
 كلامهم من تفضيل الرداء وفي الخففة ان الطيلسان **نوب**
 طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مربع يجعل على الرأس من فوق
 نحو العمامة ويغطي كثر الوجه ويحذر من تغطية الوجه في الصلاة
 فانه مكره ثم بدار طرفه من تحت الخنك الى ان يحيط بالرقبة جميعها
 ثم يلبس طرفاه على الكتفين وهذا احسن ما يقال في تعريفه واما
 ما كان مستوعلا على هيئة اليد بان يلقى طرفاه نحو الرداء من الجانبين
 ولا يردهما على الكتفين ولا يضمهما بيده او غيرهما فهو مكره
 وقد وقع خلاف في طوله ردا لله صلى الله عليه وسلم وعرضه فثبت
 اذرع في عرض ثلاثة وقيل غير ذلك **او قميص معه ازار**
 والافضل ان يكون طوله اربعة اذرع ونصف او شران
 في عرض ذراعين وشبرا اقتدا به صلى الله عليه وسلم **او قميص معه**
سراويل لان ذلك ستر للعورة واما خير الطيراني عن جابر
 النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة في السراويل فنهى راولا
 فيه ابوحاتم ليس بالتوي وقد اخرج حديث الدعاء للستر لان

البرار حديث على لكن سنده ضعيف وقال بن القيم لستره الى صلى الله عليه وسلم
 السراويل والظاهر انها الشتره ليلبسه ثم قال ورد في حديث
 ان ليس السراويل وكانوا يلبسونه في زمانه وما ذنه اي وان كان
 لغالب لسه صلى الله عليه وسلم للارزار **تسبحة** افضل هذه الثلاثة
 كما قال ابن الرفعة وغيره القميص مع الرداء ان ستر الرداء اعم
 وخالفه ابو زرعة فقال القميص مع مثله او مع ازار اولي من القميص
 مع الرداء لان ذنبك يبلغ في الشتر ولكن ان تقول كلام بن الرفعة
 وغيره محمول على ما اذا كان الرداء اما غاليا لا يحصل مصلحة الازار
 وزيادة وكلام ابى زرعة في الازار والستر اولي على ما اذا كان
 الرداء لا يستر العورة فكل من الازار والستر اولي افضل من هذا الرداء
 لان رعاية المبالغة في ستر العورة اولي من رعاية مجرد التجمل بالرداء اذا
 تقرر هذا علم منه ان الثوب الذي مع المتقصد ان كان بعم
 عورت اذا ارتدى به فالارندابه افضل من الازار به وان كان
 لا يعمها فالارندابه افضل من الارندابه وان كلاهما الازار والارندابه
 افضل من التعم وخير صلاة بعامة افضل من سبعة صلوات بغير عمامة
 قال بن حجر المكي الميث بل الظاهر انه موضوع ولكن جري في الخففة على خلاف
 ذلك **فان تنمض وتعم وارند** ونظيلس كما قاله
 القاطع واقره **واتزر وسترول كان احب** اي افضل لما في ذلك
 من تحسين الهيئة وقد قالوا بئد بل يتأكد لمن يقدر ته تحسن
 الهيئة والمبالغة في التجمل والنظافة في البدن والملبوس **فان**
اقتصر على ثوب واحد **اولي قميص** لانه ستر للبدن فان
 رويت عورت من حياءه في ركوع او غيره لم يكف للستر به
 فليترحم ولو شوكه او بيد وسطه حتى يكون عورت تحت لا ترى
فان افسراويل انها اخرج عن الازار مع انه ستر منه لان الازار ارجل
 والمخلاف في جوانب الاقتصار عليه في الشتر فقد نقل عن اشهب فيمن
 اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة بعد في الوقت لان كان ضيقا
 وعن بعض الحنفية يكرهه وظاهر كلامه تقديم كراهة الازار

مكبر وظيم

قريب

والسر ويل على الرداء وهو خلاف ما يقتضيه كلام الأكثرين ولك ان تقول كلامه
 محمول على ما اذا كان الرداء قصيرا لا يستر العورة وكلامهم محمول
 على ما اذا كان لا يغني عن نظير ما تقدم اتقا ويؤيد ما ذكرنا تعليلهم تقديم
 الرداء لستر العورة وتفضل منه ما يكون على الكف **ولا يترك**
عائنه وهو ما بين المتكبد الى الصلح **طرح** **شيء عليه** ولو جلا الحديث
 ارته ولو جلا وحديث لا يصلح احكام في الثوب الواحد ليس على
 عائنه من شيء رواه الشيخان وغيرهما وفي رواية للبخاري في صفة
 ثوب واحد فليخالف بين طرفيه عاينته وقد حكي عن بعضهم
 القول بوجوب ذلك لظاهر الامر ودفع بانه صرف الامر عن الوجوب
 حديث بن عمر عند البيهقي مرفوعا وان لم يكن الا ثوب واحد
 فليترك به وحديث جابر عند الشيخان مرفوعا في الثوب الواحد
 ان كان واسعاً فلتخف به وان كان ضيقاً فالتز به **ولا يترك**
راسه مكتوفاً بل يستره اما بعامة وهو افضل واما بقلنسوة لاطية
 بالراس او مرتفعة مضربة وغير هاتيت العمامة وبلا عمامة
 نزل كل ذلك جاز عنه صلى الله عليه وسلم وقول بن جرير في فتاويه
 ان نحو القلنسوة لا تحصل فضيلة العمامة الا بالانسي عمامة لا ينافي
 ما قررته من اندفاع الكراهة بالقلنسوة وتفضل الستة في لبيس العمامة
 بكونها على الراس ونحو قلنسوة كبرياء والافضل كونها بعدية
 ونحو تركها بلا كراهة والافضل ان لا يلبس الكفن
 او الى الجانب الايمن واقل ما ورد في طولها اربع اصابع واكثر ما ورد
 ذراع وبينهما **شبر** ومما يعلم منه حرمة ان يخالط طولها بقصد
 الخيلا فان لم يقصد الخيلا ذكره ولو خشي من ان يخالط الخيلا
 لم يوجب تركها بل يفعلها ويجاهد نفسه في ازالة الخيلا فان تعذر
 لم يضره **حضور** نحو رايته قهري عليه وتخرم مرقه فتيه
 يلبس عمامة سوقي لا يلبس به وعكسه وتعاطي حارم المرقه

مكروه بل حرام على من تخلل شهادته فيبغض ضبط طول العمامة وعرضها بما يليق
 بلاسها عادية في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كرم وحدها
 الذي يحصل به الفضيلة للشارع لما يحدث صلاة بعامة خير
 من سبعين صلاة بعامة وحديث اعتموا ترداد واحداً عمامته
 العرف عمامة قل او اكثر وما لا فلا وتجدد بها بنحو سبعة اذرع
 لم يبع فيه شيء ونقل بعضهم عن عائشة رضي الله عنها ان عمامته
 صلى الله عليه وسلم كانت سبعة اذرع في عرض ذراع كثر قال بن حجر
 انه لا اصل له **فقد الك** اي ترك العاق تلباساً وترك الراس مكتوفاً
مخروقاً كافي التحفة ونصها وم تركه كشف الراس او المنكب
 الى اخر ما ذكره **ويسن للمرأة** والخش الخ **تقص** ونحوها وهو ما يغطي
 به الراس **وحجاب** بكسر الحيم وسكون اللام قيل هو المقلعة
 وقيل الحمار وقيل انه عرض منه او قيل ثوب واسع يلتحف به فوق
 الحمار وهو الاشهر **كيفية** اي مقارب الخوط ضد الرقيق وهو
 متباعدها فلو التزمت بثوب واحد يستر جميع بدنها بحيث لا تظهر
 عورتها منه في حرم صلاتها **وض** **فقد السائر** بان لم يقدّر عليه
 باعارة ولا شراد يمتثل فاضل عما ياتي في النقرة ولا باعارة باجرة مثل
 كذلك لا يهبه له اولئنه فلا يلزمه القبول للمنة او وجد ثوباً
 لغائب لم يعلم رضاه بالصلاة **صلية عارياً** **ولا اعادة عليه** والثوب
 الخش المشعر غسلة كالعدم فيصلح مع وجوده عارياً لا مع وجود
 الحرير بل يلبسه للحاجة والفرق ان اجتناب الخش شرط لصحة الصلاة
 ولا كذلك الحرير بل هو عند عدم غيره مباح ولو امكن تظهير الثوب
 وجب وان خرج الوقت ولا يصلح فيه ولا عارياً ولو جسد على الخش
 فربى الترة عليه وصاله عارياً وان لم يكن ولا اعادة عليه
فهم له بل عليه ستر عورتها بيده اذا كان في سائر عورتها خرق
 واحتاج لستره بيده ولم يترتب عليه نقص واذا تعارض السجود

فيه

مع

والستر قدم السجود على المعتمد عند الجمال الرملة يجب وضع يد
ويترك الستر وقال ابن حجر الذي يتجه تخيير بين السجود على
وايقايا سائرة للعرف والذي يظهر ترجيح ما قاله الرملة لان
الشارع اوجب عليه وضع الاغصا السبعة فصار عاجزا عن
الستر وهو لا يجب الا عند القدرة **رابعها استقبال عين القبلة**
اي الكعبة تميمت بذلك لان المصلحة يقابلها قال فيها للمعتمد وايضا
لستقبال الحجر ولا الشاذ وان كان ثبوتها من باطنات وهو لا يكتفي
به في القبلة والمراد بعين القبلة سمتها وهو ايها الى السماء والارض
السابعة فلا يكتفي التوجه لجهتها لغير الصبي انه صلي الله عليه وسلم
صلى ركعتين في وجهها وقال هذه القبلة يجب استقبالها
على القادر في كل صلاة اما العاجز لغير مرض او ريب او خوف من
نزوله عن دابته عاقله او ماله او انقطاعا عن رفقته
ان التوجه حتى يصلي على حباله ويعبد ولو تعارض هو والقائم
بان امكنه ان يصلي الى القبلة قاعدا او الى غير هاقا يقدم
لاستقباله الا انه او كد استوط القيايم في النفل مع
القدرة لغير عذر ولا كذلك المستقبال فانه لا يسقط
في النفل وغيره الا عند ركعها قال **الا في شدة الخوف وما**
الحق به مما ذكر في باب فليس التوجه في صلاة شرط لنفلا
كانت او فرضا للمضرورة وكوامن وهو انك نزل وبني شد
ان لا يتدبر القبلة **والا في نفل الشعر** اي النفل الذي يفعل فيه
ولو نفل حضر يقضيه فيه ولا فرق في ذلك بين النفل المطلق
وغيره كعبد وكسوف **المباح** اي الحائز وان كرهه او قصد
بان كان ميلا فاكثرا اقل وهو معنى قول التحفة بشرط
ان يكون مقصده علم مائة لا يسمع منها التداين ولة الاية

رابعها استقبال
القبلة

في الجمعة لمن له مقصد بكر الصلاد اي موضع معين اي معلوم
قاذ اراد ان يصلي النفل **فقبلته جهة مقصده** فيصل الى
راكبا كان او ماشيا لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحته
في السفر غير المكتوبة حيث ما توجهت به اي في جهة مقصده •
وقضى بالركب الماشي ولان بالناس حاجة بل ضرورة الى الاسفار
فلو كلفوا الاستقبال لتركوا اوردوا مشقة فيه اما من لا مقصد
له معين كهمام ويتردد لطلب صالة اوله مقصد معين غير
مباح بان عصى بسفره اليه فلا ترخص له بما هنا ولا يغيره ولما
الوض ولو جازية ومنه ضرورة فلا يصلي على دابة سائرة مطلقا لان
المستقر فيه شرط فان كانت واقفة وان ركع وسجود
حار وكذا لو كانت سائرة وكان له عزيل لم يجزهاه بحيث
لا يتحول عن القبلة او يحجز عن النزول عنها كان خشيته مشقة
لا تخفى عادة او فوات الرفقة ان يستقبل وان الاركان عليه
ومثل ذلك لو صلى على سرير يمشي به رجال او روق جارا او زحوة
معلقة بحبل • **تنبيه** فان شرط للمستقبل صوب المقصد
ترك الفعل الكثير كعدو واعداء وتحريك رجل لغير حاجة
فلو ضرب الدابة او حرك رجله لتسير فلا بأس وفي التوسط ان تحريك
الماشي يديه الذي لا يخلو الماشي عنه لا يضر جزمًا وترك تعدي وطي
بخس مطلقا وان عم الطريق فان نسيه ضرر طبع غير معفو عنه
لا بأس ولا مسرك لحام دابة تجس فيها لانه بامساكه حامل للماشي
الجمامة وهو مبطل بخلاف مسك الماشي بلا حمل ولا يكلف ما شئ
التحفظ عن الخس لانه يخل به خشوعة ودوام سيره فليو بلع الخط
المنقطع به سيره او طرق محل الإقامة او نواها ما كثر ما يحل صليها
نزلوا منها باركانها للقبلة ما لم يكن ذلك عليها ولو وقف في الطريق

لاستراحة او انتظار رفة لزمه الاستقبال مادام واقفا وان لا يمشي
عن صوب مقصد فان اخرج عالما عاندا مختارا بطلت صلاته
نعم له الاخراف الى القبلة وان كانت خلف ظهره ولا يضر سلوك
منعطفات الطريق ولا الخرافه نائبا او خاهلا او لغلبة الدابة ان عاد
عن قرب كما لو اخرج المصل على الارض نائبا والى بطلت صلواته
فلو اخرج قريبا بطلت لندرت **الراكب في هودج** وهو سرير يصعد
فوقه اعداد تجعل ظله للراكب ومثله المحفة والحجارة
او **قينة** فانه لا يتوجه صوب مقصد بل ان التوجه وانما
الركان كلها او بعضها لزمه ذلك كثيرا عليه وهذا
في السفينة **غير مسيرها** اما مسيرها وهو من له دخل في سيره
وان لم يكن رايا الملاحين فدخل في سيرها الجبال والرياح
والخدم والصغار والكبار الذين لهم فيها عمل فلا يلزمه
التوجه في جميع صلواته وانما الاركان لان تكليفه ذلك يقطع
عن النقل او جملة فيلزمه التوجه في التحريم فقط ان سهل
كراب الدابة **ولا يتوجه صوب مقصد في التحريم حيث**
سهل الاستقبال بان كان راكبا او ماشيا والدابة غير
صعبة ولا مقطوعة بان يكون واقفا وسهلا
اخراجه عليها او تحريفها او سائيرة ورعاها بصل
وهي ذلول طامحة انه صلى الله عليه وسلم لم كان
اذا اراد ان يتطوع في سفره **استقبل بناقته القبلة**
فكر ثم صلى حيث وجهه ركانه اما لو لم
يسهل بان يكون او مقطوعة ولم يسهل اخراجه عليها
فلا يلزمه توجه للمثقة وخرج بالتحريم غير فلا يلزم
الراكب الاستقبال وان سهل الا ان كان في نحو هودج

عليها

صعبة

فيه

كما مر انفا **ولا يتوجه لمقصد ايضا في ركوع الماشي وسجوده**
بل عليه ان يستقبل فيها **وعليه انما هما** وجوب السهولة
ذلك عليه فلا يوي بها ويبحث الا في رعي جوار الامام في
نحو التلج والوجل ومثلها الجالس بين السجدين ولا يمشي
بل في تشبهه وقيامه ومنه الاعتدال وقارق الجلوس بين
السجدين بان من القيام يسهل فيسوي له فيه ركوع ومشي الجالس
لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فلزمه التوجه فيه وقضته
انه لو كان يزحف او يحول لعجزه عن المشي حاز له ذلك في الجلوس
بين السجدين **والراكب في نحو هودج** كسفينته **يومي**
بهما اي بالركوع والسجود ان شاء **ويكون سجوده اخفض من**
ركوعه ان امكنه ليشتمل عنه وللا تباين في ذلك ولا يلزمه في
سجوده وضجهيته على نحو سرح قال الامام ولا بدل وسعة
في الاخفاء لتعسر ذلك اما الراكب في نحو الهودج فان سهل
عليه الاستقبال وانما الركوع والسجود لزمه ذلك والالم
يجب عليه الاتمام مطلقا ولا يستقبال الا في التحريم ان سهل
ويشترط لصحة الاستقبال سامتته اي المصلى **الكعبة**
من كعبته ربعته والكعبة كل بيت مربع كذا
في القاموس وفي كلامهم ان ابرهم بنا الكعبة مربعة ولا ينافيه
اختلاف بعد ما بين اركانها لانه قليل لا ينافي التربع وقيل
سميت بذلك لارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لارتفاعه
ككل البدن اي جميع عرض البدن ولو استقبل طرفا منها
فخرج شئ من العرض عن محاذاتها بقيا بطلت صلواته وكذا الوجه
بعض صف طويل امتد بترها ولو باخر المسجد عن محاذاتها بخلاف

ما لو خرج شيء من غير عرض البدن كطرف اليد والثوب وان تحرك جرك
 فانه لا يضر ويخلاف من استقبال الزكن فان صلاته تصح
 سلمه مستقبلا بجميع العوض لمجموع الجهتين وبخلاف الصدف
 السعد عنها فانه يقصص صلواتهم وان كان بين الامام والمأموم
 قدر سمها مرات او طال الصدف في المشرق الى المغرب لكن مع
 انحراف فيه لان صغير الحرم كلما زاد بعدله اتسعت مسامحته
 كالنار الموقدة من بعد **تنبه** لا ينافي ما تقرر
 قوله المعبر مسامحته بالصدر لان المراد به هنا عرض
 جميع البدن كما بينه ابن حجر في الامداد وحاصل ما دل عليه
 كلامهم ان الواجب استقبالها بالصدر اذا كان قائما او قاعدا
 وبجملته في غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى مضطجعا
 فالاستقبال بمقدم البدن اي بالصدر والوجه كما قالوه
 والذي يفهمه كلام التحفة انه لا يجب على المضطجع الاستقبال بالوجه
 والمتعلق لابد ان يستقبلها بوجهه فان لم يقدر على رفع راسه
 وجهه اخصيه للقبلة **فعل** من هذا ان الاستقبال بالوجه لا يجب
 الا على المتعلق ان قدر واما غيره فيجوز له ان يجول وجهه
 عن القبلة بغير قصد تلاعب ويجب ان تكون مسامحته
 لا يقينا بمغايبة او ملى لخوف من بطلان كاعى او بارتسام
 اماره في ذهنه يفيد ما يفيد احد هذه من فلا رجوع قاله
 على ذلك الى الخبر عن علم لان خبر انما يفيد الظن وهو
 لا يعتبر **مع** القدرة على اليقين **ومن ثم**
 جاز اعتماد خبر عدد التواتر لقادته العلم وانما يشترط
 اليقين بما ذكر **من قرب** من الكعبة **ولا يحل** بينه وبينها

من
 ما

من جبل او بناء فلا يكفي بالظن كالاجتهاد مع القدرة على النص
 اما البعيد عن مكة ومن بها وبينه وبين الكعبة حائل محترم
 او غير ذلك من الله فان لم يجد محرا عن علم كان له الاجتهاد المشقة
 في تكليفه المعانية فعلم ان التوجه بكل البدن لعين الكعبة
 شرط مطلقا لكنه في القرب يقينا وفي البعد ظنا لقوله بعد قول
 وجهك شطر المسجد الحرام اي عين الكعبة فلا يكفي استقبال الحرم
 وقيل شرح من اضحيا من اجتهاد فاختار الى الحرم جاز حديث الب
 قلة لاهل المسجد والمجد لاهل الحرم والحرم لاهل مشارق الارض
 ومغاربها قال في التحفة مردود بان ما ذكره حكما وحديثا
 لا يعرف قلت الحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس مرفوعا وذكره
 في شرح المشكاة وقال انه ضعيف وبه روى قول الغزالي في الاحيا
 قد امكنه رؤية الكعبة فعليه العين ومن يحتاج الى استدلال فليعلم
 لتعدد رؤيتها يكفي استقبال الحرم ويدل عليه الكتاب
 والسنن وفعل القحطاني رضي الله عنه والقياس انتم **فانما** **عن اليقين**
 بان لا يقرب من البيت او حال بينه وبينه حائل وان اخذته الحاجة
اخذ وجوبه في الاولى وكذا في الثانية ان لم يتكلف المعانية
بغير ثقة ان عدل في الرواية بصير ولوامة لا قاسق ولا غير مكلف
 وانما يؤخذ بخبر بل يجب سؤاله ان سهل بان لم يكن فيه مشقة
 ان كان بخبر **عن علم** كقوله هذه الكعبة او المحراب المعتمد
 وراية الخ العفري يصلون لهذه الجهة او راية القطب ونحوه وهو
 يعلم دلالة على قبلته ففي هذا كله يمنع الاجتهاد بل يعتمد
 خبره ويسأل من دخل داره عن القبلة ولا يجتهد اذا لم يعلم انه
 انما يخبر عن اجتهاده والالم يجوز لقادر علم الاجتهاد الاخذ بخبر
فان قيل اي فقد المصطلح الثقة بالخبر عن علم فان امكنه الاجتهاد
 لعلمه باحاطة القبلة اجتهاد وجوبا ولا يجوز له التقليد ولا الهجوم

من غير اجتهاد فان فعل الحاد وان كانت صلوة للقبلة وادلة القبلة
 كثيرة واضعها الرمح واقواها القطب الشمالي وهو عند الفجر
 وغيره نجم صغير في نبات نعش الصغري بين الرقدين والجدي
 لا يبرح موضعه ابدا قال الرمي وكانها يعني الشجرات
 سماه نجم المجاور له والاف هو كما قال السبكي ليس نجمها وانما
 هي نقطة تدور عليها الكواكب بقرب النجم والرمح في التسمية لاهل
 اللغة انهم وناقشه العلامة ابو محمد بها فيه خفاء وقال
 لوليت من غيري وفي الادلة الجدي نجم مع القطب يدور مع نبات
 نعش والفردين ويسمى جد الفرقد اسم وأشار الاشعر الى ان
 الجدي هو الجاق واستدل باستقباله على القطب لان النقط لا يكاد يرى
 في غالب الاحوال وانما يستدل عليه بالجدي وتختلف دلالة
 باختلاف الاقاليم فمصر يجعله المصلي خلف اذنه اليسرى وبالبحر
 وما وراء النهر خلف اذنه اليمنى وفي اكثر اليمن قبالة ما يلي جانبه
 اليسرى والشام ورايه وقيل يخرف بدمشق وما قاربها الى الشرق
 قليلا وخرج اكثر اليمن اقله فقد قال البرشكيل عدن وما والاها
 وزيد وصنعا وما والاها يكون الجدي بين عينيه وسهيل
 في فقار ظهره انهم يجب تعلم ادلتها عنا على من اراد سفر اقل
 فيه العارفون بالقبلة والواجب على الكفاية ولو خير المجتهد
 لم يقلد وان ضاق الوقت وصل كيف كان ويقضي كفاية قريبا
 فان عجز عن تعلم الادلة في الحال **ولم يمكنه الاجتهاد** لجهلته
 بالادلة وان امكنه التعلم **او كان اعشى بصرا وبصيرة قل**
بصير لا اعشى لان معظم ادلتها بصيرة **عارفا بالادلة**
ثقة اي عدلا في الرواية كامة لعجزه كالعامة في الاحكام
 يقلد مجتهدا فيها لا غير مكلف ولا فاسق وكافر الا ان علمه
 قواعد صيرت له ملكة يعلم القبلة والاخذ بقوله العدل

قاله
 في بيان اجتهاد المجتهد في معرفة القبلة

رأت نحو القطب قول خبر عن علم لا تقليد ولو اختلف عليه
 مجتهدان اخذ بقول اعلمهما واثبتها ندبا وان صلى بالتقليد
 قف وان اصاب **فان لم يجد** اي المجتهد الثقة **صلى كيف**
كان لحمة الوقت **واعاد** وجوبا **كمجتهدا** **تخير** فلم
 يظهر له شيء نحو علم او تعارض ادلة فانه يصلي كيف اتفق لحمة
 الوقت ويقضي كما مر اما القادر على تعلم الادلة فان قصر بان لزمه
 تعلمها عينيا في صورته السابقة فتركها فلا يقلد فان قلد قصر بقصره
 فان ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف اتفق واحاد كمجتهدا وان لم
 يقصر بان لزمه تعلمها كفاية قلدا ولا اعادة مطلقا **تنبه**
 بحوز كما قال الاشعر اعتماد الحق المجربة كان قلبت الى كل حصة
 فلم يحول حديدتها عن القبلة لانها امانة ظاهرة بنشاعتها ظن
 اكيد بان محل استقبالها هو النجم المعروف بالحاجة المستدل باستقباله
 على استقبال القطب كما لا يخفى على من خبرها كيف وهي صالحة لاعتماد
 راكي الحجر فهد الاقليم الى اقليم اليمن يهتدي بها كما يهتدي بالنجوم
 فاذا التوق الى اقلها فاذا رتب اليقين حتى يمنع الاجتهاد معها لما كان
 بعيدا غير انها لما كانت تخاف عرق من مانع من صحتها بسبب قعود
 ما اعلقت من حجر المغناطيس الذي هو السبب في فعلها ذلك
 على طول الزمان اثر ذلك بعض رتبة تخط عن رتبة اليقين المانع
 لجوان الاجتهاد **وكار** في افادتها الظن لا كيد فهي عملة
 في هذا الباب لان بناء على غلبة الظن ولا نظر الى انها صنعة
 الكفار على ما قيل لانه اذا جاز تعلم الادلة النظرية منهم كالقطب
 على ما جزم به في المهمات وغيرها تبعها لما ورد في مع ان فيه
 اعتماد كاف فلا يجوز هذه اضراب اولى لانه لا اعتماد فيه
 على خبر كافر البتة وانما الاعتماد على ما حصل به التجربة

رأت

فقد علمت
الاجتهاد والمجاهدة
صلواته عليه وسلم

ويحرم الاجتهاد ولو بمسيرة **فمحاربة عليه الصلاة والسلام**
اي المحل الذي ثبت ولو بخير الواحد انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
لا يقر على خطأ ومن ثم كانت القدرة عليه كهي على الكعبة
فلا يعتمد الخبر عن علم مع القدرة عليه ومثله محاذيه كماله هو واضح
لا مانع فيه الصحابة رضي الله عنهم كقبلة البصرة والكوفة فالمراد بالمحارب
ما يقهره المعهود الا ان لا يبدعها ولكنها حجة قاله في فتح الجواد
وقضيه ان الصلاة لا تكره في محاربي العمود ولا بمن فيها خلافا
للمحلال السوطي **وكذا يحرم الاجتهاد لمحاربي المسلمين الموثوقين**
اي الموثوقين بان يشاهدوا قرون من المسلمين وسلمت في الطعن لا محالة
الخطأ فيها ما ذكره لان الغالب نصها بحصة جمع عارفين في محارب
الخبر عن علم ولا من رور العدد الكثير عليها مع عدم انكارها بصيرها
كما اتجه عليها **الا في التماس والتيسر** فلا يحرم الاجتهاد فيهما لاماكان
الخطأ فيها وان كان الظاهر انهما على الصواب ومن ثم كان الاجتهاد
فيهما ولو في قبلة نحو الكوفة وجامع مصر حارسا خلافا للشيخ في رجمه
وصوب ذلك وخرج بالموثوقه محارب قرية صغيرة لم يتأبها قرون
مسلمون او خربة لا يدري بانها او طريق لم يكن مرور المسلمين بها اكثر
ومحارب طعن فيها كحارب بعض الجبال وارباق مصر فلا يحرم
اقتداءها بل يجتهد فيها جهة لعدم الثقة بها **ومن صلى بالاجتهاد**
منه او من مقلده **ولم يتيقن الخطأ** بان لم يبين له الحال **اجرة صلواته**
اي كفته كما لو لم يتيقن الخطأ وتغير اجتهاده فيها الى ارجح بان
ظهر له الصواب في جهة اخرى او اجزء عن اجتهاده اعلم عن حاله
من مقلده فانه يعمل بالاجتهاد الثاني وجوب الاجتهاد به اعلم عن حاله
على القمحة ولم يتيقن فساد به بل يجعله فيما يستقبل فيتحول الى ما ظنه
الصواب ان ظهر له مقارنا لظهور خطاء الاول وهكذا **ولو كان**

قد علم

فقد علم

التنق له انه صلى اربع ركعات ثلاثية واحدة **الى اربع جهات** فانها
تحرية لان كل ركعة موداة بالاجتهاد ولم يتيقن فيها الخطأ **ولا**
اعادة عليه وان يتيقن الخطأ في ثلاث ومثله ما لو صلى اربع
صلوات لا اربع جهات بالاجتهاد ثم عرف القبلة ولم يدرك ما اذا
لغيرها فلا يلزمه اعادة في امان يتيقن فيها او بعد ما ولو بخبر
ثقة عن عيان فانه يتأثر بها وجوب التيقن فساد الاول وبعد
مقلده في ذلك الاجتهاد ايضا **خامسا معرفة دخول الوقت**
والمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك ليصح جعلها شاملة للمتيقن
والظن والاحتياط في الادراك الحازم وهو لا يشمل الظن **يقينا**
هو ما بعده منصوبان على الحال من المعرفة وهي حال الارادة
واجاز بعضهم انتصابها على النيابة عن المفعول المطلق **او ظنا**
نشيا عن الاجتهاد بان اجتهاد نحو غيم وصلى مع دخول الوقت
باطنا فان صلى غير ظان دخوله لم ينعقد وان وقعت فيه كما لو ظن
دخوله وصلى فان انما لم تقع فيه وفي كلام بعضهم انها ترفع
نفلا مطلقا وهو خلاف ما في الحنفية **ومصنف بيان المواقف** مستوفى
فله الخبر ومما لم يمتص هناك قول القليوبي من جعل لظن الزوال
اقاما او غيرهما فانما يجعلها في الاقليم الذي جعل له واقدام
كل شهر انما هي لاوله وينقص منها جزء في كل يوم ان كان الشهر
الذي بعده اقل اقداما منه والافيناد عليها في كل يوم جزء الى اخر ما ذكره
سادسها العلم بكيفية اي الصلوة وليس هذا الشرط خاصا بها
بل هو شرط لسائر العبادات **وذلك بان يعلم فرضيتها** فلا يقع
من جعل فرضيتها **وبان يميز فرضها من سنها ان كان عالما**
لان لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العاقي فلو اعتقد ان بعضها
فرض وبعضها سنة لم يغتفر بين الفرض والسنة لم تنعقد
صلواته كما جرى عليه في فتح الجواد والايغاب وهو ظاهر كلام

خامسا معرفة
دخول الوقت

سادسها العلم
بكيفية

محمد الرملة ووالده والخطيب وغيرهم والذي جرى عليه في النهج القويم
 والتحفة التنوية ما بين العالم والعامة في التفصيل المذكور
 ولفظه نعم ان اعتقد العاتي او العالم الكل فراضا او سنة فلا
 او البعض او البعض مالم يقصد بفرض معين التولية انتهم **والا**
 يكن عالما بان كان عالما فلا يشترط في حقه تمييز فرائضها من
 سنة مالم ينقل عنه انه الزم الاجراء
 تعلم ذلك كبل الشرط في حقه ما ذكره المصنف بقوله فان لا يقصد
 الخ والعامة كما في النهاية من لم يحصل شيئا من الفقه يهتدي
 به الى الباقي ويستفاد من كلام الغزالي ان المراد به ههنا من لم يميز
 فرائض صلواته من سنة وان العالم لم يميز ذلك ويلزم عليه تفصيل
 الحاصل لانه اذا كان المراد بالعالم من فلامعنى لا يشترط تمييز
 بينهما فالاو في قوله غيره المراد بالعامة ههنا لم يشغل بالعلم زمانا
 بعض العادة بان يعرفه بين الفرض والنفل والعالم من المشغل
 بالعلم زمانا تقضي العادة فيه بان يعرفه بينهما **فان لا يقصد**
فرض معين التولية فان قصد ذلك بطلت صلواته لتلاعه
 وانما هي لا تقتد بان يرى سببة الطمأنينة لان المدارك بما يقتدر
 المأموم **ولا يضر اعتقاد جميع افعالها فرضا مطلقا** اي
 سواء كانت عاميا ام عالما **علم الاصح في الروضة** اذ ليس فيه
 اكثر من احدى سبب اعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر في الروضة
 كتاب جليل الفه الامام النووي اختصره في العربية شرح
 الوصير للرافعي وشرحها الزركشي شرح بسيط سماه خادم الروضة
 وللتيد السهودي عليها حاشية نفيسة وكذا البلقيني عليها حاشية
 ومن اختصرها الحارثي والشيخ اسعيل بن المتري وغيرهما
 وادرج المرحد في غايه خلاصتها وهو علم التحقيق افيد مختصرها
 وانه لكما وضه مؤلفه بقوله عزانه علم يحملها طالب العلم في كتابه

وعد بعضهم من الشروط للصلاة الاسلام ولا حاجة اليه لان
 طهارة الحدث تتلزمه **والقميز** ولا حاجة اليه ايضا لانه
 يكفي عنه ذكر عوفة الوقت لانها تتلزمه **وانتقاء المانع الآتي**
تفصيل في المطلات كثير ترك العمل وغير ذلك **فصل** في بيان
 اركان الصلاة اي اجزاها التي تتركب منها وقد يعبر عنه
 ببات صفة الصلاة اي كيفيتها التامة على واجب داخل في ماهيتها
 ويسمى ركنا وخارج عنها ويسمى شرط ومندوب يحبر بالسجود
 ويسمى بعضا وغير مجبور ويسمى هيئة **واما اركانها** اي الصلاة
 جمع ركن وهو لغة جانب الشيء الاقوى واصطلاحا ما اعتبر خيرا
 في الماهية لصحتها **فقد عد ها بعضهم** وهو الثبوت شهادت
 الدين العباس احمد الشيرازي في كتابه الطراز المذهب **اربعة**
 ركنا وعبارته الفروض اربعون الاول النية **ب** تعيين الصلاة اذا
 اتى بها ان كانت فرضا او سنة مقبلة فيقول مثلا فرض الظهر سنة الفجر
 والافجري نية الصلاة **ب** حضور القلب في النية فلا يكتفي النطق
 باللسان مع غفلة القلب **ب** نكس الاحرام **ه** استماعه بها نفسه **هـ**
١ كونها بالعربية الالغاجز **٢** مقارنتها للنية **٣** التمام **٤**
٥ كونه قبل التكبير **٦** قراءة الفاتحة بحروفها وتشديداتها في كل ركعة
١١ الترتيب في قراتها **١٢** الموالاة في كلامها **١٣** قراءة قدر الناحية من
 غيرها عند العجز عنها ان علمه **١٤** عدم نزوح الناحية وغيرها من القرآن
 بعبر العربية ولو للعاجز **١٥** التيسر بقدرتها عند العجز عن غيرها
١٦ الوقوف قدر الناحية للعاجز عن ذلك كله **١٧** تحريك العاجز
 كالآخر من لسانه وتثنيته في وقوفه **١٨** الركوع **١٩** الطمأنينة **٢٠**
 الرفوع من الركوع **٢١** الطمأنينة فيه **٢٢** السجود **٢٣** الطمأنينة فيه
٢٤ التحامل بشغل راسه فيه على ما يقع عليه الاسم **٢٥** كنفها بسجدة

الكلام
 قف فلو كان
 الصلاة الخ

ابو

عليه من الجبهة إلا إذا عصبها لرح سجود ولا إعادة ٢٦ وضع الركبتين
 ٢٧ وضع بعض من باطن كل كف ٢٨ وضع باطن يمين
 اصابع كل قدم ٢٩ الشك في أن لا يتحرك من محو له بحركته
 ما سجد عليه ٣٠ الجلوس بين السجدين ٣١ الطهانية فيه
 ٣٢ الجلوس في آخر الصلاة ٣٣ الشهادتين ٣٤ كونه بالعربية
 إلا للعاجز ٣٥ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه ٣٦ كونه بالعربية
 إلا للعاجز ٣٧ الترتيب ٣٨ التسليم الأولى ٣٩ قول
 قوله فيها السلام عليكم أو عليكم السلام ولا يجزي سلام عليكم
 بالتسوية وبطلان أن تعذر وترجمه العاجز والقادر أنته **وتراجع**
 أي هذه الأربعون **بالاختصار إلى أربعة عشر** يجعل الطهانية
 في محالها الأربع ركنا واحداً أو إلى ثلاث يجعل الطهانية هيبة
 تابعة للركن ويؤيده ما يأتي في التقدم والتأخر بركن أو **أولاً**
 الأربع **النسبة** لما مر في الوضوء وعن عبد الله بن مسعود أنه
 قال تعودوا الخير فأنما الخير بالعادة وحافظوا على نياتكم في الصلاة
 رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح **ففي صلاة الغرض** ولو كفاية
 ومنذورة **يجب قصد فعلها** أي الصلاة تستمر عن بقية الأفعال
 فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها لأن المطلوب
 وهي هنا ماعد النية لأنها لا تنو، والأزهر التسلسل ويجوز كذا
 معها لجواز أن يتعلق بنفسها كالعلم بعلق غيره مع نفسه
 ونظير الشاة من أربعين تركي نفسها وغيرها **وتعينها من**
 ظهر أو غيره لتتميز عن غيرها **ومضيتها** لتتميز عن الغفل
 والمعتمد ما في الروضة وأصلها من وجوب نية الغرضية على الصبي لتمام
 النية حقيقة وكذا في العادة كما سأتى ثم مثل النية التي تشمل
 قصد الغفل والتعجيل والغرضية بقوله **كامل في فرض الظهر مثلاً**

بعض من

عشر
أولها النية

أو الظهر فضاف لا يكفي نية فرض الوقت ولو رأى الإمام صلى العصر
 وظن أنه يصلي الظهر فتوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت
 الظهر أو ظهر اليوم صح لأنه ظهر يومه ويستحب ذكر عدد الركعات
 فإن أخطأه عمداً بطلت والإفلا والإضافة إلى الله تعالى والاستقبال
 والإدا والقضا ولو في النفل لاحتراز عن غيرها ويصح كل منها بنية
 الإحراز عذر بخلافه أو قصد المعنى اللغوي إذا كل يطلق على الآخر
 لغة بخلاف ما لو نواه مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فإنه
 لا يصح لتلاعبه واحد البارز من هذا أن من مكث بمحل عشرين
 يصلي الصبح لظنه دخول وقته ثم بان خطاه لم يلزمه الإقضاء
 صح واحداً لأن صلاة كل يوم تقع عما قبله ولا يعارضه النقص
 عما من صلى الظهر بالاجتهاد فبانت قبل الوقت لم تقع عن فائتة
 عليه لأن محل هذا أفين إذا يقصد أنها التي دخل وقتها والمؤخر فيمن
 أدرك بقصد التي عليه من غير أن يقصد التي دخل وقتها **وفي**
النفل الوقت كالرؤيا أي الشئ التي قبل الزايف وبعد هاهنا
وذي السب كالكسوف من كل ما لا يندرج تحت غيره **يجب**
قصد الأولين أي الدخول والتعيين **فقط** ويحصل التعيين أمانها
 شتمه كالتراويح والصبي والوتر سو الراحلة والزائدة عليها
 أو بالاصافة كعيد الفطر والأضحى وضوف القمر والشمس وستة الظهر
 القبلية أو البعدية وكذا كل ما له رتبة قبلية وبعديّة كالغروب
 والعشاء فلا يكفي نية العيد ولا نية الكسوف ولا نية الظهر
 بخلاف ستة العصر والصبح لأنه ليس لكل منهما الإقبلية فقط وخرج
 بقولنا من كل ما لا يندرج ما يندرج منه فلا يجب تعيينه بالنية
 استق طائفة بل حيازة ثوابه كنية مسجد وستة أحرام أو تخارة
 وستة طواف وضوء وغيرها ولا يجب نية النفلية ولو قال أصلي
 رتبة الصبح صح لتبيينه يعلم من قولهم كالتراويح والضحى

الى اخره ان كما كان في الرواتب والثلثين فوق ركعتين لا يشترط
 فيه لفظ من بان يقول اصيل ركعتين من سنة الظهر او من
 التراويح بل يجوز حذفها وينوي بكل ركعتين سنة الظهر او
 التراويح وهذا ما جرى عليه من خرج في الارباع وكلامه
 في التحف يقتضيه وتتل عن الحال الى شرط زيادة لفظة من
 وهو ضعيف لان التعرض للعدد لا يجب ولي في المسألة جواب
 مسبوط وحاصله ان الايتان لها شرط حصول التكامل للصحة
 الصلاة فلو قال في كل ركعة من التراويح اصيل قيام رمضان صحت
 نيته وحلت على الواجب في التراويح وهو ركعتان وفي المنزل
المطلق وهو ما لا يتقيد بوقت ولا كتب يقصد **الفعلية** اي فعل الصلاة
فقط لانه ادنى درجتها فاذا قصد فعلها واجب حصوله
 والحق به كما يندرج في الفعل تحت غيره كما مر لان المقصود منه
 ايجاد صلاة ما لا خصوصه **والنية** معتبرة هنا وفي سائر الابواب
بالقلب اجاعا لانه لا يتصور وهو لا يكون الا به فلا يكفي النطق
 بهامع غفلته ولا يضرب النطق اذا خالف ما في القلب كات
 قال يريد الله صلاة الظهر بلسانه اصيل الصبح وهو قاصد قبله الظهر
واللفظ بها قيل التكبير **مستحب** ليساعد اللسان القلب
 وخر وجاز خلافه من اوجبه وان شدد **كما مر في الوضوء** وقياسا
 على ما قد دفع بذلك ما شرع به بعضهم بان لم ينقل تنبيهه
 لو صلى الشخص بقصد دفع غريم او تخصيل مال صح وما نقل من التكلمين
 على من عبد وصلى لاجل حقوق العقاب وطلب الثواب لم يقع
 عبادته محمول على من محض عبادته له لك وحده اما من لم يحضرها
 بان عمله نفعه مع الطبع في ذلك وطلبه فتصح عبادته جزما
 وان كان الافضل تخريد العبادة عن ذلك **ثانيها تكبير**
الاحرام لحدوث الفتيان تحريمها التكبير وتحليلها التسليم

اجاب
 ان
 ما نطقا تكبيرا
 الاخر

مع قوله للمسي صلواته في الخبر المتفق عليه اذا قمت الى الصلاة فكبر
 سميت بذلك لتحريمها ما كان حلا لا قبلها وجعلت فاتحة الصلاة
 لتحضر المصلي معناها الدلالة على عظمة منتهيا لخدمته حتى تتم
 له الهيئة والخشوع ومن ثم زيد في تكررها ليدوم له استصحاب
 دينك في جميع صلواته اذ لا روح ولا كمال لها بدونها **وشرطها في فرض**
من قيام اي بعد تمام الانتصاب فلو كبر قبله لم يعتد بها اما النفل
 وفرض العاخر عن القيام فلا يشترط فيها ما ذكر **ولفظها الله البر**
 لان الاقوال لا تترى ويشترط جزم الارباع واجبا به غلط وحدث التكبير
 جزم لاصل له وبفرض صحته فالمراد به عدم ملة كما جازوا عليه
 خبر الصبي السلام جزم وتضر زيادة او ساكنة بين الكلمتين لانه
 يصير جملة واحدة متحركة قبلها وكذا بينهما وانما هي والسلام عليهما
 كما في فتاوى القضاة لتقدم ما يمكن القطع عليه وكذا يضركما
 غير المعنى كشد يد الباء وزيادة الف بعدها بل ان علم معنى
 المشد جمع كبير وهو طويل له وجه واحد وقصده كبر ولا تضر
 وقفة سيرة بين كلمتيه وهي سكتة التنفس ولا يضرب ما زاد عليها
 لغيره ويشترط ان لا يصل الجلالة بنحو ما موما وان لا يكرر لها فلو كبر
 مرات ثانيا الافتتاح لكل دخل فيها بالوتر وخرج بالفتح لانه لما
 دخل بالاول خرج بالثانية لان نية الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى
 وهكذا فان لم ينو ذلك ولا تخلص منطل كما عادة لفظ النية فابعدا
 ذكر لا يوتر ولو اقتدى بامام فيكر ثم كبر ثانيا جاز له الاقتداء به
 سواء اقتدى به بين التكبيرين ام بعدها كما حققت ذلك في
 شرحي على المنهاج فخره الله باكمال امية **ويشترط** اي لفظ الله اكبر
على القادر على النطق فلا يكفي الله كبير واعظم واحل ولا الرحن

هذه

بها

اكبر ولا اكبر الله لان جميع ذلك لا يسمى تكبير بل لا بد من لفظ الجلالة
 واكثر وتقدم الجلالة للاتباع **ويحيى الله الاكبر** لان زيادة الالف
 واللام لا تمنع اسم التكبير مع قاذرتها للمبالغة في التعظيم باقادتها
 حصر الكبرياء والعظمة ببيانها فيه ومع ذلك هي خلاف الاولى
والله الحليل اكبر لانها زيادة سيرة كاله عز وجل اكبر ونحو ذلك
 من نعوت ترفع بخلاف الزيادة الطويلة كاله الا هو اكبر لانه لا يبقى معها
 الشك والمعنى وصرح في غير التحفة بضبط الطويلة بثلاث كلمات
 فما فوقها بخلاف زيادة غير النعوت كاله هو اكبر والله يارحمي
 اكبر وكاله يا اكبر فانه لا ترتفع به الصلاة **تسبحة**
 معنى الله اكبر الله اكبر فوضع افعال موضع فعل وقيل معناه
 الله اكبر من كل شيء اعظم من كل شيء وما بعد هذا لوضوح المعنى
 بدونه وقيل معناه الله اكبر من ان يعرف كنه كبريائه وعظمته
 وفي مسكاة الانوار الغزالي ما حاصله ترقى العارفين من خفيين
 المحان الى بداه الحقيقة ولم يفهموا قوله الله اكبر انه اكبر من غيره
 حاش الله ان ليس في الوجود معه غيره حتى يكون اكبر منه بل مقادير
 اكبر من ان يقال له اكبر بمعنى الاضافة والمقارنة واكثر من ان يدرك
 غيره كنه كبريائه نبي كان او ملكا انتهم **وترحم** وجوبها في لغتها
 شاة ولا يعدل لذكر آخر **عاجز** عن النطق بالتكبير بالعربية
 ولم يمكنه التعلم في الوقت **وعليه التعلم** وجوباً لنفسه وظله وتلك
ما أمكنه ولو بالسفران وجد المؤنسة المعبرة في الحج ويجب المشي
 على قدر عليه وان طال كمن لزمه الحج ولو لم يكن هناك من يتبرأ
 بالتعليم وانما يعلم بالاجرة بشرط قد رتب علمها بان تكون
 اجرة المثل وان يفضل عما ذكره في التيمم والفتوة ولو قدر على التعلم
 اخر الوقت لم تجز الصلاة بالترجمة اوله ويجب قضاء ما صلا

عقابه

مبجس

بالترجمة ان ترك التعلم مع امكانه ووقت وجوب التعلم الاسرع
 فمن طرأ عليه في غيره من التمكن على الاوجه عذر من حرج خلاف الحال
 الرعية ولا خلاف بينها في المعنى فان الوجوب عند التمكن يلاقي الاولى
 الطول وعند البلوغ يلاقي المكلف نفسه وعلى الاخرى تحريك لسانه
 وشفتيه ولهاته قدر امكانه والآخرى ذلك بقلبه ووقت بتدبرها
 زيادة على الوقوف بتدبر الفاتحة **والواجب فيها** اي في تكبيرة الاحرام
 على غير الاخرى **كل** واجب **قوي** كالفاتحة والتشهد والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليمة الاولى **اسماع نفسه** اي المصلي ان يصح
سمعه **وعارض** اي عنده يمنعه من السمع كلفظ وهو ارتقا
 الاصوات او غيره فان لم يكن شيء من السمع او كان هناك عارض فاشترط
 ان يرفع صوته بقدر ما يسمعه لو لم يكن اصم ولا هناك عارض ولا بد
 في حصول ثواب التين القولية من ذلك **ولا بد** لصحة الصلاة **م**
مقارنة النية المشتملة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل والتعيين
 والرضية في الغرض والقصر في حق المسافر والامامة والمامومة في الجمعة
جميع التكبير بان يستحضر في ذهنه جميع ما يعتبر في النية ثم يتقدم
 الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لاول التكبير ولا يغفل
 عزته كمن يحذف التكبير فلا يكفي توزيعه عليه بان تداه مع
 استدائه وينتهي به انتهى ما لا بد من عليه من خلق معظم التكبير
 الذي هو اول افعال الصلاة عن تمام النية قاله من حرج في المنهج القوي
 وقال في الفتاوى المرافقة النية للتكبير ان يستحضر جميع ما يعتبر
 في النية من قصد الفعل والتعيين ونية الغرضية ويجعل هذه الثلاثة
 حاضرة في قلبه ثم يسطق بالله اكبر بحيث يقع جميعها وتلك الثلاثة
 حاضرة في قلبه لم يسد عنه منها شيء وبهذا يعلم انها لا تكتفي بمقارنة المجموع
 من النية بالمجموع من التكبير ولا بجميعة ولا بظن يكون

افضل الاركان وهو القرآن ثم السجود ثم الركوع ثم باقي الاركان
 فيجب القيام من اول الاحرام اجماعا في **رض القادر** عليه ولو
 كفاية ومنذورة وكذا ايضا هو صورة الفرض كصلاة صبي ومعا
 ولقول صلى الله عليه وسلم لعن ابن حنبل وكانت به بواسر صلواتها
 فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فجل جبرواة البخاري راد النساء
 فان لم تستطع فمستلقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها وصرح بالقرن
 النفل وساية وبالقادري غير كراكي فيسنة خاف نحو دوران راس
 انتقام بان شق عليه مسقة لا تحتمل وكسلي لا يستد حد
 الا بالعود ولم يقام كنه بلا مسقة قيام وانفرد لان على في جماعة
 الصلاة معهم جالس وان كان انفراد افضل **شرطه الاعتماد**
قدميه او احدهما فلا تقع صلوة المعلق نفسه ولا من اسك واحد
 او اثنان من كيه او يحتمل في الهوى باختيار بحيث لم يصل له اعتماد
 على شيء من قدميه وانمت الارض لانه الان غير قائم ولا يصح
 قيامه على ظهر قدميه من غير عذر لانه لا ينافي اسم القيام ولا السجدة
 لما لور ال **مسقط** بل يكره له ذلك لان كان بحيث لم يكن
 رفع رجليه فيبطل ويكره القيام على رجل والصاق قدميه
 وتقديم احدهما على الاخرى بل ليس التزيق بينهما بقدر **نفسه**
قناره وهو عظام الظاهر التي هي مفاصله لان اسم القيام لا يوجب
 الامع نصبه فان وقف منحيما بحيث صار الى اقل الركوع او
 او ما يلاحيث لا يسمى قائما عرفا لم يقع صلاته ويقاس بذلك ما لو
 زال اسم القعود الواجب بان يصير الى اقل ركوع **القاعدة**
 اقرب ولا يصح اطراف الرأس بل ليس فان لم يقدر على الانتصاب
 المذكور انتصب طاقته وان صار كراكي ككبر مثلا وقفا
 كذلك ويريد ان يخائنه لركوعه ان قدر ليقوم عن قيامه
 ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود لعله يظهر مثله

ذلك

تعلق

لنقطه

قام وجوبا ولو لم يلبس بصلبه ثم برقبته ثم براسه ثم بطرفه امكانه
 لان المسور لا يسقط بالمسور ولو عجز عن القيام على قدميه وامكنه
 النهوض على ركبته لزمه مع انه لا يسمى قائما ولو عجز عن النهوض
 الا بعد لزمه ولو باجره مثل وجدها فاضلة عما يعجز في الفطره
 ومثل النهوض السمر ثم في القيام على الاوجه في التحنة حيث اطاق
 اصل القيام او دوامة **فان عجز** بغيره اخرج من كسرها
عنه اي القيام بان لحقه به مشقة شديدة لا يحتمل عادة كدور
 راس راكب فيسنة ولا يكفي مجرد اذهاب الخشوع خلافا للامام
 ومن تبعه **قعد** اجماعا والحق الصحيح فان لم تستطع اي القيام فقاعد
 ولا ينقص ثوابه للعذر ولو شرع في القراءة فله التعود ليكملها
 ولا يجب ان يقعد على هيئة مخصوصة بل **كيفية** مفترشا او
 متوركيا او محتبيا او متعليا او مترجعا وذلك لاطلاق الخبر **ولكن**
نترأشه ولو امرأة في محل قيامه في روض او نفل **افضل من ترجعه**
 لانه العمود في غير محل القيام ما عدا الشهد الاخير وترجعه
 صلى الله عليه وسلم لسان الجوان وترجعه عند العجز عن الاقتراش
 افضل من تركه كما جرب ان الخلاف القوي في افضلية التريج على الاقتراش
 ويكره الجلوس ما دار عليه او مقفيا بان يجلس على وركيه
 ناصبا ساقيه وحكمة كراهته ما فيه من التشبه بالكلاب
 والقردة ومن الاقواء ما يستحب في الجلوس بين السجدين
 وجلسه الاستراحة وان كان افضل منه وهو ان يفرش
 رجليه اي اصابعهما بان يلمس بطونهما بالارض ويضع اليده
 على عقبه وجلوا عليه خير مسلم الاقواء **شئ** بينا صلى الله عليه وسلم
واقل ركوعه اي المصلح قاعد المرضا او نفل **انما**
حتى تحاذي جهنته ما قدام اي الموضع الذي امام **ركبته**
 من صلاة **واكمل** اي اكمل ركوع القاعد **محاذايتها**

بالمعين

الاكثر

اي الجبهة موضع سجود قياسي اقل ركوع القائم واكمله اذا كان
 يحاذي فيه ما امام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب محل سجوده وال
 سجود القاعد فكسجود القائم ولهذا لم يتعرض له فان عجز عنهما
 فعل الممكن او عن السجود فقط اتي بالركوع مرتين مرة للركوع
 ومرة للسجود ان لم يقدر على الزيادة على اكل الركوع والاصل الزيادة
 للسجود **فان عجز عن القعود** بالمعنى المتقدم في القيام **على السجود**
 وجوباً على جنبه الايمن او الايسر كما لميت في الحد وبكر كونه
 على الايسر ان امكنه على الايمن ثم ان كان طاق الركوع والسجود
 من قعود اتي بهما منه وجوباً والاو ما بهما ويكون سجوده اخيراً
ثم ان عجز عن الاصطراح ولو بعرض نفسه او بقول طيب عدله
 روايته ان صليت مستلقياً امكن مد او انما عينك مثلاً **مستلق**
 عاظمهم خير النساء السابق ويجب ان يضع تحت راسه نحو سجدة
 يستقبل بوجهه ومقدم بدنه القبلة فان تعذر استقبل بأخصيه
 فان كان داخل الكعبة وهي مستوفة جاز له استقبال سائر جهات
 ان يصلي فيها منكباً على وجهه ثم ان طاق المستلق للركوع والسجود
 اتي بهما والا **بها** راسه ويكون سجوده اخفض فان عجز
 او عجز باحسانه ولا يجب هناك كون الامام للسجود اخفض لعدم
 طهر التيميم بينهما في الطرف فان عجز كان اكرم على تركه كما ذكر
 في الوقت اخرى الافعال وكذا الاقوال اذا اعتقل لسانه على قلبه
 وجوباً في الواجب ونذراً في المندوب **وكما** عادة اما اذا اكرم على التيميم
 بفعل مناف للصلاة ككل الكثير فلا يلزمه شيء مادام الاكراه
 وبعيد بعد ذلك لنذرة عند ثم **والتعليل** على القيام **التفيل**
 اي له ان يصلي النفل ولو نحو **عبد قاعد** اجماعاً لكثرة
 التوافل **وكذا** **مصطفى** جاز جنبه حديث رواه البخاري

أو تمام

صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة القائم اي المصطحع
 على النصف من صلاة القاعد وهذا في صلاة التيميم القدر
 في حقنا اذ من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان تطوعه قاعداً مع
 قدرته كطوعه قائماً لا من مأثورت الكسل واذا صلى مضطجاً
 وجب ان ياتي بالاركان القولية نطقاً وركوعه وسجوده
 تامين بالاجلس ثم ياتي بهما **لا يومي** بهما فلا يجوز لغدر
 وروده ويكفي الاصطراح بين السجدين وفي الاعتدال
 وجوب القعود لذاتك لا لجملة لانه يتصور ترك الطهانية
 فيه واخر قوله وكذا مضطجاً امتناع الاستلقاء وان اتهم
 الركوع والسجود لعدم وروده بخلاف الاحتياط لانه اكمل
 من القعود **رابعها قراءة الفاتحة** ويتعين في كل قيام من
 قيامات الكسوف الاربعة وكل **ركعة** من ركعات بقية الصلوات
 المنفردة وغيره في السرية والجمرية حفظاً او تلقياً او نظراً
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرك صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب
 وما نفي اجر العباداة بالتفائه لا يكون الا واجباً اي لا بد منه
 لصحتها ولو مندوبة وايضاً فالمخالف قائل بانه لا يوصف بالاجز
 الا الواجب فالحدیث حجة عليه لذلك وبدل لدخول الامام في
 ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تراءون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بقا
 الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها وحبر من صلى خلف امام فقرأه الامام
 له قراءة ضعيف وبعرض صحته فهو محمول جمعاً بين الاحاديث
 على قراءة التوراة فان قراءة الامام لها قراءة للمأموم كما جعلوا عباداً له خبر
 مسلم ولا اوافاضوا **غير مسوق** بها فلا يجب الفاتحة فيها عليه
 بل تجزئها الامام عنه بشرطه الا في الجماعة وفي معناه كل متخلف يعذر
 كرحمة ونسيان وبطيء حركة بان لم يتم من السجود الا والامام **والا**

رابعها قراءة الفاتحة

المأموم

الامام

للركوع وجيئ فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات
 لسبقه في الأولى وتخلفه عن الإمام نحو حجة فيما بعدها فإنه يركع
 معه كالمسبوق بخلاف من يركع القراءة حتى يركع الإمام فإنه يتخلف
 للقراءة ويعذر ما لم يبق بأكثر من ثلاث أركان **ومحله** أن القارئ
القيام في حق القادر عليه **أو بدله** كالقعود في حق العاجز لخبر
 النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال فيه إذا تمت الصلاة فكبر ثم اقرأ فقص
 على أن القراءة في القيام ويقاس به بدله فلو قال المصنف وقراءة
 الفاتحة في قيام كل ركعة أو بدله لغير مسوق لوفى بالمراد
ومنها التسبلة فهي آية كاملة منها **علا** أي من حيث العمل لا اعتقاد
 فلا يكفرنا فيها لأن ثبوتها في لفظي وذلك ما صح من طرق
 أنه صلى الله عليه وسلم قرأها في الفاتحة وعدها آية منها وقال إذا قرأ
 الفاتحة فاقرا بسم الله الرحمن الرحيم فإنها من القرآن والسم المأثري
 و بسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها ويندب الجهر بها فيما يجزئها
 بالفاتحة للاتباع رواه **أحمد** و**شرو**ن صحابيا بطرق
 ثابتة و**الاصح** أنها آية من أول كل سورة ما عدا سورة الأعراف منزلة
 بالسيف باعتبار أكثر مقاصدها فتم في أولها على المعتمد
 كما جرى عليه بن حجر والخطيب وابن عبد الحق وغيرهم
 وخالف الجلال الرمي فقال تكرر في أولها وتسن في ثنائها و**اعلم**
 الهزني بتعاليق قاسم وفي التحفة ما ملخصه المسئلة من ابتداء
 أنشأ سورة غير سورة أن يسمل الله وهو صريح في عدم استحباب
 الآية اثنيها والظاهر كراهة ذلك **ومنها تشديد** أي أنها لا الحرف
 المتعدد بحرفين فإذا خفف بظلمتها حرف **وهي أربع عشرة** تشديد في
 مشدد كان في الرحمن بفتح الهمزة فأن تعد ذلك وعلم بحرفه بظلمة
 صلواته والافتظاظ أنه فيعيد هابل أن علم معنى آيات الخفف وتعد

صالح

كفر لأنه من الشمس فإن لم يتعذر سجدة السهو والمبالغة في التشديد
 خلاف الأحسن ولو شدد مخففا صحت صلاته وإن أسأجها في النهاية
 والمعنى والركن وفيه الجواد وظاهر الصحة ولو مع زيادة حرف
 وفيه وقفة **ولو ابدل صاد** من الفاتحة **بظلمة لم تصح قراته**
 لتلك الكلمة لتغير النظم والمعنى وغيره فانه بقية حروف
 الفاتحة فيجب مراعاة مخارجها وانها خصت الصاد بالذکر لعسر
 مخارجها في غير هابل الأول فلو ابدلها الحمد هابل أو ذال الذين دال
 مهلة أو نطق بالشين مترددة بينها وبين الصاد أو صاد مترددة
 بينها وبين السين أو بقاء العرب المترددة بينها وبين الكاف
 بطلت صلواته أن علم ذلك وتعد على المعتمد في الجمع عند بن حجر
 والافقراء فقط فإن أعاد على الصواب قبل طوله النصل كحل علم
 ومحل ما ذكر في قادر أو عاجز أمكنه التعلم أم عاجز لا يمكنه
 التعلم فيجزيه قطعا ويجزي هذا في سائر أنواع الأبدال وإن لم
 يتغير المعنى كالعالمون نعم أن كان الأبدال قراءة شاذة
 كانا انطساك الكوثر لم يوش ومثلها كل قراءة شاذة لا تغير
 المعنى ولا زيادة فيها ولا نقص فإنها لا تبطل الصلاة وإن تعدت
 التحريم لأن الرأى حرمة القراءة بها في الصلاة وخارجها أما ما شتمت
 على زيادة حرف أو نقصه أو تغير المعنى بها فإنها تبطل الصلاة
 أن علم وتعد والأوجه أنها ما ور السبع وقيل ما ور العشر وجرى
 عليه السجى وولد تاج الدين وهو المعروف عند أئمة القراءة وفي
 مجموع بين من قرأ بقراءة من السبع أن يتم بها ويجزئ الجمع بين قرأتين
 شرطت لا يكون مقرا بالثانية يستلزم هيئة لم يقرأ بها أحد كنصب
 دم وكلمات أو رفعها من قوله نعم فليعلم آدم حرر **كلما**
 أن غير المعنى المتصدد ذلك النظم بطل الصلاة والأفلا والاولى أن لا يلقف
 علم نعمت عليها لأنه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا

مكتوب

والأفضل الوقف على راس كل آية من بقية الفاتحة للاتباع نعم
الأفضل ان يصل بين البسملة والحمد كما في المجموع والتحقيق
وجرى عليه الخطيب والمرجودون جري في فية الجواد فتعجه في التمهيد
من الزوي ليس في محله فتد ورد في فضل ذلك حديث قدسي
من طريق ضعيفة يصل مثله حجة في الفضائل فذكر السوطي وغيره
اه في الموضوعات خلاف الصواب كما قاله الكردي والوقف على
العالمين صالح لان راس آية وليس تاما وعلى الرحيم كاف وليس تاما
وعلى المستقيم جايز وليس حسنا لان ما بعده يدل امه افاد ذلك
شيخ الاسلام **زكريا** وبما نقرر يعلم انه يلزم قاري الفاتحة وغيرها
لان بيان مجامع الترانيم وجوبه من مد وادغام وغيرها كما صدر
في شرح المقدمة **وتجب موالاتها** بان لا يفصل بين كلماتها
بأكثر من سكتة التنفس والعي للاتباع ولا يفصل الفصل بأكثر
من ذلك سهوا او جهلا اولئذ كثر الآية وان طال كما لو كرر آية
منها في محله ولو لم يغير عذر فان سكت غير مذكر طويلا او يسيرا
وقصديه قطع الموالاة فيعيد قراءة الفاتحة ولو تخلل ذكر اجنب
لا يتعلق بالصلاة كالحلل للعاطس والتسبيح نحو الداخل قطع
الموالاة وان قل ما لم يكن سهوا فانه لا يقطعها وان طال كما يتعلق
بالصلاة كتابه لقراءة امامه او فتحة عليه اذا سكت وسواله
الرحمة واستغاثت من العذاب عند قراءة امامه ايتمها وكذا
سجود معه لتلاوة لندب ذلك كله لكن ليس له التثنية
خروج الخلاف **ويجب ترتيبها** بان ياتي بها على نظرها المعروف
للا اتباع لانه مناط الاتحاض وحده وجب ولو خارج الصلاة فلو بد
نفسها الثاني مثالا لم يعتد به مطلقا ثم ان سهي بتأخير الاول
ولم يطل فصل بني عليه وان تغذتا خيرا وقصد به التكميل او طال
فصل بين فاعله واردة التكميل بان تعهد السكوت

لثانته ولو ترك حرفا متعده المتألف قراءة تلك الكلمة ان استغفر
المعنى والا فالصلاة او غير متعده لم يعتد بما بعده حتى ياتي بآية
قبل طول الفصل وتحرم تنكيس الآية في جميع سور القرآن بان
يقر السورة من آخرها الى اولها لان يزيل بعض انواع الاعوجاج
فان عجز عنها في الوقت لمخوضه او بلادة او عدم معلم ومصحف
ولو عجزت او باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتد به في الفطرة **سبع**
آيات من بقية القرآن ياتي بها ان احسنها وان لم تشمل على ثنائ
ودعاء وبين ثمانية ليحصل السورة فلا يجزي دون السبع وان
طال لرعاية العدد فيها في آية سبع من المثاني وذكر هو السبع المثاني
ولا يترط ان تكون السبع متوالية على ترتيب المصحف بل تجزئة
ولو متفرقة وان حفظ سبعها متوالية لحصول المقصود بدلك
ولو حسن آية او اكثر من الفاتحة اتى به في محله وبسبب الباقي من القرآن
ولو لم يكن الآية واحدة كرها سبع مرات ثم ان عجز عن القرآن
بان كان لا يحسن شيئا منه فالواجب **سبعة انواع من ذكر**
او دعاء آخر يتشبه بالمقاطع الانواع بغايات الاية
ولم يعرف غير الدعاء المتعلق بالديانة به واجزاه **ويجب**
ان لا يتصد بالذكر او الدعاء غير البدلية فلو اتى بخير اقتضاج
لا يقصد او يقصد بدليه اعتد به بدلا لعدم الصارف والافلاك
ويعتبر اي يشترط في البدل من قرآن او ذكر او دعاء **ان لا ينقص**
عن حروفها اي الفاتحة وان تفاوتت الايات **وهي** بالبسملة والتشديدات
مائة وخمسة ومحمون بقراءة ملكها الفاء هي مائة وستة وخمسون
حرفا بقراءة مالك وبك تشديداتها وبقراءة ملك بغير الف
مائة واحد واربعون وحروفها الملفوظ بها غير التشديدات
الاربعة عشر مائة وسبعة واربعون حرفا بعد الفاتحة الوصول
الت منها فاذا اصبحت التشديدات لما ذكر كان جملة ما يجب

مائة واحد وستون حرفا فلو نقص حرفا منها لم يكن البدل وان كان سبعة امان
 اوسبعة انواع **فان لم يحسن شيئا** من قرآن ولا غيره وعجز عن تعلم
 القرآن وترجمة الذكر والدعاء **وقد** وجوب **قدرها** اي قدر الفائدة
 في ظن لان الوقوف واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره والاوجه
 انه يعتبر قدرها من معتدلة القراءة لانه هو يفرض احسانها ولا يفر
 غيره البطلان والبرج **ولا يترجم** العاجز عنها اي الفائدة لقوله تعالى
 انا انزلناه قرآنا عربيا و العجمي ليس كذلك **ومثلها في امانها**
 اي تحريم الترجمة **سائر القرآن** لانه متعبد بلفظه والاعجاز محقق
 بنظمه العربي دون معناه **عندنا** معشر الشافعية كالحق هو
 من الغلظة وخالف ابو حنيفة فاحاز فراه القرآن بغير العربية متدا
 بقوله تعالى انه انزلنا القرآن في الاولين قال لان القرآن مضمين في الكتب
 السالفة وهي بغير اللغة العربية **حاصها الركوع** للكتاب
 والسنة واجماع الامة وهو لغة الانبياء وشرعا الخ **الخاص**
واقله اي القدر الذي يتحقق به بالنسبة **للقيام** المعتدلة الخلقه **ان**
يخرج انما خالصا عن الانحنايس المبطل للصلاة وصورته
 ان يخرج ركبته الى جهة الامام ويظهر ظهره لانه لا يسمى راقعا
 بخلاف اخراج الركبتين فقط فانه انحنايس مكروه لا يصح
قد يلوغ راحته وهما ماعدى الاصابع **فرا** الكفين فلا
 يكفي وصول الاصابع والظاهر انه يكفي بلوغ بعض راحته
ركبته لو اراد وضعها عليه بان يتيقن ذلك والاعاد لان الاصل
 عدم ذلك الوصول ومحل ذلك عند اعتدال الخلقه بان لا يطول يدها
 او يتقص بالنسبة لما تقتضيه خلقته عادة وان لا تقرب ركبته
 من ركبته او من قدميه كذلك فلا يحصل بانحنايس ولا يسه
 مع انحنا ويحفظ كذا لا قطع وقصر اليدين هية الركوع

فاسر الركوع

فلا يوصل يديه فيه ركبته لغزاة استواء الظهر وغير السلامة
 يساهل ولو عجز **فان لم يحسن شيئا** من قرآن ولا غيره وعجز عن تعلم
واكمله مع ما مر **ما ياتي في السان** من ذنب تسوية ظهره
 وعنقه ونصب ساقيه وخطابه وان لا يشي ركبته وان
 يفرق بين ركبته بقدر شبر وان ياخذها بيديه وان يوجه
 اصابع يديه للقبلة مفرقة **واقله** واكماله **للتعاذي** المصلحة قاعدا
ما مر انفا اي قريبا من طرف حالي بمعنى الان **سادسها الاعتدال**
 لقوله صلى الله عليه وسلم ثم ارفع حتى تعتد قائما **ولو في نفل** جعله
 غاية هنا وفي الجلوس بين السجديتين لرد ما فهمه بعضهم من كلام
 النووي وجزم به بن المقرئ في الروض من عدم وجوب الاعتدال
 والجلوس بين السجديتين في النفل وعلى ما قاله فهدى بن محمد صاحب
 ركوعه او يرفع راسه قليلا اي من ركوعه ويجوز ان كيف الحال
 الا قرب الثاني وعبارة الانوار ولو ترك الاعتدال والجلوس بين
 السجديتين في النافلة لم تبطل انتة ولكنه ضعيف والمعتد وجوبها
 في النافلة كالفرصة كما جزم به المصنف وغيره ويتحقق الاعتدال
بان يعود بعد الركوع **ما كان عليه قبل الركوع** من قيام او قعود
 والممكن فممن لم يقع انتصافا ولو شك في اتمامه عاد اليه غير
 لما موم فورا وجوبا والابطال صلواته والماموم ياتي بركعة بعد سلام
 امامه وظاهر كلامهم انه لو صل نفل من قيام وركع منه بعد اعتداله
 من القيام ولا يجزيه من جلوس وهو الذي يتجه وان لم يركع فيه من
 جلوس بعد اضطرار بان قرأ فيه ثم جلس فان له ان يعود الى الاضطرار
 ولا يتعين الاعتدال من الجلوس واما الفرض اذا صلاه مضطرا وقد
 على القعود للركوع فلا يعود الى الاضطرار لان القعود اكمل
 لانه عجز بعد ذلك عن القعود كما هو ظاهر

عنه

سادسها الاعتدال

اسافله على اعاليه بقائه يسجد امكانه الا ان يمكنه وضعه نحو
وسادة يحصل معها التنكيس فيجب **ويجب التحامل تجزئته**
فقط وليس غيرها لان الجهة هي المقصود الاعظم ولذا وجب
كثرتها والايام لا عند تعذر وضعها دون النية **علم مصلاه**
بان يناله تقدر راسه وعنقه بحيث لو سجد على نحو قطن انكس
وظهر اثره على راسه لو فرضت **في كل ركعة** فكان جهتك
من الارض والتفت الامام بآثاره عليه قال في المهمات وهو الظاهر
في بيان في **التيين اكمله** وبيان شرحه هناك ان شاء الله تعالى
ثامنها الجلو بين السجدين للاخبار الصريحة بذلك **ولو في نيل**
نظير ما في الاعتدال وظاهر كلامه ان الخلق انما هو في
الجلوس بين السجدين وان الطمانينة فيه لا خلاف فيها وظاهر
عبارة الغياب عكس ذلك وهو ان الطمانينة فيها خلاف في النية
وان الجلوس فيها لا خلاف فيه واعتمد هذه العلامة البرماوي
لكن تقدم عن ابن المقري ان كلامه **الاعتدال** والجلوس بين السجدين
ليس ركنا فيه **وجب فيه وفي الاعتدال عدم التطويل** لانها
شرعا للفضل لان اتمها فكانا قصيرين فلا يجوز تطويلهما **بغير**
الذكر الم شروع **فيها** **الوارد** فان طول الاعتدال فوق ذكر
الم شروع فيه قدر الفاتحة او الجلوس فوق ذكره قدر اقل التسمية
اي قدر الفاظه الوجهية فيه عامدا عالما بطلت صلوة والا فلا ويجوز
للسهو ومحل البطلان في الاعتدال في غير الاعتدال الاخير من كل صلاة
مكتوبة لو روي تطويله في الجملة اي في بعض الاحوال وهو النافلة
قاله في النخبة واعتمد الجلال الرملي تفسيره بوقت **في النافلة** **وب**
في كل ركعة الاركان الفعلية والقولية **ان لا يقصد به غيره** بان يقصد
او يطلق فلا يشرط قصد الركن نفسه لان نية الصلاة المستحبة

ختمه

كما ينبغي ان يحل
بين السجدين

حلال عليه **منحبة** عليه وان عزيت بل الشرط عدم الصارف كما قال
ويجوز عنه اي عن الشرط المذكور **يعدم الصارف** عن الركن
الغير مما لم تشمل نية الصلاة فيجوز ان لا يتصل به هو به مثلاً
عن الركوع فله هوى لسجود تلاوة ثم يد الله ان يجعله ركناً
او رفع منه او من السجود في عامر شيء لم يكن ذلك عن
ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه لوجود الصارف
فيجب العزء الى القيام ليتهوى منه او الى الركوع او السجود
او رفع منه ولو اراد ان يركع او يسجد فسقط قام وجوبا
ثم يركع او يسجد لان السقوط نفسه صار في خلاف ما لو هوى
ليسقط فانه لا يضر لان السقوط لم يضره عن مقصوده
وخرج مما لم تشمل نية الصلاة ما شملته فانه لا يضر ان اتي
به بقصد التفل كما يجزي الشاهد الاخير وان ظنه الاول وكذا
لو جلس بين السجدين نية الاستراحة لظنه انه اتي بالتحديد
جميعاً فانه يجزيه لشمول نية الصلاة لها بطريق الاصل لا التبع
فاخر ان عن الفرض بخلاف ما لو سلم الثانية على اعتقاده سلم
الاولى ثم شك في الاولى او بان انه لم يسلمها لم يجب سلامه
عن فرضه لانه اتي به على اعتقاد التفل فيسجد لله ولو لم يسلم
ووجه عدم حساب الثانية ان نية الصلاة لم تشملها بطريق
الاصالة لوقوعها بعد الخروج منها ولا خلا فهم انها الصلاة
ام لا والاصح انها بطريق التبع لا الاصل **ولو بعد**
السجدة **لنحو عطاس** ولم يقصد بالحرارة من الفاتحة لم يجز ان يكسبه
بقية الفاتحة لان وقوعه بعد نحو العطاس صار في عتق
كونه بسببه **تاسعها الطمانينة في كل ركعة الركوع والثلاث** **بعده**
وهي الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين وذلك لامر

تاسعها الطمانينة
في كل ركعة الركوع والثلاث

صلى الله عليه وسلم المسمى صلوة بها في كل ذلك وضاً بطها من نور
 في قوله **بأن تستقر أعصابه بحث ينقل ما انتقل اليه** من الأركان
عما قبله وهو ما انتقل عنه في الرجوع لا بد من الفضل رفعة منه
 عن هويته اليه ولا يكفيه عند ذلك زيادة الهوى **عاشره**
وتالياة أي تالعة وهما الحادي عشر والثاني عشر **التشهاد**
 تسميته لذلك من باب اطلاق الجزاء وهو المشهادتان على الكل
 والمراد التشهد الأخير أي الماتية به آخر كل صلاة لتشهد تشهد نحو
 الصبح **وتعوده** للحزب الصبيح المصحح بالامر بذلك في قوله
 صلى الله عليه وسلم قولوا للحيات الخ وإذا ثبت وجوبه وجب تفعوله
 باتفاق من أوجبه لا يفعل ذكر واجب فوجب كالقيام أثناء
 التشهد الأول وتعوده قبلها كسنتان لغيرهما بالسجود في خبر
 الصحيحين **والركن** لا يجزئ به **والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**
 بعد التشهد فلا يجزئ قبله **فيه** أي في القعود الأخير وذلك لما خالف
 الصحيحية الصريحة الدالة على ذلك حديث إذا صلى أحدكم فليبدأ
 بحمده والتسليم عليه وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وليسجد بعلم
 بما شاء أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وقد وافق الشافعي
 على إيجابها خمسة من كبار الصحابة وأربعة من التابعين وهو قول
 قولهم الأخير وأصح وقوله مالك بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة
 والتابعين غير النخعي نصح بعدم وجوبها **وأقل التشهد**
 أي القدر الواجب منه **الحيات لله** هذه الجملة خبرية لفظاً
 إنشائية معني لأن التصديق بها التسليم لله تعالى بانه مالك وسنخو
 لجميع الحيات من الخلق والحيات جمع حية وهي كل ما يحيى به
 من الكسالى والمدح بالملك والعظمة وجمعت لأن كل ملك من
 ملوك الدنيا كانت له حية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى
 بطريق الاستحقاق الدال على دون غيره **سلام** بالتكثير لشيء
 في رواية ولا يضرك حذف تنوينه لأنني لا يعبر عن التعريف

ما كثر ما قالوا به

والافضل تعريف السلام في هذا والذي بعده **عليك** خطاب للنبي
 صلى الله عليه وسلم وفي هذا الخطاب إشارة إلى انه الوسيلة العظمى
 الذي لا يمكن دخول حضرة القرب الا بدلالة الله وحضرة والى الله
 أكبر الخلفاء عن الله تعالى فكان خطابه كخطابه قال الله تعالى
 العلماء في معنى قولنا السلام عليك والوجه ان نقول هو دعاء بالسلامة
 طرقات الدنيا وعذاب الآخرة **أيها النبي** بالهonor والتشديد فيجوز كل
 منها لا تركهما معاً لأنه في استقام حرق ولا يجزي السلام
 على النبي **وحماسه** أي إقامته وتفصله وقال السهقي معني الرحمة
 هنا أراحة العلة والانتابة بالعل وهي غير الصلاة قال نعم أوليك
 عليهم صلوات من ربي **ورحمته** أي خيراته الإلهية
 الدائمة الدائمة المستمرة أصل البركة النور والزيادة من الخير
 قال السهقي ومعنى البركة في قولنا وبركاته وفي قولنا اللهم بارك
 على محمد وآله يعني اللهم ادم ذكر محمد وبعثه وشرعته
 وكنز تباعه وشماعه وعرف امتهم من بعده وسعادته أن يشفعه
 بهم وتدخلهم حياك وتحلمهم رضوانك الله **سلام علينا** أي
 الحاضرين من أمام ومأموم ومليكة وأنس وحسن وقيل كل مسلم **وعلى**
عباد الله الصالحين صلح صالح وهو القائم بحقوق الله وطريق
 عبادة الملائكة ونومني لأنس والحن وفي الخبر المتفق عليه
 انه إذا قل ذلك أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض **اشهد ان**
لا اله الا الله بأخام النون في اللام فلو أظهر النون بطل تركه
 شدة منه كما لو قل **الرحمن** بألفها زال **أشهد** لا بعد عدد الحاهل بذلك
 لمزيد خفايه قاله في التحفة قال بن قاسم وقيل أشده أنه لو أظهر التنوين
 المدغم في الراء في أن محمد رسول الله بطل معنا وفي كل ذلك نظر
 لأن الألف لا يزيد على الهمزة الذي لا يعبر عنه خصوصاً وقد
 جاز بعض القراء الألف في مثل ذلك أنته وفي حاشية المحلى
 نقضاً لغيره في ملاحظة ولا يضرك إسقاط شدة الراء في قوله

من الخير والكفاية وقيل البركة هنا بمعنى التطهير والترقية
كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك خير محمد
ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد والنهي عنه لا اصل له وزيادة
راحم الحمد والحمد كترجعت على ابراهيم بدعة قال بعضهم لعدم
وروده وهو ممنوع فانه الحاكم اوردته في كتاب معرفة انواع
الحديث وكذا البيهقي في رغب الايمان مع زيادة اللهم
وتحان على محمد وعلى آل محمد كما تحنت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وقال البيهقي بساده ضعيف فعلى هذا فزيادة ما ذكره عن
حصة فيدخل في حيز المندوب والتشبيه كما صليت على ابراهيم
لما دلت فيه بوجه على افضلية ابراهيم على النبي صلى الله عليه
كما بينه بن حجر في كتابه الدر المنصور في الصلاة والسلام على صاحب
المقام المحمود **ومع عجزنا** اي تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
بان لم يقدر على النطق بها بالعربية **ترجم** وجوبا في الواجب وتدابيرا
في المندوب لما مر في التحريم **وله** اي العاجز **ترجمة المأثور** عجزه
صلى الله عليه وسلم وعن احد من الصحابة والتابعين في محضر الصلاة
من الذكر والدعاء المندوب كما يتبرع عند الواجب لحيات
النصيحة وهذا يقتضي ان تشهد بوجوب فيه بدل بخلاف الذي
تشرأبت متوكلا عن شتر محمد صلى الله عليه وسلم انما انضاف الوقت عند تعلمه
الشهد واحسن ذلك اخراته به والآن ترجمه انتم فنيه وجوب
البدل **ويمنع ذلك** اي ترجمة المأثور **على القادر** كما يمتنع
على العاجز عن غير المأثور من ان يتبرع غيرهما ويتبرع عنه
فتبطل به صلوة لعدم الحاجة اليها وبتردد النظر في عاجز
في التعلم هل يتبرع عن المأثور وما هو كلامهم انه يتبرع
وفيه نظر **ثالث عشرها** هو بفتح الشاء لانه تركب مع
عشر وكذا قوله رابع عشرها ونحوه ولا يجوز فيه

ثالث عشرها
السلامة

الفهم على الاعراب كما افاد لك الدماميني في شرح المعنى لكن افاد
غيره ان هذا هو قول الاكثر وحكي بسبويه عن بعض العرب
اعراب عجم مع بنا التركيب كعليك ولسنته الاخفش ومن
بن عصفور ان الافصح وحكي بعضهم فيه مذهبنا لثا وهو ان
يضاف صدره الى عجم وعلى هذا المذهب فصدره معرب غير لازم
البناء على الفتح **السلام** للحزب السابق وتخليها التسليم مع خبر صلوا
كما رايتوني ابيه ويجب **بها** اي قاعة الى انتهائهم عليكم
حال الدعوى او بدله وصدره للقبلة والمعنى فيه انه كان متفوقا
عن الناس ثم اقبل عليهم كغائب حضر **واقلة السلام عليكم** للاتباع
ويكرم عليكم السلام ويحزي السلام عليكم بكسر السين واسكان
اللام وفتحها ان نوى به السلام والحمد فلا ولا يحزي السلام عليكم
او عليكم اوسلاي اوسلام الله عليكم فانه قال ذلك عالما عاهدا
بطلته صلوة بخلاف السلام عليهم فانه لا يسطر به الصلاة لانه دعاء
لكنه لا يحري اذ لا بد من كافي الخطاب وميم الجمع ويثرت الموالاة
بين السلام وعليكم وان لا يزيد او ينقص ما يغير المعنى وان يسمع
نفسه كما مر **ولا يجوز تنكير** فلا يحري بل يتطلى به الصلاة
ان علم وتعد لانه لم ينقل واحدا في التشهد لوروده فيه والتسوية
لا يقوم مقامه في العموم والتعريف وغيرهما والواجب من السلام
مرة واحدة ولو مع عدم الاتفاق فقد صلى الله عليه وسلم كان يسلم مرة
واحدة تلقا وجهه **واكملة ان** ياتي بالسلام عليكم بلا مدح بل بالبر
الصالح السلام جزم وان **يزيد** على ذلك **ورحم الله** دون وبركاته
الا في الجائز وهذا هو المنقول لكن اخبرني بما في غيرها بشوئها
من عدة طرق **وتناك** اي تندب ندبا متاكدا **انتم الخروج**
من الصلاة مفروضة بآول السلام فان قدمها على التسليم الاولى بطلت
صلواته او بعد ما فاتت السنة ولو عين غير من صلواته عمدا بطلت وانما
كذلك ندبها **للخلاف في وجوبها** وان ضروفا بان النية بليق

رابع عشرها
شرائط الصلاة

بالفعل دون الترك وعلمه اشتراط عدم الصارف للركن ان محل الجوارح
السلام عند الاطلاق اي غاي فلا عن التحلل وعدمه عالم يكن
صارف والاوجب بنية التحلل **رابع عشرها** **شرائط الصلاة**
اجامعا لكن لا مطلقا بل **على ما ذكره** في عددها المشتمل على
النية بالتكبير وجعلها مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة
والسلام في الدعوى ثم عند من اطلقت مرادها عند ذلك وعد
الترتيب كما مراد به الحزب فيه تغليب ومعنى الفرضه هي
ويتعين لحساب كثير من السنين كالافتتاح ثم التعمد والتشهد
بل وشم الصلاة على الية في كون السجدة بعد الناحية وكون
الدعاء في الصلاة بعد التشهد والصلاة والموالة بين الاركان
شرطا خلافا للروضة واصليها وفي عدم تطويل الركن القصير
كما مر وعدم طول الفصل اذا سلم في غير محله ناسيا وعدم طوله
او عدمه في ركن اذا شك في النية والواجب الاستيفاء **فان تركه**
الترتيب **عامدا** بتقديم ركن **فعل** **بان سجد قبل ركوعه**
مثلا بطلت صلاة اجامعا لتلاعبه اما تقدم القوي فلا يصح
قدمه على فعله كتشهد على سجود او على قولي كصلاة على تشهد
اخير لكن التقديم يمنع حساب ما قدمه الا السلام فان تقدم به بطلت
الصلاة **او ساهيا** بتركه للترتيب وهذا غير مأموم **فان تركه**
بعد المتروك لو وقع في غير محله حتى ياتي بتركه
ولو ذكر المتروك قبل بلوغ مثله من ركعة اخرى **فعله** وهو
قول الحمد والتذكير بان يعود للقيام ويركع ولا يكفيه ان يقوم
راعا فان تاخر بطلت صلوة والتذكير في كلامه مثال لا قد فلو شك
اي غير المأموم في ركعة هلق الناحية او في سجود هلق ركعة
القيام حال فان شك قليلا لم يترك بطلت صلاته بخلاف ما لو شك
قائما هلقا فان لا يتركه القراءة فور لأنه لم يتقبل عن محله واما المأموم
فانه يتابع امامه ويأتي بركعة بعد سلامه **الا** يتذكر حتى يبلغ مثله

ركعة اخرى **تمت به** ان بالمثل المنعول **ركعة** ان كان اخرها سجدة الثانية فان
كان وسطا او اولها كان القيام او القراءة او الركوع فبطلت
المتروك واتي بما بعده هذا ان كانت المثل من الصلاة والا كسجد
الركعة او سجد لم يجز **وتدرك ما بقى من صلاة** لان ما بين المتروك ومثله صار
لوقوعه في غير محله هذا كله ان عرف عن المتروك ومثله كما تترقان حمل على
وجوده النية وتكبيره الاحرام بطلت صلاته وان لم يطل الفصل او انه السلام ان به
ولو بعد طول الفصل لان بعد السجود الطويل لا يصح ولا يسجد للمهم ولو
محله بالسلام او انه غيرهما اخذ باليقين وهو الاو او بني على ما فعله لان
الاصل عدم الايمان بالشكوك فيه فوجب الاحتياط بترك سجدة لحر
يدركها ياتي بركعة لاحتمال انها من غير الاخيرة فان بقيت اليها من
اتي بها واعاد تشهدا وترك سجدة ثنتين او ثلاث ياتي بركعة ثالثة
ويترك اربع سجرات ياتي بركعتين بعد سجدة ويترك خمسين او
يأتي بثلاث ركعات ويترك سبع سجرات ياتي بثلاث ركعات
بعد سجدة ويترك ثمان ياتي بسجدة ثنتين ثم ثلاث ركعات
ويتصور ذلك بترك طهانية او سجود على نحو عمامة وفي ذلك كله
يسجد للمهم ولو ترك ركعة ثالثة ياتي بها ما بقى محله بخلاف رفع اليد
بعد التكبير والافتتاح بعد التعمد لقوات اسمه به **فصل**
في سنن الصلاة وفي كبره ومرتبة قال ابن حبان من صلى
الظهر اربع ركعات كان عليه فيها تسماية سنة فينبغي المحافظة
على جميع سننها لان تركها قد يكون مكروها كمن ياتي والكراهة
قد تنافي الثواب اذا قارنت العمل او تبطله اذا طرأ عليه **واما**
سننها اي الصلوة **فمنها ما يكون قبلها** اي قبل الدخول
فيها **وهو الاذان** بالمعجمة لغة الاعلام وشرعا ذكر
مخصوص شرعا اصالة للاعلام بالصلاة المكتوبة والاصح انه قول للفرض
والاقامة وهي لغة مصدر اقام وشرعا الذكر الية لا يقيم الى الصلاة وشرعا كل
منها بالاجماع المبوق بروية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاوروا فيها يجمع

وقيل على من قال

الصلاة او الصلاة رحمكم الله والاول افضل ويكره على الصلاة
 وخرج جماعة النفل فالأيسر فيه الجماعة وما فعله فرادى مما
 تضمن فيه الجماعة والمنذورة وكذا صلاة الجنائز لان الشيعيين
 حاضرون غالبا **والاذان مشني** اي اثنين اثنين الا التكرار
 اوله فانه اربع والتهيل اخرج فانه فريد كما هو مشهور **والاقامة**
فراذى غير لفظ الاقامة فانه مشني وذلك لما صح من صلاة الله
 عليه وسلم امر بل لا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا اقامته اي
 لانها المصروفة بالتصود والالفاظ التكبير فانه يشني ولها
 واخرها واعتذر عنه بانه على نصف لفظه في الاذان فكان فريد
ولما اي الاذان والاقامة **شروط** منها ان يفعل كل منهما
 مسلم محمداً وان يسمع نفسه ان كان يؤذن او يقيم لنفسه
 فان اذن او اقام لجماعته شرط لصحته اسماع بعض الجماع
 ولو واحد جميع كلماته والترتيب والاول فيض كلام وسكون
 طويلا بخلاف السير ولو عمداً كبير نوم او جنون او عجز
 اذ لا يحل به اعلام وكره ما من واحد فان بني على غيره على اذانه
 او اقامته لم يسمع وعدم الصارف فلو قصد بكل منهما تعليم غيره
 لم يعتد به ويكفيهما بالعربية فلا يصحان بغيرها ان كانا
 من جنسهما والاقامة هذا ان اذن الجماعة فان اذن لنفسه وهو
 لا يجزئهما وان كان هناك من يجسمها والوقت فلا يصح
 قبله اجاعاً الا الصبح فيجوز ان يؤذن لما مضى نصف الليل
 والافضل ان يؤذن لما مؤذنان واحد قبل الفجر في السدس الاخير
 من الليل واخر بعد ذلك للتتابع واذان الجمعة الاولى كالصباح
 في ذلك خلاف لما في الرواق وشروط مؤذن الرجال الذكور
 فلا يصح من امرأة لرجال ولو محارم كاماتهما وشرط لصحة

م الاذان مشني

مع

نصب الامام له تكليفه وامانة ومعرفة بالوقت او مرصداً علماً
 به لان ذلك وكاية فاشترط كونه من اهله فان انتفى شرطه من
 ذلك لم يصح نصبه وان صح اذانه **وسنن** وسنن في بعض ما **ومكروهات**
 كالسلام اليسير فيها حيث لم يكن فيه مصلحة والتعطيل
 والتطريب والتلحين وتلفظ الكلام والتشديد وفعلها من
 قعود الا المسافر الركب والتوجه فيها لغير القبلة وان يكون
 المؤذن او المقيم فاسقاً او صيماً او اعمى لانه مظنة الخطاء او جنحاً
 او محدثاً فان احدث في الإثنائه ولا يقطعها ليلاً يوهى المتلاعبين
 ويكره ترك كل ما قيل بسننه فيه نظراً لقوله في سنن الصلاة
ومطلات كالتمطيط المعبر للمعنى وكلمة هزلة لا تصح
 يصير لفظها ما ومداك كبر لا يصح جمع كبر لفظاً **اوله**
 وهو طيل له وجه واحد والوقوف على الله والابتداء بالالله لانه
 ترها يؤدي الى الكفر كالذي قبله ومد الله والصلاة والفلاح
 لان الزيادة في حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب
 لحذو خطا وقلب الحروف هاء الله ومدة هزلة كبر ونحوها
 وعدم التطقن بها الصلاة لانه يصير دعاء النار وليس من المطلب
 حذف الف الفلاح وقد ذكر الاشعر انه صلى الله عليه وسلم اذن مرة
 في السفر وانه قال حي على الفلاح **معروفة** اي الشروط وما بعد هذا ذكر
 في **الحج** لها في المختصرات فضلا عن المطويات فلهذا استغنى
 عن ذكرها **والجس** يضم السين **ذكر شي من السنن فمنها**
الاذان الترتيل كلماته من غير ان ياتي بها متسقة من غير تمطيط
 بخلاف الاقامة فانه يسر الاستماع فيها لما صح
 من الامر بهما لانه للغائبين وفي الحاضرين ومن يترجم
 بالغة بالخير بما فوق ما يسمعون **والترجيع** فيه بان ياتي بكلماتي
 شاهدين سراي بحيث يسمع من قرب منه عرفا قبل الجهر

وسنن ومكروهات
 تنعيم

مطلات
 الاذان

نصب

بهما الاتباع وحقق استحضار بغير ظهورهما بعد خفايهما
 لهما مع تدبرهما والاخلاص فيهما لان الحاجة ليست لهما
والتثويب بالمشقة في اذنيه **الصباح** ولو فائتة وهو
 الصلاة خير من النوم من بعد الحيلتين للحديث الهية في
 ما خوذ من ثاب اذا رجع لانه يحسن ما قبله وكان به راجعا الى الله
 بالصلاة ويكره في غير الصباح كي على خير العمل مطلقا فاجعله
 بدل الحيلتين لم يرفع اذنه **وقرأ السنن لهما** اي الاذان والاقامة
التطهر لخبر الترمذي لا يؤذن الا متوضي وقيس به الإقامة
والقيام للامرية في خبر الشيخين بلفظ يا بلال فمرقنا **والاستن**
 للقبلة لانه المنقول تسليفا وخلفا **والالتفات** وانقل الجمع **بالوجه**
 دون الصدر والرجلين محافظة على الاستقبال **في الحيلتين**
 فليقت يميناً مرة **في الاولى** وهي على الصلاة ثم يرد وجهه
 للقبلة **وشمالاً مرة في الثانية** وهي على الفلاح ثم يرد وجهه
 للقبلة لان بلا الاكان يفعل ذلك واختصاص بذلك لانهما خطاب
 كسلام الصلاة ولا يلتفت في التثويب كما قال بن عجيل وقال
 غيره يلتفت فيه لانه في المعنى دعاء كالحيلتين **ووضع المؤذن**
 دون الحافض **مستحسنة** اي التثويب في صماخي اذني
 لانه اجع للصوت المطلوب رفعة فيه ولانه يستدل به الاهم والاهم
 وقصية ذلك انه لا يبين لمن يؤذن لنفسه خفض الصوت
 ولو تعذرت يد جعل الاخرى او مسحة من جعل غيرهما
 بقبه اصابع يده **وهو** اي المؤذن **صتاً** اي على الصوت لزيادة
 له اعلام ولقر له صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح الله على بلال
 فانه انذى صوتاً منك اي بعد مدى صوت **وكونه** **حسن الصوت**
 للاتباع ولكونه ابعث على الاجابة **وكونه** **رافعه** اي الصوت
حب بتحريك الشايف **المكان** اي بقدر ما يطيق ولا يجهد نفسه

تنف
 سيق الاذان
 والاقامة

ثم ان كان متقدرا رفع صوته فوق ما يسمع نفسه وان اذن الجماعة
 فرفع فوق ما يسمع واحدا منهم لا مرفعه صلى الله عليه وسلم برفع
 الصوت وعلمه بانه لا يسمع مدى صوت المؤذن حتى ولا انى واما
 في الاشارة له يوم القيمة نعم لا يندب الا ربع بل يجده وقوت
 فيه جماعة وانصرفوا الى ايوامهم فيقول وقت صلاة اخرى
 او شككهم في وقت الاولى **الاستماع** في الغيم في حضور حرة
 ثانية وفيه مشقة شديدة **وكون المؤذن والمقيم ثقة** اي
 عدل شهادة لانه امين على الوقت ليخبر به والفاسق لا يؤمن بحياته
 في الوقت والنظر للغورات **لكن** يحصل اصل الشبهة به وان
 يقل خيرة **وكونه مشقوقاً** بالاذان والاقامة لا يأخذ عليهما
 زنا ولا جرة لخبر الترمذي وغيره من اذن سبع سنين محتسب
 له براءة من النار ولكل من الامام او غيره السلام على ما قاله الشافعي
 عليه واذا استأجر الامام من بيت المال اعطيت جملة الملة ويطلق افراد
 الإقامة بالاجارة لدخولها ضمننا وبحوز جمعها في الاجارة **وكون**
 المؤذن **على موضع مرتفع** للاتباع ولزيادة الاعلام ولا يبين ذلك
 في الإقامة الا ان احتج اليه ولو لم يكن المسجد متارعة سن بسطه
 ثم يباه **ويسمى فيهما صلاة كل** من المؤذن والمقيم وسامعها
على الله علام **بعد فراغه** من الاذان والاقامة للامر بالصلاة
 عليه عقب الاذان في غير مسلم وقيس به الإقامة **ويسن عقب ذلك**
قوله مرة واحدة كما اوتى به بن زياد وفيه نظر لا يخفى فالوجه ندب
 ثلثته نظير ما مر في دعاء الوضوء **المهم رب هذه الدعوة**
 هي اذا التامة اي الكاملة السالمة عن نظير نقص اليها لا يشترط لها
 على جميع شرائع الاسلام وقوله مقاصدها بالنص وغيرها
 بالاشارة **والاخيرة** وهو الصلاة القائمة اي التي ستقام قريباً
 ان لم تكن الصلاة وهي اعلا درجة في الجنة لا تكون الا لله عز وجل

و هو معام الساعه العظمى في فصل العجايب فيه اول اول الخلق الذي هو
اي يقول عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً

ويجب الى ان يفرغ ثم يحل وضوئه فان لم يقطعه فليس يراعي ذكر
 الوضوء على القول بنديه ويقدمه على الإجابة أو رعيهما فيقول
 كل يحمل لكن الوجه الثاني لا لها أكد للاتفاق على ندرتها
 خلافاً ذكراً أعضاء الوضوء **بمثل ما يقول** أي بمثل اللفظ الذي
 نقوله المؤذن والمقيم **الذكر** بأن يأتى بكلمة عتب فراغه
 منها أو سبكت حتى يفرغ **كلمة الإذان** ثم يجب قبل طول النضار فاء
 فان قاربه بان ابتداء مع ابتدائه في عامعاً لم يكن خلافاً للسنن
 وذلك الخبر المتفق عليه إذ سمعتم الله افتوا مثل ما يقول المؤذن
 والخبر الطبراني أن المرأة إذا أجابت الإذان والإقامة كان لها بكل حرف
 ألفه رجة وللرجل ضعف ذلك وأما قوله في الخبر مثل ما يقول
 لم يقل مثل ما سمعتم أني يجب في الترجيع وإن لم يسمعه والمعاد بالذكر
 فما عدى الخيعتين من اللفظ الإذان بتليل قوله **وفي الخبر**
ووجب في حي على الصلاة وحي على الفلاح **بلا حول** أي لا حول
 عصية **ولا قوت** أي على الطاعة ومنها ما دعيت إليه **الله** فحيلة
 بآية في الإذان أربع مرات وفي الإقامة تتناظف في الخبر في
 يقال ذلك محضاً من قلبه رجة الجنة والأفضل أن يقول مثل ما يقول
 ذن ثم يحول فان اقتصر على نحو الحوقلة حصلت السنة أو على الإجابة
 في حي على الصلاة وحي على الفلاح لم تحصل السنة ولبعض أصحابنا فيه وجه
 أخر وأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سمع المؤذن
 في حي على الفلاح قال اللهم اجعلنا من الحيين فيسن ذلك أيضاً وإن لم يذكر
في التثويب **حي** **بصدق** **وبرت** بغير الزاد فتح ما أي
 رت ذابراي خير كثير وذلك لأنه المناسب بل قيل أنه ورد فيه
 حديث لكنه رد بأنه لا أصل له **وفي كلمتي الإقامة** يجب مرتين
 كل منهما **يا قاه الله** **وادامها** مادامت السموات والأرض **وجعلني**
صلي أهلياً للاتباع رواه أبو داود وإن كان سره ضعفاً

وروي بلفظ اللهم اقمها بصيغة الامر الى اخره **وهي السنن للاقامة الاقامة**
اي الاسراع لانها لما ضربت فالادراج فيها شبه **وخفف الصلوة**
اي بان تكون بصوت اخفض من صوت الاذان لحصول المقصود به
من حضور المندعوتين وبيان تقدم الصلاة على الصلاة عليه السلام على
الاقامة كما نص عليه النووي والعلوي والمحدثان يرايون وغيرهم
تتمية بين الدعائين الاذان والاقامة لان لا يرد ويكره للمؤذن
وعنه الخروج من محل **الصلوة** الجماعة بعده وقبل الصلاة الاعداد
وبين تاخير الاقامة قديرا يجتمع الناس الا في المغرب لخلافه في ضيق
وقتها ولذا اطلق العلماء على كراهة تأخيرها عن اوله والاذان
بنظر المؤذن والاقامة بنظر الامام بخبرين عدي وغيره المؤذن املك
بالاذان والامام املك بالاقامة **وفي التحفة** ما حاصله ولا تقدم
الاقامة على وقتها وهو اذ الدخول في الصلاة حيث لا جماعة
والا فاذن الامام ولو بالاشارة فان قد صحت عليه اعتد بها وثبت
ان لا يطول الفصل اي عرفا بينهما بان لا يحضر من يقطع نسبة الاقامة
عن الصلاة من كل وجه فان فحش بان يضي ذلك اغاذاها وظاهر ان الكلام
في غير الجماعة لوجوب الموالة فيها ويحتاج الى ايجابها لا يحتاج الى
لغيره والا فترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام الا للحاجة
وهذه القسم وهو ما يكون من السنن قبل الصلاة **السواك** له
فهو سنة مؤكدة للصلاة وضوا وطلاوان لم يترك له من قرب الفصل
ولولفا قد ظهر من ان لم يتغير فيه وان شوك لوصفها ولطواف الصلاة
الحائز وسجد الشكر والتلاوة وان شوك للقراءة فيفعله القاري
بعد فراغ الآية وكذا السامع وذلك لخبر الحميري بسند جيد روي
بسواك افضل من سبعين ركعة **بغير سواك** ولو عرف من عاداته ادماء
السواك لغيره لتركه بلفظ ولا تركه ويفعله لها ولغيرها ولو
بالسجد بلا كراهة ان امن وصول مستقرا اليه ولو تركه اولها بين
له تركه شيئا بفعل قليل **وهو بعض الكلام فيه** في باب الرضوخ

من السنن
قبل الصلاة
السواك

بلا

ومن السنن قبل الصلاة **المحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام**
لخبر البراء الكل في صفة وضوء الصلاة التكبيرة الاولى
في فصولها وفي خبر ضعيف من صلى اربعين يوما في الجماعة
بدرك التكبيرة الاولى كتب له برأتان برأة من النار وبرأة من النفاق
وتحصل المحافظة اي فضليا **بشهودها** غير تراخ **بعقد**
الصلوة وهو التحريم فان لم يشهد لها او تراخي فانت **نعم**
يقترله وسوسة خفيفة وهي التي لا يسع رفق الاستغفار بها لتبليغ
تغليب والا كانت ظاهرة ولو خاف فوت هذه الفضيلة ولو لم
يسرع في الشيء لم يسرع بل يمتد بسكينة وكذا لو خاف فوت
الجماعة بخلاف الجمعة فان يجب ان يسرع قدر طاقته ان رجع
تتم قبل سلام الامام **وهي السنن قبلها ايضا** **دخولها** بسايط لانه
نعم اذ تاركه بقوله واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالة ولكل
لتنور والتواهي **وفراغ قلبه من الشواغل** لانه ذلك اعون
على الخشوع وفي الخبر ليس للمؤمن من صلاته الا ما عقل وقوله من الشواغل
شامل لغير الديني وفي كلام من الرفعة ولا بأس بالتذكر
في امور الاخرة لكي في نهاية الامر ان التذكر في غير الصلاة التي
هو فيها مكروه حتى في امور الاخيرة كالجنة والنار ويؤثر
قد القا في حسن بكرة ان يتذكر في امر ديني او مسالة فقلية
ولا ينافيه ان عمر كان يجهر الجيش في صلواته لانه لئلا اضطرب
الامر الى ذلك وان ذكر مذهب له او ان ذلك جرى بغير اختيار
وهو الذي يدل عليه اكثر الاخبار حديث ومما تقرر يعلم ان حديث
النفس اي الاختياري او الاستمراري مع الاضطراب اي منه بطل الشوا
وبذلك مرجع بعضهم واقرا في التحفة **ومنها** اي ومن السنن
ما يكون فيها اي في الصلوة **وعقدها** اي بعدها بلا فاصل **ويقيم** ما
فيها الى ما يسمى ابعاضا وهو ما يخرج تركه بسجود الشرا

من السنن
المحافظة على
ادراك التكبيرة
الاحرام

من السنن
المحافظة على
ادراك التكبيرة
الاحرام

بلا

الابغاض

ولم

وسميت بذلك لانها لما تأكدت بالجبر اشتهت البعض الحقيقي هو ان
وما يسمى هيبان وهو ما عدى الابغاض مما لا يجز بسجود السهو
 لعدم وروده لتركيها فان ترك غير بعض عامدا عالما او جاهلا
 غير معذور بطلت صلوة **فاما البغاض فالتشهد الاول** في فرض
 او نفل بان احره بربيع ركعات تاويا ان يات فيهما بالتشهدين فان ترك
 اولهما نذبه له سجود السهو على ما اعتمدته الجمال الرملة وقال بن حجر في الخبر
 اذا اتي بصلاة التيسع او رتبة الظهر اربعاً وترك التشهد الاول لم يجز
 ان قلنا بنبذ به ج دون ما اذا صلى اربعاً فله مطلقا بقصد ان يشهد تشهد
 فاقصر على الاخير سهوا على الاوجه والكراد بالتشهد الاول والغدر الوهم
 في الجلوس الاخير ادبعضه ولو حرقا **والجلوس له** ان لم يحسنه اذ ليس
 بالجلوس **والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** اي الواجب منها في التشهد الاخير
بعد اي بعد التشهد الاول **والصلاة على الله بعد** التشهد الاخير
 وصوره السجود لها ان يتيقن قبل سلامه وبعد سلام امامه
 او بعد سلامه وقبل طول الفصل ترك امامه لها فاندفع استكمالها به
 ان علم تركها قبل سلامه اي بها او بعده فان محي السجود **والقنوت**
 الا في الصبح او تر رمضان الثاني دون قنوت التارلة او كل ركعة
 كالتاء في فانك والراو في راته لانه يتبعين بالشرع لادالة
 ما لم يعد الى بدله كاية تتضمن دعاء او ثناء **والقيام له** بان لم
 يحسنه لانه ليس له القيام بقدر زيادة علم ذكر الاعتدال فاذا تركه
 بسجده ولو اقتدى شافعية بخفي في الصبح وامكنه ان يات به
 وسجد له ولو اقتدى في فعله والاقلا وعلى كل يسجد للسهو على المنقول
 والحقة في السجدة الاولى فعل والاقلا وعلى كل يسجد للسهو على المنقول
 المعتمد بعد سلام امامه لانه لا قنوت يتوجه على الامام في اعتقاد المأموم
 في نحو سنة الصبح لانه لا قنوت يتوجه على الامام في اعتقاد المأموم
 قائم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو **والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**
والله يعلم اي القنوت فحيلة ما ذكره من الابغاض لثانته وعدها
 في التنية اربعة عشر التشهد الاول وبعضه وقعوده والصلاة

ما الى

الهيئات

على النبي صلى الله عليه وسلم وقعودها والصلاة على الاخر وقعودها
 والقنوت وقيامه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيامه والصلاة
 على الاخر وقيامه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيامه والصلاة
 الى اثنين التشهد الاول والقنوت وبالسنة الى اربعة وعشرين
 التشهد الاول وبعضه والقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه والقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقنوت والصلاة
 فهذه ثمانية والقنوت وبعضه والقيام لها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى الاخر والصبح والقيام لكر والسلم على النبي صلى الله عليه وسلم والالتفات
 والهيء والقيام لكل فله ستة عشر فاجزة ما ذكر **واما هيبان**
فكثيرة جدا تزيد على ما بين قناتين **وقد نظمت معطيات** ان
 اكثرها في **منحة الوهاب** نظم خير تنقيح الباب وشرحها في شري
 على النظم المذكور اسأله الله ان يمن علي باكماله وتحريره والمذكر
 ولذكرها بعض بدليل قوله **منها رفع اليدين** اي الكفان من امام
 وغيره ولو امرأة فقد نقل بن عبد البر عن بن عمر رضي الله عنهما انه قال
 رفع اليدين من رتبة الصلاة وعن عتبة بن عامر قال لكر رفع عشر
 حنات بكل اصبع حنة **حدود** بقية الحاة واسكان ذلك المعجزة اية
باب المنكبين حيث تحاذي اطراف اصابعه اعلا اذنيه وابها مائة شحمتي
 دونه وظهور راحتيه منكبيه للاتباع الوارد في طرق صحيحة لكثرة
 مختلفة الظواهر فجميع الشافعية بينها ما ذكره وظام كلامهم **باب**
 لا تحصل السنة برفع اليدين دون حدو المنكبين لكن قال القليوبي
 في حواشي التحرير ان ما ذكره هو الاكمل والسنة تحصل باي رفع كان
 ويؤيده قول غيره ولو لم يقدر على الرفع للمستوف بان كان اذا رفع
 ردا ونقص اني بالمكن حتى لو قطع يده من الكوع رفع الساعد او لم
 لرفع رفع العضد والمنكبين تشية منكب وهو مجمع عظم العضد
 والكف وقضية كلامهم انه لو امكنه رفع يديه فرفع احداهما
 فقط لم يحصل اصل السنة بل يكسر ذلك **باب التيمم** بالصلاة اجماعا

وحكمته الاقبال بجلته على الله عز وجل واظهار تميز الصلاة عن غيرها
بهذه الهيئة وليراه الامم فيعلم دخوله في الصلاة كالاعى يعلم
بسماع التكبير والافضل ان يكون رفعه مع ابتد التكبير
وانتهائه مع انتهائه فان ترك الرفع حتى ان بعض التكبير
مرفوعا في الباقي فان انته لم يرفع بعده ويندب النظر قبله الى محل
سجوده ويترك راسه قليلا ثم يرفع يديه **والركوع** باذ يستدأ
الرفع مع التكبير فاذا اخذ كفاه منكبيه انتهى **والرفع منه**
اي من الركوع لهجة الخبر به كالذي قبله وذلك بان يستد الرفع
مع ابتد ارفع راسه من الركوع فاذا استوى قائما ارسلها ارسلها
خفيفا ولا يضعها تحت صدره كما اعتد في التحنة خلافا لما في شر
الهيئة وغيره من انه يرسلها تحت صدره كما يضعها بعد التحريم
وامالة اطراف الاصابع نحو القبلة كما جرى عليه الحال الرمي والخطيب
الشريفي وفي النهاية عن الاذري صرح جماعة بكرهه خلافه وخالف
في ذلك جرح فقال في المنهج التوجيه ولا يميل اطرافها نحو القبلة وعلى
ذلك جرى ايضا في شرح الارشاد والعباب **وتزكيات**
الاصابع تزكياتي تفريقا ونظا **حالة الرفع** ليكون كل عضو مستويا
بالعبادة **فيها** اي الثلاثة المواضع التحريم وما بعده وكذا في كل
ما يندب فيه الرفع كالتهوض من جلبة الاسترخاء
الهوي للسجود والرفع منه والتهوض من جلبة الاسترخاء
فلا يندب الرفع فيها بلكره لعدم وروده وافاد كلامه ان
كلامها ذكره سنة مستقلة فيباب على ما اقتصر عليه منه والجمع
بينها اكمل **وضع اليدين على الشمال** بان يقبض بكف يمينه
كوع يساره وبعض رسغها وساعدها وهذا هو الافضل والآلة
فالتنة تحصل بسط اصابع يمينه في عرض الفصل ولشراها
في صوب الساعد ويقبض كوعه بايها مه وكرسوعه بضمها

مزيد

وارمال الباقي في صوب الساعد والكوع العظم الذي يلي ايهام اليد والرسغ
العظم الذي يلي خنصرها والرسغ المفصل بين الكف والساعد ولو
قطع كف يمينه وضع طرف الزند على يسراه **وجعلها** اي اليدين
في حال القيام **تحت الصدر وفوق الشرة** للاتباع وحكمته ان
يكون فوق القلب حفظا له من الوسواس **والعادة** ان من احفظ
عليه وضع يده عليه ويندب اما اليها الى جهة اليسار **القلب**
في جهتها **ودعا الاستفتاح** لمن تمكن منه بان ادرك الامام في القيام
دون الاعتدال وامن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع
الامام **بعد تحريم غير جنازة** من فرض او نفل اما صلاة الجنازة
ولو على قبر وغائب فلا يستحب فيها دعاء الاستفتاح واقلهم تعبير
بعدائه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت ولو ان يذكر غير
م شروع قبل دعاء الاستفتاح فان نعم لو امن المأموم بتامين امامته
لم يفت ولو رجع او شرع في القراءة ولو سمعوا قبل ان ياتي به **فان**
وهو اي دعاء الاستفتاح **وجه** اي ذاك في عينها بالوجه
شارة الى ان المصلي ينبغي ان يكون مقبلا بقلبه على الله لا يلتفت
لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك
حذرا من الكذب في مثل هذا المقام **الى قوله** تع **وانما المولى**
وهما آياتان وكلاهما في سورة الانعام ولكن لفظ الآية وانا اورا
وكان صل الله عليه وسلم تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لانه
والسليم مطلقا ولا يجوز لغيره ذكره الا ان قصد لفظ الآية قاله
في التحنة ومعنى فطر السموات والارض ابدعها على غير مثال سبق
حينما ايها ما يدا عن كل الاديان الى دين الحق حال من صغير وجهت
وتاتيه وبما بعد المرأة على ارادة الشخص ويندب زيادة مسلمات
بعد ضيفا وان لم يكن في التلاوة لصحة الخبر به ومعناه مستسلمات
سارها وقوله وانا من المشركين تأكيد لما سبق بالمقام والشارة

دعا الاستفتاح

الى الاخلاص في العمل والنسك العبادة فحفظه على الصلاة فحفظ
 العام على الخاص وبين لما موم به سمع قراءة امامه الاسراع به
 وللامام الاقتصار عليه الا ان اقام بمسجد غير مطروق بمحورين
 رضوا بالتطويل ولم يطروا غيرهم ولا يعلق بعينهم حق كاجر وارفا
 ومتروجات فيريد كالمفرد اللهم اني الملك لا اله الا انت
 الخ والله اكبر كبيرا وكبريا وسبحان الله بكرة واصيلا وغير ذلك
 وافضلها الاول قال الازدي يلى قال الفقهاء الاختلاف بين الامية
 في اختلاف هذه الدعاء وعنه اختلاف في مباح وكلام في الاولوية
 انهم وقاهم ان السنة تحصل باي دعاء كانت ولو غير ما نزل
 ولم احد من صرح بذلك ثم تنمية ما ذكر دعائه بخبر سالت
 الدعاء طلب ولفظ الايتين المذكورتين خبر فقبل سمي بذلك
 سالت يجازي عليه كما روى على الدعاء وقيل ان بعضه دعاء
 وان لم يذكرها كالتام باعديني في خطاياي كما باعدت
 بين المشرق والمغرب **بعده** **يسن التعمود في كل ركعة**
 للقراءة او بدلا لها بالشروط السابقة في دعاء الافتتاح نعم الجالس غير
 منبوت هنا لانه للقراءة وذلك للانية المحور فيها الامر عند اكثر
 العالم على النهب والافضل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 ومعنى اعوذ **بالحسن** ولوات به كفي استعذت بالله
 ويكره تركه ويعتبر بالشروع في القراءة ولو سهر او لو تعارض
 التعمود والافتتاح فالاقرب مراعاة التعمود وافاد تعبير بفتح
 نذب تاخير عن الافتتاح اذ ارادهم فلا يلزم منه عدم استحباب
 التعمود لو اراد الاقتصار عليه فاقول **يسن التعمود على القراءة**
 خارج الصلاة وهل مثلها الذكر القياسي نعم كالصلاة قبل الصلاة
 للتام اذا قرأ على الشيخ فانه ينبغي له الافتتاح بكسمة والركعة في
 عمل اهل الحديث في المصالح والامصار

التعمود في كل ركعة

باب بالتراة لغير المدة والكنى اماهما فيس لهما الحضرة الاجابة
 عدم الجهر خشية الفتنة ومحضرة نحو المحارم بين لهما الجهر لكن
 دون جهر الرجل **والاسرار** **في محلهما** الجهر الضيق واولتا
 العثان اي المغرب والعشا وفي الجمعة حتى في ركعة المسبوق
 وفي التراويح والوتر بعدها والخسوف للمهر والاستسقاء ركعتا
 الطواف ليلا ودقت صبح والعيدات ولوقضا وقوله العدة في الجهر
 وفيه في المتصية بوقت القضاء محله في غيرها لان الجهر لها من فيها
 في محل الاسرار المستحب وليست الجمعة كذلك لانها لا تقضي
 الجمعة وحدها بل ان يكون بحيث يسمع غيره ممن يليه والاسرار
 ان يكون بحيث يسمع نفسه وليس التوسط في نوافل الليل المطلقة بين
 الجهر والسرار بان يقرأ هكذا مرة وهكذا اخرى اذ لا واسطة بينهما
 وبهذا صحت ثبوتها الذي اختاره غير واحد ورفعه عن اسماع نفسه
 الى حد لا يسمعه غيره **وخرج** بالمطلقة الرواية كسنة العشاء
 ووتر غير رمضان فانه يندب فيه الاسرار ولا يجهر مصل ولا غيره
 فان ربا او شوش على يائيم او مصل او قاري او طائف فيكره كلها
 في المجموع وان كان مستمع القراءة اكثر من الصلوات وبحث المنع
 لحضرة الصلوات مطلقا لان المسجد وقف على الصلوات اصاله دون
 الق **والثامين** اي قول امين اسم فعل امر بمعنى سجد يعني على
 الله ويستكن عند الوقوف وفيها ثلاث لغات المد مع تخفيف الميم
 وهذه أشهر لغاتها والثانية القصير مع تخفيفها وتشديد ها لانه
 راجل بالمعنى والثالثة الامالة المحففة مع المد فلو شدد الميم مع المد
 واراد معناها وهو قاصدين وانت اكرم من ان تحب قاصدا الم
 تعلق صلوته تضمنه الدعاء او محردة قاصدين بطلت وكذا ان
 مريد شاة **عقب الناحية** لقارها ولو خارج الصلاة ومثلها بدلا
 ان تضمن دعاء وذلك لخبر المتفق عليه اذ قال الامام عليه

في كل ركعة

المغضب عليهم ولا الضالين فتقولوا آمين فان من وافق قوله قول
الملئكة غفر له ما تقدم من ذنبه والإفضل تكرير ثلاثا
فيه وان يزيد بعد رب العالمين وقوله رب اغفر لي وان ينزل
بينه وبين آخر الفاتحة بسكتة لطيفة تميزه عن القرائن
وأفهم قوله عقب فوات التامين بالتلفظ بغيره ولو سهوا وان
قل الاخير رب اغفر لي وبالركوت غير المستوي ان طال وبالركوت
في السجدة او الركوع **فائدة** قال بعض العلماء المراد بالملئكة
هنا الذين يحضرون الصلاة مع الجماعة وهو محتمل لكن في الصحيح
اذا قال احدكم في الصلاة آمين وقالت الملئكة في السماء آمين
فوافقت احداهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه ومنه يعلم ان
المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملئكة ممن في الارض او في
السموات قال الحافظان حماد وهو الذي يظهر **ومع تأمين امامه**
لا قبله ولا بعده **ما** مصدرية ظرفية **التفق** له ذلك في الجهرية
اولى الخبر اذا من الامام فامنوا واتحده ان لا ينس التامين
لقراءة الامام الا اذا سمع قراءته سماها تنزيها معه الحروف لا تجزئ
صوت كما في الاذان ولو سمع بعضها قبل يؤمن **اولا** في
نظره والذي يظهر نذبه ذلك **والا** يتفق له مقارنته فعمله **فقد**
يؤمن ولو اخر الامام عن الزمن المستوي امن قبله ولا يستظهر
اختيارا بالمشروع **والجهرية** للامام والمأموم والنفرد **في الجهرية**
حديث البخاري عن عطاء بن ابي الزبير كان يؤمن هو وقراءته
بالمسجد الحرام حتى ان المسجد الحرام وقع عن عطاء ايضا انه ادرك
ما في صحابي بالمسجد الحرام اذا قال الامام ولا الضالين رفقوا
اصواتهم بآمين ولو ترك الامام الجهرية تأكد لهما موم حينئذ
يسمعه الامام فياتي به اما السرية فيسرون فيها جميعا كالسراة

وقراءة سورة اي في غير الجنازة وفاق الطهورين والسورة هي الطائفة
من الكلام اقلها ثلاث آيات سميت بذلك تشبيها ببلدة لما سورت لمحمد
طرفها وتحصل اصل السنة باقل من سورة كاتبة او بعضها ان افاد وقراءة
السجدة لا يقصد انها التي اول الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وتكرير
سورة واحدة في ركعتين وسورة كاملة افضل من بعض وان
قال الا ان يكون البعض ثناء كاتبة الكرسي فانه افضل من السورة
الكاملة على ما قاله الجلال الرملي وقضية كلام التحنة خلافا زعم
البعض في التراويح افضل لان السنة القيام في جميعها بالقرآن ومثلها
نحن سنة الصبح كورود البعض فيها ايضا قال البرماوي وعلم ما بالقرآن
افضل من تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكاثر الى اخره
وعلى هذا جرى بعض اليمنيين ايضا لكن ظاهر السنة يا باه **بغير مأموم**
سمع قراءة امامه في الجهرية اما هو فلا يستن له السجدة بل تكرير للتنبيه
عن قرائتها خلفه اما اذا لم يسمع او سمع ما لا يفهم فيقرأ سرا لكن يستن
في آخر فاتحته عن فاتحة امامه ان ادركه مع ذلك ركوع امامه
واخره بعد ركوع الامام لانها مأموم وكروه والمعتمد انه لو جهس
لامام في السرية لم يقرأ المأموم السورة بل يستمع بخلاف ما اذا سر في الجهرية
فانه يقرأها قطعاً **بعد الفاتحة** للاخبار الصحيحة في ذلك **فقد**
لم يجز عند الجمهور الحديث الصحيح ام القرآن عوض عن غيرها
وسين غيرها عوضا عنها وذكره تركها رعاية لموجبها ولو قد كما
في الفاتحة لم تجز **الافى الثالثة والرابعة** من الفرائض وما بعد
اول تشهد من التوافل فلا تستن للاتباع وما في صهي مسلم من قرائت
صلى الله وسلم لها فيهما محمول على بيان الجواز ومحل ما ذكر في
غير السوق امل هو فيقروها ان يركن فيها ادركه مع الامام
لان ما ادركه او صلواته والاقراءات فيما يتداركه بعد سلام امامه

ليلا تخلو صلواته من الشؤنة بلا عذر ومثله ما مرم فرغ من الفاتحة
 قبل امامه في الترتيب وتيسر تطويل قراءة الاولى على الثانية للاتباع
 ولان الشافعي فيها اكثر نعمات ورد بضرب تطويل الثانية اتبع
 ويسرى للحاضر ولو ابا ما لكان بالشروط السابقة في دعاء الاقتتاج
 للمصباح طوال المفصل والظهر قريب منه وللصبر والعشاء
 وساطه والمغرب قصاره للاتباع واوله من الحجات وطوله الى
 ثم الى الفجر او ساطه ثم الى اخر القرآن قصاره ويسر ان يقرأ على ترتيب
 المصحف وعلى التوالي ما لم تكن الى تليها اطول كالانفال وبركة
 فان تعارض التطويل والترتيب كان قرالا خلاص في الاولى
 قبل يقرأ الفلق في الثانية نظر للترتيب او الكثرة نظر للتطويل
 الاولى قال في التحفة وثمة قرب الاول وظاهر مراعات الترتيب
 وان كان ما بعدها اطول اذ يمكن اندفاع الكراهة التي في تطويل
 الثانية على الاولى بقراءة بعض الفلق في الثانية وبه يعلم ضعف قول
 بعضهم ولو تعارض تطويل الثانية والاولاء روي عن المولاه قالة
 تكن الى تليها اطول وانه اذ قرأ في الموضع الثاني لم يقرأ في الثاني العلون
 بل يقرأ القدر ما تقرأ من اندفاع الكراهة بتطويل الثانية بقراءة بعض
 السورة الطويلة ويسر في اولى صبح الجمعة الم تنزل وفي الثانية
 هل الى للاتباع ويسر المتداومة عليهما فان ترك الم في الاولى الى
 بها في الثانية او قرأها الى في الاولى قرأ الم في الثانية ليلا يخلو صلواته
 وكذا في كل صلاة يسر في اولتها سورتان معيتان ويسر لمن
 في غير السورة المعينة قطعها ويقرأ المعينة وعند صبح الوقت سورتان
 قصيرتان افضل من بعضها والمساقر يسر له في صبح الجمعة وغيره
 من صلوات الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية وان شاء
 قرأ في صبح سفر بالمعوذتين فقد ورد بذلك خبر قوي

ذكر

وفي فتاويهم محمد بن ابي الاعلى والغاشية في عشاء ليلة الجمعة
 وقال الغزالي ينبغي في مغرب ليلة السبت قراءة المعوذتين وفي
 الايعاب ينبغي الخوض على السور التي كان صلى الله عليه وسلم
 يقرأها في صلواته فمنها المؤمنون والروم ويسر والواقعة وفي
 اذان ليلتي والمعوذتان في العتمة والقرن وتنزيل الجحفة
 والزيات والسماء اذ البروج والاعمال وهاتيك والشمس ومحيها
 والليل اذ يغنى عن غيرها بها للتعظيم في الظهر والسمان والاعمال
 وهاتيك ايضا والعصر والاعراق والانفال والرحات والقتال
 والطور والمرسلات والاعلا والكافرون والدين والقارعة
 في المغرب واذ السماء انشقت والسمان والشمس والدين في العشاء
 وروي البيهقي عن ابن عمر قال لما عن المنصور سورة صرعة ولا يكون
 الا قد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم بها الناس في الصلاة المكتوبة
 في الزلزلة ويكره المتداومة على سورة معينة لئلا يفيد من حجاب في
 القرآن ويوجد من علمه ان السور المعينة كالسورة وان حملت
 كذا فمن يحفظ غيرها خصمه بالقراءة وانه واقتصر مرات عديدة
 على سورة او سور من غير قصد تخصيص فلا كراهة انتم **التكبير**
 الامام والمفرد والمأموم **في كل خفض ورفع** بان يقول عند
 سجدتها الله اكبر ويذكر الى الركن الذي انقل اليه وان فصل
 جلسة الاستراحة للاتباع ليلا يخلو صلواته عن الذكر
 والحكمة فيمن المكلف امر بالنية اول الصلاة مفردة بالتكبير
 وكان من حقه ان يستصحى النية الى اخر الصلاة فامران يجزى
 بعد في اتيانه بالتكبير الذي هو شعار النية قاله ابن المنير
غير الاعتدال اما هو فلا يكبر فيه بل يقول سمع الله لمن حمده
 كما سأل قريبا **وضع الراحتين** اي بطون اليدين **علم الركنين** في

التكبير

كوع

مع تفرق اصابعه تفرقا وسطا للتابع **والسبح فيه** اي الركوع
والافضل ان يقول سبحان ربي العظيم وبحمده ويحصل اصل التسعة نحو
سبحان الله العظيم وسبحان ربي العلاء **واقله** اي السبح ان يقول
ما ذكره **واكثره** اي اكثره **احدى عشرة** ودون تسعة فليس في
واحدى كماله كما في رواية **ثلاث** **واحد** **عليه السلام** بل يقتصر على الثلاث
فان زاد كره **المحصورين** **رضوا بالتطول** ولم يطروا غيرهم ولم
يكن المسجد مطروقا ولم يتعلق بعينهم حق بان لم يكونوا محبوسين
ولا مزدوجان وكانت اجازة عفيف **فزيد كما لم يرد بعد**
وهو الاحدى عشر **اللهم** **تعت** اي لا تغترك **الى اخره** وهو بك
أنت اي لا يغترك او يتوكل بك أنت بما يجب اليك من به ولا
سلك اي لا يغترك لان تقديم العمل يفيد الاختصاص والحق
خضع اي خضع لك سمعي وبعري ونحي وعطفي وما استقلت
به قدي بالافراد وهو كناية عن جميع ذاته فهو عطف ذلك
على الجزء لله رب العالمين قال ابن حجر ينبغي ان يتحرك الخشوع عند
ذلك والايكنا كاذبا ما لم يرد انه بصورة الخاشع وظاهر
كلهم انه يقول ذلك وان لم يكن متصفا بالخشوع لانه متعبد
به اذ هو انما معنى خسر لفظا **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
هذا الدعاء واكمل السبح قد مره على الاكمل وهو احد عشر
كما في الروضة فبان في ثلاث تيسحات مع الدعاء كما في العباد
وان اراد ان يتقصر على احدهما فالسبح افضل لانه امر بوجه
واذا انسى تسبيح الركوع مثلا اتى به في السجود او الركوع الثاني
كما في فتاوى بن حجر ويستحب في الركوع في السجود تسبحة
ويحمدك اللهم اغفر لي وكنه الذاة في عيب القيام للنهي عنه
نعم ان اتى بها بقصد الدعاء او الذكركم بكنه وتسبيح الله

صريحاً

سبح

اي حملته

ف

عند الاطلاق او قصد هما **وان يقول في الرفع منه** اي من الركوع
سمع الله لمن حمده اي تقبل الله حمد من حمده فهو دعاء يستعمل
ويكنى فيه من حمده سمعه ويسمى للامام والبلغ الجهر به كما
في خبر اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فتقولوا ربنا لك الحمد
فقد اتوا بذلك مع ما علموه من سمع الله لمن حمده لانه صلي
عليه وسلم كان يجر يده او يسر ربنا لك الحمد **ويقول في الرفع ربنا**
واللهم ربنا لك الحمد او ذلك الحمد او لك الحمد ربنا او الحمد ربنا واصفها
في الخبرين ما في المتن لانها كثر الروايات او ربنا لك الحمد لانه جمع
في الدعاء والاعتراف اي ربنا سبح لنا ولك الحمد عبادتك ايانا
يسمى زيادة حمدنا طيبا مباركا فيه **ملا** بالرفع صيغة وبالنصب
قال ابن مالا يتقدر كونه جسيما **فزيد** **انور** كما ان اليات يقدر
عنه **السموات** **الارض** **افردت** مع انها سبع
في ادنىها وهو التراب وجمعت السموات لاختلاف اجناسها
فزيد **بعد** وتماهيه وملا ما شئت من في بعد اي بعد ههنا
كالعرش والكرسي وغيرهما مما لا يحيط به الاعلم علام الغيوب
زيد المنفرد واما من صر اي امام محصورين **رضوا**
عليه السلام **التسبيح** **المدح** **والمجد** اي العظمة والكرم **الى اخره**
فوافق ما قال العبد اي في التسبيح والتمجيد لك وهو مستداه
فزيد لا مانع الى اخره وما بينهما اعتراف وكلنا لك عبادي كل
انسان لك لا مانع لما اعطيت ولا مصلح لما منعت ولا ينفع ذ
فيهما الجاهل اي الفناء منك الحمد اي غناه وانما ينفعه عندك
ماك ورحمتك اما امام غير من من فالسنة قوله الاقتصار
في سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد الى من شئت بعد فان بالغ في الاقتصار
فصر على سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد قاله النووي **وي**

وملا

وليس بعد ذلك الاعتدال وهو الى عزيمته بعد القنوت وهو لغة
 الدعاء مطلقا والمراد هنا الدعاء في محل مخصوص من الصلاة وذلك
في اعتدال الركعة الأخيرة من صلاة الصبح ابدأ الخبر الذي هو عن النبي
 ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي في الصلاة حتى فارق الدنيا
 فلو قمت قبل الركوع لم يجزه لانه واة فعلة بعد اكثر واحفظ وتعلمه
 درج الخلفاء الرشيدون فان فعله شافعي قبله اعاده والاسجد لله
 وفي اعتدال الأخيرة **من سائر ايام جميع الصلوات المكتوبات** ولو عاده
لأنه نزلة بالمسلمين للمتابع سواء كانت النازلة عامة كواب
 وطاعون وحقا وغلا شديد وجراد او خاصة يعود ضررها على المسلمين
 كاسر عالم او شجاع وبين مراجعة الامام الاعظم بالنسبة للجمهور
 فان امر به وجب وخرج بالمكتوبات المنفل والمندوب فلا يسن
 فيها ولا يكره والاوجه كراهته في صلاة الخنزة لم يأتها على التخي
 كما يكره فيما عدى الصبح لغير النازلة **تيسر** سكت المضم
 كغيره عن لغة قنوت النازلة وفي التخي الذي يجزئ انه ياتي
 بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة فان كانت جديبا
 دعاء بعض ما ورد في ادعية الاستسقاء وتقل عن الحافظ بن حجر
 انه يقتصر على الدعاء برفع تلك النازلة وعليه جرى بن زياد وفي
 المغني للخطيب انه يؤخذ من دعائه صلى الله عليه وسلم في الصلاة على
 قاتلي اصحابه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذه
 القنوت وهو موافق لما في التخي وجاء في بن ماجة حديث في الدعاء
 برفع الجراد وكفطه اللهم اقبل صغاره واهلك كبها
 وافسد بيضه وخذ بافواه عن معايشنا وارزقنا انك بحمك الله
ومر الوتر في النصف الثاني من رمضان من اوله الى اخره اما وتر النصف
 الاول منه فيكره القنوت فيه كوتر بقية السنة ولا تطل
 الصلاة وان طال به الاعتدال بحيث زاد على ذكره المشرع

الفجر

باقى

في النصف الثاني
 من رمضان

بقدر الحاجة وفاقا لما في التخي وخلاف لما في الجواد **ولغة القنوت**
 الصبح والوتر والنازلة **الامام اهدني** اي دلني دلالة موصلة الى
 الخير **فمن هديت** اي معهم لا يندرج في سلكهم وكذا الاثنان
 وفي هذه انه كبر عن مضي من الصالحين ليعمل الانسان بعملهم
 اخفى الصبح بهذا الدعاء ليتفرغ العبد الوسع في العمل الصالح
 وهو عافني بكسر الفاء فمن عافيت من بلا الدنيا والاخرة وتوليت
 من ناظر الي وحافظي من الذنوب فمن توليت اي مع توليت
 والحفظ وبارك لي فيما اعطيت اي اتممت لي دوام ما اعطيتني
 شريف والكرامة او من خير الدارين وفي شرا ما قضيت
 من الفعل الذي قضيته علي وشرا ما يقترن به مما يمنع ثوابه
 كقضي لعليل لما قبله ولا تقضي عليك وانه لا بد ان يقضي الياء
 كسر الذال اي لا تحصل له ذلة من واليت ولا نعمة بغيره
 كسر العين اي لا يصير عزيراه عادية تبارك
 من ايد خيرك وترك وتعاظمت ربنا اي بارنا وحيي به
 لغة الجمع دون ما قبله لانه مقام تبارك المولى فماسب الاثنان
 من الجمع المذكور بخلاف ما قبله فانه مقام سؤال وهو منسب
 الى الواحد كسار وتعاليت اي ارتفعت قد راها ما سواك فلك
 على ما قضيت لي خيرك واتوب اليك وصل الله على النبي وآله
 وما في اليه قنوت ختم كفاة اخر الجمع صلاة واحدة ولا تتبعين محصور
 من كلمات القنوت بل يكفي عنهما اي تضمنت دعاء او صلاة
 من كلمات القنوت بخلاف سورة يثبت ولا بد من قصده بها كدراة القراءة
لغة الجمع اي بجمع
 بين له ان يفتي **الامام** بين له ان يفتي
 فيمن جله على الامام الذي عني
 من ذلك ولا ياتي في السفر لا فتعني جله على الامام الذي عني
 نفسه بالدعاء وان فعله نفعه فقد خانهم وسدده
 الامام في بدعته صلى الله عليه وسلم

لغة القنوت

والروحي

خوم

وهو امام لفظ الافراد وهو كثير نحو اللهم تقني من خطاياي والحمد
 انه حيث اخترع الامام دعوة كرهه الافراد وهذا هو محل الشبهة
 وحيث انما يتبع لفظه افراد او جمعا **ويزيد من من**
 منفرد وامام محصورين رضيا **بعده** اي بعد اللهم اهدنا فيمن
 هديت الى اخره **في الوتر** قنوت عمر الذي كان يقنت به في الصلوة وهو
اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الى اخره وهو تشهد بك اي
 نطلب منك الغوث والمغفرة والهداية ونؤمن بك اي نصدق بك
 ونستوكل اي نعتمد عليك ونشئ عليك الخير كله اي نمدحك بك
 ما يليق بك فالخير منصوب بترجى الخافض تشكره وانكره
 اي لا يحد نعمتك بعدم الشكر عليها ونخلع ونترك عطفك لنفسك
 اي لا يحد نعمتك بالحد الذي لا يحد اي لا يحدك
 من ينكر اي يخالذك بالمعاصي اللهم اياك نعبد اي لا نعبد
 من ينكر اي يخالذك بالحق والكل واليك اي الطاعة تسلم
 ولك نصلي ونسجد وعطف الجز على الكل واليك اي الطاعة تسلم
 ونخضع بغير النون وضمتها وبكسر الفاء وبالذال المعجمة اي تسلم
 نرجو رحمتك ونخشى عذابك الحد بكسر الجيم اي الحق ان عذابك
 بالكفار ملحق **بكسر** الجاء على الشهور اي لا حق لهم ويجوز ان
 اي ملحق بهم اللهم عذاب الكفر والمشرية الذين يصدون عن سبيلك
 ويكذبون رسلك ويتناولون اوليايك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات واصلي ذات بينهم والفقير قلوبهم واجعل في قلوبهم
 الايمان والحكمة وبنهم على ملة رسولك واوثرهم ان يشكروا
 نعمتك وان يوفوا بعهدهم الذي عاهدتهم عليه وانصرهم
 على عدوك وعدوهم **والله الحق** واجعلنا منهم **فوق** وعين
 رفع اليدين في التوبة والقبلة والسلام بعدة للاتباع وسند هي
 او حسن وله الصاقهما وتفرقهما ثم ان دعا بخصيصته رفع
 بطن يديه الى السماء وان دعا برفعه ان وقع برفع ظهره والادب
 ترك مسحة وجهه بهما بعد اما خارج الصلاة فمندوب

وحكمته الافاضة بما حصل له من البركة على وجهه ومنها اختاركي
 تعد **احسن** عجل السجود المسبح لهما لوجهه طرعا لحانة هذا
 الفضيلة ولجربه الامام مطلقا وبشره مطلقا كما هو قضاة
 اطلاق التحفة وفي النهاية السجود لوجهه مطلقا كما هو قضاة
 والمنفرد ولو سريته واذا جهر الامام امن المأموم للدهاء **ومدحه**
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على العقد ونقول التماسا وادب
 فانك تقضي فان لم يسمع قنوت الامام لمعد او صم او سمع صوتا لا يفرقه
 فتمسرا وقد شيعت القول في مباحث هذا الفرع في شرحي على
 المهاج من الله باكمالها **وان يضع في السجود الركبتين** على الارض
 ولا يبين التفرق بينهما بشر **ثم** بعد ذلك يضع **الكفان** كمنع
 عليه **ثم الجبهة والاذن** معا للاتباع ويسن في الازفة
 ان يكون مكشوف ويكرم مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع
 يمينه ويرفع ظهره ولا يجد ودب **والتيب فيه** اي في السجود وفضله
 سبحان ربي الاعلى وحده وتحصل السنة بسبحان الله وسبحان
 ربي العظيم وبحمده وحكمته انه ورد اقرب ما يكون العبد من ربه
 اذا كان ساجدا فخص بالايملا اي عن الجهات والساكنات لئلا يتوهم
 بالاقربية ذلك وقيل غير ذلك **على نظير ما مر في الركوع** من ان
 اقله مرة واكثره احدى عشر وادب الكمال ثلاث ومن يد المنفرد وامام
 من من الله لك سجدة وبك امت ولك اسلمت سجدة وجهه للذي خلقه
 وصونه وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين **وضع اليدين**
على راسي مقابل المنكبين حديث فيه **وضع الاصابع** اي لا تقرب يدي
مستوية اي لا مقبوضة وبوجهها **نحو القبلة** فيه اي السجود ايضا
 في الركوع **ومخافة** اي مباحة الذكر المحقق ولو صيا عضديه
 عن جنبه ويرفع بطنه **عن تحديه** في الركوع والسجود
 للاتباع المعلوم من احاديث متعددة في كل ذلك الارفع البطن

الله
 في الصلاة
 غير

ما
 لم

عن الخديين في الركوع فقياسا على السجود ولأن ذلك سعة على
الكسالى وخرج بالذکر المرة فانها تقيم بعضها الى بعض ويلصق بها
بنحوها في جميع القبلة لانه استقر لها وحديث فيه ملكته مستطوع ومنها
في ذلك الخشوع وكذا الذكر العاري **وتوجيه كل اصابع رجليه**
الى الصلابة في حال السجود **للقبلة** اما وضع حركتها فيه فواجب
كما هو بين للذكر ان يراها من دله مكشوفتين حيث لا خوف
تسببه تقيد به توجيه الاصابع للقبلة بالسجود واحدة
من سياق كلام المصنف فانه ذكر في ذلك في عداد سنن السجود
والا فتدبر **وهو رب اغفر لي** اي ما وقع من ذنوبي وما لم
يكن في الصلاة **والدعاء في الجلوس بين السجدين** وان كانت
يديه على الارض للاتفاق على ان لا ينصرف لغيره ووضع يده على الارض
الى السجدة الثانية **وهو رب اغفر لي** اي ما وقع من ذنوبي وما لم
يقع **وارحمي** اي رحمة واسعة والادخال اخذ عن رحمة ما الى اخره
وهو واخبرني اي اغفر لي من غير الله مصيبة اي ردة عليه
ما ذهب منه ان يحوضه واصيله من غير الكسر وارفعني
اي ارفع قدري في الدنيا والاخرة وارزقني اي رزقا واسعا والافترش
بمعنى اجبرني او المراد بالي من ماهر اعم من ذلك واهدني اي لصالح
الاعمال وعافني من بلاء الدنيا والاخرة للاتباع روى بعضه ابو داود
وباقه بن ماجة وزاد الغزالي واعف عني لمناسبت لما قبله ولا
ينبغي على ذلك الا المنفرد او امام من صر **والا فتراش فيه**
اي في الجلوس بين السجدين يسمي بذلك لان الرجل يمشي الى
وفي التشهد الاول بل وفي غيره من سائر جلسات الصلاة
الاجلسة الاخيرة فانه يسبح فيها التوركة كما يلي في قريبا
وكيفية الافتراش **بان يجلس على كعب اليسرى**

الدعاء في الجلوس
بين السجدين

الافتراش

بعد ان يضعهما بحيث يلي ظهرها الارض **ويصحب اليمنى** للاتباع والحكمة
في ذلك ان المصلي مستوف في غير الاخيرة للمركبة غالبا والحركة عن
الافتراش اهلون منها عن التوركة **وجلس الاستراحة** ولو في
نفل وان كان المصلي قويا للاتباع رواه البخاري وهي جلسة خفيفة
كالجلوس بين السجدين فاذا اطولها زاد على الذكر المطلوب
فيه بقدر اقل التشهد بطلت صلوة كما في التحفة وفي النهاية ويكره
تطويلها على الجلوس بين السجدين كما في التتمة ويروى من
عدم بطلان الصلاة وهو المعتمد كما افق به الوالد اسم وعي ذلك
جري الخطيب كذا ما جرى عليه في التحفة هو الاوجه ولا يترك خلف الحام
راحم لانه يسير بل اتيان به حاج سنة وبه فارق ما لو تخلف للتشدد
الاول نعم لو كان بطي النهضة والامام سريعا وسريع القراءة بحيث
يفوته بعض القانتحة لولا تأخرها حرم كما يحتمل الا ذرعي واعتمله
بن حجر وان قال المصلي الاوجه خلافه وهي فاصلة بين الركعتين
ليست من الاولى ولا من الثانية وقبل غير ذلك وتظهر فائدة الخلاف
وخرج الوقت فيها هل تكون الصلاة اذ اول **بعد سجدة ثالثة تقوم**
ولا تنس للمقاعد ولا بعد سجدة التلاوة لانه لم يرد فيها ولعل المراد بقولهم
يقوم عليها اي في قصده وارادته وان خالف شروخ فتس في محل التشهد
الاول عند تركه **مفتراشا** في جلسته المذكورة للاتباع رواه الترمذي
وقال حسن صحيح لانه جلوس يعقبه حركة كجلوس التشهد الاول
نسيته لم يبين بن حجر ولا الرمي ماذا يفعل في يديه حالة الانتيان
بها وينبغي ان يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر اصابعهما مضمومة
للقبلة والنسي في تكبيرة الانتقال ان يمد يديه رفعه من السجود الى القيام
كما مر ما لم يمد يديه اكثر من سبع القات فان لم يمد يديه لم يمد
ذلك بطلت القبلة وح اذا اراد تطويل الجلسة الى اطول من قدر
كبر فاحذر الانتقال اليها ولست فعل بالكر او دعا في الى ان

جلوس الاستراحة

قد

الاعتماد

يتلصق بالقيام ولا يسن تكبيرتان واحدة للانتقال اليها من السجود والحر
للانتقال عنها الى القيام **والاعتماد للمصلي ولو ذكر كراويا باليد**
اي بطنها ميسوطتين **على الارض عند** ارادة القيام **لا يسن** اغتسل
وبشه بالتواضع مع ثبوته عنه صلواته عليه قال ومن قال يقوم كالعلم
بالنون اراد في اصل الاعتماد لا صفته ولا تقدم احدي رجليه اذ انهم
للمشي عنه وقام اطلاقهم انه يقوم كيف تيسر ولو مع الانحناء الذي
يبلغ به حد الركوع من تعود وبذلك افتى جمع محققون وعلمون
بانه فعل مستوف ووارد فيكون كسنة التلاوة فقد قال فيه
السيوطي لو لم يسن لا يطل الصلاة واعلم السيد البرزنجي والقاضي
وغيرهما قال الجوهري وهو الذي يتعين له اعتمادا وخالف
في ذلك الشيخ بن حجر فقال في التخت ومنه اي الفعل البطل ان يني
الحال الى ان تحاذي جهته ما قدم ركبته ولو لتحصيل تورك
او افراسه المندوب كما هو ظاهر وجرى عليه الاشخ والقاضي
اسحق بن جهمان والسيد العلامة محرم **نفسه** **ونظر** **الشيء**
عبد الراوفي في كلام بن حجر بان ما ذكره من جنس ما رغبه قلنا
ويظهر لي ان مراد الشيخ بن حجر بالحال من يصلي جالسا لعله
ليوافق قوله النهاية وهل تبطل صلوة من يصلي قاعدا بالانحناء
في غير موضع الركوع الى حد ركوعه ام لا قال ابو شيكل لا تبطل
ان كان جاهلا والابطال انتبه به يعلم ان الذي يقتضيه
كلام الرملة وبن حجر صحة صلاة من انحني في حال نهضه للقيام
ولو حاذي جهته ما قدم ركبته ويؤيد ما ذكرته قول الامام
من القواعد هل المحمل من النصوص على الصريح وما في التخت محتمل
وما في الزيات صريح فليتأمل **ورفع المدين عند النهوض** **الشهد**
الاول للاتباع لا يقال كان الانسب ذكرهم مع ما بين الرفع
فيه مما تقدم لانا نقول بل الانسب ما ذكره للاشارة الى ما حيز

رفع المدين

التورك

عما تقدم في الحس وكذا في المعنى لجران خلاف الشيخ فيه وانما
على ما تقدم ولو وقع ما تقدم في الاركان الثلاثة على التوالي حرره
لان التوالي كائني الواحد وهذا الرفع فيه **على ما مر في التورك وما معه**
من الركوع والرفع منه **والتورك** ولو لم يصلي من جلوس
ومثله الاقتراس في محله **في الشهد الاخير** وهو ما يعقبه السلام
ومثله سجود المداوة والشكر خارج الصلاة السنة فيما ان يجلس
متوركا ولا يتورك مبسوق في تشهد امامه الاخير **بان يلصق**
بهم اليما التحية **وركة الايسر بالارض** وينصب رجلاه اليمنى الى
يضع بطون اصابعها على الارض ويخرج يسراه من جهة يمينه للاتباع
فلو خرجت هيئت التورك او الاقتراس العروفة وقدر على عكسها
فعله لانه المستوف ولو قدر على بعضه كنصب يمينه فقط الى يساره
فدر عليه لانه هيئتها فلا تغير **الا ان يطلب منه سجود السهو**
بان فعل ما هو سبب للسجود وحلى وهو **يريد** ان يقصد فعل السجود
ويطلق بان لم ير شيئا نظر الغالب من السجود مع قيام سبب خلافه
لاستوي وان تبعه الزركشي وغيره **فقد رتب** لاحتياجه الى السجود
لكونه مطلوبا منه في نفسه **وهذا** **الشيخ** في جميع جلسات الصلاة
وضع الكفين على الفخذين والاولى وضعهما قريب الركبتين
حيث تساوتاهما راوسهما ولا يضرا غطاف راوسهما عليهما قال
في الايعاب وحكمة وضعهما على الركبتين منعهما من العبث **وتيسر**
في الشهادتين **قضى اصابع اليمنى** بعد وضعها منشورة الاضابع
كما صرح به محمد الرملة وغيره **الامسحة** بكرة الباء فلا يقف
وهي التي تلى الهمام سميت بذلك لانها يشار بها للتوحيد وتسمى ايضا
تسابة لانها يشار بها عند التت والخاصية وغصت بذلك لانها
بساط القلب فكانها سبب حضوره والسياط كما في المصباح
عرف متصل بالقلب **فيسر** **وبها** والافضل ضم الهمام اليها بان يجعل

وضع الكفين

الإيهام عند أسفلها على طرف راحتها وقيل بأن يحلها مقبوضة
 تحت الصبغة وقيل يرسل الإيهام أيضا مع طول المستحقة وقيل يضعها
 على أصبعه الوسطى والخلاف في الأفضل **عند قوله** **الآلة** للاتباع
 ولا يضعها إلى آخر الشهد قاصداً لذلك الإشارة لكون العبود
 واحداً في ذاته وصفاته وأفعاله لجمع في توحيد بين اعتقاد
 وقوله وفعله وتكررة الإشارة بسبب اليأس وإن قطعت
 يمينه ويستحب كون مسبحة عند الرفع **منحنية** قليلاً لئلا يخرج
 عن سعة القبلة للاتباع رواه أبو داود وأبو داود حسن **بلا تحريك**
 لها عند رفعها للاتباع فيكره تحريكها لأنه قد يذهب الخشوع ولا
 يتطلبه الصلاة كما سيأتي وحلوا ما صح من تحريكها على أن المراد به
 مطلق الرفع لا تكرار تحريكها جمعاً بين الحديثين علم أن في التحريك
 قولاً بأنه حرام مبطل للقبلة فرغته أولى وأما تحريك الأصابع
 في الصلاة مذكورة للشیطان أي منفرة فضعف **ونشر أصابع**
اليسرى للاتباع رواه مسلم **مضمومة** لأن تفرجها ينزل بعضها كالإيهام
 عن القبلة **ولن لا يحاور بصرة** إلى فراغ سلامه **أشارته** أي
 حالة رفع المسبحة في الشهد ولو مستورة بخبر صحيح فيه **والنظر**
في سائر ما أي بأوقتها **الرجل سجوداً** لأن ذلك أقرب إلى الخشوع
 وموضع سجود أشرف وأسهل ولو كان أعمى أو عند الكعبة
 أو صلى على جنازة على الأوجه ولا يكره تخفيف عليه إذا لم يصح
 فيه شيء بل قد يكون سبباً لحضور القلب ووجود الخشوع الذي
 هو روح الصلاة وسرّها نعم أن خشيته منه ضرر نفسه أو غيره
 كزجره بل حرمان ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة **التعوذ**
من العذاب أي عذاب القبر وغيره **والفتنة** أي فتنة المسيح الدجال وغيره
بعد الشهد الأخير بخبر مسلم إذا شهد أحدكم فليستعد بالله من
 أربع فيقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار
 ومن فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال **وعند ذلك**

حسنة

له

قال
الشيخ

قال النووي في شرح مسلم والجمع بين فتنة الحيا والممات
 المقوم من باب ذكر الخاص بعد العام التمس والمعاد فتنة الحيا الافتنا
 بالدينا والشهوات ونحوها كترك العبادات وفتنة الممات
 ما يقع عند الاحتضار وأما فتنة الممات لا تصاليها به أو فتنة
 المقبر الفتنة التي تحصل عند سؤال الملكين كتجاسده في الجواب
 وهذا الظاهر لأن ما يحصل عند الموت يشتمل فتنة الحيا وليست
 عملاً مكرراً مع قوله ومن عذاب القبر والمسح بالحقاء المعه
 لأنه يمسح الأرض كلها الأمكة والمدنية وببيت المقدس وبالحناء
 عجمية لأنه ممسوخ العين والدجال الكذاب وخرج بالإخبارات شهد
 الأول فلا يبين بعد الدعاء بل يكره لبنايه على التحنيف ومحاذاة في الإمام
 والمنفرد أما المسبوق إذا أدرك ركعتين من الصلاة فإنه يشهد مع
 الإمام تشهد الأخير وهو أول المأموم ولا يكره الدعاء فيه بل يستحب
 ولا يكره في الواقع أن الإمام لو طال الشهد الأول أو ثقل لسانه أو غيره
 بالجملة المأموم سريعاً أن لا يكره له الدعاء أيضاً بل يستحب إلى أن يقوم
 عامه **تسليمه** يعني الدعاء بغير ما ذكره والمأثور أفضل ومنه
 لم يغز لي ما قدمت وما أخرت إلى وبين أن لا يزيد الإمام في الدعاء على
 قوله قل الشهد وقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله بل الأفضل أن
 يقتص عنهما وأما المأموم فهو تابع للإمام وأما المنفرد فله أن يطيل ما لم
 يحد وقوعه في سهر ومثله إمام منسوخ وظاهر أن محل الخلاف فيمن
 يسهله انتظار نحو داخل **والتسليم الثانية** للاتباع رواه مسلم
 بإجاب الجنازة عن أخبار التسليم الواحدة بأنها ضمنية أو لبيان الجوانب
 وفيه من تواجب الصلاة لأجلها على المعتد ونحوه ولا تبطل الصلاة غير ذلك
 قبل الأولى ما ينافي الصلاة كحدث أو خروج وقت جمعة أو دخول صلاة
 من طهر **وتحريك الوجه** أي بعد الانتهاء به مستقبلاً بوجهه أما بعد
 واجب **لمين في الأولى** **وشمالاً** في الثانية حتى يره خذ ولو عكس

انقضاء

جاز مع الكراهة نعم لو سلم الثانية شمس لا على اعتقاد انه سلم الاولى
 يعتد بها ويعيد ههنا من غير ان يندب لكل مصل ان ينوي السلام
 على من سلم عليه والرد على من سلم عليه من امام وغيره من ملكة
 ومومني انش وجب الى منقطع الارض وينوي ذلك على من عن نفسه
 بالاولى وعلى من عن يساره بالثانية وعلى من امامه وخلده بايهما شاء
 والاولى **وسلم المأموم بعد سلامي امامه** اي بعد فراغ تسليم
 فلو قارنه جاز كنية الاركان لكنها مكرهة كراهة منوطة
 لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه فقط وقد تحرم وبطل الصلاة كالمقارن
 للتحريم اذ بشرط تآخر جميع تكبير المأموم عن جميع تكبيرة الإمام
 وقد نسي كالمقارنة في التامين وقد يجب وذلك في قراءة الفاتحة
 حيث علم انه لا يمكن من قراتها بعد قراءة الإمام ومن التين ان
يجتمع اي المصلي في كل صلاة بقلبه بان لا يحضر فيه غير ماهر فيه
 وان تعلق بالآخر **بجمع** بخارجه بان لا يعث باخذهما فاختلوع
 حضور القلب وسكوت الخوارج وقد اثبت الله عز وجل في كتابه
 العزير على فاعليه ودلت الاحاديث الصحيحة على انتفاء ثواب الصلاة
 بانتفائه فكذلك الاسترسال مع حديث النفس والغث كثوية
 ردايه او غمامته لغرض ولة من يحصل له او دفع مضرة وما يحصل
 الخشوع استحضار الله بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر واخفى
 وانما ربما تجل عليه بالفهم لعدم قيامه بحق ربوبية فوعده
 صلواته **ويتدبر القرآن** اي يتأمل معانيه اجالا لا تفصيلا لا يشغله
 عما هو بصده وذلك لقوله تعالى ليدبروا آياته ولا يسهو
 الخشوع والادب ويندب ترتيبه وسؤال الرحمة عند آية الرحمة والثناء
 عند آية عذاب والاستغفار عند آية استغفار والتسبيح عند آية
 تنزيه وهكذا كل ذكر يناسب التلق **وتدبر الذكر** كالتدبر
 ولكونه متعبدا بلفظه ائيب قاريه وان لم يفهم معناه بخلاف الذكر

الخشوع للصلاة

استحضار القرآن

تدبر الذكر

لا بد ان يعرفه ولو بوجه كذا في التخت واعل محل ما ذكره في الذكر المحتج
 اما المأثور فالظاهر الحاقه بالقرآن لانه لما طلب الايمان به صار متعبدا
 بلفظه كالقرآن فثبت عليه الذكر وان لم يفهم معناه وفي شرحي
 رسالة الشيخ حجة ابريق كلام في المسألة فليراجع **واما ما** اي الذي
من عبته اي الصلاة المكتوبة للتقيد بها في بعض الاحاديث
 ويلحق بها المعادة لانها مثلها صورة وان كانت تفتلا حقيقيا وافهم
 قوله عبته انه لا يضر فصل يسير بحيث لا يعد معرضا عن الايمان به
 او كثير ناسيا بخلاف ما اذا طال الفصل وتعد فان لا يحصل له السنة المشرقة
 وان اثبت عليه من حيث الذكر قاله الولي العراقي وفي التخت ان الذكر
 لا يفوت بفعل الزانية وانما القايته بها كماله لا غير انتهى وخبره في فتاوى
 من زياد **فمنه اكنار الذكر** وهو لغة كل مذكور وشرا فكل سبق
 لثناء او دعاء وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب قائله قاله في التخت
 فوعظ المصنف الدعاء عليه من عطف الخاص على العام ومن ما مع عبته
 على الله عليه السلام من الاذكار عقب الصلوة كتغفر الله ثلاثا اللهم
 رب العالمين وسلم اللهم تبارك يا ذا الجلال والإكرام والتسبيح ثلاثا وتلويح
 والتجديد كذلك والتكبير اربعاً وتلاوتين او ثلاثا وتلويح وتعام المائتين
 لاله الا الله وحده **وتدبر** كنهه له المذكر وله هو فعلى كل قدره اللهم
 عني عاذرك وتذكرك وحسب عبادتك وقراءة الاخلاص والمحق بربك
 وآية الكرسي والفاتحة والاله الا الله وحده **وتدبر** كنهه له المذكر وله هو
 ريميت وهو على كل شيء قدير عشر اربع صلوة الصبح والمغرب
 قبل ان يثني رحله ويتكلم اي بكلام اجنبي فان تكلم به فانه التوبة
 لم يرب وغير ذلك مما ذكره من حجر في شرح العباب وغيره وقد افرد الشيخ
 عبد الله الجوهري في مؤلف سماه فتح الاله باذكار الصلوة ولوراد في عدد
 الذكر على الوارد فان كان نحو شدة عذرا اولي عهد فلا لانه من

السجدة
 الصلاة

فقه

متدرك على الشارع ولعل الحكمة في الذكر بعد هذا اظهار الرغبة فيها وحس ما لعله يحصل فيها من تقص فيبغي للذاكر ان يكون باكمل الهيئات من حيث استقبال وتدليل ويستعمل معناه ولا يعتدله في ممارسته الشرع على قوله حتى يتلفه به ويسمع نفسه وينبغي قضاة في الذكر المقيد بحال او وقت **والدعاء** للاخبار العجيبة منها قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل اي الدعاء اسمع اي اقرب الى الاجابة قال جوف الليل الاخير وذكر الصلاة المكتوبة والدعاء بالوارد افضل ومنه اللهم اني اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثر والخير من كل امر والجنة والنجاة من النار اللهم اني اعوذ بك من الجبن والخلل واعوذ بك من ان ارد الى ارضي العر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر اللهم اذهب عني الهم والحزن اللهم اني اسألك علما نافعا ورزقا طيبا ولحما وعلا صالحا مقبلا ويحرم لك الدعاء لكافر بالمعزة او الخلد مومن في النار او لم يعدم بالسلامة من ابلين وجنوده او بان يرى الله في البقعة ويجوز الدعاء للكافر بصحة البدن والعافية والهداية ويحرم التامين على دعاء الكفار ويجوز الدعاء عليهم وهذه اللهم بشدة وطاقتك على مضر وجور الدعاء بالعصمة ان قصد التحفظ من الشيطان والتمسك من افعال السوء لا يقصد التوقي من جميع المعاقب والرهيل في جميع الاحوال لانه سوا المقام النبوة ويجوز الاقسام على الله تعالى بعظم من خلقه كالنبي والملوك والولي هذا وفي شري النظم التخيير ومؤكد الملقين زيادة على ما هنا فيستند بالله التوفيق **والسنة الاسرار** فيهما اي الذكر والدعاء **الامام يريد التعليم** للحاضرين فيجوز حتى يتعلموا وفي كلام المتولي وغيره ما يفتي به الخياط مرفوع الجماعة الصوت بالذكر داتها وهو ظاهر الاحاديث وظاهره انه يكفي ظن وجوده يتعلم في المسجد المطروق يندب الجهد لهما لا نقطة

الدعاء جوف الليل

السنة

وجوده لا يعلم شروعية الذكر عقبها فيتعلمه بل جعل الذكر كشي من مقتضيات الجهد ان يريد تامينهم على دعائه فيجوز حتى يعلم ما يؤولون عليه قال الاسوي ويسن للامام ان يختص في الذكر والدعاء بحفرة المؤمنين وان يقبل عليهم فيجعل يساره الى المحراب ويمينه اليهم وان كان بالمسجد النبوي كما قاله بن حجر وخالف الجلال الزيلعي اتباعه قال المعتد عند في محله صلى الله عليه وسلم جعل يمينه الى المحراب وعليه عمل الائمة بالمدينة اليوم ويؤيده قاعدة ان سلوك الادب اولى من امتثال الامر وفي منظومة الدميري **وان يكن بمسجد المدينة** فليكن على محرابه يمينه **لكي يكون في الدعاء مقبلا** خير شفع وبني فسر لا ويندب فيه وفي كل دعاء رفع يده الطاهرة حد المكتوب الا اذا امتد الامر فانه يرفع حتى يرى بياض اطرافه وتسبب الشاة بسايرة اليمنى ويرفع بصره الى السماء ان كان دعائه في الصلاة والا فهو من الادب ويصير وجهه لهما ويسن له اوله والقراءة على الصلاة في الدعاء اوله وادخله واخره **ان ينصرف** اي المصلي من صلاة عقب فراحة وسلامه من الذكر والدعاء بعنه **صوب** اي جهة **حاجة** اي جهة كانت **والا** اي له حاجة **فليمنه** ينصرف لانه افضل ومحملة ان امكنه مع التيامن ان يرجع في طريق غير التي جازها والاراعي مصلي العود في اخرى **وهكذا الرجال** **فمن ينصرف النساء** للاتباع ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد وينصرف لثاقله اذا بعد عن **وينتقل للنفل** الرات وغيره **من موضع الفرض** شهد له مواضع السجود وقصته نذب الانتقال للفرض من موضع فذله تقدم وان ينتقل لكل صلاة يفتتحها من المقصات والنوافل وهو متى شاء لم يعارضه فضيلة صفا اول او مشقة خرق صف مثلا فان لم ينتقل فليس بخير كلام انسان للنهي في مسلم عن وصل صلاة الصلاة الا بعد

قصر

الفرد والنسوي

الانتقال للنفل

افضل انتقال
انتقل في بيته
غير المتعلق

فعله

موت

كلام او خروج **وافضل** ان الانتقال للنفل **الى بيته** لان فيه بعدا عن
الرياء وعود بركة الصلاة على البيت واهله كما في حديث وروى الترمذي
بسنن ضعيف انه صلى الله عليه وسلم كان يستحب الصلاة في الخيطان اي
جمع حائط قال العراقي يحتمل ان يكون قصد حلول البركة في ثمارها
بركة الصلاة فانها حائلة للزق الله **والنفل في البيت** لغير المعتكف
افضل للخير المتفق عليه صلوا اليها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة
صلاة المراء في بيته الا المكتوبة **مطلقات** اي سوا كان راتبام غيره
وسوا كان المسجد خاليا ام لا ولو لم يكن بالكنيسة والمسجد حولها **الا ان** خاف
بتأخير البيت فوة **وقت** او نهاؤنا **استفهم** في ذلك النفل **الجامع**
فضلاته في المسجد افضل وذلك **كالعيد** والكيوف والانتقاء والتراحم
ووتر رمضان **او ورد** عن النبي صلى الله عليه وسلم في **المسجد** ركعة الطواف
والاحرام ليقاد به مسجد وثلاثة المكر للجمعة ونفل جالس للاعتكاف والنفيل
او تعلم وقادم من سفر وركعة الاستخارة وقيل في المغرب **وهذا لغيره**
ابي داود من خرج من بيته متطهرا الى صلاة فمكتوبة فاجره كاجر الحاج والجمعة
وخرج الى شيع الفتي لا ينصه الا اياه فاجره كاجر المعتمر ومع غنة
الصيام ان كان يتعد في مصلاه في تظلية الشمس ثم يركع ركعتين ويؤتي
تعد في مصلاه حتى يصلي ركعتين **التي لا يقول** الاخير غزله خطابه وان
كانت اكثر من زبد البحر **وان يكون انتقاله** اي المأموم اي افرقه من
مصلاه ان اراده **بعد انتقال امامه** فذكر المأموم الاضراق قبل ذلك حيث
لا عذر له **ولغير مسبوق** كموافق **ان يستعمل بعد سلام** امامه باليد
ونحوه **ويطيل** ما شاء لانه بتسليمه الاقام الاولى تنقطع القدوة ويصير
المأموم كالنفر اما المسبوق فان كان جلوسه مع امامه في محل تشهد
لاول كره له التطويل او في غيره لزومه القيام عقب تسليمته فويل والا
بطلت صلواته ان علم وتعد وضابط الطويل ان يكون قد
جلسة الراحة **افضل** في مكروهات الصلاة

وليت

المكروهات

وليت منها لخروجها عن الماهية **واما مكروهاها** اي ما يكره
نعله فيها او تركه منها لتأكد طلبة فيها او للاختلاف في وجوده
كالسورة والابحاض وتكبيرات الانتقال **فجعل الكفين**
في الكفين بغير عذر من برد او حر في حصة مواضع عند التحريم
والركوع والسجود وعند قيامه من تشهد وجلوسه لمسا فاته
التواضع وهذا في حق الذكر المحقق لا الانثى والخنثى **والالتفات**
بشيء او شأنا **بالوجه** لغير المستقيم لان الالتفات به مبطل
وقيل يحرم الالتفات واختير للخبر الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد
في مصلاه اي برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه
ومع انه احتلام مختلفه الشيطان من صلاة العبد واعل المراد من
ذلك حصول التقى في ثواب الصلاة لان الشيطان ياخذ منها حيازا
ومحل الكراهة اذا لم ينعله متلعبا والابطال صلوته **وخرج**
بارحه القدر فان تحول به عن القبلة بطلت صلواته **كأمره** **والاشارة**
بنحو عين او حاجب او شفة ولو من اخر من فتور الحامل ان كانت
الاشارة بطلت **مطلقة** صريح وقيد **الفهم** لا مفهوم له كما
قالة القميوني او المراد بالمفهمة ما قصد المصلي بها الفهم وان لم تفهم
فخرج بها ما لو اشار بغير قصد افهام وانها لا تكره ولكن الاشارة
لا تحصل الا مع حركة وهي غير مطلوبة مطلقا وقوله **بالحاجة** قيد
في الالتفات والاشارة اما عند الحاجة اليها فلا كراهة كان التفت
حفظ متابع او اشار ليرد سلام لانه صريح عنه صلى الله عليه وسلم فعمل كل منهما
واجهر في محل الاسرار وعكسه وهو الاسرار في محل الجهر وقاهر
ان يحمله حيث لا عذر فان كثرة اللفظ عنده فاجتناب الجهر لياتي بالقرأة
عليه وجهها فلا كراهة **والجهر** هو المقندي بغير امرين ونحوهما تقدم
حلف الامام ولو في جهريه لمخالفة ذلك **للسنة والاختصار**

وهو وضع يده على خاصرته وهي ما بين راس الورك واسفل الإصلاخ
وذكر للنهي عنه في الحديثين للرجل وقبى به غيره ولما ورد الاختصار
راحة أهل النار أي أنه فعل اليهود في صلاتهم وهو أهل النار وتفسير
الاختصار بما ذكر هو الشكوق قيل هو اختصار السجدة وقيل غير
ذلك ومحل الكراهة إذا لم يكن حاجة **والإسراع** بالصلاة أي عدم
التأني في أفعالها ووفقها لما فات الخشوع فأنشأه به في من واجازها
بطلت ودخل في كلامه الإسراع لمخبرها أو لادراك التحريم مع الإمام
أو غيره وهو مكروه أيضا إلا أن توقف إدراك الجماعة أو الجماعة
عليه فيس في الأول وجب في الثاني **وتعويض البصر أن خاف من**
يلحقه سبه بل قيل يكره مطلقا لأنه فعل اليهود وجاء النهي عنه
من طريق ضعيف أما إذا لم يخف ضررا فهو أولى لأنه أجمع للقلب وقد يجب
التعويض إذا كان العزاة صغورا وقد يستحب كان صلى الله عليه وسلم في جدار مزروق
وكنه مما يشوش **وترك التخوية** بالخاء المعجمة **في الركوع والسجود**
وهي الحفاة التي سبقت فيما مر من الشئ **واقعاء الكلب**
في القعود بأن يجلس على يمينه ناصبا ركبته للنهي عنه رواه الحاكم
وصححه وهو نوعان أحدهما هدا وهو منه في عنه والثاني وضع
من فعله صلى الله عليه وسلم وهو أن يضع أطراف أصابع رجليه وركبته
على الأرض واليمنى على عقبه وهو مستحب في كل جلوس يندب فيه
الافتراش ولكن الافتراش أفضل منه لأنه أكثر واشهر **ونقطة** بقية
النوت وسكون القاف **الغراب** في السجود لما فات الخشوع وفيه
مرب الأرض بالجبهة عند السجود مع الظمانية واللم يكف وقال
في النهاية هي تخفيف السجود وأن لا يمكث فيه الإقذار وضع الغراب
مقارن فيما يريد أكله الله **واقترانه السبع** في السجود أي هاء
النهي عنه في خبر مسلم في حق الرجل وقبى به غيره وصورته

٢٤٩
أن يضع ذراعيه أو أحدهما على الأرض كما يفعل السبع إلا الحاجة كقول
يحيى أو لأجل راحته به **وابطان** أي ملازمته **المكان** الواحد خرج
ما لو انتقل من مكان إلى آخر وإن رجع للأول **كالبعير** للنهي عنه
وهذا الخبر الإمام في الحديث **أما هو فلا يكره له خلافا للتوقيف**
بما قاله الشافعية منقولة لفصيلة الجماعة ولما أئتم به **والمبالغة**
نصف الرأس في الركوع بأن من يد في خفضه على القدر المستروح
وهو مساواة للظهر وكذا خفضه عن إكمال الركوع وإن لم يبالغ
في خلاف الاتباع **والإضطباع** ولو غير الرجل وهو أن يجعل وكذا
بأنه تحت منكبه الأيمن وطرفه على الأيسر **وعند ذلك** كاسبال الأزار
الأرض وتشيك الأصابع في حال الصلاة أما خارجها فإن كان في
جهد منتظرا للصلاة ولو غير مستقبلا للقبلة وكذلك لأن العبد
صلاة فإدام ينتظر الصلاة والأفلا وتقع الأصابع مثله **وسن**
عروها الصلاة في الزبلة بفتح الباء وضمها أي محل الربل **والحجرة**
في موضع الحزارة أي الذبح لصحة النبي عنه كالذي قبله ولما فيها من
أداة التبرك فإن مسحها بعض بدنه أو لباسه بطلت صلواته كما مر
نقطة بتثنية الباء الطاهرة وهي التي لم يتحقق بشئها وكذا النقطة
من عليه حائل **وكذلك** خبر مسلم لا تشد والقبور مساجد أي أنها من
ذلك ومع خبر لا تخلصوا على القبور ولا تعلقوا اليها وعلمته مجازاته
كأنه كصديق الموتى أو ما تحته أو امامه أو بجانبه ولا فرق في ذلك
من القبور الجديدة والقديمة بأن دفن فيها أو لم يتدفن فيها
مجد كان كذلك وتنفى الكراهة حيث لا محاذات وعلم من العلة
خوة أنها لا تكون الصلاة في مقبرة الأنبياء ولا بهم أحياء في أقبورهم
لأن فلا محالة وكذا الشهيد أو بحرم استقبال قبر نبي في الصلاة
بعد التبرك به والتعظيم له ويكره لغو ذلك كاستقبال قبر
غيره **وقارعت** أي وسطا **الريق** في محراب أو بينك وقت

من أكله ومات

مرور الناس به كالمطاف لانه يشغله ومن ثم كان استقباله كالوقوف به
الاذا بعد عن الطريق حيث لا يشغله مرور الناس **وبطن الوادي المعبر**
وهو الذي نام فيه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه عن صلاة الصبح وهو وادي
القرى شامي المدينة النبوية وذلك في مرجعه فخره لانه ارسل معه
ولم يصل فيه وقال ان فيه شيطانا ومن البه ان لا يصل في موضع مضرة
فيه الشيطان واحترز بالعمود عن غيره فبقية الاودية فلا يكمن
فيها الصلاة كما قاله من حواله ملكي ومجمل ما اذا لم يحسن صراصين او
عدو والافيرة **وفي الكنية** وفي منعبد اليهود او البيعة بكر
المكة وهي منعبد المضاري ولوجديين ومحل الكراهة ان دخل بابا فيهم
والارقت صلواته فيها لان لهم منعنا قد دخلها قد ان كانوا يقولون
عليها والافلا والحق بها في الكراهة غيرهما فرائد ملكة المعاصي
كالسوق والصاعنة ومحل المكس وفان الحار لهما ماوى الشياطين
وكذا مواضع الغضب كارض محتر وثمود وكل موضع غير
ما هو كالمفازات والشعوب والخرابات **والحمام** الجديد وغيره كخبر
الصحيح الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ولانه محل الشياطين
لكثف العذرات به **بمسلمة** اي مع مسلمة وهو محل سلة الشياطين
اي طرده لكونه ماوى الشياطين ايضا ولست في الرملة سطح الحمام وحق بعلم
به سطح الحش ولو اتخذ الحمام مسجد ان الت الكراهة وكذا
ان اتخذ بيتا كما هو ظاهر **وعطن الابل** ولو طاهر وهو ما ينبغي
اليه اذ كثر ثوب ليشرب غيرهما فاذا اختمت سقت منه للرجل
للخبر الصالح صلواته في مرابض الغنم اي مرافدها والمراد جميع مالها
ولا يضلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين والصلاة تكسر
في ماوى الشياطين بخلاف الغنم فانها بركة تزلزلها كما في خرابي داود
والبيهي في زوايا الجنة ولان الجمل من شائها ان يشد ثمارها قسوة
الخشوع وتما ذكر يعلم ان نحو البقر كالغنم وان نظر فيه الزرعة
وان لا كراهة في عطن الابل الطاهر في حال غيبته وجميع ميا ركها
ليلا ولها زك العطن لكنه كراهة لان ثمارها فيه اكث

الابل

من كان محل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها **وعلى ظهر الكعبة**
خلاف الابل **وبالجوع** اي وفي حال مصاحبة الجوع **والعطش**
يد كل منهما بان اخل اصل خنق عه لشدة جوعه او عطشه لانه ح
وانفة الحديث وبشرط الكراهة ان يجد ما ياكله **وصلاة الحائض**
والحائض عورة في اخرها بالغايط **والحائض** اي بالرجل الحيوسلم
صلاة اي كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعها الاثنان اي البول
فان لا يخل الخشوع بل قال ان ذهب به اي في جميع الصلاة بطلت
لانه تفريغ نفسه قبل الصلاة وان فانت الجماعة وليس له الخروج
من ارض اوطاله فيه ولا تاخير اذ اصاب وقته الا ان ظن انه يلحقه
كمه ضرر يبيح التيمم فيئد له المشتغال بتفريغ نفسه وان خرج
منه والعبدة في الكراهة بوجوده عند التيمم وكذا اقله ان علم عادته
بوجه اليه في الصلاة **وصلاة المفرد عن الصف** للنهي الصالح عضة
على عدم البطالة عدم امره صلى الله عليه وسلم لفاعله بالاعادة فامره بها
رواية للذهب كما ينبغي اعادة كل صلاة وقع في حكمها خلاف غير شاذ
اي بحر واحد امر الصف **ليصطف** معه لان اقل الصف اثنان **بشرطه**
بشرطه وهي خمسة ان يكون الجريد احرامه لا قبله فيحرم كما جرى
به من حجر في الحفة لا ضرر به بتضييع له منفذ اخلافا لما افق
شباب الرملة من الكراهة وان لا يجد فرجة في الصف تسع واقبالا مشقة
واحد هارم لتفويته الفضيلة على العرف غير عذر ومثل هذا ما
يكنه فرق الصلوف ليصطف مع الامام وان يكون الجرد حرا
لا دخوله في ضمانه بوضع يد عليه وان يعلم بقراين الاحوال ان
يعه والاقية مع الجرح في الفقة وان يكون الصف الكثر اثنان
لا يفهم جراحدهما لانه يصير الاخر منفذ او قد نظم بعضا في بيت فقال
لقد سن جراحدهما صفة **بشرطه** اي الجرح في الصف او جرحه في الفضائل
بشرطه **ذلك** اي الجرح في الصف او جرحه في الفضائل
بشرطه **كما عداة المحرور**

جوع

لان فيه اعانة بر مع حصول ثواب صفة له لانه لم يخرج منه الا بعد
والصلاة بحضرة اي حضور وهو باسكان الضاد كقولهم
 والروح الي وحضرت والمراد بحضرت ذاته صلى الله عليه وسلم كما في قوله
 بن جهمان وغيرهما ففتح بعضهم لضاده متوهما ان المراد بحضرت
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باعتبار هذا المعنى ولكن لم اوقف على صيغة
طعام ما كولا وشرب **توق** اي تشاق **النفس اليه** كمرسل السابق
 مع امره صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على الصلاة **وشرط الكراهة**
 شتمها الطعام الحاضر والقريب الحضور **لو كان غير جايح** جوعا
 شديدا فان كثر من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تنوق النفس
 اليه من غير جوع ولا عطش بحيث يشغل قلبه ويختل خشوعه لو قدم
 الصلاة عليه وقضية التعبد بالتوقان انه لا يأكل الا ما يكسر
 الا بحولين يوتي عليه دفعة لكن الذي اعتمد بن حجر وغيره انه
 لا يأكل ما يتوفر معه خشوعه فان لم يتوفر خشوعه الا بالبيع شبع
وارتفاع المأموم على امامه اذا امكن وطوره مستحسن **وعلمه**
 وان كان في المسجد وذلك للنهي عن الثاني رواه ابو داود والحاكم
 وقياسا لا اول عليه وظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حشا وان قل
الحاجة تتعلق بالصلاة كتبليغ توقيف اسماء المومنين عليه
 وكتعليم صفة الصلاة فيجب الارتفاع لما فيه من مصلحة
 الصلاة واذا كان لابد من ارتفاع احد هما فليكن الامام **وغیر ذلك**
 كالقيام على رجل ونقد يدها لغير حاجة لا الاعتناء على احديهما
 مع وضعية الاخرى على الارض وصلاة ضاف بالذات اي قارن بين قدميه
 معا كما بينهما في قعد وان يصبق قبل وجهه او عن يمينه بل عن يساره
 او تحت قدمه اليسرى ويحرم البصاق في المسجد ان الفضل بن عيسى
 اجازته للحديث الصحيح البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها ذفنها
 اي ان يقطع الحرمه ورفع البصر الى السماء وكذا شعره وثوبه بلا حاجة
 ووضع يده على فمه لغير نحو ثواب ومسح عاب جهات

قليل

قل الا يضرب منها وتسويه الحصى في مكان سجوده والتلثم للرجل والتفت
 بالترقيع لغيره وفي ثوب فيه تصاوير او شيء يلهمه كخطوة وغير ذلك
 من الكراهة في الكلام لم يعارضها خشيته خروج وقت وكذا افوتت
 جماعة على الاوجه والافلاك كراهة **والكراهة** اي المذكورة **تشر به**
 لا تحرمية فلا يعاقب مرتكب في منها **والاوقات** الخمسة الايتية في الفصل الذي بعدهم لان
 خلاف كراهة الاوقات الخمسة الايتية في الفصل الذي بعدهم لان
 خلق الصلاة بالاقوات اشد لان الشارع جعل لها اوقاتا مخصوصة
 لا يقع في غيرها فكان الخل فيها اعظم بخلاف الامكنة تصح
 كلها ولو مضى بالان النهي فيه كالمخرج من خارج ينفذ عن
 العبادة فلم يقص فسادها **فصل** في بيان الصلاة المحرمة حيث
 وقت وغيره **واما حرمانها** اي ما يحرم منها **فمنها الصلاة بلا سب**
 يحرم **متقدم على الفعل او مقارن له** اما بان لا يكون لها سب
 صلاكا المواقف المطلقة وصلاة التبع او لا سب متأخر كركعتي
 التيمم وركعتي الاحرام فخرج ما لا سب متقدم كنافذة ولو نافذة
 اخذها ورد او ركعتي طواف سنة وضوء وعيد ونحية ولسوف
 صلاة جنازة وسجدة شكر وصلاة استسقاء او مقارن كعبادة
 تيمم او مع جماعة وخرج بقولي لم يتجر ما اذا جرى ايقاع صلاة غير
 حلة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها فان
 من ولو فائتة يجب قضاؤها فور الانه يشبه المعاند وليس من ذلك
 ما روي به العادة من تأخير الصلاة على ميت حضر قبل صلاة الصبح والعصر
 صلى عليه بعدها لا يثم انما يقصدون بالتأخير كثرة المصلين
 اليه بعدهما في **غير بقعة من بقاع حرم مكة** المسجد وغيره مما حرم
 سيد الحديث الصحيح يابني عدم مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا
 بيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار وفي رواية لا تمنعوا احدا
 من غير ذكر الطواف وذلك لزيادة فضل الصلاة ثم فلا يحرم
 قلم به من المستكثر منها قال الحاملي والاولى عدم الفعل خروجا

فيها ٧

بغير عذر في الصلاة
 من حيث الوقت

من خلاف من حرمه في اوقات النهي اي الاوقات التي هي في الصلاة
 عليه السلام عن الصلاة فيها مع كونه حرام مكة رواه احمد وبن خزيمة
 وغيرهما **وهي خمسة** اوقات ثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير
 نظر الى صلته وغيره يصل في هذه الوقت مع التقييد بالزمان
 لما صح من النهي عن الصلاة في هذه الوقت مع التقييد بالزمان
 او الركنين في رواية الى نعم في مستخرجها فانه لما تحقق منعه
 وهو الركن ولم نأخذ بالزيادة عليه لان الاصل جواز الصلاة والركن
 طوله حتى سبعة اذرع في رأي العين والاف المسافة في نفس
 الامر طويلة جدا **وعند الاستنوي** وهو صرورة الشمس في كبد
 السماء وهو ان ضاق الوقت لكنه يسع التحريم **الا يوم الجمعة**
 فلا يحرم التغافل فيه وقت الاستوى ولو لم يحضرها لم يرد
 من كل فيه لكنه اعتضد بشواهد تقويه ولان النار تخرج كل يوم
 وقتا ثم تنزل الا يوم الجمعة اما غير وقت الاستوى فربما
 الخمسة في يوم الجمعة فيه كغيره من الايام وتسمى الكراهية في غير يوم
 الجمعة **حتى تنزل الشمس** **وعند الاصغر** حتى تغرب الشمس
 لمن صلى العصر ولم يصلها لما **تقرر** في تعلق الحرمة في الثلاث
 المذكورة بالوقت **واثنان** منها يتعلقان بفعل صاحب الوقت
 فن فعلها حرم عليه ماصر وصر لا فلا وهما **بعد صلاة الصبح**
 الى طلوع الشمس **والعصر** الى غروبها وان جمعتهما مع الظهر
 وصحة النهي في الاوقات المذكورة ان الشمس تظلم ومعها
 قرب الشيطان فاذا ارتفعت قارفتها فاذا انزلت قارفتها فاذا ادبت
 للغروب قارفتها فاذا غربت قارفتها ومع سجدة الكفار فطلب
 منهم الصلاة في تلك الاوقات ليلانته عبادة الله بعد عبادة
 الشمس ولتختص عبادة الوقت لا شراكة فيه وبهذا يظهر ان النهي
 معقول المعنى فاذا كان للصلاة سبب احببت على سببها في حرم
 عن الكراهية واذا لم يكن لها سبب فلا يحال الا على الوقت فيكرا

في صلاة
 الجمعة

فان كان
 في وقت
 الصلاة

من تحريمها واختلف في المراد بركن الشيطان فقيل قومه وهم عباد الشيطان
 الذين يسجدون لاه في هذه الاوقات وقيل ان الشيطان يدب في نفسه
 من الشيطان في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا له وقيل غير
 ذلك **وكما انما يحرم** في هذه الاوقات وهو المعتمد فلا يتعد
 ولا يعتد بها وكذا الوقت لها مكرهية تنزيها لا تنعقد ايضا
 لان النهي المراجع الى نفس العبادة او لانها ايضا ذاك القصة التي
 يقتضي الفساد سواء كان للتنزيه ام للتحريم **ومثلا** اي ومثلا
 صلاة المذكورة في التحريم وعدم الانعقاد **الصلوة** ولو ذات سبب
 وفاتت بغيره عند رتلا طواف وركعة سجدة تلاوة وشكر كما في التحفة
قد جاوز الخطيب على المنبر **خطبة الجمعة** وان لم يشرع
 في الخطبة ولا سمعها الخطيب لا عارضه عنه بالكلية اذ مرثان المصلي
 لا عارض عنها سوى صلوة بخلاف التكلم ويحرم ايضا اطالة الصلاة
 في شرع فيها قبل صعود الخطيب وذلك لما حكى من الاجماع على تحريم
 صلاة في ذلك الوقت **الاربعون** التي يصليها تحفة
مسجد اي حين اذ دخله للامر بها في الخبر الصحيح لكن يجب عليه
 فغيرها بان يقتصر على الواجبات على ما صرح به جمع والوجه ان المراد
 بركن الشيطان طول عمره فافتكر الزيادة على الواجب وان خفت
 ولو لم يكن صلى سنة الجمعة نواها مع التحفة اذ لا يجوز له الزيادة
 على الركعتين بكل حال هذا ان لم يحش فوات تكبيرة الاحرام
 فان دخل اخر الخطبة وغلب على ظنه انه ان صلى التحفة فانه تكبيرة
 احرام مع الامام فلا يصلي التحفة لانه مكرهية تنزيها
 لا تقف حتى تقام الصلاة ولا يتعد لكرهية الجلوس قبل التحفة
 ولو صلاها وقد اقيمت الصلاة كان لشدة كراهية **وهذه القسم**
 في الصلاة في الاوقات المكرهية والصلاة اذا صعد الخطيب
 لا يتصور جريانه في الصلوات الخمس بل لا يتصور الا

له

في المأفلة ومنها اي ومن الصلاة المحرمة في المكان او الثوب المغصوب
 كل منهما وفي الحر الخالص او الغالب في حق نحو الرجل كاحتج بخلافه
 في حق المرأة والحي كائنا **ان وجد غيره** اما اذا لم يجد فليحرم عليه لبسه
 بل قد يجب كما مر **وتعتقد** اي الصلاة في الاحوال الثلاثة
 وان حرقت لان النهي فيها لا مخرج ولكن تعلقت بالوقت
 اشد منه بالمكان لتعيين الشارع لذلك دون هذا اكان النهي ثم
 للمحرم والابطال تنبيهه علم بما تقرر ان جميع البقاع قابلة للتخالف
 مسجد او ان الصلاة تقع في كل ما كان بين تاحير الصلاة اذا كان
 في مسجد الضار عما اول الوقت حتى يخرج منه كما قاله بن حجر في
 العتبات وقصته عدم حرمة الصلاة فيه وهو ما دل عليه كلام
 بن العاد والزركشي والمناوي لكن قالوا في شرعية الحرمة
 فعلم ان كل الارض تقع الصلاة فيها ويجوز جعلها مسجد الا في
 الضرائر وهو وهم اذ غاية ما يدل عليه حرمة الصلاة فيه اي من
 القنينة لقوله في التحفة بخلاف الامكنة فتصح في كل ما ولو
 مغصوبا **فصل** في بطلان الصلاة وهي اما فقد شرط او
 مانع وقد مر حد كل منهما **واما مبطلاتها فيها الحديث**
 اصغر واكبر **ولولا قصد** بان سبقه وان كان فاقط الطهورين
 او احرم عليه بان عصرت بطنه حتى خرج منه وذلك لا يتحقق
 طهر اجماعا ولفظه صير اليه اذ افسى احدكم في صلواته
 فليصرف وليتوضا وليعد صلواته والكلام في التسليم اما الطهر
 فان احدث غير حدثه الدائم بطلت صلواته والاقلا **وايضال**
الحث غير المعنوية به اي ببدنه او محموله **الا ان غايه حاله**
 وهو يابس بنحو يفضله كما مر في الشروط **وكلام البشر والمداد**
 به الواقع في مخاطباتهم لغير مسلم كنا تتكلم في الصلاة حتى نزلت
 وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وانها عن الكلام

في الصلاة في مسجد
 في غير المسجد
 في غير المسجد

صلواته

وفي رواية ان هذه الصلاة لا يصلح فيها كلام بين الناس **عدد** مع علم المحرم
 وتذكر الصلاة فان سبق لسأله او نسي الصلوة او جهل تحريمه
 القرب عمله بالاسلام او لكونه ناشيا بآية بعيدة عن العلم بذلك
 عد في غير الكلام عرفا كالكلية والثلث لا يصلح عليه
 كلام في قصة ذي اليمين معتقد ان ليس في صلاة ثم بنى عليه
في اي متى اليمين وان لم ينهها او كان احدهما من بعد حرف
 نحو او اا كانا حرف غير العرب او من منسوخ لفظه او حذفت
 نون او كان لمصلحة الصلاة او كان على ذلك لندرة الاكراه
 عليه وبترط ان يلفظ بها بحيث يسمع نفسه ان كان صهي السمع
 الاعراض وان يكونا حرف غير القرآن والذكر والدعاء والافلا بطلان
 في اليمين **او حرف منهم** كف وع وفول وط من الوقاية والوعي
 في الحفظ والوفاء لمعهد والولاية والوطي لان ذلك كلام تام
 وعرفا فتبطل به الصلاة لانه مفهوم في نفسه وان قصد به عدم
 فهم لان الكلام حقيقة يقع على المفهوم وعينه وتخصيصه بالمفهوم
 بغير حادث للنسبة فلا تجزئ النصوص عليه بل على الاعم والحق المفهوم
 فمفهوم مقصود الكلام وان اخطأ بحد فيها السكت بخلاف غير
 كلام فاعتبر فيه اقل ما يثبت عليه الكلام في اللغة وهو حرفان
 بخرج بالكلام الاشارة فلا تبطل بها الصلاة ولو اثنان الاخرى وقد قالوا
 اثنان الاخرى مثل نطقه **ويما عدا** اثنان لصدقه
 في حالة الصلاة والشهادة **كذلك** في الايمان لا زيادة
 خرج الصوت الخارج من الانف او من غير نطق فلا بطلان به خلافا
 لما أطلق بطلانها بالهتة الخارج من الانف وفي فتاوى البدع
 ما نصه النسخ بالانف لا يبطل الصلاة لا عند الرمي ولا
 بن تحريكه لان ظهوره حرفان او حرف مفهم قال في الايعاب
 في تصور خروج حرف من الانف بعد ثم رايت

لغة

شعرا

تحت الشبهة

لا يبطل الصلاة
باجتناب الصلاة
على غير ما

المصنف يعني صاحب العباب اشار الى انه لا يمكن ظهور حرفين
منه انتهى اقول سعد الدين بن العسقلاني انه لو نطق بعض
اعضائه كرامة في الصلاة بحرفين او حرف مفهم بطلت صلواته
ان كان له اختيار في ذلك فعلم انه قد يتصور ان يسقط اختيارا
من انفه حرفين كرامة انتهى ولو نطق بالحرفين او صهل كالقوس
او حاك شيئا من الحيوان فطير او غيره لم يبطل الا ان ظهر منه
حرفان او حرف مفهم كما تبطل الصلاة باجابتة صلواته عليه وسلم في
حيوة يقول او فعل وليس مثله في ذلك عيسى وقت نزول
لانهم عدوا ذلك من خصايصه صلى الله عليه وسلم نعم يجب اجابته
كما خصر وبطلانها الصلاة واجابة الابوين لا يجب في فرض مطلقا
بل في نفل ان تأذيا بعد مها تاذيا لئلا يلهي بالهين وبطلانها الصلاة
مطلقا ولا يبطل بالذكر والدعاء الجائز ولو منظوما بخلاف المحترق
فانها تبطل به الصلاة كما لو اتي بها بالجملة مع احسانه العربية
او لا مع احسانه وقد احتزعهما او خاطبهما غير الله وبنيه ولو عند تعالى
لذكره كقول لعاطس بر حرمة الله او لا بليس العنك بلغة الله
سأله من كلام الاديبين ح كعليك السلام بخلاف رحمة الله وعليه
السلام لانه دعا ويتخلى للمصلحة اعطس ان يحرمه حيث يسمع نفسه
واذا سلم عليه ان يرد السلام باشارة اليد او الرأس ونحو السلام يرد
باللفظ وليس في الذكر والدعاء محرقا قال الله تعالى كذا لانه محض اخبار
لا ثناء فيه وكذا براء والله من ذلك عند سماع براء الله مما قال
ونحو حاشاه عند سماع وما صاحبكم يحنون بخلاف صدق الله العظيم
لا يرد ذكره ونحوكم احسن الي واسايت لا فادته ما سلم الله
او الثناء ولو في الامام اياك نعبد واياك نستعين فقالها المأموم اوقفا
استغنى بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء وقصده
كلام التهنئة انه لو قال استغنى بالله قاصدا للثناء على الله لم يبطل قال لان
المراد بالذكر هنا ما دل على الثناء بوضعه او لازمه القريب

الحرف

تحت الشبهة

المفطر

المفطر

كما حرمه وسبحان الله فان الاول دال بوضعه على الثناء والثاني ببيان
اذ لا يرد الثناء ولا يبطل بلفظه بقرينة كذا روى عن ووضعية
وصدقة ووقف حيث خلت عن خطاب وتعلق لان ذلك
لكونه قرينة مناجاة لله تعالى فهو من جنس الدعاء والدعاء
بالحرف ولو نطق بلفظ ذكر كسبحان الله لستبه امامه
او قرآن للفتح على الامام او غيره او اذنه لداخل في اخذ شيء كما يحى
في الكتاب ادخلوا بسلام او جهر بالتكبير لتبليغ للمأمومين
يقصد التهنئة او التبليغ فقط بطلت وكذا ان اطلق لان قصده
التهنئة والقرآن او الذكر **والمفطر** فبطل بوضعه خوفه كما طعن
اذا نه وان قل ولو لا حركته فاذ هو وحدها فعل يبطل كثير
وذلك لا شعاعه بالاعراض عنها وكذا يبطل بغير المفطر
بكل الاكل والشرب الكثير وهو الجمل تحريمه فيها وانها
ينظر ذلك لان الصائم لا تقصر منه اذ ليس لعبادة هيبة
كم بخلاف الصلاة فانها افعل بعد معناه تعاطي الاكل الكثير
فان اكل قليلا اي عرفا ولا يتقيد ذلك بنحو السمسرة
وهو ناس او جاهل عذر او مغلوب كان نزلت كرامته لحد الظاهر
وعجز عن مجها او حرم ريقه بطعام بين لسانه وقد عجز عن
تدبيره ومثله فلا تبطل صلواته في جميع ذلك للعذر والاراحة
كما في التهنئة انه لو احتاج في اخراج التهنئة التي وصلت لحد الظاهر
بحرفين اعتفرت له ذلك لان قليل الكلام يعتفرت له العذر ولا فرق
في ذلك بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض والصلوات والمنظر
خدر من بطلان صلواته بقرينة الجوفه مع امكان اخراجها
الفعل الكثير فبطل به اذا كان من غير جنس اقوالها كضرب
ومشى وفي غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصال الجوخية
عليه ونحو ذلك عرفاء ولو كان ذلك سهوا لانه يقطع نظمها

كالعهد ولا تدعو اليه حاجة غالبا ويرجع الكثرة العرف والكثير
عرفا كلات خطوات او ضربات وثلاث مصغرات وكثير
راسه ويديه معا وكخطوة واحدة مع نية الثلاث ولا فلا
بتطيل بالليل خطوة او خطوتين او حركة او حركتين ولا
بالكثير المتفرق بحيث يعد كلاما منتظما عما قبله بان يكون
بين الفعل وما بعده قدر الطمانينة فان لم يستقر العضو عند
الحركة فالفعل متوال والا فلا وتوشك في فعل اقليل هو او كثير
فلا بطلان وض القليل الحركات الخفيفة وان توالى كتحريك
اصابعه مع قرار الكف في سحابة او حكمة وتحريك كح
جفنه او شفته او لسانه او ذكره او اذنه اما تحريك الاصابع
مع الكف ثلاثا متواليه فانه مبطله الا لضرورة كحكة لا يصير
معها على الترك وكن ابتلي بحركة اضطرابية نيتا عنها
عمل كثير فانه يتباح فيه وذهب اليد وعودها على التوالي مشقة
واحدة وكذا رفعها ثم وضعها على محل الحركة اي ان توالى والا
فكر مرة وتبطل بالليل اذ الخش كوشة او ضربت مفرطة او تصفقت
بقصد لعب لما فاتته ذلك للصلاة اما التصفيق لغير اللعب
فلا تقروا ان كانت بضرب الراصين بل يندب للمرأة اذ انزلها شيء
في صلاتها ان تصفق والاوى ان يكون بضرب بطن اليمنى على
ظهر اليسرى ويشرط ان يغفل ولا يتوالى خلافا للحال الرملي ويكره
التصفیق للرجال بل السنة في حق احداهم اذ انا به شيء في صلواته
كتبه امامه اذ اسبه او اذ نه لم يد الدخول وانذاره نحو اعني
ان يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده او مع التنية فان اطلق
او قصد التنية فقط بطلت كمر ويندب لمن صلى الى جدار او عمود الى
شاخص ارتفاعه ثلث اذراع فاكثرت ذراع اليد المعتدلة ولم يبعد
عن عقبيه اكثر من ثلثة اذرع لم يصح ثم الى خط دفع مائة
بينه وبين سترته بالتدريج كالصايل اذا كان مكلفا في التنية

وفي فتح الجواد ان الحاحل المعذور ينحمله كغير المكلف لا يجوز دفعه
واعتمه الحال الرملي عدم الفرق بين المكلف وغيره وهو الذي يظهر
في اعتماده ولا يدفعه بفعل كثير متوال ولا يبطل صلاته
وانما يحل المدفع ويحرم المرور بين المصلين وسترته اذا وجدت
لك الشروط المذكورة فان قصر المصلين بان لم توجد معه ستره
معتبرة لم يدفع المارة ولا تبطل الصلاة بمرور شيء بين يديه
لما حديث الصحيح في ذلك **والفقه** وهي التي كصوت
والبطلان فيها انما هو بخر وح حرفين فاكثرا وحرف مفهم ومنها
التخني واليكاء والاني والعطاس والسؤال والنفي من قولك اوف
تصور فان لم يظهر منها شيء او ظهر منها حرف غير مفهم فلا بطلان
كما اذا غلبته وقلت عرفا او صارت مرضا مدانا كما ان ابتلي
بجو سعال دائم بحيث لم يحل زفير الوقت يسع الصلاة بلا سعال
بطل فانه يعفى عنه ولا قضاء عليه ولا يكلف انتظار الزمن
الذي يخوفيه وح البطلان بالتخني ايضا ما اذا لم يتعذر عليه
ركن القوي او اذ كان الانتقال عند الحاجة الى اجتماع المأمومين
ان تعدت متابعتهم للامام الابيه فان له ان يتخني لذلك ولو جهل
بطلانها بالتخني مع علمه بتحریم الكلام بعد ذلك فحاشكه على
الغرام **وفعل ركن** من اركانها القولية او الفعلية
والشك في التنية اي الركن عرفا بان طار من الشك وان لم يفسد معه ركن
مع الشك في التنية اي في اصلها بان تردد هل نوى او لا وفي بعض
مراياها وفي شرطه شروطها كالتهاية او هل نوى ظرا او عمرا فبطل
ذلك صلواته لا تقطع نظم الصلاة مع بذورة ونقصه بترك التذكير
بعض الركن القوي ككلمه ان طار من الشك او لم يعد ما قرأ فيه
وقراءة السورة والشهد الاول كقراءة الفاتحة ان قرأ منها قدرها او قدرا
بعضها وطال فخرج ما اذا تذكر قبل طول الزمن واتيانه بركن
واحد ما قرأه في حال الشك فان صلاته لا تبطل لكثرة عروض مثل

التسبيحة

من

وخرج بتعبيره بالشك ما لوطن انه في صلاة اخرى فانه يصح صلواته
وان انتهماء ذلك سواء كان في فرض فظن انه في نفل او عكسه
وحاصل ما تقرر بطلان الصلاة باحد ثلاثة اشياء بمضي ركن مطلقا
او بطلان ركن الشك وان لم يتم معه ركن او بعدم اعادة ما قرأه
في حال الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن **ونية الخروج منها**
اي الصلاة في غير محلها وهو مع السلام منافاة بها للحزم بالنية بخلاف
مخصوص وجب واعتكاف لان الصلاة اصبحت بافراغ الاربعه فكان
تأثيرها باختلاف النية الشد **والعزم على قطعها** ولو في المستقبل كان
نوى في الركعة الاولى لخروج منها في الركعة الثانية او نوى
ان يخرج منها الى صلاة اخرى اي الاعداد ركعتيها قال بعضهم
والتعبير بالقطع نفى لان معنى الخروج منها **والتردد فيه**
اي في قطعها بان يطرأ شك سابق للحزم ولا عبرة بما يجري في الفكر
انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما يشبه الموسوس
وهو قهري ومثل التردد في قطعها التردد في الاستمرار فيها فتطرحا
لما فات الحزم المشروط وقامه كالإيمان **وتعليقه** اي القطع بشي
اي بحصوله وان لم يحصل او كان محالا عاذا كصعود السماء
وعدم قطع السكين لا عقليا كاحياء الموت والفرق ان الاول قد ينال الحزم
لامكان وقوعه بخلاف الثاني ويؤخذ من هذا الحاق المحال الشرعي كمنع
صوم رمضان بالعقل وتبطل بتعليق قطعها بما اذا نواه او تكلم
به وهو جاهل معدور فيكون البطلان في حقه من حيث انه تعليق
لا من حيث كونه لفظا لا عقلا في حق المعدور ولا نية مبطل
قبل الشروع فيه لانه لا ينال الحزم بالنية بخلاف نحو تعليق القطع
فمنه في النية يؤثر حالا ومنا في الصلوة انما يؤثر عند وقوعه
ومر في الفرض او النفل بالنية العدم من فرض او نفل اخر لما فات القلادة
فتبطل ولا تحصل المتوية نعم يغتفر ذلك للعذر كمنفرد في جهالة
مشروعة فانه يندب له ان يقلب فرضه نफلا مطلقا ويسلم من ركعتين

ووضو

او ركعة ليدركها فخرج بمشروعة غيرها بان كان في ظهر فري
جماعة في عصر او كان امام الجماعة من ركعة الاقتداء به فانه
يخرج قلبها لا نفلا او خرج بالنفل المطلق ما لو قلبها نفلا مقيدا
بركعة الفري فانه لا يصح لا فتقار العين الى التعيين وقد
مير الفرض نفلا بظهر منافا للفرضية كان ظن دخول وقت
مير يوضه فبان انه لم يدخل او شرع في صلاة ظهرها عليه فبان انها
عليه او ركع مبسوق قبل تمام التيمم او حرمر قادر بفرض قاعدا
قبل الوقت عالما وقد جعل حرمة ذلك وعدل لمخوفا سلام
تقلب له نفلا في الكل وفي نفل مقيد احرم به قبل وقته جاهلا
طل خصوصه وبقية عموم كونه نफلا مطلقا **وكشف العورت**
انكشافها اي ظهور رثي منها وان قل **الا ان كشفها يخرج**
لا لا يعقل كسبع او بهيمة او ادمي لم ياذن له **فستره** هلحالا
ان تبطل صلواته لان مثل هذه العارضة لقلته يغتفر كما لو عثقت
في صلاتها ورأسها مكشوف فتناولت ساترا غير مستد بال
الركعة فعل فسترته به رأسها فورا وستره غيرها فلا تبطل
صلواتها وكذا لو عثرت عن ساتر فخرج ما لو كشف عورتها
نفسه او لها ذنبا غامدا او لم يسترها في الحال فانها تبطل كما
ذكر كشف الرج ووالي حيث احتاج في الشتر الى حركات
كثيرة متوالية **وتترك الاستقبال** للقبلة **حيث يشق** بان
كان في غير شدة الخوف ونفل السفر لا تنفاه الشرط ومحل ابطال ترك
الاستقبال ان تعذر او طال الزمن فلو انحرقت سبيلته بوجهة القبلة
انحرقت اليها فورا وانحرقت المصلحة عن القبلة ناسيا وعاد عن قرب
لا يضرب بخلاف ما لو اهرقه غيرة فهدا وعاد عن قرب فانها تبطل
مندورة كما مر ومن ذلك ان ينفذ شخص بين مصلين

فيحرفها واحدها او يتركب مصل فيحرفه فان الصلاة تنظر بذلك
 الانحراف وان لم يطر الركن وتنتقل عن المدي انما لا ينظر وهو مضعف
وبدو اي ظهور بعض ما يستل بالحنف من القدم للاسه فتطير
 به الصلاة وان ستر ما ظهر في الحال والفرق بينه وبين ستر العورة
 انهم احتاطوا هنا بتنزيل الطهور بالفرق منزلة الطهور بالفرق
 محتاطوا بنظر ذلك ثم وستره ان ما هنار خصه والشك
 في شروطها يوجب الرجوع للاصل ولا كذلك ستر العورة
وخروج وقت مسحه اي الحذف بان انقضت المدة وهو في الصلاة فانها
 تنظر للتقصير مع احتياجه لغسل قدميه ان كان على ظهر المسح
 او الى الوضوء ان كان محدثا وكما في الحال الرمي كالسبحي ان
 هذا حيث دخل فيها طائفا البقاء قطع بانقضت المدة فيها لم
 تنعقد وهو الذي ينبغي اعتمادا وان نظر فيه في التحفة **وتكرير**
الركن الفعلي كان ركع مرتين عامدا عالما بالتحريم وان لم يطهر
 ما لم يكن للمتابعة بان ركع او سجد قبل امامه ثم عاد اليه او رفع
 من ركعته فاقترع بمن لم يركع ثم ركع معه فانها لا تنظر لصلوة
 بل لركعة المتابعة للامام وما لم يكن جلوسا خفيفا
 في الصلاة غير ركن كالجلوس قبل السجود او بعد سجدة التلاوة
 وما لم يكن عذرا فلو هو من قيامه الى حد الركوع لتتلهيه او غيرها
 لم يضرب فلعلم مما ذكرته ان **شروط ابطال تكرير الركن**
 ثمة ان يكون فعليا وان يكون عامدا وان يكون عالما
 بالتحريم وان لا يكون للمتابعة ولا جلوسا خفيفا ولا عذرا وليس
 العذر ما لو سجد على شيء خشن او عليله فانتقل عنه لغير بعد
 رفع راسه مختار له فان الاوجه بطلان صلاته وان لم يطهر الخاف
 ما لو اصاب جبهته بخوشوكة فرفع فانه لا بطلان بل يلزمه العود
 وان كان قد اطمان او لم يوجد الصارف لانه لم يرفع راسه مختار

وخروج بالفعل التولي كالقائحة فلا يضرب تكرير الا تكبيرة الاحرام
 والسلام بان اتى به في غير محله لان ذلك مفسد للصلاة **وتقدمه**
 اي الركعة الفعلية على غيره من فعلية او قولية كان سجدة قبل ركوعه
 او قبل قرائته للقائحة فان ذلك ينطل الصلاة وكذا الوقوف الصلاة
 على الصلح للقيام قبل الشهاد ولم يعد لها بعد فان اعادها لم تنطل **وترك**
ركن كان ترك قراءة القائحة وان اتى بسورة طويلة او ترك الطمانينة
 في الركوع او الاعتدال او السجود او الجلوس بين السجدتين فان صلواته
 تنطل بذلك اذا فعله **عمدا** لانه من اجله فان سقي بتركه
 فابعد المتروك لغو فان تذكر قبل بلوغ مثله فعله والى ان لم
 يتذكر حتى بلغ مثله في ركعة اخرى قام ذلك المثل مقام المتروك
 ويلغو ما بينهما فيندار كره وقيد العبد جاز في **الثلاثة** وهي تكرير
 الركن وتقدمه وتركه **والاقتداء بمن لا يقتدى به** كالكافر ولو
 مخفيا والاني في غير مثلهما ويتصور ذلك اي البطلان بعد
 الصلوة بان يقتدى به **بعد تحريم صحيح** بان يحرم لنفسه منفردا
 احراما صحيحا ثم يربط صلاته بمن لا يصح الاقتداء به اما لو اقتدى به
 اتد مع علمه او جهله بحاله فان صلاته لا تنعقد **وتطويل الركن**
قصير كالاعتدال والجلوس بين السجدتين **عمدا** بغير ذكر
 مشروع فيه لان اطالة كل منهما تخل بنظم الصلاة فان اطال احداهما
 بذكر مشروع فيه كتبوت في محله لم يضرب وقد صرح ان التطويل
 البطل هو ان يزيد في الاعتدال على الذكر المطلوب فيه قدر القائحة
 وفي الجلوس بين السجدتين على الذكر المطلوب فيه قدر اقل الشهاد
 اي نية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يطول الاعتدال لركعة
 بل خيرة في سائر الصلوات ولا تطويل الجلوس بين السجدتين في صلاة
 التسبيح فخرج بتوكله عمدا اطالتهما تسهوا فلا تنطل به **وعند ذلك**
 كالباق في ركن شك في فعل ركن قبله لانه يلزمه اليه العود فورا وقصد

اقتداء

سنة
تفعل على ما في السنة
التابعة للعلم

مصلحة فمن جالس بعد سجدة الاولى الجلوس للقرعة مع التعمد والا
حب جلوسه عما بين السجدةتين ولم يثبت ذلك القصد وقد علم بها
قد مضى اول الفضل ان ترك الشرط مبطل وقد عد بعضهم شروط
اثنين وثلاثين فعلى هذا فالمطلات اكثر من ذلك لكنها اما ترك
شرطا وعرضا مناف **فصل في السنة التابعة للقرعة**
ويجوز تفاوت فضل الرواتب بتفاوت متبوعها ورواتب
العمر وفضلها ولا يوكد لها والغرب اوونها واما موكد
والموكد افضل فحالة المنصور وفيه عن الفاضل اوضح
دليل على رد ذلك البحث الا ان يقال ان البحث الما كور في المحدث
المرتبة من تاكيد او عدمه فلا يرد ما ذكر **واما روايتها** وهي
السنة التي شرعت قبلها وبعدها لتكمل ما نقص من الفرائض وليتبر
في الاخرة مقام ما ترك منها لمخو نيات الخبير المصيح ان فريضة
الصلاة والزكاة وغيرها اذ لم تتم تكمل بالتطوع ولذا لم
يوجب الله شيئا من الفرائض غالبا الا وجعل له من جنسه نافلة حتى
اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافلة التي من جنسه
فمنها اي الرواتب **موكد** وهو ما واضع عليه النبي صلى الله عليه وسلم
اكثر من غيره **وهو عشر ركعات ركعتان قبل الصبح** خير
مسلم ركعتان قبل الصبح خير من الدنيا وما فيها وبين تحصيلها
للايتام وان يقرأ فيها بآية البقرة والعمات قولوا لا اله الا الله
الاية قل امناب الله وما انزل علينا الاية او الكافرون والاخلاب
او الم نشرح والم تروا الا فضل ان جمع بينها ليحقق له الايتام
بالوارد فيقر في الاولى آية البقرة والم نشرح والكافرون وفي الثانية
العمات والم تروا والاخلاب ولا يكون مطوعا لهما بذلك تطوع

يخرج

يخرج عن حد السنة ويسن ان يضطج بعدهما سوا قام تلك الليلة
ام لا والاولى كونه على شقة اليمين وكان من **حكيمته**
ان يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يتفرغ وسعه في الاعمال
الصالحة وينتهي لذلك فان لم يرد ذلك فضل بينها وبين الفريضة
بمحو كلام او تحويل **وركعتان قبل الظهر او الجمعة** ويسن ان يقرأ
فيها بالكافرون والاخلاب وكذا في سائر السنن التي لم ترد
لها خصوصية **وركعتان بعدها** اي الظهر والجمعة **وركعتان**
بعد المغرب ويتبع نيب الوصل بينها وبين الفريضة من غير
من فصل بعد المغرب ركعتين قبل ان يتكلم اي بغير الذكر
الوارد في هوطا هو رفعت صلاة في عليين **وركعتان بعد العشاء**
ولو الحاج من دلة وليست صلاة الليل والا لا تنفاتا كدها **فمنها**
اي ومن الرواتب **موكد** وان وردت به اخبار صحيحة وكره
ركعة كالموكد **وهي** اي ركعات **تستأخر ركعة**
ركعتان قبل الظهر زيادة على ما مر من الركعتين الموكدة
لان صلى الله عليه وسلم كان لا يدع اربع قبل الظهر ولو اقتصر منها
على ركعتين ولم ينو الموكد ولا غيره انصرف للموكد كما
هو ظاهر لانه المتبادر والطلب فيه اقوى ويجوز ان ينوي
سنة الظهر القبلية ويخير بين ركعتين واربع وليس له ان
لا يقتصر على ركعتين اذ انواها اربع **وركعتان بعدها كذلك**
اي زيادة على الموكد للخبر الصحيح من حافظ على اربع ركعات
قبل الظهر واربع بعدها حرقه الله تعالى النار **ومثلها** اي الظهر
في زيادة ركعتين قبلها وركعتين بعدها **الجمعة** فهي كما
ظهر في الموكد وغيره قبلها وبعدها على المعتد
وينوي بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا نظر لاحتمال ان لا

قرأة

تتبع اذ الفرض انه ظن وقوعها فان لم تقع لم يكن على من القى بها شيء
 نفلا مطلقا فان شك في وقوعها فلا ياتي به شيء حتى يتبين الحال ولا
 ينوي سنة الوقت ولا سنة الظهر خلافا لما في ذلك **والربع قبل العصر**
 للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها بالاربعاء ينصلي بينهما
 بالتسليم وصلى الله امرأته صلى قبل العصر اربعاء قال الغزالي فاحصا
 على اربع قبل العصر لنتال دعوى الى صلى الله عليه وسلم اي ومثلا
 كل ما ورد فيه ومن المعلوم ان دعوة الرسول مستجابة قال بن
 زياد والظاهر انه لا يدخل في ذلك من صلى ركعتين اي لفقد
 الشوط وهو فعل الاربع وقس عليه ما شابهه **وركعتان**
 الخبر ابي داود صلوا قبل المغرب ركعتين فتقول بن عمر ما رايت
 احدا يصليها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نردة قاعة
 تقديم الميث لان معه زيادة علم على النافي بل روى بن حبان
 انه صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين واحتمال كون
 ما صلاه قصدا خلافا للظاهر وبفرض ثبوته فتقرير صلى
 الله عليه وسلم لا صحابه على فعلها كما في مسلم كاف في ثبوت
 سنتها وبين فعلها بعد اجابة المؤذن فان تعارضت
 هي وفضيلة التحريم لا يصحح الامام بالفرض عقب الاذان اخرها
 الى ما بعده ولا يتقدمها على الاجابة **وركعتان قبل العشاء**
 للخبر الصحيح بين كل اذان صلاة اي بين كل اذان واقامة
 وصلى ما من صلاة مفروضة الا ويصلي بها ركعتان وبهذا
 يعلم انه ينوي بها سنة العشاء القليلة وفي العباد انها ركعتان
 فاكثر وقضية جوان الاضام باكثر من ركعتين بنسبة
 سنة العشاء القليلة لكن الذي جرى عليه الرمي ومن حجر انما
 ركعتان فليس له ان ينوي اكثر من ذلك فتأمله **فابعد**

قبل المغرب

يرى

يدخل وقت القبلية اي الرواتب بدخول وقت متبوعها وهو
 الفرض ويدخل وقت البعدية بفعله اي المتبوع **ويخرج**
 النوعان اي اللذان قبل الفرض وبعدة بخروج وقته اي
 المتبوع لانهما تابعا لهما **وبجوز تأخير المقدمة على المكتوبة**
 ان ياتي بها بعد ما وقد تبدت كما اذا حضر والصلاة تقام
 بقرب اقامتها سواء الصبح وغيرها **وتتبع** اذا اخرجت ولو لغير
 قدر اداء لبقارة وقتها ما بقي وقت متبوعها **لكن** بفعل الفرض
يخرج وقت اختيارها ويبقى وقت حوائها فقط **ولا على**
 فلا يجوز تقديم المؤخرة على الفرض لعدم دخول وقتها وكذا
 بعد خروج الوقت على الاوجه لا بها ح قضاء لم يدخل وقت
 دأيه كما في النخبة وظاهر ان المجموعة تقديمها يكون
 انبتها وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين
 كالوقت الواحد **والله سبحانه وتعالى اعلم**

٢ مني
منها

اداء

انتهى الجزء الاول من نشر الاعلام

شرح البيان والاعلام

تفع الله به

خط العبد المذنب

مصدق

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم